

مركز دراسات الوحدة العربية





المملكة العربية السعودية في الميزان

الاقتصاد السياسي والمجتمع والشؤون الخارجية

أيريس غلوزماير
بول ارتس
تيم نيبلوك
جوزيف كوستينر
جياكومو لوتشياني

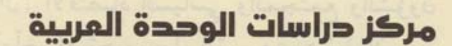
راشيل برونسون
رويل ميجر
ستيفن لاكروا
ستيفن هيرتوغ
عبد العزيز بن عثمان بن صقر

غيدو شتاينبرغ
غيرد نونمان
مضاوي الرشيد
مونيكا مالك
ميكايلا بروكوب

تحرير

بول ارتس
غيرد نونمان





المملكة العربية السعودية في الميزان

الاقتصاد السياسي والمجتمع والشؤون الخارجية

آيريس غلوزماير – راشيل برونسون – غيدو شتاينبرغ

بول آرتس – رويل ميجر – غيرد نونمان

تيم نيبلوك – ستيفن لاكروا – مضاوي الرشيد

جوزيف كوستينر – ستيفن هيرتوغ – مونيكا مالك

جياكومو لوتشياني – عبد العزيز بن عثمان بن صقر – ميكايلا بروكوب

تحرير

بول آرتس – غيرد نونمان

المملكة العربية السعودية
في الميزان

الاقتصاد السياسي والمجتمع والشؤون الخارجية

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

المملكة العربية السعودية في الميزان: الاقتصاد السياسي والمجتمع والشؤون الخارجية/ آيريس غلوزماير... [وآخ.]؛ تحرير بول آرتس وغيرد نونمان.

٥٤٤ ص.

يشتمل على فهرس

ISBN 978-9953-82-548-9

١. الاقتصاد السياسي - السعودية. ٢. المجتمع المدني - السعودية. ٣. المعارضة السياسية - السعودية. ٤. السعودية - العلاقات الخارجية. أ. غلوزماير، آيريس. ب. آرتس، بول (محرّر). ج. نونمان، غيرد (محرّر).

953.8

العنوان الأصلي بالإنكليزية

Saudi Arabia in the Balance:
Political Economy, Society, Foreign Affairs
Edited by Paul Aarts and Gerd Nonneman
(London: Hurst and Co., 2005)

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ - ١١٣
الحمراء - بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ - لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ - ٧٥٠٠٨٥ - ٧٥٠٠٨٦ - ٧٥٠٠٨٧ (+٩٦١١)
برقياً: «مرعربي» - بيروت، فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (+٩٦١١)
e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى
بيروت، أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢

المحتويات

القسم الثالث
النظام والمعارضة

القسم الرابع
العلاقات الخارجية

المحــرران

بول آرتس أستاذ محاضر في العلاقات الدولية في قسم العلوم السياسية بجامعة أمستردام. نشر كتابات كثيرة حول سياسات الشرق الأوسط واقتصاداته، بما فيها سبعة مجلدات منشورة باللغة الدانماركية والعديد من المساهمات في الكتب والمجلات الأكاديمية. تسلّم أعمالاً استشارية حول الشرق الأوسط لمصلحة وزارة الخارجية الدانماركية واللجنة الأوروبية ومؤسسات أخرى. عمل لسنوات عديدة عضواً في مجلس إدارة الجامعة الدانماركية للدراسات الشرق أوسطية والإسلامية، وكان محرراً مساعداً لمجلتها **شرقيات**. ثم أصبح مؤخراً محرراً مساعداً لمجلة **زمزم** حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والإسلام.

من منشوراته:

- «The Saudi Security Environment: Plus Ça Change...,» in: Laura Guazzone and Daniela Pioppi, eds., *The Arab State and Neo-liberal Globalization* (New York: Ithaca Press, 2009);
- «Saudi Arabia Walks a the Tightrope,» *International Spectator*, vol. 42, no. 4 (December 2007), and «Saudi-Iranian Ties: Stocktaking and Look into the Future,» Durham University: School of Government and International Affairs Research, Working Paper Series (August 2008) (with Joris Van Duijne);
- «Kingdom With Borders: The Political Economy of Saudi-European Relations,» in: Madawi Al-Rasheed, ed., *Kingdom without Borders: Saudi Arabia's Political, Religious and Media Frontiers* (London: Hurst and Co., 2008) (with Joris Van Duijne and Roos Meertens);
- «Beijing's Rising Star in the Gulf Region: The Near and the Distant Future,» in: Eckart Woertz, ed., *Gulf Geo-Economics* (New York: Gulf Research Center, 2007) (with Machteld Van Rijsingen);

- «Lions of Tawhid in the Polder,» *Middle East Report*, no. 235 (Summer 2005) (with Fadi Hirzalla);
- «The Internal and the External: The House of Saud's Resilience Explained,» European University Institute, EU Working Papers no. 2004/33.
- «Shades of Opinion: The Oil-Exporting Countries and International Climate Politics,» *Review of International Affairs* (Winter 2003-2004) (with Dennis Janssen);
- *The Oil Weapon: A One-Shot Edition?* (Abu Dhabi: ECSSR, 1999), and «The Middle East: Eternally out of Step with History?,» in: K. Thomas and M. Tétreault, eds., *Racing to Regionalize: Democracy, Capitalis, and Regional Political Economy* (New York: Lynne Rienner, 1999);
- «The Middle East: A Region without Regionalism or the End of Exceptionalism?,» *Third World Quarterly*, vol. 20, no. 5 (1999);
- «The New Oil Order: Built on Sand?,» *Arab Studies Quarterly*, vol. 16, no. 2 (1994);
- «Les Limites du «tribalisme politique»: Le Koweit d'après-guerre et le processus de démocratisation,» *Monde Arabe, Maghreb-Machrek*, no. 142 (October-December 1993).

غيرد نونمان أستاذ محاضر في العلاقات الدولية وسياسات الشرق الأوسط في جامعة إكستر، قام سابقاً بتدريس سياسات الشرق الأوسط والاقتصاد السياسي في جامعتي مانشستر ولانكستر، وكان أستاذاً زائراً في جامعة اليابان الدولية. كما كان عضواً في المجلس الوطني الذي تأسس في عام ٢٠٠١ لتقييم الأبحاث حول دراسات الشرق الأوسط في المملكة المتحدة من عام ١٩٩٨ حتى عام ٢٠٠٢. أحد المتخصّصين بدراسات دول الخليج العربي في المعهد الملكي للشؤون الدولية (تشاتام هاوس). قام بأعمال استشارية مكثفة حول الشرق الأوسط لمصلحة عدد من الأجهزة الحكومية وغير الحكومية، بما فيها المفوضية الأوروبية.

من منشوراته:

- «Europe, the US, and the Gulf after the Cold War,» in: Viktor Mauer and Daniel Möckli, eds., *European-American Relations and the Middle East: From Suez to Iraq* (London: Routledge, 2010), pp. 203-219;
- «Terrorism and Political Violence in the Middle East and North Africa: Drivers and Limitations,» in: Asaf Siniver, ed., *International Terrorism Post 9/11: Comparative Dynamics and Responses* (London; New York: Routledge, 2010), pp. 13-36;

- «Political Reform in the Gulf Monarchies: From Liberalisation to Democratisation? A Comparative Perspective,» in: A. Ehteshami and S. Wright, eds., *Reform in the Middle East Oil Monarchies* (Reading, MA: Ithaca Press, 2008), pp. 3-45;
- «EU-GGC Relations: Dynamics, Perspectives and the Issue of Political Reform,» *Journal of Social Affairs* [AUS, Sharjah], vol. 23, no. 92 (Winter 2006) [Published 2007], pp. 13-33;
- *Analyzing Middle Eastern Foreign Policies, and the relationship with Europe* (London: Routledge, 2005);
- «The Gulf States and the Iran-Iraq War: Pattern Shifts and Continuities,» in: L. Potter and G. Sick, eds., *Iran, Iraq and the Legacies of War* (New York: Palgrave, 2004);
- *Terrorism, Gulf Security and Palestine: Issues for an EU-GCC Dialogue* (Florence: European University Institute, 2002), and *Governance, Human Rights and the Case for Political Adaptation in the Gulf* (European University Institute, 2001);
- «Rentiers and Autocrats, Monarchs and Democrats, State and Society,» *International Affairs*, vol. 77, no. 1 (January 2001), and «Saudi-European Relations, 1902-2001,» *International Affairs*, vol. 77, no. 3 (July 2001);
- *Muslim Communities in the New Europe* (Reading, MA: Ithaca Press, 1996);
- *Political and Economic Liberalization* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1996);
- *The Middle East and Europe: The Search for Stability and Integration* (London: Federal Trust, 1993).

الكتّاب المشاركون

مضاوي الرشيد، أستاذة في علم أنثروبولوجيا الدين في كينغز كوليدج في لندن. تُعنى أبحاثها أساساً بتاريخ المملكة العربية السعودية ومجتمعها وسياساتها. كتبت العديد من الكتب والأبحاث في المجلات البحثية حول تاريخ شبه الجزيرة العربية في القرن التاسع عشر، وأيضاً حول المسائل المعاصرة المتعلقة بقيام الدولة الحديثة وبالتنمية الاجتماعية الاقتصادية والتعامل مع الحداثة. كما قامت بأبحاث حول الهجرة العربية، مع تركيز خاص على الجالية العراقية في لندن، وحول تخطّي القومية الخليجية والميراث في إطار العولمة، وأيضاً حول اندماج المنطقة في البيئة العالمية. من عناوين كتبها:

- *Kingdom without Borders: Saudi Arabia's Political, Religious and Media Frontiers* (Columbia: Columbia University Press, 2009);
- *Contesting the Saudi State* (New York: Cambridge University Press, 2006);
- *Transnational Connections and the Arab Gulf* (London: Routledge, 2005);
- *Counter Narratives: History, Comtemporary Society and Politics in Saudi Arabia and Yemen* (New York: Palgrave, 2004);
- *A History of Saudi Arabia* (New York: Cambridge University Press, 2002);
- *Iraqi Assyrian Christians in London* (London: The Edwin Mellen Press, 1998);
- *Politics in an Arabian Oasis* (London: I.B. Tauris, 1991).

راشيل برونسون، نائبة الرئيس لشؤون البرامج والدراسات في مجلس شيكاغو للشؤون الخارجية. وهي باحثة متخصصة في مجالها، وعملت كمديرة لدراسات الشرق الأوسط في مجلس العلاقات الخارجية. من أحدث كتبها:

Thicker than Oil: The United States and Saudi Arabia: A History (New York: Oxford University Press, 2008).

وقد كانت من المشرفين على تقرير كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣ الذي يحمل عنوان: *Guiding Principles for US Post-Conflict Policy in Iraq*

الذي نُشِر برعاية مجلس العلاقات الخارجية ومؤسسة جيمس بيكر الثالث للسياسة العامة في جامعة رايس. وقد شهدت أمام «اللجنة الاقتصادية المشتركة» التابعة للكونغرس الأمريكي حول موضوع إعادة إعمار العراق، وأيضاً أمام «لجنة الحادي عشر من سبتمبر الرئاسية» حول ما إذا كانت الولايات المتحدة متورطة في «صراع حضارات». تحمل الدكتورة برونسون جائزة كارنيغي سكولارز لمؤسسة كارنيغي لسنة ٢٠٠٣. وقد كانت زميلاً أساسياً في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية Center for Strategic and International Studies (CSIS)، وكانت أيضاً زميلاً في مركز هارفارد بلفر للعلوم والشؤون الدولية Harvard's Belfer Center for Science and International Affairs

نشرت كتاباتها في منابر شهيرة، مثل: *Foreign Affairs, Survival, The National Interest, The New York times, The International Herald Tribune.*

آيريس غلوزماير: متخصّصة في تحليل التطورات السياسية في دول شبه الجزيرة العربية، وبوجه خاص في الجمهورية اليمنية والمملكة العربية السعودية، حيث قامت بأعمال ميدانية كثيرة منذ عام ١٩٩٢. وفي عام ٢٠٠٠، كان موضوع أطروحة الدكتوراه التي قدمتها يدور حول الانتخابات والأحزاب في الجمهورية اليمنية، وقد نُشِرت باللغة الألمانية من جانب مؤسسة الشرق الألمانية في هامبورغ عام ٢٠٠١. وبين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٥، كانت تعمل كباحثة مساعدة في المؤسسة الألمانية للدراسات حول قضايا الأمن والسياسة (Stiftung Wissenschaft und Politik, SWP). تضم آخر منشوراتها العناوين التالية:

- «Saudi Arabia: Dynamism Uncovered,» in: Volker Perthes, ed., *Arab Elites: Negotiating the Politics of Change.*
- «Jemen: Staatsbildung Mit Hindernissen,« in: Ulrich Schneckener, ed., *States at Risk, Fragile Staaten als Sicherheitsproblem.*

عملت مستشارة لعدد من المؤسسات والمنظمات الألمانية والدولية، وشغلت منصباً تعليمياً في معهد أوتو سوهر التابع لجامعة برلين الحرة في عام ٢٠٠٥.

ستيفن هيرتوغ: محاضر في الاقتصاد السياسي في كلية لندن للاقتصاد. عمل سابقاً أستاذاً متخصّصاً في شؤون الكويت في معهد العلوم السياسية (Sciences-Po) في باريس، ومحاضراً في الاقتصاد السياسي في الشرق الأوسط في جامعة درَم. عمل قبل ذلك كزميل في أبحاث ما بعد الدكتوراه في جامعة برينستون. وكان موضوع أطروحته للدكتوراه التي حصل عليها من جامعة أكسفورد: حول الإصلاحات الاقتصادية في السعودية. عمل وتنقّل في الشرق الأوسط على نطاق واسع منذ عام ٢٠٠٠، سواء ذلك كأستاذ محاضر أو كمستشار مقيم، كما هو الحال مع شركة (GTZ) المملوكة من الحكومة السعودية.

ظهرت مؤلفاته الأكاديمية الرائدة في مجال العلوم السياسية والدراسات في المجلات. أحدث مؤلفاته كتاب بعنوان: *Princes, Brokers, and Bureaucrats: Oil and the State in Saudi Arabia* (London: Cornell University Press, 2010).

وكتاب آخر على وشك الصدور من مطبعة جامعة برينستون عن التطرف الإسلامي والتعليم العالي، بالإشتراك مع دييغو غامبيتا (Diego Gambetta).

جوزيف كوستينر: الذي وافته المنية في عام ٢٠١٠ بعد الانتهاء من هذا الكتاب، ولكن قبل نشره باللغة العربية. عمل كأستاذ محاضر في قسم تاريخ الشرق الأوسط وأفريقيا في جامعة تل أبيب وزميل باحث في مركز موشي دايان للدراسات الشرق أوسطية والأفريقية. كان رئيس مدرسة خريجي التاريخ في جامعة تل أبيب (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٤) وأستاذاً زائراً وزميلاً في هارفارد وجورجتاون وجون هوبكنز (SAIS)، وجامعتي لندن وميونيخ وهاغن. من أحدث كتبه:

- *Tribes and State Formation in the Middle East' Edited With P. S. Khoury (California: University of California Press, 1991);*
- *The Making of Saudi Arabia, from Chieftaincy to Monarchical State, 1916-1936* (New York: Oxford University Press, 1993);
- *Middle East Monarchies: The Challenge of Modernity* (New York: Lynne Rienner, 2000).

ستيفن لاكروا: محاضر في معهد الدراسات السياسية ـ معهد العلوم السياسية (Sciences-Po) في باريس، حصل على درجة الدكتوراه في موضوع الحركات الفكرية والسياسية في المملكة العربية السعودية. قبل توليه منصبه الحالي، كان باحثاً في ما بعد الدكتوراه في جامعة ستانفورد. أشرف على

البرنامج الكويتي في دراسات الخليج. كما نُشرت له مقالات عن المملكة العربية السعودية والإسلام في بعض المجلات الأكاديمية الكبرى في الشرق الأوسط، بما في ذلك مجلة **العالم الإسلامي والبحر الأبيض المتوسط**، ومجلة **الشرق الأوسط**، و**المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط**، بالإضافة إلى النشر في بعض الملحاقات التحريرية. كما عمل مستشاراً سابقاً لمجموعة الأزمات الدولية في المملكة العربية السعودية. آخر مؤلفاته كتاب بعنوان: *Awakening Islam: A History of Islamism in Saudi Arabia* (New York: Harvard University Press, 2011).

جياكومو لوتشياني: المدير العلمي لبرنامج الماجستير في الطاقة الدولية في كلية باريس للشؤون الدولية في معهد العلوم السياسية (Sciences-Po)، فضلاً عن عمله في جامعة برينستون كأستاذ زائر وباحث. وهو المدير التنفيذي المشارك في برنامج دراسات الطاقة والغاز (درجة الماجستير) التابع للمعهد العالي للدراسات الدولية والتنمية في جنيف. في السابق كان أستاذاً في الاقتصاد السياسي ومديراً مساعداً في برنامج المتوسط لمركز روبرت شومان للأبحاث المتقدمة في الجامعة الأوروبية منذ عام ٢٠٠٠. وهو يشغل منصب أستاذ محاضر في قسم الدراسات الشرق أوسطية في مركز بولونيا بكلية الدراسات الدولية المتقدمة في جامعة جون هوبكنز. اتسمت حياته المهنية بالتنقل الدائم بين الحقل الأكاديمي والصناعي والحكومي، وقد عمل مستشاراً للعديد من المنظمات والحكومات في الخليج. يهتم في أبحاثه بالاقتصاد السياسي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وبجيو ـ سياسيات الطاقة. ركّز أساساً على الدولة الريعية، وعلى الديمقراطية. تتضمن منشوراته العناوين التالية:

- *The Rentier State* (بوصفه ناشراً وكاتباً مساهماً)
- *The Politics of Arab Integration* (بوصفه ناشراً ومساهماً)
- *The Arab State* (بوصفه ناشراً وكاتباً مساهماً)
- وكتب فصولاً في كتب، مثل:

- *Democracy without Democrats*. Edited by G. Salamé.
- *Political Liberalization and Democratization in the Arab World*. Edited by R. Brynen, B. Khorany and P. Noble.
- *Modernization, Democracy and Islam*. Edited by S. Hunter and H. Malik.

عمل في الفترة الأخيرة على العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول الاتحاد الأوروبي، وساهم في تقرير مؤسسة بيرتلسمان الذي يحمل عنوان:

The EU and the GCC. A New Partnership. وشارك فيه مع توبياس شوماخر بكتابة بحث بعنوان: *Relations between the European Union and the Gulf Cooperation Council* (2004).

كما ساهم في كتابة ونشر كتاب بعنوان: *Regime Change in Iraq* (2004). شارك مع عبد الهادي خَلف في إصدار كتاب: Constitutional Reform and Political Participation in the Gulf (GRC, 2006).

مونيكا مالك: رئيسة الخبراء الاقتصاديين في المجموعة المالية (هيرميس، دبي). حصلت على شهادة الدكتوراه من جامعة درَم، وقدمت أطروحة حول تنمية القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية. وبدءاً من عام ٢٠٠١ كانت تشغل منصب مستشار اقتصادي أساسي في قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) في Country Risk Service (CRS) لدى دَن وبرادستريت. قدمت بعض المشاركات في عدد من المؤتمرات الدولية، كما قامت بالتعليق في وسائل الإعلام على الأحداث التي تؤثر في المنطقة. من اهتماماتها البحثية الأعمال الحالية التي تشمل الإصلاح الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

رويل ميجر: مؤرخ، ومحاضر في جامعة «رادبود» (Radboud) في نايميغن، وباحث أكاديمي في مركز الأبحاث الهولندية، في كلينغندايل. أهم مواضيع اهتماماته في البحث هي الحركات الإسلامية في العراق والسعودية ومصر، كحركات اجتماعية، حيث نشر الكثير عن هذه الموضوعات. وهو أيضاً مهتم بقضايا الفكر السياسي الإسلامي. وهو محرر لعدة أقسام، ومن بينها:

- *Cosmopolitanism, Identity and Authenticity in the Middle East* (London: Curzon Press, 1999).
- *Alienation or Integration of Arab Youth. Arab Youth between the Family, the State and the Street* (London: Curzon Press 2000).

أحدث المنشورات التي أعدّها:

Global Salafism: Islam's New Religious Movement (London: Hurst; New York: Columbia University Press, 2009).

تيم نيبلوك: رئيس مجلس إدارة معهد الدراسات العربية والإسلامية في جامعة إكستر والأستاذ الفخري لدراسات الخليج العربي. بدأ حياته الأكاديمية في جامعة الخرطوم في السودان (١٩٦٩ ـ ١٩٧٧)، ثم انتقل إلى إكستر في عام ١٩٧٨ كزميل باحث في قسم دراسات الخليج العربي. وساعد من موقعه هذا على تأسيس مركز دراسات الخليج العربي، فأصبح نائباً لمديره. انتقل في عام ١٩٨٢ إلى قسم السياسات، حيث أصبح مدير برنامج السياسات الشرق أوسطية الذي تأسس حديثاً في ذلك القسم. وفي عام ١٩٩٣، تم تعيينه في كرسي سياسات الشرق الأوسط في جامعة درَم، حيث أصبح مدير مركز الدراسات الشرق أوسطية والإسلامية. عاد إلى إكستر في عام ١٩٩٩ ليتسلم منصبه الحالي كمدير ومؤسس لمعهد الدراسات العربية والإسلامية. ومن بين الكتب التي نشرها والمتعلقة بمنطقة الخليج، نجد العناوين التالية:

- *The Political Economy of Saudi Arabia* (London: Routledge, 2007);
- *Saudi Arabia: Power, Legitimacy and Survival* (London: Routledge, 2006);
- *«Pariah States» and Sanctions in the Middle East: Iraq, Libya and Sudan* (New York: Lynne Rienner, 2001);
- *Economic and Political Liberalisation in the Middle East' Edited With Emma Murphy (Baghdad: British Academy Press, [n. d.]);*
- *Iraq: The Contemporary State* (London: Croom Helm, 1982);
- *State, Society and Economy in Saudi Arabia* (London: Croom Helm, 1981);
- *Social and Economic Development in the Arab Gulf* (London: Croom Helm, 1980).

ميكاييلا بروكوب: حاصلة على درجة الدكتوراه من معهد الدراسات الشرق أوسطية والإسلامية في جامعة درم في المملكة المتحدة. ركّزت أبحاثها على آثار الاقتصاد السياسي للأزمة المالية في سنوات الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي في المملكة العربية السعودية. عملت كباحثة في برنامج الشرق الأوسط في الأمانة الدولية لمنظمة العفو الدولية، وكمحللة لقضايا الخليج في مجموعة الأزمات الدولية. من إصداراتها كتاب عام عن المملكة العربية السعودية (الناشر هوغندوبيل (Hugendubel))، ميونيخ، ألمانيا، فبراير ٢٠٠٥)، كما نشرت عدة مقالات عن نظام التعليم السعودي:

- «The Politics of Education in Saudi Arabia,» *International Affairs*, vol. 79, no.1 (January 2003).

- «Education in Saudi Arabia: The Challenge of Reforming the System and Adapting the Message,» *Orient* (December 2002).

تعمل حالياً كمستشارة مستقلة في العديد من المنظمات الدولية حول قضايا الحكم في أفغانستان وباكستان وإندونيسيا.

عبد العزيز بن عثمان بن صقر: رئيس مركز الخليج للأبحاث، وقد أسسه في دبي في تموز/يوليو ٢٠٠٠. يترأس أيضاً مجموعة صقر القابضة التي تأسست في السعودية في عام ١٩٨٠، والتي تنشط في مجالات تقنية المعلومات وخدمات الطيران والاستثمارات المالية. حاصل على درجة الدكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة لانكستر في المملكة المتحدة. في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، عُيِّن عضواً في مجلس منطقة مكة. لديه اهتمام خاص بقضايا الخليج السياسية والاستراتيجية، ويساهم بانتظام في العديد من صحف منطقة الخليج، ومنها صحيفة «الخليج»، وصحيفة **الشرق الأوسط** وآراب **نيوز**. كما يشارك باستمرار في المنتديات الإقليمية والدولية، وفي المؤتمرات المتعلقة بقضايا الخليج. ومن خلال مركز الخليج للأبحاث، قام بتنظيم لقاءات مشتركة مع الناتو، وكارنيغي، ومؤسسة بيرتلسمان، والمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية وغيرها.

غيدو شتاينبرغ: مؤرخ متخصّص في القضايا الإسلامية ومنطقة الشرق الأوسط. يعمل حالياً كمستشار حول الإرهاب الدولي في القنصلية الفدرالية الألمانية، ويدرس في مؤسسة «أوتو سوهر للعلوم الاجتماعية» في جامعة برلين الحرة. من بين منشوراته حول تاريخ المملكة العربية السعودية وسياساتها والحركة الوهّابية والإسلام والإرهاب، نجد العناوين التالية:

- *Der nahe und der ferne Feind: Die Netzwerke des islamistischen Terrorismus* (Munich, 2005);
- *Religion und Staat in Saudi-Arabien: Die Wahhabitischen Gelehrten* (1902-1953);
- «The Shiites in the Eastern Province of Saudi Arabia (al-Ahsa') 1913-1953», in: Werner Ende and Rainer Brunner, eds., *The Twelver Shia in Modern Times: Religious Culture and Political History* (Leiden: Brill, 2001), pp. 236-254.

تقديم الطبعة العربية

منذ اكتمال الكتاب في نسخته الإنكليزية في العام ٢٠٠٥، وفي وقت قليل قبل تولي الملك عبد الله العرش، حدثت جملة من الأحداث والتّطورات المهمّة في المملكة العربية السعودية والمنطقة عموماً.

ومع الصّلة الوثيقة لهذه التطورات بالتحليلات الواردة هنا، فإننا واثقون بأن جوهر هذه التحليلات يصمد أمام التغيّرات الحاصلة، مع شعورنا بأن تحيط هذه الطبعة العربية وتستجيب لتوقّعات القارئ العربي بتغطية ما حدث منذ العام ٢٠٠٥، رغم أن هدف تقديم تحديث تسلسلي لم يكن وارداً.

بذلك، فإنّ هذه الطبعة العربية هي مشروع تحدّد محتواه ما بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٥، وإن كان يتم تقديمه هنا إلى قرّاء العربية لأول مرة مع إضافات لأغلب الفصول، سواء في المتن أو من خلال موضعتها في السياقات الموضوعية أو من خلال الملاحق والإضافات (Postscripts).

كما أن التحليل والإضافات والمعلومات المحدّثة، تم دمجها في النصّ بشكل عام، وفي الفصل الختامي الذي يمثّل حجر أساس للعمل كلّه.

وبينما تم تحديث معظم الفصول بهذه الطريقة، فإن بعضها ظلّ من دون أي تعديل. وهذه الفصول هي:

- **الفصل الأول** الذي أعدّه غيدو شتاينبرغ عن التطور التاريخي للوهّابية في العربية السعودية، وهو يقدم تحليلاً طويل الأمد، بما يجعله ليس بحاجة إلى التعديل، لذلك تم نشره كما هو في النصّ الأصلي من دون إضافات تُذكر.

- **الفصل الثاني** الذي أعدّه ستيفن لاكروا حول نشوء السياسات الإسلامية والليبرالية وفاعليتها في المملكة العربية السعودية، فيمكن النّظر إليه كلوحة

تفصيلية للوضع في العام ٢٠٠٥، وهو يُقدّم إلى القراء على هذا الأساس، مع شعورنا بأن استنتاجاته ما زالت صالحة اليوم.

ـ **الفصل الثالث** الذي أعدّته ميكاييلا بروكوب عن أوضاع المدارس وإصلاح المناهج التعليمية يعكس الحالة كما كانت في ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩.

ـ **الفصل الثاني عشر** الذي أعدّه جوزيف كوستينر، وقد وافاه الأجل قبل إتمام المشروع، ويتناول التفاعلات في عام ٢٠٠٥ في السياسة السعودية تجاه عملية السلام العربي ـ الإسرائيلي. مع ذلك، فقد تم تحديث الموضوع في الفصل الختامي الأخير.

ـ في ما يتعلق بـ **باقي الفصول**، وبالكتاب كله بالطبع، فإنّ التعديلات والتحديثات والملاحق التحديثية ليست سوى محاولة لوضع العمل المتكامل الذي أنجز في العام ٢٠٠٥ ضمن سياقات متصلة بجمهور القرّاء في العام ٢٠١٢.

مقدمــة

بول آرتس

غيرد نونمان

بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، كثُر الحديث عمّا سُمّي صداماً بين الإسلام والغرب. وكانت المملكة العربية السعودية أول المعنيين بهذه التعليقات، نظراً إلى تحالفها المديد مع الولايات المتحدة الأمريكية، أو لأنها تمثل وجهاً أساسياً من وجوه السياسات الإسلامية. وألفت الأسرة المالكة السعودية نفسها في وضعية حرجة بعدما تبيّن أن خمسة عشر رجلاً من الخاطفين التسعة عشر في هذا الحدث كانوا من أصل سعودي، وأيضاً بعد توجيه الاتهامات ضدها باعتبارها مسؤولة كذلك عن تحول الإسلام الأصولي إلى الاتجاه الذي سلكه. فإذ بها تُحاسَب على سلوك بعض المواطنين السعوديين الذين كانوا يستهدفون أيضاً وفي وقت واحد أسرة آل سعود نفسها. وهكذا، بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، صارت بعض الأوساط تنظر إلى المملكة العربية السعودية ليس بوصفها «ضحية» هذه المشكلة، بل باعتبارها «سبباً» لها. وقد انعكست هذه المقولات كذلك في الحملة الخطابية الانتخابية التي قادها المرشح الديمقراطي لرئاسة الجمهورية جون كيري في عام ٢٠٠٤. وفي الوقت ذاته، تم تسليط الأضواء أكثر فأكثر على اهتمامات كانت موجودة في السابق متعلقة بالاقتصاد السعودي، و«العقد الاجتماعي» الخاص به، ومكانة البلاد في المنطقة وفي العالم.

ونظراً إلى أن المملكة العربية السعودية تؤدي أدواراً متعددة، ليس أقلّها أنها منتج النفط الأهم في العالم، والمؤتمنة على أقدس الأماكن الإسلامية، وحليفة

الغرب الأساسية في الخليج؛ لهذا كله، لا بد لها من أن تكون محطّ أنظار العالم، وهو ما يعني التورط في صراعات لا بد منها. كما أن عدد الهجمات الإرهابية التي تعرّضت لها المملكة على امتداد عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ قد سبب اهتزازاً في أسواق النفط العالمية.

ومع ذلك، تبقى شؤون البلاد الداخلية عصيّة على الفهم بالنسبة إلى كثير من المراقبين الخارجيين. يُضاف إلى ما سبق أن النزاعات القائمة بين دور المملكة الإقليمي ودورها العالمي في نظام دولي متغيّر تتداخل تداخلاً حميماً مع المعضلات التي تواجهها البلاد على المستوى المحلي. لذا، كانت الحاجة إلى التعاطي مع هذه المسائل المتشابكة تعاطياً منهجياً بالارتكاز على الأفكار القيّمة التي يحملها عدد من السعوديين، وأيضاً عدد من المراقبين الخارجيين المختصّين بهذا الشأن. هذا ما يحاول الكتاب الذي بين أيديكم القيام به. ومحاولته هذه تجيء في الوقت المناسب، إذ إن السعوديين أنفسهم، في أوساطهم القيادية وغيرها يناقشون بكثافة هذه القضايا، ويعملون على حلّها.

يأتي الكتاب كمحصّلة لمشروع دولي ارتكز على حلقة دراسية دامت ثلاثة أيام نظّمها الناشرون في المعهد الدولي لدراسة الإسلام في العالم الحديث (ISIM) في لايدن، في شهر شباط/ فبراير ٢٠٠٤. وقد تم تنظيم هذه الحلقة الدراسية برعاية المؤسسة المذكورة، بالإضافة إلى وزارة الخارجية الألمانية والمؤسسة الجامعية الأوروبية وجامعة لانكستر في إنكلترا. كما جمعت مجموعة واسعة من الخبرات والآراء حول المملكة العربية السعودية من الولايات المتحدة وأوروبا والشرق الأوسط، بما في ذلك السعودية ذاتها. وعمل المساهمون جميعهم انطلاقاً من معايير محدّدة تجعلهم جزءاً من مشروع منظّم بدقة، وأفادوا من نقاشات واسعة مع مجموعة متخصّصة ومميزة من المشاركين ذوي الخلفيات الأكاديمية والمهنية والرسمية. ومثّلت هذه النشاطات أساساً لمخطّط الكتاب، وأتى الاختيار النهائي للفصول حتى يتم إنجازه بأدق وأشمل تغطية ممكنة ومتوازنة، إلا أنه لم تتحول كل المساهمات في الحلقة الدراسية إلى فصول في الكتاب. وفي المقابل، تم توجيه الدعوة إلى تيم نيبلوك ومونيكا مالك ورويل ميجر ليساهموا بإضافاتهم الخاصة في هذا العمل.

لقد تم الانتهاء من النسخة العربية من هذا الكتاب في عام ٢٠١٠. وقد حاولنا قدر المستطاع الحفاظ على هيكلية وسلامة الحجة والأدلة. وبينما بقيت

بعض فصول الكتاب من دون حاجة إلى أي تحديث، فإن المعظم الآخر من الفصول قد عُدِّلت وحُدِّثت بحسب الاقتضاء. وفي حالات أخرى، تمّ تنقيح بعض الفصول لتعكس المستجدّات.

كان الهدف هو الحفز على قيام نقاش بين الأعمال الميدانية وتلك النظرية المجدّدة، مع إضافة مجموعة متنوعة من وجهات النظر لدراسة الاتجاهات المعاصرة في السياسات والمجتمع والاقتصاد والعلاقات الدولية السعودية، وذلك من خلال سبر جذورها والتطلع إلى مستقبلها في آن معاً. أما التركيز، فهو محلي ودولي في الوقت ذاته، إذ يُنظَر إلى التطورات الإقليمية والعالمية بعينين سعوديتين، بينما تُدرَس التطورات في السعودية في ضوء أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ والأزمة العراقية ومتغيرات السياسة العالمية.

وإذ نشدّد على القول إن هذا الكتاب لا يروم الاتهام ولا التبرير، نقول إن مجموعة وجهات النظر المتعددة وقطاعات الخبرة المتنوعة التي تضافرت لتنكبّ على هذه القضايا، تهدف إلى تقديم فهم رصين للديناميات المعتملة في المملكة، والتحديات التي تواجهها، وردود الأفعال عليها. وأملنا أن ينجح هذا الكتاب في التوجّه إلى الطلاب المختصّين بقضايا هذه البلاد، وهذه المنطقة، وإلى صانعي السياسة والجمهور الأوسع على حدّ سواء.

لذا، فإن البحث في المسألة السعودية لا بد من أن يلقي الضوء أيضاً على عدد من المسائل الأكثر شمولية في مجالات العلوم السياسية والعلاقات الدولية والاقتصاد السياسي الدولي والأنثروبولوجيا السياسية وسياسات «العالم الثالث». وفي الحقيقة، فإن إدراك فروع المعرفة الأشمل المحيطة بقضية المملكة هو الذي يمكّننا من الإحاطة بصورة مثمرة بقضية المملكة بحدّ ذاتها؛ وفي الكثير من الأحيان، يعمل المختصّ بمنطقة معينة أو بلد معيّن، متجاهلاً المفاهيم الأوسع المتعلقة بها، بينما يعاني العمل النظري/ المفهومي العلة المعاكسة. أما المسائل الأشمل، فهي تتضمن ما يلي:

● ما هي حدود نموذج التنظيم السياسي والاقتصادي المعتمد على «الدولة الريعية»؟

● ما هي قدرة الاقتصادات الريعية على التغيّر؟ هل باستطاعتها أن تتحول إلى اقتصادات قابلة للحياة ومنتجة لقيمة مضافة؟

● ما مدى قابلية «النظام الملكي» للاستمرار في القرن الحادي والعشرين، وفي الشرق الأوسط على وجه الخصوص؟

● إلى أية درجة، وفي أية ظروف، تستطيع أنظمة حكم الفرد الواحد تغيير نفسها؟

● ما هي حظوظ الديمقراطية في الشرق الأوسط؟

● كيف بإمكان «المجتمع المدني» التطور والتأثير في التنظيم الاجتماعي والسياسي في نظام حكم الفرد الواحد، هذا إن استطاع ذلك؟

● ما هي العلاقة بين «الإسلام»، بتجلياته المختلفة، وأشكال التنظيم السياسي؟

● كيف تنظر مختلف المجتمعات الإسلامية إلى التكتيكات الإرهابية، وكيف تتجاوب معها؟

● كيف هي علاقة الدول الأقل تطوراً في «الأطراف» مع «مركز» النظام الدولي؟

● عند شرح السياسات الخارجية في الدول النامية، ما هي الأهمية النسبية التي يكتسيها النظام الدولي والديناميات الإقليمية الخاصة؟ ما هي مساحة المناورة التي تمتلكها هذه الدول؟

انطلاقاً من هذه القضايا، تتضمّن الأسئلة التي يمكن طرحها على الحالة السعودية ما يلي:

● ما مدى قابلية سلالة آل سعود للاستمرارية؟

● هل بإمكان آل سعود أن يغيّروا ما بأنفسهم، وكيف؟

● ما هي طبيعة المعارضة، وما هي آفاقها؟

● كيف يجب تقييم طبيعة التطرف العنيف والإرهاب في السعودية وآفاقهما؟

● ما هي آفاق الإصلاح السياسي؟

● ما هي الاتجاهات الأساسية في الاقتصاد السعودي؟ إلى أية درجة قدر هذا الاقتصاد، وما زال الآن قادراً، على تخطي حدود الاقتصاد الريعي؟ هل بإمكان قطاع خاص قابل للحياة وقادر على إنتاج قيمة مضافة أن ينشأ؟ وهل قام بذلك اليوم؟

● كيف ترتبط الاتجاهات السياسية والاقتصادية الواحدة بالأخرى، وما أثر هذا الارتباط؟

● كيف تتطور العلاقة بين الدين والسياسة؟

● ما هي طبيعة «الوهّابية»، وكيف يسير تطورها؟

● ما هو دور التربية والاقتصاد في المجتمع السعودي، وما هي الاتجاهات الرئيسية فيهما؟

● ما هي الاتجاهات التي يمكن ملاحظتها، إن وُجِدت، في المجتمع المدني، وفي أوساط النخبة المثقفة، التي يمكن أن ترتبط بتحول ممكن في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية؟

● ما هي العوامل المحددة في السياسة الخارجية السعودية؟ وما هي الأهمية النسبية التي تكتسيها العوامل المحلية والإقليمية والدولية في السياسة الخارجية السعودية؟ ما هو مقدار الاستقلالية التي يتمتع بها النظام السعودي على هذه المستويات الثلاثة عند رسمه لسياساته الإقليمية والعالمية؟

● ما هي أوجه التفاعل في العلاقات السعودية مع الولايات المتحدة، وما هي الأنماط الرئيسية فيها، وماذا سيحصل على الأرجح في المستقبل؟ هل المصاعب الراهنة تدل على تحول أساسي أم هي مجرد تحول مؤقت؟

نأمل من الفصول التي ستلي أن تساعد الآخرين على تحديد إجاباتهم على نحو دقيق ليتسلّموا زمام الأمور من حيث سنتركها.

ينقسم التحليل إلى **أربعة أقسام** أساسية، مع العلم أن هذا التقسيم لن يخفي الروابط العديدة القائمة بين الموضوعات الأساسية في كل قسم من الأقسام. والمهم في الأمر معرفة أنه ما من موضوع يمكن فهمه بالكامل من دون الآخرين. وتحت **القسم الأول** بعنوان «الأيديولوجيا والتغيير»، تندرج ثلاثة فصول تُعنى بـ «الوهّابية» والأيديولوجيا الإسلامية الخاصة بالمملكة العربية السعودية، لأنه يُنظر إلى هذا الأمر في الأغلب على أنه مصدر للعديد من المشكلات. وإذا كانت الفرضيات الرائجة لا تشكّل انعكاساً مباشراً للواقع، كما تدل على ذلك الفصول الثلاثة، إلا أن هذا الأمر لا يعني عدم البدء بالكتاب من خلال نظرة معمّقة على الوهّابية، والتأثير الذي حملته، وكيف كانت طبيعة تفاعلها وتفاعل الأشكال المتغيّرة منها، والمتفرعة عنها، مع الدولة، وأيضاً كيف تطورت

الوهابية، وما زالت. يقدم غيدو شتاينبرغ في هذا المجال دراسة تاريخية في **الفصل الأول** موضوعها «علماء الدين الوهابيون والدولة السعودية (من العام ١٧٤٥ إلى يومنا هذا)». ثم يتناول ستيفن لاكروا في **الفصل الثاني** بالتفصيل نشأة الاتجاه الإسلامي الليبرالي وما لاقاه من مصير، تحت عنوان «السياسة بين الإسلاميين والليبراليين في المملكة العربية السعودية». أما ميكاييلا بروكوب فهي تعالج في **الفصل الثالث** النقاشات الأيديولوجية التي أحاطت بالنظام التربوي.

ينتقل **القسم الثاني** في الكتاب إلى ما يمكن اعتباره العامل المحدّد الأساسي الثاني في النظام السعودي، ألا وهو اقتصاده السياسي. لا ضرورة للإطالة حول ما هو معروف من مميزات نموذج «الدولة الريعية»، وبصورة خاصة في حالة اقتصادات الخليج صاحبة الفوائض النفطية، كما شرحتها التحليلات الكلاسيكية التي قدمها كتّاب عديدون من أمثال ببلاوي ولوتشياني[١]. وبدلاً من ذلك، تأتي هذه الفصول الثلاثة مجتمعة لتستشفّ الدرجة التي يقدر بها الاقتصاد السياسي السعودي على تجاوز القيود التي تم الافتراض طويلاً أنها جزء لا يتجزأ من دول ريعية (بمعنى مسألة لا ضرائب من دون تمثيل سياسي، وما يُفتَرض أنها الطبيعة غير المنتجة لقسم كبير من هذا الاقتصاد)؛ وأيضاً لتستشفّ مدى تجذّر القيود على الإصلاح الاقتصادي في سمات أخرى من النظام الاجتماعي والسياسي، تقوم مونيكا مالك وتيم نيبلوك في **الفصل الرابع** برسم التحديات الأساسية التي يواجهها الاقتصاد[٢]؛ ويقدم ستيفن هيرتوغ في **الفصل الخامس** شرحاً مبتكراً حول طبيعة الجهود الإصلاحية الاقتصادية السعودية وحدودها، مستخدماً مفهوم «المحسوبية المجزأة» لتكملة نظرية الدولة الريعية. أما جياكومو لوتشياني، فهو يدرس في **الفصل السادس** المدى الذي ربما يتحوّل فيه القطاع الخاص السعودي إلى «برجوازية وطنية» حقيقية، بعيداً عن قيود الريعية المفترضة، مع ما قد يرافق هذا التطور من تبعات سياسية واقتصادية.

ويُعنى **القسم الثالث** من الكتاب بما تتميّز به سياسة النظام وسياسة

---

(١) من أسهل الدراسات التي يمكن الرجوع إليها: Hazem Beblawi, «The Rentier State in the Arab World,» pp. 85-98, and Giacomo Luciani, «Allocation Versus Production States,» pp. 65-84, in: Giacomo Luciani, ed., *The Arab State* (London: Routledge, 1988).

(٢) بعض المواد في هذا الفصل مستخلصة من كتاب أحد كاتبي الدراسة، تيم نيبلوك، انظر: Tim Niblock, *Saudi Arabia: Power, Legitimacy and Survival*, The Contemporary Middle East (London: Routledge, 2006).

خصومه. وتستخدم مضاوي الرشيد في هذا المجال في **الفصل السابع** أدوات الأنثروبولوجيا لتحلل الديناميات القائمة في إطار الأسرة المالكة، وهي تصف هذا النظام بأنه مساحة تتنافس وتتعاون فيها دوائر خمس من ضمن «مجموعة قبلية لا زعيم لها». وهي تلقي أضواء نقدية شديدة على علاقة آل سعود بالمجتمع السعودي، مشيرة إلى شرعيتهم المتداعية واستخدامهم للقمع. أما آيريس غلوزماير، فتنطلق من منظور مختلف، حيث تدرس في **الفصل الثامن** الضوابط والتوازنات الرسمية وغير الرسمية في النظام السياسي السعودي، وتقول إن هذا النظام يسير ببطء على طريق التحديث من خلال تأقلمه مع إعادة توزيع مصادر السلطة على نحو تدريجي، سواء على المستوى المحلي أو الخارجي. وبينما يتم التطرق إلى المعارضة ضد النظام السعودي في كثير من الفصول السابقة، إلا أن الفصلين التاليين (الفصلين التاسع والعاشر) يتعاطيان معها مباشرة. فيدرس عبد العزيز بن عثمان بن صقر في **الفصل التاسع** مختلف اتجاهات هذه المعارضة، مشيراً إلى انقساماتها وقلة فاعليتها، كما يستطلع ردّات فعل النظام؛ بينما يركّز رويل ميجر بوجه خاص في **الفصل العاشر** على أعنف أنواع المعارضة، وبالتحديد على تنظيم «القاعدة» في شبه الجزيرة العربية، ويقول مستخدماً مفهوم «دورات النزاع» المنتمي إلى نظرية الحركة الاجتماعية، إنه بالرغم من وقوع سلسلة من الهجمات العنيفة، فإن هذا النوع من المعارضة النشطة قد يلاقي قيوداً على استمرارية فاعليته من جانب المجتمع السعودي بحدّ ذاته.

في كثير مما سبق، يمثل العامل «الخارجي» عنصراً مهماً، إما كأحد موارد النظام أو كمقيّد له، أو كأحد الموارد للشعب أو أحد الأهداف المتصوّرة له، وأخيراً كإطار أوسع يعمل الاقتصاد السياسي السعودي من خلاله.

وفي **القسم الرابع** من الكتاب، تصبح علاقات البلاد الخارجية هي نفسها محطّ التركيز الأساسي، على الرغم من أنه سيتضح فوراً أن التفسير هنا يجب أن يستعين بدوره بالعامل المحلي. ويبين غيرد نونمان في **الفصل الحادي عشر** العوامل المحدّدة للسياسة الخارجية السعودية والأنماط الخاصة بها، قائلاً إن ما قام به النظام باستمرار منذ عقود كثيرة، وبصورة ناجحة إجمالاً، هو عملية «توازن شاملة» بين التهديدات المختلفة (والمتأرجحة) والحاجات الموجودة في بيئاتها المتعددة (بدءاً بالبيئة المحلية)، محاولاً في الوقت نفسه، وعلى نحو براغماتي، أن يكسب بشق النفس قدراً من الاستقلالية إزاء التركيبات وإزاء

الفاعلين المحليين والإقليميين والدوليين. وهذا ما يفسر، كما يقول، «تعدد الارتباطات» الظاهرة في العلاقات الخارجية الآن، كما في فترات طويلة من القرن العشرين. وبهذا المعنى، لن تكون السياسة المحلية الحذرة والبراغماتية التي تتّبعها السعودية مدعاة للدهشة، ولا الفتور الظاهر لعلاقاتها مع الولايات المتحدة. ويجري التعامل مع هذين المثلين بالتفصيل في الفصلين التاليين (الفصلين الثاني عشر والثالث عشر)، حيث يقوم جوزيف كوستينر في **الفصل الثاني عشر** بدراسة سجل آل سعود من حيث مبادرات السلام العربية مع إسرائيل، قائلاً إن انخراط السعودية في هذه المسائل أحياناً لم يكن يحفزه هم حقيقي وعملي لدفع السلام قدماً بقدر ما كان وراءه حافز لتلميع صورة البلاد الدبلوماسية (بالطبع، لا يمكن للمرء أن ينفي الاحتمال الأول، ويبيّن هذا الفصل في الحقيقة أن استمرار النزاع العربي ـ الإسرائيلي مصدر توتر غير مرغوب فيه بالنسبة إلى آل سعود)؛ بينما تناقش راشيل برونسون **في الفصل الثالث عشر** أسس العلاقات السعودية ـ الأمريكية وتطوراتها الحديثة، قائلة إنها قد شهدت مؤخراً تدهوراً كبيراً يخالف ما تميّزت به المماحكات السابقة، حين كانت الحرب الباردة تؤمّن لكل من البلَدين مجموعة كبيرة من المصالح المشتركة التي ساهمت في توطيد العلاقة بينهما. بيد أنه على الرغم من ذلك، يقول بول آرتس في **الفصل الرابع عشر** والأخير من القسم الرابع إن السيناريو الأكثر ترجيحاً هو أن الولايات المتحدة والسعودية لن تتجها نحو الانفصال، بل ستدخلان مرحلة من العلاقات أكثر «طبيعية»، وهي علاقات ستكون بالتأكيد محكومة بمنطق الطاقة والأمن.

وينتهي الناشران في **الفصل الخامس عشر** الملحق بالقسم الرابع بمحاولة تلخيص ما سبق وربطه بالمسائل البحثية التي كانت وراء قيام مشروع الكتاب هذا.

القسم الأول

الأيديولوجيا والتغيير

الفصل الأول

علماء الدين الوهّابيون والدولة السعودية (من العام ١٧٤٥ إلى يومنا هذا)[*]

غيدو شتاينبرغ

على امتداد أكثر من ٢٥٠ عاماً من التاريخ السعودي، طوّر علماء الدين الوهّابيون براغماتية سياسية جديرة بالملاحظة. فدعموا السياسة السعودية لحماية تحالفهم مع الحكّام، حتى عندما كانت متناقضة مع عقائدهم الدينية. وكان من شأن هذه البراغماتية أن قادت باستمرار الوهّابيين «الأصوليين»، الذين يسعون وراء تطبيق المبادئ الوهّابية من دون حلول وسط، إلى معارضة المؤسسة الدينية[١]. وهكذا، تولّد عن الوهّابية جماعات معارضة من داخل صفوفها في الأعوام ١٩٢٩ و١٩٧٩ و١٩٩٠ ـ ١٩٩٤ و٢٠٠١ و٢٠٠٣. وعلى الرغم من الدور الأساسي الذي أدّاه الإخوان المسلمون وفكر سيد قطب الثوري في تشكل المعارضة الإسلامية السعودية ابتداءً من السبعينيات، فإن الدفع الأساسي قام من داخل حركة الإصلاح النجدية. فالناشطون السعوديون الإسلاميون الذين انضموا إلى أسامة بن لادن وتنظيم القاعدة يتحدّرون من الأجنحة الأصولية في

(*) حيث إنّ ما ورد في هذا الفصل من نظرة تاريخية مطولة وتحليل ما يزالان مناسبين، فلم يجرِ إدخال أيّة إضافات أو القيام بأيّة تعديلات على ما تم إعداده في عام ٢٠٠٥ باستثناء بعض التّصحيحات البسيطة.

(١) تستخدم كلمة «أصولية» في هذا الفصل للدلالة على أولئك الأصوليين الذين طالبوا بتطبيق المبادئ الوهّابية بعيداً عن الحلول الوسط. وبغضّ النظر عن النتائج السياسية، فقد كانوا ممن أعلنوا معارضتهم للمؤسسة الدينية الوهّابية القائمة.

الوهّابية[٢]. وعلى عكس الافتراض المنتشر والقائل إن الإرهاب «الجديد» من نوع الظاهرة العابرة للحدود، إلا أننا نجد مجموعاته محصورة أساساً في عدد من بلدان المنشأ. لذا، ما زال تحليل أجزاء من الشبكات الإسلامية انطلاقاً من وجهة نظر قوميتها، (أو «أرضيتها» بحسب تعابير كارل شميت)، تحليلاً صالحاً، كمثال السعوديين بالنسبة إلى القاعدة بوصفهم الجناح الناشط من المعارضة السعودية. وفي الحقيقة، بقي أغلبهم من الوهّابيين المتشدّدين، والفرق الوحيد بينهم وبين المؤسسة الدينية الوهّابية هي أنهم يعتبرون حكم آل سعود حكماً غير شرعي.

أولاً: الوهّابية بين حركة التغيير والبراغماتية السياسية

يتداخل تاريخ المملكة العربية السعودية تداخلاً وثيقاً مع تطور حركة إصلاح ديني في القرن الثامن عشر هي الحركة الوهّابية التي دخلت، منذ أربعينيات ذلك القرن، في علاقة اندماجية مع أسرة آل سعود، حيث اعتمدت الدولة السعودية على شرعيتها الدينية التي أسبغها عليها العلماء الدينيون الوهّابيون. وهكذا، وضع الحكام السعوديون أنفسهم في موقع المدافع عن العقيدة الحقّة، فأسسوا دولهم الثلاث المتعاقبة: الدولة الأولى، ما بين عامي ١٧٤٤/ ١٧٤٥ و١٨١٨؛ والدولة الثانية من عام ١٨٢٤ إلى عام ١٨٩١؛ والدولة الثالثة التي تأسست في عام ١٩٠٢. وفي المقابل، استفادت الوهّابية ومعها ممثلوها من رجال الدين، أي العلماء الوهّابيون، استفادة كبيرة من تحالفها مع الدولة الناشئة، وهو ما أعطاها فرصة فرض رؤيتها للمجتمع الإسلامي بواسطة كل ما وفرته لها الدولة من وسائل قمعية بحوزتها. وتبيّن أن هذا التحالف كان عاملاً أساسياً بالنسبة إلى بقاء الشريكين السياسي وإعادة بروزهما بعد تدمير أول دولتين سعوديتين في عامي ١٨١٨ و١٨٩١، حتى إنهما حافظا عليه حتى يومنا هذا[٣].

بيد أن العلاقة بين الدولة والدين تغيرت مع مرور الزمن، وفقد العلماء

---

(٢) اقترح البعض عدم استعمال كلمة «وهّابية» للدلالة على شبكة القاعدة العابرة للحدود. وفي الواقع، استخدمت هذه الكلمة كوسيلة لنزع الشرعية في السياقات الهندية والقوقازية والآسيوية الوسطى، وليس من الضروري بالتالي استخدامها للدلالة على حركات تقع في خارج المملكة العربية السعودية. بيد أنه لا معنى من إعادة تسمية الحركة الوهّابية في السعودية، نظراً إلى الفرق بينها وبين الحركات الأخرى التي تنادي بتوجه نحو السلف الصالح. لنقاش موسع حول تسميتي «وهّابية» و«سلفية»، انظر: Guido Steinberg, *Religion und Staat in Saudi-Arabien: Die Zahhabitischen Gelehrten (1902-1953)* (Wurzburg: Ergon, 2002), pp. 28-32.

(٣) المواد التاريخية المستخدمة في هذه الدراسة مأخوذة من المرجع السابق، ما لم نأتِ على ذكر غير ذلك.

الموقع المسيطر الذي تمتعوا به حينما كان مؤسس الوهّابية، محمد بن عبد الوهّاب (توفي في عام ١٧٩٢) الآمر الناهي خلال حقبة تأسيس الدولة السعودية. فالقراءة بين سطور التاريخ الوهّابي تبيّن لنا في بعض الأحيان أنه هو من كان يسيطر على عملية صنع القرار السياسي حتى وفاته في عام ١٧٩٢، وليس الأمراء المؤسسون للمملكة، أي محمد بن سعود (المتوفى في عام ١٧٦٥) وابنه عبد العزيز (وقد حكم من عام ١٧٦٥ وحتى عام ١٨٠٣). وكانت النتيجة أن تم تطبيق المبادئ الوهّابية بصرامة في الدولة المؤسسة حديثاً وفي سياستها الخارجية. وأظهرت الدولة السعودية طهرانية واضحة مع إلزام كل الرعايا فيها بقانون السلوك الوهّابي الذي طبقه الحاكم ومعه العلماء وأتباعهم بصرامة كاملة. أما خارجياً، وبما أن كل جيران المملكة غير الوهّابيين كانوا من الكفّار، فقد انخرط الوهّابيون في حملة توسعية اعتبروها حرباً جهادية.

ولكن، مع حلول عام ١٧٩٢، بدأ الحكام من أسرة آل سعود يسيطرون على المجال السياسي، بينما ظل العلماء، وأهمهم المتحدرون من نسل محمد بن عبد الوهّاب الذين يُطلق عليهم لقب «آل الشيخ»، يشكّلون مجموعة ضغط سيطرت على قطاعات الدين والتربية والإدارة والقضاء. وبعد أن أصبح العلماء الشريك الأصغر في التكتل، لم يعُد في مقدورهم الإصرار على تطبيق العقيدة الوهّابية الصارمة، وبخاصة في ما يتعلق بالسياسة الخارجية. وكانت النتيجة توازناً غير مريح بين رسالة محمد بن عبد الوهّاب الجهادية وضرورات الحياة السياسية التي كانت واقعة تحت سيطرة الحكام البراغماتيين. وعند قيامهم بشرعنة خطوات متنازع عليها قامت الحكومة باتخاذها، ترك العلماء الوهّابيون مجالاً خطابياً واسعاً أمام الأصوليين الوهّابيين المعارضين للمواقف البراغماتية. وكانت النتيجة أن اتسم تاريخ الوهّابية بنزاع مستمر بين العناصر الدينية الأصولية المطالبة بتطبيق لا هوادة فيه للسلوك الوهّابي الأصلي، كما تم وضعه خلال القرن الثامن عشر، والعلماء «الرسميين»، أي أولئك الذين يمارسون وظائف سياسية أو وظائف مهمة أخرى قريبة من الحكم، الذين يتصرّفون طبقاً لرغبات الأسرة المالكة[٤]. وكلما كانت

---

(٤) للتمييز بين العلماء «الرسميين» وعلماء «الأطراف»، انظر: Malika Zeghal, *Gardiens de l'islam: Les oulémas d'al-Azhar dans l'Egypte contemporaine* (Paris: Presses de la fondation nationale des sciences politiques, 1996), pp. 31 and 47 ff.

وقد ورد التمييز ذاته، في: Annabelle Bottcher, *Syrische Religionpolitik unter Asad* (Freiburg: Arnold Bergstraesser Institut, 1998).

الفجوة كبيرة بين البراغماتية السياسية لدى العلماء المسيطرين، وتعاليم الوهّابية الأصلية، أصبح النزاع أكثر عنفاً. وفي الحقيقة، يمكن النظر إلى التقارير حول العلماء الوهّابيين الأصوليين المناصرين لجهاد القاعدة ضد الولايات المتحدة والغرب بمثابة مظهر من مظاهر النزاع الداخلي بين براغماتية الخط الوهّابي المسيطر ونشاطية بعض الدعاة الوهّابيين الأصوليين.

ثانياً: الدولة السعودية الأولى (١٧٤٤ ـ ١٨١٨) وزوالها

بدأ التاريخ الوهّابي ـ السعودي بإبرام اتفاق بين عالم ديني وحاكم سياسي في عام ١٧٤٤/ ١٧٤٥. كان محمد بن سعود حاكم مدينة صغيرة في وسط الجزيرة العربية (نجد) اسمها الدرعية، تقع على مشارف مدينة الرياض اليوم، ولم يكد حكمه يمتد إلى ما وراء واحات النخيل الواقعة على مقربة من مدينته. بدا وكأنه أدرك أن نوعاً من الأيديولوجيا القوية التوسعية يمكن أن توفر الشرعية التي لا يملكها جيرانه. أما محمد بن عبد الوهّاب، فقد كان يحتاج من جانبه إلى دعم سياسي إن كان يرغب في تطبيق أيديولوجيته الطهرانية، التي سبّب له انتشارها إلى مدن أخرى في نجد والعراق مشكلات عديدة. ويصف تاريخ نجد المدوّن التحالف الذي أبرم بوصفه قائماً بين حاكم قدم حماية لمحمد بن عبد الوهّاب ولأسرته وطبق التفسير الذي قدمه هذا المصلح للشريعة الإلهية، ليس فقط في داخل المجموعة، ولكن أيضاً على شكل جهاد ضد المسلمين غير الوهّابيين في الأراضي المحيطة. ومن جانبه، التزم العالم بربط مصيره بمصير الحاكم من خلال بقائه الدائم في الدرعية[٥].

أما الواقع السياسي فيقول إن الاتفاق بين الحاكم والعالم الديني قد أمّن نشوء الدولة السعودية على أساس أيديولوجيات توسعية ترتكز على تكفير كل المسلمين غير الوهّابيين بدعوى أنهم من غير المؤمنين. لذا، يتعيّن على المسلمين الحقيقيين إعلان الجهاد الدائم ضد الأراضي المجاورة، وهو ما أدى إلى استيلاء التحالف السعودي ـ الوهّابي على نجد وعلى الأجزاء الشرقية من شبه الجزيرة العربية الممتدة على شواطئ الخليج الفارسي، وأخيراً في عام ١٨٠٣/ ١٨٠٤ على الحجاز وحرميه الشريفين مكة والمدينة.

---

(٥) Esther Peskes, *Muhammad b. Abdul-wahhab (1703-92) im Widerstreit: Untersuchungen zur Rekonstruktion der Frühgeschichte der Wahhabiyya* (Beirut: Steiner, 1993), pp. 243 and 284 ff.

بيد أن هذا النجاح مثّل أيضاً بداية النهاية بالنسبة إلى الدولة السعودية الأولى. فالاستيلاء على الحجاز لا يعني فقط مهاجمة الإمبراطورية العثمانية بصورة مباشرة، ولكن أيضاً قطع أحد جذور شرعيتها كمدافع عن الحرمين الشريفين. وما زاد الطين بلّة أن الوهّابيين منعوا العديد من قوافل الحجيج من إتمام مناسك الحج، فاكتملت الإهانة الموجّهة إلى السلطنة العثمانية. وهكذا، أمر الخليفة العثماني حاكمه في مصر، محمد علي باشا، باستعادة الحجاز وتدمير الإمارة السعودية في نجد. وفي عام ١٨١١، اجتاحت قوات محمد علي الحجاز. وبعد سبع سنوات من الحروب، استولت على الدرعية ودمرت العاصمة السعودية، وتم نفي أغلب أفراد الأسرة المالكة إلى مصر، وأرسل الحاكم، عبد الله بن سعود، إلى إسطنبول في عام ١٨١٩ حيث قُطِع رأسه. وقد أدرك محمد علي أهمية دور العلماء الوهّابيين وأيديولوجيتهم في توسع الدولة السعودية العدواني، فعاملهم بقسوة شديدة. وقتلت قواته العديد منهم في حملة بدت وكأنها حملة استئصال للوهّابية في نجد. فأُعدم أحد أهم الوهّابيين وأكثرهم تطرفاً، وهو سليمان بن عبد الله آل الشيخ (١٧٨٥/١٧٨٦ ـ ١٨١٨)، وكان عالماً كبيراً من الجيل الثالث من أسرة ابن عبد الوهّاب. وقد نُفِّذ به الإعدام بعد أن أُخضِع للتعذيب على يد القوات المصرية وتحت إشراف إبراهيم نجل محمد علي نفسه[٦]. وهكذا، انتهت هيمنة الدولة السعودية المنتصرة على شبه الجزيرة في حالة من الدمار الشامل. واحتاج السعوديون ومعهم الوهّابية إلى قرن كامل حتى يتمكّنوا من إعادة بناء ما خسروه في عام ١٨١٨.

في كتاب وضعه حافظ وهبة بعد مرور أكثر من قرن على هذه الأحداث، نجد وصفاً للنقاشات بين العلماء الوهّابيين بعد هزيمة عام ١٨١٨[٧]. اتهم بعض العلماء في القصيم، وهي مدينة تقع في وسط منطقة نجد، بالقرب من مدينتي عنيزة وبريدة التجاريتين الرئيسيتين، علماء من آل الشيخ بمسؤوليتهم عن الهزيمة في عام ١٨١٨، لأنهم اتخذوا موقعاً لا يقبل المساومة في سياستهم التوسعية. فردّ آل الشيخ، كما يقول وهبة، باتهام سكان القصيم بالتعاون مع العثمانيين، مدّعين أنهم هم من استدعى قوات محمد علي ودلّوهم على الدرعية، ولا يحق لهم بالتالي توجيه النقد إلى موقف آل الشيخ. بيد أن هؤلاء

---

(٦) Elizabeth M. Sirriyeh «Wahhabis, Unbelievers and the Problems of Exclusivism,» *British Society for Middle Eastern Studies Bulletin*, vol. 16 (1989), p. 124.

(٧) Sheikh Hafiz Wahba, *Arabian Days* (London: Arthur Baker, 1964), pp. 98-100 and 112.

يخلصون إلى القول إن السبب الحقيقي لسقوط الدولة السعودية هي المعاصي التي ارتكبها سكانها، التي سبّبت لهم عقاباً من الله لا يمكن تلافي كارثة مثله في المستقبل إلا بالتزام التعاليم الدينية بتشدّد أكبر يفوق تشدد السنوات التي سبقت عام ١٨١٨.

وعلى الرغم من أن أطروحات حافظ تتسم بالتحيّز الواضح، فإنها التقرير الوحيد الذي وصل إلينا عن هذا النقاش، كما أنها تعكس جدلاً سيطر على التاريخ الوهّابي منذ ذلك الحين، وكان سليمان بن عبد الله آل الشيخ قد تحدّث عنه في بعض كتاباته خلال الحرب. لذا، فإنه من المرجّح أن الوصف الذي قدّمه وهبة قريب مما حصل في الحقيقة. ودار الجدل حول درجة البراغماتية التي يجب أن يتحلّى بها العلماء الوهّابيون حتى يدعموا الدولة ويحموها من دون أن يتخلّوا عن مبادئ الوهّابية الأساسية.

خلال القرن الثامن عشر، لم تكن الفجوة بين الحاجات السياسية والأسس الأيديولوجية تبدو عاملاً مهماً، ربما لأن محمد بن عبد الوهّاب كان مسيطراً على صناعة القرار السياسي، أو ربما لأنه اتفق مع محمد بن سعود على الخطوط الكبيرة لهذه السياسة. ولكن، منذ هزيمة عام ١٨١٨ طرحت هذه المسألة، واستنتج العلماء الوهّابيون أن عليهم حماية الدولة السعودية الوهّابية بأي ثمن. واتضح لهم أنهم يحتاجون إلى دولة قوية تؤمّن بقاءهم كحراس أقوياء للإيمان تماماً مثلما تحتاج الدولة إلى التفسير الوهّابي للإيمان وقوته التي تضفي الشرعية على النظام. وتأثر سلوكهم السياسي منذ ذلك الحين ببراغماتية قوية وبرغبتهم في توطيد الدولة السعودية والأسرة المالكة. وكانت النتيجة أن أصبح العلماء أكثر هدوءاً في دولة يسيطر عليها أساساً حكام من أسرة آل سعود.

ثالثاً: النظرية السياسية والممارسة الاجتماعية في وسط شبه الجزيرة العربية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر

لم يطور العلماء الوهّابيون حتى يومنا هذا نظرية سياسية شاملة. وقد مرت قرابة مئتي عام في الحقيقة، ولم تطور الوهّابية مجموعة ثابتة من القواعد النظرية أساساً حول القضايا السياسية الأهم، كخلافة الحاكم ودور النخب في الدولة الإسلامية. بيد أن هذه القواعد لم تكن قطّ أكثر من خطوط عامة كبرى على عكس القواعد التأسيسية تماماً. ويبدو أن محمد بن عبد الوهّاب لم يكن

يعتبر أن تطوير نظرية سياسية أمر ضروري. فقلة تعقيد الدولة السعودية الأولى لم يكن يحتاج إلى أية قواعد معقّدة، ربما لأن الشيخ بنفسه كان يطبق تمييزاً واضحاً، وإن كان غير رسمي، بين وظائف الحاكم ووظائف العلماء. تبنّى ابن عبد الوهّاب أفكاراً عامة ومبهمة لابن تيمية (توفي في عام ١٣٢٨)، الإمام الحنبلي المؤثر الذي عاش في القرن الرابع عشر، وشكّل مثالاً للعديد من المصلحين الإسلاميين حتى يومنا هذا[٨].

يحتل الحاكم موقعاً قوياً جداً في رؤية ابن عبد الوهّاب الخاصة بالدولة الإسلامية، حيث تتمثل وظيفته الأكثر أهمية بتطبيق الشريعة الإلهية، كما يؤولها العلماء الوهّابيون. وقد طالب ابن عبد الوهّاب، على أرض الممارسة، بتطبيق جذري لمبادئ الوهّابية الأساسية، بما فيها المظاهر السياسية الأكثر خضوعاً للجدل، كتكفير المسلمين غير الوهّابيين، وأيضاً المظاهر ذات الأهمية الضئيلة كمنع التدخين والمجون.

حتى يزدهر المجتمع، يجب أن يتعاون الحكام والعلماء بصورة مكثّفة. وهكذا، يبقى العلماء يتبوأون في الدولة موقعاً مركزياً. فهم يسيطرون على إدارة القضاء، وعلى النظام التربوي، ويقدمون النصيحة إلى الحاكم في كل قضية يرونها ضرورية. بيد أن حدود صلاحيتهم تنتهي عند واجب طاعة الحاكم، وهو واجب ينطبق على المواطنين العاديين أيضاً بطبيعة الحال. وقد شدّد العلماء أنفسهم على هذا الواجب كلما تعلقت المسألة بالقضايا السياسية. حتى لو أن الحاكم قد استولى على السلطة بوسائل عنيفة، فإن محمد بن عبد الوهّاب وخلفاءه اعتبروه حاكماً شرعياً. وقد أصبحت جملة ابن تيمية الشهيرة أكثر الجمل المستشهد بها في الكتب السياسية الوهّابية، وهي جملة وردت في كتابه **السياسة الشرعية** تقول: «ستون سنة من إمام جائر أصلح من ليلة بلا سلطان»[٩]. ليس هناك سوى سبب شرعي واحد لعدم طاعة الحاكم، وهو أن يحاول أن يجبر رعاياه على مخالفة أوامر الشريعة[١٠].

---

(٨) انظر أفضل كتاب عن سيرته وعن تعاليمه، في: Henri Laoust, *Essai sur les doctrines sociales et politiques de Taki-d-Din Ahmad B. Taimiya* (Cairo: Institut français d'archéologie orientale, 1939).

(٩) في المصطلحات الوهّابية يطلق على الحاكم اسم «إمام» أيضاً.

(١٠) قارن مثلاً مع: سليمان بن سهمان، **الهادية السنية والتحفة الوهّابية النجدية لجميع إخواننا الموحدين من أهل الملة الحنفية والطريقة المحمدية**، ط ٢ (القاهرة: دار المنار، ١٣٤٤ [١٩٢٥])، ص ١٠٩. أما بالنسبة إلى محاججة ابن تيمية، انظر: Laoust, Ibid., p. 527.

وإذا كانت خلافة الحاكم قد تمّت تسويتها في الدولة السعودية الأولى على أساس مبدأ الابن البكر، إلا أن مفهوم الأولوية والمقدرات الشخصية التي يتمتع بها المرشح لهذا المنصب قد اكتسبت أهمية خلال القرن التاسع عشر. وهكذا، وجب اختبار المفاهيم السياسية أكثر من مرة متى فقدت الدولة الجديدة تماسكها بعد وفاة الإمام فيصل بن تركي في عام ١٨٦٥، حينما بدأ ابناه يتنافسان على العرش. بدا الابن البكر عبد الله بن فيصل، وكأنه عُيّن وريثاً للعرش، بينما شقيقه سعود عُيّن حاكماً لمحافظة نجد الجنوبية ذات الأهمية الاستراتيجية، وهو ما أمّن له قاعدة مهمة بين أعتى أنصار آل سعود والوهّابية. وتلا هذا الأمر نشوب حرب أهلية لم تنتهِ إلا مع تدمير الدولة السعودية في عام ١٨٩١. واستولى حكام حائل من أسرة الرشيد في شمالي نجد على منطقة نجد بأكملها[١١].

على امتداد الجزء الأكبر من القرن التاسع عشر، ناضل العلماء الوهّابيون، ونجحوا إلى حدّ ما في تطبيق نظرية ابن عبد الوهّاب السياسية. ومع اندلاع الحرب الأهلية، ذهبت جهودهم أدراج الرياح. إلى جانب طاعة الحاكم المطلقة، تضمّنت تعاليم المصلحين ما أسماه هنري لاوست «وحدة الجماعة»، أي تضامن المسلمين الحقيقيين في أمة قوية اعتاد العلماء على تسميتها «الجماعة». وحينما ووجِهوا بالنزاع بين الأخوين ابني فيصل بن تركي، انحاز العلماء الوهّابيون إلى جانب عبد الله، وانتقدوا سعود لتركه الجماعة الوهّابية. وفي كتاباتهم خلال تلك السنوات، أصبح مفهوم الجماعة هو المسيطر على الفكر السياسي الوهّابي. وقد أدرك العلماء كم هم عارون عن القوة حينما لا يكون إلى جانبهم حاكم قوي. وفي الجهة المقابلة لمفهوم الجماعة، نجد مفهوم الفتنة الذي يصف كل مظهر من المظاهر التي تهدّد وحدة المؤمنين الحقيقيين، سواء في انتشار المعاصي من دون رقيب أو في فقدان وحدة الهدف بين المسلمين بصورة عامة، وبين الحاكم والعلماء بصورة خاصة، أو أيضاً في أثناء الحرب الأهلية. ومنذ ذلك الحين، كلما اندلع نزاع بين العلماء والحاكم، كان الأوائل يتراجعون أمام النزاع المفتوح لأن هذا الأخير قد يؤدي إلى فتنة، وإلى سقوط الدولة السعودية والوهّابية معها. وهكذا، كانت الحرب الأهلية أحد الأسباب الرئيسية لتنامي النزعة نحو الاستكانة بين العلماء الوهّابيين.

---

(١١) كان حكام الرشيد في زمانهم حكاماً لمحافظة جبل شمر الشمالية بالنسبة إلى السعوديين. وسرعان ما حازوا على استقلال فعلي واستولوا على الرياض. انظر: Madawi Al-Rasheed, *Politics in Arabian Oasis: The Rashidi Tribal Dynasty* (London: I. B. Tauris, 1991).

في عام ١٨٧١، اصطبغ النزاع داخل الوهّابية بأهمية جديدة، في مرحلة كان موقع سعود خلالها يواجه تهديداً جدّياً، إذ تقرّب عبد الله من الحاكم العثماني في بغداد، طالباً العون العسكري. وهذا يعني أن الحاكم الشرعي قد طلب المساعدة من الكفّار. فقام جدال عنيف بين علماء جنوب نجد. وأيد بعضهم طلب المساعدة، وأهمهم محمد بن إبراهيم بن عجلان[١٢]. ولكن، حتى أولئك العلماء الذين دعموا عبد الله بن فيصل، عارضوا ابن عجلان. وحذر أهمهم، وهو عبد اللطيف بن عبد الرحمن آل الشيخ (توفي في عام ١٨٧٦) كل المؤمنين الحقيقيين بالقول إن النصّ الذي قدم فيه ابن عجلان محاججته يشكّل «حبالة الشيطان». كما وصف أحمد بن عتيق (توفي تقريباً في عام ١٨٨٢/ ١٨٨٣)، وهو عالم وهّابي كبير آخر، ابن عجلان بأنه مرتدّ. هكذا، وللمرة الأولى منذ نشوء الوهّابية، كفّر العلماء في جنوب نجد الواحد منهم الآخر، وكانت النتيجة أن بدت الوهّابية كحركة دينية على شفير الانهيار. كما أن النزاعات بين العلماء من مختلف المناطق، كالنزاعات التي قامت بين علماء جنوب نجد وعلماء القصيم، قد فاقمت من الأزمة[١٣]. وكانت النتيجة، حينما أسس الملك عبد العزيز الدولة السعودية الثالثة في عام ١٩٠٢، أن أصبح فكر العلماء السياسي تحت سيطرة مفاهيم الجماعة والطاعة. اعتقدوا أن تجنب تكرار أحداث كالتي وقعت إبان الحرب الأهلية (أو «الفتنة» كما يسمّونها) لا يكون إلا بطاعة كاملة تُقدَّم إلى الحاكم وكبار العلماء في الرياض. وبينما لم تكن هذه الأفكار غريبة عن أفكار ابن تيمية أو ابن عبد الوهّاب، إلا أن هذا التشديد عليها قد شكّل ظاهرة جديدة في الفكر السياسي الوهّابي[١٤].

---

(١٢) عبد الله بن عبد الرحمن البسام، **علماء نجد خلال ثمانية قرون**، ٦ ج، ط ٢ (الرياض: دار العاصمة، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م)، ج ٥، ص ٤٦٩ - ٤٧١.

(١٣) للاطلاع على تحليل مفصل عن هذه النزاعات، انظر: Steinberg, *Religion und Staat in Saudi-Arabien: Die Zahhabitischen Gelehrten (1902-1953)*, pp. 168-203.

(١٤) أصبح الحديث المفصل عن تعاليم ابن عبد الوهّاب السياسية مهماً خلال الحروب الأهلية. فقد كتب هذا المصلح قائلاً إنه حتى لو كان الحاكم قد استولى على السلطة بواسطة العنف، فإنه يجب اعتباره حاكماً شرعياً. وحينما هرب عبد الله بن فيصل من الرياض في عام ١٨٧١ واستولى أخوه سعود على المدينة، أقسم القاضي عبد اللطيف بن عبد الرحمن الشيخ الطاعة للحاكم الجديد. وما دام ان عبد اللطيف قد دافع عن شرعية إمامة عبد الله في السنوات السابقة، يجب فهم خطوته هذه على أنها تطبيق للمبدأ المذكور سابقاً. وأيضاً في عام ١٩٠٢، حين أخذ الملك عبد العزيز الرياض من آل الرشيد، قام العالم الكبير آنذاك، عبد الله بن عبد اللطيف الشيخ (توفي في عام ١٩٢٠) بمساندة الحاكم الرشيدي ولجأ مع قواته إلى الحصن. وحينما استولى الملك عبد العزيز بالكامل على المدينة في النهاية، أقسم عبد الله على طاعة الحاكم الجديد. وأصبح أحد أخلص أنصاره وأكثر مستشاريه السياسيين أهمية إلى حين وفاته. انظر: عبد الرحمن بن عبد اللطيف الشيخ، **مشاهير علماء نجد وغيرهم**، ط ٢ (الرياض: دار اليمامة، ١٩٧٤)، ص ١٣١.

وكانت نتيجة المقاربة الدفاعية التي وقفها العلماء من السياسة أن تمكّن حاكم قوي مثل الملك عبد العزيز من توطيد موقعه. وفي كل مرة أوضح أنه يعتبر قراره السياسي قراراً حاسماً، وأنه لن يتراجع أمام رغبات العلماء، إذ كان هؤلاء ينحنون أمامه، كما أنهم عملوا أحياناً على إضفاء الشرعية على سياساته بإصدارهم الفتاوى، حتى عندما كانوا يرفضون بوضوح الإجراءات المتّبعة. وهكذا، ساعد العلماء الملك عبد العزيز في مركزة دولته الناشئة، وفي تحديث القطاعات الأساسية من النشاط الحكومي. وتمكّن الملك عبد العزيز بالتالي من استخدام أيديولوجيا قوية وقادرة على إضفاء الشرعية من دون أن يتمكّن العلماء من كبح جماح حرية قراره.

رابعاً: حركة الإخوان والعلماء

حافظ العلماء حتى عام ١٩٢٩/ ١٩٣٠ على أدوارهم المسيطرة في المجتمع السعودي. وكانوا ما يزالون يسيطرون على إدارات العدل والتعليم، ويتسلحون بكونهم مفسرين للشريعة الإلهية في مجتمع شديد الإيمان. كما كان إمامهم، عبد الله بن عبد اللطيف الشيخ (توفي في عام ١٩٢٠) من أوائل معلّمي الحاكم الجديد وضمانة الاستمرارية بين الدولتين السعوديتين الثانية والثالثة. ويصفه كاتبو سيرته بأنه يتمتع بشخصية قوية اكتسبت موقعاً متميزاً خلال سنوات الحرب[١٥]. وكانت النتيجة أن أصبح العلماء بعد عام ١٩٠٢ قوة يجب الاعتراف بها. مع نشوء حركة الإخوان بعد عام ١٩١٢ تقريباً، اكتسب العلماء مصدر تأثير جديد[١٦]. كان

---

(١٥) أكثر السِّيَر تفصيلاً هي تلك التي قدّمها: البسام، **علماء نجد خلال ثمانية قرون**، ج ١، ص ٢١٥ ـ ٢٣٠.

(١٦) John S. Habib, *Ibn Sauds Warriors of Islam: The Ikhwan of Najd and Their Role in the Creation of the Saudi Kingdom*, 1910-1930 (Leiden: Brill 1978).

للاطلاع على بحث حول السيرة السعودية الرسمية، انظر: Abdullah S. Zaid, «The Ikhwan Movement of Najd, Saudi Arabia 1908-1930,» (PhD Dissertation, University of Chicago, 1989), pp. 31-37, and Steinberg, *Religion und Staat in Saudi-Arabien: Die Zahhabitischen Gelehrten (1902-1953)*, pp. 433-437.

كما قدّم عبد العزيز الفهد مؤخراً دراسة نقدية مماثلة تركز على الاستمرارية في السياسات السعودية بين الدولتين الثانية والثالثة في ما يتعلّق بالبدو. ويشدّد على الدور التبشيري الذي أداه الدعاة الوهّابيون القادمون من الحواضر بين البدو والأعراب. انظر: Abdulaziz H. Al-Fahad, «The «Imama vs. the Iqal: Hadari-Bedouin Conflict and the Formation of the Saudi State,» in: Madawi Al-Rasheed and Robert Vitalis, eds., *Counter Narratives: History, Contemporary Society, and Politics in Saudi Arabia and Yemen* (New York: Palgrave, 2004), pp. 35-75.

الإخوان من البدو السابقين الذين استقرّوا في مستوطنات زراعية سُمّيت «هجر» (ومفردها «هجرة»)، وتشير إلى هجرة النبي محمد من مكة إلى المدينة في عام ٦٢٢ م، وهو ما يشير إلى أن البدو هجروا عالم الكفر ليعتنقوا الإسلام الحقيقي. لم يتأكد حتى الآن كيفية ظهور هذه الحركة، لأن السيرة الوهّابية ـ السعودية التقليدية التي تروي قصة البطل المؤسس الملك عبد العزيز صاحب الفكرة اللامعة التي تمثلت في استحضار البدو وتقنين طاقاتهم العسكرية، تبدو هذه السيرة قصة أجمل من أن تكون حقيقية. ونجد على العكس من ذلك شواهد عديدة تدلّ على أن العديد من البدو استقرّوا بملء إرادتهم بسبب الأزمات البيئية والاقتصادية التي سادت العقدين الأخيرين من ذلك القرن، وهددت طريقة عيشهم. ومهما يكن من أمر، أدرك الملك عبد العزيز والعلماء الوهّابيون بسرعة أن استقرار البدو واستخدام بطولاتهم العسكرية بطريقة تخدم نشوء الدولة المركزية قد يكون في مصلحتهم. وكانت النتيجة أن رعى الملك عبد العزيز، منذ نحو عام ١٩١١/ ١٩١٢، إقامة مستعمرات للبدو، مستخدماً مزيجاً ذكياً من القمع والدوافع المالية والتعليم العقائدي الديني. فأرسل الدعاة إلى القبائل وإلى الهجر، وعلموا البدو كيف يتّبعون الطريقة الوهّابية. وأخبروهم بأن من يموت في سبيل الجهاد سوف يدخل الجنة على الفور. وكانت النتيجة أن تحول هؤلاء البدو، الذين كانوا مهملين في الماضي، إلى قوة قتالية متحفّزة. ضموا قواتهم أيديولوجياً إلى العلماء الذين حاولوا استخدامهم كوسيلة لتطبيق فكرة المجتمع الإسلامي التوسعي، وذلك ارتكازاً على عقائد الهجرة والتكفير والجهاد. وعاش العديد منهم كدعاة وقضاة وطلاب بين الإخوان، ودخلوا في علاقة شبه اندماجية مع البدو السابقين. وإلى حين استولى على الحجاز مع مدينتيه المقدستين، مكة والمدينة، في عام ١٩٢٤/ ١٩٢٥، ساعدت الحركة الملك عبد العزيز كثيراً في حملاته العسكرية. وكانت تلك السنة نقطة فاصلة بالنسبة إلى علاقاته مع الإخوان.

فقد شكّل الإخوان أداة مفيدة إبان الفترة التوسعية من الدولة السعودية الثالثة. غير أنه بعد الاستيلاء على الحجاز، كان على الملك عبد العزيز أن يوطد حكمه ويمركزه ويحدّث على الأقل بعض قطاعات المجتمع السعودي. وبما أنه كان يعتمد على موارد الحج السنوية، كان عليه أن يتحاشى أية اضطرابات في الحجاز، إلا أن الإخوان كانوا قد أوضحوا أنهم غير مستعدين للقبول بأية سياسة دينية معتدلة في المحافظات التي تم الاستيلاء عليها حديثاً.

وحين استدعاهم الملك عبد العزيز من الحجاز وأرسلهم مجدداً إلى نجد، بدأت بوادر النزاع تلوح في الأفق. وبعد مرور سنوات صعبة من الشدّ والجذب بين الطرفين، ثار الإخوان وقمع الملك عبد العزيز ثورتهم في عام ١٩٢٩/ ١٩٣٠. وعلى الرغم من أن الإخوان قد اعتنقوا أكثر من أي طرف آخر في شبه الجزيرة العربية المُثل الوهّابية الأصيلة، فإن العلماء وقفوا صفاً واحداً مع الملك عبد العزيز، متخلّين عن حلفائهم السابقين.

حاول كبار العلماء في الرياض جهدهم لتفادي اتخاذ موقف في النزاع. وفي البداية، توسطوا بين الإخوان والملك عبد العزيز. فزار الكبار منهم قادة الإخوان بعد عام ١٩٢٥، وحاولوا إقناعهم بالعدول عن رأيهم. ولكنهم لم يتمكّنوا من الحيلولة دون نشوب النزاع. هُزم الإخوان، وفقد العلماء مصدراً مهماً من مصادر تأثيرهم السياسي. وبعد عام ١٩٣٠، لم يعُد موقع العلماء السياسي سوى موقع الشريك الأصغر في النهاية.

كان خطاب العلماء شديد الازدواجية في ما يتعلق بالإخوان. علموا أن هؤلاء البدو المستقرّين كانوا يدعمون مسعاهم من أجل قيام دولة طهرانية. وعلموا بالتالي أن قتالهم سيقلّص تأثيرهم الخاص (أي تأثير العلماء). إلا أن الكبار منهم دعموا جميعهم الملك عبد العزيز. أما بعض الذين يحظون بأهمية أقل، فقد اصطفوا إلى جانب الإخوان. وكما كتب أحد الكتّاب السعوديين يقول، فإن بعض «علماء البادية» أظهروا ميلاً ظاهراً نحو التكفير، وكانوا مسؤولين عن «تعصب» البدو[١٧].

وبما أن ذكر أغلب العلماء الذين وقفوا إلى جانب البدو قد اختفى، يمكن القول إنهم كانوا من خلفية اجتماعية متواضعة نسبياً. ويبدو من المنطقي أن يحمل العلماء، الذين شكّلوا جزءاً من الطبقات العليا الحضرية، مصلحة خاصة في استقرار حكم الملك عبد العزيز. أما العلماء الأقل مرتبة والطلاب، فقد كانت خسارتهم أقل، وكانوا أكثر ميلاً بالتالي إلى تأويل مبادئ الوهّابية بطريقة أكثر أصولية. وفي الواقع، كل هؤلاء العلماء المعروفين بانحيازهم إلى جانب الإخوان لم ينتموا إلى أي من تلك العائلات الشهيرة والكبيرة، مع العلم أنهم كانوا

---

(١٧) محمد بن نصير الشذري، **الدعوة في عهد الملك عبد العزيز**، ٢ ج (الرياض: المؤلف، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م)، ج ١، ص ١٤٩ ـ ١٥١.

جميعهم من أصول حضرية. وكان العديد منهم قد درس في بريدة، وهي حتى يومنا هذا مركز الأصوليين الوهّابيين[١٨]. وكان أهمهم عبد الرحمن بن عبد الله العقلة (١٨٨١ ـ ١٩٣٣/ ١٩٣٤) من الهلالية في القصيم، وهي قرية بالقرب من بريدة[١٩]. وبعد دراسات أولى أجراها في بريدة، انتقل إلى الرياض بهدف الدراسة هناك، وكانت هذه الخطوة ضرورية لمن يريد أن يكون طالباً ناجحاً في بريدة. ثم عاد إلى هناك وأقام صلة فكرية عميقة مع أستاذه عمر بن محمد بن سليم (١٨٨٠/ ١٨٨١ ـ ١٩٤٣). وحين بدأ يعمل كداعية بين الإخوان في مختلف حواضر الهجر، حافظ ابن عقلة على علاقاته مع عمر، وأصبح معروفاً كأكثر المناصرين تعصباً لثورة الإخوان. انتقد بشدة كل العلماء الذين وقفوا إلى جانب الملك عبد العزيز. وبعد الهزيمة، اعتُقل في الرياض، ثم سُمح له بالعودة إلى مسقط رأسه.

ويبدو الأمر الأكثر مدعاة للاهتمام يتمثل بأن العلماء الآخرين الذين دعموا الإخوان كانوا من الطلاب في مدرسة بريدة التي تزعمها عمر بن سليم. بيد أن أستاذهم وقف إلى جانب الملك عبد العزيز. كانت أسرة سليم قد اكتسبت أهمية بسبب محمد بن عبد الله بن سليم (١٨٢٤/ ١٨٢٥ ـ ١٩٠٥) الذي كان من المناصرين المتحمّسين للوهّابية وللحكم السعودي خلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر، حينما حكم آل الرشيد منطقة نجد. وكانت النتيجة أن أسرته بدأت تسيطر على السياسة الدينية في بريدة وفي محافظة القصيم بعد أن استولى الملك عبد العزيز عليها في عام ١٩٠٦. وأثبت عمر بن سليم أنه صاحب موقف لا يتغيّر مثل عمه، وكثيراً ما طرح مشكلة على الحاكم. وفي عام ١٩١٨/ ١٩١٩، حينما كان قاضياً في هجرة الأرطاوية تسبّب بإثارة تعصب الإخوان إلى درجة كبيرة، حتى إنه وجب استدعاؤه من منصبه[٢٠]. كانت حياته المهنية أفضل مثال على ازدواجية موقف العلماء إزاء الدولة. تزعمت أسرة سليم مدرسة الوهّابية في

---

(١٨) يجيء العديد من العلماء الوهّابيين الأصوليين من هذه المدينة، من بينهم سلمان العودة وحمود الشعيبي (توفي في عام ٢٠٠٢). ويبدو أن الكثيرين من فرع القصيم في جامعة محمد بن سعود الإسلامية قد تركوا فرعهم وانضموا إلى منظمة القاعدة، وأبرزهم عبد العزيز العمري، «إمام» الخاطفين يوم الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١. للاطلاع على وجهة نظر مختلفة، انظر: «Buraidah: A Misunderstood Saudi City,» *Arab News*, vol. 2 (December 2002).

(١٩) البسام، **علماء نجد خلال ثمانية قرون**، ج ٣، ص ١٠٦.

(٢٠) Steinberg, *Religion und Staat in Saudi-Arabien: Die Zahhabitischen Gelehrten (1902-1953)*, p. 449.

بريدة، ويمكن وصفها بأنها الموقع المتقدم لآل الشيخ (الذين بقوا في الرياض) في محافظة القصيم. وعلى الرغم من أن ابن سليم كان مخلصاً بصورة مطلقة للملك عبد العزيز ولعلماء الرياض، فإنه نشر أفكاراً وهّابية أصولية أكثر تطابقاً مع أيديولوجية الإخوان منها مع جهود الملك عبد العزيز لبناء الدولة. وتصرّف طلابه طبقاً لتعاليمه حول التكفير والهجرة والجهاد، ولكن على عكس معتقداته، خلُص إلى القول إن حكم الملك عبد العزيز فاقد للشرعية. ووبّخ الإخوان ابن سليم بعبارات قوية، واشتكوا في الحقيقة من أنه باع نفسه إلى الحكام[٢١]. ويمكن القول إن الخيار لم يكن سهلاً بالنسبة إليه أو بالنسبة إلى بعض زملائه في الرياض الذين عملوا قضاة في الهجر. ولكنهم دعموا الدولة السعودية الوهّابية في تطبيق نظريتها السياسية، كما طُوّرت خلال سنوات الحروب الأهلية.

خامساً: الدين والدولة بعد عام ١٩٣٠

كان عام ١٩٣٠ عاماً تاريخياً فاصلاً بالنسبة إلى الوهّابية والدولة السعودية. لم يعُد العلماء قادرين على صناعة القرارات السياسية المهمة. وفي مواقع أقل أهمية، منحهم آل سعود كلمة حول ضرورة تطبيق بعض الإجراءات أو عدم تطبيقها حسبما تنصّ عليه الشريعة. ولكن بالرغم من معارضتهم في حالات معينة إدخال التقنيات الحديثة إلى الدولة، مثل التلغراف والإذاعة والطيران، فإن الملك عبد العزيز انخرط في حملة تحديثية من دون أن يأخذ مواقف العلماء بعين الاعتبار. لم يؤثر هذا الأمر فقط في النظام السياسي في الدولة السعودية، حيث إن أحد أهم الفاعلين فيها قد أصبح واحداً من كثيرين آخرين، بل أثر أيضاً في طبيعة الحركة الوهّابية. فتعمّقت الفجوة بين الأسرة المالكة والعلماء بوصفهم حراس الإيمان الحق.

في بعض الأحيان، كانت هذه العلاقة تخضع لاختبار. اعترض العلماء، مثلاً، على وجود موظفين أمريكيين في السعودية في الأربعينيات. وكانوا يرفضون على الدوام وجود غير المسلمين في البلاد، وقد قاوموا المعاهدة التي قامت مع بريطانيا العظمى في عام ١٩١٥[٢٢]. ولكن، منذ عام ١٩٣٠ تزايد

---

(٢١) إبراهيم بن عبيد العبد المحسن، **تذكرة أولي النهى والعرفان بأيام الله الواحد الديان وذكر حوادث الزمان**، ٥ ج (الرياض: دار النور، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥م)، ج ٣، ص ١٤٨ وما بعدها، وص٢٠٣.

(٢٢) Harry St John Philby, *The Heart of Arabia*, 2 vols. (London: Constable Co., 1922), vol. 1, p. 360 and 370 ff.

عدد الأجانب الذين دخلوا البلاد بإذن من الملك عبد العزيز نفسه. وقد شكّل هذا الأمر صدمة ثقافية بالنسبة إلى كثيرين من السكان المحليين والعلماء. وحينما تسلّم الأمريكيون إنتاج النفط في المحافظة الشرقية في عام ١٩٣٨، ثم أخذ عدد أكبر من الأجانب يدخلون البلاد، رفع العلماء اعتراضاتهم.

وكان أحدهم، وهو أشجعهم، قد اعترض على المدّ الأمريكي في مدينة الخرج في جنوب نجد، على بعد نحو ٦٠ ميلاً من الرياض. كانت تلك منطقة من أكثر المناطق محافظة في السعودية، حيث تجنّد الوهّابية أعتى أنصارها. وكان خبراء مصريون قد أقاموا قرية نموذجية لاستغلال خزانات المياه الجوفية في المنطقة. كان الطعام قليلاً خلال سنوات الحرب، وكان نجاح المشروع حيوياً بالنسبة إلى الملك عبد العزيز. وفي عام ١٩٤١، تسلّم الأمريكيون زمام المزرعة بمساعدة شركة النفط «كازوك» ونقابة التعدين السعودية[٢٣]. بيد أن القاضي المحلي الشاب، عبد العزيز بن باز (١٩١٢ ـ ١٩٩٩) رفض وجود الأمريكيين، وبدأ يؤلّب الناس ضد نشاطاتهم. انتقد الملك لأنه أعطى الأرض إلى الأمريكيين، فاستخدموها «كما لو أنها أرض غير مسلمة»[٢٤]. تصرّف الملك عبد العزيز بسرعة، وأمر ابن باز بالمجيء إلى بلاطه في الرياض، حيث استقبل العالم الشاب برفقة أفراد آخرين من آل سعود، وعدد من المستشارين وكبار العلماء في الرياض. سأله الملك عبد العزيز عن الشكوى التي يحملها بشأن سياسته، وذكّره بأن تعاليم الدين الإسلامي تنصّ على إصدار التهم أمام المتهم، وليس من وراء ظهره. كرّر ابن باز شكواه من أن الملك باع الأرض إلى الكفار، في تناقض صريح مع واجباته كحاكم مسلم. وقف الملك عبد العزيز خلف ابن باز وطلب من العلماء أن يصدروا حكمهم؛ هل هو صحيح، أم غير صحيح، كما سألهم إن كان النبي قد استعان بغير المسلمين؟ وحينما ردّ العلماء بصوت واحد بالإيجاب، استمر الملك عبد العزيز بطرح الأسئلة حول ما إذا كان استخدام الخبراء الأجانب للعمل لمصلحته يناقض الشريعة، مشدداً على أن الأجانب في الخرج يعملون في خدمته وتحت مراقبته بهدف إنتاج النفط والمعادن والماء. وبعد أن أعلن العلماء

---

(٢٣) «US Agricultural Mission to Saudi Arabia to Secreteray of State,» United States National Archives 890F, Report no. 1 (June 1942).

(٢٤) عبد العزيز بن النصير البراق، **ابن باز في الدلم قاضياً ومعلماً: جوانب من حياة سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز فترة قضائه في الدلم «الخرج»، ١٣٥٧ ـ ١٣٧١** (الرياض: دار طيبة، ١٤١٦ هـ/ ١٩٩٥م)، ص ٣٠.

مرة أخرى أن نشاطات الملك عبد العزيز شرعية بالكامل، سأل الملك ابن باز عمّا إذا كان راضياً عن الحكم؟. فأجاب هذا الأخير أنه سمع القرار، وأنه أذعن له، ولكنه ليس مقتنعاً البتّة به. غضب الملك عبد العزيز وسجن العالم وهدده بالإعدام ما لم يعلن التوبة. ولكن، بعد أن هدأ خاطره، دعا ابن باز إلى مقابلة شخصية معه وشرح له أن عصيانه هذا يهدد النظام العام. وبعد أن قبل ابن باز بهذه الحجّة، أرسله مجدداً إلى مدينته(٢٥).

ونظراً إلى شجاعته، اكتسب ابن باز شهرة المدافع الصلب عن مبادئ الوهّابية الأصيلة حتى في وجه الحاكم. وهكذا، صار من سيصبح المفتي الأكبر للديار السعودية عالماً كبيراً منذ الخمسينيات. والأهم أن القصة تظهر كم أن العلماء «الرسميين» كانوا على استعداد للخضوع لرغبات الملك متى ما كان الأمر يتعلق بمسألة سياسية مهمة. وكان معروفاً في ذلك الوقت أن العديد من العلماء كانوا يرفضون وجود هذا العدد المتزايد من الأجانب في البلاد. ومن المؤكد أنهم رأوا مكوثهم في جنوب نجد على أنه تحدٍّ، بيد أنهم قرروا القبول به نزولاً عند رغبة الحاكم. وهكذا، نرى أن دورهم قد أصبح محدوداً بشدة حتى في بدايات الأربعينيات.

بيد أن ابن باز لم يمثل أية معارضة. وكان عكس ذلك صوتاً مخلصاً ينادي بتطبيق أكثر تشدداً للتعاليم الوهّابية مما كان يمكن لدولة في عصر إنتاج النفط أن تفعل. بيد أن هذا المثال يوضح لنا كيف أنه حتى المخلصون من العلماء أظهروا ازدواجية ملموسة إزاء الضرورات السياسية. وتغيّر الوضع في الستينيات وفي السبعينيات، ودخلت الدولة في مرحلة من التغيير الاجتماعي العميق تزايدت سرعته بسبب الازدهار النفطي بعد عام ١٩٧٣. وقد أثبتت الأحداث في عام ١٩٧٩ أن النزاع الأساسي بين خضوع كبار العلماء للدولة والداعين إلى العودة إلى الأصول الوهّابية، لم يكن قد وجد حلاً له بعد. وبدلاً من ذلك، فتحت براغماتية العلماء المجال الخطابي واسعاً أمام معارضة دينية جديدة.

في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩، في اليوم الأول من القرن الخامس عشر

---

(٢٥) «Complaints by Arab Fanatics against King Ibn Saud,» Dispatch of US Minister (Jedda) (4 December 1944); Ibrahim Al Rashid, ed., *Saudi Arabia Enters the Modern World: Secret US Documents on the Emergence of the Kingdom of Saudi Arabia as a World Power, 1936-1949*, 5 vols. (Salisbury, NC: Documentary Publications, 1980), Part I: «Documents on the History of Saudi Arabia,» pp. 201-203.

الهجري، استولت مجموعة من الشبان الإسلاميين على المسجد الحرام في مكة، محتجزة مئات من الحجاج فيه(٢٦). كان قائد المتمردين شاباً وهّابياً متطرفاً يُدعى جهيمان العتيبي، وضع أيديولوجيا الجماعة في مجموعة من الرسائل(٢٧). وقد ادّعى أن أحد رفاقه واسمه محمد بن عبد الله القحطاني هو المهدي المنتظر أو «من هو صحيح الهداية». يشبه المهدي المسلم عن كثب المسيح في التقاليد المسيحية واليهودية، وإن كان لا يتقلّد دوراً كبيراً في التعاليم الوهّابية، إلا أن الوهّابيين يؤمنون به من حيث المبدأ. ويعتقد السنّة أن المهدي هو إحدى الإشارات التي تنبئ بقرب يوم القيامة(٢٨). وقد طالب العتيبي والقحطاني بالعودة إلى مجتمع السلف الصالح الإسلامي، وانتقدا بشدة أسرة آل سعود لفسادها وقمعها الشعب وتحالفها مع القوى الكافرة، وخصوصاً الولايات المتحدة. وقد قاوم نحو ٥٠٠ إلى ١٠٠٠ ثائر القوات السعودية لمدة أسبوعين تقريباً. ولم يتم التغلب عليهم إلا بمساعدة وحدات فرنسية متخصّصة في مكافحة الإرهاب(٢٩). وبينما قُتِل القحطاني خلال المعارك، أُعدِم العتيبي وثلاثة وستون من أتباعه في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠.

كان هذا التمرّد، من ناحية، استمراراً لتمرّد قامت به أجزاء من قبيلتي عتيبة وقحطان نتيجة طغيان الحكم السعودي. كانت هذه القبائل قد ثارت في ما سبق، في عام ١٩٢٩. لم يكن الإخوان السابقون آنذاك قد اندمجوا بالكامل في الدولة السعودية وعانوا التمييز الاجتماعي والاقتصادي من جانب الحكم الذي استمد الدعم باستمرار من سكان المدن في نجد. ومن ناحية ثانية، لا تقلّ أهمية عن الأولى، كان جهيمان وبعض المتمرّدين الآخرين قد درسوا على ابن باز، قاضي الخرج السابق وكبير العلماء الوهّابيين ورئيس هيئة كبار العلماء في عام ١٩٧٩(٣٠).

---

(٢٦) James Buchan, «The Return of the Ikhwanm 1979,» in: David Holden and Richard Johns, eds., *The House of Saud: The Rise and Rule of the Most Powerful Dynasty in the Arab World* (London: Sidgwick Jackson, 1981), pp. 511-526, and Johanes Reissner, «Die Bezetzung der Groβen Moschee in Mekka,» *Orient*, vol. 21 (1980), pp. 193-203.

(٢٧) رفعت سيد أحمد، **رسائل جهيمان العتيبي: قائد المقتحمين للمسجد الحرام بمكة** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٨).

(٢٨) للاطلاع على وجهة النظر الوهّابية، انظر: حمود بن عبد الله التويجري، **إتحاف الجماعة بما جاء في الفتن والملاحم وإشارات الساعة**، ٢ ج (الرياض: المدينة، ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م)، ج ١، ص ٢٩١ - ٢٩٨.

(٢٩) انظر: «Un Précédent: Les Gendarmes français à la Mecque,» *Le Monde*, 29/10/2002.

(٣٠) Joseph A. Kechichian, «The Role of the Ulama in the Politics of an Islamic State: The Case of Saudi Arabia,» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 18 (1986), pp. 53-71.

كان تأثيره في المتمرّدين واضحاً بشدة، وكانت علاقته معهم تشبه كثيراً العلاقة التي كانت قائمة بين عمر بن سليم والمتمردين من طلابه في عام ١٩٢٩/ ١٩٣٠. وفي الحقيقة، كان تفكير جهيمان العتيبي شديد الرسوخ في تعاليم الوهّابية. وقد أطلق بعض المراقبين على المجموعة اسم «الإخوان الجدد»، ومن المؤكد أنهم كانوا استمرارية للاتجاهات الأصولية السابقة بين الوهّابيين. اختلف العتيبي عن أستاذه السابق في نقطة واحدة، وهي أنه لم يوجّه اللوم إلى أسرة آل سعود على ما حصل من تغريب في البلاد، وعلى تحالفها مع الكفار وحسب، بل طالب أيضاً بإسقاطها. وكانت نتيجة هذه التشابهات أن قام ابن باز ومن معه في هيئة كبار العلماء بإدانة التمرّد بحدّ ذاته، ولكنهم لم ينكروا على المتمرّدين إيمانهم الديني. وأظهروا بوضوح ازدواجية مشابهة لما أظهره أسلافهم في عام ١٩٢٩ حينما كانوا يتعاملون مع تمرّد الإخوان. تعاطفوا، من ناحية مع أهداف المتمردين ونظرتهم إلى العالم، ولكنهم لم يستطيعوا أن يقبلوا من ناحية أخرى بتمردهم ضد الدولة السعودية الوهّابية التي ترى النظرية السياسية لدى العلماء أنها أساس وجود الوهّابية بحدّ ذاتها.

سادساً: حرب الخليج الثانية (١٩٩٠ ـ ١٩٩١) ونشوء معارضة إسلامية

بعد سحق التمرّد، جنى العلماء الوهّابيون بقيادة ابن باز ثمار إخلاصهم خلال الفترة الحرجة من عام ١٩٧٩ إلى عام ١٩٨٠. كانت الحكومة السعودية مدفوعة أيضاً بالتحدّي الأيديولوجي الذي مثلته الثورة الإسلامية في إيران، فسعت إلى توطيد شرعيتها الدينية بتطبيق أشد لقواعد السلوك الوهّابية، فسمحت لابن باز ولزملائه بمحاربة الظاهرة غير الوهّابية في الحياة الدينية والاجتماعية على امتداد المملكة. وموّلت الدولة بسخاء الجامعات الدينية في الرياض والمدينة ومكة، وهي جامعات كانت تحت سيطرة العلماء. وكانت النتيجة أن ارتفع عدد طلاب الدين على نحو ملحوظ. وفي بداية التسعينيات، كان نحو ربع طلاب المملكة قد درسوا في إحدى هذه الجامعات الدينية[٣١].

أما الشرطة الدينية التي كانت هي أيضاً تحت سيطرة العلماء، واسمها هيئة

---

(٣١) Gwen Okruhlik, «Islamism and Reform in Saudi Arabia,» *Current History* (January 2002), pp. 22-28.

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فقد تم رفع ميزانيتها بدرجة كبيرة، وأُطلقت يدها في أغلب المدن السعودية. واستغل أفرادها، واسمهم المطوعون، الفرصة لمحاولة فرض ما يرونه كمجتمع طهراني بالقوة على المجتمع السعودي. ولكن، بالرغم من كل هذه الإجراءات لكسب تأييد العلماء الوهّابيين والعناصر الوهّابية الأصولية، فإن الحكومة لم تنجح في التخفيف من حدة التهديد الإسلامي. وعلى العكس، كان الفكر الإسلامي في حالة نهضة حينما هددت المشكلات الاجتماعية والاقتصادية بتوسيع قاعدته صبيحة أزمة النفط لعام ١٩٨٥.

وفي عام ١٩٩٠، تحقق أسوأ سيناريو ممكن بالنسبة إلى العائلة السعودية. بعد أن دخلت القوات العراقية الكويت يوم الثاني من آب/أغسطس، فقررت الحكومة السعودية استدعاء القوات الأمريكية بهدف حماية المملكة من أي تقدم آخر ممكن للقوات العراقية نحو المحافظة الشرقية. ونظراً إلى انتشار المعاداة للأمريكيين في أوساط الشعب السعودي، ولمواقف العلماء الوهّابيين المعادين لكل ما هو أجنبي، كانت دعوة الحكومة هذه بمثابة خطوة ثورية. فإلى حدود ذلك التاريخ، كان الحكم السعودي يعتمد على تحالف ضمني مع الولايات المتحدة، ولكنه، بسبب اعتبارات داخلية، كان يصرّ على الدوام على بقاء الوجود العسكري الأمريكي في أعالي البحار. بيد أنه حينما واجه تهديد الغزو العراقي، تحتّم عليه أن يراجع سياسته، وطلب من هيئة كبار العلماء برئاسة ابن باز أن تتبنى قرار الحكومة بإصدار فتوى بهذا الصدد. ومجدداً، أذعن العلماء لرغبات الحكام، مع العلم أنهم كانوا مختلفين معهم بصورة واضحة حول وجود قوات أجنبية على أرض السعودية. وفي البداية، قيل إن العلماء رفضوا رفضاً جازماً إصدار الفتوى المطلوبة. ولكن بعد نقاشات مطولة بين الأسرة المالكة وابن باز، اقتنع هذا الأخير بالخطر المحدق الذي تشكّله القوات العراقية التي وقفت على مسافة ليست ببعيدة عن الحدود السعودية(٣٢).

لا بد من أن دعوة الكفار إلى تقديم المساعدة العسكرية قد ذكّرت العلماء بالحوادث الخطيرة التي وقعت بعدما استدعى عبد الله بن فيصل القوات العثمانية لتساعده في قتاله ضد أخيه سعود في عام ١٨٧١. وكانت النتيجة آنذاك خسارة المحافظة الشرقية أمام العثمانيين، وانقساماً بين العلماء الوهّابيين حول

---

(٣٢) Nawaf E. Obaid, «The Power of Saudi Arabia Islamic Leaders,» Middle East Forum (September 1999), <http://www.meforum.org/meq/sept99/saudipower.shtml>.

شرعية خطوة عبد الله وإضعاف الحركة، وهو ما ساهم في سقوط الدولة السعودية في عام ١٨٩١. كانت تلك أصعب أزمة عاشتها الوهّابية بعد عام ١٨١٨، ووحده الملك عبد العزيز قد أنقذها من انهيار تام. لذا، فإن أحداث الحرب الأهلية قد تركت بصمتها على الفكر الوهّابي لعقود طويلة، ولم يطوِ النسيان الدروس التي استقاها العلماء منها. وأوجه الشبه بين عامي ١٩٩٠ و١٨٩١ واضحة إلى درجة أنه لا يمكن تجاهلها.

إضافة إلى ما سبق، كان العلماء أول من رفضوا موجات الأجانب في شبه الجزيرة العربية التي يجب أن تظلّ، بحسب نظرتهم إلى العالم، خالية من أي تدخل غير إسلامي. هذا الرفض، ومعه الخوف من ألّا تنسحب القوات الأمريكية بعد قدومها، قد دفع بالعلماء إلى اعتبار الوجود العسكري غير شرعي. بيد أنهم أيدوا بوضوح قرار الملك في الفتوى التي أصدروها في الثالث عشر من آب/ أغسطس ١٩٩٠[٣٣]. وهكذا، أصبح تحول العلماء من حراس أيديولوجيا ناشطة إلى خدام للدولة تحولاً كاملاً، فقد تبنّوا قراراً اعتبروه غير شرعي لمجرد أن الحكم قد طلب منهم هذا الأمر بالتحديد. كما أطلق قرارهم شرارة تشكيل المعارضة الدينية من جديد. فأصبح موقفهم الرافض نظرياً لسياسة النظام الصديقة للغرب ملموساً على أرض الواقع. وعارض أنصار هذا الموقف الوجود الأمريكي على الأرض السعودية وإذعان العلماء لدولة دعت الكفّار إلى أراضيها.

كان من بين الإسلاميين الذين عارضوا سياسة آل سعود العديد من العلماء الشباب، وأهمهم سلمان العودة وسفر الحوالي اللذان اكتسبا بسرعة أهمية كبيرة. كانوا من صفوف العلماء الوهّابيين الوسطى، وقد بدأوا بمعارضة قرار دعوة القوات الأمريكية إلى المملكة في آب/ أغسطس ١٩٩٠. وحين هدد تحركهم بإثارة مشكلات أمنية جدّية في بريدة وفي الأجزاء الجنوبية الغربية من البلاد، تم إلقاء القبض عليهم في خريف عام ١٩٩٤[٣٤]. هدأت الحملة الحكومية على المعارضة الإسلامية النقاشات الداخلية، ولكن مقابل ثمن عالٍ جداً: حيث يصحّ افتراض أن الاعتقالات أدت إلى مزيد من التطرف لدى العناصر المسلحة، ومن

---

(٣٣) Henner Fürtig, *Demokratie in Saudi-Arabien?: Die Al Saud und die Folgen des Zwieten Golfkriegs* (Berlin: Das Arabische Buch, 1995), p. 20 ff.

(٣٤) Joshua Teitlebaum, *Holier than Thou: Saudi Arabia's Islamic Opposition* (Washington, DC: Washington Institute for Near East Policy, 2000), p. 57.

بينها أسامة بن لادن، وأدت بالتالي إلى الهجمات الإرهابية التي وقعت في الرياض في عام ١٩٩٥. وكانت معاملة العلماء والدعاة الوهّابيين من جانب الحكومة السعودية، وبوجه خاص اعتقال الحوالي والعودة، موضوعا مهماً في المنشورات الصادرة عن الوهّابيين الأصوليين في السنوات التالية. وقد تم إطلاق سراح الرجلين في عام ١٩٩٩، حينما عاد الوضع الداخلي إلى طبيعته.

في البداية، بدا وكأن الحوالي (المولود في عام ١٩٥٤) هو من سيصبح القائد الأهم في المعارضة الإسلامية في الداخل السعودي؛ فهو ليس داعية وهّابياً وحسب، بل هو مفكر إسلامي معروف على الصعيد الدولي أيضاً. كان قد تم تعيينه قبل عام ١٩٨٨ عميداً لكلية العقيدة، وهي التخصّص الأساسي في البرنامج الوهّابي، في جامعة أم القرى الإسلامية بمكة. وقد عرفت رسالة الماجستير التي قدمها تحت عنوان «العلمانية» في الأوساط الإسلامية في المنطقة. وقد عمل في هذه الرسالة على تفسير ظاهرة العلمانية باعتبارها مفهوماً غربياً يهدف إلى تدمير الإسلام من الداخل[٣٥]. وقدمت كتاباته مزيجاً خاصاً من موضوعات المعارضة السعودية، كموضوع «احتلال» البلاد من جانب القوات الأمريكية، والموضوعات الإسلامية التي تتجاوز حدود الدول، كتلك التي تركّز على فلسطين والعراق[٣٦]. طوّر في كتاباته أيديولوجيا متماسكة ومعادية للغرب، ترتكز على فرضية أن الغرب، وتحديداً الولايات المتحدة وإسرائيل، يهدف إلى السيطرة على الإسلام وتدميره لاحقاً[٣٧]. أما حرب الخليج في عام ١٩٩١، فقد دبّرتها الولايات المتحدة كخطوة أولى في هذا الاتجاه الذي يهدف إلى ضمان بقاء قاعدة عسكرية دائمة في منطقة الخليج[٣٨]. وبعد إطلاق سراحه، أصبحت آراؤه أكثر اعتدالاً، وامتنع عن تحريك الرأي العام ضد الحكم السعودي. ولكنه لم يمنع من إصدار نصوص مضادة لليهود وللأمريكيين. وبعد عام ١٩٩٩، اعتمد أكثر فأكثر على هذه الموضوعات، وبخاصة على السياسات الإسرائيلية والأمريكية في فلسطين والعراق

---

(٣٥) Mamoun Fandy, *Saudi Arabia and the Politics of Dissent* (New York: St Martin's Press, 1999), p. 63.

(٣٦) انظر مثلاً: Safar Ibn Abd Al-Rahman Al-Hawali, «The Day of Wrath: Is the Intifadah of Rajab only the Beginning?,» <http://www.islaam.com/books/intifadah.htm>.

أما عنوان موقع الحوالي فهو: <http://www.alhawali.com>.

(٣٧) Fandy, Ibid., p. 61.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٦٧ ـ ٦٩.

لكسب الدعم من دون أن يتعرّض لسياسة الحكومة السعودية بصورة مباشرة.

يشبه تطوره الفكري تطور ابن لادن الفكري شبهاً كبيراً: من معارض سعودي (وقد بقي هكذا حتى سنة ١٩٩٦) إلى قائد شبكة إسلامية عابرة للحدود فيها مواطنون من كثير من الدول العربية. يعكس الخطان نزعة نحو تجاوز الحدود بين الإسلاميين السعوديين. بيد أن تطور السياسة الدينية السعودية بقي مشابهاً لما كان عليه خلال الأزمات السابقة، كما أظهرت الأحداث التي وقعت بعد عام ١٩٩٩. لم يعترف الحوالي قط بأنه أقام اتصالات مع الأوساط الناشطة، ولا يمكن اعتباره جزءاً من الأوساط الإرهابية. بيد أن اعتداله واعتدال سلمان العودة بعد إطلاقهما من السجن قد مهّدا الطريق لمجموعة جديدة من الوهّابيين الأصوليين ظهرت على المسرح السعودي وصارت تدعم القاعدة وحركة طالبان بصورة علنية.

بعيد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، اكتسب حمود بن عقلة الشعيبي أهمية كبيرة بسبب دعمه لطالبان. وقد أصدر فتوى قال فيها إن على كل المسلمين أن ينضموا إلى طالبان في قتالهم ضد القوات الأمريكية. وكان أن أشعلت هذه الفتوى نقاشاً حامي الوطيس في السعودية انتهى بقرار أصدرته هيئة كبار العلماء، بضغط من الحكومة، ينصّ على أن القائمين «الرسميين» على الإفتاء هم وحدهم من يُفتَرض منهم إصدار الفتاوى. ولكن، سرعان ما أصبح من الواضح أن الشعيبي يمثل اتجاهاً واسعاً بين العلماء السعوديين. ويمكن اعتبار ردّة فعل الحكومة السريعة بمثابة إثبات لهذه المقولة(٣٩). بعد وفاته، في أوائل عام ٢٠٠٢، واصل بعض العلماء الشبان نهج الشعيبي في انتقاد الدولة السعودية ودعمها لسياسات الولايات المتحدة في المنطقة، ومنهم علي الخضير وأحمد الخالدي وناصر الفهد(٤٠).

وتفاقم الوضع حينما قام ناشطون سعوديون، كرد ربما على حملة التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة ضد العراق، بمهاجمة مجمعات سكنية يقطنها أجانب في الرياض يوم الثاني عشر من أيار/مايو ٢٠٠٣. في أوائل ذلك الشهر، كانت قوات الأمن قد اقتحمت مخبأً لمنظمة القاعدة قريباً من أحد المجمّعات،

(٣٩) نُشرت الفتوى على نطاق واسع على شبكة الإنترنت. أما في ما يتعلّق بالنقاش الذي دار، انظر: «Der Fatwa-Krieg in Cyberspace,» <http://www.bernhard-trautner.de/fatwak-rieg.html>.

(٤٠) انظر أيضاً الفصل الثاني الذي أعدّه ستيفن لاكروا في هذا الكتاب.

ونشرت قائمة من تسعة عشر مشتبهاً فيهم حينما طلب العلماء المذكورون من الحكومة الامتناع عن اضطهاد «المجاهدين». وخلال الحملة على الناشطين في المملكة بعد التفجيرات، تم اعتقال العلماء الثلاثة، ولا يزالون رهن الاعتقال حتى كتابة هذه السطور[٤١].

سابعاً: تحدّي النمط البراغماتي

تُعدّ البراغماتية السياسية التي تقترب من الخنوع مظهراً مهماً من مظاهر الفكر السياسي الوهّابي، وقد تصرّف العلماء الوهّابيون على هذا المنوال عندما كانت القرارات السياسية على المحكّ، وذلك منذ قيام الدولة السعودية الثالثة في عام ١٩٠٢. وقد ترسخ احترامهم للحاكم كردة فعل على الأزمات السياسية التي طالت الدولة السعودية والوهّابية معها. بيد أن الأيديولوجيا الوهّابية ظلت تحتوي على عنصر فاعل ومؤثر. وفي وقت الأزمات، أثار هذان الاتجاهان في الفكر الوهّابي ردوداً متناقضة. وكان العلماء الرسميون الذين دعموا الموقف الرسمي، في الأعوام ١٩٢٩ و١٩٧٩ و١٩٩٠ ـ ١٩٩٤ و٢٠٠١ و٢٠٠٣، يواجهون عامة بقلة من العلماء الشبان والأقل رتبة منهم، بالإضافة إلى طلاب تبنّوا جميعهم تفسيرات أصولية وناشطة عن الوهّابية الأولى. أما استيعاب أية عناصر أصولية من ضمن النظام، فسرعان ما كان يؤدي إلى نشوء عناصر أصولية جديدة غيرها.

إضافة إلى ذلك، لم يتمكّن العديد من العلماء من إخفاء موقفهم المزدوج إزاء المعارضة الدينية، نظراً إلى وجود هذه الاتجاهات المتنازعة في التقليد الوهّابي ذاته. وبينما ساندوا الحكومة، في أغلب الأحيان، تعاطفوا مع الآراء المتطرفة للمتمرّدين الشبان.

كانت براغماتية العلماء السياسية من الأسباب التي جعلت الحكام السعوديين غير مضطرين إلى محاربة تأثيرهم، كما فعل غيرهم من الحكام في دول إسلامية أخرى من العالم. وفي الحقيقة، يمارس العلماء الوهّابيون اليوم تأثيراً أكبر من أي تأثير لنظرائهم (السنّة) في العالم الإسلامي[٤٢]. فعندما كانوا

---

(٤١) «Clerics among Latest Arrests in Suicide Bombings,» *Los Angeles Times*, 29/5/2003.

(٤٢) يتمتّع العلماء بحضور قوي في إيران وباكستان. بالنسبة إلى الوضع الباكستاني، انظر: S. V. R. Nasr, «The Rise of Sunni Militancy in Pakistan: The Changing Role of Islamism and the Ulama in Society and Politics,» *Modern Asian Studies*, vol. 34, no. 1 (2000), pp. 139-180.

يتبنّون سياسة الحكم، حتى عندما يحملون بصددها موقفاً مزدوجاً، أو عندما يرفضون القرار الرسمي، لم يمتلك الحكم سبباً لتحجيم تأثيرهم الاجتماعي حتى وقوع الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١. كما أن العلماء أثبتوا عن فائدة، لأنهم مارسوا تأثيراً كبيراً في السكان شديدي التدين في وسط شبه الجزيرة العربية. وهكذا، كان دعم الإجراءات الحكومية من خلال الفتاوى يؤمّن لها درجة كبيرة من الشرعية. وبالفعل، يحتاج آل سعود إلى الشرعية التي تهبهم إياها المؤسسة الدينية، خصوصاً لأن الأسرة المالكة لم تنجح في توزيع عائدات النفط على نحو عادل، كما عجزت عن الحيلولة دون تفاقم المشكلات الاجتماعية.

بيد أن هذه الاستراتيجيا قد تحمل معها بذور خطر، لأن قرب العلماء الرسميين من الحكام ودعمهم غير المشروط لسياسة الحكومة قد أضرّ بسمعتهم الخاصة. واعتبر كثير من السعوديين الوهّابيين أن العلماء فاسدون ومذعنون للقادة السياسيين، وهو ما حفز على نمو معارضة إسلامية منذ التسعينيات، وانتشار خيبة الأمل إزاء العلماء «الرسميين» على أشدها. وقد تبدّت الخيبة إزاء مفتي الديار السعودية عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ الذي تسلّم المنصب بعد وفاة ابن باز في عام ١٩٩٩، وهو ما سبّب ضرراً إضافياً لموقع كبار العلماء عامة.

هناك مؤشرات عديدة تدل على أن الحكومة قد قررت التعاطي مع هذه المشكلة بتعيين كبار العلماء الإسلاميين في مواقع مهمة في المؤسسة الدينية. ربما كان هذا الحل قادراً على استبدال أجزاء على الأقل من نخبة فقدت مصداقيتها في السنوات الأخيرة. ويبدو أن سلمان العودة، بالأخص، يعمل جاهداً لتوطيد موقعه بتقوية أواصر العلاقة مع المعسكر المتحرّر. وكانت مشاركته في «الحوار الوطني»، الذي بادر إليه ولي العهد في عام ٢٠٠٣ لتهدئة التوتر بين مختلف الطوائف والمجموعات المحلية في البلاد، أول مؤشر دلّ على أن الحكومة تحاول استغلال شعبية الرجل الكبيرة. بيد أن هذه السياسة لم تمنع المعسكر الوهّابي الأصولي من البحث عن ناطق جديد باسمه. وبعد أن نادى العودة والحوالي بالاعتدال بدءاً من عام ١٩٩٩، اكتسب علماء أكثر أصولية شهرة كبيرة. ويمكن القول إن الصراع الذي يعتمل في داخل الوهّابية بين الإخلاص للحاكم والتمرّد عليه لم ينتهِ بعد.

الفصل الثاني

السياسة بين الإسلاميين والليبراليين في المملكة العربية السعودية(*)

ستيفن لاكروا

شهدت نهاية التسعينيات من القرن العشرين نشوء اتجاهين جديدين معاً على الساحة الإسلامية السعودية، إذ أراد كل واحد منهما تحدّي السيادة الطويلة التي تمتعت بها حركة الصحوة الإسلامية. كانت هذه الحركة هي الأهم والأكثر شعبية من بين حركات المعارضة الإسلامية في أوائل التسعينيات، وقد احتلت مجدداً قلب الساحة منذ تحرير قادتها في عام ١٩٩٧ وما بعدها.

على اليمين الأيديولوجي لحركة الصحوة، احتلت مجموعة من الشيوخ الأصوليين مراكز مرموقة، وأسست ما أصبح معروفاً بالنزعة الجهادية السلفية. وعلى المستوى الاجتماعي، دعا هؤلاء الشيوخ إلى تطبيق نوع فائق التشدد من الإسلام الأقرب إلى وجهات نظر العلماء الوهّابيين في القرن التاسع عشر. وعلى المستوى السياسي، دعم هذا التيار أسامة بن لادن والجهاد العالمي، وانتقد بشدة مقاربة حركة الصحوة التصالحية الجديدة إزاء الغرب. وقدم بعد ذلك العديد من التبريرات الأيديولوجية لموقف الناشطين الأصوليين الذين أطلقوا حملة إرهابية واسعة النطاق في المملكة في أيار/ مايو ٢٠٠٣.

في الوقت ذاته، قام بعض من كان جزءاً من حركة الصحوة المعارضة،

(*) هذا الفصل يمثل إطلالة على الأوضاع في العام ٢٠٠٥ بناءً على دراسة ميدانية مفصّلة تم القيام بها قبل ذلك التاريخ.

ومعه بعض من كان ينتمي إلى مجموعات أكثر أصولية نمت على هامش الحركة، بتشكيل تيار على يسار الصحوة بدأ يعبّر عن آراء شديدة النقد إزاء الفكر الوهّابي الديني التقليدي والخطاب السياسي الدعوي الحديث. في الوقت ذاته، دعا أغلب من في هذا التيار إلى تغيير ديمقراطي في إطار إسلامي، مشدّدين بالتالي على ضرورة دمج الإصلاح السياسي بالإصلاح الديني. وقد مكّنتهم هذه المقاربة الجديدة من تشكيل تحالفات مع أفراد ينتمون إلى أغلبية ما تبقّى من مكونات (إسلامية غير سنّية) في المجال السياسي والفكري السعودي، وخصوصاً الليبراليين والشيعة. كما تمكّنوا عبر الجهود التي بذلوها من توفير أرضية سياسية مشتركة ديمقراطية وطنية ومعادية للوهّابية، كانت السبب في ولادة تيار «وسطي» جديد في الساحة السياسية والفكرية السعودية، سنأتي على ذكره هنا باسم «الاتجاه الليبرو ـ إسلامي».

لا شك في أن أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ أدت دوراً محفزاً لهذه النزعة الإصلاحية الإسلامية ـ الليبرالية. قبل ذلك التاريخ، كان هؤلاء المثقفون يعبّرون عن آرائهم على نحو غير رسمي في المجالس الخاصة ومنتديات الإنترنت والمقالات الصحافية. ولكن، في صبيحة الهجمات المذكورة، استفاد القطاع الأكثر تسييساً من الإسلاميين ـ الليبراليين من المناخ السياسي الجديد المسيطر في المملكة لقولبة تطلعاته في بيانات وعرائض، ومنها عريضة كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣ التي تحمل عنوان «رؤية لحاضر الوطن ومستقبله»، كما حاول أن يخلق إجماعاً أكبر حول الأفكار التي يحملها. ومثلت آخر عريضة سياسية قدمتها الحركة في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣ خطوة مهمة في هذا الاتجاه، إذ ضمّت أيضاً تواقيع عدد من كبار نشطاء الصحوة. غير أن حركة الاعتقالات التي طالت عدداً من هؤلاء الإسلاميين ـ الليبراليين في آذار/ مارس ٢٠٠٤ وضعت حداً مؤقتاً على الأقل لتطور الحركة.

بهدف تسليط الضوء على مغزى الليبرالية الإسلامية السعودية الإصلاحية، سيبدأ هذا الفصل بتقديم نبذة تاريخية عن الاتجاهات الفكرية السعودية، واصفاً بالتالي مختلف مراحل تشكّل الحقل الفكري السياسي السعودي. يلي ذلك تقديم سريع للحركة عبر مختلف مكوّناتها، وبعدها دراسة لظروف نشأتها في أواخر التسعينيات من القرن العشرين، والأهم دراسة ديناميات تطورها بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ واندراجها في الساحة السياسية الفكرية السعودية التي تمر عبر آلية إعادة تركيب كاملة.

أولاً: تشكّل الإطار السياسي ـ الفكري السعودي

١ ـ الوهّابية والمؤسسة الدينية السعودية

على الرغم من الحذر الذي يجب أن يتحلّى به من يستخدم كلمة «وهّابية»، وهي كلمة أصبحت أقرب إلى المحرّمات السياسية في العقود الأخيرة منها إلى مفهوم مناسب بالنسبة إلى عالم اجتماع، فإنه يمكن استخدام هذه الكلمة كأداة عملياتية شرط منحها التعريف المناسب. يجري التعريف بالوهّابية هنا بوصفها مدرسة دينية جرى تطويرها على امتداد قرون من الزمن على يد علماء المؤسسة الدينية السعودية الرسمية التي أسسها ورثة محمد بن عبد الوهّاب[١]. وتشكّل الوهّابية ومعها المؤسسة الدينية السعودية تاريخياً قلب الساحة الفكرية السعودية. بيد أن الوهّابيين لا يتحدّثون عن أنفسهم بهذه الطريقة، ويستخدمون باستمرار أحد المصطلحين: «السلفيون»[٢] أو «أهل التوحيد».

٢ ـ أصول الليبرالية السعودية

كانت الأيديولوجيات الأولى التي نمت في المملكة العربية السعودية هي أيديولوجية القومية العربية والأيديولوجية الماركسية التي أدت إلى قيام حركات اجتماعية ونشوب إضرابات في المنطقة الشرقية في الخمسينيات من القرن العشرين، وأيضاً الأيديولوجيا الليبرالية الغربية التي دخلت البلاد مع عودة أول سعوديين درسوا في الغرب. وعلى امتداد الخمسينيات والستينيات، نشأت مجموعات لدعم هذه الإيديولوجيات في البلاد، وشكّلت في بعض الأحيان تهديداً للنظام القائم. بيد أنه، في بداية السبعينيات، لم يعُد أي من هذه المجموعات ناشطاً بصورة مهمة، وكل ما تبقى منها كان إرثها الفكري.

شهدت الثمانينيات نشوء حركة ثقافية وأدبية تنادي بالحداثة، كان أهم ممثليها نقاد أدبيون، أمثال عبد الله الغذامي، وعابد خزندار، والشاعر علي الدميني. وكان من بين هؤلاء عديدون انتموا إلى الاتجاه السياسي اليساري

(١) انظر أيضاً: Abdulaziz Al-Fahad, «From Exclusivism to Accomodation: Doctrinal and Legal Evolution of Wahhabism,» *New York University Law Review*, vol. 79, no. 2 (May 2004), <http://www.saudi-us-relations.org/history/saudi-history.html>.

(٢) ليس الوهّابيون بالمعنى الضيق (أي علماء المؤسسة الدينية الرسمية) هم وحدهم من يدعون أنفسهم بالسلفيين في المملكة العربية السعودية، ولكن أيضاً أغلبية الإسلاميين هناك.

الأوسع الممثل من خلال الحركات المذكورة سابقاً. وعُدّ كتاب الغذامي الذي يحمل عنوان **الخطيئة والتكفير**، الذي نُشِر في عام ١٩٨٥، نوعاً من البيان التأسيسي للحركة، ليس من أجل محتواه أساساً، وهو محتوى يميل إلى التقنية، بل بسبب ردّات الفعل العدوانية التي أثارها في الأوساط المحافظة. كان هدف الحركة الأساسي في أيامها الأولى نقد تحجّر المدرسة الأدبية الإسلامية والدعوة إلى تجديدها. بيد أن هذا النقد سرعان ما تخطّى حدود القضايا الأدبية ليطال القضايا الاجتماعية على حد سواء[٣].

٣ ـ نشأة الحركة الإسلامية السعودية

يمكن وصف الحركة الإسلامية السعودية بأنها مكوّنة تاريخياً من تيارين: **التيار الأول** والأساسي في الحركة الإسلامية السعودية الراهنة هو اتجاه الصحوة، الذي ظهر أولاً في الجامعات السعودية في سبعينيات القرن العشرين. ترتكز المبادئ الأيديولوجية لهذه الحركة على مزيج بين الفكر الوهّابي التقليدي والأفكار الحديثة التي يحملها الإخوان المسلمون. وتجدر ملاحظة أن الإخوان المسلمين المصريين والسوريين الذين لجأوا إلى المملكة العربية السعودية في الستينيات أدّوا دوراً مركزياً في تحديث الدولة، وخصوصاً نظامها التربوي. وساهم العديد منهم في صياغة المناهج، وأصبحوا بالتالي معلمين وأساتذة في الجامعات. كان الأهم من بينهم محمد قطب، شقيق سيد قطب الذي هرب من مصر في بداية السبعينيات. وأصبحت الجامعات السعودية بتأثير من الإخوان بوتقة أيديولوجية نشأت عنها حركة الصحوة الهجينة.

وبعد أحداث عام ١٩٧٩، حينما هاجم جهيمان العتيبي ومجموعته المسجد الحرام في مكة، قررت الحكومة السعودية توطيد سلطات المؤسسة الدينية الوهّابية الرسمية بهدف درء خطر هذا النوع من الاضطرابات مجدداً. وبما أن حركة الصحوة الإسلامية لم تكن تُعدّ في ذلك الحين حركة مستقلة، بل حركة تحتل حيّزاً كبيراً على هامش المؤسسة الرسمية، فقد استفادت هي أيضاً من السياسة الحكومية الجديدة. بيد أن الخلافات بين العلماء التقليديين والشبان من اتجاه الصحوة ازدادت أهميتها: كان أتباع اتجاه الصحوة يقفون في موقع

---

(٣) مقابلة الكاتب مع عبد الله الغذامي في الرياض في حزيران/ يونيو ٢٠٠٣، وMamoun Fandy, *Saudi Arabia and the Politics of Dissent* (Basingstoke: Macmillan, 1999).

المعارضة من العلماء الوهّابيين، ويعلنون مواقفهم حول القضايا الاجتماعية والثقافية، كما كانوا على استعداد لإنتاج خطاب إسلامي حول الحداثة. وتملكوا التكنولوجيا الحديثة التي نظرت إليها المؤسسة الدينية بعين الريبة، ولم يكتفوا بالمحاضرات والدروس في المساجد، بل أخذوا يسجلون خطبهم على شرائط ويوزعونها. وهكذا، أصبح «الشريط الإسلامي» هو العلامة المميزة للصحوة الإسلامية[٤]. كان عائض القرني وسلمان العودة وناصر العمر وسفر الحوالي من أهم وجوه الصحوة، بينما أدى المثقفون، أمثال عبد العزيز القاسم وعبد الله الحامد، دوراً ضئيلاً، ولكنه متزايد الأهمية. وأصبح الأخيران المنظّرين الأساسيين للتيار الليبرو ـ إسلامي.

أما **التيار الثاني** الأساسي في الحركة السعودية الإسلامية، فهو السلفية الجديدة[٥]، وهي مختلفة تماماً عن اتجاه الصحوة، سواء من الناحية الاجتماعية أو من الناحية الأيديولوجية، وقد برزت أول الأمر في السبعينيات على هامش الصحوة. وبينما قبل أتباع اتجاه الصحوة بشرعية الدولة كبنية سياسية وطالبوا فقط، بعد عام ١٩٩٠، بإصلاح سياساتها، رفض السلفيون الجدد بصورة مباشرة هذه الشرعية. وهكذا، عمل أتباع تيار الصحوة أساساً في إدارات الدولة وفي الجامعات، بينما رأى السلفيون الجدد أن الوظيفة في المؤسسات العامة معصية، وكانوا يعملون بصورة عامة في القطاع الخاص غير الرسمي. وفي الحالات القصوى، كانوا يفضلون الانسحاب من الحياة الاجتماعية اليومية ليعيشوا في تجمّعات منفصلة. بيد أن السلفيين الجدد لم يكونوا مسيَّسين على وجه العموم، ولم يكن لديهم أي اهتمام بالنقاشات الاجتماعية والثقافية التي كان يحب أتباع الصحوة المشاركة فيها. كانت اهتماماتهم تنحصر في قضايا العقيدة الشخصية، وكان باستطاعتهم قضاء ساعات طويلة في النقاش حول تفاصيل صغيرة جداً مختصة بالشعائر الدينية. وتتمثل مرجعياتهم الأيديولوجية بالعلماء الوهّابيين من القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، وأيضاً العالم السوري ناصر الدين الألباني (١٩٠٩ ـ ١٩٩٩) المعروف بمعارضته لكل أنواع التقليد، وتشديده على الاعتماد على الحديث لاستنباط الأحكام الدينية.

---

(٤) مقابلة الكاتب مع علي العميم ومشاري الذايدي في الرياض في حزيران/ يونيو ٢٠٠٣. انظر أيضاً: Fandy, Ibid.

(٥) كما يسميها منصور النقيدان، وقد كان هو بنفسه سلفياً جديداً.

ولكن، كانت السلفية الجديدة سبباً، في مناسبتين اثنتين على الأقل، لانبثاق حركات سياسية عنيفة. كانت المناسبة **الأولى** في منتصف الستينيات حينما قامت مجموعة من الشبان السلفيين الجدد، بمن فيهم جهيمان العتيبي بتأسيس حركة عُرِفت باسم الجماعة السلفية المحتسبة. وكانت هذه المجموعة ذاتها، بعد عدد من الانشقاقات، مسؤولة عن الهجوم على المسجد الحرام في عام ١٩٧٩. وبعد مرور سنوات على فشل التمرّد، نُشرت مرة ثانية في الكويت «رسائل جهيمان السبع» التي وفرت الغطاء الأيديولوجي للهجوم على المسجد، حيث أصبحت مصدر وحي لجيل جديد من المنظّرين السلفيين الجدد، من بينهم أبو محمد المقدسي الذي استوحى كتابه الأول بعنوان **ملّة إبراهيم** من كتابات جهيمان أساساً.

تقودنا هذه المسألة إلى المناسبة **الثانية**، وهي ثورة العنف السلفية الجديدة. ففي أوائل التسعينيات، وفور اندلاع حرب الخليج الثانية، بدأت جماعات من السلفيين الجدد ترى نفسها وريثة جهيمان، ووجدت في كتب المقدسي مصدر إلهامها. وبعد نقاشات عديدة وانشقاقات كثيرة ضمن هذه الجماعات، قام بعض هؤلاء الشبان الذين اتصلوا عن كثب بالمجاهدين العائدين من أفغانستان بالمشاركة في الاعتداءات التي وقعت في الرياض في عام ١٩٩٥، بينما تخلى البعض الآخر عن أي تحرك، إما لأنه سجن، وإما لأنه هرب من البلاد. ومن بين الفئة الأخيرة، كان منصور النقيدان ومشاري الذايدي وعبد الله بن بجاد العتيبي الذين أصبحوا بعد سنوات، وبعد ما أصابهم من تحولات فكرية، وجوهاً مهمة في الجناح النقدي المتنامي ضمن الاتجاه الليبرو ـ إسلامي(٦).

ثانياً: الصراع بين الإسلاميين والمثقفين غير الدينيين

منذ السبعينيات من القرن العشرين كان الصدام بين الإسلاميين والمثقفين غير الدينيين صداماً كامناً، ولكنه انفجر أخيراً في نهاية الثمانينيات. وشكّل نشوء الحداثة نقطة انطلاق الصراع، إذ إن حركة الصحوة ارتأت أن النقد الحديث

---

(٦) مقابلة الكاتب مع منصور النقيدان ومشاري الذايدي وعبد الله العتيبي في الرياض في حزيران/ يونيو ٢٠٠٣، حول التمييز بين هذين التيارين الأساسيين في الحركة الإسلامية السعودية، انظر: «Saudi Arabia Backgrounder: Who are the Islamists?,» *ICG Middle East Report*, vol. 31 (21 September 2004).

مؤامرة علمانية هادفة إلى تدمير قيم المجتمع السعودي الأساسية. وهكذا، قام دعاة الصحوة، ومن بينهم وجوه مهمة كعوض القرني وسعيد الغامدي، باستخدام كل الوسائل المتاحة أمامهم، من خطب في المساجد ومحاضرات وكتب وأشرطة تسجيل، لشنّ هجوم شرس ضد القائلين بالحداثة، وخصوصاً عبد الله الغذامي الذي لقبوه بعبد الشيطان الغذامي[٧]. وتحول النقاش بين إسلاميي الصحوة والمثقفين المنادين بالحداثة إلى نقاش حامي الوطيس عمل الاتجاهان من خلاله على التطرّف في مواقفهما.

ثالثاً: حرب الخليج وتسييس الاتجاهات

حينما اندلعت حرب الخليج، كانت الساحة الثقافية السعودية قد أصبحت شديدة الاستقطاب. بيد أن النقاشات، التي كانت تركّز أساساً على المسائل الاجتماعية والثقافية، أصبحت الآن، وفي إطار الأحداث المستجدّة، تتضمن عنصراً جديداً، ألا وهو السياسة.

بعد دخول القوات الغربية إلى المملكة العربية السعودية، كانت المجموعة الأولى التي تحرّكت هي تلك التي تنتمي إلى «الاتجاه الليبرالي». وكانت هذه الأخيرة آنذاك عبارة تُستخدَم للدلالة على تجمّع غير متناسق من المفكرين الحداثيين والقوميين العرب واليساريين والمتغرّبين الذين وحّدتهم معارضتهم للإسلاميين وللمؤسسة الدينية عموماً[٨].

وكانت المظاهرة النسائية المطالبة بحق قيادة السيارات، التي نُظِّمت في الرياض في السادس من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠، وشاركت فيها سبع وأربعون امرأة من سيدات الأعمال وعضوات في هيئات التدريس الجامعي، هي الخطوة العلنية الأولى التي قام بها الاتجاه الليبرالي، تلتها آنذاك عريضة وقّعها ثلاثة وأربعون مفكراً «ليبرالياً» بارزاً[٩]، من منطقة جدّة والمنطقة الشرقية في الأساس، قبل تقديمها إلى الملك فهد. بيد أن الحكومة لم تتجاهل فقط هذه

(٧) مقابلة الكاتبة مع عبد الله الغذامي، الرياض، حزيران/يونيو ٢٠٠٣.

(٨) كما يصفهم تركي الحمد (مقابلة الكاتب مع تركي الحمد، الرياض، حزيران/يونيو ٢٠٠٣).

(٩) بينما قدم كل الباحثين هذا النص على أنه «عريضة ليبرالية»، إلا أن هناك مؤشرات تدل على أن عدداً من الإسلاميين المعتدلين من جدة، بعضهم قريب من الإخوان المسلمين، قد شاركوا في هذه الخطوة. لذا، يمكن اعتبار هذه العريضة خطوة إسلامية ليبرالية أولى في المملكة العربية السعودية المعاصرة.

الخطوات، بل إن أتباع اتجاه الصحوة اعتبروها بمثابة استفزاز «علماني» جديد أثار سلسلة لا تنتهي من الهجمات على المثقفين الليبراليين.

واشتهرت مجموعة من دعاة الصحوة البارزين بقيادة سلمان العودة وسفر الحوالي بخطبها الحادة ضد الوجود العسكري الأمريكي في السعودية، وضد ما سُمّي بـ «المؤامرة العلمانية» آنذاك. وأصبحت الجامعات التي كان يتمتع فيها اتجاه الصحوة بقوة كبيرة قواعد سياسية للحركة. وهكذا، قرر أتباع اتجاه الصحوة صياغة مطالبهم وتطلعاتهم على شكل عريضة رسمية. وفي عام ١٩٩١، قام اثنان وخمسون وجها دينياً بارزاً، أغلبهم من حركة الصحوة، يدعمهم رأس المؤسسة الدينية الرسمية، الشيخ ابن باز، بتقديم عريضة إلى الملك فهد بعنوان «خطاب المطالب»، تبعتها في عام ١٩٩٢ عريضة أخرى بعنوان «مذكّرة النصيحة» التي تحدّثت عن الموضوعات ذاتها التي أتى «خطاب المطالب» على ذكرها. كانت العريضة الثانية موقّعة هذه المرة من جانب ١٠٧ شخصيات من المثقفين والعلماء الإسلاميين. وقد دمجت المطالب الإصلاحية (من إنشاء مجلس للشورى واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير، كما حددتها الشريعة... إلخ) مع المطالب المؤسسية (الخاصة بتقوية سلطة المؤسسات الدينية وسيطرتها على المجتمع السعودي... إلخ). ويشكّل هذا البعد المؤسسي على الأرجح السبب الذي دفع الأعضاء البارزين في المؤسسة الدينية الرسمية إلى دعم العريضة. بيد أن قوة شيوخ حركة الصحوة الحقيقية تكمن في أنهم تمكّنوا من جمع الساحة السعودية الإسلامية بأكملها تحت راية واحدة، فحتى السلفيون الجدد الذين كانوا يختلفون مع اتجاه الصحوة في العديد من القضايا الدينية، ولا يزالون ينظرون إلى السياسة نظرة ريبة، ساروا وراءهم.

بعد أن تلقت الحكومة «مذكرة النصيحة» أحسّت بصدمة إزاء جرأة أتباع الصحوة والتمرّد (بالرغم من محدوديته الكبيرة) الذي وقع في المؤسسة الدينية الرسمية. بيد أن الأسرة المالكة لم تتخذ خطوات مهمة ضد أتباع الصحوة إلا في عام ١٩٩٣، حين قام ستة منهم، ومن بينهم عبد الله بن جبرين وعبد الله الحامد وسليمان الرشودي وحمد الصليفيح، بتأسيس «لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية» التي اعتُبرت خرقاً لا يُغتفَر للخطوط الحمر. وهكذا، تم اعتقال الكثيرين في أوساط حركة الصحوة ومعهم عدد كبير من الدعاة، من بينهم

العودة والحوالي، وأودعوا السجن. ثم أُطلِق سراحهم تدريجياً ابتداءً من عام ١٩٩٧ وما بعده.

رابعاً: النزعة الإصلاحية الليبرو ـ إسلامية

١ ـ نشوء النزعة الإصلاحية الليبرو ـ إسلامية

طبقاً لما يقول منصور النقيدان، تعود أصول النزعة الإصلاحية الليبرو ـ إسلامية إلى عام ١٩٩٨. في ذلك الوقت، كانت الوجوه التاريخية (العودة والحوالي والعمر) في المعارضة الإسلامية السعودية ما زالت قابعة في السجن. فترك غيابها الساحة مفتوحة أمام ظهور أفكار جديدة. وفي هذا الإطار، أخذت مجموعة من صغار أتباع الصحوة الذين خرجوا من سجون السلطة، ومعهم عدد من السلفيين الجدد السابقين يعبّرون عن آراء تندرج عامة في إطار فكري «ليبرو ـ إسلامي»، بالرغم من أنها تعكس مقاربات مختلفة، فكانت مصدر خطاب ثقافي وديني وسياسي جديد. وكان هؤلاء المفكّرون والناشطون يعبّرون في الحقيقة عن نقد، لا سابق له موجّه إلى المدرسة الوهّابية التقليدية، مع دعوة إلى الإصلاح الديمقراطي ضمن الإطار الإسلامي. ومع مرور الوقت، ازداد المتعاطفون مع هذا الفكر، وبخاصة من بين الليبراليين السابقين والشيعة الذين عبّر بعضهم في السابق عن آراء مشابهة. وكان هذا التلاقي المستغرب في قلب الساحة السياسية والثقافية السعودية مؤسساً لما سُمّي هنا بـ «الاتجاه الليبرو ـ إسلامي». ويتبوأ هذا الاتجاه موقعه ضمن الساحة بسبب جدّة خطابه الديني والسياسي، وأيضاً بسبب تنوع مشارب القائلين به تنوعاً شديداً، فهم يأتون من أجيال ومناطق وخلفيات ثقافية مختلفة، تعكس بطريقة ما التنوّع الخاص بالمملكة.

وإذ نقدم وصفاً سريعاً للملامح الفكرية الخاصة بالوجوه البارزة التي تمثل الاتجاه الليبرو ـ إسلامي، نكون بصدد تقديم كل عنصر مكون أساسي، وهو ما يؤمّن في الوقت ذاته نظرة شاملة عن الخطاب الديني السياسي لدى الإسلاميين الليبراليين. ومن ضمن الاتجاه الإسلامي ـ الليبرالي، سنميّز جناحاً ناقداً، يرتبط ارتباطاً وثيقاً أساساً بالنقد الاجتماعي والديني، ولا يتعاطى السياسة بصورة مباشرة، يقابله جناح سياسي، تتم ترجمة نقده إلى خطوات سياسية، ككتابة البيانات والعرائض السياسية وتوقيعها. لا نقول هنا بوجود رابط «تنظيمي» بين

هاتين المجموعتين، على الرغم من أنهما تشكلان وجهين لما نراه هنا ظاهرة واحدة. وفي الحقيقة، فإنه لا شك في أن المفكّرين الناقدين قد أدّوا دوراً أساسياً في تهيئة الساحة أمام مطالب المفكّرين السياسيين.

٢ ـ العناصر المكونة الأساسية في التوجه الليبرو ـ إسلامي[١٠]

أ ـ الجناح الناقد: السلفيون الأصوليون السابقون: حسن المالكي ومنصور النقيدان، وظاهرة «النقيدان». ولد كلّ من حسن المالكي ومنصور النقيدان في عام ١٩٧٠، وانتميا إلى ما يمكن تسميته بـ «الجيل «السلفي الجديد». كانا مراهقين إبان الثمانينيات حينما كان المجتمع السعودي يخضع لموجة قوية من الوهّابية، فأصبحا من السلفيين المتشدّدين. ولكن، منذ منتصف التسعينيات، شهد كل منهما تحولاً جذرياً، فأخذا يعبّران عن وجهات نظر معادية للمؤسسات التقليدية. ركّز حسن المالكي نقده في البداية على تعليم التاريخ الإسلامي في المملكة العربية السعودية وعلى مناهج المدارس السعودية، ولكنه أصبح مؤخراً أكثر انخراطاً في المسائل الجدلية، يقود هجمات مباشرة ضد الوهّابية، سواء عبر نقد أهم مصادر إلهامها، كابن تيمية وابن عبد الوهّاب، أو عبر التنديد بنزعتها إلى التقليد بدل التجديد. ويؤمن المالكي بأنه ما من تقدم اجتماعي يمكن إحرازه من دون مراجعة شاملة للوهّابية.

ولدى منصور النقيدان وجهات نظر مشابهة كثيراً، ولكنه يذهب إلى أبعد مما يذهب إليه المالكي في انتقاداته، حيث إنه يرفض أي نوع من أنواع السلفية، التي يقول إنها «تحتوي بطبيعتها على ميل للتكفير والحصرية»، ويدعو إلى إعادة إحياء مذهب الإرجاء، وهي مدرسة فكرية إسلامية من العصور الأولى للدين مشهورة بتسامحها. عمل النقيدان كاتباً صحافياً حراً، واتخذ مواقف قوية جداً صبيحة انفجارات الرياض، راسما خطاً واضحاً بين العنف

---

(١٠) يستلهم هذا الجزء وبعض ما يليه من أجزاء دراسة لكاتبة هذه السطور تحتوي على سير حياة أكثر تفصيلاً، انظر: Stéphane Lacroix, «Between Islamists and Liberals: Saudi Arabia's New Islamo-liberal Reformists,» *Middle East Journal*, vol. 58, no. 3 (Summer 2004), pp. 345-364.

بيد أن التركيز هنا مختلف. فإذ تشدد الدراسة السابقة على تحليل الخطاب السياسي الذي يحمله الليبرو ـ إسلاميون، نجد أن ما يرد هنا من تحليل يتعلق بديناميات انخراط هذه الحركة ونهوضها إلى المراتب الأولى في الساحة السياسية السعودية، حيث تعين عليها أن تتنافس مع فاعلين آخرين من ضمن آلية دعيت هنا بـ «السياسات الإسلامية ـ الليبرالية».

الجهادي والمدرسة الوهّابية[11]. وحتى عام ٢٠٠٣، اعتُبر النقيدان إسلامياً ليبرالياً يقول باعتزاز عن نفسه إنه «فرد متغير»، موضحاً أنه ينوي متابعة تطوره الثقافي إلى حيث يقوده. وقد أصبح مؤخراً أكثر جذرية في راديكاليته عبر تصريحاته. وعلى الرغم من أنه، من دون شك، يمثل أحد «آباء» الاتجاه الليبرو - إسلامي، ولكن لا يمكن اعتباره جزءاً منه اليوم.

ليست ظاهرة «النقيدان» هذه، كما أسماها البعض في السعودية، بالأمر المعزول. فهناك الآن مجموعة كاملة من المفكّرين الناقدين الذين ينتمون إلى جيل النقيدان والمالكي ذاته، وقد كانوا «سلفيين جداً» وتحولوا إلى إسلاميين ليبراليين، أمثال مشاري الذايدي وعبد الله العتيبي اللذين عملا كصحافيين في صحف محلية وقومية عربية.

ب - **الجناح السياسي**: أتباع حركة الصحوة السابقون: عبد العزيز القاسم وعبد الله الحامد. يتراوح عمر كل من عبد العزيز القاسم وعبد الله الحامد ما بين أربعين وخمسين عاماً، وهما ينتميان إلى جيل مختلف عن جيل النقيدان والمالكي، الذي يمكن أن ندعوه «جيل الصحوة». وقد أصبحا في السنوات القليلة الماضية المنظرين الأهم في الاتجاه الليبرو - إسلامي.

- **عبد العزيز القاسم**: في بداية التسعينيات، كان الفقيه عبد العزيز القاسم شاباً، ولكنه مع ذلك برز في حركة الصحوة الإسلامية. عُرِف عنه أنه وقّع «خطاب المطالب»، وكان أحد الناشطين وراء تشكيل «لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية». ومنذ إطلاق سراحه في عام ١٩٩٧، أصبح عضواً أساسياً في الاتجاه الليبرو - إسلامي الناشئ ودعا باستمرار إلى تقارب بين الإسلاميين والليبراليين. ركّز في كتاباته على مسائل الديمقراطية والمجتمع المدني والوطنية السعودية، قائلاً إن هذه مفاهيم تتفق تماماً مع الإسلام. وفي مؤتمر الحوار الوطني لشهر كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣، انتقد بشدة المناهج المدرسية الدينية وعناصر من المدرسة الوهّابية التي كانت مصدر إلهامٍ لها، مثيراً فضيحة بين الأوساط المحافظة.

- **عبد الله الحامد**: مفكر ديني وأستاذ أدب، كان ناشطاً أيضاً في المعارضة الإسلامية في بداية التسعينيات. وفي عام ١٩٩٣، كان أحد

---

(١١) مقابلة الكاتب مع منصور النقيدان ومشاري الذايدي في الرياض في حزيران/ يونيو ٢٠٠٣.

المؤسسين الستة للجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية. وقد أصبح، مع المالكي، في السنوات الأخيرة أحد أهم نقاد المدرسة الوهّابية، التي قال إنها «كاريكاتور عن السلفية». كما أخذ يدعو إلى إعادة إحياء السلفية الحقيقية، بمعنى يشبه ما كان يدعو إليه المصلح الإسلامي محمد عبده. يعتبر الحامد أن الإصلاح الديني وحده بإمكانه أن يخلق ظروف الإصلاح السياسي، ويسمح بقيام مجتمع مدني حقيقي ونظام تعددي حيث تحظى حقوق الإنسان بالاحترام[١٢]. حملت هذه الأفكار تأثيراً قوياً في الاتجاه الليبرو ـ إسلامي الذي يجب اعتبار الحامد أحد مفكّريه البارزين.

ج ـ الليبراليون: محمد سعيد طيب، كمثال. محمد سعيد طيب قومي عربي سابق ينتمي إلى جيل ثالث، يمكن تسميته بـ «جيل جمال عبد الناصر» (ولد طيب في عام ١٩٣٩). كان من الوجوه البارزة في «الاتجاه الليبرالي» صبيحة حرب الخليج. إلا أنه منذ نهاية التسعينيات، بدأ يعيد صياغة أفكاره السياسية بلغة جديدة، مشدداً على مركزية الإسلام، وأخذ يدعو بإلحاح إلى تقارب مع الإسلاميين، كما فعل أيضاً ليبراليون آخرون كانوا يعون مثله قلة الدعم الشعبي الذي تحظى به مجموعته في السعودية. فهو يقول: «إن المصالحة أو اللقاء أو الاتفاق، سمّها ما شئت، هي اليوم ضرورة ملحّة وطارئة، لا يمكن تأجيلها... وهي تشبه بهذا المعنى قضية الإصلاح بحدّ ذاته، ولا تقلّ أهميتها عن أهميته»[١٣].

د ـ الشيعة: محمد المحفوظ وزكي الميلاد وجعفر الشايب ـ يُعتبَر الثلاثة ناشطين شيعة من المنطقة الشرقية هربوا من البلاد في الثمانينيات، ثم عادوا إليها بعد توقيع اتفاق في عام ١٩٩٣ مع الحكومة السعودية. وفي أواخر الثمانينيات، تخلى هؤلاء، كما يقول مأمون فندي، عن خطابهم الخميني لمصلحة النداء من أجل تعددية ديمقراطية[١٤]. بيد أنهم لم يجدوا في ذلك الوقت شريكاً لهم في المعارضة الإسلامية السنّية التي عُرِفت بتشددها حول المسألة الشيعية. وكان نشوء التيار الليبرو ـ إسلامي في أواخر التسعينيات قد

---

(١٢) مقابلة الكاتب مع عبد الله الحامد في الرياض في حزيران/ يونيو ٢٠٠٣.

(١٣) حوار بين محمد سعيد طيب وطوى، في حزيرن/ يونيو ٢٠٠٣، <http://bb.tuwaa.com/showthread.php?s=c07110b4f71da52c9d23d11bb-403b536&threadid=15856>.

(١٤) انظر: Fandy, *Saudi Arabia and the Politics of Dissent*, p. 198.

أعطاهم فرصة ليندمجوا مجدداً في الساحة السياسية السعودية. وقد طور المحفوظ والشايب منذ ذلك الوقت خطاباً سياسياً شبيهاً بالليبرو ـ إسلاميين الآخرين، مع التشديد على الولاء الكامل لوطنهما السعودية، حتى إنهما كانا أول المتحمسين للقومية السعودية[١٥].

٣ ـ نمو النزعة الليبرو ـ إسلامية

من الواضح أن انفتاح وسائل الإعلام الذي بدأ في عام ١٩٩٩ كان له أثره الإيجابي بالكامل بالنسبة إلى نمو النزعة الليبرو ـ إسلامية بتوفيره ظروفاً أكثر ملاءمة لأصحاب هذا الاتجاه حتى يعبّروا علناً عن آرائهم ويتفاعلوا الواحد مع الآخر. وأدت صحيفة **الوطن** اليومية السعودية، التي تأسست في أيار/ مايو ١٩٩٨، دوراً أساسياً في هذه الآلية، إذ فتحت المجال لقيام نقاش سياسي حقيقي على صفحات الرأي فيها. كما أصبح المفكّرون الليبرو ـ إسلاميون أصحاب نشاط كبير في منتديات شبكة الإنترنت التي استخدموها للنقاش ولنشر أفكارهم. وأدى منتديان من هذه المنتديات دوراً مركزياً في نشر هذه النزعة:

المنتدى **الأول**، واسمه «منتدى الوسطية»، تأسس في عام ٢٠٠٠ على يد محسن الأعوجي، الصحوي السابق، ليشكل أرضية للإسلام المعتدل، ويجذب بالتالي عدداً من الليبرو ـ إسلاميين[١٦].

والمنتدى **الثاني** واسمه «طوى»، أنشئ في بداية عام ٢٠٠٢[١٧]، ويعرّف نفسه بأنه «مساحة للمفكرين الأحرار الذين يحترمون الفكر الحر». أما مستخدموه، فإنهم ينتمون إلى طيف واسع من الأيديولوجيات؛ من المفكرين الليبراليين المعادين للدين إلى الليبرو ـ إسلاميين.

ومنذ الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، غصّت وسائل الإعلام الغربية والأمريكية بصورة خاصة بمقالات تنتقد بشدة المملكة العربية السعودية، حكومة ومجتمعاً، على السواء، بينما كانت تصريحات المسؤولين

---

(١٥) مقابلة الكاتب مع محمد المحفوظ وجعفر الشايب وزكي الميلاد في القطيف في حزيران/ يونيو ٢٠٠٣.

(١٦) انظر: الموقع الإلكتروني للمنتدى: <http://www.wasatiyah.com>.
ولكن، منذ عام ٢٠٠٣، أصبح هذا المنتدى أكثر أصولية، فهجرته أغلبية وجوهه «الليبرو ـ إسلامية».

(١٧) وعنوانه: <http://www.tuwaa.com>. أو <http://bb.tuwaa.com>.

الأمريكيين الرسميين شديدة القسوة على البلاد التي جاء منها خمسة عشر خاطفاً من أصل تسعة عشر اقترفوا الهجمات الإرهابية على نيويورك وواشنطن. وسبّبت هذه الحملة العنيفة المعادية للسعودية صدمة كبيرة في داخل البلاد. ويقول جي. بيترسون بهذا المعنى: «قد لا يكون من المبالغ فيه القول إن المملكة العربية السعودية قد أصبحت، بعد الولايات المتحدة الأمريكية، أحد البلدان الأكثر تأثراً بصورة مباشرة بأحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر»(١٨). وساهم هذا السياق كثيراً في توفير أجواء وحدة وطنية أمام وقع المصيبة. ومنذ ذلك الحين، والمفكرون الليبرو ـ إسلاميون يسعون إلى الاستفادة من هذا الوضع لتنفيذ مشروعهم القائل بخلق أرضية سياسية هدفها توحيد الساحة الفكرية السعودية والمجتمع السعودي بأكمله وراء نخبه. وفي هذا الإطار، كانت خطوتهم الأولى محاولة لكسب تأييد كبار شيوخ الصحوة الذين قد تفيد الحركة كثيراً من شعبيتهم القوية.

خامساً: سياسات الإصلاح الليبرو ـ إسلامي

١ ـ الليبرو ـ إسلاميون في مقابل الجهاديين ـ السلفيين: معركة كسب رصيد الصحوة

عدّل كبار شيوخ الصحوة في الحقيقة مواقفهم تعديلاً كبيراً، وعلى وجه الخصوص إزاء الغرب، وذلك منذ إطلاق سراحهم في عام ١٩٩٩. وقد أعلن سلمان العودة وسفر الحوالي كلاهما إدانة، لا لبس فيها، أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، حتى إن الحوالي، وهو المعتبر الأكثر أصولية بين الاثنين، أصدر «بياناً للأمة» في نهاية عام ٢٠٠١، انتقد فيه استراتيجية الجهاديين، تبعته رسالة مفتوحة إلى الرئيس بوش يعبّر فيها الحوالي عن استعداده للعيش بسلام مع الغرب إن «امتنع عن مهاجمة العالم الإسلامي». وجعلت مؤشرات الاعتدال الجديدة هذه بعض الليبرو ـ إسلاميين، وخصوصاً عبد العزيز القاسم، يفكّرون بإمكانية كسب تأييد هذين الشيخين لمشروعهم.

وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٢، تمكّن القاسم من إقناع سلمان العودة وسفر

(١٨) J. E. Peterson, *Saudi Arabia and the Illusion of Security* (New York: Oxford University Press, 2002), p. 59.

الحوالي وناصر العمر بالانضمام إلى موقّعي البيان الذي يحمل عنوان «على أي أساس نتعايش»[١٩]. جاء النصّ رداً على رسالة مفتوحة وقّعها ستون مثقفاً أمريكياً، من بينهم صاموئيل هانتنغتون وفرانسيس فوكوياما، في سعي منهم إلى تقديم التبريرات الأخلاقية لـ «الحرب على الإرهاب». وفي بيانهم، دعا الموقّعون السعوديون المئة والخمسون إلى التعايش السلمي مع الغرب، وعبّروا عن استعدادهم لمتابعة الحوار مع نظرائهم الأمريكيين، بينما أكدوا بحزم تعلقهم بخصوصيتهم السعودية والإسلامية بلهجة سعودية وطنية لا لبس فيها. كما أن تركيبة قائمة الموقّعين قد هدفت إلى تعزيز الطبيعة الوطنية للرسالة. وتمكّن القاسم ومعه بعض من رفاقه الليبرو ـ إسلاميين من كسب تأييد كل المجموعات الاجتماعية ـ السياسية تقريباً، من الإسلاميين والليبراليين والرجال والنساء. وكان ضَمُّ العودة والحوالي والعمر إلى مشروع من هذا النوع أمراً غير مسبوق، وهو ما جعل كل الاتجاهات السياسية تبدو وكأنها ممثلة. الغياب الوحيد الملحوظ كان غياب الشيعة الذين رفضوا وجود علماء، أمثال الشيخ عبد الله بن جبرين، مشهورين باتخاذهم مواقف متعصبة معادية للشيعة في الماضي[٢٠].

من خلال هذا التكتل الواسع، سعى القاسم ورفاقه أولاً إلى جعل الجزء الخارجي من البرنامج السياسي الليبرو ـ إسلامي، والمشروع الإصلاحي الليبرو ـ إسلامي بالكامل من ورائه، يبدو ثمرة إجماع ضمن المجتمع السعودي. وفي الخامس من أيار/ مايو ٢٠٠٢، كتب المعلق يوسف الديني معلناً فرحته على صفحات **الوطن**، ظناً منه أن اللعبة قد انتهت بانتصار الليبرو ـ إسلاميين، فقال:

«يدشّن هذا البيان عهداً جديداً من التناغم الفكري الذي يمثل حقاً وحدتنا الوطنية (. . .). وقد نجح في جزئه الأكبر في رسم رؤية فكرية جديدة توحيدية قادرة على تدمير حواجز الجليد الخيالية التي رفعت على امتداد تاريخ طويل من

---

(١٩) «على أي أساس نتعايش؟،» منتديات الإسلام اليوم (٢٩ نيسان/ أبريل ٢٠٠٢)، <http://www. islam-today. net/bayan/bayanm.cfm>.

الترجمة الإنكليزية متوفرة على شبكة الإنترنت على العنوان التالي: <http://www.americanvalues.org/ html/saudi_statement.html>.

(٢٠) عام ١٩٩١، أصدر ابن جبرين فتوى يعلن فيها أن الشيعة كفّار ويهدر دمهم. انظر: Fandy, *Saudi Arabia and the Politics of Dissent*, p. 206.

النزاعات بين الثنائيتين المفترضتين؛ ثنائية التحديث والأصالة، التقليد والعقل، الوطنية والإسلام، الديمقراطية والشورى»[٢١].

وكان الأهم بالنسبة إلى كاتبي البيان كسب تأييد شيوخ الصحوة على المدى الطويل، حتى يتمكّنوا من وضع شرعيتهم في خدمة المشروع الليبرو - إسلامي.

بيد أن الليبرو - إسلاميين لم يكونوا وحدهم من يناضلون لقطف رصيد الصحوة. فقد تقدم إلى الساحة شيوخ النزعة الجهادية السلفية المتنامية الذين قدموا أنفسهم على أنهم «الحراس الحقيقيون» للوهّابية الصحيحة ولمبدأ «الولاء والبراء» المقدس، فانتقدوا بشدة محتوى البيان، وهاجموا العودة والحوالي لدعمهما إياه. وكتب عدد من البيانات والكتب لهذا لهدف، بدءاً بما كتبه علي الخضير، وهو بعنوان: «إحياء ملّة إبراهيم والردّ على المخاتلين المنهزمين»[٢٢] وانتهاءً بكتابات ناصر الفهد، وهي بعنوان: «التنكيل بما في بيان المثقفين من أباطيل»[٢٣]، حيث ادعى أنه يفنّد «كل الأخطاء العقائدية» الموجودة في النصّ. وسرعان ما زخرت منتديات السلفية على شبكة الإنترنت بالتنديد بانهزامية العودة والحوالي. وكمثال على ذلك، أصبح موقع العودة الذي يحمل اسم «الإسلام اليوم» معروفاً باسم «الاستسلام اليوم»[٢٤].

وأصبحت الضغوط على الشيخين قوية إلى درجة أنهما أُجبِرا على توقيع «البيان التوضيحي»، حيث ناقضا فيه بكل بساطة ما جاء من حجج ومبادئ وقفا معها في النصّ الأول[٢٥]. وكذلك، نشر العديد من نشطاء حركة الصحوة بيانات منفصلة أعلنوا فيها انسحابهم من القائمة. وقد حرّكت هذه الخطوات موجة من الانتقادات في الصحافة السعودية وعلى الإنترنت، توجّهت أغلبها ضد نشطاء الصحوة هؤلاء على انتهازيتهم. وبعد مضي شهرين من الضجة الإعلامية حول المسألة، لم يبقَ من ذلك البيان شيء يُذكر.

---

(٢١) يوسف الديني، «بيان المثقفين السعوديين نجاح داخلي وإخفاق خارجي،» **الوطن**، ٥/ ٥/ ٢٠٠٢.

(٢٢) «إحياء ملّة إبراهيم والردّ على المتخاذلين المنهزمين،» السلفيون، <http://www.alsalafyoon.com/Arabi cposts/IslamTodayNetRad.htm>.

(٢٣) «التنكيل بما في بيان المثقفين من أباطيل،» الفهد، <http://www.al-fhd.com/kutob.htm>.

(٢٤) شوهد هذا اللقب على الموقع الإلكتروني للساحة الإسلامية، <http://www.alsaha.com>.

(٢٥) «البيان التوضيحي،» منتديات الإسلام اليوم (١٩ أيار/ مايو ٢٠٠٢)، <http://www.islamtoday.net>، ثم سُحِبَ منه بعد مضيّ بضعة أيام.

وهكذا، شكّلت «قضية البيان» الصدام الأول بين نزعتين جديدتين ناشئتين في الإسلام السعودي، تتصارعان من أجل الحصول على دعم الحركة الإسلامية الوحيدة ذات الشرعية التاريخية، وهي حركة الصحوة. وكان انسحاب شيوخ الصحوة نصراً للجهاديين ـ السلفيين، وهزيمة لليبرو ـ إسلاميين الذين فشلوا في تجنيد المجتمع السعودي، كما فعل الجهاديون ـ السلفيون. ولكن، مما لا شك فيه أن الليبرو ـ إسلاميين استفادوا في النهاية من هذه الواقعة ما دام النقاش الذي أثارته جعلتهم وأفكارهم مرئيين على الساحة السياسية والفكرية السعودية، كما لم يكونوا قط من قبل. وكان هذا الأمر مفيداً لهم للمضي قدماً بمشروعهم الاجتماعي والسياسي. وبعد القضية الخاصة بالعلاقات مع الغرب، وهي قضية أكثر «أماناً» على المستوى السياسي، كانت الخطوة الثانية هذه المرة قادمة من قطب أساسي آخر في النزعة الليبرو ـ إسلامية، يرتكز على عبد الله الحامد ومحمد سعيد طيب اللذين تعاطيا مع المسألة المحلية.

٢ ـ «رؤية لحاضر الوطن ومستقبله»: الولادة الرسمية للنزعة الإصلاحية الليبرو ـ إسلامية[٢٦]

في آب/ أغسطس ٢٠٠٢، قامت مجموعة من المفكرين الليبرو ـ إسلاميين من الشيعة والسنّة بكتابة مسودة بيان جديد يتعامل بطريقة مباشرة وغير قابلة للحلول الوسط مع المشكلات الداخلية التي تواجه البلاد، ويطالب بتطبيق الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولكن، بعد مرور خمسة أشهر من النقاش والصياغة وجمع التواقيع، أرسل أخيراً ميثاق تحت عنوان «رؤية لحاضر الوطن ومستقبله» إلى ولي العهد الأمير عبد الله، وإلى اثني عشر عضواً بارزاً في الأسرة المالكة.

واحتوى الميثاق على مطالب من أجل إصلاح سياسي واقتصادي واجتماعي كبير، كإنشاء مجالس تمثيلية إقليمية ووطنية منتخبة، واتخاذ إجراءات ضد الفساد والهدر، ووضع حدّ لكل أنواع التمييز المناطقي والطائفي. أما بالنسبة إلى لغة النصّ، فعلى الرغم من أنها لم تكن تبدو لغة دينية، كما كانت «مذكّرة النصيحة» التي صدرت في عام ١٩٩٢، فإن الموقّعين كانوا حذرين بما فيه الكفاية حتى يذكروا مرات عدة في الوثيقة أن الشريعة هي الإطار المناسب

(٢٦) القدس العربي، ٣٠/ ١/ ٢٠٠٣.

لكل الإصلاحات التي يطالبون بها. وبالإضافة إلى أنه من الواضح أن الموقّعين يتبنون مفاهيم بين السطور، إلا أن كلمات «ديمقراطية» و«برلمان» ظلت غائبة، وكل ما كان يوجد في داخل النص هو استشهاد بمؤسسة الشورى الإسلامية. وكما يقول حامد، وهو أحد كاتبي النصّ، وقد كان تأثيره واضحاً في اختيار مصطلحاته، إن الهدف هو «تجذير الخطاب الإصلاحي في الإسلام»[(٢٧)]. كانت ازدواجية الخطاب الإسلامي هذه بنكهة ليبرالية، أو الخطاب الليبرالي بنكهة إسلامية، السبب وراء عدم فهم أغلب الصحافة الغربية، وحتى العربية منها، لهذه المبادرة. فبعد العديد من المقالات التي وصفت الوثيقة بأنها «عريضة ليبرالية»، فضلت بعض الصحف، مثل **الواشنطن بوست**[(٢٨)]، تحذير قرائها ضد نصّ كتبه أصوليون خطرون مناهضون للولايات المتحدة.

نجح كتبة العريضة[(٢٩)] في خلق تجمع واسع من الموقّعين المنتمين إلى نزعات سياسية مختلفة، فأعطوا بذلك وجوداً حقيقياً للنبض الليبرو ـ إسلامي المتنامي، وأنتجوا وثيقة يمكن بحق اعتبارها شهادة الولادة الحقيقية للنزعة الليبرو ـ إسلامية، وذلك بعد فشل مبادرة القاسم في نيسان/ أبريل ٢٠٠٢. وبالرغم من أن الموقّعين المئة والأربعة يضمون أغلبية الوجوه المعتبرة عامة من الوجوه الليبرالية، فإن وضعية الإسلاميين الأقلية وجدت تعويضاً لها في الدور الأساسي الذي أدته في المشروع. أما بالنسبة إلى الشيعة، فقد كان عددهم يناهز العشرين شخصاً[(٣٠)]. وكما كان متوقعاً، لم يوقّع «الليبرو ـ إسلاميون الناقدون» أمثال منصور النقيدان وحسن المالكي الوثيقة، ولكنهم عبّروا عن دعمهم لها[(٣١)]، وقالوا إنهم فضلوا عدم الانخراط مباشرة في العمل السياسي، وذلك نظراً إلى أن دورهم يقع في مكان آخر. غير أن «أسماء مهمة» من الصحوة كانت غائبة أيضاً، إما لأنها فضلت البقاء بعيداً عن مسائل سياسية محلية قادتها إلى السجن في أوائل التسعينيات، أو لأنها اختلفت مع المطالب المطروحة (وبخاصة حول المسألة الشيعية)، أو خشيت ردة فعل أخرى ضدها. بيد أن

---

(٢٧) مقابلة الكاتب مع عبد الله الحامد في الرياض في حزيران/ يونيو ٢٠٠٣.

(٢٨) «Reform with an Islamic Slant,» *Washington Post*, 9/3/2003.

(٢٩) قيل إن عبد الله الحامد ومتروك الفالح أدّيا دوراً أساسياً في كتابة النص.

(٣٠) لمعلومات أكثر حول الموقّعين على العريضة، انظر: Lacroix, «Between Islamists and Liberals: Saudi Arabia's New Islamo-liberal Reformists».

(٣١) مقابلة الكاتب مع منصور النقيدان في الرياض في حزيران/ يونيو ٢٠٠٣.

انضمام الصحوة إلى الليبرو ـ إسلاميين كان هدفاً مهماً بالنسبة إليهم، وهو هدف سيحققونه جزئياً مع العريضة التي قدموها في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣.

٣ ـ أسلمة النزعة الليبرو ـ إسلامية

في الأشهر التي تلت «الرؤية»، اتخذت الحكومة السعودية، وولي العهد الأمير عبد الله، على وجه الخصوص، عدداً من الإجراءات التحضيرية باتجاه الإصلاح، وهي: تحرير نسبي لوسائل الإعلام وتنظيم أول مؤتمر حوار وطني، ذلك الذي انتهى بكتابة ميثاق يدعو إلى الإصلاح السياسي والديني بموافقة ولي العهد، وإعلان عن تنظيم انتخابات بلدية جزئية في غضون سنة من تاريخه.

ولكن، بالرغم من هذه الخطوات المهمة، أخذ الليبرو ـ إسلاميون يعبّرون عن نقدهم لها، مع أنهم استقبلوها بترحيب حار، معتبرين أن وتيرة الإصلاح ما زالت بطيئة جداً. وكانت النتيجة، في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣ أن قرروا إرسال عريضة جديدة إلى ولي العهد الأمير عبد الله، بعنوان «نداء وطني: إلى القيادة والشعب معاً، الإصلاح الدستوري أولاً»[٣٢]، كرّروا فيها معظم مطالبهم السابقة، وطالبوا بإنشاء نظام ملكي دستوري في غضون ثلاث سنوات. كان توقيت العريضة مهماً، إذ أتى عشرة أيام فقط قبل انطلاق أعمال مؤتمر الحوار الوطني الثاني، كما لو أن موقّعيه أرادوا أن يوضحوا أنهم لا يتوقعون من نتائج هذه الدورة أن تلبّي تطلعاتهم.

ونظراً إلى كونها خطوة جماعية، تمثل عريضة كانون الأول/ ديسمبر هذه تطوراً داخلياً مهماً في تشكيلة أنصار التيار الليبرو ـ إسلامي. فهي تمثل، بعد فشل نيسان/ أبريل ٢٠٠٢، محاولة ناجحة من جانب الليبرو ـ إسلاميين لضم وجوه بارزة من الصحوة إلى حركتهم. ويمكن إدراج الدعوة الواضحة التي يوجهها النصّ إلى كل الطبقات والمجموعات الشعبية، وخصوصاً العلماء والفقهاء والقضاة، لدعم مطالب الإصلاح الدستوري، في إطار هذا الموقف. وهكذا، نجد أن نسبة الموقّعين على هذه العريضة من ذوي التوجهات

---

(٣٢) «النداء الوطني: إلى القيادة والشعب معاً، الإصلاح الدستوري أولاً،» **إيلاف**، ٢٠/ ١٢/ ٢٠٠٣.

الإسلامية أكثر مما كانوا عليه في عريضة كانون الثاني/ يناير. وبالإضافة إلى كل الأسماء المذكورة سابقاً، يضم الجناح الإسلامي هنا وجوهاً من حركة الصحوة بارزة أمثال محسن العواجي، وهو عضو سابق في لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية، كان في السابق اليد اليمنى لسفر الحوالي في «الحملة العالمية لمقاومة العدوان»[٣٣]، ومحمد الحضيف وخالد العجيمي وسعود الفنيسان وغيرهم، ممن وقّعوا في أغلبيتهم «مذكرة النصيحة» في عام ١٩٩٢، بالإضافة إلى وجوه بارزة من «لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية». وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن العريضة نُشِرت على موقع سلمان العودة، وهو أمر لم يتم في كانون الثاني/ يناير، وهو ما يعني أن الموقّعين يتمتعون ربما بتأييد الشيخ الضمني.

كان اختفاء النزعة الجهادية السلفية، وهي المنافس الأساسي لليبرو - إسلاميين، عاملاً مساعداً في اجتذاب الصحوة، حيث غاب من يستطيع أن يتهم نشطاء الصحوة بالتواطؤ مع «العلمانيين». وكانت الانفجارات التي وقعت في أيار/ مايو ٢٠٠٣ قد أدت إلى اتهام ناصر الفهد وعلي الخضير وأحمد الخالدي بالتورط في الهجمات، فأودعوا السجن في حزيران/ يونيو ٢٠٠٣. ولا يعني ما سبق أن الفكر الجهادي - السلفي بحد ذاته قد اختفى، بل على العكس، فقد أصبح أحد المصادر الأيديولوجية الأساسية للناشطين الجهاديين، ولكنه لم يعُد جزءاً من النقاش الفكري، فلم يعُد فيه من كبار المنظّرين ليدافعوا عنه على الساحة السعودية العامة.

بيد أن المعارضة أتت هذه المرة من الجانب الآخر: فالعديد من المثقفين الليبراليين السنّة أو الشيعة الذين وقّعوا على عريضة كانون الثاني/ يناير، إما رفضوا أن يوقعوا على العريضة الجديدة (مثل خالد الدخيل)، وإما طلبوا أن يُشطب اسمهم من قائمة الموقّعين تحت ذريعة أنهم لا يتفقون مع بعض الأفكار الواردة في النصّ (ومنهم عبد الكريم الجهيمان وعلي الدميني ونجيب الخنيزي من بين عشرة آخرين على الأقل)[٣٤]. وفي ما عدا وجود الصحوة المهم من ضمن قائمة الموقّعين، فإن قراءة متأنية للنصّ يمكنها أن تقدم التفسير المناسب

---

(٣٣) أسس سفر الحوالي «الحملة العالمية لمقاومة العدوان» في مكة في نيسان/ أبريل ٢٠٠٣، وأصبح محسن العواجي بعدها الناطق الرسمي باسم الحملة. لمعلومات إضافية حول هذه التنظيم، انظر: <http://www.maac.ws>.

(٣٤) <http://www.elaph.com>.

على ردات الفعل هذه. كان السبب **الأول** هو اللغة الدينية الأكثر وضوحاً مما كانت عليه في عريضة كانون الثاني/ يناير. وكان السبب **الثاني** أن النصّ يقيم موازاة مباشرة بين العنف الإرهابي الذي شهدته البلاد في أيار/ مايو ٢٠٠٣ والسياسة الخارجية الأمريكية من ناحية، وغياب المشاركة السياسية من ناحية أخرى. ويرى العديد من الليبراليين أن هذه الموازاة قابلة للجدل، كما أنهم يرون فيها نوعاً من تبرير أو عذر للإرهاب. بيد أن منطقاً كهذا يشكّل أساس خطاب نشطاء حركة الصحوة من أمثال العودة والحوالي[٣٥].

وبالرغم من بقاء مطالب الإصلاحيين على حالها إجمالاً، كانت عريضة كانون الأول/ ديسمبر «أسلمة» للخطاب الليبرو ـ إسلامي السياسي، هدفها أساساً جذب إسلاميي الصحوة إلى صفوفها، وتشكيل أكبر إجماع ممكن. بيد أن خطوة قد أدت إلى انسحاب الموقّعين الأكثر ليبرالية، وهو ما قاد في واقع الحال إلى «أسلمة» القاعدة الشعبية للموقّعين.

هل هذه هي النهاية؟

وعلى عكس ما حصل في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣، كان استقبال الحكومة للعريضة أقل ما يقال عنه إنه بارد. وتجاهل ولي العهد الأمير عبد الله النصّ الذي أُرسل اليه، بينما استدعي عشرون من الموقّعين إلى مكتب وزير الداخلية الأمير نايف لتقديم التفسيرات. وكان خطاب ولي العهد الأمير عبد الله يوم الرابع عشر من كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤ رداً غير مباشر على حماسة الليبرو ـ إسلاميين، حينما قال: «تتابع الدولة بعون الله مسيرتها الإصلاحية التدريجية المدروسة جيداً، ولن تسمح لأي كان أن يقف في طريق الإصلاح، لا بحجة الجمود والخمول، ولا بدعوة البلاد إلى القفز نحو المجهول والانخراط في مغامرات مجنونة»[٣٦].

وكان أن أنشأت الحكومة السعودية لجنة وطنية لحقوق الإنسان، وصفتها السلطات بأنها مستقلة، في وقت كان جميع أعضائها معيّنين، وهو ما دفع النيبرو ـ إسلاميين إلى الإعلان عن إنشاء لجنتهم المستقلة والخاصة بهم. كانت

---

(٣٥) البيان الذي أصدروه لإدانة انفجارات الرياض في أيار/ مايو ٢٠٠٣ هو أفضل مثال على هذا النوع من الخطاب.

(٣٦) «بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية: ولي العهد السعودي يؤيد عملية إصلاحات تدريجية ومعتدلة،» **إيلاف**، ١٤/ ١/ ٢٠٠٤.

هذه الخطوة، التي شابهت في كثير من جوانبها خطوة إنشاء لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية في عام ١٩٩٣، بمثابة تحدٍّ كبير بالنسبة إلى السلطات. وفي اليوم التالي، جرى اعتقال اثني عشر ليبرو - إسلامياً بارزاً، وكان من بين الإسلاميين: عبد الله الحامد وتوفيق القصير وسليمان الرشودي؛ أما الليبراليون فكان من بينهم: علي الدميني وعبد الخالق العبد الحي ومتروك الفالح[٣٧]. ظل الحامد والدميني والفالح في السجن حتى آب/ أغسطس ٢٠٠٥، ومع ذلك لم تتمكّن الحركة أبداً من استعادة زخمها من جديد. وقد بدأت محاكمتهم العلنية في التاسع من آب/ أغسطس ٢٠٠٤.

يستحق هذا التحول المأساوي للأحداث الحديث عنه، خصوصاً أنه يطال حركة كانت قد حظيت بتأييد ولي العهد لها قبل عام فقط. أولاً، يمكن القول إن شكل المطالب الموجودة في عريضة كانون الأول/ ديسمبر لا سابق له، إذ للمرة الأولى أعطى كاتبو العريضة النظام جدولاً زمنياً واضحاً للقيام بعملية التحول الدستوري، وهذا بحدّ ذاته تحدٍّ غير مقبول. ولكن، على عكس ما كان يفترضه كثير من المراقبين، لم تكن موجة الاعتقالات مجرد ردة فعل متأخرة على محتويات نص كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣. فعلي الدميني الذي لم يؤدِّ أي دور في هذه العريضة المذكورة، حتى إنه سحب توقيعه منها بعد مرور يوم على نشرها، قائلاً إنه لا يتفق مع بعض ما تحتويه، قد أدى مع ذلك دوراً أساسياً في عريضة كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣، ولم يشارك في العريضتين التاليتين، في عام ٢٠٠٣ وشباط/ فبراير ٢٠٠٤. وهكذا يبدو أن «ظاهرة العريضة» بحدّ ذاتها هي التي استهدفتها السلطات بعد أن تكاثرت البيانات السياسية في وجهها، فأرادت أن تبعث رسالة قوية تعبّر فيها عن استيائها. وفي النهاية، كان نجاح الليبرو - إسلاميين المتزايد في تشكيل تجمّع واسع، والأهم في ضم وجوه بارزة من حركة الصحوة إلى قضيتهم (وهو ما دفع البعض إلى القول إن سلمان العودة، الذي يُعَدّ الأكثر شعبية بين الإسلاميين في البلاد، قد ينضم إلى الحركة)[٣٨]؛ كان هذا النجاح أحد الأسباب الأساسية التي أدت إلى تلك الاعتقالات. وهكذ، ربما وقع الليبرو - إسلاميون ضحية نجاحهم.

---

(٣٧) <http://www.elaph.com>.

(٣٨) انظر مثلاً: «Saudi Arabia Backgrounder: Who are the Islamists?,» *ICG Middle East Report*, vol. 31 (31 September 2004).

كما سبق وقلنا في مكان آخر[٣٩]، كان نشوء النزعة الإصلاحية الليبرو ـ إسلامية السعودية كحركة توحيدية ساعية إلى حلّ وسط بين الديمقراطية والإسلام ظاهرة نمطية في التطور «ما بعد الإسلاموية»، مشابهة لما قد حصل في مصر مع تأسيس «حزب الوسط» الهادف إلى توحيد الإسلاميين والمسيحيين على أرضية إسلامية ـ ديمقراطية.

بيد أن تعريف الأرضية «ما بعد الإسلامية» أمر يختلف عن جمع الدعم الفعّال لها. وفي ساحة تتسم بالقطبية السياسية القوية كتلك التي نجدها في الشرق الأوسط، قد يكون هذا الأمر شديد الصعوبة. وفي حالة حزب الوسط المصري، سرعان ما وقع هذا الحزب بين مطرقة فقدان ثقة الليبراليين به، وسندان اتهامات الإسلاميين (وأهمهم جماعة الإخوان المسلمين) له بالانتهازية، إضافة إلى خوف النظام من مفهوم جديد قد يكتسب النجاح[٤٠]. وهكذا، لم ينجح حزب الوسط في التحول إلى قطب وسطي قوي كما كان يرغب، حتى إن السلطات حرمته الاعتراف الرسمي به[٤١].

لم يكن الأمر شديد الاختلاف بالنسبة إلى الليبرو ـ إسلاميين السعوديين، إذ تمكّنوا من كسب إجماع أكبر مما تسنّى لنظرائهم المصريين، فقد جاء انضمام وجوه بارزة من حركة الصحوة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وما أعقبه من أسلمة الخطاب السياسي، ليدفع أهم الليبراليين إلى توجيه نقدهم إلى الحركة بعد أن كانوا قريبين منها. هذا بالتحديد ما وضع أسئلة حول الطبيعة «ما بعد الإسلامية» للحركة. واذ أرادت أن تصبح أكثر شعبية بضم أكبر عدد من الإسلاميين، انتهت الحركة بخسارة ضمانتها الليبرالية.

(٣٩) Lacroix, «Between Islamists and Liberals: Saudi Arabia's New Islamo-liberal Reformists».

(٤٠) مقابلة الكاتب مع أبي العلاء ماضي في القاهرة في أيار/مايو ٢٠٠٤. انظر أيضاً: Joshua A. Stacher, «Post-Islamist Rumblings in Egypt: The Emergence of the Wasat Party,» *Middle East Journal*, vol. 56, no. 3 (Summer 2002), pp. 414-432.

(٤١) في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، رفضت اللجنة الحكومية المسؤولة عن الأحزاب السياسية للمرّة الثالثة الموافقة على طلب الاعتراف الرسمي الذي تقدّم به رئيس الحزب أبو العلاء ماضي. انظر: «رفض تأسيس حزبين جديدين في مصر،» إسلام أونلاين (٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤)، <http://www.islamonline.net>.

وكما في مصر، كانت الكلمة الأخيرة، حتى الآن على الأقل، للنظام الذي قلق لنجاح الليبرو ـ إسلاميين، فقرر أن يحاول سحق نمو الحركة. وهكذا، فإن صعود النزعة الليبرو ـ إسلامية، وما يبدو أنه سقوطها بعد وقوعها ضحية الحذر التقليدي والتنافس الإسلامي ـ الليبرالي وتعنّت السلطة، يدل على الصعوبات التي تواجهها الحركات ما بعد الإسلاموية، لتفرض نفسها على الساحة السياسية الشرق أوسطية.

الفصل الثالث

حرب الأفكار:
النظام التعليمي في المملكة العربية السعودية(*)

ميكايلا بروكوب

هل نحن ساعدنا على خلق هؤلاء الوحوش؟ نظامنا التعليمي الذي لا يشدّد على التسامح مع الأديان الأخرى، هذا عدا عن التسامح مع أتباع مدارس الفكر الإسلامي الأخرى، أمر يحتاج إلى إعادة تقييم من قمة الهرم إلى أسفله[١].

(رائد قسطي، عرب نيوز (*Arab News*)، أيار/مايو ٢٠٠٤)

منذ الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ والنظام التعليمي السعودي متهم بالمساهمة في تنمية المشاعر المضادة للغرب، وتقديم الأرض الخصبة لنشوء الإرهاب. فقد قال توماس فريدمان، مثلاً: «أين يمكن للإرهابيين أن يكونوا قد تعلّموا هذا القدر من عدم التسامح والتمييز؟ الإجابة: في المدارس الرسمية السعودية والمنهاج الدراسي الديني»[٢]. إن الدعوات القائلة بوجود علاقات بين المنهاج الدراسي والإرهاب تنسجم على نحو جلي مع عالم يرفع

(*) بسبب الانشغالات المهنية للكاتب لم يجرِ تحديث هذا الفصل إلا في حدود ٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩.

(١) Raid Qusti, «How Long before the First Step?,» *Arab News* (5 May 2004).

(٢) «The ABC's of Hatred,» *New York Times*, 3/6/2004; «A Nation Challenged: Education; Anti-Western and Extremist Views Pervade Saudi Schools,» *New York Times*, 19/10/2001, and *The Boston Globe* (13 January 2002).

شعار «معنا أو ضدنا»، على الرغم من أنها اختزالية وتتجاهل الديناميات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والانفعالية القائمة. وقد أشار وزير التربية السعودي إلى الموضوع قائلاً: «نحن لا ندّعي أننا نعيش في جزيرة معزولة، ولا سيما أن العالم قد تحوّل إلى قرية صغيرة. بيد أن منهاجنا التربوي الوطني لم ينادِ قط بالتفكير المتطرف»[٣]، بينما تحدّث الشيخ سعود الشريم إمام المسجد الحرام في مكة قائلاً: «إن تغيير المحتوى الديني للتربية سيكون معادلاً لـ «الخيانة العظمى»»[٤].

على امتداد السنوات القليلة الأخيرة، حصل تطور تدريجي انطلق من رفض كامل لوجود أية علاقة بين النظام التربوي والتطرف، ووصل إلى اعتراف ضمني ومتردّد بأن المنهاج الدراسي السعودي يحمل «الكثير من الشوائب»، وأن هناك حاجة إلى إعادة تقييمه تقييماً شاملاً[٥]. في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢، أشار وزير الخارجية السعودي إلى أن الحكومة تعمل على إزالة أجزاء تُعتبر «مثيرة للاعتراض»، وقد أشار إلى أنها تشكل نحو ٥ بالمئة من المنهاج الدراسي[٦]. وربما عملت الأحداث الأخيرة على التعجيل بالاعتراف العلني، وخصوصاً انفجارات الثاني عشر من أيار/ مايو والثامن من تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣. وبُعيد وقوع هجمات أيار/ مايو ٢٠٠٣، كتب منصور النقيدان، وهو معلّق في الصحف السعودية يقول: «المشكلة الأساسية مع هذه الجماعات الأصولية هي أنها تأتي بتبريراتها من الأفكار الوهّابية... وهذه مشكلة كبيرة. إنه أخطبوط يمدّ أذرعته في كل مكان، ويبني هذه الأفكار في عقل أي كان»[٧]. وبعد هجمات تشرين الثاني/ نوفمبر، اعترف الأمير تركي الفيصل بأن المملكة العربية السعودية لا تحاول فقط مطاردة أعضاء شبكة القاعدة ولكنها «... تحارب أيضاً الأفكار التي صنعت هؤلاء الإرهابيين [...] من خلال تربية الشباب، وتأكيد الطبيعة المعتدلة للمسلمين الذين يرفضون التطرف والعنف، وأيضاً من خلال تأمين العمل والتعاطي مع المصاعب الاقتصادية

(٣) «Saudis Will not Allow Changes Imposed on National Curricula,» *Gulf News* (Dubai) (7 March 2002).

(٤) «Hamza Olayan in the Daily Star,» *Mideast Mirror* (5 February 2002).

(٥) *Arab News* (7 January 2003).

(٦) John Duke Anthony, «The American-Saudi Relationship: A Briefing by HRH Prince Saud Al Faisal, Minister of Foreign Affairs,» *Gulfwire Newsletter* (13 October 2002).

(٧) «Saudis Re-examine and Islamic Doctrine Cited by Militants,» *New York Times*, 25/5/2003.

لحرمان الإرهاب من أدوات الجذب التي يمارسها على المواطنين»[٨].

يشترك العديد من السعوديين، بمن فيهم كثير من القوى المحافظة في الاعتراف بأنه ينبغي على النظام التعليمي أن يتكيّف حتى يتناسب والظروف الاقتصادية والديمغرافية المتغيّرة. وقد جاء هذا الاعتراف قبل وقوع أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وعلى الرغم من الاستثمارات الهائلة في التربية، يجد الشباب السعودي نفسه سيئ الإعداد من أجل مواجهة تحديات اليوم، وفي مواجهة متزايدة مع إمكانية البطالة والفقر. وهكذا، نجد أن الضغوط الاقتصادية والديمغرافية توفر أيضاً الدفع الأساسي من أجل الإصلاح. فأوساط رجال الأعمال السعودية، مثلاً، قد طالبت باستمرار بالإصلاح التربوي. وفي عام ١٩٩٠، وقّع أبرز رجال الأعمال عريضة تطالب بمراجعة السياسة التربوية في البلاد:

«نحن نؤمن بأن نظام بلادنا التربوي بحاجة إلى إصلاح شامل وجوهري لتمكينه من تخريج جيل مؤمن ومؤهل للمساهمة بصورة إيجابية وفاعلة في بناء حاضر البلاد ومستقبلها، ولمواجهة تحديات العصر حتى نتمكّن من اللحاق بقافلة الأمم التي سبقتنا كثيراً وفي كل المجالات»[٩].

أشار تصريح أدلى به وزير الخارجية في آب/أغسطس ٢٠٠٤ إلى أن البلاد منكبّة بجدية الآن على سدّ هذه الثغرة. وشدد على الحاجة إلى الاعتراف بالتطورات العالمية، وبمصادر المعلومات، وبأن المملكة العربية السعودية تمتلك اليوم أنظمة تربوية حديثة ومناهج وطرائق تدريس تتضمّن تدريباً على تقنية المعلومات[١٠].

وبينما نجد أن هذه التصريحات تعِد بالخير، نرى أن «حرب الأفكار» أو «المعركة» المتعلقة بمراجعة المنهاج الدراسي تسلط الضوء على مدى انقسام الأفكار واستقطابها بين القوى الدينية المحافظة والأصوات الأكثر ليبرالية في ما

---

(٨) *Arab News* (13 December 2003).

(٩) ترجمتها منظمة الرقابة على حقوق الإنسان إلى الإنكليزية وأعيدت ترجمتها هنا إلى العربية، في: *Empty Reforms: Saudi Arabia's New Basic Laws*, Middle East Watch (New York: Human Rights Watch, 1992).

(١٠) انظر: **الرياض**، ٢٧/ ٨/ ٢٠٠٤، <http://www.alriyadh-np.com/Contents/27-08-2004/Mainpage/LOCAL1_20613.php>.

يتعلق بوتيرة الإصلاح ومداه وشكله[١١]. يعكس النقاش الانقسامات التي أطلقتها أو فاقمت منها أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر حول الهُوية الوطنية، ودور النساء في الحياة العامة، وعلاقات المملكة مع الغرب، والعلاقة بين العلماء والأسرة المالكة والشعب. وسيُعنى هذا الفصل بالهمّ الساعي إلى كسب الشرعية الإسلامية، وكيف أنه حدد السياسات التربوية، ورسم أطر النظام التربوي وتوسعه، مثلما حدّد رسالته وتركيبته المؤسسية، وكيف وضع حدوداً لهوامش الإصلاح. إن التنازلات التي قُدّمت إلى القوى الدينية المحافظة في مجال التربية، وبخاصة في المراحل الحساسة سياسياً، قد صادرت قيام مجتمع معرفة، كما صادرت مستقبل الجيل الجديد، وكان هذا الأمر بمثابة عملية تبادل تهدد أكثر فأكثر استقرار المملكة. وسيتطرق هذا الفصل باختصار إلى محتوى المنهاج، ولكن إلى ما هو أهم منه أيضاً، أي انعكاسات لهجة الكلام والجهود الرامية إلى زرع الخوف من «الآخر»، وتعزيز طاعة أصحاب السلطة التي يتم توطيدها أكثر فأكثر بواسطة وسائل التعليم.

وإذا كانت الرسالة التي تنقلها الكتب المدرسية لا تشجع مباشرة على الجهاد العنيف ضد «الكفار» أو التمرّد على السلطات الفاسدة، إلا أن عملية التلقين بواسطة أنماط تفكير ضيّقة قد تمهّد السبيل إلى نشوء ميول أكثر أصولية تعيق مبادرات الإصلاح، وتغرق البلاد في الجمود والانعزال. إنه الإطار العام بما فيه من إحباطات اجتماعية واقتصادية، وعقلية الحصار السياسية، وانفصام الشخصية الاجتماعية الثقافية التي تولدها هذه الرسالة هي التي تؤثر في إدراك الطلاب، وفي مواقفهم. بهذا المعنى، يكون ما لا تعلّمه المدارس، إلى حين حدوث التغييرات الخجولة الأخيرة، مهماً أيضاً، وهو: التسامح والتفهم إزاء الثقافات الأخرى والأديان الأخرى أو التأويلات الأخرى للإسلام. وينطبق هذا الكلام على نشاطات الدعاة السعوديين في الخارج. فالنظرة الوهّابية إلى العالم، بالإضافة إلى الحماس المُفرط لدعاتها في أغلب الأحيان، كانت عامل عدم استقرار متى تم تصديرها إلى بيئة نزاعية بين المسلمين و«غير المؤمنين»، أو إلى مناطق حيث أغلب الناس لا يتّبعون التفسير المتشدّد ذاته للإسلام[١٢]. لذا،

---

(١١) ياسر الزعاترة، «حرب الأفكار،» **الحياة**، ١١/ ١/ ٢٠٠٤، وعبد العزيز القاسم، «حرب المنهاج التربوي،» **الحياة**، ٢٤/ ١/ ٢٠٠٤.

(١٢) الوهّابيون هم أتباع تعاليم محمد بن عبد الوهّاب (١٧٠٣ ـ ١٧٩٢) الذي دعا إلى العودة إلى أصول الإسلام، أي القرآن والسنّة. كلمة «وهّابية» مستخدمة أساساً في الغرب. وقد استُخدِمت في البداية من =

سيتطرق هذا الفصل باختصار إلى «الآثار الجانبية» الاقتصادية والاجتماعية الأساسية لهذا النظام، وإلى العوامل الاقتصادية والديمغرافية التي تدعو إلى الإصلاح قبل مناقشة بعض العقبات أمام إصلاح النظام وأقلمة رسالته.

أولاً: تنازلات مصيرية

يقول أحد المراقبين السعوديين إن ردّة فعل الحكومة على أحداث عام ١٩٧٩ كانت مؤشراً دلّ على أن الإسلاميين قد بدأوا يفرضون قواعد اللعبة: «وُلِد جيل من الشبان الغاضبين والمشوّشين، وقد أصبح كثيرون من بينهم متعصّبين، بمن فيهم السعوديون الخمسة عشر من التسعة عشر المشتبه فيهم في هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر الإرهابية، والسجناء السعوديون في غوانتانامو»[١٣]. كانت ردّة فعل الحكومة على تمرّد عام ١٩٧٩ في مكة، وعلى مظاهرات الشيعة في المنطقة الشرقية، وأيضاً على الثورة الإسلامية في إيران، بتقوية هُويتها الإسلامية؛ ففتحت المدارس مراكز صيفية لمزيد من التربية الدينية، وارتفع عدد البرامج التلفزيونية والإذاعية الدينية. وافتتح الملك فهد جامعة أم القرى الإسلامية، وزاد التمويل الخاص بالمؤسسات الدينية. كما تسارعت النشاطات الدعوية في الخارج ردّاً على الغزو السوفياتي لأفغانستان في العام ذاته.

وفي المقابل، كان هناك جيل من الناس ممن تلقوا تعليمهم وكبروا قبل عام ١٩٧٩، وحصل العديد منهم على منح حكومية سخية للدراسة في الولايات المتحدة وأوروبا، وفي الأغلب أظهروا تقديرهم الكبير وعرفانهم بالجميل إزاء أمريكا وإنجازاتها الثقافية والعلمية. واحتلّ كثيرون منهم مواقع مهمة في الحكومة عند عودتهم إلى بلادهم. فأدت هذه المسألة إلى مفارقة مثيرة للاهتمام، حيث نشأ جيل شاب أكثر محافظة وتديناً وانغلاقاً من الجيل الأكبر منه سنّاً.

= جانب أعداء الحركة، بينما فضل أنصار ابن عبد الوهّاب تسمية «الموحدين»، بما أن المبدأ الأساسي في الإسلام، كما شدد عليه ابن عبد الوهّاب، هو وحدانية الله. انظر دراسة عبد العزيز الفهد المعمقة حول تطور الوهّابية في: Abdulaziz Al-Fhad, «From Exclusivism to Accomodation: Doctrinal and Legal Evolution of Wahhabism,» *New York University Law Review*, vol. 79 (2004);

موجودة أيضاً على شبكة الإنترنت على العنوان التالي: Saudi-US Relations Information Services, <http://www.saudi-us-relations.org/history/saudi-history.html>.

انظر أيضاً الفصل الأول في هذا الكتاب.

(١٣) «Saudi Government Urged to Update Education System,» *Arab News* (20 May 2002).

خلال الستينيات والسبعينيات، وأوائل الثمانينيات خصوصاً، سافر العديد من السعوديين إلى الخارج للدراسة، فقصدوا أولاً بلداناً عربية أخرى كمصر ولبنان، ثم توجّهوا أكثر فأكثر إلى الولايات المتحدة وأوروبا. ووصل عددهم إلى أعلى رقم له في عام ١٩٨٤/ ١٩٨٥، مع أكثر من ٢٨٠٠ خريج (٣٠٠ بينهم من الإناث)، ولكنه انخفض إلى ٩٥٠ خريجاً (١٥٠ من الإناث) في عام ١٩٨٩/ ١٩٩٠[١٤]. ومع توسع الجامعات السعودية، وتعدد المواد التي تعلمها، انخفض عدد الطلاب إلى الخارج، وبخاصة في ما يتعلق بالسنوات ما قبل الإجازة الجامعية، وواصل انخفاضه نتيجة انعكاسات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر.

كان اتخاذ قرارات ترضي القوى الدينية المحافظة في أمور تتعلق بتطوير النظام التربوي وقضايا الثقافة والدور العام للنساء، هدفه المحافظة على صورة النظام كحارس للتقاليد ولحرمة النساء الأخلاقية[١٥]. وبينما تستمر النخبة الحاكمة في التشديد على أنه يمكن مصالحة التحديث الاقتصادي مع القيم الثقافية التقليدية والدينية والسياسية في المملكة، كان اللجوء إلى التقليد، وإلى الرموز الدينية والتقوى في أغلب الأحيان يتم بصورة انتقائية: سعت هذه الممارسة وراء أهداف معاصرة ترتكز على النفعية السياسية والحاجة إلى اكتساب الشرعية، خصوصاً حينما تكون شرعية آل سعود الإسلامية مهددة. كما خدمت في الماضي كغطاء مناسب لتجنّب الإصلاحات السياسية التي يمكن أن تطال صلاحيات أسرة آل سعود ومكاسبها.

كان المبدأ الأساسي في التربية هو «واجب تعريف الفرد بربه وبدينه، وضبط سلوكه بالتوافق مع تعاليم الدين، وتلبية احتياجات المجتمع وتحقيق أهداف الأمة»[١٦]. وجرى التشديد على التربية الدينية على كل المستويات. أما الموضوعات الدينية الأساسية التي يتم تعليمها في المدارس والجامعات السعودية فهي: القرآن الكريم، والتوحيد، والتجويد، والتفسير، والحديث، والفقه. يتم تكريس نحو ٣٠ بالمئة من ساعات التدريس الأسبوعية في المدارس

---

(١٤) Fouad Al-Farsy, *Modernity and Tradition* (Channel Islands: Knight Communications, 2000).

(١٥) حول دور النساء، انظر: Eleonor Doumato, «Gender, Monarchy, and National Identity in Saudi Arabia,» *British Journal of Middle Eastern Studies*, vol. 19, no. 1 (1992).

(١٦) Saudi Arabia Cultural Mission in the United States of America, *Education in Saudi Arabia* (Washington, DC: Saudi Arabian Cultural Mission, 1991), p. 9.

الابتدائية للموضوعات الدينية، و٢٤ بالمئة منها في المستوى التكميلي والثانوي، ونحو ٣٥ بالمئة بالنسبة إلى طلاب الشريعة وقسم اللغة العربية، ونحو ١٤ بالمئة لمن هم في الفروع التقنية والعلوم الطبيعية. ويُعَدّ الرسوب في أي من الموضوعات الدينية سبباً ملزماً للرسوب في السنة الأكاديمية بأكملها. كما أن دروس التاريخ، كتاريخ الحضارة الإسلامية، وسيرة النبي محمد وأصحابه، أو تاريخ المملكة العربية السعودية، والأدب العربي، كانت متأثرة تأثراً شديداً بالتعاليم الدينية. وفي الجامعات غير الدينية، كانت كمية الدروس الدينية تختلف. فقد شكّلت في اختصاصات العلوم الإنسانية نحو ٤٠ إلى ٤٥ بالمئة من دروس اللغة العربية، بينما فرض على طلاب جامعة الملك فهد للنفط والمعادن النجاح في ١٤ مادة في الدراسات الإسلامية والعربية، وهو ما يوازي نحو ١٠ إلى ١٥ بالمئة من المنهاج الدراسي[١٧].

ثانياً: النصف الآخر

نجد تأثير القوى الدينية قوياً بصورة خاصة في مجال تعليم المرأة. فبعد انفجار احتجاجات عنيفة بين القوى الدينية الأكثر تشدداً ضد إنشاء مدارس للبنات في الستينيات، ارتأى الملك فيصل حلاً وسطاً، وهو وضع تعليم الفتيات تحت إشراف العلماء[١٨]. ويسري حتى اليوم الفصل الكامل بين الجنسين في المدارس، ويختلف المنهاج الدراسي للبنات عن نظيره المخصّص للأولاد، فيعكس الأدوار الاجتماعية والتوقعات المختلفة الخاصة بكلا الجنسين. وطبقاً لسياسة المملكة التربوية، يجب أن يوفر التعليم للمرأة المهارات التي تخوّلها القيام بدورها في المجتمع كزوجة وأم، وأن يحضّرها لنشاطات أخرى متفقة مع طبيعتها، كتدريس البنات والتمريض وسائر النشاطات التي يحتاج إليها المجتمع[١٩]. كانت هذه السياسة، ومعها التشديد على الفصل الكامل بين الجنسين، سبباً لحصر الخيارات والموضوعات في الجامعة، وفي التكوين المهني، وفرص العمل بالنسبة إلى النساء. بيد أن مستوى تعليم البنات ودخولهن

(١٧) مقابلات مع طلاب سعوديين، لندن، بتاريخ ١٢ شباط/ فبراير ٢٠٠٢.

(١٨) Yahya S. Al-Hegdhy, «The Role of the Ulama (Islamic Scholars) in Establishing an Islamic Education System for Women in Saudi Arabia,» (PhD Thesis, Florida Satate University, 1994), p. 69.

(١٩) Saudi Ministry of Education, *The Educational Policy in the Saudi Arabian Kingdom* (Riyadh: Ministry of Education, 1974), pp. 28-29.

إلى المدارس ارتفع في كل المستويات بسرعة كبيرة خلال فترة الازدهار النفطي. وتشكّل النساء الآن أكثر من ٥٠ بالمئة من طلاب الجامعات. وإذ تقود في العادة معدلات التسجيل العالية في المدارس والإنجازات التربوية إلى مشاركة أكبر في سوق العمل، نجد أن نحو ٦ بالمئة فقط من النساء القادرات على العمل منخرطات فعلياً في سوق العمل، كمدرّسات وممرضات وطبيبات أو موظفات إداريات. فقد مكّنت وفرة الثروة النفطية من استيراد عمال أجانب، وجعلت من الممكن تحقيق «ترف» عزل نصف الشعب عن المشاركة الكاملة في سوق العمل.

بقي تعليم البنات تحت إشراف العلماء إلى أن وقعت حادثة في مدرسة للبنات في مكة تسبّبت في وفاة خمس عشرة تلميذة على الأقل. نقلت الصحافة السعودية في آذار/مارس ٢٠٠٢ أن عدداً من أعضاء هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أخّروا جهود إنقاذ الفتيات، لأنهن لم يكنّ يرتدين العباءة، حيث كان «يحرم الاقتراب منهن»[٢٠]. وأُلقِي اللوم على الشرطة الدينية لأنها أعاقت عن قصد جهود الإخلاء، وهو ما تسبّب في ازدياد عدد الضحايا[٢١]. وأعقب ذلك نقد علني لا سابق له لدور الشرطة الدينية، بيد أن الدعوات من أجل السير في التحقيق والمحاكمة لم تلقَ تجاوباً. وانتهى التحقيق في الحادثة بالقول إن السلطات التربوية قد أهملت إجراءات السلامة التي كان يمكن أن تحول دون وفاة الفتيات. أما الإجراء الأكثر أهمية فكان إقالة الرئيس العام لتعليم البنات، علي بن مرشد المرشد، ودمج الرئاسة مع وزارة المعارف.

يبقى أن نرى إلى أي مدى سيخفف الدمج سلطة العلماء، ويعطي النساء حرية أكبر في الخيارات التربوية. وجدير بالذكر أن صوت النساء صار يرتفع، وصرن يطالبن بفرص عمل أكبر، وبخاصة مع تدهور الأوضاع الفردية الاقتصادية، وهو ما يحتّم تعويض النقص الحاصل في دخل الأسرة. وقد وضع منتدى الحوار الوطني الذي أقيم في حزيران/يونيو ٢٠٠٤ الخطوط العامة للخطوات التي ينبغي اتباعها لزيادة فرص العمل والوظيفة أمام النساء[٢٢]. وفي

---

(٢٠) انظر: «النهي عن الحياة ونشر الموت،» **عكاظ** (الرياض)، أيار/مايو ٢٠٠٢؛ «Saudi Arabia: Religious Police Role in School Fire Criticised,» Human Right Watch (15 March 2002), and Alain Gresh, «Death in a Girls' School Changes National Tone,» *Le Monde diplomatique* (May 2002).

(٢١) *Arab News* (14 March 2002).

(٢٢) Fawziah Al Bakr, «Woman and Education in Saudi Arabia: Struggle for a Change,» paper presented at: The School of Oriental and African Studies, University of London, 25 June 2004.

السنة ذاتها، فتحت بعض مؤسسات الأعمال الإضافية أبوابها أمام النساء، ولكن النظام يتراجع في أغلب الأحيان أمام نقد العلماء، حتى إن المسائل المتعلقة بالتربية الرياضية للبنات ما زالت خاضعة لنقاش حادّ. وفي كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤، كرّر المفتي الأكبر الشيخ عبد العزيز الشيخ أقواله بأن «الاختلاط بين الرجال والنساء ممنوع بالكامل بحسب الشريعة، وهو عرضة لعقاب وخيم. إنه [...] أصل كل شر وبلية»(٢٣). وإذا كانت الضغوط الاقتصادية والديمغرافية ستظل تدفع نحو برنامج إصلاح تربوي، إلا أن الإصلاحات الخجولة التي قام بها النظام تشير إلى أن توفير مقدار أكبر من الحرية والمشاركة للنساء في الحياة العامة وفي الوظيفة سيظلّ موضع «تبادل» بوصفه تنازلاً أمام المؤسسة الدينية.

ثالثاً: الرسالة

يبقى محتوى الدروس متأثراً بشدّة بالنظرة الوهّابية إلى العالم وبمركزية التوحيد (إشهار مبدأ الوحدانية). وبينما قامت جهود للتخفيف من حدة الرسالة، ولتضمين فكرة التسامح في الدروس المعطاة، إلا أن الجيل السابق كان قد تلقى تلقينه العقائدي من طرف الرسالة التي نُشِرت خلال العقود السابقة. وقد تلقى الأساتذة أيضاً تلقيناً مماثلاً، وهو ما يجعلهم بحاجة إلى إعادة تأهيل. وسندرس في ما يلي باختصار محتوى الرسالة ولهجتها قبل المراجعات الحديثة التي طرأت عليها.

تعكس الدروس حول «الآخر»، أي حول الثقافات الأخرى والأيديولوجيات والديانات الأخرى، أو حول المسلمين من أتباع المدارس الفقهية أو الطوائف الأخرى، جميعها، النظرة الوهّابية إلى العالم: هو عالم منقسم بين مؤمنين وحماة الإيمان الحق من جهة، والكافرين من جهة أخرى. وتسود اللهجة الدفاعية الكلام حول «الآخر»، وهي تنعكس في تحويل كل ما هو مختلف عن الذات من مدارس الفكر الإسلامي الأخرى والممارسات الدينية أو الثقافية الأخرى إلى شياطين. إن الدفاع عن نقاء الرسالة الوهّابية ضد انقضاض الأفكار الأجنبية والانتهاك البطيء القائم في التغريب، هي أيضاً أحد المبادئ الموجهة في الفكر الوهّابي. على التربية أن «تعزّز روح الإخلاص للشريعة الإسلامية بشجب أي نظام أو نظرية يتعارض معها، وبالتصرف بنزاهة وطبقاً للمبادئ الإسلامية»، وعلى التربية أن

(٢٣) «Saudi Arabia Clerics Set Boundaries on Reforms,» Reuters (28 January 2004).

«توقظ روح الجهاد الإسلامي، وقتال أعدائنا، واستعادة حقوقنا، ومتابعة مسيرتنا المجيدة، وإنجاز مهمة الإسلام»، كما يتعيّن عليها أن «تعكس وحدة الأمة الإسلامية»(٢٤). وكما قالت امرأة سعودية: فـ «إن عقل كل واحد منا قد جرت برمجته منذ عمر الدراسة [. . .] لنؤمن بأن القيم والأفعال الحميدة هي قيمنا وأفعالنا فقط وأن الآخرين لا يملكون منها شيئاً. علّمونا أن كل إنسان غير مسلم هو عدو لنا، وأن الغرب يساوي الانحلال»(٢٥). وتتعزّز النبرة الدفاعية ومظاهر الخوف من خلال مختلف أنواع العقاب التي تأتي الكتب على ذكرها بتفصيل كبير. وتشجب كتب «التوحيد» بصورة خاصة ممارسات كعبادة القبور والسحر وقراءة الطالع والعلاج بواسطة السحر والشعوذة. . . إلخ، وتقسم كل هذه السلوكيات إلى كبائر وصغائر. فالبكاء مثلاً والنحيب بعد وفاة شخص ما، وعادة الحديث عن حسنات المرحوم، وهي عادة مميزة لمنطقة الحجاز، تُعَدّ من الكبائر.

ليس محتوى الرسالة وحدها هو الذي يؤثر في عقول التلاميذ، بل أيضاً ما هو غائب عن تعاليمها، بمعنى المعالجة الموضوعية للأفكار والأيديولوجيات البديلة والإطار التاريخي أو الاطلاع على مختلف التفسيرات الدينية الموجودة في المملكة وفي العالم الإسلامي. ويكشف تحليل كتب التاريخ من الصف الرابع الابتدائي إلى الشهادة الثانوية أن ٦٨,٥ بالمئة من الموضوعات تتعلق بمحاور إسلامية، و٣٠ بالمئة تختصّ بالتاريخ السعودي، أما القضايا العامة الأخرى فلا يترك لها سوى ١,٥ بالمئة(٢٦). أما الأحداث المعاصرة والتطورات المهمة في الوطن العربي، كنشوء القومية العربية والثورات في البلدان المجاورة وأصولها وأيديولوجياتها، وأيضاً الغزو العراقي للكويت، كلها أمور إما أن يتم شجبها أو أن تبقى بعيدة عن النقاش. القومية العربية مثلاً، تُشجب كفكرة ملحدة، وكما تقول مضاوي الرشيد «كمؤامرة بثّها الغرب ومعه الصهيونية للقضاء على وحدة المسلمين. فاستخدام لغة الإلحاد يقضي على شرعية عدد من الدول المجاورة»(٢٧).

---

(٢٤) «Educational Policy in the Kingdom of Saudi Arabia,» Saudi Ministry of Education (Riyadh) (1978), pp. 5-9.

(٢٥) سحر محمد حاتم، «رسالة إلى الناشر، ثقافتنا ثقافة ديماغوجية: الرعاع أنجبوا ابن لادن والظواهري وأمثالهما،» **الشرق الأوسط**، ٢١/ ١٢/ ٢٠٠١.

(٢٦) «Saudi Textbooks Lack Global Dimension,» *Arab News* (23 May 2003).

(٢٧) Madawi Al-Rasheed, *A History of Saudi Arabia* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2002), p. 191.

ترسّخ دروس التاريخ بنية سعودية للشعب. لذا، تتجاهل كتب التاريخ مساهمات غير النجديين في المملكة وتاريخهم الغني، وخصوصاً تاريخ الحجاز وعسير والشيعة ومنجزاتهم الثقافية. ويمجّد دور الملك عبد العزيز في توحيد القبائل والمناطق وإقامة النظام والأمن، والأهم من ذلك إعطاء القبائل التي تعرّضت للغزو «فرصة» العودة إلى الطريق الإسلامي القويم، بينما يجري تجاهل النزاعات الدموية التي رافقت الاستيلاء على شبه الجزيرة العربية. وهكذا، توصف حملات الملك عبد العزيز بأنها حملات توحيدية، وليست حملات غزو[٢٨]. قد يكون لإنكار التنوّع الديني، وتنوّع التقاليد التاريخية، وشجبهما، آثاره المعاكسة، فيزيد من حدّة الوعي الطائفي أو يدفعه إلى الاستمرار.

ويؤدي غياب الحوار المناسب حول الإطار التاريخي المحيط بالمعلومة إلى تشويهها، وإلى حرمان الطلاب من القدرة على تفسير التداعيات الاجتماعية والاقتصادية المتبادلة التي ترسم الأحداث الراهنة بعين ناقدة. كما يؤدي إلى حرمانهم من معرفة التجربة التاريخية الإسلامية غير الوهّابية الغنية، وخصوصاً تلك التي تعود إلى المذاهب الفقهية الأخرى التي سادت في الحجاز وفي مناطق أخرى من العالم العربي والإسلامي، كالمذهبين الشافعي والمالكي الأكثر تسامحاً. فيُذكَر، على سبيل المثال، مفهوم الولاء والبراء[٢٩] في علاقته بالأحداث الخاصة خلال الحروب المكّية من دون تقديم الإطار التاريخي المناسب «حتى يجري إثبات أن الفصل بين المسلمين وغير المسلمين هو فصل شامل وأبدي خاضع لمشيئة الله»[٣٠]. يحدث تحويل «الآخر» ومعه مختلف الممارسات الدينية والسلوكيات إلى شيطان، حسبما يقول خالد أبو الفضل:

«تعمل ديناميات اجتماعية على إزالة الإحساس الأخلاقي في المجتمع

---

(٢٨) **تاريخ المملكة العربية السعودية: الصف السادس ابتدائي** (بنين) (الرياض: وزارة التربية، ١٩٩٩)، ص ١١، و Al-Rasheed, Ibid., p. 193.

(٢٩) «الولاء» و«البراء» مفهومان متناقضان يحتاجان إلى فهم في إطار خصوصيتهما التاريخية والثقافية. وهما يعنيان أن تكون «مخلصاً» و«صادقاً» مع الجماعة مقابل أن تكون «غير صادق» و«غير مخلص» لأهداف الجماعة، من دون أن تكون بالضرورة معارضاً للهدف. بيد أن «البراء» يمكن أن يدل، بحسب الظروف على عدم التحيز بين طرفين بدل المعارضة. وتستخدم كلمة «الولاء» في اللغة العربية بالترافق مع كلمة «الطاعة»، أي طاعة الأمر. أما عصيانه فيؤدي إلى عواقب شديدة تطال العاصي.

(٣٠) Eleanor Doumato, «Manning the Barricades: Islam According to Saudi Arabia's School Texts,» *Middle East Journal*, vol. 57, no. 2 (Spring 2003), p. 239, from *Tawhid*, 10th Grade, General Presidency.

وتفكك حسّ الفضيلة فيه، وبخاصة في ما يتعلق ببنية الفكر الديني، حيث يصبح اقتراف أعمال قسوة والردود الاجتماعية عليها خاضعاً لآليات تلقين وتثقيف وتنشئة اجتماعية تسهّل القيام بأعمال كهذه وتسكت أو تلطف حس الإدانة الاجتماعي عند القيام بهذه السلوكيات العدوانية[٣١].

يحمل تحويل «الآخر» إلى شيطان تشابهاً مع ممارسات التكفير (أي اتهام المسلمين الآخرين بالكفر)، وهي ممارسة استخدمتها بكثرة جماعات مرتبطة مع القاعدة. فبعد انفجارات أيار/مايو وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، حذّر الملك فهد من أن ممارسة التكفير تؤدي إلى فتنة وانقسام بين المسلمين، ودعا العلماء إلى «التعامل مع الفتنة التي يسبّبها التكفير الذي يطل برأسه في بعض المجتمعات الإسلامية [...]، فما من شيء أكثر خطورة من التكفير»[٣٢].

حتى عام ١٩٩٣، تحدّثت الكتب المدرسية عن الشيعة باسم «الرافضة»، وهي كلمة شديدة الازدراء[٣٣]. تعكس هذه الكتب الاتجاه الأيديولوجي الوهّابي المسيطر، وتلوم الشيعة على إيمانهم بالبدع التي ينهى الإسلام عنها، كما تسمّيهم المشركين أو الكافرين الذين يستوجبون الجهاد ضدهم. ويجب ألا يختلط المرء بأصحاب البدعة، إلا لتوجيه النصح اليهم، ذلك أن الاختلاط معهم قد يحمل تأثيراً خطيراً. كما ذكر أحد كتب «التوحيد» في عام ١٩٩٢ أن العلماء قاموا بجهود كبيرة، واستخدموا وسائل عديدة كالصحف والمجلات والبرامج الإذاعية وخطب الجمعة للتنديد بممارسة البدع، بهدف زيادة الوعي بين المسلمين لأهمية التخلّص منها والقضاء على المبتدعين أو تدميرهم[٣٤]. يلوم الكتاب ذاته البلدان الكافرة، لأنها تشجع المبتدعين وتساعدهم على تشويه صورة الدين[٣٥]. وجّهت هذه الاتهامات إلى الجمهورية الإسلامية في إيران التي اتُهِمت بإحداث بلبلة بين المواطنين الشيعة في المملكة، هذا إلى أن ذاب جليد العلاقات بين المملكة والجمهورية الإسلامية. وبينما حذفت كلمة «رافضة» من

---

(٣١) Khaled Abou El Fadl, «The Culture of Ugliness in Modern Islam and Re-engaging Morality,» *UCLA Journal of Islamic and Near Eastern Law*, vol. 33 (2002-2003), p. 54.

(٣٢) «King Fahd Calls for Streamlining Fatwas,» *Arab News* (14 December 2003).

(٣٣) انظر مثلاً: **التوحيد: الصف الثالث الثانوي** (الرياض: وزارة التربية، ١٩٩٢)، ص ٧٩، ٨٧، ٩٣ و١٠٧.

(٣٤) انظر مثلاً: المصدر نفسه، ص ١٠٢.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ١٠٧.

الكتب المدرسية الرسمية، ظلت مستخدمة بكثرة في الكتب التي تُوزَّع في أماكن أخرى(٣٦). ولم تعُد الكتب المدرسية تصف بـ «المقرفة» و«المنحرفة» تلك الآراء الدينية الخاصة بطائفة معينة أو بأفراد معيّنين. وبدلاً من ذلك، صارت الكتب تتحدّث عن ممارسات دينية، مثل لطم الوجنتين أو ضرب أي جزء آخر من الجسم، وهذه عادة شيعية تُمارَس خلال ذكرى عاشوراء، بوصفها معصية ومحرمة(٣٧)، كما تتحدّث عن عبادة الأولياء والقبور بوصفها شركاً. ولا يُسمَح للشيعة أو لأعضاء آخرين من الأقليات الدينية بتعليم الدين في المدارس السعودية، لذا فهم يُجبَرون على تعليمه في منازلهم باستخدام كتب مهرّبة. وكثيراً ما توقف السلطات هذه الدروس وتمنعها(٣٨).

لا تتغاضى الكتب المدرسية عن العنف، ولا يبرز مفهوم الجهاد أساساً إلا في إطار الدفاع عن النفس(٣٩). وهي تميّز بين ثلاثة أنواع من الجهاد: الجهاد الروحي أو الشخصي، وهو محاربة المعاصي والميل إليها؛ والجهاد ضد العدو الذي يُخاض بالسلاح؛ والجهاد باللسان (بواسطة اللسان... إلخ). في أحد الكتب، تلا وصف الجهاد نقاشات حول الإسلام كدين محبة وسلام، وهو ما يشير بقوة إلى التناقضات الموجودة في الكتب المدرسية السعودية(٤٠). وبينما تندّد بعض المقاطع بالمسيحيين واليهود على أنهم من الكفار الذين يجب ألا تُلقى عليهم تحيات السلام، ولا أن يصادق أحد من بينهم، بل يجب أن يُخاض الجهاد ضدهم، نجد مقاطع أخرى تشدد على طبيعة الإسلام المسالمة(٤١). ويُلام اليهود أو تُلام المؤامرة اليهودية على العديد من الأحداث التاريخية: فقد استخدموا الثورة الفرنسية لمهاجمة الديانات، وهم المسؤولون عن الماركسية(٤٢). كما أُلقي

---

(٣٦) مقابلة مع علي الأحمد، مدير المؤسسة السعودية، و McLean, United States (March 2002).

(٣٧) كتب المرحلة المتوسطة، الصف الثاني (١٤ عاماً).

(٣٨) مقابلة مع علي الأحمد في آذار/ مارس ٢٠٠٢.

(٣٩) Doumato, «Manning the Barricades: Islam According to Saudi Arabia's School Texts,» p. 235.

(٤٠) **الحديث: الصف الثاني المتوسط (الجزء الأول) بنات**، ص ٣٦، **والتربية الوطنية، الصف الثالث الثانوي (الجزء الأول) بنين**، ص ٢٧. وما لم نشِر إلى غير ذلك، تعود المراجع إلى كتب مدرسية سعودية موجودة في السوق خلال العام الدراسي ٢٠٠٢ ولا تأخذ بعين الاعتبار التعديلات التي طرأت في عام ٢٠٠٣.

(٤١) انظر مثلاً، **الحديث: الصف الثاني المتوسط (الجزء الأول) بنات**، ص ٣٦، **والتربية الوطنية، الصف الثالث الثانوي (الجزء الأول) بنين**، ص ٢٧.

(٤٢) **الحديث: الصف الأول ثانوي (الجزء الثاني) بنين**، ص ١٠٥.

اللوم على يهودي يمني اسمه عبد الله بن سبأ لوقوع الانشقاق في أمة المسلمين إلى شيعة وسنّة[٤٣]. يُشار بقوة إلى العلاقة الوثيقة بين اليهود والأمريكيين في كتب التاريخ: «كان جهادهم [أي الفلسطينيين] سيحقق نجاحاً لولا مساعدة الحكومة الأمريكية لليهود الذين طلبوا من البريطانيين السماح بدخول أكثر من مئة ألف يهودي إلى فلسطين في عام واحد»[٤٤]. وإذا ما أُضيف هذا الأمر إلى الوضع الراهن في إسرائيل/فلسطين، وهو وضع يحتل حيّزاً واسعاً من وسائل الإعلام السعودية والعربية، فإن هذه التشويهات التاريخية بإمكانها أن تغذّي بسهولة مشاعر معادية للغرب، وتؤثر في المفاهيم والمواقف تجاه الأجانب المقيمين في المملكة.

يتمثل عنصر أساسي آخر في السياسة التربوية ومناهج التعليم بـ «تنمية شعوره [التلميذ] بالمسؤولية حتى يفهم حقوقه وواجباته [. . .]، وزرع حب بلاده في نفسه وإخلاصه لحكامها»[٤٥]. وتؤكد الكتب المدرسية مبدأ الطاعة، لأنها ركن جوهري من واجبات المواطن: ﴿**أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنْكُمْ**﴾[٤٦]. وتأتي الطاعة هذه على مستويات عدة: طاعة الحكام، وطاعة المعلم، وكذلك رب الأسرة. فالعصيان يساوي محاولة بثّ الفتنة[٤٧]، وهو اتهام يُستخدَم لتشويه منتقدي النظام وإنكار شرعيتهم. فالعلماء والأمراء (شيوخ القبائل) هم أولياء الأمور. وبينما يتعيّن على الحاكم أن يطبق الشريعة الإسلامية، ينبغي للعلماء توفير الدعم له، ولكن ما دام يتبع الشريعة الإسلامية. تعتمد طاعة الحاكم على طاعة هذا الأخير للإسلام: «إن على المسلم أن يسمع ويطيع [. . .] إلا إذا أمر بمعصية الله»[٤٨].

يقوّى الخوف والطاعة أيضاً بواسطة طرائق التعليم التي تركّز أساساً على

---

(٤٣) **التوحيد، الصف الثالث المتوسط (الجزء الثاني) بنات**، ص ١٠٢.

(٤٤) **تاريخ المملكة السعودية، الصف السادس الابتدائي، بنين** (الرياض: وزارة التربية، ١٩٩٩)، **والتاريخ، الصف الثالث المتوسط (الجزء الثاني) بنات**، ص ٨٨.

(٤٥) Adel A. E. Al-Sharaf, «A Comparative Study of the Development of the Primary Stage of Religious Education in the State of Kuwait and the Kingdom of Saudi Arabia,» (PhD Thesis, University of Sheffield, 1992).

(٤٦) **القرآن الكريم**، «سورة النساء،» الآية ٥٩.

(٤٧) **الحديث، الصف الثاني المتوسط، بنين**، ص ٢٣، **والحديث، الصف الأول الثانوي (الجزء الأول)، بنين**، ص ٥٨.

(٤٨) **التوحيد والحديث والفقه والتوحيد، الصف الثالث الابتدائي (الجزء الثاني)، بنين**، ص ٢٣ (الرياض: وزارة التربية، ١٩٩٩).

الحفظ غيباً والتكرار. وإذ يلغى السؤال والإبداع والمبادرة، ترسّخ فلسفة التعليم السلبية والتبعية، واحتراماً مبدئياً للسلطة، وموقعاً خانعاً بالكامل. أما التفاعل بين الأستاذ وتلامذته أو تلميذاته فهو محدود، والنقاش غائب في الأغلب، كما أن مصادر العلم، وهي القرآن والسنّة، تُعَدّ مصادر معصومة. وكما قال الأمير خالد الفيصل، أمير منطقة عسير، ورئيس مؤسسة الفكر العربي: «نحن لا نعلّم أولادنا كيفية الدخول في نقاش، ولكن نعلّمهم الطاعة العمياء. [. . .] إن نظامنا التربوي عقيم، لأننا لا نريد أن نفسح مجالاً للتجربة. يجب ألا نخشى الأخذ من الغرب ما هو مفيد لنا، كما فعل الغرب في السابق حينما أخذ منّا»(٤٩).

رابعاً: الإطار العام

إن العوامل الخاصة بالإطار العام، كشخصية الأستاذ والمواقف والقيم السائدة في ديناميات الفصل الدراسي، والخلفية الاجتماعية أو مكان السكن، تؤثر جميعها في طريقة تلقي الرسالة وتفسيرها، إن لم تكن هي التي تحدّدها. ومن الأرجح أن تختلف تجربة التلاميذ بين المدارس الخاصة والرسمية، وبين منطقة نجد الأكثر تشدداً والمدن الساحلية الأكثر انفتاحاً في الحجاز والمنطقة الشرقية. كما تترك المعاني المتناقضة هامشاً واسعاً للتأويل، وهكذا تضطلع مواقف المعلمين والدعاة في المساجد بدور أساسي في تشكيل ذهنية الجيل الجديد.

إن سماع خطب المساجد يعادل في أهميته التعرّف على خطاب المعارضة، حتى إن السلطات التي تمولها الحكومة وتباركها المراجع الدينية تعبّر عن وجهات نظر ضيّقة ومشاعر معادية للغرب، كما هو موقف المفتي الأكبر، الشيخ ابن باز، المتعلق بوجود العمال الأجانب، حينما قال: «لا يجوز توظيف خادم غير مسلم، ذكراً كان أو أنثى، ولا سائق غير مسلم، ولا مزارع غير مسلم في الخليج العربي، لأن النبي، عليه الصلاة والسلام، أمر بإخراج كل اليهود والمسيحيين من هذه الأرض، وأمر ألا يبقى فيها سوى المسلمين [. . .]. هذا لأن الإتيان بكفار من الذكور والإناث خطر على المسلمين وعلى عقائدهم وأخلاقياتهم وتنشئة أولادهم، لذا، يجب منعه»(٥٠).

---

(٤٩) *Arab News* (3 December 2003).

(٥٠) مستشهداً بحديث مسلم، رقم ١٧٦٧، أبو داوود رقم ٣٠٣٠، والترمذي رقم ١٦٠٦/١٦٠٧، «لأخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب حتى لا أدع إلا مسلماً»، من: *Islamic Verdicts* (Riyadh: Darussalam, 2001), vol. 1, p. 260.

تحمل هذه الفتوى الصادرة عن أعلى سلطة دينية رسمية بعض التشابه، ليس بمعانيها، ولكن بأهدافها، مع الأيديولوجيات الأصولية التي تعتنقها القاعدة أو المجموعات الأخرى المعارضة لوجود «الكفار» على أرض جزيرة العرب المقدسة. وعلى الرغم من أن اللجوء إلى العنف والتمرّد ضد الحكام ليس جزءاً من المنهاج، فإن واجب عصيان الحاكم الذي ضلّ عن الصراط المستقيم واضح جداً في خطاب المعارضة: لقد أصبح الحكّام المسلمون، من خلال علاقاتهم العسكرية وانحيازهم السياسي «ألعوبة» بيد الغرب وحلفائه الصهاينة، وصاروا بالتالي مساوين للكفار. أما بالنسبة إلى الأكثر أصولية، فإن دعوة آل سعود القوات «الكافرة» إلى الدفاع عن «أرض الإسلام المقدسة» قد أصبحت أشبه بالاحتلال الأجنبي، ومن واجب المسلمين النهوض والجهاد لتصحيح الأوضاع[٥١].

في إطار جهودها لمحاربة التفكير «المنحرف»، حاولت الحكومة تشجيع الفكر الأكثر اعتدالاً. وعند افتتاح جلسة مؤتمر الفقه الإسلامي في مكة في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣، دعا الملك فهد العلماء إلى «إبراز المخاطر التي يمثلها التطرف على العقيدة الإسلامية والسلوك الإسلامي»، وإلى «تصحيح الشوائب في تفكير بعض المسلمين من خلال الحوار في اللقاءات والمحاضرات وعبر وسائل الإعلام»، واستخدام الحجج الدينية لإلغاء الفتاوى «الضالة» التي شرّعت روح القتل والتفجير الانتحاري[٥٢]. وكذلك، أعلن الشيخ صالح بن عبد العزيز الشيخ، وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، أن «توجيه اللعنات والإساءة إلى الآخرين سلوك غير إسلامي، والنبي محمد (صلى الله عليه وسلم) قد حرّمه. الحوار أفضل طريقة للتعامل مع من تختلف أفكارهم وعقائدهم عن أفكارنا وعقائدنا، والمذاهب الإسلامية الفكرية التي تقوم من خلال معايير السنّة والإجماع موجودة، كما هو موجود غيرها، مثل المذهب الشيعي الذي يقع من خارج السنّة والإجماع، بيد أن توجيه اللعنات إليهم سلوك منافٍ للدين، وبالتالي فهو غير مرغوب فيه»[٥٣].

من المؤكد أن دفق المعلومات العالمي يعدل باستمرار ما يتعلّمه الأفراد. أما إمكانية الاطلاع على مصادر الإعلام الغربية من خلال السفر والمحطات

(٥١) Quintan Wiktotowicz, «The New Global Threat: Transnational Salafis and Jihad,» *Middle East Policy*, vol. 8, no. 4 (December 2001), p. 27.

(٥٢) «King Fahd Calls for Streamlining Fatwas,» *Arab News* (14 December 2003).

(٥٣) «Riyadh Project to Eliminate Extremism,» *Gulf News* (24 September 2003).

التلفزيونية الفضائية، فقد فتحت قنوات جديدة للمعلومات، وهو ما مثل تطويقاً لوسائل الإعلام السعودية الخاضعة لمراقبة ضيّقة. صحيح أن أطباق الاستقبال ممنوعة رسمياً، إلا أنها منتشرة على نطاق واسع. وفي عام ١٩٩٨، أقرّت الحكومة استخدام الإنترنت. وبينما قامت بإنفاق أموال طائلة لصدّ مواقع «مشبوهة» على الشبكة، تتراوح بين المواقع السياسية والمواقع الإباحية، إلا أن جهوداً قليلة قد بُذلت لصدّ المواقع الإسلامية[٥٤]. أما غرف الدردشة فقد أصبحت متنفساً شعبياً للتعبير عن الامتعاض السياسي ومجالاً للنقاش والحوار. وهكذا، أخذت مسائل مثل هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، والحرب في أفغانستان، والانتفاضة الفلسطينية، واحتلال العراق، تمثل الموضوعات الأساسية في النقاشات على الشبكة.

يمضي الأطفال السعوديون، بحسب إحدى الدراسات، ما معدله ٣,١ ساعة يومياً في أيام الأسبوع، و٤,٩ ساعة خلال عطلة نهاية الأسبوع، أمام التلفزيون، وخصوصاً أمام شاشتهم المفضلة، وهي قناة «ديزني»[٥٥]، وهذه نزعة تحمل معها انعكاسات كبيرة على الطريقة التي يدرك بها الأطفال الفجوة القائمة بين ما يتعلّمونه في المدرسة والتشديد القوي على صيانة الأخلاق والتقاليد من جهة، والواقع التلفزيوني الذي يعرّضهم لـ «إفساد العقول» الغربي من جهة أخرى. تحدّث بعض المراقبين عن هذه المفارقة بالقول إنها تنافر أو انفصام اجتماعي أو ثقافي.

وتبدو المخارج من مشاعر الإحباط الاجتماعية محدودة أمام الجيل الجديد، ما دامت وسائل الترفيه تخضع لمراقبة شديدة، بالإضافة إلى الفصل بين الجنسين. وقد زادت التقارير التي تتحدّث عن تعاطي المخدرات والكحول، وصارت موضوعاً تتطرّق إليه بانتظام وسائل الإعلام السعودية. وقد كشفت دراسة أُجريت على أكثر من ٢٠٠٠ طالب في جدّة، تتراوح أعمارهم من ١٣ إلى ٢٥ عاماً، أن ٦٥ بالمئة من الأولاد، و٧٢ بالمئة من البنات يعانون عوارض الاكتئاب، بينما يعترف ٧ بالمئة من البنات بأنهن حاولن الانتحار (وهو رقم يساوي ضعف الرقم عند الأولاد)، كما أن تعاطي المخدرات يبلغ

---

(٥٤) «Saudi Arabia,» Human Rights Watch Report (2002).

(٥٥) أجرت «ميرلين»، وهي شركة أمريكية خاصة بالأبحاث حول عادات الاستهلاك، هذه الدراسة التي طالت ٨٠٠ طفل سعودي ما بين سن الخامسة والثانية عشرة، و٤٠٠ شخص من الأهل. انظر: *Arab News* (6 January 2004).

نحو ٥ بالمئة لدى الجنسين، وأيضاً نسبة الإدمان على الكحول(٥٦).

خامساً: التربية كأداة سياسة خارجية

وكما في مجال السياسة التربوية في المملكة، كذلك تشدّد السعودية، في حيّز ما تراه دوراً لها في السياسة الخارجية، على أهمية «التضامن الإسلامي في وجه التيارات الأيديولوجية المضادة» و«محاربة كل الأفكار والتيارات والأيديولوجيات التي تناقض العقيدة الإسلامية». وتشدّد أيضاً على «دور البلاد الفريد، المتمثل بقيادة العالم الإسلامي. وهو دور ائتمن الله تعالى المملكة عليه لحماية الأماكن المقدسة الإسلامية وخدمتها ورعايتها، ويتعيّن على العالم الإسلامي عموماً أن يعترف بهذه الوضعية المهمة»(٥٧). ويقع على عاتق كل مواطن واجب المشاركة في نشر الرسالة(٥٨).

كثيراً ما أمّنت إسقاطات القوى السياسية والدينية، ونقصد بها التنافس على قيادة العالم الإسلامي، سبباً لقيام المملكة بدعم نشاطات الدعاة الإسلاميين في الخارج، بينما أمّنت ثروة الدولارات النفطية الوسائل المالية للقيام بذلك. وفي الخمسينيات والستينيات، كانت الجهود منكبة على احتواء تأثير القومية العربية وشعبية عبد الناصر، وعلى حماية عدد كبير من جيران السعودية من الانقلابات العسكرية التي طالتها. فجرى تأسيس تنظيمات إسلامية متنافسة، تدّعي كل منها قيادة العالم الإسلامي، وتندّد بـ «الآخرين»، لأنهم ضلّوا عن سواء السبيل. فكانت الجامعة الإسلامية في المدينة في مقابل الأزهر في عام ١٩٦١، وبعدها رابطة العالم الإسلامي في عام ١٩٦٢، تبعتها الجمعية العالمية للشباب المسلم في عام ١٩٧٢. وبعد الثورة الإيرانية في عام ١٩٧٩، أصبحت الجمهورية الإسلامية هي العدو والمنافس الأساسي. كانت رسالة الثورة الإيرانية تعترض على شرعية الحكم الملكي بحدّ ذاته، وتبثّ دعوتها على امتداد العالم

---

(٥٦) Lawrence Wright, «The Kingdom of Silence,» *The New Yorker*, 5/1/2004.

(٥٧) عبد الله سعود القباع، **السياسة السعودية الخارجية** [د. م.: د. ن.]، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م)، ص ٩٠.

(٥٨) بيد أنه يمكن القول إن هذه الفكرة الرئيسية كانت أدواتية بقدر ما كانت، إن لم يكن أكثر، عاملاً حاسماً حقيقياً بحد ذاتها. انظر: James Piscatori, «Islamic Values and National Interest: the Foreign Policy of Saudi Arabia,» in: Adeed Dawisha, ed., *Islam in Foreign Policy* (London: Cambridge University Press, 1983), pp. 33-53.

تتفق وجهة نظر كهذه مع بعض الشواهد التي ستقدم في ما يلي. وبالنسبة إلى الإطار الأوسع الخاص بالسياسة الخارجية السعودية، انظر الفصل الحادي عشر في هذا الكتاب.

الإسلامي بواسطة الشرائط المسجلة والإذاعة، فشكّلت تهديداً مباشراً لأسرة آل سعود. كما حاولت إيران تحريك الشيعة السعوديين في المنطقة الشرقية. وكان المحتوى المعادي بشدة للشيعة في الكتب المدرسية السعودية قد زاد من الشكوك حول احتمال أن يمثل الشيعة طابوراً خامساً في البلاد. فساعدت هذه الشكوك بالتالي على درء خطر انتشار الرسالة الشيعية الثورية بين السنّة المتململين من النظام. غير أن نبرة الحماسة الدينية التنافسية خفّت بعض الشيء بعد حرب الخليج في عام ١٩٩٠، بالتوافق مع التقارب العام بين السعودية وإيران، وتبنّي المعارضة السعودية الشيعية خطاباً أكثر تصالحاً.

على امتداد سنوات طويلة، تمكّن النظام السعودي من تصدير رسالته وحامليها، ومن احتواء انتباه المعارضين المحتملين، وتحويله بعيداً عن المملكة و«تحالفها غير المقدس» مع الغرب وما تُتَّهم به من فساد وتهتّك. ولكن، بدأت ممارسة «تصدير» المعارضين المحتملين ترتد على المملكة حينما عاد العديد ممن سُمّوا «الأفغان العرب» إليها بعد انسحاب السوفيات من أفغانستان. وتزامنت عودتهم مع الاحتلال العراقي للكويت، وقرار الأسرة المالكة دعوة «الكفار» إلى حماية المملكة. وهكذا، أصبح النظام السعودي وحلفاؤه الغربيون هم موضوع النقد الجديد والهدف الذي يتعيّن خوض الجهاد ضده.

يتراوح التزام المملكة بالشؤون التربوية في الخارج من بناء المساجد وتمويلها، وتأسيس المراكز الثقافية الإسلامية والمدارس والجامعات، وتقديم منح سخية للدراسة في المؤسسات الدينية، والمساعدة على أداء مناسك الحج، إلى نشر القرآن باللغات المحلية، وتوزيع الكتب الدينية، وأيضاً نشر وتوزيع أعمال المثقفين المسلمين. أما أبناء العمال المهاجرين الذين كانوا يمضون فترات طويلة في السعودية ويدخلون فيها المدارس، فكانوا أيضاً من «حملة» الرسالة الدينية إلى بلدانهم. وموّلت الحكومة المدارس والجامعات، وجنّدت المؤسسات الخيرية أو الأفراد طلابها من كل أنحاء المعمورة، ودرّبت جيلاً جديداً من أئمة المساجد والشيوخ الذين فتحوا مدارس أو مراكز دينية خاصة عند عودتهم إلى بلدانهم، وبخاصة في المناطق الريفية، حيث معدلات البطالة عالية والنمو الاقتصادي ضئيل. فكانت هذه كلها عوامل سهّلت نشر النظرة الوهّابية إلى العالم من المغرب إلى وسط آسيا، ومن البوسنة إلى أماكن أخرى في أوروبا وأجزاء من أفريقيا وآسيا.

إن النشاطات الخارجية الشبيهة بالرسالة التي تخترق الكتب المدرسية،

تعكس الهمّ القائم إزاء مدّ «الأيديولوجيا المزيفة» وتغريب العالم الإسلامي وعلمنته التدريجية. وحتى تنجح المملكة في «أسلمة المعرفة» أكثر فأكثر، قامت برعاية مناسبات مثل المؤتمر العالمي الأول حول التربية الإسلامية في عام ١٩٧٧، من أجل «أسلمة المعرفة وجعلها قابلة للحياة لتطوير الحياة الدراسية الإسلامية الراهنة والمستقبلية، وهو ما سيؤدي إلى إعادة بناء نظرة إسلامية إلى العالم». وكان من توصيات المؤتمر إنشاء «مدرسة إسلامية عالمية للنقد الأدبي» تعمل على «رصد القيم الغريبة التي تُدرَّس للمسلمين عبر دراسة الأدب الأجنبي». وكان هدف المؤتمر احتواء «الانقضاض العارم على الإسلام من جانب النظريات العلمانية والمعادية للإيمان» الصادرة عن الغرب[٥٩].

الرسالة الوهّابية الطهرانية غريبة عن الإسلام السائد في أغلب البلدان، حيث تم تصديرها، ومع ذلك كان تدفق المال والدعاة العرب سبباً لوقوع احتكاكات مع السلطات الدينية المحلية ومع زعماء الطوائف. وبينما لم تتجذّر الرسالة بين التيارات الإسلامية الأساسية في العديد من البلدان، إلا أنها وجدت صدى لدى المجموعات أو الأشخاص المعارضين للسلطات، وغذّت بذلك نزاعات كامنة. فالسلطات الداغستانية مثلاً اتهمت الوهّابيين ومموليهم في الخليج بإحداث اضطرابات والدعوة إلى الجهاد[٦٠]. كما وجّهت السلطات الأوزبكية اللوم إلى المدارس التي تمولها باكستان والسعودية (المدارس الدينية) لتسبّبها بالاضطرابات، وبخاصة في وادي فرغانة. وكثيراً ما تستخدم السلطات المحلية، ومعها القادة الدينيون، كلمة «وهّابي» بطريقة ازدرائية للدلالة على أصولها الخارجية، أي السعودية، وللإشارة إلى كل من يعارض سيطرتها المتشدّدة على الإسلام[٦١]. ويُعدّ فرض الحجاب الكامل على المرأة (بما في ذلك تغطية الوجه) غريباً عن المجتمعات التي أصبحت علمانية بصورة واسعة أيام الحكم السوفياتي. وتفيد تقارير عديدة من آسيا الوسطى والبلقان والوطن العربي بأن المدارس التي تمولها المؤسسات الخيرية السعودية أو الحكومة السعودية تفرض على طالباتها ارتداء الحجاب، وأن السعودية هي التي تدفع ثمن اللباس الديني[٦٢].

---

(٥٩) Ghulam Nabi Saqeb, «The Islamisation of Education since the 1977 Makkah Education Conference,» *Muslim Education Quarterly*, vol. 18, no. 1 (2000), p. 41.

(٦٠) Robert Ware, «Why Wahhabism Went Wrong in Dagestan,» *The Analyst* (September 2000).

(٦١) «The Crusade against the Wahhabi,» *The Economist* (7 April 1998), p. 36.

(٦٢) مقابلات مع الطالبات والأساتذة في مختلف البلدان العربية، ٢٠٠٢.

ينبغي التمييز بين المدارس التي توفر التربية والتعليم الديني وتلك التي تستخدم الدين للحثّ على كراهية الآخرين، التي استغلّها بعض الأفراد أو بعض الجماعات لأهداف دينية. كان التعليم في المدارس الدينية الطريقة الأساسية لنشر العلم في العالم الإسلامي على امتداد قرون، وما زال يوفر للعديد من الطلاب فرصة لن يحظوا بها بطريقة أخرى لتعلّم القراءة والكتابة[٦٣]. أما بعض هذه المدارس الدينية على الحدود الباكستانية ـ الأفغانية التي تلقت التمويل من المملكة العربية السعودية ومن بلدان إسلامية أخرى، فهي تختلف عن المدارس الدينية التقليدية، وتم تدريب الطلاب فيها وتلقينهم أيديولوجياً ليصبحوا أدوات في النزاع في أفغانستان وضد الهندوس في كشمير أو في مناطق أخرى، حيث اعتبرت المصالح الإسلامية معرّضة للتهديد[٦٤]. وشكّل السعوديون أوسع تجمّع وطني من المقاتلين، مسرّعين بذلك انتشار الفكر الوهّابي[٦٥]. ووفرت هذه المدارس التدريب العسكري والديني الذي أثر بشدة في الفهم الديني لدى آلاف المتطوعين من كل أنحاء العالم، وبخاصة من مصر والجزائر. وفي صبيحة الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، أصبحت البلدان التي تقع فيها هذه المدارس والمؤسسات الدينية أكثر حذراً، وقامت باتخاذ إجراءات احترازية، بينما قامت السلطات السعودية بمراقبة التمويل عن كثب. بيد أن إيجاد البدائل وفرص العمل أمام الأشخاص الأقل خطأً الذين لا يشاركون في العملية السياسية ما زال يحتاج إلى عمل كثير للتعامل مع التفاعلات السياسية والاقتصادية الكامنة.

سادساً: اللعب بمستقبل الجيل الجديد

في عام ١٩٧٩، وبعد وقوع التحدّي الإسلامي الجدّي الأول ضد نظام آل سعود، كان بحوزة المملكة الوسائل لتدفع مقابل «الآثار الجانبية» التي سبّبتها تنازلاتها أمام القوى الدينية المحافظة، وكان الثمن هو التشديد بقوة على التربية الدينية ومناهج التعليم التلقينية. وحتى خلال فترة الثمانينيات، حين انخفضت عائدات النفط، ظلّ التمويل الخاص بالمؤسسات الدينية يتدفق بسخاء، محلياً

---

(٦٣) هذا صحيح أيضاً بالنسبة إلى باكستان، مثلاً، حيث نسبة الأمية ما زالت تقترب من ٦٠ بالمئة بحسب البيانات الواردة في: *UNESCO Statistical Yearbook 1998/1999* (Paris: UNESCO, 1999).

(٦٤) Jessica Stern, «Pakistan's Jihad Culture,» *Foreign Affairs*, vol. 79, no. 6 (November-December 2000).

(٦٥) Quintan Wiktorowicz, «The New Global Threat: Transnational Salafis and Jihad,» *Middle East Policy*, vol. 8, no. 4 (December 2001), p. 23.

كما كان عالمياً. ولكن، مع ضرورة تقاسم العائدات بين أعداد سكانية سريعة النمو، أصبح ثمن هذه المعادلة يقع أساساً على عاتق الجيل الجديد. ومعلوم أن ٦٠ بالمئة من سكان السعودية تقلّ أعمارهم عن عشرين سنة، وأكثر من ١٠٠ ألف سعودي يدخلون سوق العمل في كل سنة، بينما يتراوح معدل البطالة ما بين ١٠ بالمئة و٣٠ بالمئة[٦٦].

إن مشكلة البطالة التي تعانيها المملكة، بالإضافة إلى نقص الموظفين المهرة، تجعل من الضروري وجود عدد كبير من العمال الأجانب في البلاد. أما سبب المشكلة المذكورة، فقد يعود في جزء منه إلى سياسات المملكة التربوية التي تعزل نصف السكان عن المشاركة الكاملة في قوة العمل. وقد ركّز تطوير النظام التعليمي في السبعينيات على التوسع الكمّي، وعلى البنية التحتية المادية للتنمية على حساب التحسينات النوعية[٦٧]. وكانت النتيجة فجوة واضحة بين مخرجات النظام التربوي ومتطلبات سوق العمل المحلية. وفي الفترة ما بين عامي ١٩٩٥ و١٩٩٩، كان ١٠ آلاف طالب من أصل ١٢٠ ألفاً تخرّجوا في الجامعات السعودية يحملون شهادة في موضوعات تقنية، وهو ما يعني ٢ بالمئة فقط من مجمل أعداد السعوديين الداخلين إلى سوق العمل[٦٨]. وقد قدرت خطة التنمية السادسة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٥) أن ٤١,٦ بالمئة من السعوديين ينهون تعليمهم قبل وصولهم إلى المدارس الثانوية، وأن ٢٧,٩ بالمئة من الداخلين الجدد إلى سوق العمل هم من الراسبين في المراحل الابتدائية، ومن الحائزين على شهادات من دورات التدريب المهني للبالغين[٦٩]. أما نتاج النظام التربوي السعودي، وخصوصاً ذوي الشهادات في العلوم الاجتماعية والإنسانيات، فإنهم في الأغلب، يكونون سيئي الإعداد للعمل في بيئة تنافسية. وحتى نهاية الثمانينيات، كان جهاز الدولة يستوعب أغلب الخريجين من المؤسسات الأجنبية، العلمانية أو الدينية، بغضّ النظر في الأغلب عن المؤهلات والقدرات الحقيقية، وهو ما أعطى انطباعاً بأن الطالب سيجد عملاً بانتظاره بمجرد أن

---

(٦٦) في عام ١٩٩٩، قُدّر عدد سكان السعودية بـ ٢١,٤ مليون نسمة (بمن فيهم ٥,٧ مليون نسمة من غير السعوديين). ومن المتوقع أن يزداد عدد السكان إلى ٢٩,٧ مليون نسمة مع حلول عام ٢٠٢٠ (خطة التنمية السابعة، وزارة التخطيط، ص ١٦٠).

(٦٧) انظر أيضاً: Delwin Roy, «Saudi Arabian Education: Development Policy,» *Middle Eastern Studies*, vol. 28, no. 3 (July 1992), pp. 477-508.

(٦٨) «People Pressure,» *The Economist* (21 March 2002).

(٦٩) «الخطة السادسة للتنمية،» وزارة التخطيط (الرياض)، ص ١٧٩.

ينتهي من دراسته الجامعية. وفي مقابل إقفال باب الحركة الوظيفية، نجد أن توقّعات الجيل الجديد ظلت على حالها، انطلاقاً مما كان الجيل الأكبر سناً معتاداً عليه. ولما كانت الدولة لم تعُد تستطيع تأمين الوظائف للجميع، ولما كانت الفوارق في مستويات التعليم أخذت تنعكس أكثر فأكثر على طرائق التوظيف، ستتزايد النقمة على الأرجح، ومعها مشاعر التهميش التي نراها الآن واضحة، وبخاصة بين أولئك الذين يحملون خلفية تربوية تقليدية.

تشكّل الضغوط الديمغرافية والاقتصادية الدافع الأساسي إلى إصلاح النظام التربوي ومناهج التعليم. وقد انتقلت الحكومة إلى التشديد على التحسينات النوعية، وما زالت تعطي التربية المرتبة الأولى بين الأولويات. فالتربية هي المجال الوحيد من بين النفقات المدنية الذي لم يخضع لتخفيضات مهمة في ميزانيته خلال السنتين الأخيرتين، بل على العكس، نجد أن حصته في الميزانية العامة ارتفعت في الحقيقة. وقد ركّزت ميزانية عام ٢٠٠٤ على التربية، وتوفير مجالات عمل، وإنشاء جامعات ومدارس جديدة، ومراكز تدريب مهني، ومراكز تدريب عسكرية للمحترفين، وتقديم مساعدات من أجل بناء مدارس جديدة للبنين والبنات[٧٠]. وقد جرى إنشاء العديد من المؤسسات التقنية والمهنية لجذب الطلاب السعوديين، ودعم سياسات توطين الوظائف (السعودة). بيد أن الحضور يظلّ أقل مما هو متوقع ما دام الموقع الاجتماعي والتقاليد المرتبطة بالوظائف الحكومية تساهم في عدم انجذاب الطلاب إلى هذه التخصّصات التقنية والمهنية بالأعداد المطلوبة.

سابعاً: محاربة «الفكر المنحرف»: تحدّي الإصلاح

كما ذكرنا سابقاً، تعود جهود الإصلاح في المملكة العربية السعودية إلى ما قبل الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. ففي آذار/مارس ٢٠٠٢، أعلن وزير المعارف السعودي أن المرحلة **الأولى** من خطة التطوير التربوي، ذات المرحلتين، «ركّزت على إزالة المواد غير الضرورية من الكتب وتصحيح الأخطاء»، وقد تم إنجازها. وتهدف المرحلة **الثانية** إلى تشجيع الفكر الخلاق

(٧٠) خصصت ميزانية عام ٢٠٠٤ مبلغ ٦٣,٦٥ مليار ريال سعودي (أي ما يوازي ١٦,٩٧ مليار دولار) للتعليم العام والتعليم العالي وتدريب القوة العاملة، بزيادة تبلغ ٦,٢ مليار ريال عن العام السابق. انظر: **الرياض**، ٢٣/١٢/٢٠٠٣، و *Arab News* (16 December 2003).

والتعلم الذاتي، بينما يجري العمل على تأهيل الطلاب بالمهارات والمواد الضرورية للحياة العصرية[٧١]. وقد أعلنت وزارة التربية مراجعة ٣٢ كتاباً خلال العام الجامعي ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤، بما فيها كتب «التوحيد» والتاريخ واستمرار الجهود في مراجعة الفصول الأكثر مثاراً للجدل.

بالرغم من وجود إجماع واسع على ضرورة إصلاح النظام التربوي حتى يلبّي طلبات سوق الوظائف، ظلت المبادرات الإصلاحية خجولة في ما يتعلق بالمسائل المثيرة للجدل، كتقليص النسبة المئوية المخصّصة للدروس الدينية في المنهاج. وعند إدخال الإصلاحات، شدّد الأمير سلطان، رئيس اللجنة المؤلفة من كبار العلماء لمراجعة النظام التربوي على أن «الإصلاحات تهدف إلى تقوية الحس الأخلاقي والمرونة والانفتاح على الحوار واحترام الآراء الأخرى مع المحافظة على الموضوعات الدينية كأساس لنظامنا التربوي»[٧٢]. وكانت توصيات منتدى الحوار الوطني حول «التطرف والاعتدال: مراجعة شاملة»، الذي أقيم في نهاية عام ٢٠٠٣، بمثابة خريطة طريق في سبيل إصلاح النظام التربوي. وفي اعتراف رسمي نادر وحديث جداً حول تنوّع التأويلات الدينية، جمع المنتدى قادة دينيين من مختلف المذاهب الفكرية، كالشيعة والإسماعيلية والصوفية مع علماء رسميين والعديد من الناشطين الإسلاميين. وناقش المنتدى أثر المنهاج الديني ودور الأساتذة والبيئة الاجتماعية في الوصول إلى الاعتدال، وأيضاً دور التربية في حمل المرء على التفكير بطريقة سليمة وتكوين شخصية متوازنة. كما تضمّنت توصيات المنتدى دعوة إلى تحديث الرسالة الدينية حتى تنسجم مع التطورات الراهنة، وتشجع الجيل الجديد على الانخراط في عملية حوار بـ «فتح الأبواب أمام خطاب حرّ ومسؤول»، كما قدمت اقتراحات لتطوير برامج تربوية تهدف إلى نشر روح التسامح والاعتدال، وتنمية حس الابتكار، ودعم البرامج والمراكز الشبابية[٧٣].

---

(٧١) «Saudis Will Not Allow Changes Imposed on National Curricula,» *Gulf News* (Dubai) (7 March 2002).

(٧٢) «Education System Reform to Promote Moderation».

من بين الأعضاء رئيس مجلس الشورى، وزراء العدل والشؤون الإسلامية والتربية والتعليم العالي والماء والكهرباء والأمين العام لرابطة العالم الإسلامي وعلماء بارزون. انظر: *Arab News* (5 December 2003), and (5 February 2004).

(٧٣) «Saudi Arabia: Text of Final Communiqué and Recommendations of the Second National Intellectual Dialogue,» *Middle East Economic Survey*, vol. 47, no. 2 (12 January 2004).

وفي المقابل، نجد قوى كبيرة تفضّل سياسة الانسحاب والركود، وتواجه الإصلاحات بعدوانية ورفض، حيث ترى أنها «مفروضة» من الخارج كجزء من المؤامرة ضد الإسلام. فقد أثارت التوصيات إدانات قوية منذ انطلاقها، وذلك على الرغم من أنها ما زالت في بدايتها، وما زالت بعيدة عن أن تُترجَم عبر إجراءات ملموسة. ففي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، أصدر ١٥٦ عالماً دينياً وأستاذاً جامعياً إنذاراً ضد تغيير المنهاج الدراسي، خوفاً من أن يحمل هذا الأمر «المملكة على طريق الكفار»: «إن أي شطب أو بتر لما كتبه العلماء المسلمون [...] يتعارض مع الوحدة الوطنية التي تنادي بها الدولة، ما دامت هذه الوحدة مرتكزة على عقيدتنا الدينية»[٧٤]. ودعا هؤلاء سائر الأساتذة وعموم المواطنين إلى معارضة الإصلاح، واتهموا الحكومة بالتراجع أمام الضغط الأمريكي، وأعلنوا أن «الدفاع عن منهاجنا هو الدفاع عن وجودنا وعن هُويتنا»[٧٥]. وقد حذر العديد من المراقبين من أن فرض الإصلاح من الخارج سيرتدّ سلباً ما دامت المعارضة الدينية قد ترى في أية مراجعة للمنهاج مؤشر ضعف من جانب الحكومة، ودليلاً آخر على خنوعها أمام أمريكا[٧٦]. وأنكر المسؤولون الرسميون السعوديون بشدة أن تكون التغييرات في المنهاج ناتجة من ضغط خارجي، وما زال البعض منهم ينكر أي رابط بين التربية والتطرف. وفي بداية عام ٢٠٠٤، مثلاً، قال الأمير نايف: «إن معظم الناس في العالم الإسلامي قد درسوا المنهاج نفسه، ولكن أفكارهم وآراءهم لم تفسد كما فسدت أفكار وآراء هذا العدد الضئيل من الإرهابيين الذين كانوا نتاج فكر منحرف غريب عن الإسلام»[٧٧].

إن إحدى أهم المعضلات التي يواجهها آل سعود في مسيرتهم باتجاه الإصلاح هي اعتمادهم الشديد على المؤسسة الدينية المحافظة في مواجهة الأفكار «المنحرفة» والمنشقين، وهي ذاتها القوى التي تقف عقبة أمام

---

(٧٤) Reuters (3 January 2004).
كان من بين الموقّعين على التحذير سفر الحوالي، وهو عالم منشق مشهور، والشيخ عبد الله بن جبرين عضو هيئة كبار العلماء.

(٧٥) *The Economist* (24 January 2004), p. 42.

(٧٦) *Mideast Mirror* (16 October 2001), p. 13 from *Al-Rai*.
مقابلة مع سعد الفقيه، حركة الإصلاح الإسلامي في شبه الجزيرة العربية، في لندن في شباط/فبراير ٢٠٠٢.

(٧٧) «Educational Reform not Under Foreign Pressure,» *Arab News* (22 January 2004).

الإصلاحات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تحتاج إليها السعودية للتعامل مع الوقائع الاقتصادية والاجتماعية الراهنة، ومع تطلعات الناس بصورة عامة. وفي صبيحة انفجارات عام ٢٠٠٣، كان العلماء أداة أساسية في إقناع العديد من الشيوخ بمراجعة الفتاوى المثيرة للجدل وسحبها، وقد اعتمدوا على دعمهم لإزاحة مئات، ويصل بهم البعض إلى زهاء ألف، من رجال الدين الداعين إلى التشدد والمثيرين له، كما اعتمدوا عليهم للقيام بعمليات تدريب أو «إعادة تأهيل» باتباع تفسيرات دينية أكثر اعتدالاً.

يتوقف مصير الجيل الجديد على «صراع الأفكار» هذا. فالتغييرات التجميلية، وحذف الأجزاء الأكثر «عدوانية» من النصوص المدرسية، ليس بالأمر الكافي للتعامل مع التحديات المتعددة التي تواجه المملكة. فالمسألة تحتاج إلى جهد مدروس على مستوى الإصلاحات الاقتصادية البنيوية، بالإضافة إلى انفتاح تدريجي في المجال السياسي والاجتماعي. أما الإصلاح التربوي الذي يقف عند عتبة تشجيع النقاش والفكر النقدي، وتقليص الوقت المكرّس للدراسات الدينية، فإنه لن يكون قادراً على التعاطي مع المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعانيها الأجيال الصاعدة. ولن يكون الاستمرار في الرسالة الوهّابية الضيّقة، حتى لو خفتت لهجتها، قادراً على رأب صدع الانقسامات الطائفية والمحلية. وستحتاج انعكاسات التغيير في محتوى الدروس إلى سنوات، إن لم تكن تحتاج إلى أجيال، حتى تصبح فعالة، ولن تتطلب إعادة تأهيل الأساتذة فقط، ولكن أيضاً اعتماد طرائق تعليم تفتح المجال واسعاً أمام التسامح، وأمام فهم «الآخرين». وقد تكون العقبات الأساسية أمام التغيير هو إرث سنوات من التلقين العقائدي، وكبت أية روح إبداعية وخلاقة، والخوف من التغيير الذي زُرع في عقول أجيال كثيرة.

ملحق الفصل الثالث
(موجز واستشراف)

الإصلاحات المتعثرة: ما الذي حدث بعدها؟

خلال الأعوام القليلة الماضية، زادت الحكومة السعودية من جهودها لإصلاح الجهاز التعليمي ووسائل التدريس المرتبطة به. وساعد الحكومة في هذه الخطة الارتفاع القياسي في أسعار النفط في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ التي ساهم تبعاً في زيادة وفيرة في ميزانيّة الدولة. لهذا باشرت الحكومة السعودية في عدة مشاريع طموحة وواسعة النطاق لتحديث قطاع التعليم الحكومي، لكن التحديات والمعوقات في وجه الإصلاح التي تمّ التطرق إليها في مباحث الفصل الثالث بعنوان: «حرب الأفكار: النظام التعليمي في المملكة العربية السعودية» لا زالت قائمة.

مشروع الملك عبد الله لتطوير خدمات التعليم الحكومي يُعتبر أهم هذه المشاريع. وبلغت مخصّصات هذا المشروع ٩ مليارات ريال سعودي، وهو يهدف أساساً إلى الانتقال بالتعليم الحكومي إلى آفاق جديدة تواكب التطورات الحاصلة في العالم. ويشمل المشروع برامج لتأهيل المدرّسين، وخططاً لتطوير المناهج التعليمية، وكذلك مخصّصات لتحسين المدارس وبيئتها التعليمية[(١)]. وقد أصبح تدريب وتأهيل المدرّسين وتغيير أساليب التدريس من المواضيع التي تحظى بأولوية كبيرة. وكذلك، فإن الحكومة تستثمر مبالغ كبيرة من ميزانية الدولة لإنشاء مدارس جديدة.

وهناك مشاريع مشابهة في مجال التعليم الجامعي. وجامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا تمثل مركز اهتمام التطوير والإصلاح في مجال التعليم الجامعي الذي يهدف الى زيادة أعداد الطلبة السعوديين الجامعيين في حقول العلوم والمعرفة المختلفة. ولمتابعة برامج الإصلاح المنشودة، فقد قام الملك في بداية عام ٢٠٠٩ بتعيين وزير جديد للتعليم، وهو الأمير فيصل بن عبد الله بن محمد، وعيّن نورا ابنة عبد الله الفايز نائبة للوزير لقضايا شؤون الطالبات. وبينما يأتي تعيين السيدة الفايز كأول امرأة في منصب رفيع في الحكومة السعودية تطوراً مشجعاً، فإنه من غير الواضح مدى قدرتها على إحداث التغيير المنشود في قطاع

---

(١) انظر الموقع الرسمي لوزارة التعليم على شبكة الإنترنت: <http://www.moe.gov.sa/openshare/cengl ishcon/e27_10_2008_094255.html>.

التعليم الحكومي. ومن الأرجح أن يبقى هذا التعيين رمزياً ما لم تتمّ الاستفادة من فرص التعليم للمرأة السعودية، واستثمار هذا التعليم من خلال إعطاء المرأة المجال للانخراط في سوق العمل ومجالات الحياة العامة الأخرى.

وعلى كل حالٍ، يتبقّى الانتظار لمعرفة هل قامت هذه الاستثمارات المالية الضخمة بتأدية ما هو متوقع منها في مجال التنمية؟. فالمملكة العربية السعودية، ككثير غيرها من بلدان الشرق الأوسط، لا زالت متخلفة عن غيرها من الدول التي تتمتع بمستويات اقتصادية مشابهة. وحتى الآن لم تنجح السعودية في مراكمة الاستثمارات السابقة. ولا زالت العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي ضعيفة، والفجوة بين التعليم والعمل متسعة. وأما نوعية التعليم المتاح، فلا زالت كذلك محبطة. الفئات العمرية من صغار السن هي بازدياد مطرد، وهذا يخلق طلباً غير مسبوق على الخدمات التعليمية الحكومية، ويجعلها تحت ضغط من أجل تقديم نتائج أفضل[٢].

لهذا، فإن التغييرات الاقتصادية والسكانية تشكّل المحرك الرئيسي لعملية الإصلاح والتطوير. ومبادرات الإصلاح بدأت على استحياء في التعرّض لبعض القضايا ذات الحساسية العالية في المجتمع السعودي. ولا يزال الدّين يؤدي دوراً حاسماً في النظام التعليمي السعودي. وجهود الحكومة لإصلاح وتطوير المناهج التعليمية خلال الأعوام القليلة الماضية سجّلت نتائج مرتبكة وغير واضحة. وبينما تقول الحكومة السعودية إنها حذفت المقاطع المثيرة للجدل من الكتب الدراسية الدينية، فإن الكثير من العمل والجهد المكثف لا يزال مطلوباً[٣]. وضمن جهود وزارة التعليم لإصلاح الوضع، فقد تمت إزالة كتابين لسيّد قطب من المكتبات الملحقة بالمدارس، وذلك في أواخر عام ٢٠٠٨، على اعتبار أن ذينك الكتابين يحتويان أفكاراً مشبوهة[٤]. هناك خطوات متردّدة، ولكنها مع ذلك تصطدم بمعارضة قوية، وتثير الكثير من الجدل، وذلك في ظل سيطرة الوهّابية على الدولة ومؤسساتها.

---

(٢) *The Road Not Travelled-Education in the Middle East and North Africa*, MENA Development Report (Washington, DC: The World Bank, 2008).

(٣) انظر: **تقرير المنهاج التعليمي السعودي وعدم التسامح** (واشنطن: مركز الحريات الدينية في معهد هدسون؛ معهد شؤون الخليج، ٢٠٠٨). ويقارن التقرير كتباً دراسية تمّ تحليلها في دراسة سابقة عام ٢٠٠٦ مع كتب أخرى استُعملت عام ٢٠٠٨. وخلص التقرير إلى أن عدم التسامح مع أتباع الديانات الأخرى ما زال قائماً.

(٤) صفحة **الوطن** على شبكة الإنترنت (أبها) (٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨).

القسم الثاني

الاقتصاد السياسي

الفصل الرابع

اقتصاد المملكة العربية السعودية: تحدّيات الإصلاح

مونيكا مالك وتيم نيبلوك(*)

أولاً: تفاعلات الإصلاح الاقتصادي منذ عام ٢٠٠٠ وإنشاء بنى إدارية جديدة

تكمن المفارقة في إجراءات الإصلاح الحديثة في السعودية في أنها قد وُضعت قيد التنفيذ في وقت أصبحت الضغوط المالية أقل من ذي قبل. وقد أدى ارتفاع أسعار النفط منذ عام ٢٠٠٠، وبصورة خاصة منذ بداية عام ٢٠٠٣، إلى تخفيف الضغط المالي المباشر الدافع نحو الإصلاح الاقتصادي، أي الحاجة إلى خفض النفقات حتى يمكن إعادة التوازن إلى الميزانية. ومع وصول أسعار النفط إلى ٥٥ دولاراً لبرميل البرنت الخام في عام ٢٠٠٤، مقابل أقل سعر وصل إليه، وهو ١٠ دولارات للبرميل الواحد في عام ١٩٩٨، امتلكت الحكومة السعودية الموارد الكافية لتجنّب القيام بالإصلاحات البنيوية. وقد ارتفع الناتج الإجمالي المحلي الحقيقي بنسبة ٧,٢ بالمئة في عام ٢٠٠٣، ومن المتوقع أن يحرز مستويات أعلى في عام ٢٠٠٤ (تقرير صندوق النقد الدولي،

(*) بعض المواد في هذا الفصل مستوحاة من الكتاب الذي صدر لتيم نيبلوك تحت عنوان: **المملكة العربية السعودية: السلطة والشرعية والاستمرارية**. انظر: Tim Niblock, *Saudi Arabia: Power, Legitimacy and Survival*, Contemporary Middle East (London: Routledge, 2006).

٢٠٠٥)[١]. غير أن وتيرة الإصلاح تسارعت بالتحديد خلال هذه الفترة. وإذا كان الأمل كبيراً في أن تغيّر هذه الإصلاحات من العلاقة بين الدولة السعودية والقطاع الخاص من جهة، والمجتمع الأوسع من جهة أخرى، فقد لا تكون كافية لحلّ المشكلات الكامنة.

يمكن التكهّن بعدد من الأسباب التي دفعت قدماً نحو الإصلاح، في الوقت الذي خفّت فيه الضغوط المالية المباشرة:

السبب **الأول** أن عدم الارتياح السياسي المحلي قد أصبح أوضح وأفصح من ذي قبل، إلى درجة أن الحكومة شعرت معها بضرورة إعادة رسم سياساتها. وحتى لو كانت الحكومة تكسب أكثر من عائدات النفط، إلا أن المشكلات التي تواجه الشعب لم تخفّ حدّتها بالضرورة. فمعدلات البطالة ظلت ترتفع، ويرجع ذلك جزئياً إلى النمو السكاني العالي، مع هبوط مستويات المعيشة.

السبب **الثاني** هو أن السعودية خضعت لضغط دولي كبير منذ أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، حينما رأت بعض الأطراف في الولايات المتحدة أن الظروف الداخلية في المملكة هي التي تغذّي قوى الإرهاب العالمي. وقد تطرقت الضغوط المحلية والعالمية إلى المسائل السياسية بقدر ما تطرقت إلى المسائل الاقتصادية. ومع ذلك، كان هناك منطق وراء إعطاء الأولوية للاقتصاد، فهو أقل مدعاة للجدل، وأقل إثارة للمشكلات بالنسبة إلى الحكومة السعودية، كما أنه يؤمّن غطاءً إلى حدّ ما إزاء الفشل في تحقيق إصلاح سياسي جذري.

كان لطلب السعودية عضوية منظمة التجارة العالمية أهمية كبرى في الديناميات الجديدة نحو الإصلاح الاقتصادي. وفي عام ٢٠٠٥، لا تزال السعودية من أضخم الاقتصادات التي تعمل خارج منظمة التجارة العالمية. وبالرغم من أن الحكومة السعودية دخلت في المفاوضات في عام ١٩٩٦، فإنه لم يجرِ التطرق بجدية إلى المسائل الأساسية المعيقة لنيل العضوية، إلا في عام ٢٠٠٢. وقد أصبحت مسألة عضوية منظمة التجارة العالمية في الواقع أحد الدوافع الأساسية لإجراء الإصلاحات الاقتصادية في المملكة. وتم استخدام هذه

---

(١) «IMF Concludes 2004 Article IV Consultation with Saudi Arabia,» International Monetary Fund, Public Information Notice no. 05/3 (12 January 2005).

المسألة من جانب من يسعون إلى إيجاد سبب مشروع للإسراع في وتيرة الإصلاحات. كما أن كثيراً من التغييرات القانونية التي سنأتي على نقاشها في ما يلي تنجم مباشرة عن الحاجة إلى تلبية شروط عضوية منظمة التجارة العالمية. ومن المؤكد أن الانضمام إلى هذه المنظمة سيؤمّن قدراً أكبر من الشفافية في نظام التجارة، وسيجعل البيئة الاقتصادية أكثر تلاؤماً مع الشركات التي ليس لها مكاتب دائمة في المملكة.

أدت الحاجة إلى إجراء إصلاحات اقتصادية إلى قيام بنى إدارية جديدة، بإمكانها أن تمضي قدماً بآلية الإصلاح. وقد بدأ تطوير هذه المؤسسات الجديدة في آب/ أغسطس ١٩٩٩ مع إنشاء المجلس الاقتصادي الأعلى (KSA-SEC)، الذي أوكل إليه مسؤولية تقييم السياسات الاقتصادية والصناعية والزراعية والعمالية من حيث فاعليتها. وكان تركيز المجلس على فتح الأسواق السعودية وجذب الاستثمارات.

إضافة إلى ذلك، شهد عام ٢٠٠٠ إحداث سلسلة من التنظيمات التي تغطي السياسة الاقتصادية في مجالات حساسة بالنسبة إلى آلية الإصلاح الاقتصادي. وفي كانون الثاني/ يناير من ذلك العام، أُنشِئ المجلس الأعلى للنفط والمعادن، وأنيطت به مسؤولية وضع سياسة استغلال موارد الطاقة في المملكة. وأعطى المجلس اهتماماً خاصاً لمسألة جذب الاستثمارات الدولية إلى هذا القطاع، وذلك بدءاً بقطاع الغاز الطبيعي. وفي نيسان/ أبريل ٢٠٠٠، أُنشِئ المجلس الأعلى للسياحة، وكانت مسؤوليته رعاية السياحة وتشجيع الاستثمارات في هذا القطاع. وقد تشكّلت الفكرة القائلة إن المملكة يجب أن تشجع بنشاط السياحة في مختلف أجزاء البلاد، وأن تشجع الاستثمارات الدولية في المشروعات الجديدة، بدلاً من الاقتصار على التدفقات السنوية للحجاج نحو الأماكن المقدسة، وهي انطلاقة جديدة بالنسبة إلى المملكة. وأعلن أمين عام المجلس الجديد خطة تمتد على عشرين عاماً لتطوير السياحة في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣. وترمي هذه الخطة إلى توظيف ٢,٣ مليون سعودي في القطاع السياحي مع حلول عام ٢٠٢٠[٢]. وقد شهد شهر نيسان/ أبريل ٢٠٠٠ أيضاً إنشاء الهيئة العامة للاستثمار في المملكة العربية السعودية (Saudi Arabian General Investment Authority (SAGIA))، التي تقلّدت مهمة

(٢) أعلن عن الخطة خلال الاجتماع السنوي لحكام صندوق النقد الدولي (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣).

تعزيز الاستثمار الأجنبي وخدمة مصالح مجموعات الأعمال لتسهيل عملية الحصول على التصاريح الفورية، وإجراء المعاملات الإدارية الأخرى المتعلقة بمجال الأعمال. وعملت هذه السلطة بصورة وثيقة مع المجلس الاقتصادي الأعلى في المملكة، ومع المجلس الأعلى للسياحة، وأدت دور الوسيط بين المستثمرين والحكومة.

ثانياً: إصلاح الأطر القانونية لتشجيع الاستثمارات الأجنبية

مثّلت إجراءات تعزيز الاستثمارات الأجنبية مسألة مركزية بالنسبة إلى خطط الإصلاح الاقتصادي الحكومية، وأيضاً بالنسبة إلى ما تراه المؤسسات المالية الدولية من متطلبات التنمية المستدامة في السعودية. وقد عُدّت هذه الإجراءات ضرورية إذا ما كانت هناك إرادة لتلبية احتياجات النمو السكاني المتسارع، وزيادة القوة العاملة في السعودية. وقد أمّن قانون الاستثمار الأجنبي المباشر الإطار الأساسي لمحاولات الحكومة تنشيط الاستثمارات الأجنبية، إلا أن التغييرات التي طالت الضرائب وأسواق رأس المال وحقوق الملكية الفكرية والتأمين هي أيضاً تغييرات مهمة.

١ ـ قانون الاستثمار الأجنبي المباشر

قبل نيسان/ أبريل ٢٠٠٠، كان الاستثمار الأجنبي في المملكة مسموحاً به عند توافر شروط ثلاثة، هي: أن يكون المشروع «مشروعاً تنموياً»؛ وأن تؤدي الاستثمارات إلى نقل التكنولوجيا؛ وأن يتضمن المشروع شريكاً سعودياً لا تقل حصته عن ٢٥ بالمئة من المشروع. وكانت الطلبات المقدمة من أجل الحصول على التصاريح تتطلب وقتاً طويلاً، في ما عدا المشروعات التي كانت فيها الحكومة هي الشريك. ولم يكن يُسمَح للشركات الأجنبية وللأفراد الأجانب، ما عدا مواطني بلدان مجلس التعاون الأخرى، بتملك الأرض أو الانخراط في أعمال تجارة وعمليات توزيع داخلية.

وقد أقرّ مجلس الوزراء القانون الجديد في نيسان/ أبريل ٢٠٠٠، وأصبح القانون نافذاً في حزيران/ يونيو من العام ذاته[٣]. وأرسى القانون إطار عمل

(٣) «قانون الاستثمار الأجنبي المباشر لعام ٢٠٠٠،» موقع SAGIA الإلكتروني، <http://www.sagia.gov.sa/innerpage.asp?ContentID>.

للنشاطات التشريعية والتنظيمية المقبلة، هدفها تعزيز المناخ الاستثماري في البلاد وجذب رأس المال. أما العناصر الحاسمة في هذا القانون الجديد، وفي المراسيم التنفيذية الملحقة به، التي أصبحت سارية المفعول في الوقت ذاته، فكانت:

● بمقدور الشركات أن تكون مملوكة من جانب رأس المال الأجنبي بنسبة ١٠٠ بالمئة (ما عدا بعض القطاعات المحدّدة)، ويتعيّن معاملة الشركات الأجنبية والشركات السعودية على قدم المساواة. وفي السابق، كانت لجنة استثمار رؤوس الأموال الأجنبية تُطالَب بحصة سعودية قدرها ٥١ بالمئة. وطبقاً للقانون الجديد، أصبح بإمكان الشركات الأجنبية أن تطلب قروضاً مُيسّرة من صندوق التنمية الصناعي السعودي، بالشروط ذاتها التي تحصل عليها الشركات السعودية. وقد تغطي هذه القروض ٥٠ بالمئة من قيمة رأس مال المشروع.

● سُمِح للشركات الأجنبية بامتلاك الأرض من أجل النشاطات المصرّح بها، ومن أجل إسكان موظفيها. وفي السابق، كان يُطلَب من الشريك السعودي الاحتفاظ بالأرض.

ربما كان الدور الذي تم إسناده إلى هيئة الاستثمارات العامة، كوسيط مسهل للاستثمار الخاص، ومسرّع لقرارات الاستثمار، ومقلص للإجراءات البيروقراطية، هو الأهم. فقد تم تكليف هيئة الاستثمارات العامة، بموجب القانون الجديد، اتخاذ القرارات المتعلقة بكل طلبات الاستثمار في غضون ٣٠ يوماً. وفي حال فشلت في احترام التاريخ النهائي، كان عليها أن تصدر التصريح على الفور. وقد وضعت القاعدة التي يرتكز عليها إصدار التصاريح بوضوح شديد، مع السماح بالاستثمار في كل القطاعات ما عدا مجموعة منها واردة في «قائمة خاصة». وقد تم تحديد الحدّ الأدنى للاستثمار لإصدار التصريح، وهو ٢٥ مليون ريال سعودي للمشروعات الزراعية، و٥ ملايين ريال سعودي للمشروعات الصناعية، ومليونا ريال سعودي للمشروعات الخدميةً.

أما الضمانات ضد مصادرة الاستثمارات الكاملة أو الجزئية، فقد أتت أكثر وضوحاً مما كانت عليه في السابق، وكذلك الترتيبات من أجل المستثمرين الأجانب لإعادة رؤوس الأموال إلى أوطانهم وتحويل المال من أجل الوفاء

بالتزامات العقود. ولأول مرة، أُعطِيت الشركات الأجنبية سلطة التصرّف ككفيل لموظفيها من غير السعوديين.

وكأزمة لقانون الاستثمار الأجنبي المباشر، أقر مجلس الوزراء قانون الملكية العقارية في العام ذاته[٤]. وكان العنوان الفرعي للقانون هو التالي: «نظام ملكية العقارات واستثمارات غير السعوديين»، معطياً الحق لغير السعوديين بامتلاك عقارات من أجل إقامتهم الخاصة.

٢ ـ الإصلاح الضريبي

احتاج اجتذاب كمية أكبر من الاستثمارات الأجنبية إلى إحداث تغييرات في الضرائب التي تُجبى على هذا النوع من الاستثمارات. فقبل عام ٢٠٠٠، كان المعدل الأساسي لضرائب الشركات بالنسبة إلى الاستثمارات الأجنبية يبلغ ٤٥ بالمئة. وفي ضوء المعدلات المنخفضة لضرائب الشركات في دول الخليج الأصغر، كانت هذه النسبة من أهم العوامل المنفرة للاستثمارات الأجنبية. كما أن المقارنة بالنظام الضريبي الخاص بالشركات السعودية كان يزيد على الظلم اللاحق بالمستثمرين الأجانب. ولم تكن الشركات السعودية تدفع أية ضرائب، ولكنها تدفع فقط نسبة ٢,٥ بالمئة مقدار الزكاة، من دون تطبيق حقيقي وصارم لهذا الإجراء في الواقع.

في عام ٢٠٠٠، انخفضت نسبة الضرائب العامة على الاستثمارات الأجنبية إلى ٣٠ بالمئة. ومع إدخال قانون ضرائب الشركات الجديد في تموز/ يوليو ٢٠٠٤، انخفضت النسبة إلى ٢٠ بالمئة[٥]. أما في ما يتعلق بالاستثمارات في قطاعات الطاقة، فقد دفعت نسبة ضريبية أعلى: ٣٠ بالمئة للاستثمارات في مجال الغاز الطبيعي، و٨٥ بالمئة في قطاع النفط وإنتاج مشتقات الطاقة. وفي الواقع، كان باستطاعة المستثمرين الأجانب الدخول إلى هذا القطاع الأخير، بالاشتراك مع أرامكو فقط.

بالرغم من أن التغييرات الضريبية قد حسّنت البيئة الاستثمارية، فإن معدلات الضرائب على الأعمال الأجنبية كانت أكثر بكثير مما هي عليه في دول

(٤) «قانون الملكية العقارية لعام ٢٠٠٠،» موقع SAGIA الإلكتروني (٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤).

(٥) «قانون ضرائب الشركات،» موقع SAGIA الإلكتروني (٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤).

الخليج الأخرى. وفي الإمارات العربية المتحدة والبحرين مثلاً، لم تكن تفرض أية ضريبة على الشركات. ولم يكن لقرار تخفيض ضرائب الشركات أن يحمل المستثمرين على الانتقال من بلدان الخليج الأصغر إلى السعودية. وكان هناك بالتالي خطر تقلّص عائدات الدولة غير النفطية من دون أن يؤدي هذا الأمر بالضرورة إلى ارتفاع كبير في الاستثمارات الخارجية. ومع ذلك، وضح القانون الجديد التنظيمات والآليات المتعلقة بالضريبة، وزاد، كما هو متوقع، الثقة لدى المستثمرين المفترضين.

٣ ـ تنظيم أسواق رأس المال

يمكن النظر أيضاً إلى الاستثمارات الأجنبية على أنها استثمارات، يمتلكها سعوديون في الخارج، ويعودون بها إلى بلادهم. ويبدو أن الهدف من إصلاح أسواق رأس المال هو تشجيع هذا النوع من الحركة في رأس المال، ودفع المتمولين السعوديين إلى النظر باتجاه الاستثمارات المحلية بدلاً من الأجنبية منها. وتقول التقديرات إن المواطنين السعوديين امتلكوا في عام ٢٠٠٤ ما مقداره ٦٥٠ مليار دولار كمقتنيات في خارج البلاد (وتبلغ تقديرات البعض تريليون دولار).

وقبل أن يتبنى مجلس الوزراء قانون أسواق رأس المال في حزيران/ يونيو ٢٠٠٣[٦]، لم تكن السعودية تملك سوقاً للأسهم. وكان يتم الاتجار بالأسهم عبر مركز إيداع السندات الوطني، ولكن لم يكن هناك أي إطار عمل منظّم يسهل هذا النوع من التجارة أو يحمي مصالح المستثمرين. وقد أنشأ القانون من حيث الشكل سوق الأوراق المالية في المملكة العربية السعودية، التي خضع تنظيم أنشطتها إلى هيئة الأوراق المالية والبورصة. وقد أُنشئت هذه الأخيرة، وأصبح اسمها سلطة أسواق رأس المال، في حزيران/ يونيو ٢٠٠٤، وغدت مسؤولة عن تنظيم سوق رأس المال وحماية المستثمرين من الممارسات غير العادلة، وتحقيق الفاعلية والشفافية في تبادلات الأوراق المالية وتطوير ومراقبة كل نواحي التجارة في الأوراق المالية[٧]. اقتصرت التجارة في سوق الأوراق المالية في المملكة العربية السعودية على مواطني دول مجلس التعاون الخليجي.

---

(٦) «قانون أسواق رأس المال،» موقع SAGIA الإلكتروني (٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤).

(٧) انظر: موقع سلطات أسواق رأس المال، <http://www.cma.org.sa>.

أما المستثمرون من غير هذه البلدان، فكان باستطاعتهم توظيف أموالهم في اتحاد شركات استثمار تقدمها المصارف السعودية.

كان الظن أن الرسملة ستتزايد مع تنظيم السوق بصورة جيدة. وكان من الأسهل تأسيس شركات لديها دوافع أكبر ليتم إدراجها في سوق الأسهم المالية. وكان باستطاعتها الاستفادة أيضاً من قدرتها على إصدار سندات شركات. كما كان باستطاعة المصارف العالمية أن تحصل على رخص استثمار مصرفي في البلاد، بيد أن هذه الأرباح قد لا تأتي بسرعة. وحتى مع إنفاذ القانون بصورة كاملة، ستظل أسواق رأس المال في السعودية ضعيفة. ويُعَدّ وجود عدد من المؤسسات ضرورياً إذا ما أريد لسوق رأس المال أن تكون أداة تمويلية فاعلة تنقل الرساميل من أولئك الذين يرغبون في استثمارها إلى أيدي من يقومون بتطوير مشروعات اقتصادية. إن أهمية سوق الأوراق المالية في السعودية محدودة بغياب مصارف استثمارية، وشركات سمسرة مستقلة، وشركات لإدارة الأموال... إلخ، وأيضاً بسبب عدم ملاءمة رأس المال المشروع[٨]. وعند نهاية عام ٢٠٠٤، كانت هناك فقط ٧١ شركة مسجلة في البورصة السعودية، وفي بعض القطاعات كانت هناك شركة واحدة فقط.

ومع ذلك، حصلت زيادة ملحوظة في سوق الأسهم في عام ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٣، حتى قبل أن تصبح آليات القانون الجديد المفصلة نافذة. ونمت قيمة الصفقات بنحو ثلاثة أضعاف في الفترة ما بين نهاية كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢ ونهاية كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤[٩].

٤ ـ حقوق الملكية الفكرية

يحتاج المستثمرون الأجانب إلى العمل في سوق، حيث حقوق النسخ المتعلقة بمنتجاتهم محترمة. وفي حزيران/ يونيو ٢٠٠٣، وافق مجلس الوزراء على قانون جديد حول حقوق ملكية التأليف والنشر[١٠]، ليحل محل القانون

(٨) انظر: Khan Zahid, «Investment challenges facing Oil-rich MENA Countries: The Case of Saudi Arabia,» paper presented at: The OECD Conference Mobilising Investment for Development in the Middle East and North Africa Region, Istanbul, 11-12 February 2004.

(٩) يمكن الاطلاع على التفاصيل حول صعود وهبوط إجمالي الأسهم المتداولة في سوق الأسهم السعودي في: <http://www.ameinfo.com.financial_markets/Saudi_Arabia>.

(١٠) «قانون حقوق التأليف والنشر،» موقع SAGIA الإلكتروني (٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤).

السابق الصادر في عام ١٩٩٠. وقد نصّ قانون عام ٢٠٠٣، الذي أصبح نافذاً بعد مرور ستة أشهر على نشره في الجريدة الرسمية، على حماية حقوق الملكية الفكرية في حقول الأدب والفنون والعلوم وبرامج الكمبيوتر والتسجيلات الصوتية والعروض البصرية. وانسجم التغيير القانوني مع اتفاق منظمة التجارة العالمية الخاص بالنواحي المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية (Agreement on Trade Related Aspects of Intellectual Property Rights (TRIPS)).

ولكن بقيت الشكوك قائمة حول ما إذا كانت الحكومة السعودية ستطبق القانون بصورة فاعلة. وفي عام ١٩٩٥، كانت السعودية على قائمة أولويات المراقبة ٣٠١ الأمريكية (Priority Watch List 301). وعند كتابة هذه السطور، كان لا يزال اسمها موجوداً فيها، بالرغم من صدور القانون الجديد. وتتضمن القائمة البلدان التي ترى هيئة التجارة الأمريكية (US Trade Representative) أنها «لا تؤمّن المستوى المناسب من حماية الحقوق الفكرية أو من تطبيق القانون المتعلق بها»، وتطبق «السياسات الأكثر إرهاقاً وفظاعة من حيث تأثيرها السلبي في أصحاب الحقوق الأمريكيين»[١١].

وقد أقرّ مجلس الوزراء قانوناً جديداً متعلقاً ببراءات الاختراع في تموز/ يوليو ٢٠٠٤[١٢] يغطي الدارات الكهربائية المدمجة وأنواع النباتات والتصاميم الصناعية. وتمّت صياغة القانون ليتفق مع متطلبات اتفاق منظمة التجارة العالمية الخاص بالنواحي المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية. وقد يحسن القانون موقع السعودية على قائمة أولويات المراقبة ٣٠١ الأمريكية.

٥ ـ تنظيم قطاع التأمين

في تموز/ يوليو ٢٠٠٣، وافق مجلس الوزراء على قانون جديد للتأمين بهدف تنظيم قطاع التأمين في المملكة[١٣]. وفتح القانون القطاع أمام المستثمرين الأجانب، وأوجد إطار عمل قانونياً للعديد من شركات التأمين العاملة في المملكة.

---

(١١) كما هو مذكور في: الموقع الرسمي لهيئة التجارة الأمريكية، <http://www.ustr.gov/ Document_Libr ary/Reports_Publications/2004/2004_Special_301>.

(١٢) يمكن الحصول على النص الكامل للقانون المتعلق ببراءة الاختراع في: <http://www./laws/ saudi/p.htm>.

(١٣) انظر تصريح وزير النفط السعودي علي النعيمي في: *Middle East Economic Survey*, vol. 47, no. 49 (6 December 2004).

ثالثاً: أثر التشريعات في الاستثمار الفعلي

كما سبق وقيل، لن يؤدي بالضرورة إقرار القوانين الجديدة إلى زيادة معدلات الاستثمار في السعودية. فكثير من الأمور تعتمد على الطريقة التي ستتعاطى فيها الهيئات الحكومية مع أطر العمل القانونية الجديدة، وكيف ستكون بنى الاستثمار مقارنةً بتلك الموجودة في البلدان المحيطة بالمملكة.

وحتى آذار/مارس ٢٠٠٤، كانت الهيئة العامة للاستثمار قد أصدرت نحو ٢٢٢٠ رخصة لمشروعات تصل قيمتها الإجمالية إلى ١٥ مليار دولار[١٤]. وكانت ثلاثة أرباع هذه المشروعات مملوكة بأكملها لرأس مال أجنبي. ولو تم اتباع ذلك باستثمارات حقيقية على المستوى ذاته، فإن السعودية ستستفيد من دفع كبير في استثماراتها الأجنبية. بيد أن حصول الشركة على رخصة لا يعني أنها ستعمل بالضرورة على توظيف الاستثمار. وحتى نهاية عام ٢٠٠٣، كانت الدلائل الملموسة قليلة على أن السعودية تجتذب استثمارات كبيرة. جاءت السعودية في تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٤ (World Investment Report 2004) الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، في المرتبة الحادية والثلاثين العالمية من حيث طاقاتها الاستثمارية، ولكنها جاءت في المرتبة ١٣٨ من حيث الأداء الاستثماري الفعلي[١٥]. يقيس مؤشر الأداء درجة الاستثمار الأجنبي بالنسبة إلى حجم الاقتصاد. وقد جرت مقارنة ١٤٠ بلداً، وجاءت إندونيسيا وسورينام وحدهما بعد السعودية. لذا، يمكن القول بوجود تفاوت كبير بين القدرة والأداء. وعلى امتداد الفترة ما بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٣، سجل دفق الاستثمارات الخارجية إلى الداخل رقماً سلبياً في الحقيقة، بلغ ٣٨٧ مليون دولار. وكانت كمية أكبر من الأموال تغادر السعودية عن طريق إعادة أرباح الاستثمارات إلى وطنها الأم، ثم تعود وتدخل البلاد في استثمار جديد. وعلى الرغم من تسجيل رقم إيجابي بلغ ٢٠٨ ملايين دولار في عام ٢٠٠٣، وهو ما يشير إلى أن الاتجاه قد يكون في طور الانقلاب، فإنه ما زال من المبكر إطلاق الاستنتاجات[١٦].

---

(١٤) المصدر نفسه، ص ٩.

(١٥) *World Investment Report 2004* (Geneva: United Nations Conference on Trade and Development [UNCTAD], 2004), Annex, Tables A. 1. 5. and A. 1. 7.

(١٦) «Country Fact Sheet: Saudi Arabia,» United Nations Conference on Trade and Development, <http://www.unctad.org/fstatistics>.

تعتمد درجة جاذبية قانون الاستثمار السعودي في عيون المستثمرين كثيراً بالطبع على مدى شمولية «القائمة الخاصة» التي ذكرناها سابقاً، أي القطاعات التي يُمنَع فيها الاستثمار الأجنبي. وفي شباط/فبراير ٢٠٠١، وفور صدور القانون، نشر المجلس الاقتصادي الأعلى قائمة خاصة تضم ٢٢ قطاعاً حظرت ملكيتها بنسبة ١٠٠ بالمئة من جانب رؤوس الأموال الأجنبية(١٧). تضم هذه القائمة القطاعات التالية: تصدير النفط وإنتاجه، وصيد السمك، وتوزيع الكهرباء، والتأمين، والاتصالات اللاسلكية، والطباعة وخدمات النشر، والتربية، والتجارة، والنقل البري والجوي. جاءت القائمة واسعة، وأعطت منذ البداية الانطباع بأن مدى الاستثمارات الأجنبية ضيق، على الأقل بالنسبة إلى من يطمحون إلى ملكية كاملة في أي قطاع من هذه القطاعات. وبدا المجلس الاقتصادي الأعلى وكأنه تحت ضغط من جهات في القطاع الخاص تدعمها عناصر في الحكومة لتضييق مدى الاستثمار الأجنبي. غير أن هيئة الاستثمار العام السعودية نفسها، وقفت إلى جانب تخفيف القائمة السلبية. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٣، شطب المجلس الاقتصادي الأعلى ستة قطاعات من القائمة، إما كلياً أو جزئياً(١٨). فأزيل الحظر بالكامل على الاستثمارات الأجنبية في مجالات التربية ونقل الطاقة الكهربائية وتوزيعها ضمن الشبكة العامة وخدمات النقل بواسطة أنابيب النفط. أما قطاعات الطبع وخدمات النشر والاتصالات اللاسلكية والتأمين فقد فتحت جزئياً. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٤، أزيلت قطاعات إضافية (بما فيها قطاع خدمات الهاتف النقال) من القائمة المحظورة جزئياً، كما أزيلت خدمات التأمين بالكامل، وهو ما ترك في القائمة ثلاثة قطاعات صناعية، وخمسة عشر قطاعاً للخدمات(١٩). وكان من المتوقع أن تبقى بعض القطاعات محظورة بالكامل على الشركات الأجنبية، وهي قطاعات تتعلق بالدفاع وخدمة الأماكن المقدسة. بيد أن القيود على الاستثمار الأجنبي في قطاعات التنقيب عن النفط وإنتاجه والتجارة والنقل البري والجوي ما زالت كبيرة، وهي تحظر الاستثمارات الأجنبية من أجزاء مهمة من الاقتصاد. ومع ذلك، نجد أن القطاعات المفتوحة أمام المستثمرين الأجانب قد أصبحت واسعة الآن.

---

(١٧) انظر: موقع SAGIA الإلكتروني. وقد أخضع هذا الموقع منذ ذلك التاريخ لتحديث ليغطي فقط القطاعات الموجودة حالياً على القائمة السلبية.

(١٨) انظر: موقع SAGIA الإلكتروني، <http://www.sagia.gov.sa/innerpage.asp?ContentID=87>.

(١٩) «Negative List,» SAGIA Website.

وتدل حالة بيّنة على المشكلات التي ما زال الاستثمار الأجنبي يواجهها، وذلك بالرغم من القانون الجديد، وهي مبادرة الغاز السعودية. ولم يقع قطاع الغاز من ضمن نطاق القائمة السلبية، وارتكزت خطة تنميته على جذب الاستثمار الأجنبي على نطاق واسع. وكانت المبادرة مهمة جداً بالنسبة إلى قدرة البلاد على تلبية متطلبات الطاقة في المستقبل. وتضمّنت المبادرة مشروعات متعلقة بالقطاع الصناعي تعتمد على الغاز، إما كطاقة مغذّية، وإما كمادة خام، مثل: مصانع توليد الكهرباء، ومنشآت تحلية المياه والمصانع البتروكيميائية.

بدت شركات النفط الدولية، فضلاً عن الحكومة السعودية، متلهفة إلى قيام شراكة كبيرة لاستغلال موارد الغاز في البلاد من ضمن إطار عمل المبادرة[٢٠]. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، أُعلِن تصور يقضي بضم عشر شركات نفط عالمية ضمن اتحاد شركات للقيام بالمشروعات الضخمة المتوقعة في إطار ترتيب يجري تنسيقه مع الأرامكو. وكان من المتوقع أن تضخّ شركات النفط العالمية مبلغاً يتراوح ما بين ٣٠ و٤٠ مليار دولار يوظف في الاقتصاد السعودي على مدى ٢٠ عاماً. وكان هذا الأمر من شأنه تشكيل أول إعادة انفتاح سعودية أساسية عكس التيار في قطاع الطاقة أمام الاستثمار الأجنبي منذ أن جرى تأميمه في السبعينيات، والجزء الأساسي من مجمل استراتيجية الاستثمار الأجنبي في البلاذ. ومع الاكتشافات الجديدة التي رفعت احتياطيات السعودية من الغاز إلى رابع مرتبة في العالم (بعد احتياطيات روسيا وإيران وقطر)، حملت المبادرة أهمية كبيرة. وكان متوقعاً أيضاً أن تسرع بقيام إصلاحات أوسع في النظام الاقتصادي، وذلك نظراً إلى أنها ستجبر الحكومة على إعادة النظر في مستوى تعريفات الطاقة والماء مع إزالة الدعم عن هذين القطاعين.

استمرت المفاوضات مع شركات النفط العالمية على امتداد عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢ والنصف الأول من عام ٢٠٠٣، ولكن في حزيران/يونيو ٢٠٠٣ أعلن وزير النفط السعودي وضع حدّ لها[٢١]، وتم التخلي عن المبادرة، كما صُممت

---

(٢٠) يمكن الحصول على المعلومات حول المبادرة على موقع إدارة إعلام الطاقة الأمريكية، في: <http://www.eia.doe.gov/emeu/cabs/saudi.html#gas>.

(٢١) انظر: الموقع الإلكتروني نفسه.

في البداية. ويبدو أن عقبتين أساسيتين تسبّبتا بانهيار المفاوضات: العقبة **الأولى** أن الشركات لم تكن راضية عن كمية احتياطيات الغاز التي ينبغي فتحها أمام الاستثمار الأجنبي، وخصوصاً استبعاد منطقة احتياط أرامكو. والعقبة **الثانية** أنها وجدت نسبة العوائد التي تقدم إليها غير مغرية.

وقد مثّل التخلي عن المبادرة تراجعاً أساسياً في الآمال المعلقة على اجتذاب استثمارات أجنبية كبيرة من أجل تطوير هذا القطاع المهم. وقد أعيد توضيب المشروع الآن في عدد من المشروعات الصغيرة والمحدودة. وصار التصور الجديد أقل طموحاً من التصور الأساسي، ويعتمد أقل بكثير على الاستثمار الأجنبي. وقد تم توقيع أول عقد كبير (وهو الأكبر حتى الآن) في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. وتبلغ قيمة هذا العقد ملياري دولار تضمن إقامة اتحاد شركات بين رويال دتش/شل وتوتال وأرامكو. ويتعيّن على الشركات الثلاث أن تقوم بالتنقيب عن الغاز وتطوير إنتاجه في مساحة تُقدَّر بـ ٢٠٩,١٦٠ كلم مربع من الربع الخالي. ولا يتكون مبلغ ملياري دولار من الاستثمار الأجنبي وحده، حيث حظيت أرامكو بـ ٣٠ بالمئة من التكلفة الإجمالية.

كما وقّعت السعودية ثلاث اتفاقيات أخرى بعد إدخال تعديلات على المشروع في أوائل عام ٢٠٠٤، مع لوكويل (Lukoil) (روسيا)، وسينوبك (Sinopec) (الصين)، واتحاد شركات إيني (Eni) (إيطاليا)، وريبسول واي. بي. إف. (Repsol YPF) (إسبانيا)، وذلك للتنقيب عن احتياطيات الغاز واستغلالها في المنطقة الشمالية من الربع الخالي. وكانت أرامكو شريكاً بنسبة ٢٠ بالمئة في المشروعات الثلاثة المشتركة. ومن المتوقع للاستثمار الأول الذي توظفه الشركات الثلاث في مرحلة التنقيب الأولى أن يصل إلى أقل من مليار دولار[٢٢].

قد ينجذب بعض الاستثمار الأجنبي إلى قطاع المصارف نتيجة قانون الاستثمار الأجنبي. ففي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، أعلنت مؤسسة النقد السعودية (SAMA) أنها ستسمح لـ «دوتش بنك آيه. جي.» (Deutsch Bank AG) بالبدء بعمليات مستقلة في المملكة. وخلال عام ٢٠٠٤، صدرت إعلانات مماثلة تطال المصرف الأمريكي «جي. بي. مورغان تشيس»، والمصرف الفرنسي

---

(٢٢) لمعلومات إضافية حول الاتفاقات، انظر: موقع SAGIA الإلكتروني، <http://www.sagia.gov.sa/inner page.asp?ContentID = 7&Lang = en&NewsID = 238>.

«بي. إن. بي. باري با». وكانت هذه هي المرة الأولى التي يُسمَح فيها لهذه المصارف بالعمل منذ السبعينيات حينما جرى تأميم القطاع المصرفي[٢٣].

رابعاً: منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة

كما أشرنا إلى ذلك سابقاً، كانت المفاوضات قائمة مع منظمة التجارة العالمية منذ عام ١٩٩٦. ومع نهاية عام ١٩٩٩، أمكن استبيان مواقع المشكلات الأساسية. فعلى الجانب السعودي، كان هناك تشديد على قيام الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي برفع الضرائب عن المنتجات البتروكيميائية السعودية كشرط حتى تفتح السعودية أسواقها الخاصة. ومن جانب منظمة التجارة العالمية، كان هناك طلب من الحكومة السعودية حتى تضع حدوداً قصوى على التعريفات وترفع الحماية عن التجارة وتفتح قطاعات الخدمات (مثل القطاع المصرفي) أمام مشاركة أجنبية أكبر وتحرر التنظيمات الخاصة بالاستثمار الأجنبي، وتحسن مناخ الأعمال في قطاعات كتلك المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية. واستجابت التغييرات القانونية التي أشرنا إليها سابقاً إلى العديد من متطلبات منظمة التجارة العالمية من أجل إحداث إصلاح بنيوي. وكانت هذه التغييرات مصمّمة إلى درجة ما حتى ترضي هذه المتطلبات بصورة خاصة، كما أنها مثّلت استجابة إلى حاجة الإصلاح الأوسع.

وقد استعجلت السعودية أيضاً إجراءً ضرورياً آخر للدخول في منظمة التجارة العالمية التي تنصّ تنظيماتها على أن الدولة التي تسعى إلى العضوية يجب أن تقبل بترتيبات مع شركائها التجاريين الأساسيين حول الوصول إلى الأسواق وتخفيض الجمارك. ثم يجري توسيع هذه الترتيبات لتشمل بلدان منظمة التجارة العالمية الأخرى. وكان شريكا السعودية التجاريان الأساسيان خلال الأعوام الأخيرة هما الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. وقد تم التوصل إلى اتفاق تجاري مع الاتحاد الأوروبي (أول شريك تجاري للمملكة) في آب/ أغسطس ٢٠٠٣[٢٤]. وقد حتّم ذلك على السعودية تخفيض تعريفات

---

(٢٣) Dun and Bradstreet, *Country Report: Saudi Arabia* (London: Dun and Bradstreet, 2004), p. 50.

(٢٤) انظر: «EU Backs Saudi Arabia Joining WTO,» EU Business, <http://www.eubusiness.com/afp/030829173232.fnyapsil>.

الاستيراد على معظم منتجات الاتحاد الأوروبي الزراعية والصناعية (بالرغم من أن ١٦٥ سلعة في القطاعات الزراعية ومنتجات الحليب والدجاج حظيت بدرجة أكبر من الحماية)[٢٥]. وقد حظي الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي بتسهيلات أكبر من خلال إنشاء تعرفة خارجية مشتركة في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣ بين دول مجلس التعاون الخليجي، وهو ما مثّل في الحقيقة وحدة جمركية. وحُددت التعرفة بـ ٥ بالمئة على أغلبية السلع، وأنيطت سوق حرة داخلية. كما وضعت مخطَّطات إضافية لإنشاء اتحاد نقدي في عام ٢٠٠٥، وإقامة سوق مشتركة في عام ٢٠٠٧، وبعدها نقد مشترك يعتمد على الدولار الأمريكي في عام ٢٠١٠. وقد نصّ الاتفاق السعودي مع الاتحاد الأوروبي على فتح قطاع الخدمات بنسبة أكبر، بما فيها المصارف والتأمين والإنشاءات والاتصالات اللاسلكية. وتعيّن على السعودية أن تتخلى عن بيع الغاز بأسعار أقل في السوق المحلية مقارنةً بأسعاره في السوق الدولية. وبعد عقد الاتفاق، قام مفوض التجارة في الاتحاد الأوروبي بتقديم دعم الاتحاد لطلب عضوية السعودية في منظمة التجارة العالمية. ومع نهاية عام ٢٠٠٤، كانت السعودية قد وقّعت اتفاقات تجارية مع ٣٢ بلداً آخر أو كتلة تجارية أخرى[٢٦].

أما الشريك الأساسي الوحيد الذي لم يتم التوصل معه إلى اتفاق مع نهاية عام ٢٠٠٤، فكان الولايات المتحدة. وبالرغم من أن نية الولايات المتحدة كانت واضحة، منذ منتصف عام ٢٠٠٣، وذلك في رغبتها في انضمام السعودية إلى منظمة التجارة العالمية، كجزء من مشروع الرئيس بوش المتعلق بالشرق الأوسط الكبير[٢٧]، فإن الحكومة الأمريكية بدت أكثر تطلباً من الاتحاد الأوروبي. وقيل إن الولايات المتحدة تسعى إلى أن تقدم السعودية تنازلات أكبر في قطاعات كحقوق الملكية الفكرية والحسومات على أسعار الوقود وإجراءات إزالة التعرفة الجمركية والإصلاحات في قطاع المال والخدمات. كما أنه، في نهاية عام ٢٠٠٤، حينما بدا الاتفاق قاب قوسين أو أدنى، تعقّد الوضع أكثر نتيجة تداعيات اتفاق التجارة الحرة الذي تم التوصل إليه بين الولايات المتحدة

---

(٢٥) انظر: <http://www.ictsd.org/weekly/03-09-25/inbrief.htm>.

(٢٦) Dun and Bradstreet, *Country Report: Saudi Arabia*, p. 50.

(٢٧) انظر: «Can Saudi Arabia Ever Join the WTO?,» Ame info (6 July 2004), <http://www.ameinfo.com/news/Detailed/42278.html>.

والبحرين[٢٨]. وقد نصّ هذا الاتفاق على إزالة كل التعريفات التجارية بين الولايات المتحدة والبحرين، وهو ما هدّد خطة مجلس التعاون الخليجي لتوحيد كل تعريفاتها على مستوى ٥ بالمئة بعد قيام اتحاد جمارك مجلس التعاون في عام ٢٠٠٣. وهكذا، أصبح من الصعب على السعودية، نتيجة اتفاق التجارة الحرة بين البحرين والولايات المتحدة، أن تحول دون دخول البضائع الأمريكية إلى البلاد من دون جمرك عبر البحرين. وقد وفر هذا الأذى الذي لحق بوضعية السعودية التفاوضية إزاء اتفاقها التجاري الخاص مع الولايات المتحدة سبباً جديداً لإعاقة المفاوضات.

ومتى تم التوصل إلى اتفاق تجاري بين السعودية والولايات المتحدة، ذلّلت أغلبية العقبات التي تعيق انضمام السعودية إلى منظمة التجارة العالمية، وذلك نظراً إلى التغييرات التي لحقت من قبل بالقانون السعودي وبالسياسات الاقتصادية السعودية. وقد اجتمع فريق منظمة التجارة الدولية العامل على عضوية السعودية ثلاث مرات بين تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣ ونيسان/ أبريل ٢٠٠٤، وهو ما يشير إلى أن المفاوضات قد وصلت إلى مراحلها الأخيرة. ومن العناصر المهمة المتبقية، قيام السعودية حالياً بإعطاء بعض التجار الحق الحصري في توكيلات الشركات الأجنبية. قد لا يكون تغيير القانون المتعلق بهذه المسألة سهلاً، في ضوء اللوبي السياسي القوي الذي يتمتع به التجار المعارضون للتغيير. ولا يُحتمَل أن تقبل منظمة التجارة العالمية باستمرار هذه الممارسة، إذ إنها تعني قيداً كبيراً على التنافس. وقد تبرز حاجة إلى تغييرات تطال قانون العمل (لزيادة حركية العمل)، وإدخال قانون منافسة جديد (يمكّن الشركات الأجنبية من التنافس على أسس متساوية مع الشركات المحلية).

منذ عام ٢٠٠٠ والمملكة العربية السعودية تتحرك ببطء، ولكن بثبات نحو تلبية شروط عضوية منظمة التجارة العالمية. وقد تضمن ذلك إدخال عدد من الإصلاحات التي كانت مطلوبة لأسباب كثيرة. وعلى الرغم من أن العضوية ستمكّن المملكة من توسيع سوق صادراتها البتروكيميائية، وهذه خطوة ضرورية في ضوء الاستثمارات التي وظفتها الحكومة في هذا القطاع، فإنها ستمثل بالنسبة إليها عدداً من التحديات. فيتعيّن على الشركات السعودية

---

(٢٨) انظر: «US-Bahrain Free Trade Deal Draws GCC Ire,» *The Daily Star*, 21/12/2004, <http://www.dailystar.com.lb/article.asp?edition_id=2&article_id=11182>.

في أحد هذه التحديات، أن تحسن من مستوى فاعليتها الإنتاجية أمام منافسة دولية أكبر.

خامساً: الخصخصة

تُعدّ خطوات الخصخصة أكثر ارتباطاً ببعدين من أبعاد الإصلاح الاقتصادي التي تمّ التعرّض لها بالنقاش سابقاً: جذب الاستثمار الخارجي، وتلبية شروط عضوية منظمة التجارة العالمية. ويرى توافق واشنطن[٢٩] أن الخصخصة تحمل فائدتين أساسيتين بالنسبة إلى الاقتصادات؛ فهي تزيد، **أولاً**، من الإنتاجية عبر تقليص دور القطاع العام «البيروقراطي». وهي تشجع، **ثانياً**، نمو الاستثمارات بقيادة القطاع الخاص لتكون نسبة كبيرة منها من مصادر أجنبية. ويقال إن الفائدة الثانية ستزيد من الفاعلية، وتدخل تكنولوجيا جديدة. وقد جرى استخدام كل من الحجتين لتبرير سياسة الخصخصة الكثيفة التي شهدتها السعودية.

بعد أعوام من إجراءات خصخصة محدودة، شهدت هذه الأخيرة دفعاً جديداً في عام ٢٠٠١. تميّزت المرحلة الجديدة بقرار جرى اتخاذه في شباط/ فبراير ٢٠٠١. واعتمد الأساس الشكلي لهذا البرنامج على خطة وضعها مجلس الوزراء في جلسته في السادس من آب/ أغسطس ١٩٩٧. وقد حدّدت الخطة ثمانية أهداف للخصخصة، هي: تحسين فاعلية الاقتصاد الوطني وتعزيز قدراته التنافسية، وتشجيع استثمارات القطاع الخاص، وتحسين القدرات الإنتاجية لدى المواطنين السعوديين، وتشجيع رأس المال المحلي والأجنبي على الاستثمار محلياً، وزيادة فرص العمل، وتوفير الخدمات للمواطنين والمستثمرين، وترشيد الإنفاق العام وتقليص العبء الواقع على ميزانية الحكومة، وزيادة عائدات الدولة. هذه الأهداف المواصفات التي حُدِّدت للسياسات التي ينبغي اتباعها لتحقيقها، كانت كلها مدروسة بصورة جيدة. بيد أن المرحلة التالية من العملية

---

(٢٩) وُضِعَ هذا المصطلح للحديث عن القاسم المشترك الأدنى المتضمن في سياسة النصح التي توجهها المؤسسات المالية وقاعدتها واشنطن. وتحتوي منشورات صندوق النقد الدولي وصفاً لبعض العناصر التي تُعتبر أساسية في هذه المقاربة. للاطلاع على دراسة حول هذا الموضوع على موقع صندوق النقد الدولي الإلكتروني، انظر: Moises Naim, «Fads and Fashion in Economic Reforms: Washington Consensus or Washington Confusion?,» *Foreign Policy Magazine* (26 October 1999), <http://www.imf.org/external/pubs/ft/seminar/1999/reforms/Naim.htm>.

لم ترَ النور إلا في شباط/فبراير ٢٠٠١، حينما تم منح المجلس الاقتصادي الأعلى مسؤولية الإشراف على برنامج الخصخصة ليحدّد أياً من النشاطات التي تجدر خصخصتها، ويطور مخطّطاً استراتيجياً وجدولاً زمنياً للخصخصة، ويراقب تطبيقها. وفي آب/أغسطس ٢٠٠١، أنشأ المجلس الاقتصادي الأعلى لجنة الخصخصة حتى تكون مسؤولة عن الآلية المطلوبة، وكانت تضم أعضاء ممثلين لمختلف الوزارات والهيئات الاقتصادية المعنية[٣٠].

وفي حزيران/يونيو ٢٠٠٢، وافق المجلس الاقتصادي الأعلى على استراتيجية الخصخصة التي رسمتها اللجنة المختصّة، وفي تشرين الثاني/نوفمبر من العام ذاته، وافق مجلس الوزراء على قائمة المؤسسات والنشاطات العامة التي عُيِّنت لخصخصتها[٣١]. وكانت هذه القائمة واسعة وتضم: المياه والصرف الصحي، وتحلية المياه المالحة، والاتصالات اللاسلكية، والنقل الجوي، وخطوط سكك الحديد، وبعض الطرقات (الطرقات السريعة)، وخدمات الموانئ الجوية، والخدمات البريدية، ومطاحن القمح وأهراءاتها، وخدمات الموانئ البحرية، والخدمات الصناعية في المدن، وحصص الحكومة في بعض الشركات الحكومية (بما فيها شركة كهرباء السعودية، والمصارف، وشركة الصناعات الأساسية السعودية، وشركة المعادن السعودية، وشركة الاتصالات اللاسلكية السعودية، ومصافي النفط المحلية)، وحصص الحكومة في المبالغ المدفوعة في رأس المال الشركات التي تنفذ مشاريع مشتركة في البلدان العربية والإسلامية، والفنادق، والنوادي الرياضية، ومجموعة واسعة من الخدمات البلدية والتربوية والاجتماعية والزراعية والصحية. وكان المدى المقترح كبيراً جداً.

ويبدو أن وضع إطار عمل من أجل الخصخصة بإمكانه أن يؤمّن استفادة الاقتصاد الكاملة قد حظي باهتمام كبير. وفي وثيقة بعنوان «القضايا الأساسية التي يتوجب التعاطي معها في عملية الخصخصة»، مثّلت جزءاً من استراتيجية الخصخصة، جرى التشديد على إقامة إطار عمل تنظيمي مناسب بالنسبة إلى

---

(٣٠) انظر: «Privatisation Objectives and Policies,» <http://www.sec.gov.sa/english/list.asp?s_contentid=22&s_title+&ContentType=&Cat>.

(٣١) انظر: «Privatisation Announcements,» SAGIA, <http://www.sagia.gov.sa/innerpage.asp?ContentID>.

القطاعات المخصخصة، وذلك مع إنشاء وكالات تنظيمية تضع طريقة منهجية لتحديد تعريفات الخدمات التي كانت مدعومة في السابق من جانب الشركات الحكومية، وتضع إجراءات لبعض المؤسسات العامة حتى يُعاد تنظيمها قبل بيعها، وتجلب شركاء استراتيجيين لمواجهة أكبر مشروعات الخصخصة، وترعى بيئة الأعمال المناسبة للخصخصة بتأمين عمل أسواق رأس المال بصورة مناسبة، وتعزيز تطوير الموارد الإنسانية لدى المواطنين السعوديين[٣٢]. ولم يُنظَر إلى الخصخصة على أنها طريقة سهلة أساساً تمكّن الحكومة من تغطية عجزها، بل على أنها آلية تتضمن تغييرات هيكلية.

تم اتخاذ أول إجراءات الخصخصة الرئيسية في الجزء الأخير من عام ٢٠٠٢، وذلك بعد أن وُضعت الخطوط العامة لها. وكان أهم هذه الإجراءات العرض الحكومي الأول لثلاثين بالمئة من شركة الاتصالات اللاسلكية السعودية (وهي الشركة الوحيدة للخطوط الثابتة والخلوية)، الذي تم تقديمه في الفترة ما بين السابع عشر من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢ والسادس من كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣. وكانت هذه أول عملية بيع حكومية منذ أن جرت خصخصة شركة الصناعات الأساسية السعودية جزئياً في أوائل الثمانينيات. وكان الطلب على الشراء قوياً، طبقاً لوزارة المالية، وكسبت الحكومة مبلغ أربعة مليارات دولار من بيعها لتسعين مليون سهم. وجرى بيع ثلث الأسهم تقريباً إلى صندوقين لمعاشات التقاعد، هما مديرية معاشات التقاعد، والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، اللتين امتلكتا نحو ٦٥ بالمئة من مجمل الديون الحكومية. أما باقي الأسهم، فقد بيعت إلى مواطنين سعوديين. ومع عرض أسهم شركة الاتصالات اللاسلكية السعودية العام، أصبحت هذه الشركة أكثر المؤسسات العامة تداولاً في السوق السعودية[٣٣]. وعلى الرغم من احتفاظ الحكومة بسيطرتها على أغلبية المؤسسة، بدا من الصعب أن يغير توسيع حصص الملكية شيئاً في الطريقة التي تُدار بها المؤسسة.

كان قد أُعلِن أيضاً عن عرضين اثنين للخصخصة، يتعلق كل منهما

---

(٣٢) انظر: «Basic Issues to be Dealt with in the Privatisation Process,» SAGIA.

(٣٣) «Foreign Direct Investment in Saudi Arabia,» paper presented at: The OECD Conference Mobilizing Investment for Development in the Middle East and North Africa Region, Istanbul, 11-12 February 2004.

بشركات تؤدي دوراً مهماً في الاقتصاد. وفي أيار/مايو ٢٠٠٤، وافق المجلس الاقتصادي الأعلى على بيع حصة الحكومة في الشركة الوطنية للتأمين الجماعي، وهو قرار طال انتظاره. وأقيم العرض العام الأول في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ مع سبعة ملايين سهم من الشركة تم وضعها في الأسواق بقيمة ٢٠٥ ريالات سعودية للسهم الواحد، وكان ذلك يوازي نحو ٧٠ بالمئة من مجمل رأس مال الشركة. ونال العرض فائضاً من عمليات الاكتتاب بنسبة ١١,٥ ضعف عمليات الاكتتاب المطلوبة[٣٤]. كما وافق المجلس الاقتصادي الأعلى في أيار/مايو ٢٠٠٤ على خصخصة شركة المعادن السعودية. وكان قد بدأ العمل على إعادة تنظيم الشركة بصورة واسعة، حتى يتم بيعها على أقسام مختلفة. وطبقاً للشركة، فإن شركة المعادن الثمينة ستكون أول ما يباع. ومن المتوقع أيضاً أن يكون هناك عرض عام أول ٥٠ بالمئة من الأسهم في المصرف الوطني التجاري الذي تمتلكه الحكومة[٣٥].

سارت خصخصة الخدمات في عدد من القطاعات قدماً. وأُعلنت خصخصة إدارة وتشغيل المطارات المحلية والدولية؛ وأصبحت القطاعات الخاصة تدير خدمات البريد؛ ويجري النقاش الآن حول خصخصة شبكات النقل في المدن وبعض منشآت الرعاية الطبية.

أما في باقي القطاعات، فقد بقيت الخصخصة مسألة نقاش وحدس، وليس مسألة تخطيط عملي. ويقال إن النقاشات المفصّلة تدور حالياً حول مؤسسات مرشحة للبيع منذ زمن طويل، ومنها الشركة السعودية للصناعات الأساسية المنتجة للبتروكيميائيات والصلب التي ما زالت تملكها الدولة بنسبة ٧٠ بالمئة، والخطوط الجوية العربية السعودية. وفي الحالتين، لا تزال النقاشات تدور حول الخصخصة الجزئية، وليس الكاملة. وقد يحمل بيع حصص حكومية إضافية في المؤسسة الأولى معنى مهماً، ذلك أنها تنتج نحو ١٠ بالمئة من الإنتاج العالمي في مجال البتروكيميائيات، وفي ضوء المشروعات الجديدة المقرر إنشاؤها، ستواصل هذه النسبة المئوية ارتفاعها[٣٦].

---

(٣٤) انظر: <http://www.zawya.com/Equities>.

(٣٥) Dun and Bradstreet, *Country Report: Saudi Arabia*, p. 25.

(٣٦) «Saudi Arabia: Economic Trends 2004,» ES Embassy (Riyadh), <http://www.usembassy.state.gov/riyadh>.

ربما يفوق الخصخصةَ أهمية وجودُ مؤشرات حول نية فتح قطاعات استثمارية أمام مستثمرين من القطاع الخاص. وبعبارة أخرى، يبدو أن السياسات الحكومية تعمل على توسيع القطاع الخاص حتى في غياب خصخصة واسعة النطاق. وتتوقع مخطّطات الحكومة حالياً، مثلاً، الحاجة إلى ١١٧ مليار دولار في مجال الطاقة، و٨٠ مليار دولار في مجال المياه قبل حلول عام ٢٠٢٠، مع حصولها على الجزء الأكبر من المبلغ من القطاع الخاص[٣٧]. وعرضت مشروعات في مجال الطاقة بقيمة ١٥ مليار دولار في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، أمام مستثمرين من القطاع الخاص من داخل المملكة، ومن خارجها. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٤، أعطى مجلس الوزراء تصريحاً لشركة أجنبية (هي شركة «اتصالات» ومركزها الإمارات العربية المتحدة) لتنشئ شبكة هاتف خليوي ثانية في البلاد وتقوم بتشغيلها. وفي حزيران/يونيو ٢٠٠٣، فتح المجلس الاقتصادي الأعلى قطاع الطيران السعودي أمام المشروعات الخاصة لجعل الشركات الخاصة السعودية قادرة على تشغيل خدمات الطيران المحلي. كما يجري حالياً إنشاء عيادات طبية خاصة ومستشفيات ومنشآت تربوية.

سادساً: قياس الإصلاحات في مقابل الحاجات

يتعيّن الآن النظر إلى تداعيات كل ما سبق بالنسبة إلى مستقبل الاقتصاد السياسي السعودي. والمسألة الأساسية هنا تتعلق بمدى مساعدة الإصلاحات المتخذة في تحقيق هدفين أساسيين، هما: إيجاد اقتصاد قابل للحياة حينما تتضاءل عائدات النفط، وتأمين عمل منتج لسكان المملكة المتزايدين. وتشير تقديرات الحكومة في عام ٢٠٠٢، المرتكزة على معلومات ترجع إلى عام ١٩٩٩، إلى أن معدل البطالة العام في الدولة يمثل ٩,٦ بالمئة[٣٨]. ويقدّر البنك السعودي الأمريكي معدل البطالة بين الذكور بمقدار ١١,٩ بالمئة في عام ٢٠٠٢[٣٩]. بيد أن هذه الأرقام أقل من مستوى البطالة الحقيقي، ويتراوح الرقم الأكثر دقةٍ بين ١٥ و٢٠ بالمئة من الذكور، كما تشير بعض التقارير غير الرسمية

---

(٣٧) المصدر نفسه.

(٣٨) «Saudi Arabia's Employment Profile,» Saudi American Bank (Riyadh) (2002), p. 2.

(٣٩) المصدر نفسه.

إلى أرقام أعلى تناهز ٣٠ بالمئة[٤٠]. وللوصول إلى هذين الهدفين، يحتاج الأمر إلى معدلات استثمار أعلى موجهة نحو زيادة الإنتاج والإنتاجية. كما سيحتاج الأمر إلى استثمارات عامة أكبر في بعض القطاعات، ولكنها لن تكون كافية وحدها، حيث إن كمية أكبر من الاستثمارات الخاصة ستكون ضرورية، وبعضها من مستثمرين أجانب.

يجب ألّا يقلل من قدر إنجازات الحكومة السعودية في توجّهها نحو هذه الأهداف في الأعوام الأربعة الماضية. وكما أظهرنا ذلك سابقاً، قامت الحكومة بتغييرات قانونية وسياسية جديرة ومدروسة جيداً. كما أنها تستحق الثناء على مضيها في برنامج الإصلاح، بالرغم من موجة الارتياح التي نجمت عن ارتفاع أسعار النفط.

بيد أن الحاجة إلى إصلاح الاقتصاد وتأمين العمل المنتج تتمتع بأولوية تتطلب مقاربة أكثر جذرية. نقول **أولاً** إن الإصلاح لم يُنفّذ إلا بصورة بطيئة وجزئية. والخطر الذي نراه ظاهراً في البلاد هو أن يصبح الإصلاح الاقتصادي أكثر صعوبة كلما تم تركه جانباً. فارتفاع معدلات البطالة وتدهور الأوضاع المعيشية التي تغذّيها إحدى أعلى نسب نمو سكاني في العالم (نحو ٤ بالمئة خلال الثمانينيات والتسعينيات) سيزيدان من حدة التململ السياسي والاضطراب الاجتماعي.

ونقول، **ثانياً**، إنه ما زالت الإصلاحات غير مؤاتية. فالإصلاحات الأوسع التي تحتاج إليها البلاد هي في الوقت ذاته الأصعب على مستويات عدة، وستحتاج إلى تحولات اجتماعية وسياسية أكبر مما هو متوقع. وستكون هناك حاجة إلى شفافية، وإلى قابلية للمحاسبة أكبر، كما أن العروض التربوية والاجتماعية المقدمة إلى السعوديين يجب أن تمكّنهم من أن يصبحوا بمستوى إنتاجية اليد العاملة الأجنبية. وإذا كانت مشكلة البطالة ستلقى حلاً مؤقتاً عبر فرض اليد العاملة السعودية على أرباب العمل الرافضين لها، فإن هذا الحلّ لن يساهم في قيام اقتصاد منتج على المدى الطويل. ويتعيّن على قوة العمل السعودية أن تكون قادرة على التنافس مع قوة العمل الأجنبية. ويحتاج الأمر إلى

---

(٤٠) نشر رقم ٣٠ بالمئة في عدد من التقارير الصحافية في السعودية وخارجها. وقد قيل إن الأمير الوليد بن طلال هو أحد المتقدمين به في «وحدة المعلومات الاقتصادية» في: *Country Report: Saudi Arabia* (London: EIU, 2004), p. 22.

إعادة التوازن، حيث تصبح قوة العمل السعودية أكثر إنتاجية وأقل تكلفة بالنسبة إلى مستخدميها من ناحية، وتحسين ظروف عمل اليد العاملة الأجنبية، وجعلها أكثر تكلفة من ناحية أخرى.

لدراسة هذين البعدين، يتعيّن علينا أولاً النظر إلى الطريقة التي يجب أن يتم بها تطوير ونشر الإصلاحات الاقتصادية الراهنة، ثم النظر إلى المستلزمات الاجتماعية الضرورية لتأمين نجاح هذه الإصلاحات.

سابعاً: الطرائق المساعدة على توسيع الإصلاحات وزيادتها

يمكن جمع الطرائق التي تمكّن من توسيع الإصلاحات وزيادتها في إطار نقاط خمس، وهي:

الأولى: استكمال إجراءات عضوية منظمة التجارة العالمية

ليست هذه المسألة مطلوبة فقط بالنظر إلى الفوائد التي يمكن أن تجنيها السعودية من خلال اتصالها الأكبر بالأسواق العالمية للبتروكيميائيات، ولكن أيضاً لتأمين الزخم الذي يحتاج إليه الاقتصاد لإجراء التغييرات القانونية والسياسية الضرورية من أجل الاحتفاظ بقدرته على البقاء على المدى الطويل. كما أن العضوية ستزيد شفافية البيئة التجارية والقدرة على التنبؤ بتغيّراتها. وستمكّن عضوية منظمة التجارة العالمية السعودية من تجميع قواها مع قوى البلدان في طور التصنيع والنامية الأخرى المنضمة إلى المنظمة (التي تقودها حالياً البرازيل والهند والصين) في سعيها إلى تحويل مكاسب ممارسات التجارة الدولية بعيداً عن مصالح الدول الصناعية المتطورة.

الثانية: تطوير أطر عمل قانونية إضافية في مجال الاستثمار الخاص

لقد اتخذت الحكومة خطوات مهمة لتفتح البيئة الاستثمارية وتجعلها أكثر جاذبية، إلا أنها ما زالت أقل إغراءً مقارنة بمثيلاتها في دول مجلس التعاون الأخرى. فهذه الأخيرة مثلاً، تطبق نظاماً ضريبياً أقل تكلفة؛ أما البحرين والإمارات العربية المتحدة، فلا تفرضان أية ضريبة على الشركات، لا على الاستثمار المحلي، ولا على الاستثمار الأجنبي. وقد لا يكون هذا الأمر بحدّ ذاته عاملاً حاسماً: قد تقبل الشركات بنظام ضريبي أعلى إن كانت ترافقه مكاسب أخرى. وتملك السعودية سوقاً محلية أكبر، وموارد السعودية من الطاقة أكثر

بكثير. كما أن مدّخرات مواطنيها في الخارج أكبر بكثير. غير أن بعض المظاهر الأخرى في البيئة التجارية تشدّد على التفاوت بدل أن تخفف من حدّته. وبالرغم من إنشاء هيئة الاستثمار العام السعودية لتسريع الإجراءات في ما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية، فإن ممارسة الاستثمار في المملكة لا تزال تستهلك الكثير من الوقت، وتخضع لإجراءات بيروقراطية معقّدة. وقد سجل تقرير بإشراف البنك العالمي ومؤسسة التمويل العالمية (International Finance Corporation) أن الحدّ الأدنى من رأس المال المطلوب لإنشاء عمل في السعودية يساوي خمس عشرة مرة أكثر من الدخل الوسطي، ويفرض إتمام خمسة عشر إجراءً، كما أن متوسط الوقت المطلوب لإتمام هذه الإجراءات هو ٦٤ يوماً[٤١]. وحتى بمقاييس البيروقراطية المعقّدة في الشرق الأوسط، فإن هذه الأرقام تُعَدّ عالية بصورة خارجة عن المألوف.

إن مقدرة الحكومة وتصميمها على مواصلة المبادرة مهمة أيضاً. فالدخول في مبادرة الغاز المدمجة كانت مؤشراً يدل على أن الحكومة منفتحة أمام الاستثمار الأجنبي. وبدت وكأنها تلِج عصراً جديداً في آلية الإصلاح. ولكن بعد ثلاث سنوات من المفاوضات، تم التخلي عن الخطة. ويبدو التناقض واضحاً هنا بين نجاح قطر في مبادرة الغاز الخاصة بها والمقاربة المعيقة التي اتبعتها الحكومة السعودية.

الثالثة: خصخصة جزء أكبر من مؤسسات الدولة وخدماتها

كما أُشير سابقاً، كانت الخطوات باتجاه الخصخصة بطيئة جداً. ويبدو هذا الأمر مبرراً بدرجة ما في غياب أطر عمل تنظيمية بالنسبة إلى القطاعات المعنية بالخصخصة. ومن المؤكد أنه يتعين وضع إطارات العمل هذه قبل القيام بالخصخصة بهدف ضمان عدم تخلّص الدولة من موجوداتها خلال عملية الخصخصة، وعدم قيام عمليات احتكار في القطاع الخاص واستغلال المستهلكين. لذا، يبدو من الضروري إيجاد أسواق تنافسية. بيد أن وضع أطر عمل تنظيمية لم يحظَ بالعناية السريعة الكافية؛ فقد أمضى عدد من المؤسسات العامة (كالمؤسسات القائمة في قطاعات الكهرباء والمعادن والتأمين) حتى الآن أعواماً عديدة بانتظار الخصخصة. وحتى لو احتفظت

(٤١) انظر: <http://www.rru.worldbank.org/doingbusiness>.

الحكومة بأغلب الحصص في الشركات، فإن بإمكانها السماح لها بأن تُدار على أساس تجاري. والمشكلة الإضافية هي أن الحكومة قد أشارت أحياناً إلى ضرورة عدم تقليص حجم الوظائف بعد الخصخصة[٤٢]. ومن شأن هذا الأمر أن يزيل إحدى أهم فوائد آلية الخصخصة، وهي التخلص من الوظائف غير المنتجة وتحسين الأداء.

الرابعة: إعادة تنظيم الموارد المالية الحكومية: إعادة توجيه الإنفاق العام وتحقيق عائدات جديدة

يحتاج الاقتصاد السعودي إلى استثمارات عامة جديدة وكبيرة. ويشير تقرير صدر مؤخراً إلى أن الاعوام العشرين المقبلة ستكون بحاجة إلى مبلغ ٢٦٧ مليار دولار لتغطية نفقات تنمية قطاعات الطاقة ووسائل الاتصالات والبتروكيميائيات والنفط والغاز والمياه والصرف الصحي[٤٣]. ومهما كانت الحكومة ناجحة في جذب الاستثمار الخاص، فإن تعزيز التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي ما زالا يعتمدان على القطاع العام. كما يحتاج الإنفاق على بنية البلاد التحتية الاجتماعية (الصحة والتعليم وخدمات الرفاه) إلى زيادة، كما سنبيّن لاحقاً.

ويجب ألّا تعتمد الحكومة على ارتفاع عائدات النفط لتؤمن الأموال من أجل الاستثمارات الجديدة، ذلك لأن هذا المصدر غير ثابت، وأيضاً لأن جزءاً كبيراً من أرباح النفط الجديدة يجب أن تذهب إلى «صندوق الأجيال الجديدة»، من أجل ضمان مستقبل البلاد غير النفطي. لذا، ينبغي الحصول على المال بإعادة توجيه الإنفاق الحالي، وبإيجاد مصادر دخل جديدة.

هناك قطاعات ثلاثة يمكن خفض النفقات فيها:

القطاع **الأول** هو القطاع العسكري الذي يتم الإنفاق عليه بشكل مرتفع جداً في الوقت الحالي، إذ يمثل نحو ٤٠ بالمئة من الإنفاق الحكومي العام. ويظل هذا الرقم عالياً جداً حتى لو قارناه بمعايير الشرق الأوسط. فالمعدل في

(٤٢) انظر: Monica Malik, «The Private Sector and the State in Saudi Arabia,» (PhD Thesis, University of Durham, 1999), p. 258.

(٤٣) Said al-Shaikh, *Saudi Arabia: Business and Economic Developments* (Riyadh: National Commercial Bank, 2004), <http://www.saudieconomicsurvey.com/html/reports.html>.

هذه المنطقة يبلغ ٢١,٥ بالمئة مقابل ١٤,٥ بالمئة بالنسبة إلى بقية البلدان النامية، أما المعدل العالمي فهو ١٠ بالمئة[٤٤]. وما من شيء كثير يدل على أن هذا الإنفاق الكبير قد وفر الأمن، بل على العكس، يبدو التهديد الأمني الأساسي حالياً ناجماً عن البيئة المحلية، وربما يمكن معالجته على نحو أفضل إذا ما اتبعت سياسات اقتصادية واجتماعية فعّالة، يرافقها تفهّم سياسي بدل معالجته بالأسلحة المتقدمة.

القطاع **الثاني**، هو هدر للموارد، إما بسبب الإنفاق الذي لا يخضع للمراقبة، وإما بسبب الفساد. من المؤكد أن نظاماً صارماً للمحاسبة المالية في ما يتعلق بكل الأموال العائدة والمنفقة قد يساعد على وضع حد للهدر. وفي الوقت الحالي، لا تظهر جميع العائدات النفطية في الموازنة. يجب أن تقوم الحسابات القومية بتوثيق كل آليات الدخل والإنفاق.

القطاع **الثالث** هو المساعدات العامة التي لا تستهدف قطاعات خاصة من الشعب بصورة خاصة، ويجب وضع حدّ لها. وبالرغم من أن هذا النوع من الإنفاق قد تقلّص في السنوات الأخيرة، فإنه لا يزال كبيراً.

وأيضاً، يجب تنمية مصادر أخرى للدخل. لقد قام صندوق النقد الدولي مؤخراً[٤٥] بممارسة ضغوط على الحكومة السعودية «لتنويع مصادر الدخل الضريبي»، والسبب الوجيه الذي يحتّم القيام بذلك هو أن عضوية منظمة التجارة العالمية ستقلّص عائدات الجمارك. واقترح صندوق النقد الدولي اعتماد الضريبة على القيمة المضافة على بعض السلع، وهو أمر ناقشته أيضاً بلدان أخرى في مجلس التعاون الخليجي، واعتماد ضريبة دخل تفرض على المواطنين السعوديين، وضريبة شركات على الشركات السعودية. وكما قلنا سابقاً، تدفع الشركات الحكومية الزكاة فقط، ولا يدفع المواطنون السعوديون أية ضريبة دخل.

---

(٤٤) انظر: Anthony Cordesman, *Saudi Arabia Enters the 21st Century: The Political, Economic and Energy Dimensions* (Westport, CT: Praeger, 2003), p. 391.

تعتمد الأرقام على السنة الماضية، إذ توفرت معلومات شاملة قابلة للمقارنة من جانب قاعدة معلومات وزارة الخارجية الأمريكية حول الإنفاق العسكري العالمي ونقل الأسلحة، ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٠.

(٤٥) «IMF Concludes 2004 Article IV Consultation with Saudi Arabia,» International Monetary Fund, Public Information Notice no. 05/3 (12 January 2005).

الخامسة: جعل قوة العمل السعودية تنافسية

تسعى السياسة الحكومية حالياً إلى فرض القوة العاملة السعودية على أصحاب العمل في القطاع الخاص. وبينما تبدو الدوافع التي تقف وراء هذه السياسة جديرة بالثناء، إلا أنها (في الظروف الحالية) تتعارض مع الخطوات الهادفة إلى زيادة التنافسية الدولية لدى القطاع الخاص السعودي. وسيصبح هذا التعارض أكثر وضوحاً حينما تنضمّ السعودية إلى إطار عمل منظمة التجارة العالمية. وتتضمّن سوق العمل لقوة العمل السعودية أجوراً ورواتب أعلى مما يقدم إلى قوة العمل المهاجرة، في ما عدا أعلى مستويات الخبرة التقنية والمهنية. ويُطبَّق هذا الأمر ليس من خلال تنظيمات قانونية، ولكن اتفاقات ضمنية تقول باستفادة القوة العاملة السعودية في القطاع الخاص من الشروط ذاتها التي تستفيد منها في القطاع العام. وهكذا، فإن ظروف العمل المريحة في القطاع العام يجب أن تمتد بالنسبة إلى السعوديين (وليس بالنسبة إلى الأجانب) إلى القطاع الخاص. وتشير الإحصاءات عن عام ٢٠٠٠ إلى سلّم الفرق في الأجور بين العاملين السعوديين والعاملين غير السعوديين على النحو التالي: إن معدل الدخل الشهري للسعوديين في أعمال تتطلب مؤهلات لا تتعدّى مستوى المدرسة الثانوية يبلغ ثلاثة أضعاف معدل الدخل الشهري لغير السعوديين بالمؤهّلات ذاتها؛ وبالنسبة إلى من يحمل مؤهّلات جامعية، يكون الفرق هو الضعف بين السعوديين وغير السعوديين[٤٦]. ونظراً إلى أن السعوديين يستفيدون أيضاً من تنظيمات تعاقدية أكثر شدّة في ما يتعلق بالصرف من العمل والزيادة على الحاجة، وفي الأغلب تنقصهم الخبرة والتدريب التقني/العلمي الذي يتحلّى به المهاجرون، فإن تحرير سوق العمل (كما ترغب فيه منظمة التجارة الدولية) سيقلّص من حجم استخدام السعوديين في القطاع الخاص.

وهكذا، قد تكون التنظيمات الحالية التي تجبر القطاع الخاص على استخدام عدد أكبر من السعوديين مفيدة على المدى القصير، ولكنها لن تكون قابلة للحياة أو فاعلة على المدى الطويل. إن حلّ المشكلة على المدى الطويل يجب أن يمكّن السعوديين وغير السعوديين من التنافس على قواعد متساوية،

---

(٤٦) «Saudi Arabia's Employment Profile,» Saudi American Bank (Riyadh) (2002), p. 5.

وهذا ما يحتّم من ناحية رفع مستوى التنافسية لدى القوة العاملة السعودية. ويحمل هذا الأمر في طيّاته بعدين اثنين: تحسين نوعية القوة العاملة السعودية من خلال التدريب، وتقليص التكاليف الإضافية المترتبة على أرباب العمل عند استخدامهم السعوديين (وهذا يعني خفض رواتبهم وتوقعاتهم). ومن ناحية ثانية، ينبغي رفع تكاليف اليد العاملة المهاجرة من خلال تحسين أجورها وظروف عملها (أو فرض ربما ضرائب على الشركات عن كل غير سعودي تقوم باستخدامه، إن لزم الأمر)، ولا يحتاج إلى أن تخضع المسألة لتدابير حكومية صارمة (في ما عدا ربما تحديد وإنفاذ الحدّ الأدنى من الأجور). وقد تأتي ظروف العمل الأفضل بالنسبة إلى اليد العاملة الأجنبية بطريقة طبيعية عند فتح المجال أمام تنظيم العمل. إن أي خفض في التنافسية الدولية ناجم عن سدّ هذه الحاجات يجب أن يقابله دعم حكومي إضافي لعمليات القطاع الخاص، وتشجيع قطاعات الخدمات والصناعة على تبنّي مستويات أعلى من التقنية (وهو ما يخفف بالتالي الاعتماد على العمالة الأجنبية).

وقد بدأت الحكومة بالاستثمار المكثّف في بعض السياسات الهادفة إلى تحقيق تغيير في هذه المجالات.

ثامناً: الاعتراف بالتكاليف الاجتماعية الخاصة بالإصلاح الاقتصادي والتصدّي للمشكلات الناجمة عنها

لن تخفض الإجراءات المذكورة سابقاً من البطالة في السعودية، وفي الحقيقة، إن آثارها القصيرة المدى ستزيد من نسبة البطالة، ذلك أن اعتمادها سيوجد قاعدة لنمو فرص العمل على المدى الطويل في إطار اقتصاد قابل للحياة. بيد أن هذه الاستراتيجيا بحدّ ذاتها لن تكون قابلة للاستمرار إلا إذا كانت الموارد المستخدمة الآن للإنفاق على توظيف قوة عاملة سعودية في أعمال غير منتجة ستُستخدَم في تحسين ظروف حياة المواطنين السعوديين بطرائق مختلفة. وهناك حاجة إلى استثمارات جديدة وكبيرة لتحسين قدرات التدريب وخدمات الصحة والتربية والمساعدات الاجتماعية... إلخ. وستكون المرحلة الانتقالية صعبة، وبخاصة في ظلّ ظروف سياسية مضطربة. ولا يمكن تحقيق نتائج إيجابية إلا إذا اضطلعت الدولة بدور نشط في قطاعين أساسيين، هما:

١ ـ تأمين ترتيبات الرفاه والدعم الاجتماعيين لحماية القدرات المعيشية لدى الشعب خلال الفترة الانتقالية

على عكس الآراء التي يعبّر عنها بعض علماء الاجتماع[٤٧]، ينبغي ألا تقوم الدولة بتقليص حجم الدعم الاجتماعي الذي تقدمه إلى شعبها. وكما أشرنا سابقاً، يتعيّن على النفقات الخاصة بالرفاه الاجتماعي أن تزداد للتمكّن من إنجاز أغلب التغييرات المطلوبة. وينبغي أن تكون النفقات الجديدة موجّهة بدقة إلى من هم في أمسّ الحاجة إليها، على الرغم من أن تحسيناً عاماً في المنشآت الصحية والاجتماعية سيدعم أيضاً المرحلة الانتقالية الاقتصادية. ولا ينبغي تسخير الإنفاق العام لدفع رواتب تزيد على قيمتها في السوق، بل لمساعدة الناس على أن يجدوا عملاً منتجاً.

٢ ـ تأمين المهارات والتدريب الضروريين للسعوديين حتى يشغلوا الوظائف التي سيتم توفيرها على المدى الطويل

في هذا القطاع أيضاً، تحتاج الدولة إلى إنفاق جديد، فالحكومة السعودية تنفق حالياً نحو ٢٥ بالمئة من ميزانيتها على التربية، وهذا يُسجَّل لصالحها. ومن المعروف أن النفقات على التربية لا تعطي نتائج فورية. لذا قد لا تكون آثار هذا الإنفاق واضحة الآن. وبالرغم من ذلك، ما زالت مصادر القطاع الخاص تصرّ على أن الخريجين السعوديين لا يلبّون الاحتياجات المطلوبة في هذا القطاع. كما أنه قد تكون هناك حاجة أكبر إلى التدريب (قبل وخلال الوظيفة على السواء) بدل توفير التعليم العام. وقد أُعلنت مبادرة حكومية في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥ لزيادة التمويل من أجل التدريب. ومن المطلوب هنا تنسيق أكبر بين أرباب العمل والمؤسسات التربوية. وسيكون الدعم الحكومي لخطط التدريب في إطار شركات القطاع الخاص مفيداً أيضاً. كما أن الدعم الحكومي (من حيث التدريب والمنشآت والتنظيمات) لتمكين النساء من دخول سوق العمل مسألة مهمة جداً.

يتطلب جدول الأعمال الجذري الذي نقترحه عقداً اجتماعياً جديداً بين

---

(٤٧) انظر: Robert Looney, «Can Saudi Arabia Reform its Economy in Time to Head off Disaster?,» *Strategic Insights*, vol. 3, no. 1 (January 2004), p. 8.

وجهة النظر ذاتها موجودة في أغلب المنشورات التي توصي بإجراء إصلاحات اقتصادية في المملكة.

الدولة والشعب. فالوضع بحاجة إلى مستوى عالٍ من الثقة التي تُبنى على الشفافية الحكومية، وإلى التزام أقوى بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية، وأيضاً إلى محاسبة شعبية أكبر. أما الوصول المتميز إلى موارد الدولة، فيجب أن تُرسَم له حدود. كما يجب أن يُستخدَم النظام الضريبي لتخفيف مظاهر التفاوت. وأخيراً، يجب رسم خط فاصل واضح بين القطاع العام والقطاع الخاص حتى لا تكون مكاسب القطاع الخاص معتمدة على رضا الحكومة.

خضع النقاش حول الإصلاح الاقتصادي في السعودية، سواء في إطار البلاد أو في إطار الدوائر العالمية، للحدود الضيّقة التي يحملها إجماع واشنطن. ومن المؤكد أن إجراءات الإصلاح التي اقترحتها هذه الدوائر تبدو مفيدة. بيد أن إيجاد اقتصاد قابل للاستمرار على المدى الطويل يتطلب تغييرات هيكلية أكثر عمقاً تركّز في الأساس على جعل قوة العمل السعودية أكثر تنافسية على الصعيدين المحلي والعالمي. ويجب أن تعمل الدولة السعودية على إرخاء قبضتها على بعض النشاطات الاقتصادية، ولكن يجب أن توسع من دورها في نشاطات أخرى في المقابل. ولتحقيق ما سبق، ينبغي قيام عقد اجتماعي جديد بين الدولة والشعب، يغطي المجالات السياسية والاقتصادية على السواء.

الفصل الخامس

جماعات المنتفعين:
الاقتصاد السياسي لجهود الإصلاح الاقتصادي السعودي

ستيفن هيرتوغ

تتسم السياسات السعودية بالدائرية في بعض الأحيان، إذ إن نقاشات وأفكاراً متشابهة تتكرّر مرة بعد مرة؛ فتتلاشى مسألة ما لتعاود وتظهر بعد سنوات قليلة. ينطبق هذا الأمر أيضاً على الاقتصاد السياسي السعودي، فقد أعلن عن تقادم نظرية «الدولة الريعية» التقليدية مرات عديدة. وبُعَيد كل أزمة تشهدها الموازنة السعودية، نسمع مجدداً إعلانات تفيد بأن النظام «التوزيعي» السعودي قد وصل إلى مداه الأقصى، أو أنه يعاني على الأقل ضغطاً كبيراً لن يترك أمامه أي خيار سوى أن يخضع لإصلاح جذري وإعادة تحديد لـ «العقد الاجتماعي» الذي يقوم عليه. ومن المؤكد أن الضغوط الهادفة إلى إصلاح البنى الاقتصادية السعودية تتصاعد، إلا أن نتائج جهود الإصلاح كانت متباينة إلى درجة كبيرة من دون أن تهدّد، على ما يبدو، طريقة عمل النظام بصورة عامة. وعلى الرغم من تغيّر المعطيات الاجتماعية والاقتصادية على نحو أساسي منذ سنوات الانتعاش النفطية، ما زال الاقتصاد السياسي السعودي بحاجة إلى إعادة تعريف حقيقية.

يعمل هذا الفصل على شرح الأسباب التي منعت الضغوط القائمة من التحول إلى إصلاح اقتصادي أو سياسي منهجي أو إلى أزمة حقيقية. ويحاول بالتحديد وضع الإصبع على الأسباب الهيكلية التي تجعل مشروعات الإصلاح الاقتصادي يتم تطبيقها تطبيقاً جزئياً جداً أو لا تُطبَّق على الإطلاق. وبالطبع، تحقّقت بعض النجاحات البارزة في بعض من قطاعات الإصلاح الاقتصادي، فالمملكة تسبق

أغلب الدول الأخرى في الشرق الأوسط في كثير من نواحي الأداء المؤسسي والاقتصادي. ومع ذلك، كانت أهم الإصلاحات الجوهرية التي طالت مختلف القطاعات محدودة، وقد يكون من المفيد دراسة العقبات ذات الصلة التي من المرجّح أن تسفر عن رؤى جديدة للإصلاح، على الأقل من ناحية نظرية.

الفكرة الأساسية هي أن نموذج «جماعات المنتفعين»، يُفسر كلاً من مرونة هيكل المؤسسات والائتلافات السياسية، ومقدرتها المقصودة أو غير المقصودة على الوقوف في وجه مشروعات الإصلاح المتعدّدة. ويتألف البناء الأساسي للدولة السعودية الذي سنناقشه في ما يلي من عدد كبير من المؤسسات المتوازية وغير المتصلة الواحدة مع الأخرى، التي يُعزى نموها إلى إيرادات النفط، وتكثر فيها الشبكات غير الرسمية، كما تُعَدّ نسبة التواصل والتنسيق بينها قليلة. وفي عملية توسيع الدولة، أوجِدت مصالح متعلقة بالمسائل المطروحة التي تعطي حق نقض فعلياً لمجموعة كبيرة من الفصائل الملكية والبيروقراطية وغيرها. ولا تكفي الحوارات وما يظهر من رغبة في الإصلاح على المستويات العليا لتحقيق التغيير البنيوي.

بادئ ذي بدء، سنستهل هذا الفصل بوصف كيفية اختلاف الأفكار المطروحة هنا مع نظرية الدولة الريعية لننتقل إلى شرح مفصّل لهذه الأفكار. وبعدها، سنستشهد باختصار ببعض الحالات لإثبات الحجج. وسنناقش أيضاً بعض التفسيرات البديلة المحتملة عن النتائج الواضحة، قبل التطرق إلى مقاربة «الجماعات المنتفعة» المتعلقة بمقاربات أخرى لعلم الاجتماع السياسي المقارن، وشرح كيف يمكنها أن تضيف قيمة للنقاش القائم حول الدول الريعية، وذلك بغية الكشف عن إمكانية تحقيق الإصلاح في السعودية[١].

أولاً: ملاحظة حول نظرية الدولة الريعية

يطرح هذا القسم حجج الفصل إزاء «نظرية الدولة الريعية»، وهي النموذج الغالب في دراسة اقتصاد السعودية السياسي[٢]. والنقطة الأساسية في نظرية

---

(١) ينبع العديد من الملاحظات في هذا الفصل من المشاركة في مراقبة الأوضاع في البلاد من الداخل، ومن تبادلات غير رسمية موسعة على امتداد الفترة ما بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤.

(٢) للحصول على نظرية الدولة الريعية كاملة، انظر: Giacomo Luciani, «Allocation vs Production States: A Theoretical Framework,» in: Giacomo Luciani, ed., *The Arab State* (London: Routledge, 1990), pp. 65-84; Terryl Lynn Karl, *The Paradox of Plenty: Oil and Petro-States* (Berkeley, CA: =

الدولة الريعية هي أن الوظيفة السياسية الأساسية لدولة غنية بالموارد مثل المملكة العربية السعودية هي توزيع الثروة، وهو ما يعني عدم ضرورة مشاطرة السلطة السياسية فعلياً. و«نظراً إلى تحرّرها من قاعدتها الاقتصادية المحلية»[٣] بواسطة الدخل الخارجي، تعمل الدولة وفقاً لمبدأ «لا تمثيل من دون فرض الضرائب». وتغلب الاستراتيجيات الفردية للمشاركة في الريع على استراتيجيات التنظيم السياسية، والتوزيع هو وظيفة في الدولة أهم من التنظيم أو السياسة الاقتصادية بمعناها الشامل.

يمكن القول إن الدولة السعودية عرفت «فتحة استقلالية» عندما زادت إيرادات النفط بسرعة في السبعينيات وأوائل الثمانينيات، ورافقتها الحرية المؤاتية للتوزيع وخلق المجموعات الاتكالية وبناء التحالفات. بيد أن مطالب الأطراف الاجتماعيين تجاه الدولة تكيّفت وتزايدت خلال العقدين الماضيين، بحسب النبرة العامة للصحافة السعودية في السنوات الأخيرة؛ ففي حين يبقى انتقاد الأسرة المالكة من المحرّمات، تكرّر الصحافة نداءها بإقامة خدمات فعّالة وواسعة النطاق داخل الدولة. كذلك، يبيّن التراجع المتكرر عن قرارات قطع الإعانات منذ منتصف التسعينيات وجود إدراك قوي، على الأقل، لمقاومة مجتمعية إزاء تقليص التوزيع. ويبدو أن الدولة السعودية عاجزة عن صدّ أغنيائها متى أرادت، بل إنها تستجيب، للأسف، لمطالبهم الكثيرة والمستمرة.

إن عملية التوزيع ليست بعملية محايدة، وإنما هي تمييزية في طبيعتها، فتميل إلى نشوء سياسة خاصة، كما هو حال إعادة التوزيع في الدول الأخرى. وكذلك، يحوي النظام، مثل الأنظمة الأخرى، مصالح محتملة لمجموعات أخرى، كالمزارعين والصناعيين والتجار والبيروقراطيين، والطبقات الشعبية التي تعيش في المدن. . . إلخ. ولا بد من أن تنكشف الطبيعة التمييزية لدولة التوزيع، ولا سيما تحت الضغط الضريبي، فتبرز أهمية مصالح المجموعات المختلفة.

وقد يكون ردّ النظرية الريعية هنا أن «الدولة» غير قلقة، فهي لا تزال مستقلة في سياستها، حيث إن الضرائب غير ضرورية، وما زال التوزيع يأتي من

University of California Press, 1997); Dirk Vanderwalle, *Libya Since Independence: Oil and State Building* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1998), and Jill Crystal, *Oil and Politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1995). =

(٣) Luciani, Ibid., p. 71.

طرف واحد. وإن شعرت بعض المجموعات بالغبن، يبق نفوذها في المساومة ضعيفاً، وخصوصاً أن الدولة هي التي أنشأتها وتحكّمت في تنظيمها أيضاً.

سنرى لاحقاً أن المطالبة بإنشاء جماعات مدنية تحمل في طياتها بعض الصحة. لكن بالرغم من أن عملية فرض الضرائب هي شكل أساسي من تفاعلات الدولة والمجتمع، فهي ليست المنفّذ الوحيد الذي يمكّن المجتمع من الوصول إلى الدولة وأقسامها الإدارية والتأثير فيها. وتتولّد حجة الضرائب من نظرة شاملة مبسّطة عن الدولة السعودية ومجتمعها. ويمكن قيام ارتباطات وتحالفات بين الدولة والفاعلين الاجتماعيين على صعد عدة تساعد أيضاً على تحديد طبيعة الدولة ومقدرتها.

إن تعيين جماعات مدنية يعني إرغام هؤلاء الأطراف ودوائر الدولة على إقامة علاقات عدّة غير عادلة، ولكنها متبادلة. فأي نظام كان لا يمكنه الاعتماد على الدخل فحسب، وإنما يحتاج أيضاً إلى الطاعة والتعاون والمعلومات والتنظيم من جانب المجتمع، فالاستقرار والتماسك في السعودية مبنيان على شبكات رسمية وغير رسمية يسعى إليها الجميع. وفي الأغلب، تتمتع هذه الشبكات باستقلالية تمكّنها من تحاشي السياسات المنسّقة الآتية من أعلى، وحتى سياسة التقشف أو الإصلاح المؤسسي والنظامي[٤].

تميل أية دولة ريعية «متساهلة»، مثل السعودية، إلى أن تصبح مقيّدة في المجتمع بطرق محددة؛ وقد بيّنت شودري أهمية الائتلافات غير الرسمية في صنع القرار السعودي[٥]، فكان أن حالت الصلة الوثيقة بين البيروقراطيين ورجال الأعمال في الثمانينيات، المبنية في الأغلب على روابط القرابة، دون تطبيق سياسات التقشف والتنظيمات الاقتصادية الهادفة. وتُعزى مشكلات الدول الريعية المتعلقة بقدرة الدولة وبالتنظيم إلى طبيعتها الريعية بصورة خاصة، التي تفسح المجال للإهمال والسعي وراء المصالح الخاصة في دوائر الدولة، وفي الأغلب تؤدي إلى اختراق متلازم للمجتمع على نطاق ضيّق. وتاريخياً، ألحقت

---

(٤) ما زال الموضوع المتعلق بدرجة رسم الدولة لمختلف الشبكات، أو على العكس بصفات الاستقلالية التي تتمتع بها هذه الشبكات (كالنفاذ إلى إدارات الدولة مثلاً من خلال علاقات شبكات القرابة)، موضوعاً يحتاج إلى بحث إضافي.

(٥) Kiren Chaudhry, *The Price of Wealth: Economies and Institutions in the Middle East* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1997).

الدولة السعودية أقساماً هائلة من المجتمع «بها»، ولا سيما من خلال التوظيف العشوائي إلى حدّ ما. ويبدو أنه لم تعطِ حينها أهمية كبيرة لأثر هذه السياسات في قدرات الدولة. أما اليوم، فيصعب التحكّم بجهاز الدولة ذي النمو السريع حتى بالنسبة إلى المسؤولين عنه رسمياً.

وهكذا، تبدو لنا استقلالية الدولة أقلّ بكثير مما افترضتها نظرية الدولة الريعية[٦]. وبما أن النظام السعودي غير مستعدّ لاستخدام القمع على نطاق واسع، فهو يرى نفسه بحاجة إلى التعامل والمساومة مع الفاعلين الاجتماعيين بغية الحفاظ على الاستقرار، فالمجتمع يتمتع بأهمية كبيرة.

وبالرغم من أن التوزيع، كما في نظرية الدولة الريعية، ما زال ميزة بارزة في السياسة السعودية، إلا أن هناك حاجة أكبر إلى خصائص اجتماعية وتاريخية ومؤسسية أخرى بغية تفسير السياسة الاقتصادية وحدودها. فالروابط والتفاعلات ما بين المجتمع والدولة أصبحت أكثر تعقيداً مما أظهره نموذج نظرية الدولة الريعية في نسخته الأصلية. ففصل «الدولة» عن «المجتمع» مباح، ومن شأن مقاربات أخرى جزئية التوجه في علم السياسة المقارن أن تحمل مساعدة أكبر. ولا ينبغي لنا فهم الدولة كفاعل موحّد صاحب مصالح موحدة، إنما كتجمّع مؤسسي تتولد عنه رهانات عدة مادية «محلية» في داخل ذاته وما بين أجزائه والفاعلين الاجتماعيين، ذلك بالرغم من أنه مبني على تراتبية كبيرة وذات أشكال متعدّدة. والدولة تخلق «مجالاً سياسياً» يجري التفاوض السياسي فيه ومن حوله[٧].

ثانياً: الفرضية الأساسية

يسمح لنا مفهوم «جماعات المنتفعين» باستيعاب هذه الميزات المؤسسية ضمن نطاق عمل توزيعي أوسع. فقد صوّرت شودري قدرات الدولة وأنواع

---

(٦) «الاستقلالية» كلمة صعبة ومثيرة للخلافات. يكفي القول إن هناك فرقاً بين استقلالية القرار في اتخاذ بعض الإجراءات والاستقلالية في إنفاذ تلك الإجراءات. وكل من الاستقلاليتين تأتيان على درجة أقل في السعودية مما يمكن أن يتوقعه المرء بالنسبة إلى دولة ريعية مثلها. ومن المرجح أن الأولى أقل من الثانية أيضاً. فالاستقلالية في التطبيق تتعلق بـ «مقدرة الدولة»، وهذا أيضاً مفهوم خاضع للخلافات، ويعني هنا أنها القدرة على تنظيم وتنفيذ ومراقبة القواعد في الحياة الاقتصادية. أما المعاني الأوسع، وربما المعاكسة، كالقدرة على القمع والقدرة على تلبية الحاجات (بغضّ النظر عن التعريف بها) والقدرة على التصرف حيال الأزمات، فكلّها موضوعة هنا خارج إطار البحث.

(٧) حول نظرية «الحقل السياسي»، انظر: Sami Zubaida, *Islam, the People and the State* (London: I. B. Tauris, 1993), pp. 145-152.

الروابط بين الدولة والمجتمع بطريقة أكثر دقة. بيد أن عملها قد فاته الإدراك الكامل لواقع أن الدولة بحدّ ذاتها ليست متساهلة، وهي مخترقة بروابط وبنى غير روابط وبنى السلطة الرسمية فحسب، لكن أيضاً أنها مؤلفة من طبقات وجماعات تراتبية: فالنمو القائم على النفط قد أتاح خلق الشبكات والمؤسسات وتوسيعها مع مختلف أنواع المنتفعين ضمن بنية الدولة والمجتمع.

يعني مفهوم «الانتقام» هنا علاقات التبادل والالتزامات المتبادلة غير المتساوية والحصرية والمنتشرة والمستقرّة نسبياً، على النطاقين الكلي والجزئي[٨]. وهي «ذات طبيعة طبقية» بسبب الوجود المتوازي والمنقسم لمختلف المنتفعين، الذين يفتقدون التوافق والتنسيق المستمرّين في رأس النظام[٩].

ومن شأن مجموعات المساهمين المتجاورة أن يكون لها رعاة ضمن الدولة والنخبة السياسية، كما يُعاد إنتاج علاقات الانتفاع ضمن هذه المجموعات. قد يقول البعض إن ذلك ليس من خصائص الدولة الريعية. لكن أن تكون الدولة السعودية في الأساس مؤسسة توزيعية يعني أن الحاجة قليلة إلى «التواصل» بين مختلف المؤسسات ومختلف الفاعلين، وهو ما يعني أيضاً أن «الاندماج الأفقي» للنظام كان ضعيفاً جداً، حيث إن سياسة الانتفاع تشير إلى بنى عمودية للتواصل والتبادل. كانت ضرورات النمو والتوسع تحاصصية، وليست منظّمة، وهو ما ساهم في قيام وازدهار مؤسسات وشبكات مختلفة. إن هذا الميراث المؤسسي الذي يعود إلى فترة نمو الدولة بفضل النفط يفسر مصير مشروعات الإصلاح الاقتصادية، وبصفة أوسع، نماذج المفاوضات السياسية وقدرات الدولة.

---

(٨) استوحيت عبارة «محسوبية» (Clientelism) من الكتابات الخاصة بعلاقات السيد والمحسوب عليه، ولكنني أتطرق هنا أيضاً إلى تجمعات، لذا فهي مستخدمة بطريقة أكثر ليونة. قد ينزعج علماء الأنثروبولوجيا من هذا الأمر، ولكني أجد هذه العبارة مفيدة للحديث عن عدم المساواة في العلاقات وعن الطابع العمودي، المتموضع إلى هذا الحد أو ذاك، والحصري في أغلب الأحيان، الذي تتسم به بنى التواصل والسلطة. وفي العادة، يكون تبادل الخدمات المادية بصورة عامة مقابل إخلاص من أي نوع كان هو المعني هنا. وتكون العلاقة عادة أكثر استقراراً وانتشاراً من مجرد علاقة تبادل في السوق. وعبارة «محسوبية» أكثر تحديداً من كلمة «مجموعة» وأكثر فائدة بالنسبة إلى السعودية من كلمة «طبقة» أو في أغلب الأحيان «ائتلاف». وللحصول على نظرة شاملة عن المحسوبية، انظر: Luis Roniger, «Clientelism and Civil Society in Historical Perspective,» paper prepared at: Workshop «Demokratie und Spzialkapital», organized by the German Political Science Association, Berlin, June 2002.

(٩) تنزع كل الأنظمة التي تعتمد المحسوبية إلى أن تكون مجزأة، إلا أن الموازاة التي تتّسم بها البنى، بما فيها بنى الدولة الحديثة، واضحة بصورة خاصة في حالة السعودية وأثرها في مسائل صناعة السياسة الكبرى وتطبيقها كبير جداً.

خلق النظام، في أقصى حدوده، عدداً من «الإقطاعيات» المؤسسية المنظمة والتوزيعية، يتداخل نطاق سلطاتها تداخلاً كبيراً في بعض الأحيان. وتساهم هذه المسألة في زيادة عدد المنتفعين وعدد قنوات الوصول الرسمية وغير الرسمية، ولكنها تجعل مهمة إنشاء «ائتلافات إصلاحية» مهمة صعبة جداً، بالتناقض مع ائتلافات قائمة وقوية لا تحتاج إلى تنظيم، ولكنها موجودة كنتيجة للهيكليات الموجودة، حتى لو كان وجودها حاضراً من خلال مقاومة بيروقراطية منتشرة. وسنرى لاحقاً أن «التوزيع الطبقي» ممكن على مستويات عدة، وبإمكانه توفير مقاومة قوية على الأرض إزاء التطبيق على أدنى المستويات، حتى لو بدت قيادة النظام موحّدة.

لا يصف مفهوم «جماعات المنتفعين» بنية الدولة الداخلية وحسب، ولكنه يصف أيضاً الطبيعة المبعثرة والقوة المتزامنة للروابط بين الدولة والمجتمع. وهي تنعكس على المستوى الرسمي (مثلاً عند إنشاء الوزارات والمؤسسات العامة الأخرى، وأنماط التوظيف العامة. . . إلخ)، وعلى المستوى غير الرسمي (في الطبيعة الشخصية للسلطة داخل المؤسسات العامة وغيرها). في كلتا الحالتين، يمكن التحدّث عن المحسوبية، بما أن الوظائف متشابهة؛ يصبح الأفراد أعضاءً في شبكة توزيع وحماية تعطيهم حصة في قسم خاص من النظام. وتوفر البنى غير الرسمية الرابط القوي الفعلي الذي يربط علاقات الانتفاع، بالرغم من أنها قد تكون متعارضة مع الوظيفة المحدّدة رسمياً. تجاوز الاقتصاد السياسي السعودي، باعتراف الجميع، المحسوبية المجرّدة واستغلال علاقات القرابة، فوضعت قوانين وإدارة ثابتة. ولكن يمكن لهذه القوانين الثابتة أن تكون جزءاً من عملية البناء الخاصة والمجزّأة.

ومن حيث حصيلة هذه السياسة، تُضعِف بنى الجماعات المنتفعة التنسيق الأفقي بين السياسات، وتوجِد كمية كبيرة من الفاعلين المتمتعين بحق النقض من ضمن آلية التفاوض حول السياسة وتنفيذها، وهو ما يجعل القيادة المركزية صعبة. إلا أنها، في الوقت ذاته، تدمج العديد من الفاعلين في النظام على نحو مجزّأ، وهو ما يقلل الضغط العام على الدولة والنظام، ليس أقله بسبب منع قيام تجمّعات مصالح متجانسة.

ينبغي النظر إلى هذه المقاربة على أنها تصحيح لنظرية الدولة الريعية، واستكمال لها، وليس كبديل منها. ويبقى التوزيع أساسياً لعمل النظام؛ وهو ينشأ

بصورة خاصة عن الدولة التي يطمح إلى دخولها الكثيرون، لأنها الجائزة الأساسية؛ وما زال التوزيع يُستخدَم في صناعة السياسة التي تحمل طابعاً «مادياً» أكثر من توجّهها إلى وضع أنظمة سياسية نظرية. وتساعد مقاربة الجماعات المنتفعة بصورة خاصة على إثبات صحة «مفعول قيام المجموعة» المبطّن الخاص بنظرية الدولة الريعية، أي أنها نوع من وثيقة مكتوبة عن السلطة التي تملكها الدولة في تشكيل المجموعات عن طريق سياساتها التوزيعية، مجتازة بذلك ممارسات «الإنفاق» و«فرض الضرائب» الأكثر وضوحاً[١٠]. إن التعديل الرئيسي على الذي ندخله هنا على نظرية الدولة هو أولاً تعديل تاريخي: تمتلك مخرجات الثروة النفطية ـ من مؤسسات وأنظمة وشبكات ـ ديناميكيتها الخاصة، ويمكنها الوقوف بحزم في وجه أية نشاطات ممكنة للدولة، على الرغم من أنها أوجدت إلى حدّ ما نتيجة قرار مفروض. فخيارات الإصلاح والتطويرات المؤسسية معتمدة على الطريق الذي تسلكه، ولا تبقى الدولة مستقلة وحدها لفترة طويلة، بعيداً عن النزاعات. فنظرية الدولة الريعية التقليدية تعطي مجرد لمحة سريعة عمّا حصل عند دخول إيرادات النفط إلى المملكة. ولمعرفة المزيد عن الخيارات السياسية وحدودها، يتعيّن النظر إلى مسار المؤسسات وما يكبّلها[١١].

ثالثاً: الجذور التاريخية لجماعات المنتفعين

اضطلعت العلاقات بين المنتفع والراعي، بمعناها الأوسع، بدور كبير عند بداية قيام الدولة السعودية. أضحى الشيوخ والوجهاء يدينون بالولاء للملك عبد العزيز، ثم أصبحوا أنفسهم رعاة فئات اجتماعية لا تصل إليها الدولة بصورة مباشرة. ومن شأن إيجاد رعاة محليين، من حيث وجودهم الإقليمي أو مواقعهم

---

(١٠) في مجال هذا التمييز، انظر: Michael Ross, «Does Oil Hinder Democracy?,» *World Politics*, vol. 53 (April 2001), pp. 325-361;

«أثر تشكيل المجموعات» هو السبب الرئيسي لفشل التوقعات الخاصة بنشوء «طبقة وسطى جديدة»، حيث إن أصحاب التربية «الحديثة» أنفسهم (وربما أصحاب المطالب التحديثية أيضاً) في أغلب الأحيان يستغلون قنوات النفاذ التقليدية والشخصية، أو هم على الأقل واقعون بين براثن نظام يجزئ الطبقة التي ينتمون إليها إلى عدد كبير من المجموعات الفرعية والمؤسسات المختلفة. وللاطلاع على الفرضيات الخاصة بـ «الطبقة الوسطى الجديدة»، انظر: Mordchai Abir, *Saudi Arabia: Government, Society and the Gulf Crisis* (New York: Routledge, 1993).

(١١) تقوم شودري باتباع هذا النمط من التفكير، وإن بطرق مختلفة، انظر: Gwenn Okruhlik, «Rentier Wealth, and the Rise of Opposition: The Political Economy of Oil States,» *Comparative Politcs* (April 1999), pp. 295-315, and Paul Aarts, Gep Eisenloeffel and Arend Jan Termeulen, «Oil, Money and Participation: Kuwait's Sonderweg as a Rentier State,» *Orient*, vol. 32, no. 2 (1991), pp. 205-216.

البيروقراطية، أن يشكّل وسيطاً لسلطة الدولة، فيتزايد الاحتواء وتكتمل «آلية عمل» الدولة تماماً. وفي بدايات مراحل قيام الدولة، كانت الوساطة قادرة على جعل الدولة قريبة من الشعب، وليست غريبة عنه. تمكّن الفلاحون الأميون ورجال القبائل من دخول الدولة بواسطة العُمدة أو الشيوخ. ولا يعني توسيع الدولة دائماً تشتيت البنى القديمة، لكن للوساطة أيضاً ثمنها، حيث تؤثر في قدرة الدولة وتماسك السياسات على امتداد البلاد.

وقد شكّل قدوم النفط مفصلاً تاريخياً أساسياً في قيام الدولة. طورت هذه الأخيرة قدرة أكبر على التعامل بصورة مباشرة مع المواطنين، لكن أنماط الانتفاع القديمة والجديدة أُدخلت إلى حدّ ما داخل الدولة النامية نفسها. وكان ذلك يعني توسيع الدولة عن طريق تعيين مجموعات بقدر ما كان يعني تحسيناً للقدرات الإدارية على الأقل[١٢].

ويشكّل إنشاء «البرجوازية التابعة» مثالاً على قيام منتفعين جدد يؤلفون طبقة أعمال تزدهر مع عقود الدولة وتراخيص العمل والإعانات. . . إلخ التي تمنحها إياها مؤسسات متعدّدة. وحتى نمو البيروقراطية بذاتها أدى في كثير من الحالات إلى خلق منتفعين على نطاق واسع ضمن الدولة. وشكّل التوظيف في مختلف دوائر وأقسام الدولة توزيعاً مؤسسياً ـ وعادلاً نسبياً ـ للثروة يوازي على الأقل الاعتبارات الوظيفية. وقد كان ذلك «يُمنح»، ولم يأت نتيجة مساومة سياسية حول أهداف قانونية وتنظيمية. وأصبح توزيع الريع غاية في التعقيد، فخلقت «جماعات لا حصر لها» من الوسطاء والرعاة الثانويين ضمن الإدارة والقطاع الخاص. في هذه المرحلة، لم يبدُ «العجز عن الفصل بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية»[١٣] من الأمور المهمة ما دامت الدولة لم تكن بحاجة إلى سياسة اقتصادية[١٤].

ووفرت الثروة النفطية أسساً لنمو أقسام مؤسسية منفصلة ومعزولة يُطلق عليها اسم «الإقطاعيات» في بعض الأحيان. واعتُبِر العمل الدؤوب على إحلال

---

(١٢) يتحدّث الأيوبي عن أثر «الخصخصة» في إدارات الدولة، في: Nazih Ayubi, *Overstating the Arab State: Politics and Society in the Middle East* (London: I. B. Tauris, 1995), p. 250.

(١٣) يثبت فاندفال هذا العجز مع المثال الليبي، الذي يعترف بأنه الأشد جهلاً بمعنى النقص في قدرات الدولة، انظر: Vanderwalle, *Libya Since Independence: Oil and State Building*, p. 162.

(١٤) كانت هذه مقولة دافع عنها جياكومو لوتشياني، في: Luciani, «Allocation vs Production States: A Theoretical Framework».

التوازن بين مختلف فصائل الأسرة المالكة أحد أهم مسبّبات تقسيم مراكز النفوذ السياسي، وقد حلّل مايكل هيرب هذه الظاهرة بوضوح في كثير من دول الخليج[١٥]، ونجم عنها في الأغلب إنشاء المزيد من المراكز والمؤسسات؛ فأصبحت الإدارة بمثابة موقع يؤمّن آليات السياسة العائلية[١٦].

شدّد هيرب على وظيفة إرساء الاستقرار التي يقوم بها هذا الانتشار البيروقراطي المكثف الناجم عن ثروات النفط، ولكنه لم يناقش أثره الممكن في حرية حركة الدولة وقدراتها. ونجد أمامنا تجمّعات محكمة الإقفال إلى حدّ بعيد تتمتع بسلطات واسعة، وفي بعض الأحيان متوازية، مثل وزارتي الدفاع والداخلية. كما نجد أن هيئات عليا عدّة تتمتع بأنظمتها الصحية والتربوية الملحقة بها، كما في وزارة الخارجية والحرس الوطني، ووزارة المال إلى درجة معيّنة. وتعاني الدولة غياب التنسيق الواسع النطاق في دوائرها. وتملك بعض المؤسسات، مثل سُلطة إنماء الرياض، القدرة العالية المطلوبة لدعم سياساتها القائمة من ضمن سلطاتها المستقلة جزئياً عن الوزارة المعنية أو حتى عن مجلس الوزراء، حتى إن هناك بعض السياسات الخارجية البعيدة عن خط وزارة الخارجية. ونظراً إلى الإمكانيات المالية الهائلة المتوفرة بين أيدي النخبة الملكية، تقوم سياسات الرفاه على أساس «خاص» إلى حدّ ما[١٧]. كذلك، تنعكس تجزئة الموجودات في بنية الأراضي المملوكة داخل المملكة؛ فالدولة لم تعُد تملك الكثير من الأراضي الثمينة ذات الموقع الاستراتيجي، حيث إن هذه الأراضي صارت ملك أفراد ملتحقين بأقسام مختلفة خاصة بالعديد من أصحاب الوصاية.

غير أن لهذه المجموعات المؤسسية ديناميكيتها الخاصة، وهي شديدة التداخل بالسياسات العائلية على المستويات العالية. لكن المؤسسات التي يديرها أفراد من العامة تطورت، في المقابل، واكتسبت في الأغلب صبغة انعزالية. ويكمن السبب في طبيعة الدولة التوزيعية وبنى السلطة العمودية المرافقة لها، حيث لم تظهر حاجة ماسة إلى سياسات متكاملة أفقياً أو قادرة على الوصول

(١٥) Michael Herb, *All in the Family, Absolutism, Revolution, and Democracy in the Middle Eastern Monarchies* (New York: SUNY Press, 1999).

(١٦) Gary Samore, «Royal Family Politics in Saudi Arabia (1953-1982),» (PhD Diss., Harvard, Cambridge, MA, 1983), p. 199.

(١٧) تشمل الأمثلة التزام ولي العهد الأمير عبد الله ووزير الدفاع الأمير سلطان بمشروعات إسكانية وهبات أراض من أجل تشييد مستشفيات. . . إلخ.

إلى المجتمع. من الناحية التقنية، كانت القدرة التكاملية في المستويات العالية ضعيفة في أغلب الأحيان.

رابعاً: نشوء الانتفاعية التمييزية

مع الانفجار السكاني وتراجع عائدات النفط منذ الثمانينيات، أصبح من الواضح أن أداء النظام آخذ في الانحدار. كان يجري الدفاع بنجاح في العادة عن المصالح الريعية والسلطة البيروقراطية ودعم الدولة والوظيفة، إلا أن الطبيعة التمييزية للنظام المقسّم إلى أجزاء مستقلة أصبحت واضحة أكثر فأكثر. وقد تراجع نطاق الدولة التوزيعي بالنسبة إلى الشعب، وصار القادمون الجدد يلاقون صعوبات أكبر في الحصول على حصة ما، كما تنامت الفوارق بين أولئك الذين يتمتعون بصلات جيدة وبمواقع من ضمن المحسوبيات المختلفة والذين لا يملكون شيئاً من هذا القبيل. وهكذا أصبح التمييز والتنافس على الموارد أكثر شراسة، على الرغم من الطفرة النفطية الحالية التي حمت الدولة السعودية من الأزمة المالية، فمعدل دخل الفرد من عائدات النفط تبلغ نحو نصف ما كانت عليه خلال فترة الإزدهار في سنوات السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين.

من المؤكد أن مبادئ «الرعاية» الملكية لـ «المواطنين» السعوديين ما زالت قوية[١٨]، وتخفيض المساعدات، إن وقع، يتجه أساساً إلى أصحاب المداخيل الأكبر. بيد أن مظاهر الهبات السخية في المملكة تضاءلت نظراً إلى عدم توافر فرصها، وإلى محدودية الموارد بصورة عامة[١٩]. ولم تعُد الوظيفة العامة كافية لتأمين العمل لملايين الشبان السعوديين، ففي الوظيفة، كما في مجالات أخرى من الحياة، بما فيها الأمور الأكثر بساطة، كتركيب المياه الجارية أو مدّ الكهرباء بسرعة إلى منزلك الجديد، كان النجاح في الحصول على دعم الدولة يعتمد في الأغلب على «الواسطة»، التي يملكها البعض ولا يملكها البعض

---

(١٨) انظر مثلاً، مختلف خطابات الملك وولي عهده في مجلس الشورى وفي المناسبات الأخرى.

(١٩) على عكس الفكرة القائلة: إن السعودية تتحول نحو طريق نيوليبرالي شامل، لا تملك الدولة سياسة عزل مقصودة أو سياسة تغاضي عن التفاوتات عبر خصخصة الاقتصاد وتحريره. وقد طالت سياسة التقشف المحدود منذ عام ١٩٩٤ كبار الفاعلين بدل صغارهم (فتقليص الدعم الزراعي طال كبار المستثمرين مثلاً، وتعريفات الكهرباء التي رفعت خصّت بها المستويات العليا من الاستهلاك). أما التفاوتات الناشئة، فهي نتيجة بنى المحسوبية الرخوة في الدولة على مستويات منخفضة ترافقها سرعة النمو السكاني.

الآخر[٢٠]. وفي حالة الندرة، حينما تكون العلاقات شخصية، تصبح الشبكات أكثر فأكثر تمييزاً وحصرية. فأصبح الترقي الاجتماعي السريع، الذي كان ممكناً في السبعينيات والثمانينيات، شيئاً من الماضي. والأمر ذاته ينطبق أيضاً على قطاع الأعمال حيث أصبحت هناك مساحة أقل بالنسبة إلى القادمين الجدد الذين يجدون صعوبة في الحصول على قروض، وحيث دعم الدولة، الذي انخفض بصورة إجمالية، موزّع بنسب تراعي الفاعلين الموجودين على الأرض.

بيد أن القطاع الخاص قد نضج كثيراً منذ الثمانينيات وأصبح أقل اعتماداً على الدولة[٢١]. وصار أكثر مطالبة بفرص تمكّنه ليصبح أكثر نشاطاً اعتماداً على قدراته الذاتية، من خلال الخصخصة، وقيام بيئة تنظيمية أكثر ليونة، وتدخل أقلّ من جانب الدولة. وقد بدا أن هذا الأمر يتوافق مع المواقف الحكومية الناشئة التي تقول: إن مسؤولية إيجاد فرص العمل والنمو الاقتصادي وتقديم الخدمات يجب أن تسلّم إلى قطاع الأعمال الخاصة السعودي.

نشأ نقاش جدّيّ ومتأنٍّ حول الإصلاح الاقتصادي في منتصف التسعينيات على هذه الخلفية من الضغوط المتنامية على نظام الدولة التوزيعي، وعلى أساس الطلب العام لتحرير الاقتصاد الداخلي. كان من شأن ذلك كسب بعض الوقت حتى نهاية العقد تحت قيادة ولي العهد الأمير عبد الله، حين أعلن بنفسه أن السنوات السمينة التي تميزت بها الطفرة النفطية قد ولّت من غير رجعة، وأن النمو الاقتصادي سيتطلب جهداً حقيقياً. وكانت المشروعات المطروحة تتضمّن إعادة تنظيم كامل للبيروقراطية، وقانون عمل جديد، وقانون سوق أسهم، وخصخصة الخدمات والممتلكات العامة، وإصلاحات تنظيمية أخرى تمكّن من جمع ثروات خاصة أكثر استقلالية. وقد مثّل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وسنّ قانون استثمار أجنبي جديد نوعاً من أهداف دالة على عنوان المرحلة، مع العلم أنها أكثر مدعاة للجدل (على الأقل في القطاع الخاص). أما المشروع الأكثر رمزية، على الرغم من أنه لن يكون للقطاع الخاص السعودي فيه سوى دور داعم، فهو فتح قطاع الغاز الصاعد أمام الاستثمار الأجنبي.

---

(٢٠) الأمثلة الشخصية تتوفر بكثرة، تعطي مي يماني تقريراً عن شكاوى شخصية قدمها سعوديون شبان شعروا بأنهم مستبعدون من الشبكات القائمة، انظر: Mai Yamani, *Changed Identities: The Challenge of a New Generation in Saudi Arabia* (London: Royal Institute of International Affairs, 2000).

(٢١) انظر الفصل السادس في هذا الكتاب.

وفي موازاة جهود التحرير العامة هذه، حاولت الحكومة السعي إلى «توطين» سوق العمل في القطاع الخاص الذي يسيطر عليه الوافدون إلى درجة كبيرة. وأخيراً، كان المشروع الأكثر جرأة والأكثر مثاراً للجدل هو مشروع ضريبة الدخل على الثروات الخاصة (ثروات الوافدين على الأقل) من أجل زيادة إيرادات خزينة الدولة.

خامساً: الانتفاعية «السياسية» و«الإدارية» في الاقتصاد السياسي السعودي

كانت نتيجة جهود الإصلاح هذه مبعثرة في أفضل أحوالها. وعند لحظة كتابة هذه السطور في أواخر عام ٢٠٠٩، لم تكن المشروعات السابقة قد نفّذت، أو على الأقل لم تكن قد نفّذت بالكامل. بقي العديد منها في طوره النظري، أو، على الأقل، لم يجرِ احترام العديد من التواريخ النهائية التي حدّدها أصحاب المشروعات أنفسهم. أما نتيجة الإصلاح على المدى الطويل، فلا يمكن التنبؤ بها، إلا أن النجاح الذي قد يتأتى عن التنفيذ ستشوبه بعض الشوائب في أفضل أحواله، ما دام أن الدولة السعودية ترعى المفهوم الانتفاعي، وبالتالي فإنها قد لا تشهد عملية إعادة بناء أساسية. وهكذا تعثّرت خطوات الإصلاح مع الدولة المجزأة ومع بنى المجمتع بغضّ النظر عن أهمية الإجماع الظاهر حول الإصلاح.

وفي هذا الإطار الطبقي الواسع، يميز هذا الفصل بين نوعين من الانتفاع: السياسية منها والإدارية. يتعامل النوع الأول، السياسي، مع نطاق واسع من المنتفعين. ويتضمّن مجموع جماعات أو فاعلين كبار على مستوى النظام أو على الأقل على مستوى المنطقة[٢٢]. يبرز هذا النوع من الانتفاع في المفاوضات، وفي القرارات الخاصة بمسائل سياسية أوسع[٢٣]. أما المستوى الثاني من الانتفاع، أي الانتفاعية الإدارية، فهي نوع من العلاقات المتشابكة

---

(٢٢) يشتمل ما سبق على كبار الأمراء والوزراء وقطاعات من البيروقراطية (كجماعات قائدة أو أشخاص مهمين) و«تجار التجزئة»، وملاك المصارف وأصحاب المقاولات. . . إلخ. وحتى على أساس هذا المستوى العام، تشكّل المحسوبية منظاراً أكثر فائدة من التحليل الطبقي، حيث إنها تعكس حقيقة الفجوة وخصوصية التبادل وبيئة الدولة التجزيئية والدور الممكن الذي قد يضطلع به الرعاة.

(٢٣) تعرف كلمة «مفاوضات» هنا بمعناها الأوسع، على أنها أي نوع من التفاعلات حيث المصالح السياسية واردة إما بصورة معبَّر عنها بصراحة أو من خلال التصرفات.

الذي يحمل طابعاً سياسياً مصغراً وطابعاً شخصياً، ويدور في أغلبه بين البيروقراطيين ورجال الأعمال، وقد يعني أيضاً بعض الأمراء. وهو يشتمل على المعاملات اليومية مع الإدارات السعودية أيضاً على مستويات دنيا، وليس على مسائل سياسية أشمل. إن الحدود بين المستويين لا تكون واضحة بالكامل، بيد أن التمييز بينهما سيساعد على تحليل آليات عرضية منفصلة.

١ ـ الانتفاعية السياسية

تنشأ الانتفاعية السياسية في داخل الدولة وبين الدولة والمجتمع. ويمكن القول إن الدولة السعودية مؤلفة من أهرامات مختلفة ومتوازية ومترنّحة من المنتفعين: من شركاء للأمراء وتابعين لهم ومؤسساتهم ووزاراتهم والإدارات العامة وهيئات صنع السياسات. . . إلخ، سواء من خلال العلاقات الرسمية أو غير الرسمية[٢٤]. ولا تحمل هذه المسائل طابع الجمود، وبإمكان الأفراد والجماعات أن تنتمي إلى قطاعات انتفاعية عديدة، وأن تنتقل بينها[٢٥].

أما في داخل أجهزة الدولة، فإننا نجد الانتفاع منتشراً بين أفراد النخبة (مثل كبار الأمراء الذين يحمون أولادهم وأشقاءهم ويوفرون لهم الامتيازات)، وأيضاً ضمن المؤسسة الواحدة (أنماط مختلفة من الرعاية البيروقراطية والتجزئة الداخلية على أقسام وفروع وأنواع من القرابة أو الانتماء الجغرافي المشترك قد تؤدي دوراً في هذا المجال).

تكون العلاقات العمودية أكثر تطوراً بكثير من العلاقات الأفقية، وهذا طابع مهم في هذه التركيبة التي لا يُعَدّ الكثير من وجوهها خاصاً بالسعودية. وقد ألمحنا في ما سبق إلى الأسباب التاريخية وراء النمو المرتكز على دولة توزيعية. واليوم، كما في أيام التوسع الإداري السريع، تنشأ سلطات التوزيع وقواه التي تدعم مؤسسات كهذه من قلب النظام الذي يخضع بنفسه إلى حدّ ما لنوع من التجزئة.

---

(٢٤) في إطار قطاعات أوسع، يمكن للرعاة أن يكونوا من المحسوبين على رعاة أكبر منهم، ويمكن للرعاية أن تكون من حصة أفراد وجماعات. . . إلخ. إن الحديث عن كل الإمكانيات المتاحة سيخلق العديد من الفئات، وسيأتي شكلياً على نحو غير مناسب. يحتاج المفهوم إلى أن يعبَّر عنه ويؤرَّخ له من حالة إلى أخرى.

(٢٥) قد تضفي الليونة نوعاً من الغموض على المفهوم، ولكن نظراً إلى عدم تساوي العلاقات، ولأفقية بنى الاتصالات والسلطة وحصريتها في أغلب الأحيان، ما زال هذا المفهوم يدمج ما بين المدى الواسع والخصوصية النسبية. وفي بعض الحالات، علينا الكلام على «ائتلافات»، بيد أنها تحمل بنى محسوبية داخلية، وتنـزع إلى أن تكون نوعاً من ظاهرة مؤقتة تعتمد على السياق القائم والسياسة المتبعة.

يؤدي حجم الأسرة المالكة دوراً مهماً وكبيراً في هذا الإطار. فعدد الأمراء في الحكومة، وفي مجال الأعمال، ما زال في تصاعد مستمر، وهناك إحساس سائد بتقدمهم الشخصي على الآخرين[٢٦]. وعلى الرغم من أن بعضهم من الملتزمين بالخدمة العامة، فإن تداخل البنى غير الرسمية للسلطة التقليدية الجديدة مع البيروقراطية الشكلية قد يؤدي إلى تشتّت في تطبيق السياسات الرسمية، وإلى تزايد عزلة الإدارات. كما أن تنامي الموظفين البيروقراطيين المنتمين إلى الأسرة المالكة قد أدى أيضاً إلى تكاثر إضافي في الهياكل الإدارية.

تنعكس درجة انعزالية عمل المؤسسات التي تتواصل أساساً مع رؤسائها في فئة النخبة، على درجة المعلومات القليلة التي تتقاسمها المؤسسات المتوازية؛ ففي كل مسألة اقتصادية تقريباً، نجد مجموعات من الأرقام المتضاربة من مختلف الوزارات أو المنظمات. وقد زخرت الصحافة السعودية بالشكاوى المتكرّرة حول وزارات لا تستشيرها هيئات حول السياسة التي ينبغي انتهاجها في مجالات تتعلق بسلطة الوزارة ذاتها. ونظراً إلى درجة المركزية الشكلية العالية، التي تعزّزها سلطة الإنفاق الملكية، نجد البيروقراطيين البارزين يسعون إلى التنافس من أجل الوصول إلى القمة بدل التنسيق بينهم.

أما الهياكل الهادفة إلى الدمج الأفقي، كاللجان بين الوزارات، فهي تعيد إنتاج هذه الانقسامات. وعلى الرغم من أنها مراكز ذات صفة إدارية ممتازة[٢٧]، مثل مؤسسة النقد العربية السعودية، ووزارة النفط والمعادن، فإنها تحمل طابعاً أكثر انعزالية يقتصر على قطاعها الخاص.

وبما أن المنتفعين يتنافسون للوصول إلى أعلى المراتب، تصبح السيطرة الشاملة على الإدارة أسهل. وهذا النمط ذاته يُعاد إنتاجه على نطاق أضيق ضمن المؤسسات. وانطلاقاً من هذه الخلفية، يبدو السعي وراء الريع وتوسيع الإقطاعات المؤسسية أسهل وأكثر ربحاً بالنسبة إلى كبار البيروقراطيين من دفع سياسات منسجمة إلى الأمام. فالأمر الأخير يتطلب التزاماً حقيقياً على مستوى عالٍ، وفهماً أوسع للأمور، وفي الأغلب يحتاج أيضاً إلى ائتلافات لا يسهل على

---

(٢٦) انظر: Hazem Beblawi, «The Rentier State in the Arab World,» in: Giacomo Luciani, ed., *The Arab State* (London: Croon Helm, 1990), p. 91.

(٢٧) «الإدارات المعزولة» في لغة الباحثين في مجال الإدارة العامة، انظر: Barbara Geddes, *The Politician's Dilemma* (Berkeley, CA: University of California Press, 1994).

الدوام إقامتها. وفي الأغلب يحظى الحذر السياسي بمكافأة، حيث يحظى حسن المراقبة بجائزة. وكثيراً ما يُستبدَل الوهم التكنوقراطي المريح عملية الدفاع عن سياسة ملتزمة بالقول: إن المسائل السياسية يمكن أن يُزال عنها الطابع السياسي عبر البحث العلمي، وهو ما يؤدي إلى تشكيل لجان أبحاث لا تنتهي، وهذا يعني ما قاله أحد المصرفيين الغربيين من حصول «شلل تحليلي». قليلة هي المقدرة في القمة على التعاطي مع تفاصيل السياسة، مع العلم أن هذا بالتحديد ما تتطلبه المركزية الشكلية. وهذا يعني أيضاً أن مراقبة المهارة التقنية والنجاح من جانب القيادة، حتى لو كان مرغوباً فيهما حقاً، تظلّ محدودة بشدّة.

نجد مجموعة الانتفاعية كبيرة من السياسية الواسعة النطاق «داخل» الدولة، وفي داخل الوظيفة العامة ذاتها. وما زالت الرواتب تمتص جزءاً متزايداً من الميزانية السعودية منذ الثمانينيات، بينما الإنفاق العام، الذي يحمل أهمية أكبر بالنسبة إلى النمو الاقتصادي على المدى الطويل، يعاني على نحو تدريجي، إلا أنه في الآونة الأخيرة شهد انتعاشاً جزئياً. وفي حالات عديدة، تكون الزيادة في عدد الموظفين كبيرة إلى درجة يصعب معها الجدال حول الهدف التوزيعي. ومع تزايد البطالة، يصبح تأمين العمل من خلال الدولة مسألة سياسية في غاية الحساسية. فالنزاع بين ضمانات العمل في مختلف المؤسسات وضرورات الإصلاح الإداري واضح للعيان[٢٨].

وتطال مكاسب الوظيفة أبعد من الموظفين فيها لتصل إلى أعداد أكبر بكثير، وهذا يعني أن التوظيف في الدولة يطال المجال المهم الثاني في الانتفاعية السياسية، وهو رعاية المجموعات في المجتمع السعودي. ويبدو «المجتمع» و«الدولة» في السعودية متداخلين في نواح شتى، ويصعب التمييز بينهما. وسنركّز هنا على نظام رعاية أطراف القطاع الخاص.

يبدو ظاهرياً أن استقلالية القطاع الخاص السعودي كفاعل على المسرح السياسي السعودي قد زادت كثيراً. ويبدو أن غرف التجارة والصناعة المحلية ومجلسها الوطني العام يتمتعان بشيء من النفوذ، حينما يتعلق الأمر بالنقاشات حول السياسة. وقد استخدم القطاع الخاص بنجاح أيضاً مجلس الشورى كقناة لنقل مصالحه. واتسعت استقلالية التجار السعوديين المادية إلى درجة كبيرة، نظراً

(٢٨) في أغلب الأحيان تجبر الوزارات على توظيف الخريجين الجدد الذين لا يحملون الشهادات المناسبة بحسب قائمة تفرض عليها.

إلى سنوات طويلة من مراكمة الريع، ونظراً إلى حسن تنظيمهم وإدارتهم المهنية التي تحسّنت على نحو ملحوظ. وقد صارت حاجة الدولة إلى القطاع الخاص اليوم أكبر، وبخاصة من أجل مساهمته في النمو وتوفير فرص العمل، ولكن أيضاً في بعض الحالات من أجل خبرته في الشؤون الاقتصادية وسرعة ومرونة أدائه في السياسة الاقتصادية، كما في المعلومات حول مجالات لا تستطيع الإدارة المجزأة الحصول عليها بنفسها. وصار أعلى السعوديين كفاءة موجودين الآن في القطاع الخاص بصورة عامة؛ أما رواتب القطاع العام الأكثر سعياً وراء المساواة العادلة، فهي لم تخضع لمراجعة، حيث جُمّدت على مدى سنوات طويلة، فأصبحت أقل جاذبية مما كانت عليه بالنسبة إلى حاملي الشهادات العليا[٢٩].

وهكذا، أصبح صوت قطاع الأعمال السعودي مسموعاً أكثر، وقد انطلقت شكاوى عديدة في السنوات الأخيرة ضد البيروقراطية المعيقة، التي تسدّ السبل. صحيح أن الدولة لم تعُد تهب بسخاء، كما في السابق، إلا أنها لا تزال تتدخل في مجال الأعمال عبر ما يمكن أن يُسمّى «التنظيمات المفترسة» (حيث إن رفض التخلي عن السيطرة هو بالمناسبة أحد الأسباب المهمة وراء عدم تقدم عمليات الخصخصة). كما يشكو بعض رجال الأعمال السعوديين بشدة في مجالسهم الخاصة من دخول الأمراء الواسع مجال الأعمال، وهو ما يؤدي إلى تحويل المنافسة إلى غير مصلحة رجال الأعمال[٣٠]. وأصبحت العلاقة بين قطاع الأعمال والدولة أكثر تساوياً نوعاً ما، وأكثر تصادماً على وجه التأكيد، إذ صار قالب الحلوى أصغر، وصار المتبارون عليه أكبر عدداً.

ومع ذلك، لا شيء ممّا سبق يجعل القطاع الخاص منافساً أساسياً لبنى الانتفاعية والطبقية السياسية، ولا يمكنه أن يتسلّم الأمور بسهولة من حيث النقطة التي تفشل فيها الدولة. والسبب هو **أولاً** أن رأس المال السعودي ما زال يحظى بفرصة الخروج إلى العالم، **وثانياً** أن قطاع الأعمال السعودي يظلّ إلى حدّ كبير وليد النظام السعودي، وهو منغرس فيه كثيراً. وبقدر ما كان المستثمرون السعوديون قد اكتسبوا استقلالية حقيقية من حيث رأس المال والخبرة، يظلّ الاقتصاد المعولم يقدم لهم انفتاحاً أكثر سهولة على العالم. كما

(٢٩) انظر أيضاً الفصل السادس في هذا الكتاب.

(٣٠) انظر مثلاً: Abir, *Saudi Arabia: Government, Society and the Gulf Crisis*.

ومقابلات شخصية في الرياض بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤.

أن التناغم المؤسسي في قطاع الأعمال السعودي ما زال يعاني بسبب ما يقدم من خدمات عامة إلى هذا الطرف أو ذاك، على الرغم من المعارضة في هذا الصدد. صحيح أن هذه الخدمات كثيراً ما تكون أقل مادية مما كانت عليه في السابق، إلا أنها مستمرة في إيجاد منتفعين من الأفراد أو من الجماعات الصغيرة. وتتضمن الأمثلة متعهدي الأشغال العامة الذين لا يتمتعون بشفافية البتّة، والتصاريح الشخصية والقرارات التنظيمية المؤاتية وسياسات الدعم والمعلومات المفروضة حول السياسات العامة... إلخ. وتلوح في الأفق إلى حدّ كبير العلاقات الشخصية بين رجال الأعمال البارزين وكبار الموظفين الإداريين أو أعضاء الأسرة المالكة. ويتزايد تعقيد النظام وعدم شفافيته أكثر فأكثر من خلال تورّط أشخاص لا يطالهم القانون السعودي بين الحين والآخر[٣١].

ويمكن لنقص الضمانات القانونية وعدم المساواة في الفرص أن تمثّل أسباباً للشكوى، ولكنها تساهم أيضاً في تجزئة القطاع الخاص. وبما أن عدد الفاعلين المهمّين في قطاع الأعمال السعودي صغير نسبياً، يتم التوصل إلى هذه النتيجة بسرعة نسبية. ومن يسعون وراء ربح شخصي بإمكانهم أن يستفيدوا من عدم الشفافية المحلية، ومن المحاباة. ولا حاجة إلى نظرية المؤامرة الكبرى: بإمكان المحاباة هنا أن تعيد إنتاج نفسها بسهولة من دون وجود خطة ضخمة تحت شعار «فرّق تسد» في خلفيتها. غير أن المرء قد يعتقد أن القبول بنقص الشفافية في حالات عديدة موجود لسبب وجيه[٣٢].

نقطة إضافية متصلة بما سبق، تهدد انسجام قطاع الأعمال السعودي عموماً، هي أن مجلس الشورى وغرفة التجارة والصناعة في الأغلب جرى استخدامهما من جانب فاعلين راسخين في مجال الأعمال، أولئك القلائل نسبياً الذين يحظون

---

(٣١) يقول الباحثون: إن العلاقات بين الدولة وقطاع الأعمال في أغلب الأحيان تفتقر إلى التبادل والمصداقية والثقة على النطاق الواسع على الأقل، انظر: Ben Ross Schneider and Sylvia Maxfield, «Business, the State, and Economic Performance in Developping Countries,» in: Ben Ross Schneider and Sylvia Maxfield, eds., *Business and the State in Developping Countries* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1997), pp. 3-35.

(٣٢) قارن الدراسة الحديثة التي أجرتها منظمة الشفافية العالمية، والمتوفرة على الموقع التالي، <http://www.transparency.org>.

بالتعليق الوارد في صحيفة **غلف نيوز** (*Gulf News*) بتاريخ الثاني عشر من تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤، الذي يشير إلى أن المملكة العربية السعودية ما زالت في أسفل السلّم.

على الأرجح بعلاقات جيدة. إن الأمور في هذا المجال تتغيّر ببطء[٣٣]. وفي مجال الأعمال، كما في المجالات الأخرى، كان هناك نوع من التصلّب: لم يشهد القطاع الخاص سوى القليل من القادمين الجدد منذ الثمانينيات، ولم يقع إلا القليل من عمليات الدمج والشراء أو من عمليات تعزيز القطاعات. فالاحتكارات واحتكارات القلة المتمترسة تصعب زحزحتها. وتبقى «البرجوازية التابعة» في أعلى المجالات قريبة من الدولة ومن قيادتها. وتنخرط أغلبية تجمّعات العائلات في العديد من القطاعات ومجالس إدارات الشركات في الوقت نفسه، وهو ما يشير إلى وضع مميّز يحمل إلى الظن أنهم يجعلون سياسة مصالحهم أكثر انتشاراً. ولم يحدث أن جرت تنمية المؤسسات الصغيرة والوسطى[٣٤] التي قد تجعل الأسواق أكثر نشاطاً وتنافسية وتجعل المصالح أقل شخصية.

بدا القطاع الخاص على أنه أقوى الأطراف حين تعلق الأمر بتنظيم ائتلافات تمتلك حق النقض، مثلاً ضد خطط فرض ضريبة الدخل ومحاولات نزع امتيازات المواطنين في التوزيع التجاري أو في رفع تعريفات الكهرباء. ويبدو القطاع الخاص مستعداً بصورة عامة للحديث، ولكن ليس لمواجهة النظام الذي أتى به إلى الوجود على نحو علني. ويعتمد مدى انسجام مكوّناته القطاعية كجماعة ضغط على المشكلة المطروحة، وعلى مدى قوة تجزئة المصالح وتحويلها إلى مصالح فردية من جانب الاقتصاد السياسي السعودي. وفي سبيل العودة السريعة إلى نظام الدولة الريعية، فهي أقل توزيعاً بحدّ ذاتها من هياكل الروابط والمجموعات المنخرطة في التوزيع، التي تحدد نوع العمل السياسي.

٢ ـ الانتفاعية الإدارية

يتعيّن علينا التطرق إلى المظهر الأخير، وهو الانتفاعية الإدارية أو ذات المستوى المتدني[٣٥]. ولا يمكن فهم المصاعب التي واجهتها الإصلاحات

---

(٣٣) في السنوات الأخيرة، دخلت وجوه بارزة سياسياً مجالس التجارة ولجانها الفرعية، ولم تكن جميعها من أعلى طبقات قطاع الأعمال.

(٣٤) كنقيض للمؤسسات فائقة الصغر وقليلة الهامش وضئيلة الإبداع المنتشرة في مجال الأعمال والخدمات.

(٣٥) «المستوى المنخفض» ليس المستوى الأكثر انخفاضاً: إن التراتبية الهرمية الصلبة تعني أنه يوجد تحت الإدارة العليا، في الكثير من الإدارات، حيز بسيط لقدرة التصرف الشخصية (والقليل مما يمكن فعله في الأغلب).

الاقتصادية السعودية كاملة من دون النظر إلى نسيج الدولة السعودية: طريقة عمل البيروقراطية وتفاعلها مع المجتمع بصفة يومية. فحتى المصالح الأوسع وحدود المجموعات في الأغلب تترسّخ في السياسات الجزئية الخاصة بالإدارة السعودية. ولم تحظَ البنى الإدارية بتحليل كافٍ من جانب نظرية الدولة الريعية، على الرغم من أن هذه البنى متصلة عن قرب بطبيعة الدولة التوزيعية. وهي تحدد قدرات الدولة ونواحيَ مهمة من علاقتها بالمجتمع.

وكما أشير إليه سابقاً، يظلّ الاندماج الوظيفي لدى أغلب الإدارات السعودية قليلاً. وهذا صحيح بالنسبة إلى العلاقات بين الإدارات، ولكنه صحيح أيضاً بالنسبة إلى الإدارات. ولم يكن هناك، تاريخياً، سوى دوافع قليلة لقيام وظائف جمع معلومات وتنظيم قوية تهدف إلى التعاطي مع المقاومة الاجتماعية الصلبة، وتتطلب جهداً كبيراً، إن لم نقل ضغطاً كبيراً. ومن الغريب عدم توافر سوى معلومات قليلة عن قطاعات مهمة كقطاع الزراعة أو التجزئة أو قطاع الأعمال بصورة عامة، أو أيضاً المداخيل الشخصية التي يمكن استخدامها في مجال فرض الضرائب. وقد بُذِلت مؤخراً فقط جهود لتعزيز عمليات تنظيم العمل، وكان يتم النظر إلى المحاكم على أنها ضعيفة، ومجلس المنافسة الذي تشكّل في عام ٢٠٠٥ لم يحقق أي إنجازات تذكر[٣٦]. ولم تتواصل الدولة مع مجتمعها بقوة في هذا الصدد، ما دام النفط نزع الضرورة التاريخية للقيام بهذا النوع من الإجراءات المؤلمة.

حين تجري صياغة التشريعات والتنظيمات في الوزارات، تكون الجهود الممتدة محصورة في العادة، على الرغم من أن مجلس الشورى والضمّ المتزايد لغرف التجارة والصناعة من أوساط السلطة قد أتيا بكثير من التحسينات، على الأقل بالنسبة إلى المشروعات الأكثر أهمية[٣٧]. إن التواصل بين الدولة والمجتمع على مستوى «السياسة» كان محدوداً على نحو تقليدي، وحينما كان يحصل، كان ينجم عن سمات شخصية، وعن طبيعة ظاهرة معيّنة، وليس نتيجة وجود بنى راسخة للتواصل.

---

(٣٦) المؤسسات المنظمة تكون في العادة ضعيفة في الدول التوزيعية؛ انظر: Vanderwalle, *Libya Since Independence: Oil and State Building*, p. 8.

(٣٧) حسبما يقول عضو مهم في مجلس الشورى، لم تعد القوانين تصاغ فقط من جانب عدد صغير من المستشارين والبيروقراطيين في القاعات الخلفية من الوزارات، في مقابلة مع عبد الرحمن الزامل، الرياض، حزيران/ يونيو ٢٠٠٣.

وفي الوقت ذاته، كان هناك على المستوى «الشخصي» تداخل واسع النطاق بين الإدارة وقطاع العمل (أو المجتمع). وقد أتينا على ذكر المحاباة، التي انتشرت مع نمو الدولة السعودية. أما التنظيمات والتشريعات المتداخلة وغير الواضحة، فهي تؤمّن مجالاً للتعاطي الشخصي على مستويات دنيا وأقل تسييساً لا تطال فقط العقود، ولكن أيضاً التصاريح والشهادات والمنشآت والمعلومات المتعلقة بالعمل... إلخ[٣٨]. وقد جرى توظيف كمية كبيرة من المواهب الخلاقة في تأمين فرص السعي وراء الريع، سواء من أجل تحقيق مصلحة شخصية أو من أجل أحد الأقارب أو الأصدقاء، أو أيضاً المحاسيب؛ وقد كانت العقود من الباطن المضخّمة منها والوهمية تحظى بشعبية خاصة. ويبدو أن بإمكان إقطاعات الانتفاعية أن تكون موجودة حتى في داخل الوزارات؛ فبعض الوحدات الإدارية تتمتع بتأثير وبميزانية يفوقان حجمها لمجرد أن رئيسها يتمتع بموقع شخصي مهم.

أما الواسطة المطلوبة للتعامل مع الإدارات السعودية فهي تتبع تجزئة أوسع: على الرغم من المحاولات الأخيرة للحدّ من البيروقراطية، أنت تحتاج إلى كمية هائلة من التراخيص والوثائق التي غالباً ما تكون مطلوبة عند مزاولة الأعمال؛ عليك أن تتعاطى مع كثير من الإدارات المختلفة، وقد يطلب البعض منها مطالب متعارضة في بعض الأحيان[٣٩]. وحتى من دون تفضيل الأقارب، يمكن للنظام أن يمثل عبئاً ثقيلاً. ولكن، على الرغم من أن هذه المسألة تكبح عمل الأسواق، فإنها تساعد أيضاً على إبقاء المنافسين الأجانب تحت السيطرة، وتعطي «الأطراف الداخلية» حصة في النظام كما هو. وهي تساعد أيضاً على إعادة إنتاج شبكة حصرية وغير رسمية مبنية على المحاباة والسرية تحول دون تشكّل مجموعات أوسع. أما السرية العامة التي تعمل البيروقراطية السعودية بواسطتها فهي جزء لا يتجزأ من تجزئة الانتفاع والمؤسسات.

قد تتخذ أوساط العمل إزاء هذا النوع من الإجراءات مواقف تشوبها

---

(٣٨) في جهاز الدولة الحالي، في أغلب الأحيان تذوب المسؤوليات بين الإدارات. فإدارة المياه مثال جيد (وحيّ) يقع في مكان من الفراغ المتروك بين وزارتي الزراعة والماء والكهرباء، وبين البلديات والشؤون الريفية.

(٣٩) يمكن القول: إن العديد من هذه الروابط وغيرها ليست بروابط «محسوبية» بالمعنى الضيق، بما أنه لا توجد علاقة تراتبية هرمية واضحة بين الأطراف المعنية التي قد تتصرف على غرار الأصدقاء أو الشركاء. إلا أن البنية الأوسع التي يترسخ فيها هذا النمط من العلاقات تنزع إلى أن تكون تراتبية، كما أن الشركاء المجتمعيين يعملون وفق نظام المحسوبية إزاء مؤسسة أكبر معنية.

الازدواجية، غير أن أغلب البيروقراطيين المعنيين لديهم بالضرورة مصلحة في حماية هذه الإجراءات. وعلى الرغم من أن البيروقراطيين، وبخاصة على المستويات الدنيا، لا يملكون سوى سلطة محدودة من حيث التأثير في سياسة الإدارة أو السلطة مجتمعة، فإنهم قادرون على نشر نوع من نقض وإعاقة هائلين بين صفوفهم. وحتى لو كان هناك التزام حقيقي على المستويات العليا بالتغيير البنيوي، فإن البيروقراطيين في المراتب العالية في الأغلب يكونون عاجزين أمام كتلة منتشرة من الموظفين التي لا يمكن صرفها من الخدمة، والتي لا تملك سوى دافع قليل للأداء في إطار عمل لا يرتكز على الجدارة، هذا من دون الأخذ في الحسبان ارتكازه على التراتبية القوية. تكمن الائتلافات الإصلاحية، إن وُجِدت، في أعلى سلم التراتبية؛ إلا أن المركزية شديدة والمقدرة محدودة في صفوف الوظائف العليا، بالإضافة إلى نقص وسائل الثواب والعقاب الفعّالة التي تزيل مقاومة التغيير على نحو فاعل حقاً. وهناك من لاحظ بيروقراطيين من الصف المتوسط يتآمرون ضد زملاء لهم ملتزمين بالعمل ومستعدّين لرفع بعض معدلات الأداء والإنتاج[٤٠].

بالإضافة إلى الواجبات الواسعة التي تقع على عاتق الدولة السعودية بسبب الانتفاعية السياسية، نجدها تنتكس أيضاً على نطاق ضيّق بسبب الانتفاعية الإدارية، وبخاصة حينما يتعلق الأمر بتنفيذ السياسات التي تم الاتفاق عليها على مستويات أعلى. وإذ نرى مصالح التجمّعات الواسعة، وحلّ النزاعات وسياسة الاتصالات ناقصة في أغلب الأحيان، كما نرى الدولة والمجتمع في حالة تعارض على نطاق أوسع، نجدهما متداخلين بشدة على نطاق صغير.

سادساً: دراسة حالات محدّدة[٤١]

تركّز دراسة الحالات التالية على المشكلات التي أحاطت بعضوية منظمة التجارة العالمية، وعلى قانون الاستثمار الأجنبي، وتوطين الوظائف، ومشروعات فرض ضريبة الدخل الفردي، لنبيّن كيف يتم تطبيق السياسات في إطار من الحسابات الانتفاعية. وهي تظهر الحاجة إلى دعم قوي على

(٤٠) انظر الهامش الرقم (١).

(٤١) تعتمد هذه الدراسات على بحث أُجري في داخل البلاد على فترات تمتد من نيسان/ أبريل إلى حزيران/ يونيو ٢٠٠٣، ومن تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣ إلى نيسان/ أبريل ٢٠٠٤.

المستويات الأعلى من أجل أي مشروع سياسي مهم، ما دام النظام تراتبياً، وتنزع مختلف مجموعات المصالح الممكنة نحو التجزئة. فما يقدمه المجتمع انتقائي، أما النظام فلا يقدم بيئة مناسبة للتفاوض حول السياسات. أما حينما يتعلق الأمر بالتنفيذ، فإن السياسات تنزع نحو فقدان زخمها على المستويات الدنيا، وإن كانت تعاني اعتراضات، فإنها ستضيع بين مختلف «الإقطاعيات» والشبكات غير الرسمية. وفي أغلب الحالات، لا تتمتع القيادة الرازحة تحت وطأة الأعباء إلا بقدرة محدودة على المتابعة.

١ ـ الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

جرى اتخاذ قرار تقديم طلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (وكان اسمها «الغات» آنذاك) في عام ١٩٩٣، في وقت أصبح فيه واضحاً أن العضوية ستطال في النهاية كل بلدان العالم تقريباً. وقد بدا أن هذا الأمر شرط مسبق ليكون البلد في مصاف الفاعلين الاقتصاديين الدوليين. بيد أن السلطات السعودية لم تكن تعي بصورة كلية درجة التغييرات التنظيمية التي يتعيّن عليها مناقشتها، إن لم يكن تطبيقها كاملة بالضرورة، في إطار آلية الانضمام. وكانت مبادئ عدم التمييز، التي تعني فتح أبواب القطاعات أمام المنافسة الخارجية والداخلية، وإزالة الاحتكارات والوكالات الحصرية وغيرها، من نوع المبادئ التي تتعارض مع تقليد سياسات العمل السعودية.

لم يكن القطاع الخاص، في أوسع أقسامه، متحمساً لتبعات العضوية في منظمة التجارة العالمية. فمصالح هذا القطاع تكمن في حصته من السعي وراء الريع القانوني من حيث الشكل (كـ «وكالات» التجزئة الحصرية مثلاً)، ولكن يبدو أنها تكمن أيضاً في حصص العديد من الفاعلين الأفراد في الانتفاعية الإدارية، وهو ما يفسر جزءاً من مقاومة الشفافية التي يستدعيها الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وقد أثبت الجواب الفاتر عن فكرة الانضمام إلى هذه المنظمة أن أجزاءً مهمة من القطاع الخاص السعودي ما زالت تحظى بموقع جيد في النظام الحالي، وهو ما يؤكد الأهمية المستمرة لمختلف آليات الحماية والمحاباة.

كما أثبت نقص الجدل والنقاش حول منظمة التجارة العالمية ضمن المملكة غياب منتدى عام لحلّ الخلافات السياسية. وما حدث من نقاشات وقع بطريقة موزعة على منتديات مختلفة. وبدا الدفع نحو العضوية مائلاً إلى التردّد لمدة طويلة، ولم تكن هناك أية نخبة تنموية ضاغطة لدعم هذه المسألة، وليس

هناك ائتلاف قوي في المجتمع. وبدت المفاوضات مع منظمة التجارة العالمية كما لو أنها تكشف القدرة المحدودة لدى وزارة التجارة، التي بدت مسؤولة عن الشؤون المتعلقة بالمنظمة بطريقة معزولة، وفشلت لمدة طويلة في الوصول إلى نتائج. وقد تم الإعلان مرات عدة عن أن المفاوضات قد تُوِّجت بالنجاح ليتم الإعلان بعدها بقليل أنها قد تأجلت. وسُمح لمجلس الشورى أن يدخل حلبة الجدال في مرحلة متأخرة جداً في عام ٢٠٠٣، إذ تم الوصول إلى نتيجة في المفاوضات الخاصة بالمنظمة مع الاتحاد الأوروبي، وبدا أن المفاوضات بين السعودية والولايات المتحدة قد وصلت إلى مرحلة متقدمة استمرت لمدة سنتين أخريين، قبل التوصل إلى اتفاق شامل في أواخر عام ٢٠٠٥. هذا الاتفاق يستلزم تغييرات جوهرية في النظم والتحرر في العديد من المجالات. ولكنه كان بسبب الضغط الدولي القوي، وتأخر القيادة السعودية بالاعتراف بأن هذا الضغط لن يتبدّد، الأمر الذي جعل الصفقة ممكنة. وعلى الرغم من العديد من التعديلات على الورق، لكن البيئة التجارية والقانونية في المملكة العربية السعودية لم تتغير جوهرياً بعد الازدهار.

٢ ـ قانون استثمار رأس المال الأجنبي

بدا قانون استثمار رأس المال الأجنبي لشهر نيسان/ أبريل ٢٠٠٠ من المشروعات المفروضة من القمة، تماماً مثل مشروع عضوية منظمة التجارة العالمية. كان ولي العهد قد قدم له كل الدعم، وبالرغم من صدوره في وقت متأخر بعض الشيء عمّا أُعلِن عنه، فإن فترة تحضيره الناشط بدت مقتصرة على مدة لم تتجاوز السنتين، وهذه مدة قصيرة جداً بالمعايير السعودية. ومع ذلك، أثبتت المبادرة إليه وجود فصائل سياسية ومنتفعين داخل الدولة، على الرغم من أن الحالة هنا هي أوضح حالة تتعلق برعاية مشروع موجّه نحو الإصلاح: رعاية ولي العهد للأمير عبد الله بن فيصل بن تركي، الذي أصبح رئيس هيئة الاستثمار العامة في المملكة العربية السعودية. وكما قال أحد المصرفيين السعوديين، فقد كان القانون «مشروعاً تقف وراءه شخصية صاحبة همّة»[٤٢].

كان موقف أقسام كبيرة من القطاع الخاص متشككاً في المشروع الذي يهدد الامتيازات السعودية في عدد من الأسواق، حيث يسمح بمشروعات مملوكة

(٤٢) مقابلة مع مسؤول اقتصادي في بنك سعودي في الرياض في أيار/ مايو ٢٠٠٣.

بنسبة مئة بالمئة لرأس المال الأجنبي، كما يضع القطاعات المحمية المتبقية على «قائمة سلبية» قابلة للمراجعة دورياً، فيوجِد منفذاً ممكناً لوقوع اختراقات أجنبية إضافية (وبخاصة في القطاع التجاري). وعلى الرغم من التصريحات المتناقضة حول هذه المسألة، فإن قطاع الأعمال السعودي لم يكن البتّة هو القوة الدافعة وراء القانون، ولم يكن يبدو أيضاً صاحب موقف موحّد. ولكنه أُعطي فرصة التعليق على مسودات القانون التي نُشِرت في عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٠. وفي بعض القطاعات على الأقل، سعت الانتفاعية الإدارية إلى إيجاد مصالح في عدم الشفافية وقلة المنافسة، بينما كان القادمون الأجانب يُنظَر إليهم على أنهم تهديد لبنى المحاباة القائمة بفضل تقنيتهم وإدارتهم المتطورة. وفي النهاية، كان قطاع الأعمال السعودي من منتفعي الحماية ذات الأشكال المختلفة.

كانت الحاجة واضحة إلى قيادة سياسية قوية لدفع المسألة قدماً، وهذا ما سبّب على الأرجح أزمة أسعار النفط في عامي ١٩٩٨ و١٩٩٩. وحمل القانون معه قيام مؤسسة إضافية هي هيئة الاستثمار العامة في المملكة، أُوكلت إليها مسؤولية متابعة التنظيمات والتعامل مع المستثمرين المقبلين. وتجلّت مقاومة المؤسسات السعودية الأخرى عند صياغة المسودة الأولى الخاصة بـ «القائمة السلبية»، حيث أضافت مختلف الوزارات إليها قطاعات كثيرة إلى درجة أن المجلس الاقتصادي الأعلى بقيادة ولي العهد اضطُر إلى التدخل من أجل الحدّ منها.

ولم تتمكّن هيئة الاستثمار العامة، بالرغم من أنها هيئة موجّهة بالفعل نحو الإصلاح، من إحداث خرق في المؤسسات الأخرى[٤٣]، وهو ما قد يمثّل عقبات ضخمة على الأرض بالنسبة إلى المستثمرين الأجانب الذين يحتاجون إلى وثائق وتصاريح من هيئات إدارية كثيرة تعمل بغموض وبطء. خلال السنوات الخمس الأولى، جهدت هيئة الاستثمار العامة من أجل إقامة «المكان الواحد الذي يوفر كل ما تريد» للمستثمرين الأجانب. فمنذ عام ٢٠٠٥، وتحت القيادة الجديدة لهيئة الاستثمار العامة، كان هناك تقدم في إزالة بعض المعوقات

---

(٤٣) وهذا مختلف عن وضعية هيئات إصلاح مشابهة أخرى في أماكن، مثل البرازيل وتونس التي كانت تحظى بسلطة تجاوز الإدارات الأخرى. في السعودية، بدا أن هذه الإدارات تحظى بنفوذ أكبر في السلطة؛ في ما يتعلق بالبرازيل، انظر: Geddes, *The Politician's Dilemma*.

وفي ما يتعلق بتونس، انظر: Eva Bellin, «The Politics of Profit in Tunisia: Utility of the Rentier Paradigm?,» *World Development*, vol. 22, no. 3 (1994), pp. 427-436.

البيروقراطية والروتينية في وكالات مختصّة أخرى، ولكن صغار المستثمرين الأجانب لا زالوا يشكون من التدخلات الإدارية التعسفية ومطالبها. وهذا ما يظهر كيف أن تنفيذ مشروعات شاملة سيفشل على الأرجح، بسبب وجود أنماط قديمة وبنى سلطوية عمودية في الدولة السعودية. وكثيراً ما تكتسب الأعمال السعودية تفوّقها التنافسي عبر نفاذها إلى شبكات حصرية تساعدها على «إنجاز الأعمال» من ضمن هذا النظام، وذلك من خلال شبكة من السماسرة في إدارات لا حصر لها. إن المحسوبية الإدارية في مؤسسات كوزارة الداخلية، التي تتمتع بتأثير إداري واسع حتى في مجال الأعمال، تعني أن العديد من الأسواق تبقى بعيدة عن أن تقدم فرصاً متساوية. وكثيراً ما يتعيّن على المستثمرين الأجانب أن يدقّوا أبواب شبكات الوسطاء السعوديين المحليين.

غالباً ما تبرز هيئة الاستثمار العامة نفسها في كثير من الأحيان كوسيط غير رسمي مع الإدارة المحلية، ولكن يمكن القيام بذلك مع عدد محدود من العملاء ذوي النفوذ.

إن محاولاتها الأخيرة لخلق فرص عمل جديدة «مدن اقتصادية» مع هياكل تنظيمية مستقلة، تبدو وكأنها تعكس الاعتراف بأن أجزاء من البيروقراطية التقليدية السعودية غير قابلة للإصلاح.

وإذا كانت هيئة الاستثمار تمثل محاولة للالتفاف على العقبات البيروقراطية، كذلك الأمر بالنسبة إلى لجنة السياحة العليا، وحتى إلى المجلس الاقتصادي الأعلى بحدّ ذاته، الذي تأسس مؤخراً في عام ١٩٩٩، كنوع من وزارة مصغّرة تتعاطى شؤون السياسة الاقتصادية، لتلتف على مجلس الوزراء الأكثر بطئاً في حركته. وفي ما يتخطّى هذه الهيئات الأساسية، قامت لجان إضافية متعدّدة من أجل مسائل تتعلق بسياسات جديدة. وبعض هذه الأجزاء ناشط ومعزول عن الممارسات البيروقراطية، ولا يقبل بإعادة إنتاج العقبات القائمة[٤٤]. تستطيع مؤسسات كهذه أن تساعد على إيجاد رؤية واضحة حول مسائل مبدئية، ولكنها في الأغلب لا تُحدِث التغييرات الضرورية في الهيئات

---

(٤٤) ما زال الأداء يعاني الارتجال في الكثير منها، وفي بدايات عام ٢٠٠٥، ما زالت رفوف التنظيمات القطاعية فارغة. وهذا أيضاً جزء من أنماط الإعلانات التي لا تجري متابعتها إلى مرحلة تطبيقها. فالتطبيق يحتاج إلى إعادة بناء (قد تكون مؤلمة)، واهتماماً بالتفاصيل، وقدرة على البناء وفي الأغلب التنسيق بين مختلف الهيئات على مستويات منخفضة.

القائمة، وفي الرتابة الإدارية التي تظلّ على حالها، غير منسّقة ومجزأة وغير شفافة. ولا يمكن إيجاد مقدرة الدولة بواسطة «كن فيكون»، أو على الأقل من دون بذل وإلحاق الأذى بعدد من أصحاب المصالح في النظام القائم. وقد يعكس قيام هيئات جديدة للإصلاح قاعدة أساسية لم تتغيّر: فمنذ ظهور الثروة النفطية، تغيّر النظام السعودي من خلال توسعه. ولكن لكل شيء حدوده.

٣ ـ توطين الوظائف

وظائف الدولة هي المجال الذي أصبحت فيه القيود على التوسع الأكثر وضوحاً. كما أصبحت مسألة البطالة الحساسة والمتفشية بين السعوديين ملحّة إلى درجة أنها وجدت طريقها إلى الصحافة السعودية شبه الرسمية. أما مفهوم «توطين أسواق العمل» فهو موجود منذ أكثر من عقدين من الزمن. بيد أن الخطوات الإدارية الجدّية لم تُتَّخذ إلا في السنوات الأخيرة لإجبار القطاع الخاص على المساهمة في توفير فرص عمل للمواطنين السعوديين (مع حلول عام ٢٠٠٤، كان سبعة ملايين وافد تقريباً يقيمون في السعودية، ومعظمهم يمارس عملاً ما، كما قُدِّرت نسبة العاملين الوافدين في القطاع الخاص بـ ٩٠ بالمئة).

حاولت الحكومة أن تفرض نسباً ترتفع سنوياً من التوطين الوظيفي على الشركات الخاصة منذ منتصف التسعينيات، وامتنعت عن إصدار تأشيرات عمل في بعض القطاعات الوظيفية، وأقرّت توطين قطاعات أخرى كاملة، بما فيها أسواق الخضار، وأسواق الذهب، وسيارات الأجرة، في مختلف الأماكن منذ عام ٢٠٠٠. ويبدو أن انقسامات سياسية قد وقعت بين القيادة حول وتيرة هذه السياسة وأدواتها، وقد عُرف عن مختلف الأمراء توزّعهم بين مساند لهذه السياسة ومناهض لها. وربما ساهمت هذه المسألة في الطبيعة الإعلانية التي اتسمت بها المحاولات الأولى لفرض التوطين. فقد بدت الإجراءات في النصف الثاني من التسعينيات، وكأنها لا تملك الإرادة أو القدرة على تنفيذها. وحين تم التنفيذ على نحو تدريجي، نزع إلى أن يكون انتقائياً. فالمحسوبية الإدارية سمحت لبعض الأعمال بالالتفاف على هذه التنظيمات، بينما خضعت أعمال أخرى، وخصوصاً الأجنبية منها لإجراءات جزائية. أما الحلّ الوسط، فكان يقضي بتقليص عدد الموظفين العام باللجوء إلى الاستعانة بمصادر خارجية لإنجاز بعض المهمات. وليس من قبيل الصدفة أن تكون الشركات التي نجحت في عملية الاستعانة هذه من الشركات التي تتمتع بعلاقات جيدة في

داخل البلاد[٤٥]. إن هذا النوع من الخدع واستعمال الواسطة يعنيان أن معارضة القطاع الخاص لهذه السياسة المكلفة نظرياً في «مراحلها الأولى» كانت معارضة صامتة ما دام العثور على الاستراتيجيات الفردية في حلّ المشكلات هو الأسلوب المفضّل.

وحينما تزايدت الضغوط من أجل التوطين من جانب النخبة والمجتمع على حدّ سواء، صارت الثغر أقل عدداً، وصارت مقاومة القطاع الخاص أعلى صوتاً. وما زال تطبيق القانون انتقائياً على بعض القطاعات المعنية، وهو ما يعكس قلة مستوى التنسيق المعتاد بين الإدارات المختلفة وقدراتها التمدّدية المحدودة. وبدت إدارات مختلفة، ومعها أمراء بارزون، كما لو أنهم يتابعون سياسات توطين موازية، ويصدرون قرارات وقوائم ممنوعات متضاربة في معظم الأحيان، فقامت تجارة غير رسمية تقضي بإصدار «شهادات توطين» على المستوى الإداري. لقد قلّل تعزيز السلطة القضائية لصالح وزارة العمل في عام ٢٠٠٤ من عدد اللاعبين في سياسة التوطين، ولكن هذا الأمر لم يزد قدرة الدولة على استمرارية إنفاذه.

ولكن مهما كانت درجة تنفيذ هذه السياسة، يبدو أنها قد أثبتت أن الإطار الخاص الذي يتحرك فيه الفاعلون يؤثر في مستوى الأهمية السياسية الخاصة بالمسائل المطروحة، ويفعل فعله بصورة جماعية عليها. ويبدو أن الانتفاعية الإدارية تضفي طابعاً فردياً على الاستراتيجيات.

٤ ـ ضريبة الدخل

كانت مسألة إخضاع الوافدين لضريبة دخل من المسائل التي لاقت رداً جماعياً قوياً. وقد هدفت الضريبة إلى تنويع مصادر الدخل العام بعيداً عن الإيرادات النفطية المتقلبة. وكانت أغلب الخطط التي جرى نقاشها تستهدف الوافدين أولاً، ولكن بالنسبة إلى كثير من المراقبين السعوديين، كانت الضريبة على المواطنين تلوح في الأفق[٤٦]. وتكمن هذه المسألة في جوهر النقاش حول نظرية الدولة الريعية. وقد جرت محاولتان لفرض ضريبة في عام ١٩٨٨، وكذلك

(٤٥) مقابلة مع مصرفي بارز في الرياض في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣.

(٤٦) كلّفت بعض الشركات الخارجية الخاصة بجمع بعض أجور وعوائد في بعض البلديات مؤخراً، وهذا نوع من تطور أنموذجي ممكن يستحق بحثاً معمقاً.

في عام ٢٠٠٣، وفشلت المحاولتان. ومن الأرجح أن المحاولات لإعادة تحديد النظام التوزيعي من شأنها أن تؤدي إلى ائتلاف معارض واسع، لأن ما كان على المحكّ هو سمة من السمات النظامية الأساسية في الدولة الريعية، وهي سمة تمثّل مصلحة لدى الجميع تقريباً بغضّ النظر عن موقع كل واحد منهم.

وفي عام ٢٠٠٣، أسقط مجلس الشورى الاقتراح، واضطلع ممثلو قطاع الأعمال فيه بدور كبير ما دامت الضريبة على موظفيهم الوافدين ستكون بمثابة كلفة غير مباشرة عليهم. وكان التهديد المبطّن بخروج رؤوس الأموال السعودية قد ساعد على إفهام الجميع أن فكرة ضريبة الدخل أصبحت أمراً من الماضي في ظلّ الظروف السياسية الراهنة. وكانت الشفافية في حسابات الحكومة المالية قضية ضمنية مهمة، أكثر ربما من التمثيل، بما أن الاتجاه العام يقضي بألا يكون أحد مستعداً للمساهمة المالية في نظام لا يفتح جميع دفاتر حساباته. وفي هذه الحالة، فإن بعضاً ممن يتمتعون بامتيازات جيدة كانوا موافقين. ونرى هنا أن القطاع الخاص أكثر معارضة، وأعلى صوتاً، مما كان في السابق في ما يتعلق بهذه المسألة[٤٧].

سابعاً: خلاصة النتائج

كان بالإمكان استخدام دراسات حالة أخرى، بما فيها قضايا الشفافية القانونية وقوانين العمل والشركات ومختلف مشروعات الخصخصة. ويمكن التقدم بأمثلة أخرى عن دور الأعضاء الفاعلين من الأسرة المالكة، ودوائر السلطة العليا، وهيكليات الرعاية الخاصة ضمن الدولة والمجتمع، والتفاعل بين البنى الرسمية وغير الرسمية. غير أن كثيراً من النقاط الأساسية يجب أن تكون قد اتضحت الآن. ويحتاج أي مشروع سياسي إلى دعم قوي من جانب السلطات العليا حتى يدخل حيّز النقاش الجدّي. وقليلة هي المشروعات التي «تظهر»، سواء من البيروقراطية التراتبية والمجزأة أو من المجتمع الذي لا يزال هو أيضاً مجزأً في كثير من جوانبه. أما القطاع الخاص، بالرغم من تمتعه

(٤٧) وفي المقابل، تعتبر الدفاتر المفتوحة بمثابة لعنة على قطاع الأعمال السعودي بحد ذاته، الذي يخفي المعلومات الخاصة به إخفاء محكماً. وإن قدر لضريبة ما أن ترى النور يوماً، وربما تكون ضريبة مبيعات بدلاً من ضريبة دخل شخصي، فإن الدولة ستقف أمام تحدي تنمية مقدرة على جمع المعلومات وتطبيق القانون، وهي مقدرة يبيّن النقص في المعلومات في معظم القطاعات أنها لا تملكها (ضريبة الزكاة الإسلامية على الأعمال السعودية موجودة بالطبع، ولكن التطبيق غير المتساوي والمعوج لقواعدها هو دليل على ما أوردناه).

بصوت أعلى واستقلالية أكبر، فهو ما زال مرهوناً بنظام من الرعاية الجزئية والمحاباة الرسمية منها وغير الرسمية، لذا تكون مساهمته انتقائية(٤٨). أما قدرة الوصول عبر الانتفاعية الطبقية، فهي في الأغلب تمر عبر قنوات خاصة وموازية، وليس عبر قنوات عامة أو جماعية. وكما أُشير سابقاً، من شأن هذا الأمر أن يعيق تشكّل الطبقات ونشوء مصالح «سياسية» أكثر منها «توزيعية»، كما نرى في الجدل السياسي الدائر. وهنا، تكون الانتفاعية بهذا المعنى عامل استقرار. وعلى الرغم من وجود تهديد بهجرة رأس المال الخاص، وقد يكون تهديداً متفقاً عليه، وقد لا يكون كذلك، فإن هذا لا يهدد النظام بالانهيار الوشيك، وهو أمر يُنفّذ من دون إحداث ضجة كبرى حول الموضوع.

وإذا كان التواصل الأوسع بين الدولة والمجتمع حول السياسات قد تحسّن، إلا أنه ما زال يحتاج إلى وجود إطار عمل شامل له. ويعمل مجلس الشورى على التعبير عن مصالح أجزاء معيّنة من المجتمع على الأقل، ولكنه ليس قوياً بما فيه الكفاية حتى يتصرّف كمؤسسة لتصفية الحسابات و«الاتفاق» حول القرارات الصعبة حقاً. وقد ساعد ذلك على إضفاء نوع من الشرعية على مشروعات لقيت معارضة معتدلة، ولكنه في الوقت ذاته يمثّل نوعاً من طبقة إضافية من طبقات صنع القرار، ما دام قادراً على إبطاء الأمور أكثر فأكثر، كما يعترف بذلك كثير من أعضائه(٤٩).

ومع ذلك، حينما يتفق أطراف أساسيون من المستويات العليا، يؤخذ القرار بالإصلاحات أحياناً. ولكن، حينما يتعلق الأمر بتنفيذ هذه القرارات، تتعرّض المشروعات المشتركة بين القطاعات إلى أن تُعلَّق بين مختلف الإدارات ودوائر السلطة والتأثير. لم تتمكّن أغلب الإدارات السعودية من تطوير قدرات عالية تاريخياً من أجل تنظيم العمل على نحو مستمر (أو المجتمع بصورة عامة)، ونظراً إلى طبيعتها التي تنحو إلى العزلة، فهي لا تعمل على التنسيق كثيراً. ويبقى العديد منها مجموعات من المنتفعين بقدر ما هو وحدات عملية.

---

(٤٨) من المعترف به أن طلبات قطاع الأعمال السعودي وعطاءاته كانت أكثر وضوحاً وأكثر توجهاً نحو إصلاحات تنظيمية وانسحاب للدولة في مجالات أكثر محدودية تتعلق بمسائل قانونية غير تلك التي أتينا على دراستها هنا. والمغزى هنا هو أن موقف القطاع الخاص يعتمد على القضية المطروحة. لذا نرى أن الموقف السياسي الأشمل بطيء الظهور.

(٤٩) مقابلات مع بيروقراطيين سعوديين وأعضاء في مجلس الشورى في الرياض، أيار/ مايو وحزيران/ يونيو ٢٠٠٣.

إن المركزية الرسمية في الدولة السعودية، وهي مظهر من مظاهر البنى العمودية للسلطة التي بُنيت حول الأسرة المالكة بوصفها «الموزّع النموذجي»، قد انتهت بتعزيز المأزق المتعلق بتنفيذ القرارات، نظراً إلى رزوح القادة تحت عبء مهمات القرار والمراقبة، ونظراً أيضاً إلى دورهم كرعاة أساسيين لمنتفعين كثر لا يريدون إلحاق الضرر بهم.

يترك هذا الأمر حيّزاً مهماً من الاستقلالية على الأرض بالنسبة إلى أصحاب «الإقطاعات» الذين يقعون في مرتبة أدنى ليوزّعوا وينظّموا ويتلاعبوا على نطاق صغير. ولا يحمل هؤلاء اهتماماً بمشروعات الإصلاح المهمة، التي تحتاج إلى سلطات إعادة بناء وإرساء قواعد، وهي في الأغلب تكون قواعد يجب أن تلتزم بها مؤسسات أخرى. صحيح أن عدداً من السياسات «كانت»، كما يُقال، ناجحة في كل المراحل، وأهمها مأسسة شركة الاتصالات السعودية وخصخصتها جزئياً[٥٠]. ولكن هذه النجاحات كانت بالتحديد تلك التي يمكن تحقيقها تحت ضغط عالٍ وعلى نطاق ضيق، وذلك مع وجود قليل من المستفيدين والإدارات المعنية.

وينبغي القول إن البنى التوزيعية والخدمات الاجتماعية في السعودية ما زالت تُعَدّ ناجحة في العديد من النقاط: فقد تمكّن النظام السعودي من تجنّب التحول إلى نظام «شرس» على شاكلة نظام صدام في العراق، وحافظ الأسد في سورية، والنظام السوداني. ولم يصبح القمع العنيف هو الأداة المركزية لبقاء النظام السعودي. ولا شك في أن استقرار النظام العام أمر ملحوظ، والعزل الناشئ عن الشبكات الاقتصادية والاجتماعية ظاهرة بسيطة نسبياً مقارنةً بما هو قائم في أماكن أخرى من الشرق الأوسط. بيد أن الاستقرار المعتمد على المحسوبية قد كلف الدولة ثمناً في قدرتها على المناورة.

ثامناً: ملاحظة حول التفسيرات البديلة

وإذا كانت القدرة التفسيرية التي يحملها مفهوم الانتفاعية الطبقية، تبدو واضحة مما سبق، يبقى جديراً الاطلاع على تفسيرين بديلين حول نتائج الإصلاح الباهتة.

---

(٥٠) سجّلت نجاحات أخرى تتضمن خصخصة إدارات المرافئ ما يجعل اتحاد الصناعات الأساسية فاعلاً عالمياً في مجال البتروكيميائيات، وأيضاً سجلت نجاحات في إدارة وتوسيع المدن الصناعية في الجبيل وينبع.

«كان بإمكان القادة السعوديين القيام بالإصلاح لو أرادوا، ولكنهم شديدو الحذر». في الأغلب، يشدّد المدافعون عن وجهة النظر هذه على أهمية الإجماع في الثقافة السياسية السعودية. صحيح أن كبار الأمراء يرغبون في العادة في ضمّ الجميع إلى صفهم، ولا يهمّ إن كان هذا الموقف ناجماً عن خيار قاموا هم به، أو أنه موقف يفرضه ببساطة نظام إدارة الاستقرار السعودي الموسّع. ولكن الدلائل المطروحة هنا تشير إلى أن القيادة قد حاولت في الواقع أن تدفع باتجاه عدد من المبادرات، حتى لو كانت تلاقي نوعاً من المقاومة، وفشلت فيها، وهو ما كلفها قدراً من مصداقيتها. وإن كانت القيادة قد سحبت هذه المشروعات أو امتنعت عن السير بها قدماً، فقد يكون ذلك تعبيراً بالفعل عن حذرها، بيد أنه يمكن فهم المشكلات التي تواجهها هذه المشروعات باللجوء في المقام الأول إلى الانتفاعية الطبقية، وليس إلى الثقافة السياسية لدى القيادة وحدها[٥١].

أما الحجة المضادة الأوسع إزاء التفسير الثقافي، فهي أن الاقتصاد السياسي النفطي هو الذي مكَّن من قيام الإجماع وممارسة لعبة التوزيع المالي الإيجابي للجميع، في المقام الأول. فحتى القرن التاسع عشر، كان كبار الأمراء يمارسون في العادة قتل بعضهم البعض. وهذا من شأنه أيضاً أن يردّ على حجة مماثلة خاصة بـ «ثقافة الرعاية والاحتواء». قد تحمل هذه الحجة قيمة معيّنة، ولكنها لا تفسر نمط السياسات الإصلاحية بأكمله، وهي بحاجة بحدّ ذاتها إلى تفسير لـ «لإظهار كيفية تحولها إلى مفهوم عملي في إطار من الانتفاعية الطبقية بالتحديد».

«هذا كله نتيجة صراعات داخلية على مستويات عليا». هذه نسخة مختصرة بشدّة عن حجة الانتفاعية الطبقية، وينظر فقط إلى الطرف الأعلى منها. بيد أن المشروعات قد أُفشلت على المستويات الدنيا، وتتفرّع قاعدة السلطة لدى الفاعلين الأساسيين عن المؤسسات المجزأة، وعن المجموعات التي يسيطرون عليها، وهي مجموعات عليهم أيضاً الاهتمام بها[٥٢]. وتوجد بين أيدينا شواهد

(٥١) وهناك حجة مماثلة تقول: إن خطوات الإصلاح تهدف فقط إلى القيام بعلاقات عامة. قد يكون هذا الأمر صحيحاً جزئياً، ولكن من الواضح أن كبار الأمراء قد وضعوا سمعتهم على المحك في العديد من المناسبات، بوصفهم صانعي سياسة يحملون مشروعات محددة. ومن الصعب في أي حال من الأحوال أن ننكر أهمية الضغوط الديمغرافية وغيرها في خلق اهتمام بالإصلاح الاقتصادي وتقليل عبء التوزيع على الدولة.

(٥٢) للحصول على حجة دامغة حول كيفية نمو البنى الاجتماعية للسلطة في داخل الدولة فتسبب لها العجز، انظر: Joel Migdal, *Strong Societies and Weak States: State-Society Relations and State Capabilities in the Third World* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1988).

حديثة قوية على أنه لا يمكن إجبار البيروقراطيين السعوديين بسهولة على الأداء. كما أن معدل التجزئة على المستوى العالي مهم مقارنةً ببنى الدولة الدنيا، وربما كان بعضها مقبولاً نتيجة تفكّك على المستويات العليا، قد يصبح أمراً أكثر شفافية إذا ما تسلّم ولي العهد الأمير عبد الله مقاليد السلطة بصورة كاملة. إن تسارعاً جدّياً في الإصلاحات على الأرض قد يقلل من قوة الحجة البنيوية الأوسع. ولكن بنى الدولة الحديثة العهد والانتفاعية الإدارية والقدرات الضئيلة، لا يمكن إزالتها بسرعة من خلال قيادة موحّدة، فهذا الأمر يعني إعادة تحديد أجزاء أساسية من النظام.

وكخلاصة لما سبق، نقول إن قلة الزخم في مجال الإصلاح الاقتصادي، ليست (فقط) مسألة شخصية أو متعلقة بالسلطات العليا، ولكنها في أكثرها ظاهرة بنيوية تجد لها تفسيراً في تاريخ مؤسسات المملكة. وإذا أردنا الحديث بصورة فجّة، نقول: إن الإقطاعات لا تنحصر بأصحابها فقط.

تاسعاً: المملكة العربية السعودية والعلوم السياسية

كيف تتصل هذه المقاربة مع المقاربة النظرية الأوسع من منظور العلوم السياسية؟ سبق أن أثبتنا أن استخدام نظرية الدولة الريعية التقليدية لتحليل السياسة الاقتصادية السعودية لا تنطبق هنا. ولكن ماذا عن استخدام ووضع مقاربات «اتحادية» «ورعائية جديدة» قد يفضلها أصحاب المناهج المقارنة الذين يتخطّون حدود الدراسات الشرق أوسطية؟ إن المملكة العربية السعودية، باعتراف الجميع، دولة سلطوية، صاحبة نظام مركزي قوي، حيث المجموعات الاجتماعية والوظيفية تقع تحت سيطرة الدولة وتنظيمها؛ فهي المشتبه الأول بتهمة العمل بمفهوم الشركات العملاقة. وإن كانت هذه المقاربة مناسبة لتحليل بعض ملامح التجزئة والتفاوض السياسي، إلا أنها أقل فائدة في التقاط حدود استقلالية الدولة السعودية، وتحليل خصوصيات بناء المؤسسات بالاعتماد على النفط[٥٣].

---

(٥٣) يتحدث مارتن كارنوي عن مجموعات تحمل مواقع اقتصادية مختلفة تنسقها دولة قوية ومستقلة، بينما لا يتلاءم هذا الأمر كثيراً مع الحالة السعودية. انظر: Martin Carnoy, *The State and Political Theory* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1984), p. 39.

حول مختلف نماذج الاتحادية (التي لا ينطبق أي منها على الواقع السعودي ذي السيطرة المحدودة من خلال القيادة)، انظر: Peter J. Williamson, *Varieties of Corporatism: A Conceptual Discussion* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1985). =

كما أن الدولة السعودية ليست بالتأكيد فاعلاً منعزلاً ووحيداً[٥٤]. فإذا كانت السياسات تحمل طابعاً يتخطّى طابع الشبكة، فلمَ لا نستخدم عبارة «رعائية جديدة»، وهي إطار معروف لتفسير السياسات غير الغربية، مع تركيز خاص على الوصول إلى الموارد، وعلى العلاقات غير الرسمية؟ إن كثيراً مما أتينا على ذكره هنا يتطابق مع نماذج الرعائية الجديدة، حيث تسيطر السياسات على الاقتصادات، وحيث تفسر العلاقات الشخصية (المناقضة مثلاً للعلاقات الطبقية المجرّدة) عدداً كبيراً من السياسات[٥٥]. بيد أن القواعد والسياسات الشكلية مهمة في العديد من القطاعات في السعودية. وعلى الرغم من قدرات الدولة المحدودة، فإن مستوى القانونية البيروقراطية و«مفهوم الدولة» أعلى مما هو عليه في العديد من البلدان النامية الأخرى. ويمكن القول إن الانتفاعية الطبقية هي حالة فرعية من الرعائية الجديدة بصور عديدة، ولكنه لا يمثل نموذجاً محدداً.

حاول هذا الفصل تقديم مجموعة محدّدة من المقاربات المختلفة المندمجة، كنظرية الدولة الريعية التوزيعية، والتحليل المتعلق بعلاقة الراعي والمنتفع والمقاربة لرعائية جديدة. وقد وجدنا أن كل واحدة بحدّ ذاتها غير قادرة على التقاط ديناميات الاقتصاد السياسي السعودي، وأيضاً ديناميات الاقتصاد السياسي في بلدان أخرى. وإذا كانت السعودية تمتلك ملامح خاصة جداً بها، إلا أن بعض النواحي قابلة للمقارنة: وكان هدف هذه المحاولة بالتحديد إرجاع السعودية إلى حظيرة السياسات المقارنة العامة. ويتعيّن على جدول أعمال البحث دراسة أمثلة أخرى مقارنة حول الانتفاعية الطبقية لاكتشاف وتحديد المظاهر التي يمكن تعميمها[٥٦].

سارت المحاولات الحديثة لوضع نظرية حول المصالح السياسية التمثيلية وراء قالب اتحادي، ولكنها في أغلب الأحيان تحبط بسبب المستوى المنخفض في تنظيم المجتمع السعودي. انظر: Steffen Hertog, «Building the Body Politic: An Emerging Corporatism in Saudi Arabia?,» paper presented at: The Sixth Mediterranean Social and Political Research Meeting of the Mediterranean Programme of Robert Schuman Center for Advanced Studies at the European Institute, Montecatini Terme, March 2005.

(٥٤) «السلطوية البيروقراطية» قد تكون أيضاً مرشحة، ولكنها مقاربة موجهة نحو التنمية بصورة واضحة، وهي مبنية على حاجات «الدول الإنتاجية».

(٥٥) لدراسة مختصرة، انظر: Jean-François Medard, «The Underdevelopped State in Tropical Africa: Political Clientelism or Neo-patrimonialism?,» in: Christopher Clapham, ed., *Private Patronage and Public Power* (London: Pinter, 1982), pp. 162-192.

(٥٦) قد تكون سورية وإيران وفنزويلا من الدول المرشحة المحتملة.

يقدم ما توصل إليه هذا الفصل تفسيراً أولياً لبعض الموضوعات المطروحة للنقاش حول «الدولة»، التي ما زالت حامية الوطيس في مجال العلوم السياسية منذ الثمانينيات. وقد تساعد الخلاصات هنا أولاً على التمييز بين مختلف مظاهر «استقلالية» الدولة، فتقدم وصفاً دقيقاً لمفهوم كثير الاستخدام ويفتقر إلى الدقة. وفي ما يتعلق بالسياسات الاقتصادية في المملكة، يتعيّن على المرء أن يميز بين استقلالية القرار لدى القيادة، التي يمكن أن تكون عالية جداً إن توفرت الوحدة فيها، واستقلالية التنفيذ، التي نجدها متدنية جداً في حال كان للسياسة مظهر تنظيمي أو طابع مشترك بين الإدارات[٥٧]. وكما أشار إلى ذلك غورفيتش، فإن مقدرة تأثير كبيرة لدى الدولة لا تعني استقلالية في أعمالها، ومستوى أعلى من الدولة تعني أيضاً كميات مصالح أكبر في أعمالها، بمعنى أن مصالح عديدة متورطة فيها، وأن مستوى هذه المصالح يكون في العادة أعلى[٥٨]. وهذا صحيح أيضاً في ما يتعلق بالنظام الريعي المتوسع، كما في السعودية، وكما في بلدان عديدة أخرى، وهو ما يضع حدوداً لاستخدام نظرية الدولة الريعية التقليدية.

وكان هذا الفصل أيضاً محاولة لتأريخ الدولة الريعية، وإظهار بدائل النمو الذي تطرحه، وحدودها مع مرور الزمن، من خلال تحليل نتائج النمو المعتمد على مسيرة المؤسسات. وفي إطار مختلف تماماً، أي دراسة نمو صناعي تقوده الدولة في أغلب الدول غير الريعية، يقدم عالم الاجتماع بيتر إيفانز رؤية مشابهة للتي نقدمها بقوله: «تغيّرت البنية الطبقية الناشئة عن عمل الدولة، فتغيّرت بدورها الظروف السياسية لأي عمل مستقبلي تقوم به الدولة»[٥٩]. وإذا وضعنا «بنية الانتفاع» بدل «بنية الطبقات»، فإننا نكون قد لخصنا القيد الذي تجد الدولة السعودية نفسها مقيّدة به.

خلاصة: مستقبل الإصلاح الاقتصادي السعودي

يحمل النقاش السابق تبعات مستقبل الإصلاح السياسي في السعودية. وقد استخدم غورفيتش أمثلة تاريخية ليبيّن أن تفاقم الصراع حول السياسة يقود إلى

---

(٥٧) انظر الهامش الرقم (٦) في ما يتعلق بنقاش «مقدرة» الدولة.

(٥٨) Peter Gourevitch, *Politics in Hard Times: Comparative Responses to International Economic Crises* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1986), pp. 230-231.

(٥٩) Peter Evans, *Embedded Autonomy: States and Industrial Transformation* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1995), pp. 35-36, 228 and 238-238.

تنظيم أكبر في مجموعات المصالح، وقد يكون هذا الأمر ضرورياً لقيام صفقات إصلاحية جديدة على الأرض[٦٠]. وبإمكاننا أن نضيف أن المجتمعات المجزأة أو المقسمة أقل قدرة على إنتاج مجموعات تنظيمية قطاعية ووظيفية. فالمجموعات في السعودية ليست متحدة ومستقلة بما فيه الكفاية حتى تفاوض حول شروط أفضل، وما زال النقاش السياسي قاصراً (وهكذا نجد أن الشفافية في الموازنة ما زالت محرّمة على الجمهور، بالرغم من أنه يجب أن تكون جزءاً لا يتجزأ من سياسات الإصلاح الكثيرة؛ وهي أيضاً قضية مركزية يتفق عليها كل منتقدي القيادة من جميع المشارب تقريباً).

يوجّه إيفانز انتباهنا إلى جهة الدولة في المعادلة: فمن أجل قيام ائتلافات تنموية قوية، يتعيّن على الدولة، كما يقول، أن تطوّر أنواعاً جديدة من العلاقات بالمجتمع[٦١]. ولا يبدو أن الآليات الضرورية لقيام هذه العلاقات موجودة اليوم في السعودية. فليس هناك من بيئة مناسبة للمفاوضات وتجميع المصالح وتسوية الخلافات بصورة قانونية، وهي كلها عوامل تحقق صفقات الإصلاح الضرورية، التي تكون في العادة مؤلمة بالنسبة إلى بعض فئات المجتمع[٦٢]. وبهذا المعنى، تحتاج الدولة إلى روابط أكثر مساواة، وتوجهاً نحو السياسة، ولا تحتاج إلى علاقات مجزأة مؤسسياً وشخصياً نحو الأسفل. ويبدو أن هذا الأمر لا يلوح في الأفق: فالبنى الضرورية الداعمة له لا تزال قاصرة، إلى حدّ بعيد، كما بينا ذلك في هذا الفصل.

---

(٦٠) Gourevitch, Ibid., p. 232.

(٦١) Evans, Ibid., p. 228.

(٦٢) أُدين لجياكومو لوتشياني بهذه الفكرة، وقد ظهرت في أحد النقاشات العديدة التي أجريناها معاً في الرياض.

الفصل السادس

من القطاع الخاص إلى البرجوازية الوطنية: قطاع الأعمال في المملكة العربية السعودية

جياكومو لوتشياني

شدّدت الكتابات عن البلدان العربية، ولا سيما عن البلدان المنتجة للنفط، على الدور البالغ الأهمية الذي تضطلع به الدولة، وعلى استقلاليتها إزاء المجتمع. ولا تزال هذه المقاربة سارية المفعول من حيث الأساس، فالمملكة العربية السعودية تبقى دولة ريعية، وهو ما يتيح لها أن تنعم باستقلال ضريبي شبه كامل، وأن تنخرط في سياسات توزيعية تضمن الدعم السياسي لها.

ولكن، سيبيّن هذا الفصل كيف أن نموذج النمو الريعي الذي تتّبعه المملكة قد غذّى أيضاً قطاعاً خاصاً قوياً وسمح بتطويره. وقد بلغ هذا القطاع مرحلة مكّنته من الاستقلال الذاتي بصفة عامة عن الدولة، فتحوّل إلى برجوازية وطنية. هذا يعني قيام علاقة جدلية اليوم بين الدولة والبرجوازية الوطنية هدفها الأساسي حجم الاستثمار وقطاعات توزيعه، وانعكاساته بالتالي على النمو الاقتصادي.

تُعَدّ حصيلة هذا الجدل المتعلق بكمية المبالغ المستثمرة، ونوع النشاطات التي استُثمرت فيها الأموال، وحجم النمو المتأتي عنها، مهمة على الصعيد السياسي. وبهذا المعنى، اكتسبت البرجوازية الوطنية نفوذاً سياسياً، وحظيت تحركاتها بأهمية سياسية، بالرغم من أنها لا تحمل طابعاً سياسياً.

أولاً: مشكلات على صعيد التعريف:
البرجوازية والقطاع الخاص وقطاع الأعمال وطبقة متعهدي الأعمال

تكمن المشكلة الأولى في الحديث عن موضوع «القطاع الخاص» السعودي في مسألة التعريف به. وتنطوي عبارة «القطاع الخاص» المُستخدمة حالياً في المملكة على دلالة تكنوقراطية، كما تنسجم مع إجماع واشنطن المتعلق بالخصخصة، والحدّ من دور الدولة. ولكنها ليست عبارة حيادية من وجهة نظر التحليل السياسي، وينبغي معالجتها بحذر.

من حيث التحليل السياسي، يكون التطرق أولاً إلى البرجوازية أمراً بديهياً، بمعنى التطرق إلى طبقة أصحاب رأس المال. بيد أن المشكلة الرئيسية في العديد من بلدان الشرق الأوسط هي أن الحاكم، أو الملك، أو سائر أعضاء عائلته، يمتلكون بصورة مباشرة أو غير مباشرة كثيراً من نشاطات القطاع الخاص. وفي العادة، توضع البرجوازية في موقع نقيض لموقع الأرستقراطية، ولكن في هذه الحالة تثير الحدود بين الطبقتين مشكلة؛ فسواء انتمى رجل الأعمال إلى الأسرة المالكة أو لم ينتمِ إليها، ترتبط مصالحه أولاً، وفي الأغلب، بأعماله، وهو ما يسبغ عليه على نحو قابل للجدل صفة الـ «برجوازي».

ولكن، تكمن المشكلة أولاً في النظر إلى العائلات الحاكمة على أنها عائلات أرستقراطية، ذلك أن خصائص الأرستقراطية الإقطاعية لا تنطبق عليها، أي أن الأرستقراطي ينتمي أولاً إلى طبقة مالكي الأراضي. ويمكن القول عن عائلات الخليج الحاكمة (والقول إمّا صحيح أو مزعوم) إنها عائلات أرستقراطية قبلية أو دينية، ولكنها ليست أرستقراطية من وجهة نظر الاقتصاد السياسي. وفي الواقع، من المغري وصف كل العائلات المالكة أو أغلبيتها بالعائلات البرجوازية أساساً، كونها تمثل (أو كانت تمثّل بحدّ ذاتها في الأصل) تجاراً أصبحوا اليوم رأسماليين ومموّلين. وبناءً عليه، لا نفهم تماماً لماذا يندر استخدام مفهوم البرجوازية في ما يتعلق بهذه الدول، ولا سيما بالمملكة العربية السعودية[1].

---

(١) مثّل روبرت سبرينغبورغ حالة استثنائية. فقد سعى في مقالته إلى إعادة تقييم دور البرجوازية في بلاد المشرق ومصر قبل ظهور موجة أنظمة الدولة العسكرية الوطنية. ولكن يرد القليل في هذه المقالة عن برجوازية اليوم: فقد دافع سبرينغبورغ عن دور برجوازي بارز في البلدان التي خطرت له، لكن دفاعه غير كامل. بالإضافة إلى ذلك، يهمل سبرينغبورغ دول الخليج التي أناقش مسألة حضور البرجوازية فيها اليوم. وأخيراً، يضم سبرينغبورغ ملاكي الأراضي إلى البرجوازية، في حين إنه يُنظر إليهم بمنظار الأرستقراطية القبلية التي =

وسيُستخدَم تعبير «القطاع الخاص» في هذا الفصل بمعناه الإحصائي (أي الأرصدة الوطنية)، أو للدلالة على وضع عالم رجال الأعمال في المملكة الذي تميز بتبعيته إزاء سخاء الدولة وافتقاره إلى الجانب السياسي[٢]. وسيبيّن هذا الفصل كيف أن عالم الأعمال هذا استحال تدريجياً إلى برجوازية وطنية، ولكنها في الوقت نفسه متحرّرة من القيود المحلية، تتمتع اليوم باستقلالية واسعة عن الدولة، وبوعي متزايد بهُويتها كطبقة على استعداد لأداء دور سياسي.

ينبغي التمييز أيضاً بين «القطاع الخاص» و«القطاع المؤسسي» أو «قطاع الأعمال». وفي الواقع، يُستخدم تعبير «القطاع الخاص» في الأغلب للإشارة إلى القطاع المؤسسي أو قطاع الأعمال، ذلك أن تعريف القطاع الخاص يشتمل على النشاطات الاقتصادية التي تُدار انطلاقاً من معايير تجارية بحتة، ولكنها مع ذلك نشاطات غير خاصة البتّة، بل هي ملك الدولة جزئياً أو كلياً. لذلك، فإنه على صعيد الحسابات القومية في السعودية، يشتمل القطاع الخاص على شركات، مثل شركة الصناعات الأساسية السعودية «سابك» أو المصرف التجاري الوطني، بالرغم من سيطرة الدولة عليهما. وبهذا، تسيطر مصالح تملكها الدولة على مؤسسات رئيسية في قطاع الأعمال كسوق الأوراق المالية. وتملك الدولة الأكثرية الساحقة من أكبر الشركات التي تطرح أسهمها في سوق الأسهم السعودي.

ومع ذلك، من الخطأ التغاضي عن الفرق بين منطق مؤسسة أعمال وسلوكها، ولو كانت تملكها الدولة، ومنطق البيروقراطية وسلوكها. وقد يكون مناسباً، في هذا المعنى، وبحسب ما يشير إليه السياق، الحديث عن القطاع

= تحولت إلى طبقة ملّاكي الأراضي، وهي نظرة أصحّ على الأرجح، انظر: Robert Springborg, «The Arab Bourgeoisie: A Revisionist Interpretation,» *Arab Studies Quarterly*, vol. 15, no. 1 (Winter 1993), and Hanna Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements in Iraq* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1979), Chap 6.

وليست أساساً طبقة من الرأسماليين والتجار. وبالطبع، ترد حالات استثنائية، فلا بد من أن بعض التجار امتلكوا الأراضي، بالرغم من ندرة امتلاك الصناعيين لها. ليست برجوازية الخليج برجوازية ملّاكي أراضٍ، بل طبقة تجار أصبحوا صناعيين وأصحاب أموال. وقد استفادت بعض عائلات التجار البارزة من عملية توزيع الأراضي الزراعية ولا سيما في نجد (انظر أدناه).

(٢) أدت بعض عائلات البرجوازية الرائدة اليوم (محمد علي رضا في الحجاز، والقصيبي في المنطقة الشرقية) دوراً سياسياً ملحوظاً حين موّلت الملك عبد العزيز بمئات آلاف الجنيهات قبل بداية الثروة النفطية. وكان محمد علي رضا أول وزير من وزراء العامة (في التجارة) في الخمسينيات. وتسري حالة الاستقلال التام مباشرة على تجار نجد عبر تاريخ السعودية الحديث بالكامل.

الخاص وتضمينه بعض الكيانات التي تملكها الدولة. لهذا، أصبح مقبولاً القول إن قطاع خدمات الهاتف قد خُصّص، بمعنى أنه كان قطاعاً تابعاً لوزارة البريد والاتصالات اللاسلكية، وتحوّل أولاً إلى مؤسسة، طرحت أسهمها جزئياً في وقت لاحق في سوق الأسهم. وبناءً عليه، يمكن القول إن التغيير قد وقع على الرغم من أن الدولة لا تزال تملك ٧٠ بالمئة من الأسهم. ولكن على الصعيد السياسي، لن نشمل مديري الشركات التي تملك أكثريتها الدولة في البرجوازية الوطنية.

وأخيراً، يشوب الغموض مصطلح «القطاع الخاص»، لأنه يتضمّن متعهدي أعمال حقيقيين، بالإضافة إلى مموّلين وأصحاب إيرادات، إذ يجب أن يكون التمييز واضحاً بين هذه الفئات، بالرغم من أن الفرد/ الشركة قد يحمل هذه السمات جميعها في وقت واحد.

أما متعهدو الأعمال، فهم أفراد أو شركات تبادر إلى خلق وتأسيس نشاطات جديدة، ضخمة كانت أو ضئيلة الحجم، صناعية كانت أو تجارية أو خدماتية. ويمكن لمتعهد الأعمال الشروع في هذه النشاطات بصورة منفردة أو بالاشتراك مع شركات دولية قائمة، وما دام الطرفان يواصلان الالتزام الفعّال بالعمل يظلان جديرين باسم متعهدي أعمال.

من ناحية أخرى، يموّل رجال المال مؤسسات الأعمال، لكنهم لا ينخرطون انخراطاً فاعلاً فيها. وقد كان عدد رجال المال في السعودية قليلاً حتى الآونة الأخيرة، ذلك أن معظم شركات المال استعانت بالتمويل الخارجي على نحو محدود، وكانت المؤسسات العائلية شديدة الترابط. ولكن أُنشئ في السنوات الأخيرة المزيد من الشركات التي بحثت عن التمويل الخارجي، وشهدت المؤسسات العائلية أصلاً تمايزاً متزايداً بين المديرين والمالكين. وبالإضافة إلى ذلك، شجع نمو سوق الأسهم الناشط والمدعوم على حساب رجال المال.

حتى هذه النقطة، أثار الفرق بين رجال المال ومتعهدي الأعمال الناشطين النزر اليسير من الاهتمام، ذلك أنه في الأغلب يلتقي الوجهان في الفرد الواحد أو على الأقل في العائلة الواحدة؛ ولكن لا مفر من أن يزداد هذا الاهتمام مع توالي الأجيال بعد مؤسس أعمال العائلة الأول، فتصبح الأدوار أكثر تنوّعاً. وفيما تنجلي معالم هذه العملية، من المحتمل كذلك أن تفوق أهمية دور الوسطاء الماليين الأهمية التي كانت عليها حتى الساعة مع بعض الانعكاسات التي سنتطرق إليها بعد ذلك.

أخيراً، يمثل أصحاب الإيرادات بصورة بحتة أولئك الذين يتقاضون المال لمجرد أنهم مواطنون، أو بصفتهم مواطنين يحظون بدرجات متفاوتة من «مستويات الدعم» المتوفرة لهم لانتزاع الدخل من العمال الوافدين، أو الشركات الأجنبية، أو من المزيد من المواطنين متعهدي الأعمال. وينطبق هذا الوصف على عدد من أعضاء الأسرة المالكة، بالرغم من أن المرء لا يحتاج إلى أن يكون أميراً كي يكسب لنفسه موقعاً يدرّ عليه الإيرادات. قد يكون كفيل العمال الوافدين من صفوف الناس العاديين الذي يتغذّى من دخل يتلقاه لقاء تأمين الإقامة وحجز جواز سفر العامل (وهو سلوك غير شرعي، ولكنه مع ذلك شائع)، علماً أنه لا يوظف العامل في كثير من الأحيان. وعلى نحو مقابل، لا ينطبق مسمّى «صاحب الإيرادات» البحت على كل المتعاطين للأعمال من الأسرة الحاكمة. وفي الواقع، تستحق الشريحة الأكثر شهرة منهم وصف متعهدي أعمال من الدرجة الأولى و/أو ممولين على مستوى عالمي.

فيما أصبح الفرق بين متعهدي الأعمال ورجال المال وأصحاب الإيرادات قديماً على نحو كلي في البلدان الصناعية، حيث يلقى مضاربو صندوق التحوّط الثناء على مساهمتهم في أداء الأسواق المناسب، لا يزال يُشار إليه بكثرة في سياق الحديث عن البلدان المصدّرة للنفط. وفي الواقع، يوصف القطاع السعودي الخاص في الأغلب، وأحياناً في داخل البلاد ذاتها، بأنه مأهول أساساً بهذه الطفيليات، لكنه مفهوم خاطئ على نحو سافر.

من الواضح أننا بالحديث عن البرجوازية الوطنية نقصد بها متعهدي الأعمال. قد يكون الممولون وأصحاب الإيرادات من الميسورين، لكنهم لا ينتمون إلى البرجوازية الوطنية، لا اقتصادياً ولا سياسياً.

ثانياً: عقبات في طريق المعرفة

يصعب القيام بأبحاث ميدانية حقيقية عن القطاع الخاص في العربية السعودية، كما هي الحال في معظم البلدان العربية الأخرى. وتكمن العقبة الأساسية في أن عملية تحويل مجموعات الأعمال العائلية أصلاً إلى شركات تطرح أسهمها في السوق قد بدأت للتو.

يمثّل عدم تباهي المرء بثروته ميزة مشتركة في الثقافة العربية

(والمتوسطية)[٣]. وفي بقاع عديدة من العالم، لا يثمر الحديث عن الثروة الخاصة إلا في اجتذاب انتباه جابي الضرائب. لذلك، لا تنشر أية مجموعة تدير أعمالاً خاصة معلومات مالية أو صناعية من شأنها أن تتيح فرصة تقييم المؤشرات الإجمالية الدالة على قدرات القطاع الخاص ومنجزاته. ويمكن لهذه الحال أن تتغير، ولكن من المتوقع أن تستمر مقاومة قوانين الإفشاء الصارمة. أما في الوقت الحاضر، فتتوفر أفضل المعلومات من الشركات التي تملكها الدولة وتطرح أسهمها في سوق الأوراق المالية، ولكن، كما ذُكر سابقاً، تبقى مسألة شملها في القطاع الخاص مشكوكاً فيها.

في الأغلب، يتشوّش مفهوم الملكية، نظراً إلى استعمال علامات تجارية عديدة. وتحدّد بعض مجموعات الأعمال العائلية هُوية نشاطاتها من خلال استخدام اسم شائع؛ إما اسم العائلة أو اسم تجاري آخر، أو من خلال استخدام الوسطاء والوكلاء. ويتّبع أصحاب النفوذ من الملوك والأمراء الخيار الأخير في العادة، ولكن ليس جميعهم بلا شك.

وهكذا، نملك معلومات ناقصة عن العلاقة المتبادلة بين السلطتين الاقتصادية والسياسية. ولا يسود هذا الوضع في بلدان الخليج فحسب، بل أيضاً في الأردن، والمغرب، بالإضافة إلى مصر وتونس. فالشائعات كثيرة، ولكن إلى أي حدّ سنتيح الفرصة لهذه الشائعات كي تؤثر في تقييمنا العلمي؟

بالإضافة إلى ذلك، لا تزال الإحصاءات الاقتصادية عموماً غير وافية على نحو كبير في بلدان الخليج، بما فيها المملكة العربية السعودية. فلا نملك سلسلة مضبوطة وموثوقاً بها للإنتاج الصناعي، وأرقام الاستثمار هي أرقام مشكوك فيها. ومن ناحية أخرى، تتحسن حالة التغطية الإحصائية، ولكن الافتقار إلى أداء ضريبي ملائم، بما يخصّ الضرائب المباشرة وغير المباشرة، على المؤسسات، وعلى الأفراد، يعني أن المراقبة الثابتة التي تساعد على إبقاء الإحصاءات الاقتصادية على الطريق الصحيح غير ممكنة أو غير موثوق بها في مثل هذه الظروف. لذلك، لا يمكننا أيضاً استخدام الإحصاءات الاقتصادية للتحقق من تجميع معلومات الشركات.

---

(٣) بهذا المعنى، يتقدم رجال الأعمال المنتمين إلى العائلة الحاكمة على سواهم، ذلك أنهم مولعون بالتباهي على نحو شاذ.

يتم تقييم الأعمال عموماً في اللحظة التي يتقدم فيها أحدهم بطلب رخصة. نحصل حينئذ على معلومات عن عدد الرخص الممنوحة، والرأسمال الموافَق عليه، وعدد العمال المتوقع... إلخ. ولكن، تعكس هذه المعلومات صورة غير دقيقة البتّة عن الواقع. وفي الحقيقة، لم تتحوّل بعض الاستثمارات المرخص لها يوماً إلى أعمال قائمة. ليس هذا وحسب، بل الأهم هو أن هذه الأعمال التي شرعت وازدهرت، ستنحرف مع مرور الوقت عن معايير رخصتها الأصلية، فتصير هذه الأخيرة غير ذات معنى بالكلية.

أخيراً، لا يقلّ أهمية عمّا سبق القول إننا نفتقر بصورة واضحة إلى المعلومات عن الاستثمار السعودي في الخارج. ومع التقدم في التحليل، سيتبيّن لنا أن نقص المعلومات هذا يمثّل قيداً كبيراً، نظراً إلى أهمية الاستثمار المذكور من منظور هذا التحليل.

كيف يمكننا، إذن، أن نمضي قدماً؟ لا بديل من الاعتماد على المعلومات الضئيلة والناقصة المتوفرة والاستفادة منها قدر الإمكان. وأما البديل من هذه المقاربة المليئة بالثغر، فهو كما قال فيتغنشتاين (Wittgenstein): «حين لا يمكن للمرء أن يتكلم، فليبقَ صامتاً». ومع ذلك، سنتقدم ببعض الملاحظات عن القطاع الخاص على أمل أن تحسن الأبحاث الحديثة في المستقبل معرفتنا عن هذا العنصر البالغ الأهمية في لغز الشرق الأوسط[٤].

ثالثاً: جذور القطاع الخاص: التمثيل والأرض والزراعة والعقود الحكومية

ما هي جذور المؤسسات العائلية القائمة اليوم؟ صنعت ثروة هذه العائلات على نحو كبير بفضل دورة ريع النفط المرتكزة على الإنفاق الحكومي. ولكن، من المهم أن نتذكّر أن بعض العائلات البارزة اليوم في مجال الأعمال كانت بارزة وفاعلة أيضاً قبل أن يظهر النفط على الساحة. فقد استقرّ عدد من عائلات التجار التي يحظى بعضها بصلات دولية مهمة في منطقة الحجاز قبل الغزو

(٤) بالإضافة إلى المصادر المذكورة، فإن المعلومات مؤسسة على ما يقارب عقدين من الانخراط المباشر بتشكيلة واسعة من الجهات الاقتصادية السعودية، بالإضافة إلى ملاحظات من داخل البلاد. ولكن، يبقى الإثبات أمراً يكاد يكون نادراً، وإن كان شاملاً بدل أن يكون تصنيفاً واقعياً ملائماً لحاجة المرء.

السعودي. وفي الواقع، موّلت بعض هذه العائلات الملك عبد العزيز قبل الغزو، ورحّبت بانتصاره على الهاشميين.

ناقش المؤرخون أسباب صعود نجم آل سعود، وارتأوا أن الوهّابية والحكم السعودي يمثلان حركة حضرية أساساً تهدف إلى إقامة دولة ووسائل للسيطرة على قبائل البدو[٥]. وبهذا المعنى، فلطالما هدف الحكم السعودي إلى حماية السكان المستقرّين، أي التجار، في المقام الأول. لذلك، تتأصل جذور موقف الملكية السعودية الداعم لممارسة الأعمال بعمق، وهي تمثل الاختلاف الرئيسي على صعيد الاقتصاد السياسي بين السعودية وأنظمة مجلس التعاون الخليجي من جهة، وأنظمة البلدان العربية الأخرى الثورية ـ العسكرية من جهة أخرى؛ فقد قضت هذه الأخيرة على برجوازيتها الوطنية أو أضعفتها كثيراً، في حين هدفت بلدان الخليج إلى تعزيز قطاع خاص محلي قوي (انظر ما يلي).

لقد تم كشف النقاب عن آليات تحول الإيرادات النفطية، وهي من حق الدولة أساساً، إلى ثروة خاصة، كما تم توثيقها بصورة جيدة. ويمكن هنا تمييز خمس قنوات رئيسية:

١. تمثيل الشركات الأجنبية.

٢. توزيع الأراضي والمضاربة العقارية.

٣. تعزيز الزراعة الانتشارية.

٤. العقود الحكومية.

٥. الدعم الحكومي للصناعة.

يستحيل تحديد أية واحدة على أنها الأهم من بينها، ولكن ثروات العائلات الفردية تقترن على نحو واضح بإحداها.

كان «تمثيل الشركات الأجنبية» الطريقة الأكثر انتشاراً على الأرجح. وكان الملك يوكل في الأصل صفقات الاستيراد الرئيسية إلى أمراء أو تجار أو بيروقراطيين لمكافأتهم على خدماتهم وولائهم. بيد أن القانون يفرض فقط على

---

(٥) انظر: Abdulaziz Al-Fahad, «The Imama vs. the Iqal: Hadari-Bedouin Conflict and the Formation of the Saudi State,» Badia Fiesolana: Robert Schuman Centre, European University Institute, EUI Working Papers, no. 11 (2002).

الشركات الأجنبية كشريك محلي لتنشئ أعمالها في المملكة، أي يفرض عليها «كفيلاً»، ولكنه لا ينصّ على أن يكون الكفيل معيّناً من قبل الملك. لقد فتح هذا الشرط الباب أمام «سوق الكفالة». فصارت الشركات الأجنبية تسعى إلى التعامل مع الكفيل الأفضل، كما يسعى رجال الأعمال المحليون إلى التعامل مع شركات أجنبية قد تحقق نجاحاً في المملكة، فعملوا على جذبها وتمثيلها. ولم تكن الدولة تسيطر إلا جزئياً على هذه «السوق»[٦].

تتنوّع أعمال الكفالة تنوعاً واسعاً، فيوقّع بعض الممثلين أو الكفلاء المحليين ببساطة على الأوراق المطلوبة مرة في العام، أو يؤمّنون تغطية رسمية للرسوم، ولا يبالون إطلاقاً بالعمل الذي يمارسه المكفول. وفي بعض الحالات الجديرة بالذكر، استاءت الشركات الأجنبية من عدم كفاءة الكفلاء المحليين، وفضّت العلاقة معهم بحثاً عن كفلاء جدد، بالرغم من أن تصرفاً كهذا لا يُنظَر إليه بعين الرضا.

لكن في حالات بارزة أخرى، يقوم المستورد المحلي على نحو تدريجي، ومن تلقاء ذاته، بإقامة تجارة ذات شأن، ولا سيما في الميادين التي تتطلب خدمات ما بعد البيع كقطع السيارات، والأجهزة المنزلية، والآلات، وأجهزة الكمبيوتر، والإلكترونيات.. . إلخ، وهكذا دواليك. ويدل المضمون المحلي لشركات الأعمال هذه على دلالة ذات مغزى؛ فقد امتصت هذه الشركات استثمارات مهمة، وراكمت معرفة ذات شأن في المجالين الإداري والتقني. وفي عدد متزايد من الحالات، بدأت هذه الشركات بتصنيع مكوّنات أو قطع من تشكيلة الإنتاج محلياً عند توافر أساس اقتصادي منطقي للقيام بذلك. وهكذا، فيما يصحّ القول إن هذه الشركات لا تتمتع بالاستقلالية، فإنه ما من سبب في المقابل للتقليل من شأنها وقدراتها، فهي مؤسسات أعمال كبيرة بحدّ ذاتها.

يمثل «توزيع الأرض» و«المضاربة العقارية» مصدرين في غاية الأهمية لتكوين الثروة في أرض يتزايد عدد السكان فيها على نحو متسارع، وتتوسع المدن الرئيسية توسعاً هائلاً. وفي البداية، كان الحاكم يمنح الأرض لأفراد من الأسرة الحاكمة (وهذه الحالة هي الأكثر رواجاً) أو لأفراد تمتعوا بجدارة خاصة. ومهما كان نمط التوزيع في الأصل، يتضح أكثر فأكثر أن الفرق يكمن في

---

(٦) الكفالة ضرورية للشركة التي ترمي إلى إقامة أعمالها على الأرض السعودية، كما تحتاج إلى «وكيل» للتصدير إلى السعودية. وتتيح الكفالات والوكالات الفرص أمام السماسرة للاستفادة من الأعمال.

الهدف من استخدام الأرض. فاستفاد بعض المالكين الأوائل سريعاً من المنحة، في حين استقر آخرون في ملكيتهم من دون الاستفادة منها (وهذا سبب قطع الأرض الخالية، بما فيها تلك التي تقع في أفضل مناطق المدينة، وهو وجه يثير الاستغراب في بعض مدن الخليج)؛ وطور آخرون أخيراً المنحة التي تلقوها أو اكتسبوها أو أعادوا تطويرها بشيء من النجاح.

لا يتوقف نشاط المضاربة العقارية اليوم على سخاء الحاكم، بل تحرّكه روح المبادرة وذكاء عدد كبير من متعهدي الأعمال الذين يقومون بعملية البيع والشراء، ويطوّرون أو يعيدون التطوير، ويؤجرون... إلخ. وبفضل منع الأجانب من امتلاك العقارات (وهو منع بدأ يُرفَع مؤخراً)[٧]، لطالما مثّل العمل في ميدان تأمين المسكن للمهاجرين، أو المكاتب للشركات الأجنبية، عملاً مربحاً للغاية، لكنه سرعان ما أصبح مجالاً تنافسياً على نحو متزايد بما أن العرض فاق الطلب. لذلك، لم يحصد الجميع في هذا الميدان، كما في سواه، النجاح بصورة متساوية. ولم يعُد يتوقف هذا الأخير على الصلة الوثيقة بالحكومة أولاً وأخيراً.

مثّل «تعزيز الزراعة على مساحات شاسعة» مرحلة مهمة، ولكن سرعان ما تراجعت وفقدت أهميتها. فقد أسفرت الإعانات المالية لحفر الآبار وإمداد المضخات، والإعانات للحصول على الديزل، والامتناع عن فرض الثمن على المياه الجوفية القديمة، ودعم سعر القمح والشعير، عن انفجار في الإنتاج الزراعي في ممتلكات كانت سابقاً أراضيَ صحراوية، وزّعتها الدولة على أعضاء من الأسرة الحاكمة، أو على آخرين اكتسبوا امتيازاً خاصاً[٨].

---

(٧) سمح القانون الجديد الذي ينظم الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠٠٠ للشركات المستثمرة في المملكة بامتلاك الأرض والعقار اللازمين لإقامة نشاطاتها، بما في ذلك مساكن الموظفين. انظر الفصل الرابع الذي أعدته مونيكا مالك وتيم نيبلوك (Malik and Niblock) في هذا الكتاب. لا يجوز للساكنين الأجانب الأفراد التملك، في الوقت الحالي على الأقل.

(٨) لقد بدأ توزيع الأرض أساساً في قلب نجد التي تلقت الأغلبية الساحقة من الاعتمادات المالية الزراعية نسبياً على حساب المناطق الزراعية التقليدية في البلاد كعسير وتهامة في الغرب، وفي واحة الأحساء في الشرق. ومن المحتمل أن هذا الجانب الذي قام عليه تفسير شودري (Chaudhry) ملائم، وهو القائل إن دورة الإيرادات هي بمثابة أداة تعمل لمصلحة ظهور محسوبيات جديدة في منطقة نجد على حساب عائلات الحجاز القديمة العهد التي تدير الأعمال. انظر: Kiren Aziz Chaudhry, *The Price of Wealth: Economies and Institutions in the Middle East* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1997).

فالبرجوازية السعودية هي برجوازية وطنية في مجالَي الصناعة والمال، بالرغم من تحدر العائلات الفردية من مناطق ما، سواء من المنطقة الشرقية أو نجد أو الحجاز، ويبدو التشديد على أصل المنطقة مصطنعاً في معظم الحالات.

لكن، تبيّن أن هذا النمط من الزراعة الشاسعة غير قابل للاستمرار، وقد أعادت الحكومة النظر في الإعانات المختلفة أو قامت بإلغائها. وآجلاً أم عاجلاً، ستُفرَض القيود على استعمال المياه الجوفية القديمة، ووحدها الأعمال الزراعية التي تحوّلت إلى زراعة أنواع محاصيل جديدة من خلال تكنولوجيا متقدمة ستكون قادرة على الاستمرار. وتجري حالياً عملية الانتقاء هذه، ويُتوقَّع أن ينجم عنها تخفيض مهم في حجم القطاع الزراعي وإعادة رسم خريطته. ويقاوم أصحاب هذه المهنة التغيير، بالطبع، لكنهم يخوضون معركة خاسرة.

يستحق موضوع «العقود الحكومية» تدقيقاً خصوصياً بصفته أكثر الصلات مباشرة بين إيرادات النفط وثروات القطاع الخاص. ففي أيام الازدهار النفطي الأولى، وصولاً إلى منتصف الثمانينيات، كان الدافع إلى الإنفاق هائلاً، وكانت قدرة الحكومة على تدبر أمر نفقاتها والسيطرة عليها خاضعة لضغوط كبيرة إلى درجة أن العقود مُنحت بسهولة لمتعهدين تم اختيارهم «بناء على اعتبارات سياسية»، مع فرصة تحقيق هوامش ربح مفرطة من جهة المورّدين المحليين والأجانب. وقد تم السعي إلى تحقيق بعض الأهداف السياسية الأساسية في تلك الفترة، أبرزها إعادة التوازن في قطاع الأعمال بين الحجاز ونجد؛ وهو هدف نجح إلى حدّ بعيد من خلال تحويل رأس المال من جدة إلى الرياض[٩].

ولكن، تغيّر الحال منذ تلك الفترة. فالأموال المتوفرة لما يُدعى «نفقات الفصل الرابع» قد تضاءلت، فيما فُرضت القيود على إجمالي النفقات، وازداد اقتطاع نسبة كبيرة من الموازنة، بسبب النفقات الجارية. وبالطبع، لا يزال الحصول على عقد مع الحكومة عملاً مربحاً، كما هي الحال في معظم البلدان، وتتنافس مختلف المجموعات للظفر به. وبالطبع أيضاً، يتيح التقرّب من المسؤولين الحكوميين أو من الأفراد النافذين، فرصة الحصول على مناقصات الأعمال الحكومية. وأخيراً، تتوفر بالطبع الفرص التي يؤدي فيها الفساد دوره في تحديد عملية الاختيار، والفساد هنا يعني المنفعة الخاصة لدى كبار الشخصيات الحكومية. ومرة أخرى، يصحّ هذا القول في الدول كلها تقريباً.

---

(٩) قام شودري (Chaudhry) بدراسة هذه العملية وتوثيقها بالتفصيل في: Chaudhry, Ibid.

يمكن للمرء اليوم أن يرى بوضوح أن مجتمع الأعمال في الحجاز، على الرغم من منحه فرصاً أقل للازدهار، ما يزال من نواحٍ عديدة مجتمعاً مهماً في البلاد.

في الوقت نفسه، ينبغي ملاحظة أن الحكومة والبيروقراطية تفاعلتا بأسلوب يقظ ومحترف في إدارة التعاقدات مع الحكومة إزاء التحديات المتزايدة التي يطرحها تحقيق النتائج بإمكانات محدودة. فليست العقود مع الحكومة في الوقت الراهن بالضخامة التي كانت عليها في ما مضى، كما يؤكد أي متعهد. ففروع القطاع العام الأفضل إدارة، ولا سيما الكيانات غير النمطية، مثل أرامكو وسابك، تدير أنظمة تعاقدية رفيعة المستوى وحسنة الصيت، ترتكز على مناقصات تنافسية من مورّدين معتمدين. وكان القول إن المناقصات قد مُنحت بسعر عال جداً قد أدى إلى إلغاء العديد منها، والمتعلق بمشروعات الاستثمار التي لم تخصّص لها الحكومة أموالاً كافية، فاستبدلتها بنموذج البناء والتشغيل والنقل (BOT)[١٠].

من المنصف القول: إن تحولاً رئيسياً قد حدث. ففيما كانت العقود في الماضي تُوزَّع على أطراف لا تتمتع بالمهارة والخبرة، بل تبدأ في اكتسابهما أو السعي وراءهما بعد الحصول على العقد، تخضع معظم العقود اليوم لضغوط تنافسية. وقد لا يكسب العرض الأفضل المناقصة، ولكن الأقل مهارة من بين المزايدين لن يحظى بفرصة البتّة تقريباً. ويعني هذا أنه على الجهات الفردية في القطاع الخاص أن تكافح في سبيل اكتساب المعرفة والخبرة، إما بصورة مباشرة أو من خلال شراكتها مع مؤسسات أجنبية، كي تتمكّن من تقديم عروضها بنجاح في مجال الأعمال الحكومية.

ستبقى تلبية حاجات الحكومة من دون شك سبيلاً مهماً للوصول إلى النجاح في مجال الأعمال، كما ستبقى في بعض المناسبات، وسيلة الحكومة لمكافأة أنصارها الأساسيين، ولكن لم تعُد هذه المسألة منتشرة، كما في الماضي، إذ إنها خفّت كثيراً. صحيح أن الوضع القائم حالياً بعيد كل البعد عن الشفافية والمساواة بين المتنافسين، كما تطالب بذلك الكتابات الاقتصادية، ولكن، يسود الانطباع أن السلطة السياسية لا تسيطر تماماً على مساحة قلة الشفافية، بل إن البيروقراطيات المنخفضة والمتوسطة تفرّط في استعمالها

---

(١٠) تُعتبر سابك وأرامكو مؤسستين متميزتين، أو جزراً مؤسساتية مميزة، وهما حالتان استثنائيتان. ففي سائر أنحاء النظام، لم يتحسن وضع التعاقد تحسناً يُذكر. وفي بعض الأحيان، تتقدم معايير التكلفة على حساب النوعية على نحو متصلب. وفي أغلب الأحيان، تكون سبل التعاقد قديمة وملزمة وذات أداء ضعيف التوجيه. ومع ذلك، يبقى مثل سابك وأرامكو في غاية الأهمية.

لمصلحة علاقات أخرى، كالعلاقات الإقليمية أو أواصر القرابة أو الصداقة[١١]. ومن هذه الناحية، يشعر القطاع الخاص بحرية أكبر للاعتراض على إجراءات تفتقر إلى الشفافية، وقد يخلُص القيّمون على السلطة السياسية (وفي بعض الحالات توصلوا فعلاً إلى هذه الخلاصة) إلى ضرورة فرض الشفافية في سبيل إعادة إرساء سلطتهم[١٢].

أخيراً، ينبغي الإشارة إلى «دعم الحكومة للصناعة» على الرغم من كونه أقل أهمية في عملية رعاية القطاع الخاص السعودي وتعزيزه، ليس لأن هذا الدعم لم يكن سخياً بما فيه الكفاية، بل لأنه عاد في أغلبه إلى الشركات التي تملكها الدولة، مثل سابك. ومع ذلك، فكثيرة هي المؤسسات الصناعية الصغيرة والخاصة التي استفادت من وقوعها في إحدى المدن الصناعية المجهزة بالخدمات اللازمة، كما استفادت من قروض مساعدة من صندوق التنمية الصناعي السعودي، ومن أسعار تنافسية في الطاقة. وفيما ينمو عدد الشركات البتروكيميائية الخاصة إلى جانب سابك (انظر ما يلي)، ستزداد أهمية توفر الغاز الطبيعي (ميثان) وسوائل الغاز الطبيعي بصفتها مادة خاماً. وهكذا، فإنه إذا كانت السياسات الداعمة للاقتصاد ركيزة ثانوية في تاريخ الاستراتيجيا الإجمالية التي ترمي إلى دعم القطاع الخاص، فإن أهميتها ستتزايد، لتعويض انخفاض دعم الزراعة الشاسعة وتضاؤل أهمية التعاقد مع الحكومة.

رابعاً: لا يتمتع الجميع بثراء متساوٍ: إن البعض أكثر غنى من البعض الآخر

عوامل عديدة أدت إلى تضاؤل أهمية خطب ودّ السلطة، وتزايد أهمية المهارات الإدارية لدى متعهدي الأعمال، وهي اشتداد المنافسة لكسب عقود حكومية، وتراجع الازدهار الزراعي على نحو تدريجي، وتوسع المدن وتزايد العروض على الأراضي فيها وعلى العقارات. وفي الماضي، كان التقرّب من السلطة الشرط الوحيد المهم للاغتناء، ولكن مع مرور الوقت، انطلقت عملية

(١١) راجع الفصل الخامس الذي أعده ستيفن هيرتوغ (Steffen Hertog) في هذا الكتاب.

(١٢) إن تقييم قدرتهم على فعل ذلك غير موضوعي إلى حد ما. فسيتم فرض الشفافية على الصفقات الرئيسية التي قد تجذب انتباه نخبة القياديين السياسيين. وبالطبع، حين يتعلق الموضوع بالأعداد الهائلة للصفقات الأصغر، تصح حجة هرتوغ (Hertog) القائلة (في هذا الكتاب) إن تحقيق الشفافية سيزداد صعوبة.

انتقاء طبيعي بين أولئك الذين استفادوا أساساً من سخاء الحكومة، فتفاوتت مستويات الثروة. وهكذا أمكن التغاضي إلى هذا الحدّ أو ذاك عن الأصول العرضية لشركة ما أو لمؤسسة عائلية، في حين ازدادت أهمية قدرتها على إدارة شؤونها ومواصلة النمو.

استفاد الكثيرون ممّن طوى النسيان أسماءهم من سخاء الدولة الريعية. وربما تكون عائلاتهم والمتحدّرون منهم من الميسورين، لكنهم غير فاعلين، وليسوا بأي معنى رجال أعمال معترَفاً بهم. ونميل إلى ملاحظة الناجحين جداً منهم فحسب ومعرفتهم، أولئك الذين كانوا العقل المدبّر خلف نمو أعمالهم الأولى التي تفرّعت إلى مشروعات موازية وناجحة. وبالطبع، لم يكن ذلك أكثر من ضربة حظ، أي أنك قد تكون وكيل منتَج أجنبي ناجح لا تتوقف كثيراً نوعيته ونجاحه على الجهود التي تبذلها. بيد أن هذا الأمر صحيح في أحيان كثيرة في جميع أرجاء العالم، وليس في المملكة العربية السعودية وحدها.

من الخطأ الاستخفاف بالذكاء والفطنة في الأعمال لاستثمار الفرص الأولى التي أتاحتها آلية تداول الريع استثماراً أمثل. فمع مرور الوقت، واستمرار الأعمال في الازدهار، وتقدم المؤسسين في العمر ووفاتهم، وازدياد التعقيدات في إدارة الأعمال، نجد أنفسنا أمام حالات تمكّنت من تحقيق نجاح باهر؛ ولكن في حالات أخرى نجد أناساً «يجلسون» على ثرواتهم، ولا يستثمرونها كما ينبغي، بالإضافة إلى حالات قليلة من سوء الإدارة المؤدي إلى الاضمحلال[١٣].

لا يزال كبار رجال الأعمال السعوديين اليوم يقدّرون أهمية التقرّب من الأوساط الرسمية، ويرغبون في توطيد علاقة إيجابية مع السماسرة أصحاب النفوذ في الأسرة المالكة؛ ولكنهم لا يقبلون بأن يقتصر سبب نجاحهم على هذه الصلات التي قد يحظون بها.

لقد تغير الموقف أيّما تغيير. بالطبع، فإنه إذا أتاحت الحكومة الفرص سعى الناس خلفها. ولكن مجموعات الأعمال الرئيسية كلها تعرف تمام المعرفة

(١٣) يبقى خليل بن محفوظ رجل أعمال في غاية الثراء، إلا أنه فقد السيطرة على المصرف التجاري الوطني (The National Commercial Bank). وقد خسرت عائلة المغربي موجودات مهمة بعد شجار داخلي حدث في أعقاب وفاة المؤسس، وهي حالة أُشير إليها في الأغلب للدلالة على الحاجة إلى مفهوم التحويل إلى شركة (انظر أدناه). وعموماً، لم تحظَ وجوه كثيرة بفرصة تبوؤ الصدارة، على الرغم من أن الفرصة قد أُتيحت لها.

أهمية تضاؤل اعتمادها على الحكومة لتزدهر وتنمو، وأهمية ازدياد اعتمادها على قدرتها في خدمة السوق بصورة تنافسية. وهي في الواقع تتذمر باستمرار من الدولة التي تدافع عن احتكاراتها أو امتيازاتها البيروقراطية بقطع الطريق أمام القطاع الخاص ومنعه من السعي وراء فرص عمل يرى أنها تعود بأرباح كبيرة. وبالرغم من أن ميزان الحسنات والمساوئ الصافي الذي يعود إلى كل مجموعة أعمال من صلاتها المتنوعة بالحكومة والبيروقراطية، يميل على الأرجح نحو كفة الإيجابية في بعض الحالات، ونحو كفة السلبية في حالات أخرى، ولكن إن أمكن تجميع إحصاءات في هذا الشأن (أرباح تحققت مقابل أرباح سابقة بسبب قوانين الحكومة وتعاقداتها) فسيكون بالتأكيد المؤشر الإجمالي سلبياً، أو على الأقل هذا هو الرأي الجازم لمجتمع الأعمال.

خامساً: الدولة كحام لقطاع الأعمال، منذ نشأة المملكة العربيةَ السعودية حتى اليوم

بالرغم ممّا سبق وقيل، كانت الدولة، ولا تزال، تحمي مجتمع الأعمال منذ نشأة المملكة العربية السعودية نفسها. فأصل سلطة عائلة آل سعود الحضرية واضحة، كما أن سعيها الدائم خلف دعم المجتمع التجاري، وإيلاءها ازدهار هذا الأخير الاهتمام، أمران لا لبس فيهما. لم تسعَ الدولة السعودية، خلافاً لمعظم الدول العربية الأخرى خارج حدود الخليج، إلى الحدّ من نفوذ العائلات التجارية الرئيسية، ومن ثرائها في سبيل ترسيخ سلطتها؛ كما أنها لم تُضطرّ إلى التعامل مع برجوازية أجنبية (غير عربية) أو طبقة استعمارية من الطبقات التي وُجدت في بلدان عربية أخرى (طُردت بعد الاستقلال). وبعبارة أخرى، لم تنخرط السعودية في عملية تدمير نظام طبقي سبق قيامها كي تفتح الباب أمام نظام جديد، بل انضمت إلى ما وجدت وأعادت صقله. وقد ضمّ مجتمع الأعمال في صفوفه العديد من متعهدي الأعمال والعائلات «الأجنبية» الذين استقرّ بعضهم في البلاد قبل عقود عدة على قيام الدولة السعودية، وفي حالات أخرى جذبتهم الطفرة النفطية. ولم يحصل القادمون الجدد جميعهم على الجنسية السعودية، ولكن أُتيحت لهم فرص الازدهار وتجميع ثروات فاحشة أحياناً.

لا يرقى سبب توسيع الدولة دورها المباشر بصورة تدريجية في الاقتصاد إلى رغبتها في الحدّ من دور المتعهدين العاملين في القطاع الخاص، بل

بالأحرى إلى رغبتها في مساندة القطاع الخاص من خلال أخذ هذه الاستثمارات على عاتقها نتيجة شعورها بعجز القطاع الخاص عن ذلك. وتدل بعض الحالات على ذلك بوضوح. فمثلاً، لم تؤمّم الدولة شركات الكهرباء الخاصة الأولى، لكنها أمّنت زيادات في أسهم رأسمالها العادي كي تمكّنها من توسيع قدرتها على توليد الكهرباء وفقاً للطلب؛ وبهذه الطريقة، حظيت الدولة بأغلبية الأسهم الساحقة. بالإضافة إلى ذلك، ونظراً إلى بيع الكهرباء دون سعر الكلفة لسنوات عدة بهدف ضبط زيادات غلاء المعيشة، حصل أصحاب الأسهم في القطاع الخاص على ضمانات تكفل لهم عائداً أدنى على أسهمهم، على الرغم من خسائر التشغيل التي كانت تُمنى بها الشركات. وإجمالاً، كانت صفقة مربحة بالنسبة إلى المالكين الأساسيين.

لم تتم إعادة تنظيم قطاع الكهرباء إلا في وقت لاحق، مع قيام شركة كهرباء وطنية، هي شركة كهرباء السعودية (SEC)، يُزعَم أنها الخطوة الأولى باتجاه خصخصة القطاع. ولكن، لم تتبع الخطوة الأولى خطوة ثانية حتى الوقت الحاضر.

في السبعينيات خصوصاً، اضطرّت الدولة السعودية إلى التعامل مع عوائق هدّدت بتضييق الخناق على النمو الاقتصادي، وهو ما أدى إلى تضخّم خطير. فاقتضت الضرورة تطوير المرافئ والمطارات والطرقات والكهرباء والهاتف والمنشآت على عجل في سبيل التكيّف مع موجة الاستثمار الناجمة عن فورة الإيرادات النفطية. وفي هذه المرحلة، استُبعِد القطاع الخاص بصورة حتمية عن نشاطات عدّة تحمّلت وزرها الدولة مباشرة، وكانت تعني مواجهة أعباء ضخمة نتيجة التنفيذ بالسرعة المطلوبة. واستفاد القطاع الخاص، كمموّن ومقاول، يلبّي احتياجات الدولة الملحّة. وهكذا، لم يكن توسع أجهزة الدولة خطوة ضد البرجوازية، بل مساهمة فعّالة في ثرائها وتماسكها.

لكن، حينما انحسر المدّ، قلّت فرص العمل مع الدولة، وكان القطاع الخاص حتى تلك الساعة يعاني صعوبة ولوج قطاعات استبعدته الدولة عنها، أو تبيّن له أنها لا تدرّ الربح. ولكن عندما تنخفض الإعانات المالية، ويعاد ترتيب الأسعار، ويتم امتصاص الوفرة الفائضة من بعض السلع الرئيسية، فسيُجذب القطاع الخاص مجدداً، على نحو متزايد، إلى تلك النشاطات التي سبق أن انخرط فيها، لكنه تخلى عنها بعد ذلك. فمقاومة إعادة الخصخصة هذه

بيروقراطية أكثر منها أيديولوجية، وهي بالطبع تفترض مسبقاً تغييراً جذرياً في النظام السعودي[١٤].

سادساً: ثروة القطاع الخاص

بفضل الآليات المتنوعة لتداول الإيرادات التي أتينا على مناقشتها، والمعاملة الكريمة التي خصّته بها السلطة السياسية، انخرط القطاع الخاص السعودي في استثمارات مهمة في الخارج. وليس من الضروري التشديد على أن الاقتصاد السعودي قد تمتع دوماً بحرية مطلقة في حركة رأس المال، وليس هذا بالأمر القليل الشأن في مجال المقارنة الدولية. لقد كان رجال الأعمال والمال، ولا يزالون، على علاقة وثيقة ببلادهم، ولا يمكن للمرء أن يأتي على ذكر «رأس مال هارب» إلى خارج المملكة العربية السعودية في أي وقت من الأوقات (لقد سرى الخوف في بعض الأحيان على الريال السعودي، لكنه خوف لم يطل أمده). ومع ذلك، أدى حجم الأرباح المتاحة، وفرص الاستثمار المحدودة في الوطن، إلى نشوء رغبة طبيعية في التنويع تحوّلت إلى استثمارات ضخمة في العقارات والأصول المالية في الخارج؛ وفي بعض الأحيان، اقتنى متعهدو الأعمال السعوديون شركات خدماتية أو صناعية محدّدة في بعض الحالات الاستثنائية.

مرة أخرى، نفتقر إلى معلومات إحصائية موثوق بها حول حجم تراكم الثروة في الخارج، وعلى الأرجح، لن نحظى سوى بتخمين حسن الاطلاع. فمن جهة، يرجع السبب إلى الصعوبة التامة في تقدير قيمة الموجودات التي ليست صكوكاً مطروحة في السوق للتداول. ومع ذلك، نعلم أن المستثمرين السعوديين تمكّنوا من شراء عقارات من الدرجة الأولى في مدن أوروبا والولايات المتحدة الرئيسية (معظمها في لندن)، واستفادوا تماماً من صعود سوق الأسهم في التسعينيات. وربما لاحظوا تراجعاً جزئياً في قيمة موجوداتهم منذ عام ٢٠٠٠، ولكن كانت خسائرهم على الأرجح محدودة، ذلك أنهم لم يقعوا على نحو خطير في فخ جنون الاقتصاد الجديد.

في ضوء هذه المعلومات، يظهر أن التقديرات التقريبية العامة في هذا

---

(١٤) ليست زيادة أسعار الخدمات التي تعود بالمنفعة على المستهلك بالخطوة الجذابة بالنسبة إلى القيادة، ولكنها متبعة إذا بدت ضرورية، كما هو الحال في أي بلد آخر. وتتغير الحسابات، كما في كل مكان إذا تبين أن الخصخصة تتيح للقيادة السياسية فرصة التحرر من قرارات لا يستحسنها الشعب.

المجال موثوق بها. فمثلاً، بالاستناد إلى عبد الرحمن الجريصي، رئيس مجلس غرفة الصناعة والتجارة السعودية، «تُقدَّر قيمة الاستثمارات السعودية في الخارج بما بين ٨٠٠ مليار وتريليون دولار، ومعظمها موجودة في الولايات المتحدة وأوروبا»[١٥]. وفي عام ٢٠٠٣، كان تقديري أن الثروة السعودية المتراكمة في الخارج تقدر بـ ٦٠٠ مليار دولار على الأقل[١٦]. وعلى الأرجح، تبخس هذه التقديرات قيمة الأصول العقارية، أو تتجاهلها[١٧].

حتى لو افترضنا أن هامش الخطأ أكثر أو أقل من ٣٠ بالمئة، فلن يؤثر هذا في نوعية خلاصتنا. وعلى أساس موجودات مماثلة، لا بد من أن يصل دخل المستثمرين السعوديين السنوي المتراكم دولياً إلى ٣٠ ـ ٣٥ مليار دولار على الأقل. وفي سبيل تبيان قيمة هذا الرقم، يمكن أن نذكر أنه في عام ٢٠٠٤، وهو عام مربح للغاية على صعيد إيرادات النفط، زادت مؤسسة النقد العربي السعودي مبلغ ٢٦ مليار دولار على الاحتياطي الدولي الإجمالي الخاص بها لتصل إلى مجموع قدره ٨٥ مليار دولار، بينما بلغت نفقات الدولة الإجمالية ٧٩ مليار دولار، وهو ما يعني أن الدولة استعادت عافيتها منذ عام ٢٠٠٠ بفضل الزيادة السريعة التي حققتها الإيرادات النفطية، لكنها لأعوام مضت، أشرفت على موارد مالية أقل حجماً من تلك المتوافرة في القطاع الخاص. وفي ما يتعلق بالموجودات المتراكمة، يتقدم القطاع الخاص تقدماً يفوق بأضعاف الاحتياطي الحكومي الرسمي.

أما الطريقة الأخرى للنظر إلى الحقائق المالية، فهي تذكّر بفترة أحد عشر شهراً من عام ٢٠٠٤، حين ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة في البورصة، وهو ما أدى إلى زيادة في الثروة قدرها ٢٣٥ مليار دولار[١٨]. وبما أن الدولة هي

---

(١٥) *Arab News* (10 November 2004).

(١٦) على أساس تقديرات لموجودات دول مجلس التعاون الخليجي في العالم، التي تقدمت بها مصادر مصرفية دولية، انظر المداخلة التي تقدّمتُ بها في: Workshop Looking Ahead: Challenges for Middle East Politics and Research, Convened by Volker Perthes in Berlin, 5-7 December 2003, EUROMESCO Paper no. 29.

(١٧) يقدر معهد التمويل الدولي The Institute of International Finance (IIF) أنه بين بداية عام ٢٠٠٤ ونهاية عام ٢٠٠٥، ستزيد الأصول الأجنبية الإجمالية لدول مجلس التعاون الخليجي الست بنحو ١٥٠ مليار دولار على الأقل. انظر: *Arab News* (23 February 2005).

ومن المفترض أن تتضمن هذه الزيادة الاحتياطي الرسمي.

(١٨) انظر المناقشة حول أسواق الأسهم أدناه.

صاحبة أكبر حصة في الشركات المطروحة أسهمها في السوق، فقد اكتسبت نظرياً من الزيادة في قيمة رأس المال قرابة ما اكتسبته من عائدات النفط. وبالطبع، حقّق المستثمرون في القطاع الخاص أرباحاً طائلة.

إذا جمعنا مصادر دخل القطاع الخاص كلها، من عائدات الاستثمار المالي محلياً ودولياً، والزيادة في قيمة العقارات محلياً ودولياً، والأرباح التي حققتها الشركات الخاصة، يظهر بوضوح تام أن اعتماد البرجوازية السعودية المباشر على سخاء الدولة قد تضاءل إلى حدّ كبير. وإن أرادت الدولة المضي قدماً في خفض النفقات، سيدفع هذا بالاقتصاد الوطني نحو الركود، وهو ما سيلحِق الضرر بالبرجوازية، لكن هذا أمر يتعلق بأثر الاقتصادات الكبرى، وهو يختلف تمام الاختلاف عن مسألة الحصول على العقود الحكومية. فالاستفادة المباشرة من نفقات الحكومة، أي من أول ما تضخّه إيرادات النفط في الاقتصاد الوطني، يمثل اليوم جزءاً من إجمالي الموارد المالية المتوفرة للبرجوازية.

بناءً على ذلك، قد يبدو لنا أن طبقة رجال الأعمال السعوديين كفّت بالفعل عن الاعتماد على الدولة، وصارت تحظى اليوم باستقلال ذاتي. ولا يعني الاستقلال الذاتي إطلاقاً أنها لامبالية أو أقل عدائية، بل تعني ببساطة أنها قادرة على الصمود والازدهار من دون اللجوء إلى الدولة. فالمطلوب من هذه الأخيرة المحافظة على القانون والنظام، وتسلّم إيرادات النفط وحقنها بأسلوب يتسم بالحكمة في الاقتصاد. ولكن لا يجوز للدولة التنافس مع القطاع الخاص أو إقصاؤه عن الفرص المربحة.

تعني هذه الاستقلالية الذاتية على صعيد متعهدي الأعمال الأفراد أنه لا يمكن للدولة تقويض مكانتهم، وإن كانت قادرة على سحب رعايتها لهم. وبطبيعة الحال، من الأفضل على الدوام التمتع بعلاقة ممتازة مع السلطة السياسية، ولكن من دون أن تُجبَر على الانتظار على بابها لتكون أول من يتلقف الفرصة.

سابعاً: التزام القطاع الخاص بالاستثمار في المملكة

ما يثير الاهتمام في القطاع الخاص السعودي هو أن المستثمرين السعوديين يبدون ملتزمين أشد الالتزام بالاستثمار في بلادهم، على الرغم من تراكم الموجودات الضخمة في الخارج، وسهولة نقل رأس المال إلى خارج المملكة (أو ربما بفضل هذه السهولة).

هذه السمة في غاية الأهمية، فهي تتمثل بتميز السعودية من باقي البلدان العربية من خارج مجلس التعاون الخليجي (وربما أيضاً بعض دول المجلس إلى حدّ ما)، والعديد من الدول المصدِّرة للنفط. وتنجم هذه السمة عن مزيج من قلة ثقة في فرص المنافسة المتساوية المتوفرة في بيئة الاستثمار الدولي من جهة، ومن شعور بالثقة والاطمئنان إزاء احترام حقوق الملكية في الوطن من جهة أخرى. وبسبب تعلّق البرجوازية بالاستثمار في وطنها وتطويره، تستحق البرجوازية السعودية أن توصَف بالبرجوازية الوطنية.

كان انعدام الثقة التامة ببيئة الاستثمار الدولي موجوداً قبل اعتداءات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وتدهور العلاقات الأمريكية ـ السعودية. وينفر المستثمرون السعوديون عموماً من فكرة أداء دور متعهدي أعمال في المدن الصناعية الرئيسية. وهذا هو سبب إنشاء قلة من الشركات في الولايات المتحدة أو في أوروبا، أو المساهمة مساهمة كبرى في شركات قائمة. حتى إن بعض المستثمرين الأساسيين في الشركات، مثل سابك وأرامكو، كانوا حذرين جداً في ما يتعلق بحيازة شركات أجنبية. ويكمن الخوف الضمني أو الصريح في أن يخسر المستثمرون حقهم في السيطرة على استثمارهم سيطرة فعلية، ذلك أنهم لا يحظون بقبول البلد المضيف لهم بصفتهم مستثمرين. ولهذا الشعور بعض مبرّراته: فلنتذكر فقط أن الكويت قد اضطُرّت في عام ١٩٨٨ إلى تخفيض مساهمتها البالغة ٢١,٦ بالمئة في شركة «بريتيش بيتروليوم» إلى ٩,٩ بالمئة بعد أن أجبرتها على ذلك أكثر الحكومات ليبرالية اقتصادياً، وهي حكومة مارغريت تاتشر[١٩].

بناءً عليه، يدرك متعهدو الأعمال السعوديون أنه سيتم الترحيب بهم في الساحة الدولية، بصفتهم عملاء بارزين في المصارف ووكلاء عقاريين، كما سيتم الترحيب بهم دوماً لتسديد رسم التسجيل وغرف الفنادق لحضور المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس؛ ولكن لا يكفي كلّ هذا للنظر إليهم كفاعلين من الدرجة الأولى على ساحة الأعمال العالمية. فنفوذهم في الأعمال والسياسة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بهُويتهم السعودية، وبأنهم فاعلون أساسيون في مجال الأعمال الرئيسية في السعودية، وبكون هذه الأخيرة المصدر الأول للنفط في العالم.

---

(١٩) انظر: «The Government of Kuwait and the British Petroleum Company Plc.: A Report on the Merger Situation,» The Monopolies and Mergers Commission (London) (October 1988).

من وجهة النظر هذه، يرى كثيرون من رجال الأعمال السعوديين (نكاد نقول أغلبهم منهم، وقد يكون عدد كبير منهم لا يبالون ولا ندري بأمرهم) أن الانخراط في استثمار رابح في العالم يأتي في المرتبة الثانية بعد إنشاء إمبراطورية أعمال مزدهرة في بلدهم. أما منزلتهم ونفوذهم فهما رهن علاقاتهم المباشرة بالشركات الدولية المهمة التي ترافق في الأغلب إنجازاتهم في الداخل.

من هنا، يشتكي متعهدو الأعمال السعوديون باستمرار من افتقارهم إلى فرص استثمار كافية في الوطن. أما النظر إلى الحكومة السعودية على أنها بحاجة إلى إنجاز نمو اقتصادي أفضل مما تم التوصل إليه في المرحلة ما بين عامي ١٩٨٥ و٢٠٠٠، فهو مرتبط بتزايد البطالة في صفوف الشباب من جهة، وبالاستياء الصادر من مجتمع الأعمال وانتقاداته من جهة أخرى. وترى البرجوازية الوطنية السعودية عامة أن البطء الشديد في عملية صنع القرار من قبل الدولة، والإفراط في الإجراءات الروتينية، والنزعة إلى تولي زمام الأمور، تمثّل جميعها العائق الأساسي في وجه زيادة الاستثمار الخاص في الوطن، وارتفاع معدلات النمو. ويشير نجاح دبي والإمارات الأخرى، التي تنافس السعودية وتجتذب استثمارات سعودية ضخمة ومبادرات ترمي إلى إنشاء الأعمال فيها (علماً أنه يُنظَر إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي والبلدان العربية الأخرى على أنها الخيار الثاني من حيث الأفضلية بعد الاستثمار في المملكة العربية السعودية نفسها) بإصبع الاتهام ضمناً إلى جمود الحكومة السعودية[٢٠].

تجدر ملاحظة أن البطالة ليست بالضرورة القوة المحركة الرئيسية خلف السعي إلى معدل نمو أعلى. ففي بلد كالسعودية، حيث يفوق عدد العمال

---

(٢٠) انظر مثلاً: «Riyadh Forum to Probe Flight of Saudi Capital,» *Saudi Gazette* (12 April 2005).

«لماذا ينقل السعوديون أموالهم إلى خارج المملكة ويستثمرون في دول خليجية مجاورة؟ سيكون هذا الموضوع أحد المواضيع التي ستُناقَش في المنتدى الاقتصادي في الرياض Riyadh Economic Forum (REF)، كما قال عبد الرحمن الجريصي، رئيس مجلس غرفة الصناعة والتجارة في الرياض. (. . .) وفقاً للتقارير، غادر ٤٠٠٠ مستثمر سعودي المملكة، وباشروا أعمالهم في دول خليجية أخرى، حيث تتوفر قوانين مغرية للاستثمار مقارنةً بقوانين بلادهم. (. . .) وتنقل غرفة الصناعة والتجارة في الرياض أنها درست ١٢٦ عائقاً تحول دون الاستثمار في السعودية، ولاحظت أنه يمكن التخلص من ١٤ عائقاً على الأقل في سبيل حثّ السعوديين على إبقاء استثماراتهم في المملكة».

الأجانب بأضعاف عدد العاطلين عن العمل من أهل البلد، تبدو الفكرة القائلة بحصر عدد معيّن من الوظائف التي يؤديها الأجانب، بالسعوديين دون سواهم، لحلّ مشكلة البطالة، فكرة مغرية تماماً. غير أن رجال الأعمال السعوديين قاوموا هذه الفكرة بشدة، لأنها ستزيد تكاليفهم، وتقلص قدرتهم على المنافسة. وبدلاً من ذلك، نجدهم يدافعون عن فكرة تحقيق نمو أعلى لا يؤدي بالضرورة إلى إتاحة وظائف إضافية يشغلها السعوديون الذين لا يتمتعون بالكفاءة ولا يصلحون للعمل أحياناً.

من هنا، ورغبة منها في الحصول على فرص وافرة تتيح لها الاستثمار، وعلى المزيد من فرص الاستثمار في الوطن، تطمح البرجوازية الوطنية إلى معدلات نمو أعلى، وإلى سياسة تقشف مدروسة تقوم بها الدولة، يمكن أن تتيح للقطاع الخاص فرص استثمار وافرة اغتنمتها الدولة حين أحكمت قبضتها على المال، في حين كان القطاع الخاص واهناً، وما زالت تقاوم فكرة التخلي عنها.

في الواقع، بعد أن كان القطاع العام المروّج الرئيسي للنمو في السبعينيات وأوائل الثمانينيات، أصبح اليوم حجر عثرة في طريق النمو بدلاً من أن يكون حافزاً له. وليست هذه بنتيجة حتمية، حيث نجد بلداناً خليجية أخرى أصغر حجماً، كما هو معروف، تواصل فيها الدولة دور المشجع الرئيسي للنمو، كما تواصل توفير الفرص لصالح القطاع الخاص. ولا يمكن استبعاد إمكانية حصول الشيء نفسه في المملكة. فالنمو يحتاج، إلى حدّ ما، إلى دولة تعمل بذهنية متعهدي الأعمال. ولكن مجدداً، يتطلب تعزيز النمو وضوحاً استراتيجياً أكبر، وقيادة تتولاها الصفوف العليا. وفي غياب هذين العاملين، سيؤدي البطء الشديد في عملية صنع القرار إلى تأجيل طويل في اعتماد تدابير معترَف بضرورتها على نحو واسع، كما سيتباطأ النمو تباطؤاً حتمياً[٢١].

وبناءً عليه، يحتاج جدول أعمال عاجل وخاص بالنمو إلى أن تعيد الحكومة توزيع الموجودات والمسؤوليات على القطاع الخاص إلى حدّ كبير، مع تأكيد بقاء أهمية دور الدولة في الاقتصاد. ولا تتعلق المشكلة بتوفر الأموال

(٢١) كلّي ثقة في أن القيادة الضعيفة لحاكم مطلق ومتقدم في السن ومريض، تسهل ظهور ظواهر منحلة أخرى، كالمحسوبية المجزأة التي ناقشها ستيفن هرتوغ في الفصل الخامس الذي أعده في هذا الكتاب. وإذا ظهرت القيادة القوية على الساحة، سينقلب هذا النمط نظرياً؛ أما عملياً، فنعتقد أن هذا السيناريو غير محتمل الحدوث.

للاستثمار، فهي ستظلّ قائمة بغضّ النظر عن زيادة عائدات النفط، بقدر ما تتعلق بالحاجة إلى التجاوب من غير إبطاء مع إشارات السوق وفرص المنافسة في اقتصاد يتنوع محلياً وإقليمياً.

لا تفضل البرجوازية الوطنية برنامج نمو متجدداً فحسب، بل تدرك كذلك أنه لا غنى عن إنجازه. وترى البرجوازية نفسها بصفتها مصدر ثروة لم يُوظّف كله لمصلحة الازدهار الوطني، والاستقرار، والنفوذ في المنطقة، وتطالب الحكومة باستغلال طاقاتها على نحو أفضل. وهكذا، تحول التوقع الأساسي إزاء الحكومة إلى اتجاه آخر: فقد كان التركيز المعتاد على توزيع عائدات النفط، والسعي خلف التطور مجرد وسيلة تبرر بعض قنوات التوزيع؛ أما اليوم، مع تراكم الثروة في يد القطاع الخاص، فقد أدركت البرجوازية قدراتها الضخمة، وصارت التنمية الوطنية شرطاً مسبقاً لمواصلة ازدهارها وممارسة نفوذها في المنطقة.

ثامناً: إمكانيات البرجوازية

لا تقتصر البرجوازية السعودية على عائلات كبيرة تقدر ثروة كل منها بمليارات الدولارات، ويشتهر اسمها في كل مكان وحسب، بل تضم كذلك عشرات آلاف متعهدي الأعمال من رجال ونساء من ذوي النفوذ. ويصل عدد العائلات التي تمتلك ما يزيد على ١٠٠ مليون دولار إلى الآلاف، كما أن عدد متعهدي الأعمال الأقل شأناً لا يُعَدُّ ولا يُحصى. ويُقدَّر عدد المنتمين إلى الطبقة البرجوازية السعودية اليوم بما يزيد على ٥٠٠ ألف شخص أو ٣ إلى ٤ بالمئة من السكان على الأقل[٢٢].

ومقارنة بمتوسط تركيبة القوى العاملة في البلدان الصناعية والنامية، يتميز المجتمع السعودي (أي أهل البلد باستثناء العاملين الأجانب) بغياب طبقة العمال اليدويين الوطنية غياباً شبه تام؛ وبعدد الموظفين الإداريين الضئيل العاملين في القطاع الخاص؛ وبشريحة كبيرة من العاملين في القطاع العام

(٢٢) يمكن أن يرتكز تقييم تقريبي لأهمية البرجوازية العددية على رقم أعضاء غرفة التجارة والصناعة الذي يزيد على ١٠٠ ألف في المملكة عموماً (٤٠ ألفاً في الرياض فقط). ويتوسع الرقم ليطال أعضاء العائلة، فيصل بذلك عدد البرجوازيين بصفتهم طبقة اجتماعية إلى ما يزيد على ٥٠٠ ألف شخص. ولكن على الأرجح، لا يكلف الكثيرون من متعهدي الأعمال الصغار نفسهم عناء الانضمام إلى غرف التجارة.

والعاملين لحسابهم الخاص أو متعهدي الأعمال؛ وفي الأغلب يؤدي الفرد الواحد الدورين معاً في آن واحد (أي أنه يمكن لموظف الدولة أن يدير عملاً لحسابه الخاص).

في الأغلب، طوّرت العائلات الرئيسية التي تدير الأعمال، بالإضافة إلى عائلات الصف الثاني التي تملك ما يزيد على ١٠٠ مليون دولار، وأقل من مليار دولار، قدرات ملحوظة. فازدهرت بسبب صلاتها الدولية، كما أنها انتشرت على الساحة العالمية وتجهّزت بأفضل تجهيز مقارنةً بالبقية في سبيل مسايرة العولمة والمساهمة فيها. وفي الأغلب، طاف هؤلاء الناس العالم، واختبروا كيفية إتمام الأعمال في اليابان وأوروبا والولايات المتحدة. ولم تُتَح للجيل القديم فرصة اكتساب ثقافة دولية، إلا أنه «يتحدث الإنكليزية» أفضل من نظرائه في أوروبا واليابان. أما الجيل الجديد، فقد تلقى تعليمه في أكثر الأحيان في أفضل المعاهد والجامعات الأمريكية والأوروبية، وهو مرتاح تماماً لوجوده في بيئة الأعمال العالمية الكبرى.

يؤدي مزيج من المعرفة والخبرة المتراكمة من جهة، والقدرات المالية من جهة أخرى، إلى نشوء بيئة يستكشف فيها متعهدو الأعمال على الدوام فرص الاستثمار، ويلجأون إلى أفضل المستشارين وشركاء العمل لضمان جودة المشروعات التي ينخرطون فيها. وفي الواقع، قد يتحول الإصرار على امتلاك النوعية الأفضل (المنتَج الأفضل والمنتِج القائم بثبات بصفته شريكاً) إلى عامل معوّق، بيد أن البراغماتية لا تزال موجودة.

أما الفكرة القائلة: إن مجتمع الأعمال يتألف من شريحة كبيرة من المضاربين الجشعين الذين يستثمرون في مشروعات تدرّ عليهم الربح السريع دون سواها، ولا يتحمّلون وزر أخطار ضخمة أو بعيدة المدى، فهي فكرة برهنت على خطئها على نحو متزايد. ولا شك في أن متعهد العمل سيفضل معدل أرباح مرتفعاً ومردوداً سريعاً على رأس ماله المستثمَر، ولكن هذا لا يعني أنه غير مستعد أو غير قادر على الاستثمار في مشروعات ضخمة.

ويمكن ملاحظة هذا الاستعداد من خلال دخول الشركات الخاصة مؤخراً معترك البتروكيميائيات في مشروعات عدة واسعة النطاق، تتطلب استثمارات تصل إلى مليارات الدولارات. وتمثل الشركة البتروكيميائية الدولية السعودية، وشركة التصنيع البتروكيميائية الوطنية، وشركة شيفرون فيليبس السعودية،

والشركة البتروكيميائية «صحاري»، من بين سواها، الخبرة والمهارة المتزايدتين في الاستثمارات الخاصة، نظراً إلى قدراتها في إنتاج الكيميائيات والمنتجات ذات القيمة المضافة(٢٣).

نشأت شركة «صحارى» للبتروكيميائيات في عام ٢٠٠٤ من الشركة البتروكيميائية الدولية السعودية السابقة التي أنشأتها شركة الزامل للكيميائيات. وقد هدفت الشركة إلى «الاستثمار في مشروعات صناعية، ولا سيما المشروعات الكيميائية والبتروكيميائية، لإنتاج مواد البروبيلين والبوليبروبيلين والإثيلين والبولي إثيلين ومنتجات بتروكيميائية وهيدروكربونية أخرى. وستملك الشركة المشروعات وتقوم بتنفيذها لتلبية حاجة الشركة إلى الموارد الخام والمنشآت»(٢٤)، كما أنها ستتولى تسويق منتجاتها في داخل المملكة وخارجها.

---

(٢٣) قد تكون هذه القائمة مفيدة:

ـ أنشأت مجموعة الزامل في عام ١٩٩٩ الشركة البتروكيميائية الدولية السعودية كشركة مساهمة لإنتاج وتسويق Maleic Anhydride (MAN), Butanediol (BDO) and Methanol عبر ثلاث شركات محدودة المسؤولية تم إنشاؤها عبر اتفاقات حول مشروعات مشتركة مع شركاء دوليين.

ـ أنشِئت شركة التصنيع الوطنية من جانب شركة التصنيع البتروكيميائية الوطنية في عام ٢٠٠٠ كشركة مساهمة. وامتلكت شركة التصنيع الوطنية ٥١ بالمئة من شركة التصنيع البتروكيميائية الوطنية، فيما امتلك باقي المستثمرين السعوديين والخليجيين في القطاع الخاص باقي الحصص. تشكل شركة التصنيع الوطنية جزءاً من مجموعة المملكة التي يديرها الأمير الوليد بن طلال.

ـ تملك شركة شيفرون فيليبس السعودية شركة شيفرون فيليبس للكيميائيات (Chevron Phillips Chemicals) بالاشتراك مع مجموعة الاستثمار الصناعية السعودية (The Saudi Industrial Investment Group)، وهو اتحاد يضم رجال أعمال سعوديين رائدين ومجموعة شركات مساهمة عامة سعودية تركز على الاستثمار الصناعي الخاص بالبتروكيميائيات في السعودية.

ـ بدأت شركة Saudi Formaldehyde Chemical Company Ltd (SFCCL) أعمالها منذ عام ١٩٩١، وتطورت منذ ذلك إلى منتِج رئيسي ومورد دولي لمادة (Formaldehyde) والمنتجات المتفرعة منها. وتعمل هذه الشركة في القطاع الخاص، وقد طوّرتها وموّلتها مجموعة من الصناعيين في بلدان مجلس التعاون الخليجي.

ـ أنشأت مجموعة كزانيل للصناعات (XENEL Industries Group) (عائلة علي رضا) شركة صفرا المحدودة the SAFRA Co. Ltd. تنتج الشركة المواد المذيبة الدهنية والعطرة (بقدرة سنوية تبلغ ١١٠ آلاف طن) ومقرها ينبع، وهي أولى الشركات البتروكيميائية الخاصة في الشرق الأوسط. تملك شركة كزينيل للصناعاتِ، بالإضافة إلى شركة العجين الحصة الكبرى من الأسهم في الشركة الصناعية البتروكيميائية الوطنية، وقد شيدت مشروع «TELDENE» Polypropylene في ينبع بقدرة مخطط لها أن تبلغ ٤٢٠ ألف طن سنوياً. ويُنتظر أن تبدأ بالإنتاج في أواخر عام ٢٠٠٦.

ـ في أوائل عام ٢٠٠٤، كُلفت شركة الفارابي الخليجية للبتروكيميائيات، التي أسستها مجموعة الراجحي، بتشييد مصنع لإنتاج N-Paraffin و.Linear Alkyl Benzen

(٢٤) *Middle East Economic Survey*, vol. 47, no. 35 (30 August 2004), p. A12.

وقد اكتتب المؤسسون بـ ٨٠ بالمئة من الأسهم، فيما رُصدت العشرون بالمئة الباقية لطرحها في سوق الأسهم[٢٥].

في حزيران/ يونيو ٢٠٠٤، قام الطرح الأولي العام لشركة «صحارى» للبتروكيميائيات بـ «خطوة تاريخية في تعويم الأسهم، حين قامت بتجميع مبلغ قياسي يزيد على ٣٧,٧ مليار ريال سعودي (أي ١٠ مليارات دولار) بعد أن زاد اكتتاب أسهمها ١٢٥ مرة»[٢٦]. وفي آذار/ مارس ٢٠٠٥، اشتركت شركة التصنيع البتروكيميائية الوطنية وشركة «صحارى» وبازيل (Basell) (شركة ذات ملكية مشتركة بين «باسف» (Basf) وشل للبتروكيميائيات) في مشروع يُقدَّر بـ ١,٦ مليار دولار في منطقة الجبيل.

يحمل النجاح الساحق الذي حققه إطلاق شركة «صحارى» للكيميائيات مغزى من جوانب عدة. فهو يظهر، أولاً، قدرة القطاع الخاص على تحمّل تبعات مشروعات ضخمة، وهي قدرة عزّزها تحول العائلات التي تدير الأعمال إلى شركات بدأ بعضها بطرح أسهمه في السوق. وقد حثّت صعوبة السيطرة على بنية غير رسمية وفضفاضة على تحول الأعمال التي تديرها العائلة إدارة غير رسمية إلى شركات حقيقية بعد وفاة الآباء مؤسسي الأعمال وتوسع العائلات. ومن الطبيعي أن يصعب على نحو متزايد الحفاظ على وحدة العائلة في وجه المصالح المتشعّبة في بعض الأحيان، فيما تكبر العائلة أكثر فأكثر. ويمثّل مفهوم التحول إلى شركة بالتالي أداة تمنع قيام النزاعات العائلية المحتملة التي قد تنجم عنها نتائج مدمرة للأعمال. وفي حالات أخرى، كان هذا التحول أداة لتغيير نوعية العمل، كما جرى حين تحوّلت شبكة الراجحي للصرافة إلى

---

(٢٥) تضمّن مجلس إدارة الشركة الأولى الأسماء التالية: عبد العزيز الزامل (وزير الصناعة السابق) رئيساً، عبد الرحمن الزامل، ممثلاً عن المنظمة العامة للتأمين الاجتماعي، ممثلاً عن المؤسسة العامة للتقاعد، راشد الغرير (ممثلاً عن شركة الجزيرة للبتروكيميائيات)، سلطان بن خالد بن محفوظ، سعد الزعيم (ممثلاً عن كوابل الرياض)، سعيد العيسني، عبد الرحمن سعيد، طارق المطلق (ممثلاً عن مجموعة المطلق) وفهد الزامل (المدير الإداري).

(٢٦) *Arab News* (5 June 2004).

نقلت المقالة عن عبد العزيز الدخيل (رئيس الشركة التي أدارت عملية تعويم الأسهم)، تأكيده أن «الوجه الذي ميز التعويم هو شفافية العملية، بالإضافة إلى تفاصيل الاكتتاب المتوفرة لمالكي الأسهم». وأشار الدخيل في الوقت نفسه إلى أن الاكتتاب بهذه النسبة الساحقة أكد النقص الخطير في قنوات الاستثمار في مقابل السيولة الهائلة في القطاع الخاص. وقال: «ينبغي لهذه الظاهرة أن تثير انتباه الهيئة العامة للاستثمار في المملكة العربية السعودية The Saudi Arabian General Investment Authority (SAGIA) حتى فتح باب السوق في وجه المستثمرين». وأكّد رئيس CCFI كذلك الحاجة إلى الحد من احتكار بعض مالكي الأسهم الرئيسيين.

مصرف. وقد تم مؤخراً تشجيع مجموعة صغيرة من الصرافين على الاندماج وإقامة «مصرف البلاد»[٢٧]، الذي حصد الطرح الأولي العام لأسهمه نجاحاً باهراً فاق نجاح شركة «صحارى».

في هذه الحالات، وفي سواها، أتاح مفهوم التحول إلى شركات، وتعويم شركات الأعمال القائمة والجديدة للمالك أو للمؤسس، فرصة تحقيق أرباح ضخمة. ويمثّل هذا مثالاً بارزاً وسابقة للعائلات السعودية التي تدير الأعمال. ويمكننا توقع عملية سريعة تتحول فيها الأعمال القائمة تدريجياً، ولا سيما في المناطق التي تمتلك إمكانيات هائلة للتوسع، وتحتاج بالتالي إلى دعم رئيسي.

تاسعاً: صعود سوق الأسهم

لقد نجم التحول الذي طرأ على الرأسمالية السعودية عن الطفرة في سوق الأسهم (ليس في السعودية فحسب، بل في باقي بلدان مجلس التعاون الخليجي، كما في مصر). وفي المقابل، استفادت سوق الأسهم من مدّها بالموجودات المغرية على نحو متزايد[٢٨].

ويرقى سبب الارتفاع المدهش الذي حققته أسواق الأسهم العربية الرئيسية إلى رغبة المستثمرين في المنطقة في تنويع ممتلكاتهم بمنأى عن الولايات المتحدة على إثر اعتداءات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ الإرهابية. ولا يتضح حجم تصفية الأصول الأمريكية الفعلي، فلا بد من أن بعض التحويلات على صعيد الأرصدة قد طرأت كذلك بسبب ضعف الدولار

---

(٢٧) تشكّل «مصرف البلاد» في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤ بإدماج ثمانية أعمال للصيرفة. احتفظ مالكو شركات الصيرفة الأصليون بـ ٥٠ بالمئة من رأسمال المصرف الجديد، فيما تم تعويم الطرح الأولي العام للأسهم في آذار/ مارس ٢٠٠٥. والمؤسسون الثمانية هم: شركة محمد عبد الله إبراهيم السبيعي (٤٢ بالمئة)، المقيرن للصيرفة (١٨ بالمئة)، الراجحي للتجارة والصيرفة (١٦ بالمئة)، ومؤسسة الراجحي للتجارة (١٤ بالمئة)، مؤسسة محمد صالح الصيرفي (٥ بالمئة)، إنجاز للصيرفة (شركة يوسف عبد الوهّاب نعمة الله) ٣ بالمئة، شركة عبد المحسن صالح العمري، وعلي هزاع وشركاه للتجارة والصيرفة، ١ بالمئة لكل منهم. وقد حقق الطرح الأولي العام لأسهم «البلاد» نجاحاً باهراً: فقد اشترى ٨,٣ مليون مكتتب أسهماً (أي ٥٠ بالمئة من الشعب السعودي، بمن فيهم صغار الأطفال)، مساهمين بـ ٧,٥١ مليار ريال قبل إقفال العرض بيوم واحد.

(٢٨) لقد تسارعت خطوة «IPO» في الفترة بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، لكنها ما تزال في مكانة أدنى، وقد فاقها سوق الإمارات العربية المتحدة نشاطاً في هذا المضمار. وينبغي دعم هذه النزعة الأخيرة في سبيل إحداث تغيير، وتبدو هذه هي الحالة على الأرجح.

الأمريكي المتواصل مقارنة باليورو. وعلى الأرجح، فإن ما حدث كان إعادة توجيه للتدفقات الإضافية؛ فتدفق السيولة المنتظم السابق من بلدان التعاون الخليجي قد تقلّص أو حتى انعكست وجهته، وتوقفت إعادة توظيف الأرباح في الولايات المتحدة. ويكفي هذا كي ينجم عنه حركة في أسواق الأسهم الخليجية ذات الحجم الصغير نسبياً.

من الجائز أن الزيادة في سعر النفط قد ساهمت في تحقيق نتائج إيجابية نجم عنها مناخ من التفاؤل، فأزالت حاجة الدولة إلى الاقتراض، وزادت من مصاريف الحكومة التي كانت أصغر حجماً من الزيادة في الإيرادات. وإجمالاً، حثّت المؤشرات كافة في عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ على زيادة حدّة المضاربات.

ارتفع مؤشر التداول العام بنسبة ٨٤,٩ بالمئة في عام ٢٠٠٤، وقد فاق بذلك الزيادة المسجلة في العام السابق، ونسبتها ٧٦,٢ بالمئة. وقد تواصلت الزيادة في الأشهر الأولى من عام ٢٠٠٥، وهو ما اجتذب تعليقات مختلطة من المحلّلين[٢٩]. ومن البديهي أنه إذا انهار سوق الأسهم، فسيؤدي انهياره إلى تقويض ثقة المستثمرين، ولجم عملية تحول البرجوازية السعودية، ولو لفترة محدودة.

ولكن، يجوز استعمال سيناريو افتراضي آخر يتبيّن فيه أن تأسيس شركات جديدة أو بيع الشركات القائمة التي تملكها الحكومة حالياً، بصورة

---

(٢٩) بدأ مؤشر التداول لعام ٢٠٠٤ بـ ٤٤٥٠ نقطة إلى أن تضاعفت قيمته بحلول نهاية العام، وأقفل على ٨٢٠٦ نقاط، ثم تجاوز علامة ١٠ آلاف نقطة في آذار/ مارس ٢٠٠٥. وقد بلغت قيمة رأسماله أكثر من الضعف، من نحو ١٤٠ مليار دولار في أوائل عام ٢٠٠٤ إلى ٣٧٥ مليار دولار. وقد رأى بعض المحللين أن الزيادة مبررة تماماً، وحذر آخرون من أن مُعامِل رسملة النتائج للأسهم السعودية تبدو مرتفعة، واعتبروا أن التصحيح مسألة حتمية. على أي حال، تجدر ملاحظة أن الشركات السعودية كانت مربحة للغاية. فقد ارتفع مركب الربح الصافي لـ ٧٢ شركة من أصل ٧٤ شركة مسجلة في البورصة بنسبة ٤٥,٤ بالمئة في عام ٢٠٠٤ (ينقص ذكر شركة صحارى للبتروكيميائيات وشركة اتحاد اتصالات اللتين لم تظهرا على الساحة طوال العام). وقد قدمت شركة سابك الأداء الأقوى في عام ٢٠٠٤، وأعلنت عن زيادة ١١٢ بالمئة في الربح الصافي الذي بلغ ١٤,٢ مليار ريال سعودي، وهو ما وضعها في مصاف أكثر الشركات البتروكيميائية المربحة في العالم. ووفقاً لتقرير استعراض وتوقعات السوق الذي وضعه المصرف التجاري الوطني في نيسان/أبريل ٢٠٠٥، فقد بلغ مركب مدفوعات الأرباح النقدية وحدها ما يُقدر بـ ٢٤,٧٨ مليار ريال سعودي على مجموع القيمة الرأسمالية للشركة الذي بلغ ارتفاعاً جديداً وصل إلى ١,٤٧ تريليون في آذار/ مارس ٢٠٠٥. وقد أشار د. سعيد الشيخ (NCB's Chief Economist) قائلاً: «شكل نمو الربحية في صفوف الشركات السعودية المسجلة في البورصة سبباً أساسياً لاندفاع سوق الأسهم السعودي في العام الماضي وخلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠٠٥».

متدرّجة، يمتص السيولة المتزايدة سريعاً. وفي الواقع، يمثل وضع السوق الحالية فرصة ذهبية للإسراع في عملية الخصخصة، ولا سيما في ما يتعلق بالأصول التي لطالما هدفت الحكومة السعودية إلى بيعها. وفي أيار/مايو ٢٠٠٥، بدا أن طرح أسهم المصرف التجاري الوطني قد بات وشيكاً، وهو المصرف الذي تولّت الحكومة زمامه من عائلة محفوظ بعد أن تنحّى خالد بن محفوظ عن رئاسة مجلس الإدارة في عام ١٩٩٩. ويبقى السؤال حول ما إذا كانت الحكومة ستبيع بعضاً من نسبة ٧٠ بالمئة من الأسهم التي تملكها في شركة «سابك»، وهي خطوة سبق أن أُعلنت في الخطة الإنمائية الرابعة في النصف الثاني من الثمانينيات، ولكن من دون أن تُطبَّق؛ أو إذا ما كانت ستبيع بعضاً من نسبة ٧٠ بالمئة التي تملكها في شركة الاتصالات، بالإضافة إلى جزء من شركة الكهرباء.

لماذا يصعب تحقيق الخصخصة، على الرغم من هذه الظروف الملائمة؟ يشير الجواب إلى أحد أهم الصدوع في المجتمع السعودي. ويسهل القول إن سبب تقدم الخصخصة البطيء، في وجه سياسة مصرّح بها رسمياً، يرقى إلى المقاومة البيروقراطية، لكن هذا السبب لا يكفي. ويعزّز هذه المقاومة البيروقراطية على نحو فاعل تيار فكري يصرّ على عدم إتاحة الفرصة لبعض «كبار الأثرياء» من القطاع الخاص للاستفادة من قدرات الدولة في إنشاء مشروعات كمشروع «سابك» درة تاج المشروعات الأخرى. ويقول هذا التيار إنه إذا تمّت خصخصة هذه الشركات، فستتمكّن قلة من المستثمرين الرئيسيين في القطاع الخاص من تجميع الحصص الكبرى، حتى لو جرت عملية طرح الأسهم بأسلوب شفاف و«ديمقراطي». بالإضافة إلى ذلك، قيل إنه لا ينبغي تخفيض قيمة أسهم «سابك» وبيعها بمثل هذا السعر الرخيص (علماً أن هذه الحجة فقدت مصداقيتها في ضوء الارتفاع الأخير في سعر الأسهم). وأخيراً، قيل بصورة غير رسمية في الماضي إنه لا يمكن لعملية طرح الأسهم أن تجري بشفافية، وإن بعض الأمراء تحديداً قد يستغلون الظروف لتحقيق أرباح طائلة.

بعبارة أخرى، يوجد في البلاد تيار (سياسي عقلاني) يمكن أن نطلق عليه تسمية «شعبوي»، وهو تيار يدافع عن ملكية الدولة ضد ما يُرى أنه جشع مفرط تعرب عنه شخصيات مهمة في ميدان الأعمال، أو بعض أعضاء الأسرة المالكة. ولهذا السبب، كانت الشفافية والمساهمة الواسعة في الطرح الأولي العام

للأسهم الأخير في غاية الأهمية لكسب المصداقية وجعل أية عملية تسير نحو الخصخصة عملية مقبولة[٣٠].

بصورة عامة، يجدر ذكر صفقات مهمة قامت بها الدولة لمساهمتها في إرساء مناخ جديد للأعمال في المملكة. ففي المراحل الأولى من المبادرات التي تُدعى «مبادرات الغاز»، دُعيت شركات النفط الدولية إلى زيارة المملكة، وتقديم اقتراحاتها للانخراط في قطاع الغاز والنفط. وحينما أنهت البعثات الزائرة زيارتها الواحدة تلو الأخرى، استقبلها ولي العهد، وأوصاها صراحة، وبصورة مباشرة، بوجوب الامتناع عن السعي خلف حلفاء لها أو شركاء في المملكة[٣١]. وبعد تقلبات عدة، مُنحت ثلاثة امتيازات للتنقيب عن الغاز وإنتاجه في أوائل عام ٢٠٠٤، فقامت الدولة بنشر المناقصات التي تقدمت بها الشركات، بما فيها الشركات الخاسرة لتبرهن على أن العملية لم تشبها شائبة. وقد اتُبِعت الإجراءات عينها في حالات مهمة أخرى، وأبرزها في منح حق الامتياز الثاني لشركة الهاتف الخلوي؛ ففي الحالة الأخيرة، دخل أحد عشر اتحاد شركات دولياً هذا المعترك، بما في ذلك بعض الأمراء، ودُعي ستة منهم إلى التقدم بمناقصات. ودار الحديث الساخر في المدينة أنه لا بد من أن يفوز أحد الأمراء بحق الامتياز، ولكن تبين أنه كلام عارٍ عن الصحة. فمجموعة الشركات التي تزّعمتها شركة الاتصالات الإماراتية فازت بفارق ملحوظ[٣٢]، ولم تتضمّن أي عضو من الأسرة المالكة[٣٣].

---

(٣٠) لا يغيب عن البال أن الطرح الأولي العام لأسهم اتحاد اتصالات شبكة اتصالات الهاتف المتحرك الثانية التي تم الاكتتاب فيها بزيادة ٥٠ مرة، قد شهد في اليوم الأول الذي طرحت فيه أسهم الشركة في السوق ارتفاع ثمن السهم من ٥٠ إلى ٣٠٠ ريال سعودي، أي نحو خمسة أضعاف. ويجدر ذكر أن الطرح الأولي العام للشركة الوطنية للتأمين التعاوني (National Company for Cooperative Insurance) جاء تأثيره معتدلاً بسبب الإحجام الإسلامي في ما يتعلق بأعمال التأمين.

(٣١) كان كاتب هذه السطور حاضراً في جلسة «النصح» هذه، وقيل له إن الرسالة نفسها وُجهت إلى الشركات كافة.

(٣٢) قدم اتحاد الاتصالات ١٢,٢١ مليار ريال سعودي (٣,٢٥ مليار دولار)، وتلاه اتحاد يشتمل على شركة إم. تي. إن. (MTN) في جنوب أفريقيا التي قدمت ١١,٠٥ مليار ريال سعودي (٢,٩٤ مليار دولار). وحلت شركة أوراسكوم المصرية في المرتبة الثالثة (عائلة صويري) وقدمت ٩,٨ مليار ريال سعودي (٢,٦١ مليار دولار)؛ وحل الاتحاد الذي يشتمل على إم. تي. سي. (MTC) الكويتية في المرتبة الرابعة وقدم ٩ مليارات ريال سعودي (٢,٤ مليار دولار). وقدم اتحاد سماوات (تيليكوم إيطاليا موبيل) الذي حل خامساً مبلغ ٨,٧ مليار ريال سعودي (٢,٣٢ مليار دولار). وأما الاتحاد الذي ضم الأمير الوليد بن طلال بن عبد العزيز شريكاً لشركة تيليفونيكا موبيل الإسبانية، فقد قدمت السعر الأدنى وقدره ٦,٧ مليار ريال سعودي (١,٧٨ دولار أمريكي).

(٣٣) ضمّ اتحاد الاتصالات شركات سعودية هي: المنظمة العامة للضمان الاجتماعي (وكالة =

في تموز/يوليو ٢٠٠٤، قامت الدولة بخطوة ترمي إلى تحسين المراقبة على سوق الأسهم من خلال إقامة سلطة أسواق رأس المال للإشراف على التجارة. وثمة مسألة في غاية الوضوح هنا، وهي أن الانتباه والاهتمام اللذين تحظى بهما سوق الأوراق المالية في البلاد أصبحا بمكانة لا تتيح لدولة كالسعودية أن تتخذ موقف اللامبالاة في وجه نموها واستقرارها المستمرّين. فلا شك في أن المحافظة على سوق أسهم سليمة أصبحت أحد أسس اختبار أداء الحكومة وشرعيتها، الأمر الذي ينطبق كذلك على أهمية الحفاظ على الاستقرار النقدي منذ أمد بعيد. فطوال عقدين، أصرّت الحكومة السعودية على رغبتها في حماية البلاد من أزمة مماثلة لأزمة سوق المناخ (عام ١٩٨٢) التي قوّضت مصداقية دولة الكويت والأسرة الحاكمة تقويضاً خطيراً. وليست إدارة بورصة مزدهرة وقيادة توازن آمن بالتحديين اليسيرين، ولكن الخطوات المطلوبة واضحة: طرح الأسهم التي تملكها الدولة في السوق، وتشجيع مفهوم التحول إلى شركة والاكتتاب العام للمؤسسات العائلية، وفرض مستوى أعلى من الشفافية والمعلومات، وتوسيع قاعدة الملكية من خلال إتاحة فرص النفاذ أمام المستثمرين الأجانب (وهذا ما قامت به قطر في نيسان/أبريل ٢٠٠٥). وفي الأغلب، تدافع الصحافة عن هذه الخطوات، وأما الفشل في تطبيقها فسيلقي اللوم على الحكومة إذا نتج منه انهيار السوق. وفي الوقت نفسه، فإن اتخاذ الخطوات المطلوبة لتحقيق توازن آمن للعلاقة بين الدولة السعودية والقطاع الخاص سيعتبر تحولاً جذرياً.

عاشراً: سياسة البرجوازية السعودية

ليس من المهم فعلاً محاولة تحديد القناعات السياسية للشخصيات البارزة في قطاع الأعمال السعودي؛ فكما هو الحال في الأماكن الأخرى، ونظراً إلى أنها مجموعة متعدّدة نسبياً تضم مصالح وخبرات متنوّعة، تنتشر كل أنواع الآراء السياسية بين قادة قطاع الأعمال السعوديين. ويُطرَح السؤال ذو الدلالة الأهم عمّا إذا كان رجال الأعمال ناشطين في حقل السياسة، وكيف؟؛ وما هي الموضوعات التي يركّزون عليها، ويتحرّكون فيها، انطلاقاً من مصالح طبقتهم؟

= حكومية)، شركة الرياض للكوابل، مجموعة عبد العزيز الصغير (صناعي)، شركة الرنا للاستثمارات ومجموعتين هما الجُمَيح وبن زقر، مع فروع صناعية وتجارية.

من المؤكد أن أغلب كبار رجال الأعمال لا يملكون سيرة سياسية، لكن الاستثناءات مثيرة للاهتمام. ففي بعض الحالات النادرة، يلتزم رجال الأعمال جانب موضوعات ذات أهمية سياسية؛ وفي الأغلب، ينخرطون في «ألعاب سياسية»، أي في طريقة تصرّف لا تُرى على الفور على أنها سياسية بحدّ ذاتها، إلا أنها ذات رمز ونبرة سياسية باطنية واضحة.

يمكن استخدام مثلين متناقضين للدلالة على ما نقول:

المثل **الأول**، الأمير الوليد بن طلال، ويمثل رجل الأعمال الأقوى على الساحة في البلاد، وأحد أكثر الرجال ثراءً على الأرض. من الناحية النظرية، يقف الوليد في خط خلافة العرش، ولكن عملياً، تقلّ فرصه في استلام مقاليد الحكم من حيث معيار الأولوية. وقد اندرج اسم الوليد في المرتبة الخامسة من قائمة فوربز التي تضم أصحاب المليارات في العالم في عام ٢٠٠٥، وقُدّرت ثروته الصافية بـ ٢٣,٧ مليار دولار. وتصنّف فوربز أصحاب المليارات وفقاً للطريقة التي وصلوا من خلالها إلى ثروتهم، وقد صُنف الوليد على أنه «عصامي».

دعا الأمير مجموعة أعماله «المملكة»، وبنى أطول برج في الرياض يمكن رؤيته من نواحي المدينة كافة، ودعاه «مركز المملكة» (مع ما يمكن أن يحمله هذا الاسم من معانٍ في اللغة العربية)، وهو يدير أعماله منه بصفته «المدير التنفيذي للمملكة». وبالإضافة إلى هذا الترميز الواضح، تتصدّر نشاطات الوليد ولقاءاته السياسية الأخبار. يقوم بزيارة رؤساء الدول والحكومات في الخارج، ويلتقي زائريه في الرياض، وتُذاع أخباره كما لو أنه من كبار رجالات الدولة[٣٤]. ويتصرّف الوليد بطريقة ملَكية، حيث يقدم بسخاء وبصورة علنية هباته إلى قضايا مهمة[٣٥]. وبعد شهر واحد على اعتداءات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، سافر إلى نيويورك، وتبرّع علناً بحضور العمدة رودولف جولياني بمبلغ ١٠ ملايين

---

(٣٤) انظر مثلاً التقرير عن خبر زيارته فلسطين ولقائه المسؤولين الفلسطينيين. في: *Arab News* (2 January 2004).

(٣٥) قدّمت بيانات مجموعة الشرق الأوسط ملخصاً مهماً عن نشاطات الوليد الخيرية. وقد ظهر ذلك في مقالة طويلة عن الفقر في المملكة العربية السعودية نشرتها *Saudi Gazette* في الثلاثين من كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥ جاء فيها: «. . . تبرع خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بـ ٥٠ مليون ريال سعودي في بداية حملة ضخمة لجمع الأموال. وفي خطوة مستقلة، وضع ولي العهد الأمير عبد الله جانباً مبلغ ٢٠٠ مليون ريال سعودي لحالة طارئة تتعلق بإسكان فقراء البلاد. وقد تعهد الأمير الوليد بن طلال بالتبرع بـ ١٠ آلاف مسكن خلال العقد المقبل». ولم يأت ذكر أحد آخر. انظر: *Middle East Intelligence Bulletin*, vol. 4, no. 9 (September 2002).

دولار إلى صندوق الإغاثة المخصّص لاعتداءات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر. وفي الوقت نفسه، صرّح في بيان صادر عن مكتبه بما يلي: «في أوقات مماثلة، علينا أن نناقش بعض القضايا التي أدت إلى هذا الاعتداء الإجرامي. أرى أنه يتعيّن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تعيد النظر في سياساتها في الشرق الأوسط، وأن تعتمد موقفاً أكثر توازناً نحو القضية الفلسطينية»[(٣٦)]. وكانت ردّة فعل جولياني أن أعاد الهبة إلى صاحبها. ولاحقاً، عزا الوليد قرار جولياني إلى «ضغوط يهودية». وقد عزّزت هذه الحادثة على الأرجح، مكانة الأمير السياسية في المملكة، على الرغم من مظهر الفضيحة الذي ارتدته.

وقد أعرب الوليد عن رغبته في اعتراف سياسي به حين عرض الحلول مكان رفيق الحريري بصفته رئيس وزراء لبنان (يحمل الوليد الجنسية اللبنانية من جهة والدته، وقد كان جدّه رياض الصلح[(٣٧)] أول رئيس وزراء بعد الاستقلال في لبنان). وفي عام ٢٠٠٢، حاول إميل لحود اللعب بورقة الوليد في سبيل تقويض مكانة الحريري. واستمر خبر احتمال حلول الوليد مكان الحريري متداولاً تداولاً متقطعاً حتى أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤، حين صرّح أمام مجموعة من رجال الأعمال اللبنانيين بحضور لحود أن المعارضة اللبنانية (التي كانت تقاوم التمديد للحود، وتؤيد الضغوط الدولية الرامية إلى انسحاب السوريين) قد «تجاوزت حدودها»، وعليها أن «تلزم مكانها»[(٣٨)]. وقد أثار تصريحه هذا موجة انتقادات من مصادر مختلفة. وعلى إثر اغتيال الحريري وتطور مجرى الأحداث في لبنان، بدا أن عرض الوليد بتبوؤ رئاسة الوزراء قد طواه النسيان.

يتعارض موقف الوليد في لبنان مع ذاك الذي اتخذه في المملكة العربية السعودية، حيث دافع علناً عن انتخابات مباشرة للمجلس ترتكز على الاقتراع العام[(٣٩)]. وقد دافع كذلك عن حقوق المرأة، ولا سيما الحق في قيادة

---

(٣٦) *Middle East Intelligence Bulletin*, vol. 4, no. 9 (September 2002).

(٣٧) المصدر نفسه.

(٣٨) «Lebanese Opposition Cries Foul over Saudi Prince's Remarks,» Agence France Presse (10 September 2004).

(٣٩) **نيويورك تايمز**، ٢٨/ ١١/ ٢٠٠١. نُقل عنه مؤخراً قوله إن قرار إجراء انتخابات بلدية وضع السعودية في مصاف الدول المتقدمة التي اعتمدت الاقتراع العام (. . .)، وأضاف داعياً الناخبين المحتملين إلى الإدلاء بأصواتهم: «تمثل انتخابات البلدية حجر أساس الانتخابات الكبرى»، انظر: *Arab News* (5 December 2004).

السيارات. وقام في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ بمبادرة استعراضية، حين وظف أول امرأة سعودية لقيادة الطائرات الخاصة بشركة «المملكة القابضة»[٤٠]. وقد هاجم سياسة الحكومة النفطية، وتصرّف وزير النفط النعيمي، بعبارات قاسية غير معهودة، متهماً إياه بسوء إدارة مبادرة الغاز التي أطلقها في الأصل ولي العهد الأمير عبد الله[٤١]. وأيد الوليد الإصلاح في النظام التربوي، واستثمر في مدارس تمثل نموذجاً للتفوق.

وبالرغم من أن الوليد استثمر في شركة الصناعة الوطنية التي تنشط في الميدان الصناعي، بما فيها البتروكيميائيات، تتركّز اهتماماته في النشاط المصرفي والعقارات والفنادق والإعلام، وتجارة التجزئة على نطاق واسع. وتتركّز موجوداته في الخارج، كما في السعودية: كانت جوهرة التاج هي شراء أسهم في سيتيكورب، إلى جانب استثماراته في أوروبا وبلدان عربية عديدة (دبي والكويت ولبنان وسورية وفلسطين... إلخ).

لا تختلف سيرة استثمارات الوليد عن سيرة آخرين من العائلات التي تدير الأعمال أو الأفراد (فالوليد ليس جزءاً من عائلة تدير الأعمال بل هو فرد)، ولا يمكن النظر إليه مطلقاً على أنه ممثل عن البرجوازية السعودية. ولا يرقى السبب إلى سيرته المتألقة والعامة التي لن يحتذي حذوها أي برجوازي سعودي

---

(٤٠) نشرت *Saudi Gazette* في الرابع والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر: «في خطوة تاريخية، أعلن الأمير الوليد بن طلال أنه وظف هنادي زكريا هندي، أول امرأة سعودية تقود طائرة، لقيادة طائرات مجموعة «المملكة» القابضة ومقرها الرياض، وهي شركة تبلغ أرصدتها مليارات الدولارات يترأسها الوليد». وقال الوليد للمجلة (...) «أتمنى رؤية السيدات السعوديات يعملن في ميادين مختلفة». وقال: «خطوة تلو الأخرى، سأعمل بالطبع على توظيف نساء سعوديات لقيادة الطائرات، آملاً أن الناقل الجوي الوطني، الخطوط الجوية العربية السعودية، ستحتذي حذوي». وتابع الوليد قائلاً بخصوص عدم السماح للنساء بالقيادة في المملكة: «آمل أن تبدأ الحملة من الجو، فالنساء آمنات في الجو، وسيتبين أنهن كذلك على الأرض أيضاً».

(٤١) في الحادي عشر من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، ذكرت **غلف نيوز** أن الوليد قد «أطلق حملة شعواء على وزير النفط في المملكة، وعلى شركة أرامكو التي تملكها الحكومة، متهماً إياهما بنسف صفقة غاز تبلغ مليارات الدولارات، مقوضين بذلك مصداقية البلاد»، ووصف عملية إلغاء مبادرة الغاز الأولية المقدرة بـ ٢٥ مليار دولار بأنها مهزلة من شأنها أن تصيب باقي المستثمرين الأجانب بالذعر. وقال: «صراحة، كانت أرامكو حجر العثرة بما أنها تمثل وجه المملكة البيروقراطي... وأقصد بقولي إن وزير النفط وأرامكو قد ضيّعا هذه الصفقة»، ملحقين الضرر «بالصناعة السعودية التي هي في أمسّ الحاجة إلى منتجات يؤمنها الغاز... ناهيكم عن آلاف فرص العمل التي كان من الممكن أن تتوفر لشبابنا». لم يُنشَر حديث مماثل في الصحف السعودية.

فحسب، بل كذلك بسبب مركزه المبهم بصفته رجل أعمال وعضواً في الأسرة المالكة في آن واحد. فمن جهة، يمثل الوليد صورة رجل الأعمال الصرف، الذي لم يستغلّ وضعه كأمير لتعزيز نجاحه في الأعمال[٤٢]، وهذا بشهادة الجميع. وقد ذكرت عنه «فوربز» أنه عصامي، أكثر من سواه من رجال الأعمال في سنّه الذين ورثوا أعمال العائلة التي أسسها ذووهم. وفي الوقت نفسه، يتحدّر الوليد من سلالة ملكية، ويتصرف على هذا الأساس، وهو ما يعني أنه لن يمثل البرجوازية أبداً. وبهذا، يعاني الوليد الحدود نفسها التي يعانيها سواه من الأمراء البعيدين عن قمة خط الخلافة، وهم تكنوقراطيون على نحو رفيع، ولكن لا فرصة أمامهم لتعيينهم وزراء في وزارات «تكنوقراطية»، أي الوزارات التي لا شأن لها بوزارات السلطة، بما أن القاعدة في المملكة تقضي بأن تُعطى لغير أفراد العائلة المالكة حتى يمكن الاستغناء عنهم[٤٣].

ومع ذلك، يبقى الوليد مصدر قوة للبرجوازية السعودية، كما باقي رجال الأعمال من صفوف الأمراء الأقل شهرة، ذلك أنه يضمن عدم معارضة الأسرة المالكة لأعماله، كما يضمن استمرارية المصالح بين البرجوازية والسلطة السياسية.

أما المثل **الثاني**، فهو د. عبد الرحمن الزامل، وهو أكبر سناً ومفعم بالحيوية، ويدير مجموعة الزامل من مبنى متواضع مؤلف من طبقتين في جزء سبق أن كان حديثاً في مدينة الرياض[٤٤]، وقد أصبح اليوم خرباً. يشاركه أخوه عبد العزيز، وزير الصناعة والكهرباء السابق الذي يؤدي دور رئيس مجلس الإدارة، بصفته رأس العائلة، ويظلّ بعيداً عن الأضواء. وقد يكون عبد الرحمن أهم متعهد أعمال صناعية في البلاد، بمعنى أن اهتماماته تطال أولاً قطاعات

---

(٤٢) لا يوافق الجميع على هذا التقييم: فقد هاجمته صحيفة **ذي إيكونوميست** (*The Economist*) مراراً وتكراراً.

(٤٣) هذا القول أقل انطباقاً على أمراء تبعد صلة قرابتهم عن العائلة (ويمكن صرفهم بسهولة)، ولكن لا يُمنح هؤلاء حقائب وزارية عالية. مثال على ذلك الأمير عبد العزيز بن سلمان، القريب من وسط العائلة، والذي يشغل منصب نائب وزير النفط، وليس بالوارد أن يصبح وزيراً. ومن ناحية أخرى، يتولى أمراء الحقائب الوزارية ذات السلطة كالداخلية والشؤون الخارجية والدفاع والاستخبارات، وهم بدورهم يبنون على نحو ثابت معقلهم الخاص. وبهذا المعنى، تختلف السعودية عن باقي دول مجلس التعاون الخليجي.

(٤٤) المقر الرئيسي لمجموعة الزامل في الدمّام.

الصناعة التصنيعية، بالإضافة إلى شؤون المال والعقارات[٤٥]. ويعبّر عبد الرحمن الزامل عن رأيه الصريح، وبصفته عضواً في مجلس الشورى، في الأغلب يعبّر عن آرائه في مختلف القضايا. ولكن، يختلف أسلوبه أشد الاختلاف عن أسلوب الوليد.

في ما يتعلق بقضايا الحكم المشترك، كانت مجموعة الزامل رائدة في التحول إلى شركة، وقد أدلى د. عبد الرحمن بتصريحات علنية أشار فيها إلى أن القيّمين الأوائل على المجموعة قد أولوا مسؤولية الإدارة أولاً بأول إلى الجيل الجديد، وقد تولى عبد الله الزامل دور المسؤول التشغيلي لشركة الزامل للاستثمارات الصناعية. وفي حديث أدلى به عبد الله الزامل في مؤتمر «قادة في دبي» في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤، أصرّ على تحسين إدارة الشركة وفقاً للمعايير العالمية[٤٦].

ويترأس د. عبد الرحمن مجلس إدارة مركز تنمية الصادرات السعودية التابع لمجلس غرفة التجارة والصناعة السعودية، وهو مركز يعترف بدور صناعات الزامل الرائدة في تعزيز الصادرات غير النفطية. وانطلاقاً من موقعه هذا، دافع كذلك عن إقامة لجنة عليا لتعزيز الصادرات، وعن تدابير أخرى ترمي إلى

---

(٤٥) في عام ٢٠٠٤، أعلنت شركة الزامل للاستثمار الصناعي عن ارتفاع في أرباحها الصافية بنسبة ٣٩,٧ بالمئة، أي ما قيمته ٧٠,٢ مليون ريال سعودي (١٨,٧ مليون دولار) بعد دفع الزكاة. وأعلنت الشركة عن حجم أعمال يبلغ ١,٩٦ مليار ريال سعودي (أي ٥٢٣ مليون دولار)، بزيادة ٢٥,٦ بالمئة عن عام ٢٠٠٣. وقد ارتفعت صادرات الشركة بنسبة ٦٢ بالمئة، ووصلت إلى ٨٨٩ مليون ريال (أي ٢٣٧ مليون دولار)، ما يوازي ٤٥ بالمئة من حجم أعمالها. وفي عام ٢٠٠٤، أضيفت شركة صحارى للبتروكيميائيات إلى قائمة شركات البتروكيميائيات والمشروعات المعامرة المشتركة التي تملكها شركة الزامل. انظر: *Middle East Economic Survey*, vol. 48, no. 4 (2004).

تأسست الزامل للاستثمارات الصناعية في عام ١٩٩٨، وهي تضم نحو ٥ آلاف موظف في خمسين بلداً. وهي تصدر إلى أكثر من خمس وسبعين سوقاً عالمية، وتكسب ٣٥ بالمئة من أرباحها من خارج السعودية.

(٤٦) «تعدّ نسبة كبيرة من الأعمال العربية أعمالاً تملكها العائلات، وقد شكل العديد منها قوى هائلة على مر السنين. وفي الاقتصاد العالمي اليوم، من الحيوي بالنسبة إلى هذه العائلات أن تنسجم مع الأساليب الجديدة التي يُفتَرض بالأعمال حول العالم أن تعمل بموجبها. ويعني هذا توفير القيادة الفعالة لتنفيذ التدابير الضرورية لاعتماد مستوى من قيادة مؤسساتية يمكن مقارنته بالنظراء الدوليين، ولا سيما المنافسين منهم». أصبح عبد الله الزامل عضواً في مجلس إدارة شركة الزامل للاستثمارات الصناعية في أيار/ مايو ٢٠٠٤. وقد عُيِّن مديراً تشغيلياً في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤، ومسؤولاً عن الزامل لمكيفات الهواء، والزامل للزجاج والخدمات المشتركة.

الهدف نفسه، لكنه انفجر في وجه مصر التي تداولت التجارة مع إسرائيل، وهدد بمقاطعة المنتجات المصرية[٤٧].

حين تم إطلاق اتحاد اتصالات، قدمت مجموعة الزامل القروض إلى موظفيها لتسهيل مهمة شراء الأسهم، وهو تصريح واضح لمصلحة «الرأسمالية الشعبية» في المملكة[٤٨].

في خطاب شديد اللهجة أدلى به د. عبد الرحمن في ندوة عن رؤية بعيدة المدى للاقتصاد السعودي، دعت إليها وزارة الاقتصاد والتخطيط في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، انتقد شركة أرامكو السعودية على تأخرها في تطوير موارد الغاز في المملكة، وهو ما يسدّ الطريق أمام الاستثمار في البتروكيميائيات (بما في ذلك المشروعات التي تعهدت بها شركة «صحارى» لاحقاً).

ومؤخراً، كان د. عبد الرحمن يعبّر عن رأيه في ما يخصّ قضايا سياسية بحتة. فأثنى على قرار بشار الأسد بالانسحاب من لبنان[٤٩]. وفي عشية قمة الجزائر العربية، عبّر عن أمله في أن تتحول فكرة إنشاء برلمان عربي إلى حقيقة[٥٠]. وعارض في الوقت نفسه تعزيز دور المرأة في الأعمال، وهو ما جلب عليه الانتقاد من رجال وسيدات الأعمال[٥١].

تتعدّد الحالات التي يظهر فيها أعضاء من البرجوازية يعبّرون عن رأيهم بطرق ذات مغزى سياسي لا مجال لذكرها هنا. ولكن لا بد من ذكر حالة لبنى العليان التي تشغل منصب المدير التنفيذي لمجموعة العليان منذ سنوات عدة، إلا أن صورتها واهنة إلى درجة أن شريحة كبرى من العامة تجهل أن على رأس مجموعة العليان امرأة تشغل منصب المدير التنفيذي.

---

(٤٧) *Arab News* (7 January 2005).

(٤٨) *Arab News* (23 October 2004).

(٤٩) *Saudi Gazette* (7 March 2005).

(٥٠) قال الزامل: «المطلوب الآن (بالنسبة إلى العرب) هي الثقة ـ اتخاذ تدابير بنّاءة من خلال الصراحة والنزاهة، ومناقشة جذور أسباب مشكلاتهم بصدق». ودعا إلى أن يتضمن البيان الختامي آلية عملية وشاملة حول الإصلاحات العربية. وقال: «علينا أن نركّز على مدى استفادة أمتنا (العربية)»، مشككاً في إمكانية التوصل إلى توافق حول القضايا السياسية بسبب الضغوطات الخارجية على القمة: «علينا التركيز على مطالب الأمة». انظر: *Saudi Gazette* (22 March 2005).

(٥١) *Gulf News* (22 April 2005).

ولكن مؤخراً، تصدّرت أخبارها الإعلام، ولا سيما منذ أن اعتلت المنصّة في منتدى جدّة الاقتصادي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، وأطلقت العنان لعاصفة ذات أبعاد مهمة، فأدانها العلماء المسلمون المحافظون بقسوة. ولكن لا حاجة إلى هذا الصخب كي تتجلى النيات السياسية. فعلى سبيل المثال، تختلف الرسالة السياسية المبطّنة التي وجهها الوليد في استثماره في «سيتيكورب» اختلافاً واضحاً عن الرسالة التي وجّهها صالح كامل أو عبد الله ومحمود الفيصل عند تأسيسهم على التوالي مصرف «دلة البركة» الإسلامي، ومصرف فيصل الإسلامي (وكلاهما خارج السعودية بسبب عدم الحصول على رخصة تتيح للمصرفين العمل في الداخل)، أو رسالة الراجحي التي عزّزت النشاط المصرفي الإسلامي في داخل المملكة.

ليست البرجوازية حزباً سياسياً، ولا وجود لهيئة سياسية يمكن أن يُقال إنها «انعكاس هذه الطبقة» الخاص. ومع ذلك، تحظى غرف التجارة والصناعة (في الرياض وجدة والظهران) بنسبة كبيرة من الأعضاء، وتجري انتخابات ديمقراطية وساخنة من أجل تعيين قياداتها الخاصة. أما غرف التجارة فهي عبارة عن بُنى خدماتية، ولا تتخذ لها مواقف سياسية علنية، لكن غرفتي التجارة في جدة والرياض تنظّمان منتديات اقتصادية تتيح الفرص لطائفة واسعة وغير تقنية من التصريحات التي يدلي بها سعوديون، بالإضافة إلى خطباء غير سعوديين تم اختيارهم بعناية. ويدخل مسؤولو الغرف في مواقف سياسية إضافية: فعلى سبيل المثال، عُيّن عمر الدباغ، وهو منظّم منتدى جدّة الاقتصادي، رئيساً على الهيئة العامة للاستثمار في المملكة العربية السعودية في عام ٢٠٠٤؛ وعُين عادل الفقيه، رئيس مجلس إدارة غرفة التجارة في جدة، والمدير الإداري لـ «سافولا»، في منصب عمدة جدّة الحسّاس قبل انتخابات البلدية التي جرت في المدينة في عام ٢٠٠٥ بفترة وجيزة[٥٢].

في انتخابات البلدية الجزئية، ترشّح عدد من رجال الأعمال[٥٣]، ولكن لم يحقق أحدهم نجاحاً كبيراً. ويشير هذا إلى أن البرجوازية قد تختبر الأساليب

---

(٥٢) *Arab News* (7 March 2005).

(٥٣) في الرياض، قام كثيرون من متعهدي العقارات (أو المضاربين العقاريين، كما قد يراهم البعض) بحملات واسعة، لكنها لم تحقق النجاح؛ وفي جدة، تضمنت قائمة المرشحين أعضاء بارزين في صفوف عائلات الأعمال، كالبطرجي وجمجوم، وقد خسروا كذلك في الانتخابات.

الديمقراطية في غرف التجارة، وتعزّز إرساءها في السعودية، أما نجاحها في الانتخابات فيبدو بعيد الاحتمال.

خلاصة: الإصلاح والبرجوازية

حصل تحول صامت في السعودية نتيجة الطفرة النفطية الأولى (١٩٧٣ ـ ١٩٨٢). وفيما كانت الدولة تخفض النفقات في محاولة للصمود في وجه هبوط أسعار النفط والإنتاج والاضطراب العسكري والسياسي الملحوظ في المنطقة، تحول القطاع الخاص المعتمد على سخاء الحكومة إلى برجوازية وطنية تفوّقت موجوداتها المالية على موجودات الحكومة، وحازت قدرات مدهشة وفقاً للمعايير الدولية، وتزايد وعيها الطبقي بذاتها (الذي انعكس أولاً في مواجهته البيروقراطية ونزعة هذه الأخيرة إلى فرض كل أنواع المراقبة) وتصميمها، تزايداً واضحاً. وليس من تعارض بين البرجوازية والدولة والطبقة الحاكمة التي ترتكز سلطتها على الإيرادات النفطية التي لا تزال كبيرة، وقد عاودت الارتفاع مجدداً. فالطبقتان متشابكتان بطرق متنوعة ومرتبطتان بسلسلة من المصالح، ومع ذلك تختلف الواحدة عن الأخرى، وتنخرطان في علاقة جدلية. فعلى الدولة أن تأخذ في الحسبان الشركات الأخرى[٥٤] في المجتمع السعودي، وأن ترفض الامتثال أحياناً لطلبات البرجوازية. ومع ذلك، تبقى هناك حاجة إلى التنوع الاقتصادي الذي توفّره هذه الأخيرة، بالإضافة إلى النمو ونوعية الوظائف، وجميعها أساسية لشرعية النظام.

قد لا تكون الديمقراطية أولوية بالنسبة إلى البرجوازية. فما دام النظام يلبّي حاجات البرجوازية على أساس نظام الشورى، سيستمر السعي إلى الديمقراطية بالسرعة البطيئة. فقد خاض متعهدو أعمال معروفون مؤخراً انتخابات البلدية الأولية، وحققوا نجاحاً متفاوتاً، وهو ما يظهر أن البرجوازية لا تحظى آلياً بدعم الشعب. ومع ذلك، قد يتغيّر الوضع إذا لمست البرجوازية تهديداً لمصالحها؛ من سوء إدارة الأسواق، أو فضّ مجلس التعاون الخليجي، أو عودة فترات الإدارة البعيدة عن الشفافية التي سادت علاقات الدولة بالأعمال.

(٥٤) انظر: Steffen Hertog, «Building the Body Politic: Emerging Corporatism in Saudi Arabia,» in: Abdelhadi Khalaf and Giacomo Luciani, eds., *Constitutional Reform and Political Participation in the Gulf* (Dubai: Gulf Research Center, 2006).

ولكن أصحاب البرجوازية يتحلون بالصبر، فإن لم تحظَ البرجوازية بما تريد من النظام السعودي، فإنها تحظى به من البلدان المجاورة؛ فلا تزال لعبة المنافسة في السلطة قائمة. وتبقى البرجوازية على علاقة بالسعودية، من دون أن تقع في شراكها.

أما في قضايا أخرى، فليس أمامنا سوى التخمين. فالبرجوازية تستثمر استثماراً واسعاً في الولايات المتحدة، ومن الأنسب لها إذاً أن تحافظ على علاقات جيدة، على الرغم من النفور الذي قد يراودها تجاه سياسات أمريكية معيّنة، وأهمها السياسة تجاه إسرائيل. وتستثمر البرجوازية كذلك في دول أخرى من مجلس التعاون الخليجي والدول العربية. لذا، فهي تتوق إلى مزيد من التكامل داخل مجلس التعاون الخليجي أولاً، ومن ثم ضمن أبعاد وحدة عربية. ومن الواضح أن البرجوازية تتوق إلى الخصخصة، وإلى تحرير التجارة، علماً أنه في ما يتعلق بالنقطة الأخيرة، لا تزال المواقف متفاوتة.

أما في القضايا المتعلقة بدور الإسلام في السياسة والاقتصاد، فتنقسم المواقف. ومن الجدير بالملاحظة تلك الصعوبة التي أصبحت تعانيها بعض الوسائل التقليدية للتعبير السياسي، وأبرزها مجال الأعمال الخيرية بعد اعتداءات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، وهو ما قد يُشعِر البرجوازية بالحافز إلى المزيد من التعبير السياسي المباشر والمنفتح.

ملحق الفصل السادس
(موجز واستشراف)

كُتِب هذا الفصل أصلاً في بداية عام ٢٠٠٥. ومنذ ذلك الوقت، كثير من الوقائع والتغييرات المهمة حدثت على الصعيد المالي الدولي، التي بدورها كان لها أثر واضح في العلاقة بين الدولة السعودية والبرجوازية الوطنية فيها. وعوضاً عن تعديل النصّ الأصلي لهذا الفصل، فقد ارتأيتُ من المناسب أن أشرح وأُعَلّقَ على تلك الوقائع كلاًّ على حدة.

المسبّبات الأساسية لكل التطورات التي نحن بصددها تبدو متشابهة. كل الحكومات في دول العالم، وليس فقط الحكومة السعودية، لم يكن في وسعها تنظيم الأسواق المالية أو منع ظهور المضاربات المالية (مضاربات البورصة) التي حدثت بقوة عقب الانهيارات الاقتصادية في العالم. وهنا يمكننا الحديث عن ثلاثة نماذج من التضخم والمضاربات المالية ذات الصلة بدراستنا:

• **المضاربات في السوق المالي السعودي**: هذه المضاربات كانت واضحة حتى أثناء الفترة الذي كُنتُ أكتب فيها هذا الفصل. لكنها نمت وترعرعت من دون سبب منطقي في الأشهر التسعة التي تلت، وأخيراً ازدادت حدّتها مع بداية عام ٢٠٠٦.

• **التضخم والمضاربات في أسعار النفط**: المضاربات في أسعار النفط تسارعت في عام ٢٠٠٧ والنصف الأول من عام ٢٠٠٨، وأخيراً بلغت ذروتها في صيف عام ٢٠٠٨.

• **التضخم والمضاربات في السوق المالي الأمريكي**: من المعتقد أنّ المضاربات في البورصة الأمريكية كانت وراء تلك المضاربات في الحالتين السابقتين. ويعتقد أنها كذلك مسؤولة عن التفتت الذي حصل في صيف عام ٢٠٠٧ وما تبعه من انهيار مأساوي بعد عام من ذلك.

على كل حال، من المهم وضع تلك التطورات المالية التي كان لها أثر مباشر في الاقتصاد السعودي، ولا سيما انهيار السوق المالي والارتفاع الحاد في أسعار النفط، في الإطار العالمي الأوسع لتلك التطورات. والسبب وراء هذا النهج أن الحكومة السعودية ليست وحدها من وقفت عاجزةً أمام التأقلم والتأثير في تلك الأوضاع.

المضاربة والتضخم في السوق المالي السعودي زادت حدّةً نتيجة لتدفق السيولة النقدية والناجمة عن الارتفاع في أسعار النفط بداية من عام ٢٠٠٣. ومع اقتناع الأسواق بأن النفط أصبح سلعة نادرة، ولا بد من أنّ أسعاره سوف ترتفع أكثر على المدى البعيد، تسارعت وتيرة تجميع وتراكم السيولة المالية في المملكة العربية السعودية وبقية دول الخليج العربي. ومع تزايد عائدات النفط، كبحت الحكومة السعودية بشكل واضح أية زيادة في النفقات العامة، ولجأت إلى استخدام جزء كبير من العائدات الإضافية، إمّا لتسديد بعض الديون السابقة أو لوضعها في الجانب الاحتياطي العام للدولة. إن تسديد الديون هو أمرٌ جوهريٌ بالنسبة إلى الحكومة. لكن، ذلك الأمر زاد من السيولة المالية في السوق، بسبب تكاثر النفقات الحكومية، وتدفق الاستثمارات الأجنبية، وعودة بعض رأس المال السعودي الخاص إلى الوطن من الخارج. ويبدو أنّ رأس المال العائد قد حفّزته التوقّعات بأرباح أعلى في السوق المحلي السعودي، ولا سيما في قطاع العقارات.

في مثل هذا الظروف، السياسة المالية الأكثر نجاعة بالنسبة إلى الحكومة السعودية قد تكون في اللجوء إلى الاقتراض، وإلى تسريع بيع الحصص التي تملكها الحكومة في الهيئات والشركات العامة الكبرى. ولكن، مثل هاتين الخطوتين قد تبدوان عديمتي الجدوى بالنسبة إلى حكومة تمتلك فائضاً كبيراً في الميزانية. وبالنتيجة، لم تقم الحكومة بعمل أي شيء للحدّ من التضخم في السوق المالي السعودي الذي تصاعد فوق التصوّرات. وفي خضمّ هذه العملية، اندفع الكثير من صغار المستثمرين إلى شراء الأسهم والسندات. ولكن عندما انهارت الأسواق المالية، فإنّ هؤلاء المستثمرين، إمّا أنهم فقدوا مدّخراتهم أو أنهم أصبحوا تحت طائلة عميقة من الديون.

كل هذه العملية كان لها تشعّبات وآثار في اتجاهات معيّنة يمكننا التنبؤ

بها، لكننا لا نمتلك معلومات محدّدة حولها. بعض المستثمرين، خاصة أولئك الذين كان لديهم إحساس مدروس للخروج من السوق قبل انهياره، استطاعوا بالتأكيد أن يحققوا مكاسب طائلة. ولكن بعض المستثمرين الذين دخلوا هذا المضمار حديثاً أو أنهم تأخروا كثيراً في الخروج منه، لحقت بهم خسائر جمّة. الصورة النمطية المشهورة هي أن ما اصطُلِحَ على تسميتهم «الحيتان» أو «أسماك القرش»، قد استفادوا من موجات التضخم في حينها، وخرجوا من الأسواق في الوقت المناسب محققين أرباحاً هائلة. بينما الحال هو العكس تماماً لصغار المستثمرين، الذين كانت تعوزهم الخبرة الكافية لصياغة قرار حكيم للخروج في الوقت الصحيح. لذا، فقد احترقوا بنار الانهيار المالي. ولكن، ليس لدينا دليل عملي لتأكيد هذه الصورة النمطية أو نفيها. ومع ذلك، فإنه من المؤكد أن الكثير من صغار المستثمرين قد دُمِّروا مالياً، وكان لهذا الأمر أثر سياسي بالغ في نظام الحكم. ملك البلاد كان قلقاً من تداعيات هذا الانهيار المالي في السوق السعودي. وقد قُدِّم العديد من المقترحات لمعالجة المأزق الذي أصاب صغار المستثمرين، لكن هذه المقترحات لم تلق المتابعة الإدارية والفنية اللازمة، وسريعاً ما لحق بها النسيان. بالإضافة إلى ما ذُكِر، من المؤكد أن كثيراً من كبار المستثمرين لحق بهم الضرر نتيجة للانهيار الاقتصادي، كما كان هو حال صغار المستثمرين. ولهذا، قد نستطيع وضع الفرضيات الثلاث الآتية لمعرفة تشعّبات وآثار هذا الواقع المالي في شرائح المستثمرين:

- من داخل مجموعة المستثمرين الماليين الرئيسيين: من أولئك الذين بقوا لمدة طويلة في السوق إلى أولئك الذين خرجوا منه في الوقت المناسب.

- من المستثمرين الماليين الأصغر إلى أولئك الأكبر منهم.

- وأخيراً من المستثمرين الماليين إلى أصحاب العقارات على مختلف أنواعها وطبيعتها. وواضح أن أصحاب العقارات استفادوا من النمو الاقتصادي السريع في البلاد.

أظهرت التجربة أنّ الاستثمار في الأسهم غير مشجع، وخاصة أنّ الاقتصاد السعودي لم يتعاف بعد، رغم مرور ٣ سنوات على الانهيار المالي العالمي. في هذه الأثناء، تحركت الحكومة السعودية بقوة لتحسين الأنظمة والتشريعات الاقتصادية، وفتحت الباب جزئياً للاستثمار الخارجي. هذه

الإجراءات قُصِدَ منها تقوية القطاع الخاص والمساهمة في تحسين مناخ وبيئة النشاط الاقتصادي، على وجه العموم. لكن، على الرغم من هذه المبادرات الحكيمة، فإن مؤشر التداول والأسهم، الذي وصل الى حافة ٢٠,٠٠٠ في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٦، وتعافى نوعاً ما مع نهاية عام ٢٠٠٧ ليصل إلى أكثر من ١٢,٠٠٠، قد تراجع إلى ما دون ٥٠٠٠ مع نهاية عام ٢٠٠٨، وهي أدنى نقطة منذ بداية عام ٢٠٠٤.

آثار وتداعيات خسائر السوق المالي (البورصة) السعودية متعدّدة وبعيدة المدى. هذا ليس فقط لأنّ الأحلام بزيادة فوائد التنمية في البلاد، عبر التوسع باستثمارات الأسهم قد تلاشت في الوقت الحاضر، ولكن أيضاً لأنّ الحوافز المالية للتحول والاستثمار في الشركات والهيئات الاقتصادية قد تضاءلت بشدة. وكما كنت أخشى في عام ٢٠٠٥، فإنّ انهيار البورصة قد أضعف بشدّة ثقة المستثمرين، وأوقف عملية تحَوُل واندماج الطبقة البرجوازية السعودية، ولو مؤقتاً.

وطبعاً، حدث الأمر نفسه في بورصات دول مجلس التعاون الخليجي. لقد وصلت الأزمة إليهم على فترات زمنية متفاوتة، لكنها وصلت إلى كلّ منهم، وهي انعكاس طبيعي لمشكلة الانهيار الاقتصادي العالمي. ولكن كون الأزمة عالمية الطابع لا يعني أنها تدعو إلى الاسترخاء. فالسعودية ضيّعت فرصة لتشجيع نقل الاقتصاد الوطني باتجاه بيئة فعّالة، وعليها الآن أن تجد طريقة أو نهجاً آخر للمضي قدماً في الاتجاه المطلوب. هذا الأمر لن يكون سهلاً، لكن أخذاً بعين الاعتبار الواقع العالمي للمشكلة، يصبح تَدَخّل الحكومة مجدداً لدعم الأسواق المالية أمراً مقبولاً، هذا عدا عن كونه غير مستحيل.

لقد أثّر تضخم أسعار النفط في العلاقة بين الدولة والبرجوازية، حيث إنّ الأخيرة ساهمت في توفير حجم كبير من القوة المالية للدولة نفسها. الدولة قبل تقريباً عشر سنوات، أي في عام ١٩٩٨ ـ ١٩٩٩، واجهت صعوبات مالية قاسية، واضطرت حينها إلى الطلب من البرجوازية الوطنية زيادة مساهمتها في خطط وبرامج التنمية الاقتصادية في البلاد. الدولة الآن هي في وضع مختلف عمّا كانت عليه سابقاً. ومن المؤكد أن سوق النفط تضخم هو الآخر إلى حدّ الانفجار. ففي نهاية ٢٠٠٨ وصلت أسعار النفط إلى مستوىً لم تبلغه منذ عام

٢٠٠٤. وعلى كل حال، فإنني مع رأي هيئة الطاقة الدولية وكثيرين غيرها في الاعتقاد أنّ الارتفاع الحاد في أسعار النفط في منتصف عام ٢٠٠٨ كان سببه المضاربات الشديدة، وأنّ هذه الأسعار قد هبطت بشكل واضح بسبب صعوباتٍ في الأسواق في أواخر العام نفسه. ليس من الواضح إن كانت أسعار النفط سوف تستقرّ أبداً عند حدّ ما، وذلك لعدم وجود خطوات ملموسة لتحقيق ذلك الاستقرار المنشود (عدا عن إعلان منظمة الأوبك عن تخفيض الإنتاج، الذي لا يبدو أنه يثير حماسة الأسواق). لكن حتى ولو استمرت التقلّبات الحادة، فإنّ الدول المصدّرة للنفط على العموم سوف تستفيد من الأسعار الحالية للنفط التي تعتبر أعلى بكثير مما كان سائداً قبل عقد من الزمن. وبالنسبة إلى السعودية، هذا الأمر يبدو مؤكداً، مما يعني وجود ميزانية تتمتع بالوفرة، ربما لسنوات طويلة قادمة.

وكما هو متوقع من دولة نموذج في الاقتصاد الريعي، فإنّ عائدات النفط قد قللت بشكل كبير من دوافع وحوافز الإصلاح الاقتصادي والسياسي في البلاد. ولكن من الخطأ القول أو الاستنتاج بأنّ التوجهات الأساسية للسعودية قد تغيّرت: المَيل هو نحو اقتصاد قوي يقوده القطاع الخاص والبرجوازية الوطنية، لكن يمكن القول إنّ التوازن في القوى بين الدولة والبرجوازية، لا محالة، قد شهد تغيّراً ملموساً.

لقد ضاعف تأثير الأزمة المالية العالمية هذا الأثر. والأمل الذي كان معقوداً على أن دول الخليج والدول الناشئة الأخرى سوف تتمكّن من تجنّب عدوى الانهيار المالي الأمريكي، سريعاً ما ذهب أدراج الرياح. ومسار العوْلمة أصبح جارفاً بحيث لم يعُد ممكناً لأية دولة منفردة أن تحصّن نفسها من تبعات الأزمة المالية الطاغية في الولايات المتحدة.

وكما لاحظنا في هذا الفصل، فإنّ البرجوازيات السعودية والخليجية قد راكمت ثروات طائلة في الخارج. لا يمكننا تقدير كم من هذه الثروات قد تبخّر في عام ٢٠٠٨، لكن من المتوقع أنّ حجم الخسائر الذي لحق بها هو في الواقع كبير. فمن المتوقع أن المستثمرين في قطاع العقارات قد منوا بخسائر متفاوتة من حيث الحجم، اعتماداً على نوعية وجودة عقاراتهم. أما المستثمرون في الأسهم وغيرها من السندات المالية، فقد سجّلوا خسائر

مختلفة تبعاً لطبيعة الأصول التي استثمروا فيها. وإجمالاً، من الصعب القول إنّ أحداً لم يتضرّر من هذه الأزمة الاقتصادية الطاحنة.

كذلك الأمر بالنسبة إلى الحكومات، فكثير منها لحقت به خسائر مالية فادحة في خضمّ هذه الأزمة الكبرى. فالدول التي رهنت جزءاً مهماً من الثروة السيادية وعائدات النفط في الأسواق المالية قد سجّلت خسائر فادحة. وفي هذا الإطار، تردّدت الدولة السعودية، ولم ترغب في وضع الكثير من الثروة السيادية في الأسواق المالية، بل إنها فضّلت الاستثمار المحلي أو في الأصول الدولية السائلة. هذه السياسة مكّنت السعودية من الأداء بشكل أفضل من بقية الدول الأخرى. كما أن بعض المستثمرين المعروفين، مثل الوليد بن طلال، لحقت بهم خسائر مالية فادحة. ويذكر أن الوليد بن طلال لديه أسهم واستثمارات ضخمة في مؤسسة «سيتيكروب» التي فقدت ٩٠ بالمئة من قيمتها في الفترة الواقعة بين بداية عام ٢٠٠٧ ونهاية عام ٢٠٠٨.

طبعاً، لا تحتاج استثمارات القطاع الخاص والثروات السيادية في دول الخليج إلى وضع أصولها في السوق إلا في حال قيامها بالاستقراض، ورفع قيمة استثماراتها؛ وهي تستطيع التريّث وانتظار ظروف وأوقات أفضل للاستثمار. ولكن، على ما يبدو، فإنّ الأوقات المناسبة المنتظرة لا زالت بعيدة.

وفي هذه الحالة، أيضاً، فإنّ الآثار المتوقعة هي عميقة ومتشعّبة. ومن الواضح أنّ كبار المستثمرين هم وحدهم من يملك أصولاً واستثمارات دولية. لهذا، فإنّ تأثير الأزمة المالية العالمية سيكون مباشراً على درجة التوازن داخل البرجوازيات السعودية أو الخليجية. وقد ينعكس هذا الأمر لما فيه منفعة للمستثمرين في سوق العقارات الوطني، وكذلك منفعة للمستثمرين الذين قد يكون لديهم نفس طويل في التعامل مع أسواق المال والعقارات الدولية أكثر مما هو الحال بالنسبة إلى صغار أو كبار المستثمرين. أما المستثمرون الذين ركّزوا استثماراتهم في أسواق العقارات المحلية، سواء في السعودية أو دول الخليج الأخرى، فيبدو أنهم سوف يخرجون من الأزمة نسبياً بوضع أفضل من أولئك الذين وضعوا جلَّ استثماراتهم في الولايات المتحدة أو أوروبا. كما يمكن التوقّع بأنّ حكومات دول الخليج سوف تكون قادرةً على الاستمرار في التنمية الاقتصادية عبر زيادة النفقات الاستثمارية. والدولة سوف تأخذ مسؤولية

الاستثمار الذي كان من المتوقع أن يقوم به القطاع الخاص. لكن، يبدو أن بعض المشاريع قد تتأخر، ومشاريع أخرى قد يتم التخلي عنها نهائياً. وهناك بعض الظروف المحدّدة التي قد يكون لها تأثير واضح. على سبيل المثال، سيكون المستثمرون في قطاع العقارات السعودي في الغالب أحسن حالاً من أولئك الذين استثمروا في قطاع العقارات في دُبَي.

وحتى وقت كتابة هذا الملحق، من الصعوبة بمكان الخروج بنتيجة واضحة ومحدّدة حول التأثير السياسي المحتمل لدوّامة الأزمة المالية في برجوازيات الخليج. لكن من المؤكد أنّ بعض العائلات البرجوزاية الكبيرة سوف تخسر بشكل واضح، لكن هذا الاحتمال لا ينطبق بالضرورة على الجميع. واعتماداً على رد فعل وسياسة الحكومات، ومدى نجاحها في الحفاظ على النمو الاقتصادي ودعم نشاط القطاع الخاص، قد يكون بإمكان بعض أصحاب الأعمال الكبار الاستفادة من الفرص الجديدة والمهمة في الأسواق الوطنية.

التوازن في القوى والتأثير الاقتصادي عملية متغيّرة على المستوى العالمي، ليس فقط في دول الخليج العربي. فمن الأرجح أن تتقلّص السيطرة الاقتصادية الأمريكية، لأنّ محرك النمو الاقتصادي العالمي بدأ ينتقل من الدول المثقلة بالديون إلى الدول الغنية والدول الناشئة التي تمتلك احتياطيات استثمارية كبيرة. لكن من المستحيل القول متى؟ وكيف؟ سيحدث مثل هذا الانتقال الاقتصادي المطلوب، إذ من الأرجح أنّ دوْر الحكومات في إدارة الشؤون الاقتصادية سوف ينمو ويتعاظم في أغلب البلدان، لأنّ الثقة في قدرة الأسواق على الانضباط والسيطرة على سلوكها قد تراجعت إلى حدّ شبه كامل. ويبدو جلياً في كثير من المناطق، الاتجاه والميْل نحو التعاون بين الدولة ومستثمري القطاع الخاص، وبطبيعة الحال، فإنّ دول الخليج لن تكون استثناءً.

فيْ بيئة عالمية شديدة القلق حول الإبقاء على عجلة النمو، حيث الاقتصادات الناشئة مدعوّة لتأدية دورِ حيوي، وأخذ المزيد من المسؤوليات، فإنّ الساحة تبدو مؤاتية لتعاون وثيق بين الدولة والبرجوازيات الوطنية، إلا أن المفتاح للنجاح في هذا التعاون سوف يعتمد على القدرة على تحفيز

المدّخرات الخاصة والعامة للمشاركة في النشاط الاستثماري. وأيضاً، فإن النجاح سوف يحتاج إلى التشديد الفنّي والعلمي على نتائج تنموية ملموسة، والانتقال نحو الديمقراطية، والمشاركة الشعبية عبر الانتخابات، واحترام حقوق الإنسان، والمشاركة السياسية. وعلى العموم، مع بقاء هذه الأنظمة الحاكمة «أوتوقراطية» أو مطلقة اليد في إدارة شؤون الدولة، قد يمكنها عمل الكثير في هذا السياق.

القسم الثالث

النظام والمعارضة

الفصل السابع

دوائر النفوذ: الأسرة المالكة والمجتمع في المملكة العربية السعودية

مضاوي الرشيد

أولاً: الاضطرابات داخل المملكة

طوال القرن العشرين، علّق الخبراء والمحللون من خارج المملكة وداخلها على الاستقرار السياسي السعودي، حيث يُعَدّ نتيجة لمزيج بين السلطة التقليدية، والازدهار الاقتصادي، والعرف الإسلامي الذي يشجع على طاعة أولي الأمر[1]. فباستثناء بعض الاضطرابات التي ظهرت خلال القرن العشرين، والتي تمكّنت المملكة من استيعابها بنجاح، أجمع معظم محللي السياسة السعودية على أن

---

(١) حتى إن بعض الأعمال التحليلية تُظهِر بعضاً من الإعجاب بصلابة النظام السعودي: انظر: Michael Herb, *All in the Family: Absolutism, Revolution and Democracy in the Middle Eastern Monarchies* (Albany, NY: State University of New York Press, 1999); F. Gregory Gause III, «The Persistence of Monarchy in the Arabian Peninsula: A Comparative Analysis,» in: Joseph Kostiner, ed., *Middle East Monarchies: The Challenge of Modernity* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 2000).

لقد تمّ مرّة أخرى تأكيد قدرة احتمال النظام السعودي خلال الاحتفالات المئوية عام ١٩٩٩، وذلك في نطاق عدد من المحاضرات المحلية والعالمية، مثل محاضرة جرت في جامعة جورجتاون تحت رعاية السفارة السعودية. انظر: «Saudi Arabia: One Hundred Years Later,» Proceedings of a Conference at the Centre for Contemporary Arab Studies, Georgetown University (28 April 1999).

وحول احتفالات مئوية أخرى، انظر: Madawi Al-Rasheed, «The Capture of Riyadh Revisited: The Shaping of Historical Imagination in Saudi Arabia,» in: Madawi Al-Rasheed and Robert Vitalis, eds., *Counter Narratives: History, Contemporary Society, and Politics in Saudi Arabia and Yemen* (New York: Palgrave, 2004), pp. 183-200.

نظام الحكم فيها يحتمل الضغوط، ويقدر على التغلب على أية معارضة بسيطة قد تنشأ نتيجة تداخل بين السياسة الداخلية والسياق الإقليمي[٢]. وقد أدت قدرة الحكومة على قمع عددٍ من حالات «التهديد» إلى اعتقاد الكثيرين أن المملكة العربية السعودية لا تزال مستقرّة سياسياً، وأن الزعامة فيها قادرة على التعامل مع المعارضة المحلية، وحتى مع العنف السياسي.

لكن نهاية القرن العشرين غيّرت كثيراً من النظرة إلى السعودية، وبات من الصعب إثبات قدرة النظام على تحمّل الضغوط في السنوات الأخيرة[٣]. لقد ساهمت كل من العوامل الخارجية والداخلية في تغيير النظرة إلى النظام. فالأزمة الاقتصادية (نهاية الطفرة النفطية في السبعينيات والتقشف في الثمانينيات)، والمشكلات الاجتماعية والديمغرافية، وظهور العنف في التسعينيات وتفاقمه من حيث قوته ووتيرته طوال عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، بالإضافة إلى بروز معارضة إسلامية محلية قوية، كلها عوامل داخلية جعلت الكثيرين يعتقدون أن القرن الحادي والعشرين قد يخلق شرخاً حاداً بين الدولة والمجتمع. ويختلف العلماء اليوم أمام ضعف النظام السعودي ظاهرياً، وعجزه عن إيجاد الحلول للمشكلات المحلية الاجتماعية بطريقة فعّالة، وعن الاستجابة للضغط السياسي في سبيل الإصلاح. ويرى من يريد نهاية النظام أن هذه العوامل تمثل بدايات سقوط أسرة آل سعود، ويتحدّى خطابهم فكرة الأمن والاستقرار الوهمية التي يروّجها النظام داخل المملكة وخارجها[٤]. ويُنبئ وضع السياسة السعودية باستبدال جو الوفاق والازدهار بمرجل يفور من الفوضى والاختلافات.

كل شيء يدلّ على أن التوتر داخل المجتمع السعودي أصبح في أوجه،

---

(٢) على ذلك، نذكر عملية قمع ثورة الإخوان في أواخر الثلاثينيات التي تحدّت سلطة الملك عبد العزيز مؤسس المملكة بمساعدة بريطانيا. وفي الستينيات، واجه النظام نوعاً آخر من المعارضة، ولا سيما من المذهبين الناصري والبعثي، الآتيين من البلدان العربية المجاورة. احتوى الفريق الحاكم المعارضة الداخلية عن طريق آليات مختلفة، حتى تمكن بحلول السبعينيات من تهدئة الأصوات المعارضة وإسكاتها في النهاية. كذلك، تحت ضغط من الثورة الإيرانية في عام ١٩٧٩، وجد شيعة السعودية الوحي وقاموا بانتفاضة في المنطقة الشرقية حيث يمثلون الأكثرية. حول هذه الأحداث، انظر: Madawi Al-Rasheed, *A History of Saudi Arabia* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2002), pp. 106-162.

(٣) انظر: Anthony Cordesman, *Saudi Arabia Enters the Twenty-First Century: The Military and International Security Dimensions* (Westport, CT: Praeger, 2003), and John Peterson, *Saudi Arabia and the Illusion of Security*, Adelphi Paper; 348 (New York: Oxford University Press, 2002).

(٤) تجرّأ بعض الكتّاب بتوقّع تاريخ «سقوط آل سعود». انظر: Said K. Aburish, *The Rise, Corruption and Coming Fall of the House of Saud* (London: Bloomsbury, 1994).

ومثال على ذلك تصاعد العنف في المدن الرئيسية وتسبّبه في حالات وفاة ودمار وعدم استقرار داخل البلاد خلال عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤[٥]. وفضلاً عن ذلك، تجلّت الأزمة في تزايد الضغط على الحكومة بهدف إصلاح النظام السياسي. ففي عام ٢٠٠٣، قدّمت ست عرائض للسلطات تطالب جميعها بتطبيق إصلاحات جذرية من شأنها إحداث تغييرات مهمة على الصعيد الحكومي. وطالبت إحدى أهم هذه العرائض بإقامة ملكية دستورية في السعودية. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، وقّع ١٠٣ من المفكّرين والليبراليين والإسلاميين المعتدلين وثيقة الإصلاح الوطنية وقدموها إلى ولي العهد[٦]. وضمّت هذه الوثيقة مجموعة كبيرة من التواقيع، بما فيها توقيع بعض الإسلاميين، تبعتها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ عريضة أهم حَوَت تواقيع عدد أكبر من الإسلاميين. ولا يمكن الآن معرفة ما إذا كانت هذه الوثائق تعكس نشوء ائتلاف موحّد بين الإسلاميين المتشدّدين والليبراليين، أم أن ذلك تحالف مؤقت ما بين فريقين متعارضين أيديولوجياً، لكن، في جميع الحالات، لاقت مبادرة كانون الأول/ديسمبر رداً شديد التصلب؛ ففي آذار/مارس ٢٠٠٤، تم توقيف كثير من الإصلاحيين، وبالرغم من أنه أُطلق سراح معظمهم، لا يزال الشاعر علي الدميني الغامدي، وأستاذ العلوم السياسية د. متروك الفالح، ود. عبد الله الحميد، معتقلين حتى كتابة هذه السطور[٧].

يصعب تخمين ما إذا كان النظام سيتمكّن من التغلّب على موجتي العنف والمطالبة بالإصلاح. فمن ناحية، يرى البعض أن العنف الحالي ليس سوى غيمة عابرة يمكن مواجهتها عن طريق القيام بمفاوضات خلفية، وتجديد العقد الاجتماعي، وإعادة تفعيله بين السلطة والمجتمع[٨]. وهم يعتقدون أن السلطة

---

(٥) انظر الفصلين التاسع والعاشر في هذا الكتاب لمعرفة تفاصيل هذه الهجمات التي جرت في كل أنحاء البلاد واستهدفت قضاة ومصالح أجنبية وأهدافاً حكومية.

(٦) للمناقشة، انظر: الفصل الثاني في هذا الكتاب.

(٧) لمزيد من المعلومات حول العرائض وموقعيها، انظر: دعاة الإصلاح السعودي، **ربيع السعودية ومخرجات العنف** (بيروت: دار الكنوز الأدبية، ٢٠٠٤)، وعلي الدميني، **زمان السجن**. **أزمنة الحرية**، ٢ ج (بيروت: دار الكنوز العربية، ٢٠٠٥)، وانظر أيضاً الفصل الثاني في هذا الكتاب.

(٨) إن دائرة المعلومات للعلاقات السعودية ـ الأمريكية، والمنتدى السعودي ـ الأمريكي، والمجلس الوطني للعلاقات العربية ـ الأمريكية هي مواقع على الإنترنت مؤيدة للسعودية، مركزها في واشنطن، وهي تمزج الخطابات الأكاديمية مع العمل السياسي لصالح مجموعات اقتصادية وسياسية متعددة تريد إقامة علاقة جيدة بين الولايات المتحدة والسعودية. كتب سفراء أمريكيون متقاعدون، ومحللون سابقون لجهاز =

قد نجحت في تطبيق هذه الآليات خلال أزمات سابقة، وأن الأزمة الحالية لا يمكن أن تختلف عن سابقاتها. ومن ناحية ثانية، يرى البعض الآخر أنه يصعب الصمود أمام العاصفة مع بروز المعارضة الإسلامية الحالية، والتسييس العام للمجتمع، فضلاً عن التغيير الذي يشهده العالم على الصعيدين العالمي والإقليمي، مثل التحالف تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية لاجتياح العراق.

وبدل أن يطرح سيناريوهات مستقبلية حول قدرة النظام على البقاء، سيركّز هذا الفصل على تفسير بعض الملاحظات. فالسعودية تواجه تحدّيْن على صعيد الحكم:

١ ـ مع بداية القرن الحادي والعشرين، يبدو الفريق الحاكم عاجزاً عن تلبية المفاهيم الثقافية والدينية الشعبية المتعلقة بالحكم التي وضعها بنفسه، وعمل على تطبيقها باستمرار. وينال هذا الفشل من أسس الشرعية التي عمّمتها السلطة السعودية طوال القرن العشرين، التي أحدثت شرخاً عميقاً بين المجتمع والدولة تجلّى في تفاقم العنف، وفي الهجمات الإرهابية، وانتهاك الحكومة لحقوق الإنسان خلال عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤.

٢ ـ يفتقر الفريق الحاكم حالياً إلى قائد أعلى، فبات يشبه قبيلة مقطوعة الرأس يتنافس فيها عدد من الأمراء يمثلون دوائر نفوذ مختلفة، ويتعاونون ويتنافسون في الوقت نفسه للحفاظ على حكم الفريق. أما الأسرة المالكة، فيُنظَر إليها في أفضل الأحوال كقبيلة من دون زعيم تتنافس فيها مجموعات عديدة على منصب القيادة[٩]. ونظراً إلى عمر المتنافسين (معظم الأمراء تجاوزوا السبعين) وإلى مبدأ الخلافة الأفقي (منذ عام ١٩٥٣ تنتقل الخلافة من الأخ إلى

الاستخبارات الأمريكي، وصحفيون، وعلماء، ورجال أعمال، وخبراء نفط مقالات عن السعودية تصور بلداً يطفو فوق بحر من الاستقرار، وتمدح مبادرات الحكومة لقمع الإرهاب والتشدد الإسلامي داخل المملكة وخارجها. انظر: <news@saudiusrelations.org>.

وموقعاً آخر مشابهاً: <news@saudi-americanforum.org>.

وللرسائل الإخبارية (Gulf Wire) والرسالة الإخبارية للعلاقات الأمريكية ـ السعودية، انظر: <http://www.arabialink.com>.

(٩) تعتمد هذه الحجة على نظرية أنثروبولوجية تتعلق بالنموذج التقسيمي، وأول من تطرق إليه كان إيفانز بريتشارد في دراسته الإثنوغرافية في النوير في السودان. وقد عمل جيل ثانٍ من الأنثروبولوجيين على جعل النظرية أكثر دقة. انظر: Madawi Al-Rasheed, *Politics in an Arabian Oasis: The Rashidi Tribal Dynasty* (London: I. B. Tauris, 1991), pp. 24-28.

أخيه)، يبدو أن هناك إلحاحاً للجلوس على العرش، وهو ما يجعل المنافسة حامية بين الإخوة. ومنذ منتصف التسعينيات، يحكم المملكة العربية السعودية خمس دوائر نفوذ تحوي كل منها نواة وأميراً وأفراداً مهمّين. والدوائر الخمس هي دائرة الملك فهد (من خلال أولاده)؛ ودائرة ولي العهد الأمير عبد الله؛ ودائرة الأمير نايف، وزير الداخلية؛ ودائرة الأمير سلطان، وزير الدفاع؛ ودائرة الأمير سلمان، أمير منطقة الرياض. ففي حين إن هذه هي الفصائل الحاكمة، تبرز فصائل أخرى تطمح إلى الحكم، مثل دائرة أنجال الملك فيصل. وسيقوم هذا الفصل بوصف ثلاث دوائر حاكمة، ودائرة واحدة طامحة إلى الحكم.

من شأن هذه المقاربة التشكيك في التحليل التقليدي في ما يتعلق بالسياسة الملكية، والمصوّرة على نحو غير دقيق بلغة الانقسام القائم بين ما يدعى بالسديريين، وهم سبعة (فهد، ونايف، وسلطان، وسلمان، وأحمد، وتركي، وعبد الرحمن) من ناحية، وولي العهد الأمير عبد الله من ناحية أخرى[١٠]. يرتكز هذا التحليل على مفهوم معارضة ثنائية تعجز عن وصف التغيّرات الديمغرافية والسياسية ضمن الفريق الحاكم. فالمعارضة الثنائية تفترض أن تضامن الرابطة الأمومية (أي الانتساب إلى أم سديرية) هو أساس التضامن السياسي، لكنها تغفل عن أن التضامن الناجم عن القرابة الملكية، سواء أكانت أمومية أم أبوية النسب، تتجلّى دائماً في سياقات تاريخية وسياسية معينة تحدد التعبير عن هذه العلاقات وتركيبتها.

ونتيجة لهذا الفهم الخاطئ عن السياسة الملكية، يُظهر الدارسون والمراقبون ولي العهد الأمير عبد الله بصورة «المُصلح الرائد»، في حين يظهرون وزير الداخلية الأمير نايف وكأنه «حصن النهج المحافظ». ويعيدنا ذلك بالذاكرة إلى الستينيات، حين تم تصوير فيصل وسعود بالطريقة نفسها، لكن الوضع مختلف اليوم[١١]. ويبيّن هذا الفصل أن سمعة أفراد العائلات الملكية

---

(١٠) لشرح مفصّل حول هذا التقسيم، انظر: Joseph A. Kechichian, *Succession in Saudi Arabia* (New York: Palgrave, 2001).

ولنقاش حديث عن الخلافات ضمن العائلة المالكة، انظر: Michael Scott Doran, «The Saudi Paradox,» *Foreign Affairs*, vol. 83, no. 1 (January-February 2004), pp. 35-51.

(١١) Sarah Yisrael *The Remaking of Saudi Arabia: The Struggle between King Saand Crown Prince Faysal, 1953-1962*, Dayan Center Papers; 121 (Tel Aviv: Moshe Dayan Centre for Middle East and African Studies, 1997).

يتم بناؤها، وأنها تتبدل مع الوقت. ويؤدي التنافس بين مختلف دوائر النفوذ إلى تصادم السمعات في البحث عن السيادة السياسية.

وتنكشف مشكلات القيادة في وقت حرج في السعودية. فقد وضعت سلسلة من النزاعات المسلحة الإقليمية السعودية في الواجهة: حرب الخليج في عام ١٩٩١، والانتفاضتان الفلسطينيتان، وحرب أفغانستان في عام ٢٠٠١، وغزو العراق بقيادة الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٣، بالإضافة إلى وضع إقليمي غير مستقرّ تحت هيمنة «الحرب الشاملة ضد الإرهاب» التي أطلقتها الولايات المتحدة؛ كل هذه العوامل زادت من مشكلات القيادة. وليست هذه الحروب نزاعات بعيدة عن السعودية، وإنما هي مصادر توتر يطال المجتمع وقيادته معاً[١٢].

ثانياً: مفاهيم حول القيادة

يجري التشكيك اليوم في شرعية القيادة السعودية من قبل فئتين في المجتمع السعودي: ذوو التوجهات الإسلامية (المتعدّدة)، وذوو الميول الليبرالية. ففي حين إن الفريقين يعبّران عن استيائهما وانتقاداتهما سراً أو علانية على منابر مختلفة[١٣]، لم تعُد «الأكثرية الصامتة» صامتة، فهي بفضل لجان ومنتديات نقاش

---

(١٢) في حرب الخليج في عام ١٩٩١، استقبلت السعودية قوات أمريكية وسمحت باستخدام أراضيها بغية تحرير الكويت. كذلك، موَّلت الحرب ضد نظام العراق البعثي. ولعبت السعودية دوراً مهماً في تحرير أفغانستان من الاتحاد السوفياتي عن طريق المال والمجاهدين. إن حرب أمريكا على نظام طالبان والقاعدة في عام ٢٠٠١، واحتلال العراق في عام ٢٠٠٣، وضعت السعودية في موقف حرج على الصعيدين الداخلي والعالمي. لمراجعة موضوع التوتر في السعودية منذ عام ٢٠٠١، انظر: Pascal Menoret, *L'Enigme saoudienne: Les Saoudiens et le Monde, 1744-2003* (Paris: La Découverte, 2003), pp. 212-231.

حول العلاقات السعودية ـ العراقية والتحالف في الحرب على العراق تحت قيادة الولايات المتحدة، انظر: Madawi Al-Rasheed, «Saudi Arabia: The Challenge of the American Invasion of Iraq,» in: Rick Fawn and Raymond Hinnebusch, eds., *The Iraq War: Causes and Consequences* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 2005).

(١٣) منذ الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، سُمح للإسلاميين والليبراليين بالمشاركة في نقاشات القنوات الإعلامية الرسمية. حتى الآن، تركز هذه النقاشات على المشكلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. إن عدم التشديد على القيود التي فُرضت على الإعلام أعطى انطباعاً خاطئاً بأن البلاد تشهد حرية في التعبير. إلا أن تحليل المساجلات بين الإسلاميين والليبراليين في مختلف المنتديات الإعلامية يبيّن أن النقاش يجري وفقاً لقواعد صارمة تستثني أية انتقادات مباشرة على أداء المجموعة الحاكمة خلال الأزمات المتعاقبة في السنوات الثلاث الأخيرة. يُسمَح للمفكرين (الإسلاميين والليبراليين) وللصحافيين بانتقاد بعضهم البعض، وبإعلان فشل سياسات الحكومة التي يطبقها موظفون كبار في الوزارات، لكن لا يُسمَح بأي انتقاد مباشر لآل سعود في صنع القرار والحكم. يلجأ الصحافيون إلى الاستعارات خوفاً من أن يخسروا وظيفتهم، أو أن يتم =

إلكترونية مجهولة الهُوية أصبحت في السنوات الأخيرة المنفذ الوحيد لفئة شابة مكبوتة سياسياً على نحو متزايد، ومهمّشة اجتماعياً ومحرومة اقتصادياً، إضافة إلى أنها تفتقر إلى أبسط طرائق التعبير عن الرأي وأكثرها بدائية. وتسمح لنا قراءة منتديات النقاش على الإنترنت من رصد ما يتوقعه الشعب السعودي من حكومته، وفهم الحرمان الذي يعيشه على أثر فشل هذه القيادة في الاستجابة للتحديات ولمطالب الشعب، ليشارك أكثر في الحياة السياسية، وينعم بالحرية والعدالة الاجتماعية والإصلاح الاقتصادي(١٤). كذلك، يمكن تقييم رأي السعوديين «المحبطين» من خلال إذاعة «الإصلاح»، وهي الذراع الإعلامية لحركة الإصلاح الإسلامي في الجزيرة العربية، ومركزها لندن(١٥)، وإذاعة «التجديد» التابعة لحزب التجديد الإسلامي. لذلك تتخوّف القيادة السعودية من هاتين الإذاعتين، وهي تكافح لإسكاتهما لكن من دون جدوى. ففي كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤، تمكن النظام السعودي من وقف بثّ إذاعة «الإصلاح» على القمر الاصطناعي «هوتبيرد» (Hotbird)، إلا أن هذه الإذاعة ما زالت تبثّ برامجها بقدرة محدودة على «هيلاس»، وعلى الإنترنت إلى حين كتابة هذه السطور.

تمكّن آل سعود من تولي قيادة الحكم نتيجة تلاعبهم بنموذج ثقافي مثالي خاص بالحكم عملوا على بنائه بنشاط طوال القرن الماضي. يُبرز هذا النموذج مفاهيم خاصة بالسعودية، ويبيّن الطريقة التي تأسست بها الدولة. وبصفتها دولة

= توقيفهم أو أن تُستَخدَم أية وسيلة أخرى، كما في السابق، لإسكات المعارضة والانتقادات العلنية. بالإضافة إلى إسرائيل، استهدف الإعلام الرسمي مؤخراً الولايات المتحدة، ولا سيما بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر حين عبَّر الإعلام الأمريكي عن عدائية لا سابق لها تجاه السعودية. وقد هدأت نبرة هذه الأخيرة تجاه الولايات المتحدة مؤخراً. وبعد انفجارات الرياض في أيار/ مايو وتشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣، مالت الصحافة إلى تصوير كل من السعودية والولايات المتحدة كضحيتين للإرهاب. وخففت الصحافة السعودية من حدة انتقاداتها القاسية تجاه الولايات المتحدة، من دون أن تتوقف تماماً، ثم عادت الانتقادات في عام ٢٠٠٤ بعد فضيحة السجناء العراقيين الذين تعرضوا للتعذيب في سجن أبو غريب من قبل جنود أمريكيين.

(١٤) لمواقع ليبرالية انظر: <http://www.tuwaa.com> (الذي توقّف عام ٢٠٠٤)، و<http://www.daralnadwa.com>.

ولمواقع سعودية إسلامية، انظر: <http://www.yaislah.org> و<http://www.wasatiyah.com>، و<http://www.islamtoday.net>.

(٢٥) تحت إدارة سعد الفقيه، تقوم إذاعة الإصلاح بنشر برنامج التيار السياسي، وتدعو السعوديين إلى الاتصال والتعليق على القضايا الراهنة في برنامج حواري يُبَثّ يومياً. بيَّنت مراقبة البرامج منذ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣ أن معظم المتصلين يقدمون ولاءهم للتيار، وأنه يتم اختيار عدد متزايد من المشاركين، قد يكونون أعضاء أساسيين أم غير ذلك، من عيِّنة كبيرة من المجتمع السعودي. فالأعضاء الأساسيون إلى جانب المتعاطفين يتحدون القيادة السعودية من مختلف الزوايا. ويركز المتصلون جميعهم على الفريق الحاكم ويناقشون سلوك الأمراء.

فتوحات، لا بد من أن يتعلق مفهوم القيادة فيها بسرد تاريخي يتغنى ببعض الشيم، مثل الفروسية والإقدام والكرم والشباب والقوة، بالإضافة إلى الدبلوماسية والصفح والتفاوض والحكمة السياسية. ورد كل هذا في سيرة حياة مؤسس المملكة، عبد العزيز آل سعود، وسير خلفائه[١٦]. وتحوي هذه السير النظرة الرسمية للقيادة التي يتم تكريسها أيضاً في وسائل الإعلام والمواد التعليمية في المدارس والأحداث الثقافية كافة، مثل حفلات الشعر والمهرجانات التراثية[١٧]. كما يهدف ظهور شخصيات سياسية مهمة على التلفاز، وبثّ لقاءات مباشرة مع أفراد الأسرة المالكة، إلى تعزيز شرعية الطبقة الحاكمة وتأكيد توافقه مع النموذج الثقافي.

أما مفاهيم الحكم الأخرى، فهي مترسّخة في تفسيرات إسلامية خاصة بالبلاد. وتاريخياً، اكتفت أقلية صغيرة من علماء الدين السعوديين بوضع نظريات حول مميزات ولي الأمر (قائد الأمة الإسلامية) المناسبة، وحول طبيعة الإمامة (الحكم الإسلامي الذي يتميز بالإرشاد السليم)[١٨]؛ ويبدو أن معظم علماء الدين الوهّابيين أقل اهتماماً بهذه القضايا المهمة في الدراسات الإسلامية. ويرى الموروث الرسمي السعودي، الممثل بالمُفتي وبعلماء دين مشهورين في الدولة، أن هذه المسائل هي من أمور الدُنيا. فقد قال عالم دين سعودي في أحد البرامج التلفزيونية: «إن دور العلماء يقتصر على المشاركة في نقاشات دينية متعلقة بالعبادة والفقه». وهو يرى أن دور العلماء يبقى في إطار المربّين في المسائل المتعلقة بالطقوس الشعائرية والممارسات الإسلامية، أي أمور الدين[١٩]. كما أنه

---

(١٦) تمّ نشر العديد من سير مؤسس المملكة الملك عبد العزيز تحت رعاية وزارة الإعلام السعودية ومراكز حكومية أخرى. انظر: *A Brief Account of the Life of King Abd Al-Aziz (Ibn Saud)* (Riyadh: Ministry of Information, 1998).

والمواضيع في السير الرسمية هي إعادة لقصص سردية أخرى مثل: Robert Lacey, *The Kingdom: Arabia and the House of Sa'ud* (London: Hutchinson Co., 1981), and Leslie McLoughlin, *Ibn Saud: Founder of a Kingdom* (Basingstoke: Macmillan, 1993).

(١٧) انظر: Al-Rasheed, *A History of Saudi Arabia*.

(١٨) لم يُعطِ محمد بن عبد الوهّاب المصلح السلفي الذي كتب أبحاثاً تحظى باحترام كبير في السعودية، موضوع الإمامة أهمية كبيرة. ويؤكد عبد الله العثيمين، وهو كاتب سيرته، أن ابن عبد الوهّاب وأنصاره لم يناقشوا هذا الموضوع بطريقة مفصلة. انظر: عبد الله العثيمين، **الشيخ محمد بن عبد الوهاب: حياته وفكره**، ط ٢ (الرياض: دار العلم، ١٩٩٢)، ص ١٥٢ ـ ١٥٣.

(١٩) الشيخ محمد العريفي على شاشة تلفزيون «العربية»، وهي محطة تلفزيونية فضائية سعودية، انظر: «Violence in the Land of the Two Holy Mosques,» (17 November 2003).

يرى أن المجتمع يمكنه العيش من دون علماء، كالأطباء والمهندسين، لكن لا يمكنه الاستمرار من دون العلماء المسؤولين عن تثقيف العامة في أمور الدين. وهو يبدو سعيداً للغاية لتركه جانباً مسألة وضع نظريات خاصة بالقيادة الإسلامية، ذلك أن العلماء ليس لديهم، بحسب رأيه، سوى قدرة ووقت محدودين، وهو ما يحول دون اهتمامهم بمسائل غير ضرورية، مثل طبيعة القيادة الإسلامية التي ارتأى أنها من أمور الدنيا. ويبدو أن هناك تسليماً ضمنياً بفصل الدين عن الدولة، على الأقل في الدوائر الوهّابية الرسمية، وأن الدين مستعد لدعم سياسات الحكومة، انطلاقاً من موقف براغماتي، وذلك بغضّ النظر عمّا إذا كانت هذه السياسات ملائمة للتفسيرات الدينية أم لا.

ونظراً إلى هذا الموقف الديني الرسمي، بات معظم السعوديين يرون أن القيادة هي نتيجة تعايش اجتماعي داخل تقليد ثقافي ذي طبيعة متنوعة وشفهية وذاتية للغاية. ولا يهتم بالأمور المتعلقة بطبيعة القيادة الإسلامية سوى أقلية، ولكن مؤثرة، مثل العلماء المنشقين والإسلاميين وأتباعهم[(٢٠)].

ويبدو أنه منذ السبعينيات، يعتمد كثير من الإسلاميين السعوديين على مصادر معاصرة بديلة تناقش مسألة القيادة الإسلامية. ففي الوقت الذي رجع فيه بعض علماء الدين السعوديين إلى مصادر السنّة الأولى حول القيادة الإسلامية[(٢١)]، يعتمد آخرون على تفسيرات معاصرة للتيار الإسلامي، مثل

---

(٢٠) ما من بحث مفصل يتناول موضوع التوتر وتسوية الخلافات بين العلماء المعاصرين التقليديين، والعلماء المنشقين والإسلاميين في السعودية، بالرغم من أن الموضوع قد عولج في بلاد إسلامية أخرى. لمعلومات واضحة، انظر مقالة محمد قاسم زمان، مختص في الدراسات الدينية. انظر: Muhammad Qasim Zaman, *The Ulama in Contemporary Islam: Custodians of Change* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2002), pp. 152-160.

لمناقشة عامة، انظر أيضاً: Dale F. Eickelman and James P. Piscatori, eds., *Muslim Politics* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1996), and François Burgat, *Face to Face with Political Islam* (London: I. B. Tauris, 2003).

انظر أيضاً الفصلين الأول والتاسع في هذا الكتاب.

(٢١) النص الكلاسيكي الذي يفسر النظرة الوهّابية للقيادة الإسلامية هو التالي: تقي الدين أبو العباس أحمد بن تيمية، **السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية** (بيروت: دار الجيل، ١٩٩٨).

ولدراسة دقيقة عن الفكرة الوهابية للسياسة الإسلامية، انظر: Aziz Al-Azmeh, *Islams and Modernities* (London: Verso, 1993), pp. 104-121.

حول التحديات الحديثة للنظرة الوهّابية التقليدية للقيادة الإسلامية، انظر: Talal Asad, *Genealogies of Religion Discipline and Reasons of Power in Christianity and Islam* (Baltimore, MD; London: Johns Hopkins University Press, 1993).

كتابات أعضاء مرموقين في حركة الإخوان المسلمين (في مصر وسورية) وكتابات إسلامية أخرى. ويلخص الشيخ محمد سرور زين العابدين، وهو عالم سوري سلفي ترك أثراً عند الإسلاميين السعوديين المعاصرين وعلماء الدين منذ الستينيات، منهم سفر الحوالي وسلمان العودة[٢٢]، يلخص نظرته إلى القيادة الإسلامية الشرعية؛ فهو يرى أن الحاكم الشرعي يجب أن يُثبت تحليه بخمس ميزات وفقاً لأهل السنة والجماعة: (١) عليه أن يكون ذكراً؛ (٢) عليه أن يكون راشداً، وأن تكون قدراته الفكرية سليمة؛ (٣) عليه أن يكون حراً (وليس عبداً)؛ (٤) عليه أن يكون قادراً على العمل كقاضٍ يمكنه إصدار أحكام دينية؛ (٥) عليه أن يكون مسلماً، وهو شرط يستثني الكافر والمرتدّ[٢٣]. ويختصر هذا الرأي مبادئ القيادة الأكثر انتشاراً ضمن الموروث السنّي. ويطلع كثير من السعوديين العاديين على هذه النظرية المتداولة بانتظام في منتديات النقاش الإلكترونية وغيرها من الوسائل. ومنذ التسعينيات، بقي الإسلاميون السعوديون منقسمين حول ما إذا كان النظام السياسي السعودي عموماً يمثل «قيادة إسلامية»[٢٤]، وهم أكثر انقساماً حول كيفية إصلاحه: ففي الوقت الذي يحاول فيه البعض تحقيق الإصلاح عن طريق «إسداء النصيحة» للقيادة، يستخدم البعض الآخر العنف لإسقاطها. ويشجع فريق ثالث النشاط السياسي والنشاط التربوي كوسيلتين للإطاحة بالنظام، انطلاقاً من القاعدة الجماهيرية. وترى عيّنة من المجتمع السعودي اليوم أن أهم صفات القيادة تتمثل بالحِنكة والحكمة اللتين ترافقان ميزتي الشجاعة والإقدام، وهما صفتان طبيعيتان تتميز بهما عادة القيادة الشابة. وبما أن آل سعود أسسوا الدولة

---

(٢٢) انظر: Al-Rasheed, *A History of Saudi Arabia*, and Mamoun Fandy, *Saudi Arabia and the Politics of Dissent* (Basingstoke: Macmillan, 1999).

(٢٣) محمد سرور بن نايف زين العابدين، **السلفية بين الولاة والغلاة**، ص ٧٥.

(٢٤) على سبيل المثال، السعودي المعارض محمد المسعري، ومدير لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية في السعودية، ورئيس حركة التجديد الإسلامي منذ عام ٢٠٠٤، كلاهما يعتبر النظام السعودي حكومة غير شرعية من وجهة نظر الإسلام. انظر: محمد المسعري، **الأدلة الشرعية على عدم أهلية الدولة السعودية** (لندن: دار الشرعية، ١٩٩٥).

لدراسة مشابهة من وجهة نظر إسلامية أصولية، انظر: أبو البراء النجدي، **الكواشف الجلية في كفر الدولة السعودية** (لندن: دار القاسم، ١٩٩٤).

لوجهة نظر معتدلة، انظر: سعد الفقيه، **النظام السعودي في ميزان الإسلام** (لندن: حركة الإصلاح الإسلامية في الجزيرة العربية، ١٩٩٦).

يعتبر الفقيه أن النظام السياسي السعودي «لا يحكم بما أنزل الله». لكنه لا يتطرق إلى مفهوم التكفير حين يتناول أمراء آل سعود.

على أساس الفتوحات، تبقى الفروسية، التي استُخدِمت في عملية توحيد السعودية، محور الكتابات والمنتديات الشعرية. فالتوحيد بالسيف أعطى النظام بعض الشرعية، ولا سيما في النصف الأول من القرن العشرين. ويُذكر السيف أيضاً في الخطابات السياسية على نحو دائم، وبخاصة في خطابات ولي العهد الأمير عبد الله، ووزير الداخلية الأمير نايف في الحديث عن «الحرب ضد الإرهاب». كذلك، تمثل ميزة الكرم صفة مهمة تساعد على توطيد العلاقة بين الحاكم والمحكوم. إلا أن كثيراً من السعوديين يرون أن هذه الصفات لا تظهر بشكل كافٍ على مستوى القيادة، ولا يؤمن السعوديون بقدرة القيادة على تقييم الوضع والتصرف وفقاً لذلك، حيث إنهم يشهدون ما ينجم من نتائج عن السياسات الملكية. ونذكر مثلاً دعم السعودية لصدام حسين خلال الثمانينيات في حربه على إيران. وقد عارضت شرائح كثيرة من المجتمع السعودي هذا الموقف، ولا سيما من يرى في صدام وفكره البعثي نقيضاً لمفهوم الأمة الإسلامية التي يجمعها الإيمان بصورة أساسية، وليس العرق. ويعتقد علماء الدين، بمن فيهم أعلى سلطة دينية في البلاد، وهو الشيخ عبد العزيز بن باز (المتوفى في عام ١٩٩٩)، أن القومية العربية في نسختها البعثية هي نمط من أنماط الجاهلية التي تنبغي محاربتها، كما تُحارَب الشيوعية ومعها التغريب[٢٥]. ووفقاً لتفسيرات دينية، لا تبرر البراغماتية السياسية التحالف مع صدام حسين الذي أدى في النهاية إلى الحصول على دعم للحرب، وإلى استنزاف الموارد الاقتصادية للمملكة.

بالإضافة إلى ذلك، أدى كل من احتلال صدام للكويت في عام ١٩٩٠، وتحالف السعودية مع الغرب في حرب الخليج (١٩٩٠ ـ ١٩٩١) إلى إعادة النظر في تقييم السياسة الملكية، ولا سيما في ما يخصّ قدرة كبار الأمراء على تقييم الوضع والتصرّف وفقاً لذلك. فبنظر كثير من الإسلاميين السعوديين، مثّلت دعوة السعودية القوات الأمريكية إلى محاربة صدام وتحرير الكويت في عام ١٩٩١، انتهاكاً لمبادئ الاستعانة (أي طلب المساعدة)[٢٦].

---

(٢٥) انظر: Madawi Al-Rasheed, «Political Legitimacy and the Production of History: The Case of Saudi Arabia,» in: Lenore Martin, ed., *New Frontiers in Middle East Security* (New York: St Martin's Press, 1999), pp. 25-46, and Eleanor Abdellah Doumato, «Manning the Barricades: Islam According to Saudi Arabia's School Texts,» *Middle East Journal*, vol. 57, no. 2 (2003), pp. 230-247.

(٢٦) من أجل نقاش إسلامي حول هذه المسائل، انظر: Al-Rasheed, *A History of Saudi Arabia*, and Fandy, *Saudi Arabia and the Politics of Dissent*.

كذلك، يتم الاستخفاف بمفاهيم القيادة الإسلامية، مثل مفهوم «التقوى» (أي الإيمان بالله والسلوك الإسلامي الصحيح). ففي حين يعمل الإعلام الموجّه من الدولة على تعزيز صورة القيادة التقية والعادلة، تعمل مصادر أخرى كثيرة ومتوفرة بسهولة على تشويه هذه الصورة. وتبدو الدولة عاجزة حالياً عن التحكّم في تدفق المعلومات، وهكذا يخضع سلوك أفراد الأسرة المالكة لتدقيق شديد، حتى إن أي انحراف أو سلوك فاضح أو فساد أخلاقي أو جُنحة يُبث بسرعة على الإنترنت، ويُناقَش بحدة في الندوات الإلكترونية وإذاعات المعارضة. وفي غياب مساحات نقاش عام مفتوح، يتناول الحديث عن الأسرة المالكة، يتفاقم المزج بين الحقيقة والخيال. وبما أن الأسرة المالكة جزء من الموضوعات المحرّمة، يميل المجتمع إلى إطلاق العنان لمخيّلته. وفي وسائل الإعلام الرسمية، تبقى للعائلة الملكية مكانة مقدسة. وفي المقابل، تتناول القنوات غير الرسمية، ولا سيما مصادر المعارضة، سلوك أفراد الأسرة المالكة بما فيها وجهة الإجازات والمشتريات الخاصة والاستهلاك المفرط التي تُذكي جميعها الخيال. ويبحث السعوديون عن هذه القصص ويتداولونها بين الأقارب والأصدقاء الموثوقين. ومن اللافت للنظر نشر سيرة شبه ذاتية لأحد أفراد الأسرة المالكة، هو سيف الإسلام بن سعود بن عبد العزيز، وهو نجل الملك المخلوع سعود. وتستعرض الرواية، وعنوانها **قلب من بنقلان**، قصة حياة أمه الجارية البلوشية من بين حريم الملك سعود. وتنتقل الرواية بين حياته الشخصية والسياسية بطريقة لا تليق بكبار الأمراء. وقد تم سحبها من المكتبات في بيروت، حيث نشرتها دار الفارابي، وذلك نتيجة ضغط من أمير كبير، كما يزعم البعض[٢٧].

لا يقتصر هذا الهوس بحياة أفراد الأسرة المالكة على المواطنين فحسب، بل يطال أيضاً جماعات المعارضة القائمة[٢٨]. ويبدو أفراد الأسرة المالكة أنفسهم شديدي الاهتمام بعضهم بسلوك بعض[٢٩]. وفي هذه المرحلة المبكرة

---

(٢٧) سيف الإسلام بن سعود بن عبد العزيز السعود، **قلب من بنقلان** (بيروت: دار الفارابي، ٢٠٠٤).

(٢٨) إن البرامج الحوارية لإذاعة تيار الإصلاح الإسلامي في الجزيرة العربية التي تبث على الهواء تسمح للسعوديين بالاتصال والتعبير عن استيائهم من النظام والأمراء. وفي مسح عن المواضيع المناقشة بين كانون الثاني/ يناير وحزيران/ يونيو ٢٠٠٤، يتبين أن انتقاد سلوك الأمراء هو من أهم انشغالات المتصلين.

(٢٩) في إحدى المناسبات، طلب أحد الأصدقاء من الكاتبة شراء كتاب شعبي عن سلسلة فضائح لأحد أفراد آل سعود المهمين. وكان هذا الكتاب يُباع في المكتبات والمتاجر العادية المتخصصة في هذا النوع الأدبي. قال لي هذا الصديق إن أميراً سعودياً طلب منه شراء الكتاب لأغراض شخصية، مضيفاً أن الأمير مهتم جداً بـ «السلوك السيئ» لأحد أقاربه، وهو موضوع الكتاب.

من المعارضة، من الطبيعي تكريس كل الطاقات للكشف عن أسرار الأسرة المالكة وما ترتكبه من جُنح، وهو ما يلهي أي خصم محتمل عن تطوير وجهات نظر سياسية بديلة. وينجم هذا الوضع عن تقديس الملكية، كما يعكس في الوقت عينه تاريخ النشاط السياسي والمعارضة الحديثة العهد في السعودية. فالقيود الواضحة على حرية التعبير أدت إلى تطوير خطابات بديلة تحتوي كلاماً ممنوعاً يُنشَر في مساحات هامشية، مثل الإنترنت والإعلان المقيم في دول المنفى المعارض(٣٠).

فتقديس الملكية، إلى جانب ما يسود في أوساط السعوديين من اعتقاد أن الأمراء فوق القانون، أو أنهم خاضعون لقانونهم الخاص، يزيدان من اهتمام الناس بحياة الأمراء، كما يخيّبان أملهم في قدرة النظام على تطبيق مبدأ الحسبة الإسلامي (أي وجوب محاسبة الحاكم). فكثير من الحالات التي لاقت انتشاراً إعلامياً(٣١)، إلى جانب عدد من الجنح الصغيرة لأمراء وعامة سعوديين خاضعين للإرادة الملكية، تزيد الشعور عند السعوديين بأن حكامهم فوق الشريعة الإسلامية التي يدّعون حمايتها واحترامها(٣٢). ويبقى هذا الشعور مبالغاً فيه نتيجة نقص واضح في صورة سامية للسلطة الأخلاقية، تفرض الاحترام والانضباط بين أفراد الأسرة المالكة.

واليوم، فإن سلطة آل سعود التقليدية، القائمة تاريخياً على مفاهيم الشرعية

---

(٣٠) انظر: J. Scott, *Domination and the Arts of Resistance: Hidden Transcripts* (New Haven, CT: Yale University Press, 1990).

(٣١) يذكر السعوديون ثلاث حالات بصورة خاصة لتأكيد شكهم في أن العائلة المالكة خاضعة لقانون خاص بها، طبقه تاريخياً الملك الذي يُعد رأس العائلة. في عام ١٩٤٧، أقام ناصر بن عبد العزيز حفلة انتهت بوفاة سبعة من المدعوين نتيجة تسممهم من الكحول، بمن فيهم أفراد من أسرة الرشيد المخلوعة من حائل. وبدل أن يُخضع الملك عبد العزيز ابنه لقرارات محكمة إسلامية، كما طلب ذلك العلماء، أوجد نوعاً من التسوية. خلع ابنه من منصب أمير منطقة الرياض، ووعد بأن يستثنيه من المناصب الرسمية المستقبلية. وفي عام ١٩٥١، اغتال مشعري بن عبد العزيز نائب المستشار البريطاني واعتدى على زوجته جنسياً. بدل أن يخضع لقرارات محكمة إسلامية، كما يجري في البلاد عادة، اختبأ الأمير مع أخيه فيصل حتى وفاة والدهما في عام ١٩٥٣. وتبيّن في الثمانينيات أنه يمكن تحوير الشريعة التي تنص على موت أميرة سعودية بيد جدها بعدما قبض عليها فارة مع شاب من العامة. تم إعدام الأميرة وعشيقها علناً، بعدما تُرك القرار لدائرة صغيرة من العائلة المالكة طبقت العقاب الذي وجدته مؤاتياً بالنسبة إلى مكانتها. لم يتدخل القضاء السعودي في هذه القضية.

(٣٢) يخبر الشاعر المسجون علي الدميني قصة والده الذي ناضل من دون جدوى لسنوات عدة بغية الحصول على تعويضات مقابل مصادرة الحكومة لأرضه. توفي والده والقضية لم تُحل بعد. انظر: الدميني، **زمان السجن.. أزمنة الحرية**.

الدينية والثقافية، مهددة نتيجة عجز سياسي متسارع ومبالغ فيه، بسبب قيادة تعاني الشيخوخة. ففي مجتمع لا يتطرق علناً إلى التدهور المزمن في صحة المسنّين، لا يؤدي تناول موضوع صحة الملك إلا إلى التقليل من منزلته وإضعاف لرجولته، وهذا لا يساعد على تعزيز سلطته، في مجتمع يترتب فيه على القائد أن يعكس روح الشباب والرجولة والحيوية، المعبّر عنها عادة بين الأمراء المسنّين بصبغ شعر الوجه الرمادي بالأسود، إذ يتم التلاعب بالقيادة بطريقة تتم فيها المحافظة على هذه المفاهيم الثقافية. وفي بعض الأوساط السلفية، يمثل المرض لمدة طويلة والعجز الجسدي أو الفكري سبباً أساسياً لخلع القائد، إما بالقوة، وإما بسحب البيعة أو قسَم الولاء[٣٣].

وفي الوقت الذي يربط فيه المجتمع السعودي بين السنّ المتقدمة والسلطة الأخلاقية، يبدو أن الملك فهد لا ينعم بهذا المقام. فمنذ منتصف التسعينيات، يظهر الملك على التلفاز في كرسيه ذي العجلات وهِناً خائراً وضعيفاً، وعلى نحو لا يوحي كثيراً بالثقة في القيادة عموماً. وتذكّر هذه الصور بأبيه الملك عبد العزيز بن سعود الذي كان معروفاً بصحته المعتلة في سنوات حكمه الأخيرة، ولكن من دون أن يظهر على التلفاز[٣٤]. وبالرغم من مرض الملك عبد العزيز الطويل، ظلّ ينعم بمقامه كفاتح المملكة ومؤسسها، وهو مقام لا ينطبق على الملك فهد[٣٥].

يرى كثير من السعوديين أن اعتلال صحة الملك تعكس توعّك النظام السياسي الذي يترأسه. فظهوره المنتظم على شاشات التلفزة السعودية، وهو يستقبل الضيوف في احتفالات شعائرية، تثير النقاشات لدى المشاهدين الذين يشكّكون في حالته الصحية، وفي قدرته على الحكم. ويقرأ معظمَ المراسيم والخطابات الملكية نجلُ الملك أو وليُ العهد. ويرى آخرون أن الظهور التلفزيوني يمثل عبئاً على الملك العجوز يفرضه عليه الأمراء الآخرون الذين يستفيدون من إبقائه في منصبه قدر الإمكان. ووفقاً لبعض المحللين، يتخوف معظم أبناء الملك عبد العزيز من الخصومات الناجمة عن الخلافة، وهو ما يساهم في ضرورة الحفاظ على واجهة متحدة. فالأسرة المالكة اليوم تعطي

---

(٣٣) زين العابدين، **السلفية بين الولاة والغلاة.**

(٣٤) أنشأت السعودية محطة تلفزيونية في الستينيات، بعد عشر سنوات من وفاة الملك عبد العزيز.

(٣٥) حول صحة الملك عبد العزيز المتدهورة، انظر: Al-Rasheed, *A History of Saudi Arabia*, pp. 104-105.

الانطباع أن الملك لا يزال يمسك بزمام الأمور، في الوقت الذي تشير فيه الحقائق إلى عكس ذلك.

ثالثاً: دوائر النفوذ ضمن الأسرة المالكة

ما زالت السعودية تُعَد دولة الشخصيات بدلاً من أن تكون دولة المؤسسات. وبالرغم من وجود المؤسسات الكبيرة، مثل مجلس الوزراء، و١٢٠ عضواً في مجلس الشورى (الذي ارتفع عدد أعضائه إلى ١٥٠ في عام ٢٠٠٥)، إلى جانب تزايد البيروقراطيات الحكومية في المناطق، يقتصر صنع القرار في المراكز العالية على عدد قليل من الأمراء. ويُعدّ الملك القائد الأعلى وصانع القرار، أما التشريع فهو يتم بواسطة المراسيم الملكية. غير أنه مع غياب «الملكية» بسبب مرض الملك فهد، يسيطر على عملية صنع القرار عدد من الأمراء. لكن اليوم لا يمكن إثبات إمكانية تقسيم الأسرة المالكة بحسب النسب إلى الأم، وهذا أمر من شأنه أن يتولد عنه فريقان متعارضان (عبد الله مع بعض الأمراء من ناحية، ونايف وأشقاؤه من ناحية أخرى)، لكلٍّ منهما مصالحه العامة. وكما يُستبعَد أن تكون الخلافات الأمومية النسب وراء أزمة الخلافة في الستينيات، وهي أزمة أدت إلى خلع الملك سعود في عام ١٩٦٤، كذلك، يُستبعَد أن تكون هذه القرابة وراء أزمة القيادة وخلافة الملك فهد في القرن الحادي والعشرين. فمشكلة الخلافة هي نتيجة وجود «دوائر» النفوذ الخمس التي تسعى إلى حكم البلاد[٣٦].

منذ منتصف التسعينيات، أسفرت صحة الملك فهد المتدهورة عن وجود فراغ حقيقي شغلته بصورة مؤقتة فصائل متعددة تدور حول أمراء يتنافسون تارة، ويتعاونون تارة أخرى، وهو ما يؤدي إلى التردّد وانعدام الكفاءة والآراء المتضاربة. ومنذ عام ١٩٥٣، اتبعت السعودية نموذجاً أفقياً في الخلافة من دون أي التزام جدّي بمبدأ الأفضلية. ويفضي ذلك إلى تنافس حاد بين كبار الأمراء، يتفاقم أكثر فأكثر نظراً إلى تقاربهم الشديد في السنّ.

في القرن الحادي والعشرين، تتألف الدولة من خمس دوائر نفوذ أقامها

---

(٣٦) للمقارنة، انظر: Volker Perthes, ed., *Arab Elites: Negotiating the Politics of Change* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 2004).
يقوم الناشر والمساهمون في دراسة القضية ـ ومنهم آيرس غلوزماير عن السعودية ـ بتطبيق نموذج ثلاث دوائر.

أمراء. تضم كل دائرة في العادة نواة، أي الأمير والأبناء وشبكة كبيرة من العامة يتم اختيارهم من مناطق ومجتمعات معيّنة. ويحتل كل أمير النواة التابعة لدائرته، التي تحتل في العادة مكتباً وزارياً يمثل مركزها الاجتماعي والعسكري والاقتصادي والبيروقراطي. وأهم هذه الفصائل الأميرية الحاكمة هي فصائل الفهد والعبد لله والنايف والسلطان والسلمان.

كما توجد دوائر أقل سيطرة، ولكنها تطمح إلى السلطة، مثل دائرة الفيصل(٣٧) إلى جانب دوائر أقل شهرة، مثل دوائر عبد الرحمن وتركي(٣٨) وأحمد. وعلى الرغم من أن معظم محللي السياسة السعودية يشدّدون على أن هؤلاء الأمراء يمثلون مجموعة متماسكة(٣٩)، لأنهم يتحدّرون من أم واحدة هي حصة بنت أحمد السديري، ابنة عائلة تدين بالولاء تم رفع أفرادها كافة إلى مقام الأمراء نتيجة زيجات نسائها مع آل سعود، وولاء الأسرة الثابت لهم، غير أن هؤلاء الأمراء لا يمثلون، في الحقيقة، فريقاً متماسكاً ينجم تضامنه عن ارتباطاتٍ سديرية أمومية النسب. ويعمد الأمراء الأقل شأناً إلى الالتحاق بالدوائر الخمس الأساسية المذكورة سابقاً.

إن تعايش مجموعات حاكمة متعددة من الأمراء يجعل عملية تناول موضوع الأسرة المالكة ككيان واحد، أو الدولة كدولة واحدة، عملية صعبة. وبدلاً من ذلك، فمن الأدق وصف السياسة الملكية بأنها تضم داوئر نفوذ متعددة ضمن قبيلة من دون زعيم، وهو ما يخلق نظام حكومة شبه تعدّدي، يدور حول أمراء أفراد وحاشياتهم.

---

(٣٧) «ال» التعريف التي توضع قبل أسماء الأمراء تشير إلى العائلة المقربة إلى فرد مهم، حتى لو كان متوفياً، كما في حالة الفيصل، أي أولاد الملك فيصل. أما الفهد فهي للتعريف من المقربين من الملك فهد وأولاده.

(٣٨) بالرغم من أن تركي بن عبد العزيز هو أخ صريح النسب في الدائرة السديرية، فإنه يُقال أنه هُمّش بسبب سلوك زوجته، وهي من أفراد عائلة الفاسي. في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣، تزعم بعض المصادر غير المؤكدة أن ابنه سلطان خُطف من فندق في جنيف وأعيد إلى السعودية، بعد سلسلة من التصريحات في الصحافة حول فساد العائلة المالكة. انظر: <http://www.yaislah.org/more.php?id = 325_0_1_0_M4>.

ومن الأمراء المعارضين، نذكر طلال بن عبد العزيز المرتبط اسمه بحركة الملكية الدستورية مما قبل الستينيات. انظر: Al-Rasheed, Ibid., pp. 109-110.

(٣٩) في مقال حول كتاب كشيشيان المتعلق بالخلافة في السعودية، يتساءل غريغوري غوز عمّا إذا كان هناك أي دليل على كون هذه التقسيمات المتقنة ضمن العائلة المالكة تعود إلى أسباب نَسَبية. انظر: F. Gregory Gause III, «Review of Kechichian,» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 35, no. 4 (2003), pp. 646-647.

إن **دائرة النفوذ الأولى** هي دائرة الفهد. وبالرغم من عجز الملك فهد حالياً، يبدو أن دائرته لا تزال فاعلة من خلال نجله الأصغر المثير للجدل، عبد العزيز، وأنجال آخرين نافذين. ومنذ مرض أبيه، اضطلع عبد العزيز بدور الناطق الرسمي باسم الديوان الملكي. لكن صغر سنّه وتهوّره الواضح رسما عنه صورة سلبية لدى البعض في البلاد، بالإضافة إلى ادعاءات أخرى كثيرة، حتى ولو كانت هذه على الأرجح ادعاءات مغرضة ناجمة عن رؤية مناوئة للنظام؛ هذه الشائعات ووجهات النظر تمثل حالة صعبة. ومهما كانت الوقائع، يرى كثيرون حالياً أن دائرة سلطة الملك مرتبطة بالتلاعب السياسي وبأعمال إجرامية محتملة. ومن هنا، يبدو أنها فقدت مصداقيتها بصورة هائلة، وتعيّن عليها اللجوء أكثر فأكثر إلى الإكراه بغية فرض السلطة.

أما **دائرة النفوذ الثانية** موضوع نقاشنا، **فهي** الدائرة التابعة للأمير نايف، وزير الداخلية. ونظراً إلى أهمية الوزارة، فإن السعوديين مقتنعون أن نايفاً يحكم البلاد، في حين إن وزارته تعمل كمجموعة شبه مستقلة قادرة على الوقوف في وجه القرارات والسياسات التي تحول دون تحكّم نايف في المسائل المحلية المهمة. ويعزّز دائرة النايف إلى القرابة الموجودة بين موظفين مدنيين مخلصين وقوة أمنية ضخمة. وقد عيّن نايف ابنه محمد في مركز نائب وزير في وزارة الداخلية. وإلى جانب شخصيات ملكية فتية أساسية تنوب عن أبيها وتساعده، يقوم عدد كبير من الموظفين المدنيين والمستشارين بالمساعدة على تطبيق التدابير المقترحة في المراتب العليا. والموظفون المدنيون مسؤولون عن عمل دائرة النايف. وكما في المؤسسات الكبيرة الأخرى في السعودية (كالجيش والحرس الوطني)، تخصّص وزارة نايف المراكز العالية في القوات الأمنية السعودية (المخابرات والشرطة، وهما ضمن وزارة الداخلية) إلى قصيميين ونجديين جنوبيين مخلصين (كسكان البلدات الصغيرة المحيطة بالرياض، وهم تاريخياً الأكثر ولاءً وإخلاصاً للقيادة السعودية)، في حين يتم اختيار الشرطة وموظفي المخابرات الذين يشغلون المراكز العادية من المجموعات القبلية التي طالما عانت الفقر في الحجاز وعسير ونجد. ووفقاً لمصلح سعودي يقبع حالياً في السجن، تضم دوائر المخابرات محققين من آل أحمري والحارثي ورويلي وزهراني وغيرهم[٤٠].

يبدو أن حياة السعوديين اليومية متأثرة أكثر من أي شيء آخر بوزارة

---

(٤٠) الدميني، **زمان السجن.. أزمنة الحرية.**

الداخلية، أكبر جهاز للتوظيف في الحكومة السعودية. فهي تحوي أكثر من ٥٠٠ ألف موظف، يعمل ثلثهم تقريباً في وظائف أمنية[٤١]. وتتأثر حياة الموظفين والمواطنين بصورة مباشرة بالوزارة وبمن يتحكّم في عملية صنع القرار. ومنذ أن شنّت السعودية حملة قوية ضد المجموعات الإسلامية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، أصبح اسم كل من وزارة الداخلية وأذرعها الأمنية والشرطة وقوات الطوارئ والمخابرات أموراً مرتبطة على نحو متزايد بالممارسات البوليسية القاسية. وساهمت «الحرب ضد الإرهاب» على الصعيد الداخلي في تطوير شعور كبير بعدم الثقة بين المجتمع والعاملين في وزارة الداخلية. واليوم، يتهم بعض أجزاء المجتمع السعودي الوزارة بالظلم تجاه أفراد قد ينتمون إلى شبكات إرهابية.

وتبقى مشكلة المفقودين تنتظر الحلّ، وقد يتجاوز عددهم خمسة آلاف مفقود من الشبان الذين لا تعرف عائلاتهم شيئاً عن مكان وجودهم. يُقال إن بعضهم ذهب إلى أفغانستان في الثمانينيات لتلبية نداء الجهاد ولم يعُد إلى دياره. ووفقاً لبعض الأرقام، انضم أكثر من ٣٠ ألف سعودي إلى حملة الجهاد، وعاد منهم نحو ١٠ آلاف في أوائل التسعينيات بعد الانسحاب السوفياتي[٤٢]. وفي غياب استراتيجية معتمدة من قبل الإدارة الأمريكية والحكومة السعودية لخروج السعوديين من أفغانستان، بالرغم من تشجيعهما لهم على الجهاد، لم يرَ السعوديون الأفغان أنفسهم أمام طريق واضح للخروج من أفغانستان أو أمام سياسة واضحة تقودها حكومتهم وتهدف إلى إعادة دمجهم في المجتمع السعودي. وفي أوائل التسعينيات، رسمت الأحاديث العامة ووسائل الإعلام السعوديين الأفغان كـ «متعصبين»[٤٣]. ويُقال إن من لم يعُد منهم إلى السعودية ذهب إلى مواقع أخرى، مثل البوسنة والشيشان وكردستان العراق، فيما انتشرت أقلية صغيرة في الغرب. وعاد مجاهدون آخرون إلى أفغانستان عندما تأسس نظام

---

(٤١) انظر: Peterson, *Saudi Arabia and the Illusion of Security*, p. 30.

(٤٢) حول تجربة الأفغان العرب، بمن فيهم السعوديون، انظر: عبد الله أنس، **ولادة الأفغان العرب: سيرة عبد الله أنس: بين مسعود وعبد الله عزام** (لندن: دار الساقي، ٢٠٠٢)؛ محمد صلاح، **وقائع سنوات الجهاد: رحلة الأفغان العرب** ([د. م.]: خلود للنشر، ٢٠٠٢)، وأحمد زيدان، **بن لادن بلا قناع: لقاءات حظرت نشرها طالبان** (بيروت: الشركة العلمية للكتاب، ٢٠٠٣).

(٤٣) توقفت السعودية عن تمجيد المجاهدين مباشرة بعدما رفضوا دعوة الجنود الأمريكيين بعد الاحتلال العراقي للكويت في عام ١٩٩٠. وعبّر عن هذه المعارضة علماء شبان أيدوا بشدة الجهاد في أفغانستان. للمزيد من المعلومات، انظر: Al-Rasheed, *A History of Saudi Arabia*, pp. 176-186.

طالبان في عام ١٩٩٦، وهكذا بقيت أفغانستان قبلة المجاهدين السعوديين. وقُدّر عدد الذين سافروا إلى أفغانستان بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ بآلاف المجاهدين حينما أصبح الغزو الأمريكي للبلاد محتوماً.

كما قدّر عدد الذين قتلوا من السعوديين خلال الحرب الأمريكية على أفغانستان في عام ٢٠٠١ بأكثر من خمسة وأربعين سعودياً، وعدد الذين اعتقلوا بمئتين وأربعين سعودياً على الأقل(٤٤). وهرب البعض إلى باكستان واليمن، فيما كان البعض الآخر من بين أعضاء القاعدة المنتشرين في أنحاء العالم. واليوم، يُحتجز ما بين ١٢٥ و١٥٠ سعودياً في خليج غوانتانامو، أي ما يعادل ثلث المعتقلين، وتهتم بقضيتهم لجنة من المحامين السعوديين(٤٥). كذلك، يُحتجز البعض الآخر في السجون السعودية بعد توقيف إسلاميين مشتبه فيهم. وفي آب/ أغسطس ٢٠٠٣، طلبت وزارة الداخلية من العائلات تسجيل أسماء أفرادها المفقودين. إلا أن كثيراً من الأهل أحجم عن إعطاء أسماء أبنائهم خوفاً من أن تُستخدم هذه المعلومة ضدهم في المستقبل. فالناس يتردّدون كثيراً قبل إعطاء أية معلومات عن أقربائهم المفقودين، لأنهم يجهلون الهدف من تسجيل الأسماء، كما يشعرون بنفور تجاه وزارة الداخلية. كذلك، فإن عدم استقلالية السلطة القضائية تجعل العائلات لا تثق بالمحاكم. ومؤخراً، أعلن عدد من المحامين السعوديين وعلماء الدين أن السلطة القضائية «غير مستقلة، وبالتالي فإنها عاجزة عن الاستجابة لحاجات المجتمع». وأضافت اللجنة أن هذه السلطة «لا تتماشى وروح العصر؛ فقضاتها فاسدون ويجهلون القانون، والأسوأ هو أن قراراتهم غالباً ما تخالف الشريعة»(٤٦).

ذلك يفسّر على الأرجح لماذا لم يستجب كثير من الإرهابيين المزعومين إلى نداء مجموعة من العلماء والإسلاميين السعوديين، بمن فيهم الشيخ سفر الحوالي ومحسن العواجي، أعلنت استعدادها للقيام بدور الوساطة بين الحكومة والجهاديين، بالنظر إلى أن هؤلاء المشتبه فيهم سيحصلون على جلسات استماع قضائية عادلة تنتهي بالإعلان عن توبتهم أمام الجميع. وقد أعلن ذلك مسلمون

---

(٤٤) Peterson, *Saudi Arabia and the Illusion of Security.*

(٤٥) **الحياة**، ١٥/ ١١/ ٢٠٠٣، ص ٤.

(٤٦) انظر تصريح عبد العزيز القاسم لقناة الجزيرة في ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣. ويُعتبَر القاسم أكثر فأكثر «إسلامياً ليبرالياً».

معتدلون في محاولة منهم لإقامة حوار مع الإسلاميين المتشددين. لكن قلة من هؤلاء قبلت بالعرض.

وتدور **دائرة النفوذ الثالثة** ذات التأثير الملكي حول ولي العهد. يلجأ الأمير عبد الله، الذي يشغل أيضاً منصب قائد الحرس الوطني العربي السعودي، إلى الآليات نفسها للحفاظ على دائرته باعتماده على أقربائه. فابنه متعب، مثلاً، هو نائب قائد الحرس الوطني. إن تحكّم ولي العهد بهذا الجهاز القبلي شبه العسكري المسيطر يُعَدّ قوة مضادة للجيش النظامي، ويتألف من مجموعة كبيرة من السعوديين، بينهم نسبة كبيرة آتية من المناطق الشمالية والغربية والجنوبية ـ الغربية من البلاد. ويتم تعزيز مشاة الحرس الوطني بصورة أساسية من المجموعات القبلية الكبيرة في السعودية، مثل عُتيبة ومطير وشمر والسبعة وعجمان وقحطان وغيرها، فيما يتم اختيار الضباط من العائلات المخلصة في القصيم وجنوب نجد. وتؤثر دائرة النفوذ التابعة للأمير عبد الله بصورة مباشرة في حياة كثير من السعوديين وعائلاتهم، ولا سيما من يعمل منهم في الحرس الوطني. إن توسيع الحرس الوطني يعني أيضاً توسيع سلطة الأمير عبد الله وميزانيته. فالحرس الوطني يعمل عن طريق نظام رعاية، بحيث لا يستفيد الموظفون من الرواتب فحسب، بل أيضاً من المدارس والمستشفيات والمساعدات الاجتماعية. ويقدّر أحد المصادر أن الحرس الوطني يمتد دعمه ليصل إلى مليون سعودي عن طريق تأمين الدخل والمساعدات الطبية والتعليم لهم[٤٧]، فيما يرى آخرون أن هذه الأرقام مُبالغ فيها. لكن، بغضّ النظر عن الحجم الحقيقي لهذه المؤسسة شبه العسكرية، ينسج الحرس الوطني شبكات ولاء ورعاية مهمة، وتخصّص أموال طائلة لاستمرارها والحفاظ عليها. والمستفيدون في العادة هم المجموعات القبلية التقليدية التي تُظهر ولاءً شديداً للنظام السعودي أو التي عُيّنت بفضل إعانات سخيّة خلال فترة الطفرة النفطية في السبعينيات. وقد أصبحت قدرة هذه المؤسسة العسكرية على استيعاب عدد الشبان السعوديين المتزايد محدودة مع مرور الوقت، وكذلك قدرة استيعاب الجيش النظامي. لكن ربما أكثر ما يُقلق ولي العهد الأمير عبد الله هو الادعاءات حول مشاركة بعض من أعضاء الحرس الوطني في هجوم أيار/مايو ٢٠٠٣ على

(٤٧) Cordesman, *Saudi Arabia Enters the Twenty-First Century: The Military and International Security Dimensions*.

أحد المجمّعات السكنية في الرياض[٤٨]. فإذا ثبتت صحة هذه الادعاءات، فإن ذلك يعني خسارة هذه القوة القبلية المهمة صفتها كقوة مخلصة.

ويحذو الأمير عبد الله حذو فهد ونايف، فيحيط نفسه بمجموعة من المستشارين والموظفين المدنيين الكبار، يأتي معظمهم من جنوب نجد، ومن القصيم، ومدينتي عنيزة وبُريدة بصورة خاصة. وقد أنتج آل التُويجري من المَجموعة عدداً من المناصرين المؤيدين يساعدون الأمير عبد الله على إدارة سلطته ذات البيروقراطية المتزايدة. كما أن لدى بعض العائلات القصيمية علاقات قوية مع مجموعات أنشأت أجيالاً من العلماء والدعاة والقضاة المسلمين، وهو ما يعطي الأمير عبد الله مدخلاً إلى المجال الديني. ومع انتظار أن يثبت قدرته على العمل كحاكم فعلي بحسب القانون، فهو يُعدّ حالياً محوراً يلتقي حوله أمراء آخرون محبطون.

وبما أن هذا الفصل لا يسمح بتغطية كاملة لدائرتي النفوذ المتبقيتين، أي **دائرتي السلمان والسلطان** (تهتم الأولى بصورة أساسية بالسيطرة على الإعلام القديم والجديد، وعلى تكنولوجيا المعلومات، والثانية بالدفاع والقوات المسلحة)، من الضروري التطرق إلى «دائرة ملكية طامحة»، أي دائرة الفيصل. وهي تدور حول أنجال الملك فيصل (الذي اغتيل في عام ١٩٧٥)، وتتألف من وزير الخارجية، سعود؛ والسفير السعودي في بريطانيا، تركي؛ وخالد، أمير منطقة عسير. وبالرغم من أن أبناء فيصل ينتمون إلى الجيل الثاني من مجموعة الأمراء، فإن عمر بعضهم يناهز أعمار أعمامهم. وتعود هيبتهم إلى تحدّرهم من الملك فيصل. وفضلاً عن ذلك، اكتسبوا سمعة في كونهم متعلمين ومعتدلين، يدعمون الأعمال الخيرية من خلال مؤسسات عدة تحمل اسم والدهم، وقد استفادوا في السعودية، وبين المسلمين في العالم من رعايتهم للثقافة والبحوث، مثل إنشائهم مؤسسة الملك فيصل ومؤسسة الفكر العربي، إلى جانب قيامهم بأعمال خيرية إسلامية جعلتهم يشتهرون بالبذل والإنفاق. لكن أجواء ما بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر جعلتهم، في بعض الأمكنة من العالم، مثل الولايات المتحدة، عرضة لتدقيق شديد نتيجة تعاملهم مع منظمات إسلامية خيرية عالمية وجمعيات للشبان المسلمين، وهو ما نجم عنه نظرة إعلامية

---

(٤٨) حول تسهيل أعضاء الحرس الوطني للهجوم، تمّ نشر تقارير، في: *The Independent on Sunday* (16 May 2004).

وشعبية سلبية بعض الشيء. وتمارس مجموعة الفيصل سلطتها عن طريق القنوات الخيرية غير الرسمية ورعاية البحوث الأكاديمية والتعليم. وبالرغم من أن الأمراء الفيصليين أقرباء من ناحية الأم لآل الشيخ المتحدرين من المصلح محمد بن عبد الوهّاب، فإن حداثتهم الإسلامية، التي تمزج ما بين الثقافتين الغربية والإسلامية، تُبعدهم إلى حدّ ما عن الجناح المحافظ في المؤسسة الدينية، المتنوعة كثيراً في تركيبتها وخلفيتها، والتي لم يعُد آل الشيخ يضطلعون فيها بدور أساسي، بالرغم من تحكّمهم في المراكز الدينية العالية.

وتستفيد دائرة الفيصل من تأييد أنسباء ذوي قرابة مع آل سعود، وهم آل ثنيان، الذين ينتسبون إلى الأسرة المالكة، ولكنهم لا يطمحون إلى العرش. وفي إدارتهم اليومية لدائرة النفوذ الخاصة بهم، يعتمد الفيصليون على شبكة مؤيدين أتوا تاريخياً من الحجاز، وهو ما يعكس ربما واقع أن والدهم الملك فيصل عاش في هذه المنطقة قبل أن يصبح ملكاً. ومن المؤيدين الحجازيين المشهورين، نذكر وزير النفط أحمد زكي اليماني الذي أثّر بصورة أساسية في سياسة النفط السعودية حتى تهميشه في عام ١٩٨٦ من قبل الملك فهد. ولا يزال أبناء الملك فيصل يعملون على استمرار شبكات الرعاية مع العائلات الحجازية، مثل النقشبنديين والخاشقجيين وغيرهم. كما يحيط سفير السعودية في لندن، الأمير تركي الفيصل، نفسه بعدد من المستشارين الحجازيين في مجال الإعلام. وتعكس دائرة سلطة آل فيصل صورة عن الملكية كحصن للحداثة الإسلامية، وهي صورة تراجعت على نحو تدريجي في الغرب بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر. وفي خارج السعودية، وفي الإعلام الغربي بصورة خاصة، تعرض الأمير تركي الفيصل، الذي كان رئيس المخابرات سابقاً، لهجمات نتيجة ادعاءات بإجراء مفاوضات مع طالبان، وربما مع بن لادن، وبتحويل الأموال، بالرغم من أن التحقيقات الرسمية لم تجد براهين كافية لأي عمل مشتبه فيه(٤٩). وأنكر الأمير تركي هذه الادعاءات في مقابلة نشرتها مجلة سعودية بعد أربعة أشهر على أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر(٥٠). ومنذ ذلك الحين، وكسفير في لندن، يناضل تركي الفيصل

---

(٤٩) دعوى قضائية من بعض عائلات ضحايا الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر تضم أيضاً تركي الفيصل، أضيفت لاحقاً إلى مشكلات هذه النظرة العامة.

(٥٠) انظر مقابلة مع تركي الفيصل، في: مجلة **الرجل** (الرياض) (١١ شباط/ فبراير ٢٠٠٢)، ص ١٦ ـ ٢٩.

لتحسين صورة السعودية والأسرة المالكة. فيصف الأسرة المالكة في اجتماعاته مع الصحافة كحامية البلاد من «الطلبنة»، وهو أكثر ما يتخوّف منه الغرب. كذلك، يحذو حذوه أخوه الأمير خالد الفيصل على الصعيد المحلي من خلال صحيفة **الوطن**. والأهم من ذلك هو أن الأمير سعود الفيصل، وزير الخارجية، يظل واجهة السعودية أمام العالم الخارجي، باستثناء الولايات المتحدة، حيث يحتفظ السفير السعودي الأمير بندر بن سلطان بثقة عائلة بوش، بالرغم من تعرّضه هو أيضاً لهجمات إعلامية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر.

وبوجود شبكات رعاية تدور حول أمراء مهمّين، يتأرجح السعوديون ما بين الطاعة المطلقة والكره للشخصيات الملكية الأساسية. فيتحول أحد الأتباع المخلصين ضمن دائرة سلطة أمير ما من تأييد غير مشروط له إلى انتقاد شديد القسوة. ففي هذه العلاقة المشخّصة بين التابع والراعي، لا يفصل بين الحب والكراهية سوى خط رفيع جداً. أما الذين ينعمون بالمكانة والمنفعة المادية لكونهم «قريبين» من دائرة نفوذ الأمير أو كونهم أعضاء فيها، فإنهم قد يعلنون عن إخلاص شديد لها. والمتابع عاجز عن القيام بتقييم موضوعي لسلطة الأمير أو لاستغلاله هذه السلطة ما دام جزءاً لا يتجزأ من هذه الدائرة. وفي المقابل، يبرز كره شديد عند الذين يُستَثنون فجأة من الدائرة أو الذين لم ينضموا إليها قط (وهم في تزايد مستمر بسبب العامل الديمغرافي، بالإضافة إلى عاملي التمدن وصعوبة الوصول إلى الأمراء). مثال على ذلك، حالة رئيس تحرير سابق لمجلة سعودية، كان مؤيداً مخلصاً للعائلة المالكة، وأصبح في وقت قصير جداً من أشد المعارضين انتقاداً للنظام(٥١). ويتركّز محور الخلاف السياسي ومعارضة الأسرة المالكة بتوجيه الانتقادات إلى الأمراء الأفراد. فالشعور بـ «الكره» تجاه أمير هو من الأمور التي تنفّس عن شكاوى العامة واستيائهم وتعمل على امتصاصها. وعندما لا تمتد الانتقادات الفردية في تقييم أمير ما تقييماً سلبياً إلى المجموعة الملكية كلها، متحدية بذلك حق أفرادها في الحكم، فمن المحتمل أن تستمر السلطة الملكية، على أمل أن يأتي أمير «صالح وخيّر» يعيد إلى الأسرة المالكة مصداقيتها. لكن لا يمكن معرفة ما إذا كان هذا الاحتمال متوفراً على المدى البعيد لآل سعود.

---

(٥١) هذه حالة عبد العزيز الخميس، رئيس تحرير المجلة السعودية، **المجال**. وبعد أن صُرف من الخدمة لكتابته مقالات غير مقبولة، زادت انتقاداته للنظام السعودي ولأمراء مختلفين. أسّس المركز السعودي لحقوق الإنسان في لندن.

رابعاً: تصادم الأدوار

بعيداً عن الأوساط العلنية، تمثل إجمالاً الاجتماعات الخاصة التي تضم أفراد الأسرة والأصدقاء، فضلاً عن المنتديات الإلكترونية والإذاعات المعارضة، المجال المناسب لمناقشة دور أمراء آل سعود، ودوائر النفوذ المختلفة، وأهلية القيادة. فما يجري «وراء الكواليس» أو «بعيداً عن المسرح» هو الحلبة المؤاتية لمقارنة دوائر النفوذ وتقييم خصائصها الأساسية.

وعندما تتركّز المعارضة على عدم الرضا عن سياسة أمير واحد ودائرته، فهي تميل إلى احتواء استياء أوسع، محوّلة الانتباه عن المسائل العامة المهمة المتعلقة بالأسرة المالكة عموماً. لذلك، من شأن تعدد دوائر النفوذ على مستوى الأسرة المالكة أن يعمل لمصلحة المجموعة الملكية على المدى القصير. وتسمح هذه «التعددية» بتقييم مجموعة أميرية واحدة، تتم معرفة أهليتها وأخطائها من خلال جمهور أنصارها من دون تهديد المجموعة الملكية بأسرها.

من جهة ثانية، قد تؤدي تعدّدية دوائر النفوذ ضمن الأسرة المالكة إلى ركود وإضعاف المجموعة الملكية على المدى البعيد. وعلى صعيد السياسة، تميّزت الخطابات السياسية العلنية في الأعوام الثلاثة الأخيرة في السعودية بتصريحات متناقضة ونقص في رؤية مستقبلية متماسكة في زمن حافل بالتحدّيات. فإذا سيطرت لغة الإصلاح في خطاب أمير، أتت تصريحات أمراء آخرين لتنسفها. وظهرت هذه التناقضات بوضوح بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر حين أعلنت الولايات المتحدة أسماء خمسة عشر سعودياً اتهمتهم بالمشاركة في الهجمات التي تعرّضت لها مدينة نيويورك والبنتاغون. وعندما بادر الأمير نايف إلى إنكار تورّط هؤلاء السعوديين، نادى وزير الخارجية سعود الفيصل بإجراء «مراجعة ذاتية» و«انتقاد ذاتي»[٥٢]. ويناقش السعوديون بصورة دائمة هذا النوع من التصريحات المتناقضة. كذلك، يتم التعليق على التناقضات والاختلافات بين الأمراء، ليس فقط في إطار المجتمع، لكن أيضاً «وراء الكواليس».

وعلى صعيد أوسع، فإن رأي أمير واحد، بغضّ النظر عن مكانته أو

---

(٥٢) كانت التصريحات المتناقضة حول السياسة ذات الشأن واضحة أيضاً خلال التحالف في الحرب ضد العراق تحت قيادة الولايات المتحدة. لمزيد من المعلومات، انظر: Al-Rasheed, «Saudi Arabia: The Challenge of the American Invasion of Iraq».

دوره، يؤثر سلباً في سمعة المجموعة الملكية برمتها. مثلاً، حين أدلى الأمير سلطان بتصريحات على لسان أبيه الأمير تركي بن عبد العزيز، نائب وزير الدفاع السابق، الذي نفى نفسه في أحد فنادق القاهرة، ناقش السعوديون أقواله تلك بشكل مستفيض، باحثين عن شروخ في الأسرة المالكة. ويحمّل المجتمع الأسرة المالكة مسؤولية سلوك أفرادها، وهذا تقليد يعود إلى الروح القبلية في صميم نظام القيم السعودي وإرثه الثقافي. ومن الضروري بمكانٍ النظر إلى رأس المجموعة الملكية، عادة الملك، كمصدر للانضباط «بين أفراد عائلته». لقد عمل الملك عبد العزيز بهذا التقليد وحافظ عليه، فقد لقّن أحد أبنائه أو لاثنين من أبنائه درساً بعدما شعر أن سلوكهما غير المقبول أصبح يتداول بين الناس.

واشتهر الشيخ سفر الحوالي، وهو عالم معروف ارتبط اسمه في التسعينيات بعلماء الصحوة بتشجيعه صورة الحاكم الأب. وقد خفّف هذا الشيخ مؤخراً من انتقاده للحكومة. وفي برنامج تلفزيوني، أكد الحوالي أن «ولي الأمر أب ونحن أسرته»[٥٣]. لكن أساس المشكلة هو «الأبوية المتعددة»، وهذا واقع لا يمكن للحوالي أن يعترف به علانية. فمع غياب رئيس واحد، وأمام الانفجار الديمغرافي الذي تشهده الأسرة المالكة، لا يمكن معرفة من هو المسؤول عنها. الواضح فقط هو أن الدولة تتألف من خمس دوائر نفوذ.

قد تكون التعدّدية في قمة الهرم الملكي مفيدة، لأنها تحوّل الانتباه عن انتقاد المجموعة بأسرها ودورها القيادي، وتسمح في الوقت نفسه بتقديم نماذج متعدّدة عن السلوك والمعتقدات السياسية. ويعمل الأمراء الأفراد على تكوين سمعتهم وفقاً لميول ومواقف سياسية متعددة، مثل «المصلحين المعتدلين»، و«القوميين العروبيين»، و«المحافظين»، و«المحدّثين المتغربين» و«الملكيين الدستوريين» و«شيوخ القبائل». أما أنواع السمعة الأخرى، فهي ثمرة السلوك الشخصي، وهي متعلقة بالأخلاق والصفات الفردية. وتُقسم سمعة الأمراء عامة وفقاً لصفات ثنائية، فهناك مثلاً الأمراء «الفاسدون»، و«الأتقياء»، و«الوضيعون»، و«الكرماء»، و«المتواضعون»، و«المتعجرفون»، و«المثقفون»، و«الجاهلون». وتُبنى سمعة الأمير من خلال عملية معقدة، حيث تشترك فيها وكالات داخلية وخارجية. وهذا التقسيم ثنائي الصفات يسمح باستمرار الملكية في السعودية.

---

(٥٣) سفر الحوالي في برنامج «بلا حدود» على قناة الجزيرة في ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣.

علينا، مثلاً، بسمعة ولي العهد الأمير عبد الله التي تغيّرت مع الوقت، وبُنيت على صفات متناقضة. ففي منتصف التسعينيات، كان يُعرَف بـ «الشيخ القبلي» المدافع عن قيم البدو، ذلك بسبب ارتباطه بالحرس الوطني ومهرجاناته مثل مهرجان الجنادرية، وهو حدث سنوي كان مخصّصاً للثقافة والتراث، ولا سيما الماضي القبلي والبدوي، وقد وسع اليوم اهتماماته. وبما أن والدته كانت من قبيلة شمر، فقد تم النظر إليه أيضاً كحامي المصالح القبلية. وبصفته هذه، عُدَّ «محافظاً»، وربما من حماة المصالح العربية الإقليمية الأوسع، من خلال علاقاته مع الرئيس السوري حافظ الأسد. وقد سادت هذه الصورة خلال التسعينيات، لكن نسبت إليه مؤخراً بعض الصفات المناقضة في بعض الدوائر المحلية والخارجية. واليوم، يصوّر الإعلام السعودي ولي العهد على أنه «رجل الحوار ورجل الإصلاح». وتم ترسيخ هذه السمعة التي تتميز بالرغبة في الإصغاء إلى نداءات الإصلاح عن طريق إنشاء مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني في آب/ أغسطس ٢٠٠٣، وهو كيان حكومي تلتقي فيه فئة معيّنة من المختصّين وعلماء الدين والمفكرين لمناقشة القضايا الراهنة. لكن عجزه عن التدخل لمصلحة الإصلاحيين المحتجزين (مثل عبد الله الحامد، وعلي الدميني، ومتروك الفالح) الذين ارتبط اسمهم بالمطالبة بملكية دستورية، قلّل من شأن سمعته كإصلاحي في نظر كثير من الناس، وعُد ذلك دليلاً على ضعف دائرة نفوذه.

تغذّي السرية والانعزال ونقص الشفافية التكهّنات حول أهلية هذا الأمير أو ذاك في توليه العرش. كذلك، فإن تقديس الملكية يمنع النقاشات المفتوحة والتقييمات الموضوعية لطباع الأمراء، ولمعرفة ما إذا كانوا يصلحون ليكونوا شخصيات عامة. وفي الوقت الذي تمنع فيه الأسرة المالكة أي نقاش حول أهلية أفرادها، يبقى المجتمع السعودي قلقاً، ويبدو أن إجماع السعوديين على هذه الملكية في تراجع بسبب الضغوط الداخلية والخارجية.

خلاصة: السلطة الضعيفة والاستراتيجيات الملكية

تعاني السلطة الملكية في السعودية من ضعف شديد. فقد يرى البعض أن الأسرة المالكة لا توحي بالاحترام اللازم، كما أنها لا تستحق الطاعة والإخلاص الكاملين. فالإجماع الذي اعتمدت عليه في القرن العشرين لتحكم من دون أية تحدّيات، لم يعُد من مسلّمات القرن الحادي والعشرين. وبينما يعتمد الأمراء كثيراً على دائرة واسعة من الموظفين المدنيين والمستفيدين

للمضي قُدماً، إلى جانب علماء مختارين يشدّدون على ضرورة احترام قادة المجتمع، ينادي كثير من الناس بالإصلاح الجذري الذي قد يفضي إلى تهميش الملكية أو حتى إسقاطها في حال تم تطبيقه. لذلك، تلجأ الدولة على نحو متزايد إلى الإكراه المباشر بغية تطبيق القانون والنظام، فيما تواصل في الوقت عينه سياسة مشدّدة من استقطاب الكفاءات والتفاوض والإصلاح البطيء والسطحي. ويسيطر الخوف الذي يروّج له النظام من الهجمات الإرهابية المُداهمة على اهتمامات الناس ويشغلهم عن أي مطالب سياسية جذرية[٥٤].

وتؤدي الأسرة المالكة لعبة معروفة جيداً، حيث تصوّر نفسها كوسيط بين مختلف الفرقاء الاجتماعيين والسياسيين، أي بين الليبراليين والإسلاميين، بين المؤسسة الدينية القديمة وعلماء الصحوة الجدد، بين السنّة والشيعة، بين القبليين وغير القبليين، بين النجديين والحجازيين. . . إلخ. بينما عملت الأسرة المالكة تاريخياً على زرع الخلاف بين فريق وآخر. وفي الأغلب، يبالغ الإعلان الرسمي في إظهار الخلافات في المجتمع، مثلاً بين الليبراليين والإسلاميين. ففي عام ٢٠٠٣، اتحد هذان الطرفان في تقديم عريضة تطالب بملكية دستورية خلال ثلاث سنوات. وأُسقط في يد الحكومة بفعل هذه المبادرة، فقرر أحد الأمراء الكبار تأنيب عدد معيّن من الموقّعين تأنيباً شديداً، ثم تم توقيف بعضهم في عام ٢٠٠٤[٥٥]. ويبقى أن ننتظر إلى متى ستبقى الأسرة المالكة تدّعي أنها الوسيط بين مختلف مجموعات الضغط، في الوقت الذي انقسمت هي فيه إلى خمسة فصائل، موزعة جميعها ما بين التنافس والتعاون بغية المطالبة بالشرعية من قاعدة شعبية تنتابها خيبة متزايدة.

ولا ينبغي تفسير تآكل مصداقية القيادة الدينية والثقافية على أنها نهاية آل سعود. في الواقع، كان هذا التقسيم مصدر طاقة لهم. فإن تمظهر مراكز النفوذ

---

(٥٤) في ردّ على شريط مصوّر عن القاعدة بثّته الجزيرة في شباط/ فبراير ٢٠٠٤ (بدر الرياض)، يحتفل فيه انتحاريون باستشهادهما القريب قبل تفجير مجمع المحيا في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣، نشر وزير الداخلية السعودي إنذاراً، بعد أقل من أسبوع، يحذر فيه السكان من اختفاء سيارة سوداء رباعية الدفع محملة بالمتفجرات، والسيارة مشابهة لتلك التي ظهرت على شريط القاعدة. يبدو أن إرهاب القاعدة يولد إرهاباً مضاداً ذا طبيعة سيكولوجية. كلاهما جزء من البلية التي فُرضت على السعوديين والسكان الأجانب في البلاد.

(٥٥) لمزيد من المعلومات حول عرائض عام ٢٠٠٣ المختلفة التي قدّمت إلى الحكومة، انظر: Richard Dekmejian, «The Liberal Impulse in Saudi Arabia,» *Middle East Journal*, vol. 57, no. 3 (Summer 2003), pp. 400-413.

العليا في السعودية بمظهر «الأبوية المتعددة» و«تصادم الأدوار» و«شبه التعددية» من شأنه الحفاظ على الاستقرار الشامل للنظام على المدى القصير.

لكن يهمنا أن نشير إلى أن استمرار النظام في بداية القرن الحادي والعشرين لا يمتّ إلى الحكمة والرؤية الملكية بصلة، ولا إلى ضعف المعارضة السياسية، أو القصور في الإدراك الاجتماعي والسياسي بين السعوديين. ويبدو النظام مستمراً، لأنه متسلط وقمعي إلى حدّ كبير، ويلجأ في الوقت نفسه إلى الضغط غير المباشر، وإلى تدابير تهدف إلى قمع المعارضة من خلال عمليات الرشوة والاستقطاب وغيرها من الوسائل. وقد شهدت التسعينيات أكثر التدابير قمعاً في تاريخ النظام السعودي القصير. فالانتقادات التي عبّرت عنها دائرة كبيرة من علماء الدين والمفكّرين والمصلحين لم تلقَ في المقابل سوى اعتقال أصحابها لفترات طويلة. ولا يبدو أن الدولة تميّز بين مختلف الفئات المعارضة. فهي بحجة «الحرب ضد الإرهاب»، قامت بسجن الإسلاميين من مختلف المشارب، حتى إن المصلحين الذين نادوا بالملكية الدستورية في عام ٢٠٠٣ وجدوا أنفسهم في السجن. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٤، اتهمتهم الدولة بتقويض الأمن القومي والسلطة الملكية.

واليوم، تحصد الدولة السعودية ثمرة القمع الذي مارسته. فبعد أن اعتقلت أفراداً مهمّين وذوي شعبية كبيرة بعد حرب الخليج في عام ١٩٩١، أوجدت الحكومة فراغاً سياسياً واجتماعياً وفكرياً شغلته العناصر الأكثر تطرفاً في المجتمع. ولا يسعنا تفسير تزايد أهمية علماء الدين المتشدّدين، مثل الراحلين الشيخ حمود الشعيبي، وعلي الخضير، فضلاً عن علماء شبان، مثل ناصر الفهد، وأحمد الخالدي وغيرهما، إلا في ضوء القمع الذي مارسته الدولة في التسعينيات واحتجازها لعلماء دين معروفين بمعارضتهم لها. إلى جانب ذلك، لا يقتصر الاستقطاب على أقسام مهمة في المجتمع ذُكرت سابقاً (العائلات والمجموعات القبلية وعلماء الدين والعامة والمتخصّصون وأصحاب الكفاءات) الذين يتم استيعابهم في كل دائرة من دوائر السلطة، بل يطال أيضاً، وبصورة مستمرة، أولئك الذين يشكّلون مصدراً مستقلاً محتملاً للقيادة، وهو ما يجعلهم يخسرون مصداقيتهم أمام جماعتهم. ويبقى أن ننتظر لنعرف ما إذا كان ممكناً أن تعمل دولة ما كمؤسسة متماسكة وفاعلة بوجود خمس دوائر للنفوذ، لكلٍّ منها شبكات رعاية عدة، ناهيك عن قوتها العسكرية.

الفصل الثامن

الضوابط والتوازنات والتحول في النظام السياسي السعودي

آيريس غلوزماير

تحت تأثير الأحداث التي وقعت أساساً في أماكن خارج المملكة، فإن نظام الحكم السعودي قد دخل مرحلة من التغيير المتسارع مع بداية عام ٢٠٠٠. وأثناء هذه العملية، قد تفقد النخبة الحاكمة بعض مصادر السلطة والشرعية التي اعتادت الاعتماد عليها. ونتيجة لذلك، سيفقد الحكّام السعوديون بعض أدواتهم السياسية، خصوصاً تلك التي تأسست على توزيع الريع واستغلال الانقسامات الاجتماعية. وهكذا، يتعيّن على الأسرة المالكة البحث عن خيارات. ولا يعني ذلك الإيحاء بأن السعودية اقتربت من التحول الديمقراطي، إنما هي في طور التحديث، أي التأقلم مع بيئة متغيّرة داخلياً وخارجياً وتجاوز حالة من التوازن الاصطناعي.

يدور لبّ المسألة حول إعادة توزيع السلطة، فالنوعان من الضوابط والتوازنات التي تحُدد النظام السياسي السعودي؛ أي تلك الضوابط والتوازنات التي يتأثر بها الحكّام، وتلك التي يتأثر بها المجتمع، يحتاجان إلى أخذهما في الحسبان. ويحلل هذا الفصل **أولاً** تطور تلك الضوابط والتوازنات الذي تتأثر بها القيادة. وتنطبق عبارة «الضوابط والتوازنات» عادة على فصل الحكم بين أجهزة الدولة وتفعيل الرقابة المتبادلة بينها، وهو يعني آليات واضحة وراسخة في نظام سياسي يحول دون بروز حاكم يسيطر على كل فروع الحكم أو جميع مؤسسات الدولة. ولكن، بما أن المؤسسات السياسية الفعلية في السعودية ضعيفة مقارنة بالشبكات التي أوجدها السياسيون المتنفّذون، فالفكرة هنا واسعة بحيث تشمل

أية آلية غير رسمية أو فصل السلطات غير الرسمي الذي يحول دون بروز حاكم مطلق. ويتيح اتساع الفكرة إلى مدى أبعد تحليل النوع **الثاني** من الضوابط والتوازنات الناشئة عن انقسامات اجتماعية تؤثر في المجتمع، فيما تمنح الحكام نمطاً خاصاً من الشرعية.

سنقوم بتحليل هذه المجموعة **الثانية** من الضوابط والتوازنات من خلال مقارنة الوضع في أوائل التسعينيات بالوضع في وقت مبكر من الألفية الثالثة، لأنه في كلتا الحالتين هناك مطالبات لإصلاح النظام السياسي التي عُبّر عنها بطريقة منظّمة، لكنها أسفرت عن نتائج مختلفة. وأخيراً، سوف نخلص ونقيّم مدى التحول الذي حدث حتى الآن.

أولاً: الضوابط والتوازنات على مستوى القيادة

مع الأخذ في الحسبان تلك العوامل التي تحُدّ مجال القيادة، توجد مجموعتان مختلفتان من الضغوط، تتألف كل منهما من عناصر مختلفة.

١ ـ عناصر انقسام أو فصل السلطات

كان ثمة، ولا يزال، انقسام أو فصل للسلطات بين مختلف قطاعات النخبة الحاكمة، يؤدي إلى نظام من الضوابط والتوازنات وفق مسلكيات وظيفية بين الأسرة المالكة وعلماء الدين. وبحسب المذهب السنّي، فالدولة الإسلامية، التي تتبنّاها المملكة العربية السعودية، يجب أن يقودها حاكم (ولي الأمر) باستشارة من علماء الدين[١]، يتمّم الواحد منهما الآخر، متقيّدين بسيادة الشرعية الإسلامية، أي أن عليهم إدارة شؤون الجماعة وفق الشريعة، التي تترك مجالاً للتأويل. وطبقاً لتعاليم الشيخ محمد بن عبد الوهّاب، فإن علماء نجد، الذين هيمنوا خلال العقود الأولى للمملكة العربية السعودية على مؤسسات الدولة التي سيطرت عليها الأسرة المالكة مباشرة، اختاروا تأويلاً عزلوا به المسلمين

---

(١) تُعرَّف النخبة الحاكمة هنا على أنها مؤلفة من الفاعلين الذين يتمتعون بتأثير مباشر في صنع القرار على المستوى الوطني. انظر: Volker Perthes, «Politics and Elite Change in the Arab World,» in: Volker Perthes, ed., *Arab Elites: Negotiating the Politics of Change* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 2004), pp. 1-32.

من أجل بحث حول مختلف قطاعات النخبة المهمة سياسياً في السعودية، انظر: Iris Glosemeyer, «Saudi Arabia: Dynamism Uncovered,» in: Ibid., pp. 141-169.

الآخرين، مثلما أعاقوا بواسطته تحديث الأنظمة الاجتماعية والحكومية[٢].

كان لمؤسس الدولة السعودية الحالية عبد العزيز آل سعود موقع خاص، لكونه ورث لقب «الإمام» الدال على سلطة دينية، من والده، في عام ١٩١٥[٣]. وذلك يعني أنه ليس «ولي الأمر» فحسب، بل هو أيضاً سيد أتباع الوهّابية في الشؤون الدينية. وبقي الملك عبد العزيز إماماً في الدولة الناشئة المستمرة في الانتشار التي شملت في النهاية شعباً مسلماً متبايناً، وذلك حتى وفاته في عام ١٩٥٣. ولا يزال كثير من السعوديين يصفونه بأنه كان إماماً[٤]. ومع ذلك، فالسعوديون شديدو التحفّظ حول ما إذا كان يجب النظر إلى ملك المملكة السعودية على أنه إمامها بفعل منصبه[٥]. وهكذا كان الوضع، ولا سيما منذ أواسط التسعينيات، عندما توعّكت صحة الملك فهد. ففيما كان فهد لا يزال ملكاً، عُدَّ ولي عهده، أخوه غير الشقيق عبد الله، الحاكم الفعلي للسعودية. ويحمل هذا الأمر بعض الأهمية، حيث إن الإمام يكون أعلى مؤسسة دينية تستطيع أن تقرر، مثلاً، أية فتوى يجب اعتبارها ملزمة للمجتمع برمّته[٦]. غير أنه، منذ وفاة عبد العزيز، جرى النظر إلى الحاكم ولي الأمر، على أنه الحاكم الذي لا سلطة دينية له، لكن له حق الحكم ما لم يُعدّ حكمه منافياً للإسلام. وبدلاً من ذلك، صارت وظيفة السلطة الدينية، مع مرور الزمن، مستوعَبة بأكملها من قبل علماء الدين، وبصورة جلية، من قبل الشيخ عبد العزيز بن باز، الذي لما تُوفي في عام ١٩٩٩، ترك فراغاً لا يزال بحاجة إلى من يملأه[٧]. واحتفظت الأسرة المالكة بمهمة الدفاع عن أماكن الإسلام المقدسة، وخصوصاً حين هوجم

---

(٢) بيد أنهم يختارون أحياناً أتباع مقاربة أكثر براغماتية. انظر مساهمة غيدو شتاينبرغ في الفصل الأول من هذا الكتاب. ومن أجل مناقشة أكثر شمولية لمفهوم القيادة، انظر مساهمة مضاوي الرشيد في الفصل السابع من هذا الكتاب أيضاً.

(٣) Gudrun Krämer, «Good Counsel to the King: The Islamist Opposition in Saudi Arabia, Jordan and Morocco,» in: Joseph Kostiner, ed., *Middle East Monarchies* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 2000), pp. 257-288.

(٤) مقابلات مع سعوديين في داخل وخارج المملكة بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٣. أما الاستثناء الوحيد الجدير ذكره فهو انتفاضة الإخوان، في عشرينيات القرن العشرين، ضد الملك عبد العزيز والتحدي الذي وجّهوه إلى حكمه.

(٥) مقابلات أجرتها الكاتبة.

(٦) كان ذلك صحيحاً بوجه خاص عندما بلغت «الحرب السعودية ضد الإرهاب» أشدها عام ٢٠٠٣.

(٧) حول الفرق بين مختلف أشكال الشرعية الإسلامية، انظر: Krämer, «Good Counsel to the King: The Islamist Opposition in Saudi Arabia, Jordan and Morocco,» pp. 258 ff.

الإسلام من قبل الإعلام الغربي بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، والدفاع عن العقيدة ضد ما عُدّ حملة مناهضة للإسلام[٨].

وفيما كانت سلطة الحاكم، في أيام عبد العزيز، محدودة في الواقع بوجود أطراف أخرى صاحبة نفوذ، يمتثل الحاكم للتنسيق معها ولموافقتها، مثل قادة القبائل، وعلماء الدين، والأثرياء من أهالي المدن، والسلطة البريطانية المستعمرة في الجوار القريب جداً من الدولة الناشئة، فقد تغيّرت التركيبة مع نهاية الإمبراطورية البريطانية وبداية عصر النفط. ومع بروز الدولة الريعية بعد الحرب العالمية الثانية، صار كثير من المشاركين المستقلين سابقاً من أتباع الأسرة المالكة.

وبالتزامن مع ذلك، وعمداً أو عن غير عمد، أدخل الملك عبد العزيز عامل توازن في الأسرة المالكة، باتخاذه قراراً، يقضي أن يخلفه ابنه سعود على العرش، على أن يعاونه أخوه الأصغر فيصل. غير أن ذلك لم يحلّ مشكلة ضعف سعود كحاكم، فضلاً عن ذلك، أتاح الصراع على العرش بين سعود وفيصل في أواخر الخمسينيات وبداية الستينيات لعلماء الدين استعادة بعض نفوذهم، لأن موافقتهم كانت لازمة حين قررت الأسرة المالكة أخيراً خلع الملك سعود عن العرش في عام ١٩٦٤. وبالتالي، حصل علماء الدين خلال الأعوام التي تلت ذلك على دور «صانعي الملوك» من دون قصد الأسرة المالكة. ولما استعادت مسألة الخلافة الأهمية في أواسط التسعينيات، استفاد علماء الدين أيضاً من المأزق القائم بين كثير من الأمراء النافذين. بيد أنه، بعد سنوات قليلة، تبدّل المناخ، وما عادوا إلى استغلال الوضع بأسره، بسبب غياب قائد من بينهم يتمتع بموهبة القيادة بعد وفاة الشيخ عبد العزيز بن باز، والوضع المتردّي الذي وجدوا أنفسهم فيه بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، وبروز علماء معروفين خارج المؤسسات الدينية الرسمية.

في عام ٢٠٠٦، انعكس هذا التطور على المستوى المؤسساتي، حيث أمر الملك عبد الله بتشكيل لجنة رسمية مخوّلة لتأييد الملك («مجلس البيعة» أو «هيئة البيعة»). وأعضاء هذه الهيئة هم جميعاً من أعضاء العائلة المالكة)، حتى إن ملحقات هذه الهيئة لم تذكر العلماء في حيثياتها[٩].

---

(٨) Glosemeyer, «Saudi Arabia: Dynamism Uncovered,» pp. 147-148 and 153.

(٩) للاطلاع على القانون، انظر: <http://www.saudiembassy.net/2006News/Statements/TransDetail.asp?cIndex = 651>.

٢ ـ عناصر التنافس الداخلي المحدود

نتيجة لقاعدة الخلافة الأفقية التي تتنقل بين الإخوة[١٠]، فإن عوامل الضوابط والتوازنات هذه ضمن الأسرة المالكة هي التي حدّدت إطار حكم الملك سعود، وفي النهاية أجهضته، ومنذ حكم الملك خالد (١٩٧٥ ـ ١٩٨٢)، عادت على نحو مختلف. وحيث إن على أبناء الملك عبد العزيز وذريتهم أن يتنافسوا بعضهم مع البعض الآخر على العرش، يمكننا الإقرار بأنهم حرصوا على رقابة كلٍّ منهم لسلوك الآخر. إن عوامل الضوابط والتوازنات هذه تظهر في أنماط مختلفة ومتزامنة، ومن غير قاعدة ثابتة؛ فمن ناحية، كانت إحدى خصائص حكم الملك خالد بروز مراكز قوة عديدة حدّت من استقلال الملك باتخاذ القرارات، ومثّلت عاملاً فاعلاً في توازن القوى ضمن الأسرة[١١]. وفي الستينيات والسبعينيات، حتى نسمّي فقط أكثر الأمراء سُلطة، أُعطي الأمير عبد الله، والأمير سلطان، والأمير نايف، وظائف سيادية، وبالتالي أصبحت تحت أيديهم موارد مالية وموارد سياسية أخرى. وأتاح لهم الملك خالد تعزيز قواعد سلطتهم الخاصة، وهكذا، عندما تولى فهد الحكم في عام ١٩٨٢، لم يكن ممكناً أو ملائماً تجريد أشقائه وإخوته من سلطاتهم. وفي مطلع الألفية الثالثة، عيّن الأمراء النافذون، مثل سلطان ونايف، في وزاراتهم أشقاءهم الأصغر منهم سنّاً كنواب وزراء، وأبناءهم كمساعدي وزراء.

وفي بعض الأحيان، تطورت هيكليات مؤسسات متنافسة، كالجيش السعودي والحرس الوطني السعودي مثلاً، فيما الحرس الوطني السعودي بقيادة الملك عبد الله منذ عام ١٩٦٣ هو أصغر قليلاً من الجيش النظامي، إلا أنه القوة الأكثر أهمية. وعلى عكس الجيش النظامي الذي يحمل واجب حماية البلاد من العدوان الخارجي، فإن الحرس الوطني يتولى الحفاظ على مواقع حساسة، مثل منشآت النفط وحماية الأسرة المالكة[١٢]. ومن البديهي أنه في حالة نشوب نزاع

---

(١٠) انتقل كرسي العرش بين مختلف أبناء مؤسس الدولة في السعودية، منذ وفاته عام ١٩٥٣. جذبت مسألة الخلافة الكثير من الانتباه في التسعينيات. انظر: Joseph A. Kechichian, *Succession in Saudi Arabia* (London: Palgrave Macmillan, 2001).

(١١) والذي يشير إلى مراكز القوى هذه بـ «إقطاعات (مناطق نفوذ) بيروقراطية»، في: المصدر نفسه، ص ٤٩.

(١٢) Anthony Cordesman, *Saudi Arabia Enters the 21st Century: The Political Foreign Policy, Economic, and Energy Dimensions* (Westport, CT: Greenwood Press, 2003), vol. 1: *The Military and International Security Dimensions*.

بين القوتين، ستغرق البلاد، طبعاً، في حرب أهلية، لكن لا يستطيع أي طرف أن يكسبها. وهكذا، في حال تنافس داخلي متفاقم ضمن الأسرة المالكة، فإن هذا التوازن في القوة العسكرية يساعد على تفادي انقلاب في القصر(١٣).

إضافة إلى ذلك، فإن كثيراً من الأمراء، بغضّ النظر عن مواقعهم في مؤسسات الدولة، أقاموا لهم مراكز قوة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي. ويمكن لأحياز تابعة لأمير نافذ أو لفرع عائلي أن يشتمل على ديوانية (وزارة)، ومراكز خدمات أو مؤسسات أمنية (دائرة استخبارات وجيش أو حرس وطني)، واجتماعية (مستشفيات ومؤسسات مختصة بالمعونات الاجتماعية)، و/أو مجال فكري (مراكز أبحاث ومكتبات وصحف). وبمعنى آخر، فيما يكون لأمير وظيفة رسمية خاصة في جهاز الدولة، فإن بإمكانه أيضاً أن يطمح ويطالب بمجالات أخرى يسيطر عليها عضو آخر من الأسرة. وجراء ذلك، وعلى هذا المستوى، فإن بعض الأمراء يتنافسون، ليس فقط ضمن الحكومة، لكن أيضاً في نُطُق غير حكومية مختلفة، فيضبط كل واحد منهم نفوذ الآخر، ويعمل على استمرار حالة من التوازن(١٤).

كما أن هناك بعض الإدارات الحكومية برئاسة عضو أحد فروع الأسرة ونائب له ينتمي إلى فرع منافس. وأبرز مثال على ذلك، أن الملك فهد تولى منصب رئيس مجلس الوزراء، في الوقت الذي شغل فيه ولي عهده الأمير عبد الله منصب النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء. وهناك مثل آخر نجده في رئاسة الاستخبارات العامة السعودية التي كانت برئاسة الأمير تركي الفيصل إلى حين استبداله بالأمير نواف في آب/أغسطس ٢٠٠١. وكان كل منهما يُعَدّ قريباً من ولي العهد. ومع ذلك، فالأمير سعود بن فهد، ابن الملك فهد، وعضو فرع السديري في الأسرة، بقي نائب رئيس الجهاز. وفي حالات كهذه، فإن مختلف فروع الأسرة هي في وضع يمكّنها من فرض ضوابط في المؤسسة نفسها، وبالتالي إقامة حالة من التوازن بين نفوذ أعضائها.

---

(١٣) قيل إن وضعاً خطيراً قد حصل خلال النزاع بين فيصل وسعود. حول هذه الحقبة، انظر: Sarah Yizraeli, *The Remaking of Saudi Arabia: The Struggle between King Saud and Crown Prince Faysal, 1953-1962*, Dayan Center Papers; 121 (Tel Aviv: Tel Aviv University, 1997).

(١٤) فهد كان أكبر الأبناء سنّاً لعبد العزيز وحصة بنت السديري الذين يُدعون بالإخوة السديريين أو بالسبعة السديريين. أشقاء فهد من أمه وأبيه هم بالإضافة إلى فهد: سلطان وعبد الرحمن ونايف وتركي وسلمان وأحمد. أما عبد الله فهو ابن الفهدة بنت عاصي الشريم (قبيلة شمر)، وليس لديه إخوة أشقاء.

من ناحية أخرى، على الرغم من أن كمية لا بأس بها من التنافس بين مختلف فروع الأسرة موجودة بالتأكيد، فيجب عدم إساءة فهم ذلك بأنه السمة البارزة الوحيدة في الأسرة، حيث إن الترابط الداخلي مُصان من خلال التزاوج والمواقف السياسية المشتركة بين أعضاء الفروع المختلفة. فالأميران عبد الله ونايف اختلفت مواقفهما بشأن العديد من القضايا الأخرى (على سبيل المثال الانتخابات، أو دور المرأة في الحياة العامة)، في حين إنهما متفقان على إلقاء اللوم على «الصهاينة» بشأن مشكلات السعودية في نطاق الأمن الداخلي والعلاقات الخارجية(١٥). ومع ما يُقال من أن الأمير عبد الله مدعوم من قبل سلالة الراحل الملك فيصل، فإن الأمير خالد الفيصل كتب قصائد في مدح الأمير سلطان(١٦)، كما أن الأميرة هيفاء الفيصل متزوجة من الأمير بندر بن سلطان السفير، السعودي السابق في واشنطن.

بوضوح، ثمة آليات اعتدال ثابتة داخل الأسرة، والتنافس تحدّه قاعدة تقضي بعدم تعريض بقاء الأسرة السياسي للخطر. فلم تحلّ هذه الآليات الصراع بين سعود وفيصل في بداية الستينيات فحسب، بل إنها أيضاً منذ السبعينيات ساعدت على إيجاد نوع من قيادة جماعية متنامية منذ وقوع الملك فهد فريسة للمرض في منتصف التسعينيات(١٧).

وعندما خَلف عبد الله الملك فهد بن عبد العزيز في صيف عام ٢٠٠٥، كان من الواضح أنه لا ينوي تغيير القواعد غير الرسمية. وقال إنه يقبل (سلطان) الشقيق الكامل لفهد بن عبد العزيز، وبالتالي أصبح السديري أقدم شخص على قيد الحياة شقيقاً لولي العهد(١٨).

مهما يكن من أمر، فإن نظام التوازن ضمن الأسرة المالكة بدا وكأنه بلغ ذروة فاعليته في أواخر التسعينيات. وقد رأى بعض المراقبين وقوع مأزق بين

(١٥) قارن مثلاً بين: *MEMRI Special Dispatch*; no. 706 (3 May 2004), and *MEMRI Special Dispatch*; no. 446 (3 December 2003).

(١٦) انظر: Khalid Al-Faisal, *Poems*, Translated by Alison Lerrick (Riyadh: King Faisal Foundation, 1996).

(١٧) حول وظيفة مجلس العائلة المالكة، انظر: Glosemeyer, «Saudi Arabia: Dynamism Uncovered,» pp. 151-152.

(١٨) من عام ١٩٩٢ (القانون الأساسي للحكم) حتى ٢٠٠٦ (قانون مجلس البيعة) للملك الحق في اختيار وإقالة ولي العهد.

مختلف فئات الأسرة عرقل اتخاذ القرارات. وفي الواقع، حقق تطور النظام السياسي وإجراء الإصلاحات الاقتصادية القليل من التقدم خلال العقود الأخيرة. ومع أنه جرى تطوير استراتيجيات ملائمة منذ السبعينيات والثمانينيات، إلا أنه لم تُتخَذ حتى أواخر التسعينيات تدابير سياسية لتهيئة السكان لمستقبل لن يتماشى فيه دخل النفط مع معدلات النمو السكاني. ومع ارتفاع أسعار النفط منذ عام ١٩٩٩، باشرت الحكومة السعودية بتسديد ديونها الداخلية. بيد أن ارتفاع الدخل من النفط لبعض الأعوام قد يوفر لمتطلبات موازنة الحكومة انفراجاً مؤقتاً فقط. وفضلاً عن ذلك، فإن تزايد الحاجة إلى موازنة ملكية أكثر شفافية في المستقبل المنظور قد يؤثر في الأحياز المالكة، ويجبرها على البحث عن خيارات أخرى لضمان سلامة أوضاعها.

في عام ٢٠٠٦، عام واحد فقط بعد صعوده الى العرش، أصدر الملك عبد الله «قانون مؤسسة الولاء»، الذي أعطى بموجبه أعضاء العائلة المالكة حق النقض رسمياً لمرشح الملك المحدّد لمكتب ولي العهد، ونقل السلطة رسمياً من الملك إلى وليّ العهد في حال كان الملك عاجزاً[١٩].

وبالتالي، في حين إن العلماء ـ الفريق الوحيد الذي يحدّد سابقاً سلطة الملك ـ قد تم تجاهلهم، وأدخلت آليات رسمية لتنظيم الأسرة المالكة الكبيرة، فإن لدى نظام هيئة البيعة السلطة لمنع الاحتكار من فرع واحد داخل العائلة المالكة، ويمكن أن يحول ذلك دون تكرار مأزق التسعينيات.

ثانياً: ضوابط وموازنات مؤثرة في المجتمع

قامت السلطات في السعودية لمدة طويلة بضبط قوة الأطراف الاجتماعية والقوى السياسية، ووضع هذا في مقابل ذاك. ولاحظت ليزا أندرسون أن تعزيز الموالاة القائمة هو سمة أساسية للأنظمة الملكية في الوطن العربي: «الحكم الملكي يتطلب رعية للإشراف عليها ومحسوبين لإرضائهم، ودوائر اجتماعية لإقامة التوازن بينها»[٢٠]. وسبق لابن خلدون أن وصف هذه المهمة قروناً من

(١٩) للاطلاع على القانون، انظر: <http://www.saudiembassy.net/2006News/Statements/TransDe tail.asp?cIndex = 651>.

(٢٠) Lisa Anderson, «Dynasts and Nationalists: Why Monarchies Survive,» in: Kostiner, ed., *Middle East Monarchies*, pp. 53-69, at p. 61.

قبل، حين صوّر الحاكم في صورة من يحول دون تقاتل رعاياه[٢١]. وكان على الملك عبد العزيز أن يطبّق ذلك في أوائل سنوات حكمه ليبقي النجديين الجاهدين في تطبيق النصّ الوهّابي للشريعة خارج الحجاز المغاير طائفياً وثقافياً، فاشتهر بأنه «الوسيط الموثوق به من كل الفئات الاجتماعية»[٢٢].

يتطلب الحكم بهذه الطريقة الحفاظ على بقاء الانتماءات الخاصة والأدوار المتوارثة والانقسامات الاجتماعية، بل أيضاً، بدرجة معينة، تعزيزها، سواء أكانت إقليمية أم مذهبية أم قبلية أم جنسية[٢٣]. ومهما يكن من أمر، فإن استراتيجية «فرّق تسد» إذا تمادت أو كانت في عهدة حاكم غير ذي أهلية يمكن أن تؤدي إلى حرب أهلية أو انفصال جماعات معيّنة، خصوصاً إذا كانت محصورة في مناطق خاصة.

على الأقل منذ مطلع السبعينيات، توقع مراقبون في الخارج أنه مع تدرّج عملية التحديث، ويرافقه تدرّج مستويات التمايز الوظيفي اقتصادياً واجتماعياً، فإنه يتعيّن إعادة تقويم الانتماءات والهويات التقليدية، وذلك بإدخال الهويات على قاعدة المصلحة المشتركة الاقتصادية والسياسية. واستناداً إلى هذه الفرضيات، سينتظم المجتمع السعودي باطراد وفق خطوط أفقية، وينتهي بالتطور كمجتمع متكوّن من طبقات في دولة وطنية[٢٤]. وهكذا، كان متوقعاً من التحديث أن يُضعِف الانقسامات الاجتماعية التي هي إحدى قواعد السلطة للحكام الملوك في الوطن العربي. وعلى أية حال، فإن نظرية التحديث في توجّهها قدماً نحو نشر الديمقراطية، لم تأخذ في الحسبان عوامل مثل تأثير الإيرادات النفطية المحتمل في عملية التطور السياسي. لذلك، اتخذ التطور السياسي في المملكة السعودية (وفي غيرها) مجرى مختلفاً، مستنداً إلى توزيع الريع وسلوك السعي وراءه، وانعدام الحوافز لإعادة تنظيم الانقسامات

---

(٢١) وهذه من وظائف الملك، أي «الوازع»، **المقدمة**، الباب الثالث من الكتاب الأول، الفصل الثالث والعشرون. لا مجال في هذا الفصل لنقاش العلاقة بين القبلية ومفهوم الأمة كبنية فوقية والخوف من الفتنة في هذا الإطار.

(٢٢) Joseph Kostiner, «Transforming Dualities: Tribe and State Formation in Saudi Arabia,» in: Philip S. Khoury and Joseph Kostiner, eds., *Tribes and State Formation in the Middle East* (London; New York: I. B. Tauris, 1991), pp. 226-251, at p. 233.

(٢٣) للمزيد حول هذه المسألة، انظر: Mai Yamani, *Cradle of Islam: The Hijaz and the Quest for an Arabian Identity* (London: I. B. Tauris, 2004).

(٢٤) انظر: Anderson, «Dynasts and Nationalists: Why Monarchies Survive,» p. 63.

الاجتماعية. ولم تُصبح «النخب الجديدة» أو «الطبقة الوسطى الجديدة» فاعلاً سياسياً نشطاً[٢٥]. وعلى الرغم من أن الحكّام قد أنجزوا خلال التسعينيات استراتيجيتهم المبنية على قاعدة «فرّق تسد»، فإنهم بدوا فجأة في مطلع الألفية الثالثة متلهفين إلى استبدالها باستراتيجيا على قاعدة «وحِّدْ وابْقَ على قيد الحياة»، أو نموذج «اجتمعوا وناقشوا»، الأمر الذي قد يؤدي إلى إلغاء وظيفتهم: الوسيط. وتشير مقارنة بين الوضع في بداية التسعينيات، والواقع في بداية الألفية الثالثة، إلى أن الأسرة المالكة كانت تحاول تكييف النظام السياسي وفق تبدل الظروف، على الرغم من أن ذلك قد يعني أن تفقد الأسرة الحاكمة أحد مصادر الشرعية التي اعتادت الاعتماد عليها.

١ ـ الوضع في بداية التسعينيات

مع الانتشار الكثيف للقوات الغربية، وخصوصاً الأمريكية، في السعودية بُعيد الاجتياح العراقي للكويت في آب/ أغسطس ١٩٩٠، برز على المسرح السياسي على مدى عامين تقريباً، عدد مرتفع وغير عادي من الفاعلين ذوي المطالب المتناقضة أحياناً، والمتشابهة أحياناً أخرى. وقد وجهت جماعات مختلفة من المثقفين رسائل مفتوحة وعرائض إلى الحكام للمطالبة بحكم أفضل، وبشفافية أكثر[٢٦]. أما مقدمو العرائض ذوو التعليم الإسلامي التقليدي بقيادة مشايخ شبان من الطائفة السنّية الرافضين لوجود القوات الأمريكية في أرض الحرمين الشريفين، فبرّروا مطالبهم بالاستناد إلى الشريعة. وقد صاغت مجموعة ثانية مع خلفية أكثر مهنية ومتجانسة تعليمياً مطالبهم بمصطلحات إسلامية، لكنها استوحت الخطاب الغربي المتعلق بالحكم الرشيد والمشاركة السياسية[٢٧]. إضافة إلى ذلك، تظاهرت النساء من أجل حقهن في قيادة

---

(٢٥) على سبيل المثال، انظر: Mark Allen Heller and Nadav Safran, *The New Middle Class and Regime Stability in Saudi Arabia* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1985), and Mordechai Abir, «The Consolidation of the Ruling Class and the New Elites in Saudi Arabia,» *Middle East Studies*, vol. 23, no. 2 (April 1987), pp. 150-171.

(٢٦) في فئة «المفكرين»، نضع علماء الدين والمثقفين على الطريقة التقليدية، وأيضاً الباحثين الأكاديميين على الطريقة الغربية.

(٢٧) في التفاصيل حول العرائض، انظر الفصل التاسع في هذا الكتاب، و Mamoun Fandy, *Saudi Arabia and the Politics of Dissent* (New York: St Martin's Press, 1999); Joshua Teitelbaum, *Holier than Thou: Saudi Arabia's Islamic Opposition* (Washington, DC: Washington Institute for Near Eastern Policy, 2000), and Kechichian, *Succession in Saudi Arabia*.

السيارات، وقيل إن أسامة بن لادن عرض دعم العائدين من العرب الأفغان للدفاع عن البلاد. . . إلخ[٢٨]. وكان ردّ الحكّام، بعد التأخير المعتاد، إصدار النظام الأساسي للحكم في عام ١٩٩٢، الذي أنشئ بموجبه مجلس الشورى الذي عقد في عام ١٩٩٣، فأبرم في العام نفسه معاهدة مع المعارضة الشيعية، وانتهى باعتقال الناشطين من الطائفة السنّية الذين لم يغادروا البلاد، والذين لم يكن بالإمكان إسكاتهم بطريقة أخرى.

كانت استراتيجية الحكّام تعنى بالدمج بين التهدئة والاحتواء المزدوج المرتكز على قاعدة «فرّق تسد» التي تقضي بوضع أخطر المتحدّين وأكثرهم إصراراً على تحدّي شرعية حكم الأسرة، أي مشايخ شبان من الطائفة السنّية، في السجون، في حين إن الذين حرّضوا المجموعات الأخرى، وأخلّوا بالتالي بالتوازن الداخلي، كالنساء اللواتي طالبن بحق قيادة السيارات، فقدوا أعمالهم. كل الآخرين جرت تهدئتهم بتلبية بعض مطالبهم المبيّنة في مختلف العرائض، وإنما بعد إنذارهم بعدم الذهاب إلى أبعد من ذلك. إضافة إلى ذلك، وباستخدام المطالب المتناقضة جزئياً في العرائض كدرع للتملّص من طلبات الإصلاح الجوهرية في النظام، برّرت السلطات رفضها لتقديم أية تنازلات أخرى. في أحوال من هذا القبيل، لا يمكن للإصلاحات أن تنشر دينامية تؤول إلى تحديث جلي للنظام السياسي.

٢ ـ الوضع في بداية الألفية الثالثة

بعد مضي عشر سنوات، أي في بداية الألفية الثالثة، تجلّت صورة مختلفة تماماً. وقد يوحي البعض بأن الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ لم يشكّل نقطة تحول تماماً، لأن الأحداث نفسها، بل ردّ فعل الأطراف البارزة في الخارج ـ كحكومة الولايات المتحدة، والمستشارين السياسيين والصحافة العالمية ـ حتّمت تغييراً في الاستراتيجيات.

أ ـ التهديدات الخارجية والداخلية: على إثر الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، تعرّضت المملكة العربية السعودية إلى هجوم من الصحافة الدولية لم يسبق له مثيل، وربما كان أشد مما حصل في عام ١٩٧٣ حين أعلنت السعودية الحظر النفطي. السعوديون (وعرب آخرون) ممن كانوا يزورون

---

(٢٨) الأمير تركي بن فيصل في مقابلة مع قناة أم بي سي، و *Arab News* (7 November 2001).

الولايات المتحدة أو يعملون أو يدرسون هناك، اشتكوا من أن دوائر الحكومة الأمريكية كانت تعاملهم بطريقة أقرب إلى الخشونة. هكذا لفترة قصيرة، شعر السعوديون بأنهم محارَبون لأنهم سعوديون، وليس باعتبارهم نجديين أو حجازيين أو عسيريين أو شيعة أو حنابلة أو رجالاً أو نساءً؛ هذه المعاملة العنصرية لم تميز بينهم. وقد باشر السعوديون بالردّ كسعوديين، ونشروا معاناتهم في الصحافة السعودية. وهكذا أسهمت الحكومة الأمريكية عن غير قصد في تنمية هُوية قومية سعودية ناشئة، ليس فقط بين أولئك الذين سافروا إلى خارج وطنهم.

فضلاً عن ذلك، هدّدت الحكومة الأمريكية وحدة أراضي الدولة السعودية بتسريبها إلى الصحافة اقتراحات قدمها المستشارون السياسيون لتقسيم المملكة العربية السعودية إلى دويلات متعدّدة[٢٩]. ربما أرضى ذلك السعوديين الذين لم يكونوا سعداء تحت حكم الرياض، لكنه حثّ القيادة على البحث عن دعم في الوطن إزاء تهديد محتمل من قبل الدولة نفسها التي لجأت إليها لحمايتها في عام ١٩٩٠. إذاً، كان على الحكّام، من أجل التصدّي للهجمات الخارجية الموجّهة ضد سياسة التمييز العنصري بحق الأقليات والنساء، أن يضمنوا مؤيديهم، وإذا أمكن، تعبئتهم ليدافعوا عن الدولة. ومن أجل الحيلولة دون تحول الشيعة في المنطقة الشرقية الغنية بالنفط إلى طابور خامس ـ ليس لمصلحة إيران، كما كان يُظَن عادة، بل لمصلحة الولايات المتحدة ـ كان على الحكام أن يصغوا إلى شكاويهم. ومن أجل التصدّي لاتهام الدولة السعودية بأنها من مخلّفات العصور الوسطى، كان عليها أن تجنّد المحدثين، ذكوراً وإناثاً، وأن تعيّنهم في الحملة السعودية التي بدأتها في أواخر عام ٢٠٠١ بهدف استعادة الصورة المشرقة للمملكة. لأول مرة، إذاً، وجد الحكّام أنفسهم في وضع احتاجوا فيه إلى مؤازرة ناشطة من تشكيلة مجموعات اجتماعية لم تقم حتى الآن بأي دور في حماية الدولة السعودية ونظامها السياسي.

فاقمت التفجيرات التي وقعت في الرياض خلال شهري أيار/ مايو وتشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣، من الوضع القائم. لقد حمل التفجير الذي لحق بثلاثة

---

(٢٩) Laurent Murawiec [et al.], «Symposium: The Future of US-Saudi-Relations,» *Frontpage-Magazine.com* (11 July 2003).

وحول تأثير هذه التسريبات في الجمهور السعودي، انظر: Toby Jones, «Seeking a «Social Contract»,» *Middle East Report*, no. 228 (Fall 2003).

مجمّعات سكنية لوافدين أجانب في الرياض خلال شهر أيار/مايو ٢٠٠٣ مجموعة من العلماء على إدانة هجمات من هذا القبيل في رسالة مفتوحة نشرت في **الحياة**، وهي صحيفة توزع في سائر أنحاء الشرق الأوسط، وتصدر في لندن، ويملكها أفراد من الأسرة المالكة السعودية[٣٠]. في عداد كاتبي الرسالة، كان الشيخ سلمان العودة والشيخ سفر الحوالي اللذان اشتركا في بداية التسعينيات في تقديم عريضة، بالإضافة إلى «مذكّرة النصيحة»، وهي الوثيقة الأكثر شمولاً إلى الحكام، وكانا قد أمضيا بضعة أعوام في المعتقل في أواسط التسعينيات. ففضلاً عن اعتبار هذه الهجمات انتهاكاً للشرع الإسلامي، خشي الموقّعون على الرسالة من أن تستغلّ الولايات المتحدة أحداثاً كهذه كذريعة لاجتياح البلاد بهدف إعادة الأمن. وتمّ اجتياح العراق إذ ذاك، وترك حتماً أثراً عميقاً في هؤلاء العلماء.

شكّل هجوم تشرين الثاني/نوفمبر ضربة أخرى لتحالف قوى الأمر الواقع السياسية، باستهداف المجمّع السكني في المحيا في الرياض الذي يسكنه عرب ومسلمون آخرون. وقد أعطى المقاتلون للجمهور السعودي فكرة عامة عمّا سيبدو عليه الوضع في ظلّ القيادة البديلة، وهو يظهر التناقض الشديد مع الوضع في بداية التسعينيات، فقد كان كلّ من القيادة والمجتمع (أو على الأقل الفئات التي تعبّر صراحة عن آرائها) في خندق واحد بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٣، وقد انصهرا معاً جراء اجتماع خطر التدخل الخارجي والهجمات الإرهابية واجتياح دولة مجاورة[٣١].

ب ـ ممارسات في المواطنة: في عام ٢٠٠٢، كان المفكّرون السعوديون قد نشروا سلسلة من الرسائل المفتوحة، البعض منها موجّه إلى الحكام وأهالي المنطقة، والبعض الآخر إلى الجمهور الغربي، الأمريكي منه بنوع خاص. وكثير ممن كتبوا كانوا قد شاركوا في تقديم العرائض في بداية التسعينيات. لكن، وخلافاً لما كان في التسعينيات، قام مفكّرون وناشطون ذوو خلفيات إقليمية متنوعة ومواقف سياسية متباينة، ذكوراً وإناثاً، بتوقيع الرسائل نفسها[٣٢]. كان

---

(٣٠) **الحياة**، ٢٠/٥/٢٠٠٣.

(٣١) انظر أيضاً الفصل العاشر في هذا الكتاب.

(٣٢) انظر: Glosemeyer, «Saudi Arabia: Dynamism Uncovered,» pp. 162 f, and Stéphane Lacroix, «Between Islamists and Liberals: Saudi Arabia's New «Islamo-Liberal» Reformists,» *Middle East Journal*, vol. 58, no. 3 (Summer 2004), pp. 345-365.

الشيعة في الأساس مستبعدين من ممارسة حقهم في المواطنة، إنما ليس لمدة طويلة. لم تمض أيام فقط إثر إعلان ولي العهد الأمير عبد الله في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣ عن مبادرة للإصلاح الوضع العربي (وهو في الأصل اقتراح لقمة جامعة الدول العربية في البحرين)، الداعي إلى مشاركة سياسية أوسع[٣٣]، حتى تلقت الأسرة المالكة أول عريضة. فمع تأكيد احترامهم للحكام، اقترح مقدموها إجراء انتخابات مجلس الشورى، وتحقيق اللامركزية والإصلاح القضائي، ومزيداً من احترام حقوق الإنسان، وحواراً وطنياً حول المسائل الخلافية، وباختصار: وضع آليات لطريقة حكم أفضل؛ هذه كانت المجموعة الأولى فقط من بين مجموعة من العرائض التي استقبل ولي العهد أكبر عدد من مقدميها. بعض هذه الرسائل جرى تقديمه من قبل مجموعات معروفة بوضوح بهُويتها الطائفية أو الإقليمية، مثل عريضة الشيعة في المنطقة الشرقية (موقّعة من الرجال والنساء) المقدمة في نيسان/ أبريل، وتلك المقدمة من أهالي نجران في حزيران/ يونيو، تحت عنوان «الوطن للجميع والجميع للوطن»، مطالبين بحقوق متساوية مقابل ولائهم البيّن للدولة السعودية. وهناك رسائل وعرائض أخرى، مثل تلك المرفوعة خلال كانون الثاني/ يناير وأيلول/ سبتمبر وكانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠٠٣، وكانت تؤيدها مجموعات متباينة، تضم أحياناً سعوديين، ذكوراً وإناثاً، وتشير إلى أن المطالب السياسية المشتركة تسمح بتجاوز الانقسامات المذهبية والإقليمية، وحتى التمايز الجنسي.

ج ـ **مواكبة التغيّرات**: فيما كان الناشطون السياسيون يحضّرون الرسائل المفتوحة والعرائض، قرّرت الأسرة المالكة تغيير استراتيجياتها نحو الأطراف الفاعلة المحلية والدولية. فقد تميّز عام ٢٠٠٣ بنوع خاص، بخطوات كان منتظراً حصولها منذ وقت طويل، وكان يجب على الحكام النظر إليها قبل ذلك. وبعد إعلان مبادرة للإصلاح في كانون الثاني/ يناير، لم يضيّع ولي العهد السابق الأمير عبد الله الوقت، وخلال شهر، أعلن أحد أعضاء الأسرة المالكة خططاً لانتخابات بلدية تجري بعد انسحاب القوات الأمريكية من المملكة[٣٤]. وفي

---

(٣٣) *Arab News* (15 January 2003).

لم يقدم ولي العهد السابق الأمير عبد الله في النهاية ميثاق الإصلاح. وبدلاً من ذلك، سادت القمة نقاشات حول الحرب الجارية في العراق.

(٣٤) *New York Times*, 10/2/2003.

نيسان/ أبريل ٢٠٠٣، تمّت إزالة نقطة الخلاف هذه، التي أثارت الكثير من الغضب الداخلي منذ عام ١٩٩٠، حين أعلنت الحكومة الأمريكية عن انسحاب قواتها الوشيك. وفي أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣، لم يبقَ سوى بضع مئات منها في المملكة السعودية(٣٥). وبعد ذلك، وفي تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣، جرى تعميم خطط لانتخاب نصف عدد المقاعد المئة والثمانية والسبعين للمجالس البلدية، وهو ما أشار إلى أن نظام الحكم كان على استعداد للمباشرة بعملية الإصلاح والسماح بمشاركة سياسية شعبية محدودة. وبقي أمر السماح للنساء بالترشح والتصويت مجمداً حتى أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤. وجرى بحث انتخابات مجلس الشورى كاحتمال في مستقبل غير بعيد، وفي تشرين الثاني/ نوفمبر، سُمح للمجلس بإعداد جدول أعماله من غير أن يكون عليه انتظار موافقة الملك(٣٦). وكانت هذه الخطوة صغيرة، لكنها ذات مغزى، ولم تجعل المجلس أقل تبعية للأسرة الحاكمة فحسب، بل سرّعت من إجراءاته شبه التشريعية، وهي مهمة كانت محصورة تقريباً بهيئة كبار العلماء حتى تاريخ إنشاء مجلس الشورى في عام ١٩٩٣. ولكن، بما أن هيئة كبار العلماء تقع تحت هيمنة علماء نجديين في السبعينيات من أعمارهم، نجد مجلس الشورى مؤلفاً من أعضاء محترفين، في الخمسينيات من أعمارهم، ومن جميع أنحاء البلاد، ومنهم أعضاء من الأقلية الشيعية.

مع بداية صيف عام ٢٠٠٣، تولى الأمير عبد الله المبادرة في سلسلة من الحوارات الوطنية، بحيث وضع نفسه على رأس مبادرات إصلاح متنوّعة كادت أن تتصادم مع عناصر تقليدية في المجتمع والأسرة الحاكمة. وهكذا، أدى ولي العهد دوره كقائد وسيط بين عناصر المجتمع المتنازعة، وذلك بصورة لبقة؛ وبدلاً من إبقاء المجموعات المختلفة متباعدة، فقد جمعها على صعيد واحد. وأُقيم مؤتمر وطني للحوار، وهو أحد اقتراحات عريضة كانون الثاني/ يناير، شارك فيه مثقفون من جميع الطوائف الدينية والتيارات السعودية، وذلك في الرياض في حزيران/ يونيو ٢٠٠٣. وقاربت توصيات المؤتمر عدداً من المسائل الحساسة، كان أبرزها مسألة الوحدة الوطنية(٣٧). وفي آب/ أغسطس، أُنشِئ مركز

---

(٣٥) *Frankfurter Rundschau* (7 December 2004).

(٣٦) Saudi Press Agency, 29/11/2003.

(٣٧) الحياة، ٢٢/ ٦/ ٢٠٠٣.

للحوار الوطني تحت رعاية ولي العهد في ذلك الحين. وهكذا، أمسك الحكام بزمام الحوار الوطني وأحاله إلى مؤسسة تحت توجيهاتهم. ولجعله ذا فاعلية قوية، جرى إلحاق المركز بمكتبة الملك عبد العزيز، وهو يُعدّ «الحيّز الفكري» للأمير عبد الله. أما العلماء المحافظون، فقد حمل النقاش العام الجاري عدداً منهم على القيام بعمل من شأنه أن يعيد إليهم موقعهم المسيطر على الخطاب العام، وأن يذود عن احتكارهم الرسمي لتقديم المشورة إلى الحكام(٣٨).

وفي أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣، أطلقت مجموعة من ١٣٠ عالماً محافظاً، ومن الأكاديميين المحافظين، إنذاراً قوياً، إذ اعترضوا على النقاش الذي برز حول النساء وحقوقهن، والذي رأوه أيضاً حملة شريرة من العدو (عدو الأمة الإسلامية) بقيادة الإدارة الأمريكية، للانحراف عن الإيمان(٣٩).

حتى هذا الحدّ، لم يأبه الحكام كثيراً بردّات فعل من هذا القبيل، وبعد بضعة أشهر، في آخر كانون الأول/ ديسمبر، أُقيم المؤتمر الثاني للحوار الوطني. وفي هذا الاجتماع، جرى لأول مرة ردم هوة التمييز بين الجنسين بشكل رمزي، حيث شاركت تسع نساء في اجتماع مكة (وإن كنّ قد جلسن في غرفة على حدة). وأُعلن أن الاجتماع الثالث المفترض سيركّز على مسألة النساء ودورهن في المجتمع عموماً. وكان عقد الاجتماع الثاني في مكة، وليس في الرياض يدل على أن الحكام كانوا مستعدين لأن يولوا انتباههم للحساسيات بين مناطق المملكة، وبنوع خاص للمنافسة التقليدية بين منطقتي نجد والحجاز. ونوقشت فكرة جعل المؤتمر متنقلاً بين مختلف مناطق المملكة بصراحة، وهي ذات أهمية لأنها تدل على هدم الحواجز بين المناطق(٤٠).

هكذا، وخلال أقل من عام، جرى تجاوز ثلاثة خطوط فاصلة بدعم من ولي العهد في ذلك الوقت: الخط المذهبي، والخط المناطقي، وخط التمييز بين الجنسين، وهو ما أضفى طاقة جديدة على عملية بناء الأمة السعودية. لكن الحكّام ما كانوا ليسمحوا للعملية بأن تدور بمعزل عن السيطرة، بحيث تتحدّى سلطاتهم أو تثير غضب العلماء المحافظين إلى درجة قد تصل إلى حدّ

---

(٣٨) لم يكن هذا الاحتكار موجوداً في الحقيقة في يوم من الأيام. كان لكل الحكام السعوديين، بمن فيهم مؤسس الدولة الحالية، مستشارون من غير علماء الدين.

(٣٩) Associated Press (11 September 2003).

(٤٠) الصحافة السعودية ومقابلات في الرياض في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣.

سحب تأييدهم للأسرة الحاكمة. وفي الخريف، حين دعت المعارضة في المنفى إلى التظاهر ضد النظام، خرج قليل من السعوديين إلى الشوارع. لكن وزير الداخلية الأمير نايف رأى أن مجرد احتمال حصول تظاهرات يُعَدّ مشكلة أمنية جسيمة[٤١].

وفي كانون الأول/ ديسمبر، تلقت مجموعة من المفكرين إنذاراً واضحاً من السلطات. وبينما كانوا منهمكين في تحضير عريضتهم، قيل لهم إن ولي العهد الأمير عبد الله قد لا يكون هو من سيدعوهم إلى اجتماع، كما فعل مع مقدمي عرائض مختلفين خلال عام ٢٠٠٣. وبدلاً من ذلك، تفاوض وزير الداخلية الأمير نايف مع مقدمي العرائض، وبدا أنه جعلهم يتيقنون من أن كل من يدعو إلى نظام ملَكية دستورية سيكون مصيره الاعتقال[٤٢].

د ـ **الحكام في السيطرة**: خلال عام ٢٠٠٤، تبدّدت عملياً التطورات التي كانت قد بدت واقعة لتنشر فعاليتها. وثمة مؤشرات تدل على أن الحكام شعروا بأنهم كادوا يفقدون السيطرة على مسار الإصلاح وسرعته. ويبدو أنهم أعلنوا أنهم قدموا ما يكفي من تنازلات، وأن مزيداً من تقديم العرائض في عملية الإصلاح خارج إطار الأسرة المالكة أمر غير مرغوب فيه. وحُظِّر على الموظفين الرسميين، بمن فيهم أساتذة الجامعات الذين دعم كثير منهم مختلف العرائض المقدمة، الانخراط في أي نوع من أنواع الانتقادات ضد الحكومة[٤٣]. كذلك، بحلول بدايات عام ٢٠٠٤، كانت ثمة درجة محدّدة من مقاومة الإصلاحات في شتّى الحقول، وبخاصة في ما يتعلق بالتعليم والمظهر العام للنساء[٤٤].

أوضح الحكّام أنهم مع قبولهم الحاجة إلى إصلاح محدود، ضمن توجيهاتهم، وأنهم لن يقبلوا فتح باب العصيان، ولا شك أيضاً في أن الحكّام

---

(٤١) انظر تعليقاته على محاولتين للتظاهر لم تكونا موجهتين ضد الأسرة المالكة في عام ٢٠٠٢، في: Saudi Press Agency (Riyadh), 12/5/2002.

(٤٢) *Financial Times*, 17/1/2004.

(٤٣) *Financial Times*, 16/9/2004.

(٤٤) في الأول من كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤، وقع المثقفون السعوديون وثيقة يعترضون فيها على التغييرات التي لحقت بالمناهج المدرسية، انظر: <http://www.as-sahwa.com/viewnews.php?newsID=555>.

في النزاع حول المناهج، انظر مساهمة ميكايبلا بروكوب في الفصل الثالث في هذا الكتاب. أما بالنسبة إلى ظهور النساء العام، فراجع ما ورد تالياً في النصّ.

لا يقبلون الاستفزاز لحلفائهم التقليديين بسبب اعتبارات مهمة لا يستهان بها، على الرغم من تراجع تأثير الطرف الأخير في المجتمع[٤٥].

وجرى القبض، في آذار/مارس ٢٠٠٤، على مجموعة الإصلاحيين الذين، بالرغم من التحذير الذي تلقوه، دعوا إلى حكم ملَكي دستوري في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وقد تمّ ذلك حينما كانت مجموعة الدول الصناعية الثماني الكبرى قد قرّرت في اجتماع قمتها أن تُدرِج في جدول أعمالها مسألة الإصلاح في الوطن العربي، وفي الوقت الذي كانت فيه أغلب الحكومات العربية تحاول أن تبرهن للغرب على مقدرتها على تحقيق الإصلاح[٤٦].

لم تدعُ هذه المجموعة من الإصلاحيين إلى حكم ملَكي دستوري فقط، بل كان بعض أعضائها على أهبة إنشاء منظمة لحقوق الإنسان. وهذا الأمر كان من شأنه تحدّي جمعية حقوق الإنسان السعودية، وهي منظمة أقامتها الحكومة مؤخراً، في آذار/مارس ٢٠٠٤[٤٧]، وذلك بعد أكثر من عام بقليل على دعوة منظمة «هيومان رايتس ووتش» إلى السعودية لأول مرة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣[٤٨]. وكانت معالجة الشكاوى، بما فيها تلك الموجهة ضد الدوائر الحكومية، على مثل هذا المستوى الواسع، حتى ذلك الحين، امتيازاً لديوان المظالم الذي يسيطر عليه علماء نجد[٤٩]. وعلى الرغم من ذلك، فإن جمعية حقوق الإنسان السعودية، التي تضم ثلاث نساء ضمن أعضائها الواحد

---

(٤٥) لم يصف أي من السعوديين الذين أجرت معهم الكاتبة مقابلات، هيئة كبار العلماء (أو المؤسسات الشبيهة به) بكونه سلطة تؤمن الإرشاد في هذه الأوقات الصعبة. بل على العكس، تحدثوا فقط عن علماء لا ينتمون إلى أيٍّ من هذه المؤسسات. تقدم المواقع الإلكترونية العائدة إلى العلماء السعوديين من غير الأعضاء في المؤسسة الدينية، فكرة أولى حول الاهتمامات الحقيقية التي تعتمل في الشارع السعودي.

(٤٦) تم الإفراج عن أكثر الموقوفين بعد أيام قليلة، لكن بعض الذين رفضوا الاعتذار وتقديم الوعد بالامتناع عن التورط في عرائض أخرى، حكم عليهم بالسجن مدداً تصل إلى تسع سنوات، وعفا عنهم فقط في آب/أغسطس ٢٠٠٥، عندما أصبح ولي العهد الأمير عبد الله ملكاً. انظر: <http://www.hrw.org/en/news/2008/11/11/award-saudi-human-rights-lawyer>.

(٤٧) على سبيل المثال، انظر: «Overview: Saudi Arabia,» Human Rights Watch (13 January 2005), <http://www.hrw.org/english/docs/2005/01/13/saudia9810.htm>.

(٤٨) بيد أنه لم يُسمَح لهذه المنظمة بأن تقوم بأعمال ميدانية، انظر: Arab News (21 July 2004).
ولم تتلقَ منظمة العفو الدولية أية دعوة، نظراً إلى «موقفها العدائي من المملكة». في مقابلة مع مسؤول في وزارة الخارجية السعودية، انظر: **الحياة**، ١٢/ ٣/ ٢٠٠٤.

(٤٩) حول وظيفة ديوان الشكاوى المظالم، انظر: Nathan J. Brown, «Arab Judicial Structures (A Study Presented to the United Nations Development Program),» POGAR, <http://www. pogar.org/publications/judiciary/nbrown.saudi.html>.

والأربعين[٥٠]، باشرت العمل فوراً، متلقية شكاوى عن انتهاكات لحقوق الإنسان قدمتها مختلف فئات المجتمع، بمن فيها الوافدون الذين يمثلون ثلث عدد السكان في المملكة[٥١]. ومهما يكن من أمر، فإن رئيس الجمعية، وهو عضو في مجلس الشورى، قد أوضح أن الهيئة قد تنسّق مع المنظمات الدولية لحقوق الإنسان[٥٢]، لكنها لن تدخل في تحالفات معها، مؤكداً بذلك أن النتائج التي يتم التوصل إليها لن تُستعمَل ضد النظام[٥٣].

من ناحية أخرى، يحتفظ الحكام بحق تقرير مدى الوجاهة في اعتراض المحافظين في المجتمع، وخاصة من بين العلماء والأمراء.. وفي أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤، وبعد أن بقي الموضوع هو الشغل الشاغل لمدة عام تقريباً، أعلنت لجنة الانتخابات أنه قد جرى استبعاد النساء رسمياً عن المشاركة في الانتخابات المحلية[٥٤].

أما في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤، فقد أثارت لبنى العليان ضجّة كبيرة لدى المحافظين بسبب طريقتها في وضع حجابها على رأسها، حينما ألقت خطاب الافتتاح في مؤتمر جدّة الاقتصادي. فاضطُرّ المفتي الأكبر إلى أن يتدخل في الأمر[٥٥]، وطمأن المحافظين إلى أن تصرّف واحدة من أبرز وأنجح سيدات الأعمال السعوديات تعتبره السلطة الدينية الرسمية العليا التي تعبّر عادة عن رأي الحكّام، غير لائق. وقد أعاد أسلوب ومضمون النقاشات في اللقاء الثالث للحوار الوطني حول قضايا المرأة الذي عقد في المدينة المنوّرة في حزيران/ يونيو ٢٠٠٤ التشديد على أن قضية حقوق المرأة هي موضوع خلافي بالغ، وأنه لا يُسمَح للنساء بعد باجتياز الخط الفاصل الذي يحول دون مشاركتهن الكاملة في الساحة العامة جراء تصلب مقاومة الجهات المحافظة من داخل وخارج

---

(٥٠) *Financial Times*, 11/2/2003.

(٥١) *Arab News* (21 July 2004).

(٥٢) مقابلة مع عبد الله بن صالح العبيد، في: **الحياة**، ١٢/ ٣/ ٢٠٠٤.

(٥٣) وسمح بالتالي للمنظمة أن تدخل إلى سجون البلاد. انظر: **الحياة**، ٢٦/ ٩/ ٢٠٠٤.

(٥٤) *Financial Times*, 24/10/2004.

بيد أن أرقام التسجيل التي تفيد بعدد الناخبين في الانتخابات البلدية ستكون متدنية على الأرجح، وهو ما يشير إما إلى قلة قبول أو قلة اهتمام بهذا النوع من الإجراءات، أو أن أرقام الإحصائيات السكانية أعلى من العدد الحقيقي للناخبين.

(٥٥) **الحياة**، ٢١/ ١/ ٢٠٠٤.

قاعات المؤتمر[٥٦]. وهكذا، انطلقت انتخابات المجالس البلدية من دون مشاركة ناخبات أو مرشحات[٥٧]، إلا أنه جرى الإعلان عن مشاركتهن في الانتخابات التالية.

بعد هذه الفترة التي جرى خلالها تبيان الحدود الجديدة بوضوح، جرى التقييد على أكثر مقدمي العرائض اندفاعاً، وبالتالي تهدئة روع المحافظين المتشدّدين، فسار الحكام قدماً في برنامجهم للحوار الوطني. وعُقد اللقاء الرابع للحوار في الظهران، في المنطقة الشرقية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، وذلك مع دعوة ٦٠٠ شاب وشابة لمناقشة مفاهيم المواطنة. وقد شدّد بيانه الختامي على الحاجة إلى تشجيع وتنمية ثقافة الحوار والتسامح واحترام المتحاورين بعضهم لآراء بعض[٥٨].

---

(٥٦) حول الصدام بين رئيس معهد تدريب الأساتذة في الرياض وموظفة سابقة في برنامج الأمم المتحدة للتنمية خلال المؤتمر، انظر: *Arab News* (15 June-1 July 2004).

وقيل إن مجموعة من ١٠٠ عالم ديني وجّهت رسالة مفتوحة إلى المؤتمر يرفضون فيها أبسط الحقوق الأساسية للنساء. وقد جرى تلخيص الرسالة، في: *New Zuercher Zeitung* (16 June 2004).

انظر أيضاً: Elham Manea, «The Arab State and Women's Rights: «The Case of Saudi Arabia» The Limits of the Possible,» *Orient* (February 2008), pp. 15-25, at pp. 19 ff.

(٥٧) *Arab News* (19 September 2004).

علاوة على ذلك، عقدت مؤتمرات الحوارات الوطنية في أبها (٢٠٠٥)، والجوف (٢٠٠٧)، وبريدة (٢٠٠٨).

(٥٨) **الحياة**، ١٠/ ١٢/ ٢٠٠٤، و *Arab News* (10 December 2004).

ملحق الفصل الثامن
(موجز واستشراف)

بعد مراجعة سريعة، يمكن القول إنّ النظام السياسي في السعودية لم يتغيّر بشكل جوهري بعد السنوات العاصفة التي أعقبت أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١. عندما تسلّم الأمير عبد الله العرش في شهر آب/ أغسطس ٢٠٠٥، كانت العائلة المالكة تسيطر على الدولة السعودية والحكم فيها، وذلك بمساندة من رجال الدين التقليديين. على كلٍّ حال، فإنّ نظرة فاحصة أقرب تظهر أنّ تغييراً في ميزان القوى يجري من وراء الكواليس، وأنّ هذا التطور ينعكس بشكل متسارع داخل مؤسسات الحكم.

كسر حالة الجمود والشلل التي ميّزت حقبة التسعينيات من القرن القرن الماضي، وتحريك العناصر السياسية الفاعلة التي بدورها دعت الى شفافية أكبر ونظام حكم سليم، ما كان لها أن تنكسر لولا خطر تغلغل منظمات إرهابية داخل السعودية، ولولا الانتقاد الدولي الضخم، وأخيراً لولا سياساتٌ تحذيريةٌ من حكومة أجنبية. وعلى الرغم من أنّ العائلة المالكة لم تسمح للأحداث أن تخرج عن السيطرة، إلا أنها بدأت بالتأقلم مع متغيرات الأمور. وكذلك، أقرّت الحكومة بالحاجة الى إيجاد قاعدة أوسع من التأييد وبدأت تعديل نظم المراقبة والنفوذ التقليدية في الدولة.

نشأت العناصر العديدة وغير الرسمية من نظم المراقبة والنفوذ على مستوى القيادة أساساً نتيجة للمنافسة داخل العائلة الحاكمة، ولا سيما حول القضايا السياسية والقتصادية والإجتماعية. في مرات قليلة فقط، جاءت هذه النظم كنتيجة للتقاسم الوظيفي، وبالتالي فإنّ دورها كان محدوداً. فمن جهةٍ أولى، بينما عملت هذه الآليات على منع ظهور حاكم مطلق اليد، على الأقلّ، فإنها من جهةٍ أخرى قد حدّت من عملية صنع القرار، كما كان هو الحال في عقد التسعينيات. ولعل قلّة البناء المؤسساتي (المؤسساتية في الحكم) وغياب الشفافية، كانت وراء هذا الأمر. ومع وجود سلسلة من النقاش حول الخلافة داخل العائلة الحاكمة تلوح في الأفُق، فإنّ تلك العائلة لم تستطع الحفاظ على الوضع الراهن.

بعد إعادة السيطرة بشكل كامل على الشؤون الداخلية، قامت العائلة المالكة بمعالجة مسألة الخلافة بانفتاح أكبر. المرسوم الذي أنشأ هيئة البَيْعَةِ في شهر تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٠٦ لم يترك مجالاً للشّك في أنّ اختيار الملك القادم للبلاد هو حق مقصور على العائلة الحاكمة التي حدّت من سلطات الملك الى حدّ ما[١].

في خضم الأحداث الجارية منذ عام ٢٠٠١، فإنّ علماء الوهّابية المحافظين في منطقة نجد قد خسروا بعضاً من تأثيرهم وسيطرتهم على الحكّام، وكذلك على المجتمع، بسبب استبعادهم من مسائل الخلافة داخل العائلة الحاكمة، ولأسباب أخرى. موقفهم الاستبعادي والإقصائي تجاه مواطنيهم جعل المتصلبين من بين هؤلاء الوهّابيين عبئاً على العائلة الحاكمة. لقد أصبح التوازن الجديد بين مختلف المجموعات السياسية الاجتماعية والممثلة في المؤسسات المختلفة، جلياً على المستوى المؤسساتي. ففي عام ٢٠٠٦، على سبيل المثال، رفض مجلس الشورى إعطاء مساندة غير مشروطة للجنة الفضيلة والرذيلة (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) التي تعتبر من أبرز الأدوات التي يلجأ اليها غلاة المحافظين الوهّابيين في نجد لفرض رؤياهم في الأخلاق على العامة[٢].

في غضون ذلك، لا يبدو أن الحكّام قادرون أو أنهم راغبون في تعزيز سطوة نظام المراقبة والنفوذ خِشيَةَ التشرذم والتفتت الاجتماعي. هذا لا يعني أنّ التمييز الاجتماعي والقانوني قد أصبح من الماضي. لكن، القيادة الحالية أدركت أنّ هذه التشرذمات بدلاً من أن تكون مصدر قوةٍ لهم، فإنها قد تكون مصدراً للتوتر الاجتماعي ومحاولات الانفصال، وربما الحرب الأهلية. وهذه القضايا كلها هي تهديد جاد وقوي لحكم آل سعود. وهكذا، عبر السنين، فإن الحوار الوطني الذي يُقام بشكل شبه منتظم في مناطق مختلفة، يهدف بشكل متزايدٍ إلى بناء هويّة وطنيّة سعوديّة. من هنا، فإنّ المؤسسات الدينيّة أصبحت تحت المراقبة المباشرة أكثر من ذي قبل.

---

(١) للاطلاع على فحوى المرسوم انظر: <http://www.saudiembassy.net/2006News?Statement>.

(٢) رفض مجلس الشورى زيادة الميزانية السنوية للجنة الفضيلة والرذيلة وزيادة رواتب موظفيها وتمويل إنشاء ٢٠ مركزاً جديداً لها، وذلك كما ورد في: *Arab News* (28 June 2006).

ومن الأمثلة الأخرى، وجود خطط للإصلاح القضائي، وتعيين رئيس لمجلس الشورى، الشيخ صالح بن حميد، رئيس المجلس القضائي الأعلى في عام ٢٠٠٩.

العديد من المطالب التي قُدّمت في رسائل والتماسات مفتوحةٍ في أوائل العقد الأول من عام ٢٠٠٠ تمّت تلبيتها، على الأقل من ناحية رسمية. على كل حال، فإنّ فكرة مراقبة الشعب السعودي لأداء حكومته لم يُقبل بعد من قِبل العائلة الحاكمة. لقد أجريت انتخابات محليّة، لكن بشكل محدود للغاية. كما أن الحوار الوطني جرى عدة مرات تحت إشراف الأمير عبد الله الذي أصبح ملكاً للبلاد في ما بعد. وقد تقدم بعض من أفراد العائلة الحاكمة بتوصيات لإجراء انتخابات لمجلس الشورى. مثل هذه التوصيات طالبت بها أيضاً مؤسسات عدة، من بينها الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان. لكن، مثل هذه الدعوات لم يتم الإعلان عنها[٣]. وفي عام ٢٠٠٧، وصف الملك عبد الله مجلس الشورى بأنّه «ذراع الحكومة الأيمن في عملية صنع القرار»، لكن صلاحيّات المجلس لا زالت محدودة[٤].

مهما يكن من أمر، فإنّ الطريق قد فُتِحت لمزيد من التحديث في النظام السياسي للمملكة العربية السعودية، ومن المرجّح أن يكون مجلس الشورى واحداً من الأعمدة الرئيسية في النظام الجديد للمراقبة والنفوذ، كما أن توازن القوى داخل العائلة الحاكمة سوف يقرر سرعة خطوات هذا العملية.

(٣) **التقرير الثاني عن أحوال حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية** (الرياض: الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، ٢٠٠٨).

(٤) انظر خطاب الملك عبد الله لعام ٢٠٠٧ (حالة المملكة)، في: <http://www.saudi-us-relations.org>.

الفصل التاسع

المعارضة السياسية في المملكة العربية السعودية

عبد العزيز بن عثمان بن صقر

لعلّه من نافلة القول إن الحديث عن طبيعة ومحدّدات المعارضة السياسية في المملكة العربية السعودية يستدعي بالضرورة الإحاطة بجملة من القضايا المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بطبيعة وهياكل النظام السياسي القائم في المملكة والركائز التي يستند إليها.

وضمن هذا السياق، تتوارد إلى الأذهان جملة من التساؤلات الملحّة مثل: ما هي الأرضية التي تؤطر وتدعم الشرعية السياسية للنظام السعودي؟ وما مدى حدود قوة ومتانة القاعدة التي يعتمد عليها النظام الحاكم في السعودية من أجل اكتساب الشرعية السياسية؟ وما مدى فاعلية أجهزة ودوائر مؤسسة الدولة في التصدّي للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تجابه المملكة ومعالجتها؟ وبعبارة أخرى، ما هو مستوى «أداء الشرعية» الذي نجحت مؤسسة الدولة السعودية في تحقيقه؟ وما هو البرنامج أو الأجندة التي تؤطر وتقود السياسة الخارجية للمملكة؟ وما هي حقيقة العلاقة التي تربط الرياض بواشنطن؟ وكيف يتأثر المشهد السياسي الداخلي للمملكة بمجموعة التطورات والمستجدات التي تتبلور على الساحتين الإقليمية والدولية؟

وتتناول الفصول الأخرى من هذا الكتاب هذه القضايا والموضوعات بمزيد من العمق، أما هذا الفصل فمن البديهي أن يتعرّض لها على نحو مختصر بهدف تسليط الضوء على الأوجه الرئيسية للمعارضة السياسية في السعودية، وتقييم الأداء الحالي للمعارضة السياسية بشكل أكثر دقة، ورصد توقّعاتها

المستقبلية. ويهدف هذا الفصل، كما هو الحال مع بعض الفصول الأخرى، وإن اختلفت التفسيرات والنبرات، إلى إجراء المزيد من الأبحاث والدراسات حول هذه القضية المحورية، وتشجيع القيام بذلك،، وهو أمر من شأنه استكشاف ورسم خارطة واضحة الملامح وكاملة الأوجه لمجمل قوى المعارضة السياسية والتنقيب في جذورها الاجتماعية وروافدها الطائفية و/أو السياسية.

وبالموازاة مع ذلك، ينبغي صياغة قراءة تحليلية معمّقة تنأى بنفسها عن الاقتصار على الإطار الضيّق الذي عادة ما يرتكز على تحليل المذهب الوهّابي، والنظر إليه باعتباره الأداة التفسيرية الوحيدة التي يمكن بواسطتها ملامسة واقع المعارضة السياسية في السعودية، والتركيز بدلاً من ذلك على تناول منظومة الأيديولوجيات التي تغذّي فكر جماعات المعارضة في المملكة، وتؤطر هياكلها التنظيمية، وتساهم في صياغة الاستراتيجيات التي تعتنقها القوى المعارضة والسلوك الذي تتبناه سلطات النظام الحاكم في تعاملها مع هذه القوى المعارضة.

وبهذا المفهوم، وانطلاقاً من هذا الواقع، يستعرض هذا البحث من جهة أولى قراءة تقييمية لمستوى أداء المعارضة السياسية، كما هو حالها اليوم، وتعكف من جهة أخرى على استشراف مستقبل قوى المعارضة وما يمكن أن تؤول إليه في الأعوام المقبلة.

أولاً: لمحة موجزة حول المعارضة السياسية في السعودية

من المفيد أن نستذكر أن الدولة السعودية نشأت وترعرعت على أساس مبدأ المنافحة عن العقيدة الإسلامية، واعتناق مبادئ وتعاليم الإسلام السمحة. ومنذ قيام الدولة السعودية، كان مؤسسها، الملك عبد العزيز المعروف في الأدبيات السياسية الغربية بابن سعود؛ يعمل حثيثاً على معارضة ومحاربة منافسيه السياسيين وفقاً للمبادئ والمبرّرات التي حددها واختارها لدولته الفتية. وهكذا، يتضح أن المعارضة السياسية في المملكة ليست بالظاهرة الجديدة، بل إنها معارضة صاحبت التجاذبات السياسية التي شهدها الداخل السعودي منذ بواكير القرن العشرين. وبهذا المعنى، فإنه ليس من المستغرب أن تتبنى قوى المعارضة الحالية أدوات التعبير نفسها عن مواقفها السياسية، وتقوم بتشجيع الخطاب السياسي نفسه الذي ساد منذ أوائل القرن المنصرم.

وفي ما يخصّ قوى المعارضة الأخرى، بما في ذلك الحركات المعارِضة

ذات التوجهات القومية أو اليسارية، التي نشطت بصورة بارزة خلال عقدي خمسينيات وستينيات القرن العشرين، فإن حضورها الفعلي في الساحة السياسية السعودية ظل هامشياً، وبقي تأثيرها في المسار السياسي محدوداً. وما نشهده حالياً من محاولات إعادة إحياء مظاهر المعارضة السياسية في السعودية ينحصر بصورة أساسية ضمن دائرة الحركات الإسلامية مع وجود هامش ضيّق ترتفع منه بعض الأصوات الليبرالية المعارِضة.

وبالعودة إلى العقود القليلة الأخيرة، نرى جلياً أن الانتقادات التي توجهها الحركات الإسلامية للنظام الملكي القائم في السعودية تعاظمت حدّتها على نحو ملحوظ في أعقاب حرب الخليج الثانية التي دارت رحاها خلال عامي ١٩٩٠ و١٩٩١. فانتشار الآلاف من القوات الغربية غير المسلمة في قواعد عسكرية على مقربة من المدن المقدسة، مثل مكة والمدينة المنوّرة، اعتبره العديد من الجماعات الإسلامية ضرباً من تدنيس الأراضي الإسلامية المقدسة. والأدهى من ذلك أن اعتماد السعودية على قوات أجنبية بغرض تأمين حمايتها، كشف النقاب عن هشاشة النظام الملكي، وساهم في تكريس الاعتقاد لدى العديد من المعارضين بأن إدارة الشأن الدفاعي للدولة تعتريه الكثير من شوائب القصور، خصوصاً أن مليارات الدولارات تم تخصيصها على مدى سنين عديدة لمجال الدفاع العسكري. وبالتالي، فإن القاعدة الدينية التي يستند إليها النظام الملكي أمست محطّ تساؤلات شديدة النبرة في أوساط قوى المعارضة الدينية. وبعد انتهاء حرب الخليج الثانية، أثار بقاء عدد من القوات الغربية على الأراضي السعودية حفيظة قوى المعارضة الأصولية التي رأت في استمرار وجود قوات أجنبية بمثابة دعامة لما أصبحت تعتبره هذه المعارضة حكومة غير شرعية[١].

وفي غضون ذلك، تفاقمت مظاهر التقشف الاقتصادي مقترنة بتراجع ملموس لمظاهر الازدهار الاجتماعي، وهو ما أدى إلى بروز انشقاقات داخل المجتمع السعودي، وتعرّضت الأسرة الحاكمة لموجة من الانتقادات، متهمة إياها بالفساد وسوء إدارة المال العام. ومما لا شك فيه أن مستويات العيش في المملكة شهدت تدهوراً حاداً خلال العقد المنصرم. وتعالى العديد من الأصوات منتقدة الحكومة السعودية جراء فشلها في تحقيق التنوع على مستوى الإنتاج

(١) انظر: Abir Mordechai, *Saudi Arabia: Government, Society and Gulf Crises* (London: Routledge, 1993), pp. 55-58.

الاقتصادي، حيث إن الاقتصاد السعودي لا يزال يعتمد بصورة كبيرة على إيرادات النفط. وبينما يتزايد عدد السكان على نحو مطرد، تظلّ عجلة الاقتصاد عاجزة عن الدوران بفاعلية، وبالتالي فإن نظام الرفاه الاجتماعي يئن تحت وطأة ضغوط خانقة(٢).

وتعكس المعارضة السياسية في السعودية هذه السلسلة من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المتشابكة والمعقّدة، حيث تجسّد أبرز الشخصيات المعارضة مزيجاً من ذوي المؤهلات الأكاديمية والخلفية الدينية. فأغلب المعارضين السياسيين يتمتعون بمستويات تعليمية عالية، وبمعرفة واسعة بحضارة العالم الغربي. ربما الأهم من ذلك أن أغلب المعارضين يتحدرون من الطبقة الوسطى داخل مدن المملكة، وهي في الواقع الطبقات الاجتماعية التي عانت لسنوات طويلة الإقصاء والتهميش السياسيين، ولم تُتح لها فرصة المشاركة في عملية صنع واتخاذ القرار(٣).

ويبقى تنظيم القاعدة أبرز الأسماء بين حركات المعارضة السياسية بوصفه الجناح الأكثر تطرفاً ونشاطاً. وباستثناء حركة الإصلاح الإسلامي التي يتزعمها سعد الفقيه من منفاه في العاصمة البريطانية لندن، لا توجد إلا قلة قليلة من المعارضين السعوديين المطالبين بإسقاط النظام الحاكم في الرياض.

ودأبت الجماعات المعارضة ذات التوجهات المعتدلة، سواء كانت أفكارها تقوم على أسس دينية أو ليبرالية، على المناداة بضرورة تنفيذ برامج إصلاحية على نحو تدريجي وعبر مراحل زمنية متلاحقة. ويبدو أن حركات المعارضة ذات التوجهات المعتدلة توصلت إلى حقيقة أن المجتمع الإسلامي ليس أمامه خيار سوى استيعاب بعض مظاهر الحداثة، كما يعرفها العالم اليوم. ومن هذا المنطلق، يسعى العديد من هذه الحركات إلى تخفيف حدة آثار الحداثة المثيرة

---

(٢) Richard H. Dekmejian, «The Rise of Political Islamism in Saudi Arabia,» *Middle East Journal*, no. 4 (Fall 1994), pp. 627-643.

(٣) Mamoun Fandi, *Saudi Arabia and the Politics of Dissent* (New York: Saint Martins, 1999), p. 24.

إن مصطلح «الطبقة الوسطى» (Middle Class) لا يعكس بالضرورة حقيقة التطورات السياسية والاجتماعية التي تشهدها المملكة. فالطبقات الاجتماعية لم تكتسب بعد ملامح واضحة بالمعنيين الاقتصادي والقانوني، وبالتالي فإن مصطلح طبقات أو ما يقابله في اللغة الإنكليزية (Strata) يكون أقرب إلى الصواب لتوصيف العناصر المكوّنة للمجتمع.

للجدل، وذلك من خلال بثّ روح جديدة في منظومة القيم الإسلامية التقليدية. وبالتالي، فإن تيارات المعارضة المعتدلة تقبل بواقع الأسرة الحاكمة السعودية كمؤسسة سياسية، لكنها في الوقت ذاته تعارض بشدة مظاهر البذخ والفساد المتجسّدة في سلوك بعض أعضاء الأسرة المالكة.

وما يسترعي الملاحظة أن سجل أسرة آل سعود في مجال إدارة الحكم والتعامل مع التحدّيات المتمثلة في المعارضة السياسية تشوبه جملة من التناقضات المثيرة؛ فقد وضعت قواعد اللعبة السياسية منذ حوالى قرنين ونصف[٤]، لكن أصول اللعبة قد تغيرت كثيراً. ففي الماضي، كان مبدأ الالتزام الصارم بالمعتقدات الإسلامية يرسخ قاعدته الأيديولوجية للنظام الحاكم ويدعم هُويته السياسية، فيما كان النظام يسعى دائماً إلى كسب الحركات الإسلامية ورجال الدين من خلال تقديم الدعم إلى الجماعات الدينية، سواء تعلق الأمر بالجماعات التي تنشط في الداخل أو في الخارج. وعلى النقيض من ذلك، مارس النظام سياسة الاضطهاد والقمع ضد كل حركة معارضة أو تيار معارض يرفض العمل تحت مظلة الاستراتيجيا الحكومية أو ضمن إطارها[٥]. غير أن مفردات هذه الاستراتيجيا فقدت اليوم مقوّمات فاعليتها[٦].

ومن اللافت للانتباه أن الظروف السائدة حالياً في السعودية تذكّرنا إلى حدّ كبير بالأوضاع التي هيمنت على الساحة الإيرانية في المرحلة التي سبقت اندلاع الثورة الإسلامية. وبعبارة أوضح، تقبع السعودية حالياً لحكومة سلطوية، ويستمر الاقتصاد السعودي في الاعتماد المفرط على إيرادات النفط في الوقت الذي تتزايد فيه معدلات النمو السكاني، وتتسع الهوة بين الأفراد من حيث توزيع توزيع الدخل، وتستمر ممارسات الاضطهاد السياسي. غير أن أهم عامل يمكن أن يساهم فعلاً في تفجير الوضع لا يزال غائباً عن المشهد السياسي

---

(٤) Hafez Wahba, *Arabian Days* (London: Arthur Parker Publication, 1964), pp. 98-100.

(٥) David E. Long, *The Kingdom of Saudi Arabia* (Gainesville, FL: Florida University Press, 1997), p. 117.

(٦) ساهم الإسلام السنّي في تعزيز موقع النظام الحاكم منذ انتهاء عهد الخلفاء الراشدين، وذلك بعد مرور ثلاثين عاماً على وفاة الرسول (ﷺ). وقد تمّ استغلال الإسلام السنّي لإضفاء الشرعية على ممارسات النظام الحاكم في مجال توزيع الموارد والمنافع. وتستمر الحالة نفسها، كما تشير إلى ذلك دلائل الواقع الواضحة في ممارسات المؤسسة الدينية مثل هيئة كبار العلماء (كبار رجال الدين) في المملكة العربية السعودية وفي الأزهر في مصر.

السعودي. ويتمثل هذا العامل في بروز مؤسسات سياسية مستقلة من قبيل البازار (Bazaar) (السوق) الإيراني، ومؤسسة دينية مستقلة تمثل الشيعة، ووجود طبقة اجتماعية وسطى. وعلى عكس ما يجري في إيران الشيعية، فإن الإسلام السنّي ظل يعتمد على مؤسسة الدولة، ولم تكن لديه مصادر تمويل مستقلة، إضافة إلى أن المؤسسة السنّية ظلت لقرون طويلة ملتصقة بالنظم الحاكمة، بل إنها استمرت منحشرة كجزء لا يتجزأ من المؤسسة الحاكمة. ولعل هذه الخصائص التي تميز الإسلام السنّي من نظيره الشيعي تقوّض من إمكانية تحوله إلى رحم تتولد منه ثورة سياسية مقارنة بنظرائهم من الشيعة. ومن بين أوجه التباين الواضحة والجلية بين شاه إيران وآل سعود هو حرص آل سعود على الظهور بصورة تجسد الثقافة المحلية (بما في العادات الدينية)، سواء على صعيد السياسة أو نظام الحكم[٧]. وبهذا المعنى، لا يبدو أن النظام السعودي في الوقت الراهن مهدد في وجوده، لكن عملية البحث عن أسباب توطيد الاستقرار السياسي والاجتماعي في البلاد تستمر بصورة واضحة.

ثانياً: الدوافع والممارسات

ومع ذلك، تظلّ السعودية في جوهرها دولة ريعية تعتمد بصورة تكاد تكون حصرية على إيرادات النفط لتمويل وتشغيل الإدارات والوكالات التابعة لمؤسسة الدولة، وتفعيل قطاعات المال والأعمال والاقتصاد المختلفة[٨]. ولا شك في أن ذلك سيؤثر في كلٍّ من مرونة النظام في سياق الظروف الاقتصادية المتغيّرة، ويلقي بظلاله على أشكال المعارضة وطبيعتها.

ولا يمكن دراسة أشكال المعارضة السياسية في المملكة بشكل صحيح من دون التوصل مبدئياً إلى فهم واضح ومستفيض لطبيعة المشكلات الداخلية المتفاقمة، سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، أو حتى

---

(٧) انـظـر: Nikki E. Keddie, *Debating Revolutions* (New York: New York University, 1995), and Bernard Lewis, «Islamic Revolution,» *New York Review of Books* (20 January 1988).

(٨) للاطلاع على مناقشة واضحة حول الاقتصاد السياسي للدول الريعية، انظر: Giacomo Luciani, «Allocation Vs Production States,» in: Giacomo Luciani, ed., *The Arab State* (London: Routledge, 1990).

ويتم تسليط الضوء على سلسلة من التبعات غير المتوقعة لنموذج الدول الريعية، في: Gwenn Okruhlik, «Rentier Wealth, Unruly Law and the Rise of Opposition: The Political Economy of Oil States,» *Comparative Politics* (April 1999), pp. 295-315.

الإداري، التي أخذت في التراكم منذ أواسط الثمانينيات. وقتها، سجلت أسعار النفط تراجعاً حاداً (حيث انخفضت أسعار النفط إلى ما دون ١٠ دولارات للبرميل عام ١٩٨٦)، فيما تضخم حجم المصاريف المالية نتيجة التكاليف الباهظة لحرب الخليج الثانية، واتساع غلاف القروض التي قدمتها الرياض إلى العراق، والتي وصلت إلى حدود خمسة وأربعين مليار دولار أمريكي. ومما زاد الأوضاع سوءاً، تضخم حجم الديون السعودية، وزيادة معدلات الإنفاق العسكري إلى حدود ثمانية عشر ملياراً سنوياً خلال الفترة ما بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٠[(٩)]. هذه المعطيات أفقدت الحكومة السعودية القدرة المالية على صيانة نظامها التقليدي للرفاه الاجتماعي، خصوصاً أن الموازنات العامة للدولة، منذ عام ١٩٨٣ إلى عام ٢٠٠٣، ظلّت تسجل عجزاً مزمناً في الوقت الذي لم يتجاوز فيه الإنفاق العام المخصّص لمشروعات التنمية الوطنية نسبة سبعة بالمئة من إجمالي الموازنة.

لا ريب في أن ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز كان محقاً عندما صرح بأن عهد الطفرة النفطية أصبح جزءاً من الماضي[(١٠)].

وقد تزامنت الأزمة المالية (وربما تفاقمت جزئياً) مع تزايد معدلات البطالة بين الشباب السعودي، حيث يمثل المراهقون والشباب حوالى ٥٥ بالمئة من الهرم السكاني في السعودية، ما دفع بعض المحللين الاجتماعيين إلى التنبؤ بحدوث «انفجار شبابي» حقيقي في المملكة[(١١)]. وقد صاحب ارتفاع معدل النمو السكاني الذي يقدر بمتوسط ٤,٣ بالمئة سنوياً في الفترة ما بين عامي

---

(٩) انظر: Lawrence Wright, «The Kingdom of Silence,» *The New Yorker*, 5/1/2004, and Michael Doran, «The Saudi Paradox,» *Foreign Affairs* (January-February 2004).

ووفقاً لبعض التقارير الصادرة عن المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، فإن الحجم الإجمالي لإنفاق السعودية العسكري يصل إلى حدود ٢٣٤ مليار دولار أمريكي.

(١٠) على الرغم من تصاعد أسعار النفط خلال عام ٢٠٠٤، فإنه بالمقارنة مع الطفرة النفطية خلال عقد السبعينيات، وبأخذ التراجع الذي سجلته قيمة الدولار، وارتفاع معدلات التضخم العالمي، بعين الاعتبار، فإن الارتفاع الحالي الذي تعرفه أسعار النفط لا يعكس طفرة بالمعنى الحقيقي، ولا يساهم في الواقع سوى في تكييف حالة الانكماش في السوق النفطية على المستوى العالمي. ويمكن ملامسة هذه الحقيقة من خلال مقارنة معدلات الارتفاع على صعيد أسعار المنتجات المصنّعة وأسعار المواد الخام خلال عقد السبعينيات. ويمثل هذا الطرح أهم فارق بين الدول المصدّرة للمواد الخام (الدول غير النامية) والدول الصناعية.

(١١) على سبيل المثال، انظر: Anthony Cordesman, *Saudi Arabia Enters the 21st Century* (Washington, DC: CSIS, 2002), vol. 4: *Saudi Arabia: Opposition, Islamic Extremism, and Terrorism*, p. 13, <http://www.csis.org/burke/saudi21/S21_04.pdf>.

انظر أيضاً: Lisa Anderson, «Absolutism and the Resilience of the Monarchy in the Middle East,» *Political Science Quarterly*, vol. 106, no, 1 (Winter 1991), pp. 1-18.

١٩٨٠ و١٩٩٧[١٢] زيادة في معدلات البطالة، مما أصبح يشكّل عبئاً حقيقياً.

ولعل ارتفاع معدلات النمو السكاني بهذه الوتيرة يساهم في خلق أسباب انعدام الاستقرار الاجتماعي، خصوصاً أن التزايد السكاني يمارس ضغوطاً تقصم ظهر المنظومة الاقتصادية، وتؤدي على نحو آلي إلى تقليص حجم دخل الأفراد، إضافة إلى أنها تمارس ضغوطاً هائلة على البنية التحتية، وعلى نظام شبكة الخدمات الاجتماعية، وكانت سبباً في انخفاض دخل الفرد وتأثر مستوى المعيشة بكل كبير. وفي ضوء هذه الظروف الاقتصادية المعتمة، تمكّنت الجماعات المتطرفة من اجتذاب الشباب الساخط إلى صفوفها.

إلا أنه على الرغم من الصعوبات الجسيمة التي تواجه الاقتصاد السعودي، فإنه يقف بعيداً عن شفا هوة الانهيار. لكن في المقابل، علينا إدراك حقيقة مفادها أن تداعيات أي اقتصاد هشّ على المستوى الاجتماعي من شأنها تعميق المشكلات القائمة، ولعل أكثر المشكلات استعصاءً بالنسبة إلى السعودية تتمثل في ضرورة إعادة توزيع ثروات البلاد بطرق تتسم بعدالة أكبر. فجيل الشباب في دول الخليج العربي اليوم يتطلع إلى حكوماته لتحقيق طموحات أكثر بكثير من الأجيال السابقة. غير أن الدلائل على الساحة السعودية تشير إلى أن خليطاً من التطلّعات الوردية ومشاعر الاستياء والإحباط يسيطر على أوساط هؤلاء الشباب. وفي الواقع، فإن الشباب السعودي اليوم لديه تطلعات اقتصادية واجتماعية يلفّها إدراك متزايد بأن الحكومة ليس بمقدورها، وربما ليس من واجبها، توفير وظائف ومستقبل مريح للشباب على طبق من ذهب[١٣].

ومن المفارقات المثيرة للاستغراب أن العلاقة التي تربط التطلعات

---

(١٢) انظر: *World Development Report 1998/99: Knowledge for Development* (New York: Oxford University Press, 1999), p. 195.

إحصائيات السكان السعودية يتغمّدها الكثير من الشكوك عندما يتعلّق الأمر بالسعودية، في حالة عدم دقة الإحصائيات أو عند صعوبة التوصل إلى معلومات وبيانات، يمكن الاطلاع على: Fred Halliday, «Book Review: Mordechai Abir, «Saudi Arabia: Government, Society and the Gulf Crisis»,» *Middle Eastern Studies*, vol. 30, no. 3 (1994), pp. 691-692.

حتى الباحثون السعوديون يشتكون من ندرة المعلومات وصعوبة الحصول عليها أو عدم توفرها.

(١٣) Daniel L. Byman and Jerrold D. Green, «The Enigma of Political Stability in the Persian Gulf Monarchies,» *Middle East Review of International Affairs*, vol. 3, no. 3 (September 1999).

انظر كذلك: J. E. Peterson, *Saudi Arabia and the Illusion of Security*, Adelphi Papers; 348 (Oxford: Oxford University Press, 2002), p. 68.

الاقتصادية والاجتماعية من جهة، والطموحات السياسية من جهة أخرى، ربما اكتسبت مع مرور الوقت طبيعة معكوسة. فالتطلعات الاقتصادية والاجتماعية لفئات مختلفة من المجتمع ربما تستدعي إعادة النظر في محتواها، وذلك من خلال تقليص مطالب تلك الفئات، وهو ما يدفع ربما بمجوعة من الشرائح الاجتماعية إلى المطالبة بالمزيد من التنمية الاقتصادية وتوسيع دائرة المشاركة السياسية. والنتيجة، كما هو بديهي، أن يتأثر العقد الاجتماعي الذي يحكم الحياة في المملكة منذ الطفرة النفطية التي لاحت في الأفق خلال عامي ١٩٧٣ و١٩٧٤، ويقضي بقيام الأسرة الحاكمة بتوفير الدعم لنظام رفاه اجتماعي يتميّز بسخاء عطاءاته مقابل ولاء سياسي كامل من قبل الشعب[١٤].

علاوة على ذلك، ساهمت برامج الإصلاح السياسي التي تم الإعلان عنها في بعض الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، بما في ذلك قطر ومملكة البحرين وسلطنة عُمان، وبطبيعة الحال الكويت، في إضفاء المزيد من الزخم، بل ومن الإلحاح، على حزمة المطالب الرامية إلى إحداث تغييرات سياسية وإدارية، كما تنادي بذلك الجماعات المعارضة في المملكة، وذلك ما

---

(١٤) انظر: Anthony H. Cordesman, *Saudi Arabia: Guarding the Desert Kingdom* (Boulder, CO: Westview, 1997), pp. 47 and 73-76.

ساهم هذا «العقد الاجتماعي» مقترناً بـ «نظام الرفاه الاجتماعي السعودي» في دعم جهود النظام الحاكم في لجم جميع أفواه المعارضة قبل أن تكتسب زخماً يحولها إلى مصادر تهديد حقيقي؛ انظر: Helen Lackner, *A House Built on Sand: A Political Economy of Saudi Arabia*, Political Studies of the Middle East (London: Ithaca Press, 1978), p. 216, and Peter W. Wilson and Douglas F. Graham, *Saudi Arabia: The Coming Storm* (New York: M. E. Sharpe Inc., 1994), pp. 81 and 89.

تجدر الإشارة إلى أن مصطلح «نظام الرفاه الاجتماعي السعودي» يتم استخدامه أيضاً من قبل السعوديين أنفسهم، انظر: **المملكة العربية السعودية: دولة الرفاه** (لندن: سفارة المملكة العربية السعودية في لندن؛ ودار ويلسون وغراهام للنشر، ١٩٩٧).

يرى شرف صبري (Sharaf Sabri) أن مشكلة البطالة قد تفاقمت في أجواء متدهورة اقتصادياً أصلاً، نظراً إلى أن السعودية تعتمد على مجتمع يقوم على الأسرة أو صلة القرابة، فعلى الرغم من حالة الرفاهية، ما تزال معدلات البطالة مرتفعة، فمن ناحية، يستفيد الفقراء، الذين يحتمل أن تتزايد أعدادهم، من الشبكات الاجتماعية الموجودة في هذا المجتمع التعاضدي، ومن ناحية أخرى، ونظراً إلى عدم ترسيخ مفهوم المجتمع الأكبر، فمن المرجح أن تتعرّض هذه الفئة الآخذة في التزايد التي تقع خارج نطاق هذه الشبكات التعاضدية لتأثيرات سلبية. لمزيد من التفاصيل حول العلاقات الأسرية والسياسات التعاضدية، انظر: Sharaf Sabri, *The House of Saud in Commerce: A Study of Royal Entrepreneurship in Saudi Arabia* (New Delhi: A. S. Publication, 2001), p. 92; Gary Samore, «Royal Family Politics in Saudi Arabia 1953-1982,» (PhD Thesis, Harvard University, 1983), p. 199, and Chaudry Kiren Aziz, *The Price of Wealth: Economies and Institutions in the Middle East* (Ithaca, NY: Cornell, 1997).

يوضحه الجدول الرقم (٩ ـ ٣) (انظر الجداول في نهاية هذا الفصل). ولاقت دعوات المصلحين ونشطاء المعارضة في المملكة تأييداً وقبولاً ملحوظاً نتيجة الاهتمام العالمي بالممارسات الديمقراطية وحقوق الإنسان والثورة المعلوماتية وتطور وسائل الإعلام. وكما ذكرنا آنفاً، فقد جاءت معظم أشكال التعبير عن السخط في شكل المعارضة الإسلامية. وبعيداً عن الخلفية التاريخية السعودية، فهناك سياق أوسع وأعمق يحتاج إلى أخذه في الاعتبار. يبقى أن واقع الحال في الوطن العربي يفيد بأن جميع الدول، باستثناء لبنان، تحكمها نصوص دستورية تقرّ صراحة بأن الإسلام يمثل الدين الرسمي للدولة، والمصدر الرئيسي لمنظومة التشريعات التي تنظّم الحياة السياسية والاجتماعية. وهذه مسألة محورية تندرج ضمن عملية التنمية السياسية في العالم الإسلامي، إذ إنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعملية تسييس الدين التي دأبت كل من النظم السياسية، وإلى جانبها جماعات المعارضة، على ممارستها.

ومنذ وقت قريب، شنّت السلطات السعودية حملة واسعة ومستديمة ضد الجماعات الأصولية وبعض الحركات المعارضة الأخرى التي تلجأ إلى استخدام أساليب العنف كوسيلة للتعبير عن استيائها. وانطلقت هذه الحملة في أعقاب مسلسل من التفجيرات التي هزّت مناطق عديدة من المملكة خلال بدايات عقد التسعينيات، وتصاعدت حدّتها خلال الأعوام القليلة المنصرمة[(١٥)]. ويعرض الجدول الرقم (٩ ـ ١) على نحو تفصيلي تواريخ سلسلة الهجمات الإرهابية التي تم تنفيذها على التراب السعودي. ومن المفيد هنا الإشارة إلى أن مظاهر المعارضة السياسية في المملكة كانت مرتبطة بوجود قوات عسكرية أمريكية في البلاد، كما يتجلى من البيانات المدرجة ضمن الجدول الرقم (٩ ـ ٢). غير أن قرار واشنطن سحب قواتها من السعودية يثير تساؤلاً مشروعاً حول التداعيات التي يمكن أن تنبثق عن هذا القرار بالنسبة إلى المعارضة السعودية.

ثالثاً: رسم خارطة قوى المعارضة السياسية في السعودية

إن المعارضة السياسية في المملكة ليست بالظاهرة الجديدة أو الناشئة. فعلى مدى عقود طويلة، برز عدد من الأفراد والجماعات، سواء من داخل دائرة الأسرة الحاكمة أو في أوساط شرائح المجتمع السعودي المختلفة، للتعبير

---

(١٥) Gilles Kepel, *Jihad: The Trail of Political Islam*, 2nd ed. (London: I. B. Tauris, 2002), p. 386.

عن التذمّر من الأوضاع السائدة. وخلال عقدي خمسينيات وستينيات القرن العشرين، تشكّلت قوى سياسية تمثل طيفاً واسعاً من حركات المعارضة، حملت عناوين تأرجحت مسمّياتها بين ما هو ليبرالي، وما هو قومي أو بعثي أو ناصري، حيث إن روح العصر، أو ما يُصطلح عليه في أدبيات العلوم السياسية بـ «Zietgeist»، المهيمنة وقتذاك على المناخ السياسي في الوطن العربي، خيّمت عليها أجواء الصدام بين المعسكرين القومي من جهة، والمحافظ من جهة أخرى، مع العلم أنه على هامش هذه المواجهة الأيديولوجية كانت مجموعة من الحركات الدينية، السنّية والشيعية على حدّ سواء، تعبّر عن تظلماتها ومشاعر استيائها[١٦]. ويبيّن الجدول الرقم (٩ ـ ٤) في الجداول تصنيف أهم جماعات ومنظمات المعارضة الناشطة في السعودية[١٧].

وكما أشرنا سابقاً، فإن حركات المعارضة القومية والليبرالية تمثل أقلية بالنسبة إلى تيارات المعارضة الإسلامية. أما على صعيد التيارات الإسلامية، فإن الحركات الشيعية تشكّل أغلبية بالنسبة إلى التيارات السنّية، نظراً إلى أنها تستند إلى منطق وتأييد نابع من استياء الأقلية الشيعية، إلى جانب أن هذه الحركات والتيارات لا تهدف في الأصل إلى الإطاحة بأسرة آل سعود. وأدى التفاهم الذي عقد مع الحكومة السعودية عام ١٩٩٣ بهدف تحسين أوضاع وظروف الشيعة إلى تفكيك المنظمة الرئيسية (وهي منظمة الثورة الإسلامية). وتجدر الإشارة إلى أن حرب الخليج التي دارت رحاها عام ١٩٩٠/ ١٩٩١، وما تبعها من آثار، قد ساعدا على إذكاء حركات المعارضة المتطرفة في أوساط التيارات السنّية، وكان لا بد من السعي نحو حلها، كما حدث مع سابقتها، وخاصة بعد أن قامت

---

(١٦) للاطلاع على دراسة تفصيلية، انظر: Toby Jones, «A social Contract for Saudi Arabia,» *Middle East Report*, no. 228 (Fall 2003), pp. 42-48, and Benard Lewis, «Communism and Islam,» *International Affairs* (Royal Institute for International Affairs- London), vol. 30, no. 1 (January 1954), pp. 1-12.

(١٧) للإطلاع على دراسة مختصرة حول المعارضة السعودية، انظر: Gerd Nonnemann, «Terrorism, Gulf Security and Palestine: Key Issues for an EU-GCC Dialogue,» The Robert Schuman Center for Advanced Studies, European University Institute, Policy paper; 02/2, pp. 27-35.

لمعالجة أكثر توسعاً قبل ذلك، انظر أيضاً الفصل السابع في هذا الكتاب، و Fandi, *Saudi Arabia and the Politics of Dissent.*

يتوافر وصف حديث حول المعارضة الإسلامية، في: «Saudi Arabia Backgrounders: Who are the Islamists?,» International Crisis Group, ICG Middle East Report; no. 31 (21 September 2004), <http://www.icg.org/home/index.cfm?id = 1096&1 = 1 >.

جماعة الصحوة التي تقودها مجموعة من شباب الدعاة بتحدّي شرعية النظام، وأقرّت ضمنياً استخدام العنف برغم افتقارها إلى التنظيم السياسي[١٨]. ومع ذلك، لا يمكن إدخال الحركة تحت مظلة «الحركات الثورية»، بالمعنى الكامل للكلمة، ويبرهن على ذلك تخلي بعض أعلام الحركة عن معتقداتها في أعقاب سلسلة التفجيرات التي وقعت عام ٢٠٠٣. وعلى الجانب الآخر، لا تهدف الحركات الجهادية الأخرى، وعلى رأسها تنظيم «القاعدة» في شبة الجزيرة العربية[١٩]، إلى الإطاحة بأسرة آل سعود. وعموماً يمكن تصنيف حركات المعارضة السنّية اعتباراً من عام ٢٠٠٤ إلى ما يلي:

● جماعات وهّابية محافظة غير سياسية لا تستخدم العنف، وهذه الجماعات متأصلة في المجتمع السعودي وفي أوساط العلماء.

● جماعات إرهابية تميل إلى استخدام العنف، وتجنّد الشباب المتطرف، وتحظى بتأييد علني أو خفي من جانب بعض العلماء.

● العلماء المستقلّون الذين انبثقوا عن حركة الصحوة، أمثال سلمان العودة وعائض القرني، ويسعون إلى التوسط بين شباب الجهاديين والحكومة، وأسهمت اهتماماتهم الرئيسية في تقويض الإصلاح الاجتماعي.

● انقسم الليبراليون أو الإسلاميون «الجدد» إلى فئة تطالب بالإصلاح السياسي، وأخرى تميل إلى الإصلاح الاجتماعي[٢٠].

● الجماعات السنّية المتمركزة خارج البلاد، مثل حركة الإصلاح الإسلامي في الجزيرة العربية بقيادة سعد الفقيه التي تدعو إلى عزل أسرة آل سعود بوسائل غير عنيفة.

● التيارات الأخرى، مثل الإخوان المسلمين، الذين يتمتعون بمؤيدين

---

(١٨) تمثل صحوة الشيوخ حركة أسمعت صوتها خلال وبعد حرب الخليج الثانية. وهي حركة ليست منظمة على المستوى السياسي، ومعظم أتباعها من المحاضرين في الجامعات وأئمة المساجد، وأبرزهم سفر الحولي وعايض القرني وسلمان العودة. انظر الفصل الثاني من القسم الأول الذي أعدّه ستيفن لاكروا (Stephane Lacroix) من هذا الكتاب، و Gwenn Okruhlic, «Networks of Dissent: Islamism and Reform in Saudi Arabia,» Current History (January 2002), and «Saudi Arabia Backgrounders: Who are the Islamists?».

(١٩) تنظيم القاعدة في الجزيرة العربية، انظر: الفصل العاشر في هذا الكتاب.

(٢٠) لدراسة الاتجاهات الحديثة في الحركات الإسلامية التحررية في الجزيرة العربية، انظر الفصل الثاني في هذا الكتاب، و «Saudi Arabia Backgrounders: Who are the Islamists?».

قليلين، على الرغم من نشاطهم في أوساط السعوديين المتعلمين الذين يعيشون في الحضر.

من اللافت أيضاً أن مظاهر المعارضة السياسية في السعودية ليست متجانسة، بل التقت تحت جناحها تاريخياً توليفة تتألف من جماعات من العمال وطلبة الجامعات والمفكرين ورجال الدين، بالإضافة إلى عدد من الأمراء من الأسرة الحاكمة. أما على الصعيد الأيديولوجي، فتتشكل المعارضة السياسية في السعودية من تيارات تبدو برامجها ومطالبها متناقضة على نحو ملحوظ. فالمشهد العام للمعارضة يضم تيارات ليبرالية، وأخرى قومية، وعدداً من الحركات الإسلامية الراديكالية، وبعض الحركات السلفية، وجميعها تجتمع وتتعايش ضمن بوتقة واحدة. غير أنه على الرغم من هذا التنوّع على مستوى توجّهاتها، لم تنجح المعارضة السياسية في توسيع دائرة نشاطها، بل إن العديد منها اختفى نهائياً من المسرح السياسي.

وبينما اختارت بعض جماعات المعارضة إسماع صوتها في الداخل، فضّلت جماعات أخرى، ومن أبرزها لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية Committee for the Defense of Legitimate Rights (CDLR)[(٢١)] وحركة الإصلاح الإسلامي (Movement of Islamic Reform (MIR))، ومقرهما في لندن، البقاء في المنفى. ويجدر في هذا المقام تأكيد أن هاتين المنظمتين تجسدان مثالاً صارخاً لمدى تفكك المعارضة السعودية التي ظلت تعيش حالة من التشرذم لمدة طويلة، وهي حالة ليس من المتوقع أن تتغير في المستقبل المنظور. وما انقسام لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية عام ١٩٩٦ سوى حالة كلاسيكية للتشظّي الذي طال حركات المعارضة السعودية، حيث نشبت خلافات داخل المنظمة بخصوص مبادئها المعلنة، وحول كيفية تنظيم حملاتها السياسية، وتحديد القضايا التي ينبغي التركيز عليها. وفي الواقع، فإن لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية كانت تمثل حتى وقت تفكّكها إحدى أفضل المنظمات من

(٢١) تعود أصول لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية إلى بروز مجموعة متفرقة من الجماعات المطالبة بالإصلاح، التي بدأت تعبّر عن مطالبها عقب حرب الخليج الثانية لعام ١٩٩١. أسّست اللجنة في الرياض في الثالث من أيار/مايو ١٩٩٣. وفي الحادي عشر من أيار/مايو، تمّ منعها من العمل وخلال الأيام اللاحقة تم اعتقال العديد من أعضائها. تمّت إعادة تأسيس اللجنة في لندن من قبل مجموعة من أعضائها في المنفى وعدد من المتعاطفين معهم، وذلك في شهر نيسان/أبريل ١٩٩٤. من أبرز شخصياتها أمينها العام محمد المسعري الذي أثار العديد من الجدل حول أنشطته في المملكة المتحدة في الفترة بين عامي ١٩٩٤ و١٩٩٦.

حيث الهيكل التنظيمي أو الأداء الاحترافي مقارنة بباقي جماعات المعارضة السياسية السعودية الأخرى.

وعلى جانب آخر، ظلت معظم جماعات المعارضة مبتورة عن قواعدها الشعبية، وبالتالي تلاشت مقدّراتها لفترة ما، وعانت حالة من التهميش على نحو يحيل الذاكرة إلى ما حلّ بالحركات القومية والماركسية في الوطن العربي. بيد أن حركات المعارضة السياسية نجحت في توظيف أدوات الاتصال المختلفة التي رافقت الثورة المعلوماتية منذ أوائل التسعينيات، خصوصاً الإنترنت والفاكس والبريد الإلكتروني والقنوات التلفزيونية الفضائية(٢٢)، بالإضافة إلى أن العديد من الحركات المعارضة أحسنت استغلال مساحة الحرية المتاحة في الدول المضيفة لها، وذلك من أجل ممارسة حقوقها السياسية، حيث أصبح بإمكانها مقاضاة الأطراف المعادية والحصول على تعويضات مالية، وهو ما مكّنها من تأمين الموارد المالية لتمويل أنشطتها السياسية(٢٣).

وبينما تعتمد بعض الحركات المعارضة انتهاج وسائل سلمية للتعبير عن تنديدها بأساليب إدارة الحكم المتّبعة داخلياً من قبل السلطات السعودية، والإعراب عن استيائها من النهج السعودي في تسيير سياسات الدولة على المستوى الخارجي، لجأت بعض الحركات الأخرى إلى تبنّي أساليب عنيفة، كما اتضح من ممارسات أنصار جهيمان العتيبي الذين أقدموا على اقتحام الحرم المكي والاستيلاء عليه بقوة السلاح في عام ١٩٧٩. وبعد مرور أكثر من عقد من الزمن على ذلك الحادث، وتحديداً خلال عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦، خطّطت ونفذت مجموعة من المعارضين السياسيين هجمات بالقنابل ضد أماكن تجمّع القوات الأمريكية المتمركزة في السعودية. ويبدو أن سلسلة التفجيرات التي هزّت مناطق مختلفة من المملكة خلال السنوات الأخيرة تحمل بصمة عناصر تنظيم القاعدة أو بعض الخلايا التابعة لها، التي تعتمد التكتيكات الفتاكة نفسها(٢٤).

ولا بد من لفت الانتباه إلى أن معظم جماعات وحركات المعارضة المشار

---

(٢٢) انظر: Mamoun Fandy, «Cyber Resistance: Saudi, Opposition Between Globalization and Localization,» *Comparative Studies in Society and History*, vol. 41, no. 1 (1999), p. 19.

(٢٣) مقابلة مع مصدر معلومات سعودي مطّلع.

(٢٤) انظر الفصل العاشر في هذا الكتاب.

إليها في الجدولين الرقمين (٩ ـ ٤) و(٩ ـ ٥) في الملاحق لم تستمر طويلاً. وبصورة عامة، يمكن القول إن المعارضة السياسية في المملكة تفتقر إلى الموارد المالية الضرورية، وتفتقد الهياكل التنظيمية القابلة للاستدامة. كما أنها تعتنق نهجاً سياسياً لا يروق للقاعدة الجماهيرية في المجتمع السعودي. وحتى إن نجحت إلى حدّ ما في اجتذاب بعض شرائح المجتمع، فإن ممارساتها لا تتناغم البتّة مع المعايير والقيم الإنسانية الكونية، ويصبح خطابها السياسي والاجتماعي، بالتالي، محطّ انتقادات لاذعة. وهذا بالذات ما يجسده الفشل الذي طال محاولاتها لخطب ودّ الأوساط الشعبية.

١ ـ المعتقدات السياسية والخطاب السياسي الأيديولوجي للمعارضة

تكشف دراسة البيانات المتضمّنة للمعتقدات الدينية والمبادئ الأيديولوجية والسياسية التي تؤطر نشاط الحركات المعارضة في السعودية[٢٥] عن أنها تتمحور أساساً حول قائمة محدّدة من القضايا، يتعلق **أولها** على الأقل في أوساط السنّة وبعض الشيعة، بتطبيق أحكام الشريعة في المملكة[٢٦]. فبعض جماعات المعارضة ترفض بالمطلق النظام المتّبع حالياً لتطبيق الشريعة في السعودية، حيث تعتبر أن تطبيقات الشريعة تشوبها إسقاطات وتأويلات تتوخّى مراعاة المنطق والعقلانية البشرية، وتبتعد بالتالي عن تعاليم النصّ القرآني. وترى بعض الجماعات أن أية قراءة تفسيرية للنصّ القرآني ينبغي لها أن تلتصق التصاقاً وثيقاً بالمتن القرآني، بما يتضمنه من تعاليم ومبادئ، من دون التأثر بما تحمله رياح التغيير الزمني أو التحولات التي تطرأ على الحياة الإنسانية. وهي قراءة أمينة لأحكام وتعاليم الفكر الوهّابي[٢٧] في ما يتعلق بتأويل النصّ الديني، إذ يركّز هذا الفكر على الالتزام بحرفية النصّ القرآني نقلاً، ويعارض أي استقصاء

---

(٢٥) ارتكزت النتائج التالية بشكل كبير على التحليل المستمر على بيانات ووثائق ومواقع الحركات والجماعات المتنوعة التي تناولها مركز الخليج للأبحاث في دبي، إلى جانب ملاحظات المؤلف نفسه في السعودية. انظر: «Saudi Arabia Backgrounders: Who are the Islamists?».

وانظر أيضاً: الفصل السابع في هذا الكتاب.

(٢٦) انظر: Larry Diamon, Marc F. Plattner and Daniel Brumberg, eds., *Islam and Democracy in the Middle East*, A Journal of Democracy Book (Baltimore, MD: The Johns Hopkins University Press, 2003).

(٢٧) في هذا السياق، يظل الفكر الوهّابي ملتصقاً بتعاليم المذهب الحنبلي الذي يولي أهمية كبيرة لعملية النقل على حساب توظيف العقل، وبالتالي فإن الفكر الوهّابي يعتبر أن النص الديني ينبغي أن يتم تفسيره حرفياً من دون اعتبار لأية تأويلات عقلانية لمضمونه.

يعتمد على العقل. وانطلاقاً من هذا الموقف، تعتبر بعض جماعات المعارضة أن النظام الحاكم في السعودية أخلّ وتخلّى عن صفاء ونقاوة هذه المبادئ، في الوقت الذي يجد فيه النظام نفسه مجبراً على التعامل مع معطيات الحداثة ومطالب الطوائف غير الوهّابية. وبالتالي يشعر النظام بضرورة التخفيف من حدّة صرامته في تطبيق التعاليم الوهّابية في الشأن الديني[٢٨].

ويهتم الجانب **الثاني** من موقف المعارضة بطبيعة إدارة الحكم في السعودية. وفي هذا الإطار، ينظر عدد من جماعات المعارضة إلى قضية الشرعية السياسية للنظام الملكي السعودي بعين التشكيك، وتشدد من نبرة انتقاداتها لما تعتبره عيوباً فاضحة تطال، ليس السياسات الداخلية فحسب، بل عملية صياغة السياسات الخارجية أيضاً. وتوجّه كذلك انتقادات ومآخذ شديدة إلى افتقار السياسات السعودية العامة إلى عنصر الفاعلية، وتدين محتويات تلك السياسات. وفي الوقت نفسه، تثير هذه الجماعات جملة من الشكوك حول كيفية تحصيل المال العام والطرق المعتمدة لصرفه، إذ إن شرائح عريضة من المجتمع السعودي، وليس فقط المعارضة، تنتابها مشاعر قوية من الإحباط إزاء حجم مديونية السعودية عام ٢٠٠٣ التي تجاوزت مئة وخمسين مليار دولار أمريكي، في حين تعتبر السعودية من أغنى دول العالم. وهكذا تُشرَع الأبواب على مصاريعها أمام الاتهامات باستشراء الفساد وسوء إدارة موارد الدولة.

وهنا، نصل إلى الشق **الثالث** من موقف المعارضة المرتبط بالقضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الإسرائيلي. فبفضل الطفرة الهائلة في مجال وسائل الاتصال والإعلام، التي أمسى فضاؤها يعجّ بصور يومية لمعاناة الشعب الفلسطيني، ازدادت درجة الوعي بأطراف الصراع بين أوساط الجماهير، وساد شعور قوي في البلاد بتحيّز السياسة الدولية، ولا سيما السياسة الأمريكية، ضد الفلسطينيين، لا بل لصالح إسرائيل. وانطلاقاً من ادعاء النظام بأنه المدافع عن بيضة الإسلام، فإن الفشل في تحقيق أية نتائج على صعيد القضية التي تضم ثالث الحرمين الشريفين (المسجد الأقصى)، يعني إلهاب مشاعر السخط، وخاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار تلك الروابط الوثيقة بين السعودية والولايات

(٢٨) يتّضح هذا الانقسام بين الحكومة والمؤسسة الدينية من خلال تجريد هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من صلاحياتها الواسعة بشكل تدريجي. ومن المثير للدهشة أن بعض الزمر في الأسرة المالكة قد استغلت هذا الوضع للمزايدة ضد بعضهم البعض.

المتحدة التي تعتبر الحليف والمؤيد الأول لإسرائيل. . كما أن العديد من السعوديين يؤمنون بقوة بأنه لولا دعم وتحيز واشنطن لسياسات إسرائيل، لما تجرأت تل أبيب على المضي قدماً في تنفيذ سياساتها المتعجرفة، ولما استولت على أراضي الفلسطينيين العزل، ولما سمحت لنفسها بتدنيس الأماكن المقدسة. وإلى جانب ذلك، ساهم الوجود العسكري الأمريكي في السعودية في تأجيج مشاعر الاستياء بين السكان، مما ساعد الجماعات الإرهابية الهدامة على تجنيد مزيد من الأتباع في ظل الأوضاع الاقتصادية السائدة.

ومن جهتها، فتحت الجماعات الليبرالية الصغيرة نسبياً ملف الفساد وسوء الإدارة، وسلّطت بؤرة الضوء على الممارسة الديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية التعبير وحرية التجمّع. علينا ألّا ننسى أن هناك شريحة واسعة من المعارضين داخل السعودية تفضّل عدم التعبير علانية عن تظلماتها ومطالبها، وتختار لنفسها دوائر مغلقة ولقاءات خاصة لمناقشة مطالبها. ومن المتوقع أن يتحول جزء كبير من هذه المعارضة «الهامدة» إلى معارضة «نشطة» في حال انقلبت موازين المعادلة السياسية لغير صالح النظام الحاكم.

٢ ـ ظاهرة العرائض السياسية

في أعقاب حرب الخليج الأولى التي دارت رحاها في عام ١٩٩٠/ ١٩٩١، برزت ظاهرة جديدة وغير مسبوقة على مسرح التطورات السياسية والاجتماعية في السعودية. وتتمثل هذه الظاهرة في تقدم الجماعات المطالبة بالإصلاح، بما في ذلك الجماعات المنتمية إلى المعسكرين الإسلامي والليبرالي التي تقرّ صراحة بشرعية أسرة آل سعود، بمجموعة من عرائض الإصلاح. وتم بالفعل طرح عدد من هذه العرائض أمام الأسرة المالكة مطالبة بتطبيق أجندة إصلاحية تتضمّن ضرورة إقامة مجلس للشورى عبر انتخابات حرة. وينادي الإصلاحيون في السعودية بإنشاء مجلس للشورى يتمتع بسلطات تشريعية حقيقية، ويتفرّد بسلطة الرقابة مع ضرورة تفعيل مبدأ فصل سلطات مؤسسة الدولة. ويطالب الإصلاحيون كذلك بضرورة تشكيل نظام قضائي يتمتع باستقلالية كاملة، وبالعمل على اجتثات مظاهر الفساد الإداري والمالي، والقضاء على ممارسات المحسوبية. وفي هذا السياق، يطالب الإصلاحيون كذلك بإقامة أطر متينة تسمح بتفعيل إدارة حكم تتسم بطابعي الشمولية والتمثيلية الشعبية، وذلك من خلال مشاركة أوسع لشرائح المجتمع المختلفة في إدارة

الشأن العام عبر قنوات مؤسساتية وشرعية، إلى جانب ضرورة تطبيق سياسات إصلاحية تنسحب على الشؤون الاقتصادية والمجتمعية والتعليمية والإدارية[٢٩]. بعبارة أخرى، فإن ما يطالب به هؤلاء الإصلاحيون بالفعل يرقى إلى المطالبة ببناء ركائز مؤسساتية تدعم هياكل مؤسسة الدولة السعودية من أجل ترسيخ مبدأ المواطنة الشاملة للجميع، وتطبيق حكم القانون واحترام حقوق الإنسان، وتفعيل مبدأ العدالة الاجتماعية، وإقامة مؤسسات حديثة لديها من المقوّمات ما يمكّنها من ركوب موجة العولمة بفاعلية وثقة كاملة بالقدرات الذاتية.

وقد انضم صوت المرأة السعودية المتعلمة بدورها إلى الأصوات المطالبة بالإصلاح، حيث حملت عريضة الإصلاح التي تم تقديمها إلى السلطات السعودية في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ توقيع أكثر من ثلاثمئة امرأة سعودية، إلى جانب عدد كبير من الرجال، وأطلق عليها عريضة الإجماع، يطالبن فيها بتنفيذ إصلاحات شاملة، مع التركيز على ضرورة الاهتمام بإصلاح أوضاع المرأة. وربما كان تجمّع عدد من التيارات الإصلاحية، كما يتبين من هذه العريضة، السبب وراء ردّ الفعل الشديد الذي جاء من قبل السلطات في ذلك الوقت، حيث ألقي القبض على كبار الموقّعين البارزين، وظل ثلاثة منهم

---

(٢٩) يمكن الاطلاع على هذه العرائض بزيارة عدد من المواقع الإلكترونية على شبكة الإنترنت، التي تديرها مجموعة من المفكرين والنشطاء السعوديين. ندرج أدناه أبرز المواقع المتوفرة إلى حدود التاسع من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤:

مذكرة النصيحة، <http://www.alhramain.com/text/payan/alnseha/1.htm>;

عريضة الشيعة المقدمة لولي العهد الأمير عبد الله بن عبد العزيز، <http://www.alhramain.com/text/payan/mostqela/8.htm>.

تمّ تقديم ثلاث عرائض للإصلاح، وهي: «دفاعاً عن الوطن: رؤية للحاضر والمستقبل» و«نداء الوطن: القيادة والشعب معاً: الإصلاح الدستوري أولاً»، <http://www.rasid.net/artc.php?id=2556>.

وتتوفر معظم جماعات المعارضة على مواقع إلكترونية خاصة بها على النحو التالي:

الحركة الإسلامية، <http://www.alhramain.com/text/payan/islamyh/islamyh.htm>;

تجمع علماء الدين في منطقة الحجاز، <http://www.alhramain.com/text/payan/tjmi/tjmi.htm>;

حزب الله في منطقة الحجاز، <http://www.alhramain.com/text/payan/hzb%20alah/fah.htm>;

لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في منطقة شبه الجزيرة العربية، <http://www.alhramain.com/text/payan/lijnadefa/defa.htm>;

لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية، <http://www.alhramain.com/text/payan/almsiry/masari.htm>;

حركة الإصلاح الإسلامي، <http://www.alhramain.com/text/payan/islah/islah.htm>.

انظر أيضاً الفصل الثاني في هذا الكتاب، و«Can Saudi Arabia Reform itself?,» International Crisis Group, ICG Middle East Report; no. 31 (21 September 2004), pp. 13-15, <http://www.icg.org/home/index.cfm?id=1096&l=1>.

قيد التوقيف حتى تأليف هذا الكتاب (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤)[٣٠]. ويتضمّن الجدول الرقم (٩ ـ ٦) (انظر الملاحق) أهم العرائض ومذكّرات التفاهم التي سلّمت إلى السلطات السعودية منذ اندلاع حرب الخليج الثانية.

لا بد لنا من الوقوف، ولو قصيراً، عند مضمون هذه العرائض وخصائص حركات المعارضة المسالمة. فمشروع الإصلاح في المملكة لم يتجاوز بعد إطار الخطاب النخبوي، ولا يزال منحصراً داخل دوائر النخب المثقفة، ولا تزال مضامينه تعاني العموميات الفضفاضة، وتفتقر إلى برنامج إصلاحي واضح الملامح ومحدد الأهداف. ومن الملاحظ أن الإصلاحيين السعوديين يمثلون من الناحية السياسية طيفاً واسعاً من التيارات والتوجّهات، وبالتالي فإن سحابة من الشك لا تزال تخيّم على علاقات بعضهم البعض، خصوصاً في ظل غياب جهود حقيقية تستهدف تشكيل جبهة متراصة ومتماسكة، تعمل على تنسيق المطالبات بالإصلاح. بالإضافة إلى ذلك، أثّرت الأجواء الداخلية، خصوصاً بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في الحسابات والمفاهيم التي تباينت بشكل ملحوظ بين الجماعات المختلفة، وأخطأ الكثيرون في تفسير تبعات حوادث العنف على العلاقات السعودية الأمريكية، وعلى ردّ فعل الحكومة ذاتها، حيث اتخذت الحكومة موقفاً أكثر دفاعياً، كما أخطأ الإصلاحيون والحركات المتطرفة في تقدير قوة أو ضعف النظام. وقد رأت الحركات المتطرفة أن النظام أصبح عاجزاً وآيلاً إلى السقوط، في حين اعتقدت الحركات الإصلاحية أن النظام لا يزال يحتفظ بقوته، وأنه لا يحتاج إلى تعزيز الشرعية. ومن منطلق هذه الرؤية، فضّلت الحركات المتطرفة أسلوب المواجهة المباشرة، أما الحركات الإصلاحية فقد مالت إلى الحلول الوسطية، وبالتالي افتقد موقف المعارضة إلى الاتساق والتناغم، وهو ما انعكس على نحو جلي في اتساع الفجوة التي تفصل بين الخطاب السياسي للمعارضة وبرامجها الإصلاحية من جهة، والمجتمع السعودي من جهة أخرى.

ربما الأهم من ذلك أن المعارضة في المملكة اعتمدت في خطابها على العامل الديني منطلقاً وأساساً لشرعيتها، تماماً كما هو الحال بالنسبة إلى النظام الحاكم. وبهذا المعنى، فإن المعارضة السعودية بدت وكأنها لا تطرح مشروعاً

---

(٣٠) انظر الفصل الثاني في هذا الكتاب، و «Can Saudi Arabia Reform itself?,» pp. 16-22.

إصلاحياً بديلاً، بل وكأنها فقط تنافس النظام القائم على حلبة مصدر الشرعية نفسها، مع العلم أن المعارضة ليست لديها الموارد التي يمتلكها النظام. وهذا ما يفسر ولو جزئياً لجوء النظام إلى استخدام أدوات الردّ نفسها من خلال حشد المؤسسة الدينية الرسمية من أجل إضفاء الشرعية على النظام، وشجب جهود المعارضة، بغضّ النظر عن الفوارق التي تميز جماعات المعارضة المختلفة من حيث أفكارها الأيديولوجية ووسائل العمل السياسي التي تتبنّاها. وقد تم اتباع آليات متنوعة للتعامل مع المعارضة، حيث تعرّضت الحركات الإرهابية لحملات شرسة، بينما لاقت الحركات الأخرى والأصوات الناقدة معاملة أقل شراسة، إلا أنه في بعض الحالات تم الزجّ بحركات المعارضة المسالمة، وخصوصاً الليبرالية منها، وهي التي تطالب بإجراء إصلاحات من دون المطالبة بإسقاط الأسرة الحاكمة، ضمن خندق الحركات المطالبة بتغيير النظام. ومن المثير للدهشة أنه ألقي القبض على عدد من الإصلاحيين المعتدلين في أوائل عام ٢٠٠٤، ولم يفرج عنهم، في حين تم توقيف عدد من العناصر المتطرفة الذين استجابوا لنداء الحكومة للعودة إلى زمرة الجماعة، وأفرج عنهم بعد الحبس المبدئي. وباستثناء الأقلية من جماعات المعارضة التي استخدمت العنف للتعبير عن مطالبها، فقد اقتصرت كافة تيارات المعارضة على توجيه عرائض للإصلاح إلى صناع القرار، ونشر آرائها المعارضة على شبكات الإنترنت وأشرطة الكاسيت ووسائل الإعلام الأجنبية، وتخلت عن أدواتها السلمية الأخرى، مثل تنظيم المظاهرات والاعتصامات، وتوقفت كذلك عن العمل بالتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني ومنظمات النشطاء في مجال المطالبة بالإصلاح الديمقراطي.

وعلى مستوى آخر، برزت في الأعوام الأخيرة مجموعة من مراكز الأبحاث والمعاهد في كل من أوروبا والولايات المنحدة، يديرها فريق من الليبراليين السعوديين. وتعكف هذه المؤسسات على رصد ومتابعة التطورات التي يشهدها الداخل السعودي، خصوصاً في ما يرتبط بملف حقوق الإنسان. وتستفيد هذه المؤسسات من التسهيلات المتوفرة في البلدان المضيفة، حيث تعمل على إصدار بيانات ودوريات ومجلات عديدة. كما أنها تعقد مؤتمرات وحلقات نقاشية تتيح فرصة توجيه سهام انتقاداتها إلى السياسات السعودية[٣١].

---

(٣١) على سبيل المثال: المركز السعودي لحقوق الإنسان (Saudi Human Rights Center)، ومقرّه في لندن، والمعهد السعودي (Saudi Institute)، ومقرّه في واشنطن، وهما من أنشط المراكز السعودية في الخارج. انظر: <http://www.saudiinstitute.org>.

ومع ذلك، ولأنها تعمل من الخارج، فإن هذه المبادرات تفتقر إلى الأواصر التي يمكن أن تغذّي جذور هذه المؤسسات في المجتمع السعودي، وبالتالي يبقى خطابها في الأساس ذا طابع نخبوي بحت.

رابعاً: تصاعد المعارضة الإسلامية في دولة دينية

من المثير للملاحظة أن بعض المحللين السياسيين استعجلوا في الربط، على نحو آلي، بين الفكر الوهّابي وظاهرة التطرف والعنف التي برزت بعض مظاهرها في المملكة(٣٢). ويتضح زيف هذه النظرية عند النظر إلى الظروف السائدة في دول عربية أخرى، مثل مصر والجزائر واليمن. فهذه الدول لا يهيمن فيها الفكر الوهّابي، ومع ذلك، فهي تواجه أحداث عنف سياسي. وتميل هذه التفسيرات إلى التغاضي عن الصورة الأكثر دقة للحركة الوهّابية التي أبرزها العلماء المحدثون(٣٣). وسواء كانت مستمدة من تفسيراتها الخاصة بالحركة الوهّابية أم لا، ترتكز هذه الظاهرة على قيام مجموعة أو حركة باستخدام الدين كوسيلة أو تبرير لآرائها المعارضة، إذ تقوم بانتقاء مجموعة من النصوص الدينية، وتلوي عنق دلالاتها لكي تتماشى مع التفسيرات الخاصة بها للدين. وما هذه سوى أحد التكتيكات التأويلية الشائعة في أكثر من بلد. وهي بكل تأكيد ظاهرة لا ينفرد بها المتطرفون السعوديون سواء داخل العالم الإسلامي أو خارجه(٣٤).

أما بالنسبة إلى الحالة السعودية، فمن الجلي أن عدداً من التطورات الخارجية ذات الطابع الديني كان لها دور في ظهور أنواع مختلفة من المعارضة

---

(٣٢) للاطلاع على أمثلة أفضل حول التحاليل التي تربط التطرف بالحركة الوهّابية، انظر: Eleanor Doumato: «Manning the Barricades: Islam According to Saudi Arabia's School Texts,» *Middle East Journal*, vol. 57, no. 2 (Spring 2003), p. 235, and «Women and Work Saudi Arabia: How Flexible are Islamic Margins?,» *Middle East Journal*, vol. 52, no. 2 (Autumn 1999), p. 582.

انظر أيضاً الفصل الثالث في هذا الكتاب (على الرغم من أن كِلا المؤلفين لا يعتبر الوهّابية المصدر الوحيد أو الأساسي للتطرّف العنيف).

(٣٣) على وجه الخصوص، انظر: Abdulaziz H. Al-Fahad, «From Exclusivism to Accommodation: Doctrinal and Legal Evolution of Wahhabism,» *New York University Law Review*, vol. 79, no. 2 (2004), <http://www.saudi-us-relations.org/history/saudi-history.html>.

انظر أيضاً الفصلين الأول والثاني في هذا الكتاب.

(٣٤) للإطلاع على دراسة موسّعة حول جذور وطبيعة اتجاهات المعارضة الإسلامية التي لا تقع في هذا الفخ، انظر: Cordesman, *Saudi Arabia Enters the 21st Century*, vol. 4.

الإسلامية، بما في ذلك الحركات العنيفة في البلاد، ومع ذلك يجب وضع هذه الأحداث في سياقها الدولي الصحيح، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. فالثورة الإسلامية في إيران دفعت ببعض الجماعات الشيعية إلى التعبير عن سخطها بشكل عنيف خلال فترة محدودة في عامي ١٩٧٩ و١٩٨٠ في كل من البحرين ومدينة القطيف السعودية. وإلى جانب ارتباطها بحالة السخط التي كان تسيطر على الشيعة المحليين، فقد جاءت هذه الأحداث نتيجة لأنشطة بعض القيادات الشيعية في نظام الثورة الإيرانية في عنصرها الأكثر تطرفاً، مدفوعة بتطلعات تصدير الثورة الإسلامية خلال بواكير عهدها إلى دول الجوار الجغرافي. كما ساهم مسلسل الجهاد المسلح في أفغانستان خلال عامي ١٩٧٩ و١٩٨٠، لدحر المحتل السوفياتي آنذاك، في تجنيد ما عُرف في ما بعد بظاهرة «السعوديين الأفغان» الذين كانوا يتمتعون بالحماس والتدريب عند عودتهم إلى السعودية (تفاقم الأمر بسبب انكماش فرص العمل وتراجع مستوى الرفاهية في البلاد، وكان الوجود الأمريكي وسياسات الشرق الأوسط ذريعة لإظهار المعارضة).

وعند الدخول من بوابة القرن الحادي والعشرين، نجد أن الإطاحة بنظام صدام حسين، قد مهّد الطريق أمام الشيعة لتبوّؤ دور بارز ومؤثر في صياغة سياسات العراق، وقد يكون هذا الدور معتدلاً أو متطرفاً. وقد وفّر أسلوب شنّ الحرب على العراق، وإدارة فترة ما بعد الحرب، أرضية خصبة تنطلق منها عمليات تنظيم «القاعدة»، وهي تطورات تحمل في رحمها من دون شك تداعيات واسعة ربما تؤثر في المنطقة برمّتها.

مع ذلك، تتمثل المصادر الرئيسية التي ينبع منها سخط حركات المعارضة في الاستياء والإحباط من الحالة الاقتصادية والاجتماعية، وازدياد التساؤلات حول دور الحاكم والمحكوم في دولة ريعية مترنّحة، وما يصحبها من امتعاض للسياسات والسلوك التي يعتقد أنها لا تتفق مع مجتمع إسلامي ونظام تستند شرعيته، كما يدّعي، إلى حدّ كبير، إلى أحكام الشريعة الإسلامية. وفي ضوء السياق الأخير، ظهرت في المقابل حالة من السخط بسبب العلاقات الخارجية. ومن هنا نرى أن تفاقم الضغوط الاجتماعية والاقتصادية من جانب، وقضايا السياسة الخارجية التي ظهرت في أعقاب حرب الخليج التي اندلعت في الفترة (١٩٩٠ ـ ١٩٩١) من جانب آخر، قد ألقيا بدلوهما في إشعال موجة الأنشطة المتطرفة والإرهابية التي شنّتها حركة المعارضة في منتصف التسعينيات. ولكن يبقى أن نقول إنه بالرغم من اشتراك نسبة كبيرة من السكان في الأسباب

الرئيسية وراء حالة الاستياء والسخط، إلا أن قلة قليلة هي التي لجأت إلى أساليب التعبير المتطرفة.

خامساً: احتواء قوى المعارضة: مقاربة الدولة لظاهرة المعارضة السياسية

تمارس أسرة آل سعود حكماً مطلقاً، فالمشاركة السياسية في المملكة ظلت لوقت طويل مقتصرة على ممارسات تقليدية تتجسّد في مظاهر التمثيل القبلي والنخبوي، إلى جانب تقديم عرائض بمطالب معيّنة، وذلك ضمن إطار ما اصطُلح عليه بـ «ديمقراطية الصحراء» (Desert Democracy)[٣٥].

وعلى الصعيد العملي، لم ترقَ فرص طرح ومناقشة قضايا معينة مع الملك إلى مستوى المشاركة الفعلية في عملية صنع القرار. فنظام المجالس يمكن اعتباره في سياق واقع شبه الجزيرة العربية ضرباً من ضروب ممارسة العلاقات العامة بالنيابة عن شخص الملك، وبالتالي باسم الأسرة الحاكمة. غير أن هذا النظام ساهم في تعزيز شرعية القرارات المتخذة، وفي توطيد عملية اتخاذ القرار من قبل الأسرة المالكة، بل وفي تعزيز شرعية أسرة آل سعود ذاتها، وذلك من خلال ترسيخ عملية الشورى والإجماع، وإتاحة الفرصة أمام شخص الملك وكبار أمراء الأسرة الحاكمة للبروز بمظهر خير رعاة الرعية وحكماء القوم[٣٦].

نشأت تيارات مختلفة من المعارضة، مما دفع السلطات السعودية إلى انتهاج سياسات احتوائية مختلفة الأوجه، حيث عمل النظام على الاستفادة من دعم المؤسسة الدينية كلما أتيحت له الفرصة لذلك، وهو ما أضفى المزيد من الأهمية على دور المؤسسة الدينية في تعظيم الشرعية السياسية للحكومة في مواجهتها تهديدات الجماعات الأصولية. وهكذا استطاع المشايخ ورجال الدين التنديد بأنشطة منظمات المعارضة في الخارج، مثل لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية، والنأي عن انتقاد «صحوة الشيوخ» في الداخل، في وقت شنّت فيه

---

(٣٥) للاطلاع على بحث معارض وذو معلومات قيّمة حول هذا الموضوع، انظر: Royal Institute of International Affairs, «Vortex? or Catalyst,» Middle East Programme, Briefing Paper; 04/02 (September 2004).

(٣٦) انظر: Tim Niblock, «Social Structure and the Development of Saudi Arabian Political System,» in: Tim Niblock, eds., *State, Society and Economy in Saudi Arabia* (New York: Saint Martin Publication, 1982), p. 89.

وسائل الإعلام التابعة للحكومة حملة محمومة ضد «صحوة الشيوخ». وعلى الرغم من اعتماد الحكومة في الرياض على المؤسسة الدينية لفترة طويلة من أجل اكتساب الشرعية، فإن تزايد نبرة الجزم والحدّة من جانب المؤسسات الدينية بات مصدراً للقلق والخوف. وبالفعل، فإن المؤسسة الدينية الرسمية والتيار الديني المتطرف، وبفضل خلفيتهما التعليمية المشتركة، ظهرا وكأنهما يلتقيان في مواقفهما السياسية. ونظراً إلى استيائه من هيئة كبار العلماء، أعلن الملك فهد بن عبد العزيز في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ إنشاء المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية إلى جانب مجلس الإفتاء والإرشاد، وذلك بغرض تحييد وتهميش المؤسسة الدينية التقليدية.

وخلال عقد التسعينيات، أدركت السلطات السعودية أن استيعاب المعارضة الشيعية من شأنه أن يساهم في احتواء صراع محتمل مع هذه الطائفة. وضمن هذا الإطار، أبدت الحكومة والمعارضة الشيعية استعدادهما المشترك من أجل تحقيق تقارب بين موقفيهما، حيث عادت شخصيات شيعية عدّة كانت تعيش في المنفى إلى ديارها في المنطقة الشرقية، إلا أن الجانبين فضّلا عدم الكشف عن الاتفاق الذي عُقد بينهما خوفاً من إثارة حفيظة الجماعات السنّية الأصولية ذات التوجّهات الراديكالية[٣٧].

ولعل من المثير للاستغراب في المشهد السعودي أن النظام لا يواجه تحدّيات سياسية خطيرة، كما تمثلت في التيارات التقدمية والإصلاحية الديمقراطية، ونشطاء حقوق الإنسان، والتيارات الاشتراكية والماركسية، والحركات السياسية العلمانية التي تحرك السجال السياسي الدائر في العديد من الدول العربية، مع العلم أن الساحة السعودية تزخر بأعداد من النشطاء السياسيين المنتمين إلى مختلف هذه التيارات والحركات، لكن التحدّي الحقيقي الذي يجابه النظام السعودي ينبع من طبيعة المعارضة الإسلامية التي ساهمت السلطات نفسها في صياغتها وتغذيتها ودعمها.

وتنشط في المملكة كذلك جماعات من الحداثيين[٣٨]، إذ إن العديد من

(٣٧) يعتبر السنّة الوهّابيون الشيعة كفاراً ويشجبون التعامل معهم. ولعلّ هذا الموقف يُعد إرثاً من المراحل الأولى للإسلام السياسي تأجج بفعل السياسات الهادفة إلى احتواء المدّ الثوري الإيراني.

(٣٨) Richard H. Dekmejian, «The Liberal Impulse in Saudi Arabia,» *Middle East Journal*, vol. 75, no. 3 (2003), pp. 400-413.

أمراء آل سعود، وعلماء التربية، وعناصر من طبقة التكنوقراط، ورجال الأعمال، وعدداً من المواطنين الذين حصلوا على تعليمهم في البلدان الغربية، وأعداداً من الإسلاميين التقدميين، يميلون إلى خيار إحداث تغييرات اجتماعية عاجلة على نحو أسرع مما تتيحه الظروف القائمة، وبخاصة في وجه المتطرفين والمحافظين الإسلاميين الذين يتمتعون بقدرة تأثير هائلة في أوساط المجتمع السعودي، وقدرتهم على تعطيل الجهود الرامية إلى تحقيق التقدم المنشود في مجال الإصلاح. غير أن أغلبية الحداثيين السعوديين يقرّون بحقيقة أن التقاليد والممارسات الدينية في المملكة لا يمكن إصلاحها إلا من خلال مقاربة تدرّجية. وعلى الرغم من اعتدال مواقفهم السياسية، تعرّض عدد من رجال الأعمال والتكنوقراط ومجموعة من المتعلمين في المعاهد والجامعات الغربية للاعتقال، وواجهوا كذلك في بعض الحالات مضايقات من قبل السلطات، بسبب إصرارهم على المطالبة بتنفيذ إصلاحات منهجية تتبلور ضمن إطار زمني محدّد. ومع ذلك، لا تعدو مثل هذه الحالات أن تكون حوادث نادرة نسبياً، مع العلم أن فئة الحداثيين يدركون تماماً أن الأسرة الحاكمة، وإلى جانبها نخبة التكنوقراط، يطرحون آلية عمل قابلة للتطوير، كجزء من عملية الإصلاح والتغيير، أفضل من الطرح الذي تروّج له المعارضة. وبالتالي، فإن من الأجدى والأفضل العمل من تحت عباءة النظام.

ونتيجة لإدراكها الواضح لهذه الحقائق والوقائع، تبنّت السلطات مجموعة من الأدوات الأمنية والقانونية والسياسية لإدارة علاقتها بجماعات المعارضة السياسية. فعلى الصعيد الأمني، لجأت السلطات المسؤولة عن أمن الدولة إلى تفعيل منهج أمني صارم، كلما اضطرت إلى التعامل مع العناصر والجماعات ذات التوجهات والأساليب العنيفة، وسعت عناصر الأمن إلى تفكيك الخلايا السرية، ومصادرة الذخيرة والمتفجرات الموجودة بحوزتهم، واعتقال ومحاكمة كل من ثبتت صلته أو ضلوعه في الأعمال التخريبية، فعقب أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، وعلى الصعيد الداخلي، أقدمت سلطات الأمن على استجواب أكثر من ألفين من المقاتلين السابقين الذين شاركوا في حروب أفغانستانْ والبوسنة والشيشان. وضمن خطوة ترمي إلى كشف هُويات المتورطين من عناصر بعض الخلايا الإرهابية أمام الرأي العام السعودي، عرضت السلطات أسماءهم وصور بعضهم على وسائل الإعلام، بينما أطلقت حواراً متسامحاً مع المعتقلين.

وأبرمت الحكومة عدداً من اتفاقيات تسليم المجرمين مع دول، مثل اليمن وإيران، وتقدمت الرياض بطلب رسمي إلى منظمة الشرطة الدولية (الإنتربول) لمطاردة سبعمئة وخمسين من المشتبه بتورطهم في أعمال إرهابية أو تخريبية. ويمكن الإشارة، في هذا الإطار، إلى المبادرة التي اتخذتها السلطات لتشكيل لجنة سعودية ـ أمريكية مشتركة أسندت إليها مهمة مكافحة الإرهاب. وتعقد اللجنة اجتماعات دورية لتبادل المعلومات، ورسم الخطط لتفكيك الشبكات الإرهابية. ومن جهة أخرى، شجعت الحكومة الوزارات والدوائر الحكومية المختلفة على المساهمة والمشاركة في المؤتمرات والحلقات النقاشية الدولية التي تركّز أعمالها على ملف الإرهاب.

وعمدت السلطات السعودية منذ عام ٢٠٠٢ إلى تبنّي مجموعة من الإجراءات المالية والاقتصادية، كان الهدف من ورائها تجفيف منابع تمويل أنشطة الجماعات المتطرفة (أقامت الحكومة عام ١٩٩٥ وحدة خاصة لمكافحة وإحباط عمليات غسيل الأموال تابعة لوزارة الداخلية ومؤسسة النقد العربي السعودي). وكان الهدف من هذه المحاولات هو رصد وتفكيك شبكات التمويل، وتم تشديد المراقبة التي تمارسها مؤسسة النقد العربي السعودي على حركة رؤوس الأموال والحسابات المصرفية[٣٩].

أما على مستوى الإجراءات القانونية، فقد وقّعت الحكومة على معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة المتاجرة غير المشروعة والغش التجاري (UN Convention on Illegal Trade and Trade Fraud). وبالموازاة مع ذلك، أصدرت مجموعة من التشريعات والقوانين الجديدة من خلال مؤسسة النقد العربي السعودي تسمح للبنوك بتحري الحسابات المصرفية، وأنشات وحدة معلومات مالية تابعة لوزارة الداخلية. وفي إطار جهودها لتجفيف مصادر تمويل الحركات الإرهابية، تبنّت السلطات السعودية جملة من التدابير الصارمة عقب أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر الرامية إلى تشديد المراقبة على أنشطة المؤسسات الخيرية والإنسانية، منها، على سبيل المثال، تجميد الحسابات المصرفية الخاصة بالمكاتب التمثيلية التابعة لمؤسسة الحرمين الإسلامية في كل

---

(٣٩) عملت الحكومة السعودية بصورة حثيثة في هذا المجال ونجحت في تفكيك شبكة تتكون من خمسين شركة يملكها أسامة بن لادن. وكانت هذه الشركات تنشط في مجال غسيل الأموال ونقل الأموال عبر العالم. كما جمدت الحكومة في عام ١٩٩٤ أرصدة مالية باسم أسامة بن لادن.

من الصومال والبوسنة، وذلك في شهر آذار/ مارس ٢٠٠٢ عقب بروز أدلة على أن هذين المكتبين متورطان في عمليات دعم أنشطة إرهابية. إضافة إلى ذلك، أقامت السلطات لجنة عليا أسندت إليها مهمة الإشراف على عمليات جمع التبرّعات لحساب المنظمات الإنسانية، مع التركيز على ضرورة مراجعة وتدقيق حسابات المنظمات الخيرية.

وعلى الصعيد السياسي، فتحت الحكومة قنوات الحوار مع مختلف أطياف المجتمع المدني. ولعل اللقاءات المتلاحقة التي أجراها ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز مع وفود تمثل فئة المفكرين وصانعي الرأي في السعودية، تندرج تحت عنوان هذا الحوار الوطني. وضمن هذا السياق، أعلن الأمير عبد الله في شهر آب/ أغسطس ٢٠٠٣ عن تأسيس مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني في العاصمة الرياض[٤٠]. ويتولى المركز مهام دعم وتفعيل الحوار الذي دشّنه الأمير عبد الله مع المفكرين السعوديين في فترة سابقة. وتم بالفعل عقد ثلاثة مؤتمرات متتالية للحوار الوطني حتى وقت تأليف هذا الكتاب (الخريف، ٢٠٠٤)، حيث عقد المؤتمران الأول والثاني منهما في شهري حزيران/ يونيو وكانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣، بينما عقد المؤتمر الثالث في حزيران/ يونيو ٢٠٠٤، حيث تمت مناقشة جوانب الإصلاح، وصدرت التوصيات بشأن الخطوات المستقبلية، كما صدرت تعليمات بضرورة عقد دورة جديدة من الحوار والمناقشات كل ثلاثة أشهر. وبينما تنطوي هذه المبادرة على كثير من الأهمية، إذ فتحت الباب أمام مناقشة موضوعات كانت تعتبر في الماضي حساسة، باستضافة متحاورين كان من الصعب اشتراكهم سابقاً (مثل علماء الحركة الوهّابية والشيعة)، فقد يرى بعض النقاد المنتمين إلى التيار الإصلاحي أن الجهود المحسوسة لا تزال محدودة للغاية[٤١].

وفي خطوة تُعتبر ذات دلالات تقدمية، بحسب المقاييس السعودية، تم الإعلان عن تنظيم انتخابات بلدية في شهر شباط/ فبراير من عام ٢٠٠٥،

(٤٠) يمكن الاطلاع على مركز الملك عبد العزيز من خلال زيارة موقعه الإلكتروني على شبكة الإنترنت، <http://www.nationaldialogue.org.sa/prince.php>.

(٤١) للاطلاع على عرض جيد ومختصر وتقييم الثلاث جلسات الأولى من برنامج الحوار الوطني، انظر: «Can Saudi Arabia Reform itself?,» pp. 16-18, and Jones, «A social Contract for Saudi Arabia».

الهدف منها تشكيل مجلس شورى منتخب في مرحلة ما[٤٢]. ومن الواضح أن قرار السلطات السعودية الخاص بتطبيق إصلاحات واسعة جاء على إثر تصاعد الضغوط الداخلية والخارجية على السواء. غير أن برنامج الإصلاح الحالي تعود بوادره الأولى إلى شهر آذار/مارس ١٩٩٢، عندما أعلن الملك فهد بن عبد العزيز عن قرار تأسيس مجلس شورى سعودي يتألف من أعضاء تعيّنهم الحكومة. وتم كذلك إدراج مجموعة من التعديلات الجوهرية على نظام إدارة الحكم الأساسي كجزء من برنامج الإصلاح الشامل (أثناء وضع القانون الأساسي للدولة بدلاً من القرآن، على الرغم من تجنّب كلمة «دستور»). وتبدو النخبة الحاكمة في الرياض اليوم وكأنها أدركت فعلاً ضرورة تطبيق الإصلاح كشرط لا مناص منه من أجل التعامل مع التحديات والاستحقاقات المستجدّة، سواء على المستوى الداخلي أو على المسرح الدولي.

وبالمعنى نفسه، يمكن النظر إلى مبادرة الإصلاح والتحول الديمقراطي في منطقة الشرق الأوسط التي أطلقها وزير الخارجية الأمريكي كولن باول على أنها كانت مقدمة لحملة غزو العراق التي شنّها ائتلاف بقيادة الولايات المتحدة، والدافع نحو المطالبة بالإصلاح الديمقراطي. وقد ركّز مضمون مبادرة باول على قضايا تخصّ الممارسات الديمقراطية والتعليم وحقوق المرأة ومؤسسات المجتمع المدني. ويجدر التذكير في هذا المقام بأن الإعلان عن المبادرة الأمريكية جاء قبل وقت قصير من الضربة الصاروخية الأولى ضد العاصمة العراقية في آذار/مارس ٢٠٠٣، وذلك ضمن محاولة أمريكية لإرسال مؤشر قوي إلى كل من يدّعي بأن واشنطن تدعم النظم الدكتاتورية في الوطن العربي.

ليس هناك من مجال للشك في أن الواقع السياسي السائد في جميع الدول العربية اليوم يرزح تحت وطأة عجز خانق في مجال الممارسة الديمقراطية وتفشي الفساد فيها. إلا أن موجة من التشكيك الواسع اجتاحت الأوساط الشعبية في الوطن العربي، بما في ذلك السعوديين، بسبب التحول الواضح في موقف الولايات المتحدة نحو الإصلاح الديمقراطي، وذلك في ضوء تاريخها السابق

---

(٤٢) تمثل انتخابات البلدية واحدة من المراحل الثلاث التي تهدف إلى إصلاح العملية الانتخابية، إذ تعتمد **أولى** هذه المراحل على انتخاب نصف أعضاء المجالس البلدية البالغ عددها ١٧٨ مجلساً، وتعيين النصف الآخر، بينما تتمثل المرحلة **الثانية** في انتخاب المجالس المحلية بعد عامين، وبعدها تبدأ المرحلة **الثالثة** بعد عام التي يتم خلالها طرح انتخاب أعضاء مجلس الشورى للمناقشة.

بدعم وحماية النظم الاستبدادية، وتورطها في التخطيط لمجموعة من الانقلابات في التشيلي وبعض الدول الأخرى، وسياسة المعايير المزدوجة التي تتبنّاها عند التعامل مع الرئيس الفلسطيني المنتخب ياسر عرفات. وأمام هذا الواقع، يبدو أن النظام الحاكم في السعودية، وإلى جانبه حركات المعارضة السياسية، لم يقتنعا بالخطاب الأمريكي المنادي بالإصلاح الديمقراطي، ولعل هذا الموقف قد ساهم في تقوية عضد النظام، فيما اهتزت متانة موقف المعارضة.

ويرى الاتجاه السائد في الشارع العربي أن واشنطن ستعمد إلى امتطاء الحصان الديمقراطي لممارسة الضغط على الحكومات التي تعارض سياساتها في المنطقة، بينما تتجاهل عمداً مبادرتها الإصلاحية كلما تطلب الأمر التعامل مع حكومات تبدي رغبتها واستعدادها لخدمة المصالح الأمريكية، على الرغم من أن بعض تلك الحكومات لا تتعامل إلا بقوة العصا مع شعوبها.

سادساً: مستقبل المعارضة السياسية في السعودية

باستثناء جماعة جهيمان العتيبي التي اقتحمت واستولت على الحرم المكي عام ١٩٧٩، وباستثناء خصوم النظام المنتمين إلى القاعدة، لا تمثل الجماعات المعارضة في السعودية تهديدات توازي التهديدات التي ظلت تجسدها الجماعات المعارضة في دول عربية أخرى، مثل مصر والجزائر خلال عقد التسعينيات. ومن الجلي لعيان المهتمين بالشأن السياسي السعودي أنه على الرغم من جدّية الحملة التي شنّتها السلطات الأمنية في المملكة ضد الخلايا المسلحة، واعتقال المئات من الإسلاميين المتطرفين، فإن القاعدة والخلايا المنتمية إليها لا تزال تتمتع بدعم بعض الشرائح داخل المجتمع السعودي، بما في ذلك رجال الدين والمشايخ الذين يستمرّون في إصدار فتاوى تضفي غطاء من الشرعية على العمليات التي ينفذها التنظيم.

وعلى الرغم من بيانات الاستنكار والشجب التي صدرت على لسان العديد من علماء الدين المحافظين ضد عمليات التفجير الانتحارية في السعودية، فإن كثيراً منهم يشعرون بأن مواقعهم داخل المجتمع مهددة نتيجة ردّة فعل الحكومة، بل تنتابهم مشاعر التوجّس والقلق من إمكانية توجّه الحكومة نحو التحرك تحت غطاء محاربة الإرهاب لتسلخ عن العلماء الوهّابيين عباءة الوجاهة والتقدير التي ظلوا يتمسّكون بها لعقود طويلة، خصوصاً بعد أن دشّنت

الحكومة حواراً وطنياً شمل لأول مرة التيارات الدينية المختلفة في المملكة، بما في ذلك التيارات السنّية والشيعية والصوفية والإسماعيلية.

وفي التحليل الأخير، يمكن القول إن المعارضة السياسية في المملكة لا تزال متقوقعة ضمن جماعات نفّذت بعض أعمال العنف، لكنها لم تنجح قط في إيجاد أصداء واسعة لتوجّهاتها في أوساط المجتمع السعودي، ولم تفلح في إيجاد موطئ قدم لها داخل مؤسسات الدولة(٤٣).

إن الوضع السياسي والاجتماعي القائم حالياً في المملكة يعاني هشاشة واضحة. ولعل أهم ما يفسر ذلك حدوث تغيّرات اجتماعية سريعة، إذ إن المجتمع السعودي مجتمع شاب ثلاثة أرباع سكانه تقلّ أعمارهم عن ثلاثين عاماً. ويمثل هؤلاء فئة تتمتع بحيوية فائضة، ولديهم حضور يمكّنهم من إسماع صوتهم ضد مظاهر البطالة المتفاقمة والفساد المستشري وغياب حرية التعبير. وقد ساهمت وسائل الاتصال، مثل الإنترنت والقنوات التلفزيونية الفضائية والهواتف النقالة، في انفتاح المجتمع السعودي على الأحداث والتطورات الخارجية. وبالتالي انتهت عزلة المملكة، وأصبح من الصعوبة بمكان بالنسبة إلى السلطات التحكّم في حياة المواطنين الذين يطالبون النظام الحاكم بالمزيد والمزيد

يوجد عامل آخر مهم ينبغي التركيز عليه، يتمثل في حملة العنف التي تشنّها بعض الجماعات الإسلامية، التي أفضت إلى ضرورة إعادة تقييم تعاليم الفكر الوهّابي وتأثيرها في حياة المواطن السعودي. وفي هذا الإطار، لم تقتصر جهود السلطات الحكومية على محاولة اجتثات الجماعات الجهادية، بل سعت بصورة حثيثة إلى استمالة عقول وقلوب المواطنين بعيداً عن التوجهات المتطرفة. لذا أطلقت السلطات حملة إعلامية واسعة، واتخذت قراراً بفصل عدد من الأئمة المتشدّدين أو إعادة تأهيلهم، وقامت بمراجعة جزئية للكتب والمؤلفات المدرسية، وشدّدت إجراءات المراقبة على أنشطة المؤسسات الإسلامية الخيرية أو قامت بإغلاقها تماماً، إلى جانب مجموعة من الإجراءات والتدابير الأخرى. وفي الوقت نفسه، عمل المسؤولون الحكوميون على دعم

---

(٤٣) تروّج بعض الادعاءات بأن عدداً من العناصر المعارضة ذات التوجهات العنيفة ترتبط ببعض الدوائر الحكومية مثل الحرس الوطني، لكن ليست هناك دلائل قوية تدعم هذه الادعاءات. انظر نظرية رويل ميجير الواردة في الفصل العاشر في هذا الكتاب.

الإصلاح الاقتصادي، بما في ذلك خصخصة بعض القطاعات الصناعية التابعة للدولة، و«سعودة» الوظائف، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، فيما سعت الحكومة على الصعيد السياسي إلى تعزيز عملية المشاركة التدرّجية للشعب في تدبير الشأن العام.

ويبدو أن مستقبل المعارضة السياسية في المملكة يرتبط بمدى وكيفية حل جملة من المشكلات والقضايا الاقتصادية والاجتماعية العالقة، بما في ذلك مصاعب الحياة اليومية، مثل مشكلة البطالة، وتدهور مستويات المعيشة. ومما لا شك فيه أن معالجة هذه القضايا من شأنها أن تعبّد الطريق أمام صياغة وتفعيل عقد اجتماعي جديد بين مؤسسة الدولة والمجتمع. كما أن من شأن هذه المقاربة أن تحدّ من محاولات بعض القوى الخارجية ممارسة الضغوط على المملكة من خلال إثارة ملف حقوق الإنسان، وأيضاً القضاء على كثير من الأسباب والعوامل المؤدية إلى تفشي ظاهرتي العنف والتطرف.

ولعل من الضروري الإسراع بعملية الإصلاح. وقد قطعت الدولة السعودية بالفعل شوطاً كبيراً في ما يخصّ إصلاح التعليم، وإعادة تأهيل الدعاة، وتشجيع قيم التسامح والعفو، وهي قيم تنبع من تعاليم الدين الإسلامي الحنيف وتصبّ فيها[٤٤]. وحتى تتمكن العملية الإصلاحية من تحقيق النتائج المنشودة، لا بد لنا من الاعتراف بحقيقة أن الإصلاح لن يرى النور من دون ثمن. وينبغي للسعودية، حكومة وشعباً، إدراك أن ثمن الإصلاح أقل بكثير من ضريبة محاولات تأجيل الإصلاح أو تنفيذه بصورة مجزأة أو على نحو ارتجالي أو اعتباطي.

وغني عن القول إن نجاح عملية الإصلاح يرتبط إلى حدّ كبير بقدرة مؤسسة الدولة على احتواء العناصر والقوى المناهضة للمشروع الإصلاحي، التي تعارض المبادرات الإصلاحية بغية حماية مصالحها الذاتية والإبقاء على الوضع القائم فقط. وتجدر الإشارة إلى أن خصوم الإصلاح ينتمون إلى خلفيات اجتماعية وسياسية متنوعة تضم بعض رجال الدين التقليديين، والتجار ذوي النفوذ، وزعماء القبائل، وكثير من أفراد الأسرة المالكة المتوجسين من أن أية ترتيبات جديدة قد تؤثر سلباً في الامتيازات التي يتمتعون بها. ومن الضروري

---

(٤٤) انظر الفصل الثالث في هذا الكتاب.

كذلك إعادة النظر في العلاقة القائمة حالياً بين المجتمع والدولة، التي تفتقر إلى الوضوح، وتنحاز بصورة صارخة إلى صالح الدولة، والعمل بدلاً من ذلك على صياغة علاقة متوازنة من خلال تفعيل عقد اجتماعي جديد، يدعم الجهد الإصلاحي، ويساهم في إقامة مؤسسات دستورية تعمل تحت غطاء القانون، وتقوم على حماية حكمه وصيانة حرمته.

وضمن هذه الرؤية، فسوف يتم التخفيف من حدّة العوامل المؤدية إلى ظهور العنف والتطرف، وتقليصها، ثم استئصالها في النهاية. وعلى جانب آخر، سوف تساهم مثل هذه الخطوات في إقامة قنوات شرعية وقانونية لتبنّي حوار شفاف وبنّاء مع مختلف الطوائف والجماعات.

وبالطبع، فإن الأسرة الحاكمة تدرك أن الإصلاح الحاد يسمح بإقامة حكومة شفافة ومسؤولة، وهو ما يمثل تهديداً لسلطاتها وامتيازاتها القائمة حالياً. وعندما تختار الأسرة المالكة التمسك بالأساليب العتيقة لإدارة الحكم، مثل محاولة استمالة أو إكراه القوى المعارضة، من خلال استغلال إيرادات النفط لكسب المزيد من الوقت، وقطع وعود بالإصلاح، مع تأجيل الوفاء بتنفيذها، فإن الفجوة بين طموحات وآمال الشعب وما يعرضه النظام الحاكم سوف تتسع على نحو ينذر بتطورات خطيرة في المستقبل.

الجـــداول

الجدول الرقم (٩ ـ ١)
الهجمات الإرهابية في المملكة العربية السعودية من ١٨/ ٣/ ٢٠٠٣ حتى ٣/ ١١/ ٢٠٠٤

الحادثة	الضحايا								الجناة				
	القتلى				الجرحى								
الموقع	ضباط الأمن	المدنيون		الإجمالي	ضباط الأمن	المدنيون		الإجمالي	المطلوبون	القتلى	الجرحى	المعتقلون	الإجمالي
		المواطنون	المقيمون			المواطنون	المقيمون						
داخل المملكة	٤٤	١٩	٥٣	١١٦	١٠٤	١٣	٣٤٦	٤٦٣	١٠١*	٧٢**	١٣***	٣١٢****	٤٩٨

* خمسة مواطنين سعوديين.

** خمسة مواطنين غير سعوديين.

*** مواطن غير سعودي.

**** تسعة عشر مواطناً غير سعودي، أربع عشرة سيدة، ستة أطفال، قام عشرة أشخاص بتسليم أنفسهم إلى السلطات طوعاً.

الجدول الرقم (٩ ـ ٢)
القوات الأمريكية المتمركزة في السعودية

المسمّى	تاريخ التأسيس	الموقع	حجم الطاقم	نوعية العتاد	تاريخ الانسحاب
قاعدة الأمير عبد العزيز	١٩٥١	ظهران		أسطول من الطائرات المقاتلة وصواريخ الباتريوت منذ ١٩٩٠ ـ ١٩٩١	
قاعدة الأمير سلطان الجوية	١٩٩٠	٨٠ كيلومتراً جنوب العاصمة الرياض	٤٥٠٠ جندي	عدد غير معروف من الطائرات المقاتلة الجوية	أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣؛ بقاء ٥٠٠ من الطاقم متمركزين في مجمع سكني
التدريب العسكري الأمريكي		ـ قاعدة الدمام الجوية ـ الحرس الوطني ـ قيادة الشرقية ـ قاعدة خميس مشيط ـ قاعدة الظهران ـ قاعدة جدة		تقديم البرامج التدريبية والاستشارات والدعم اللوجستي لتشغيل مقاتلات «إف ـ ١٦» في قاعدتي الظهران وخميس مشيط وطائرات «آر. إف.» في قاعدة الطائف وطائرات «سي. ١٣٠ إس.» في قاعدة جدة	
قوات ١ ـ ٧	٢٠٠١	الرياض	٥٠٠	الدفاع الجوي بالصواريخ	

* ملحوظة: هذه البيانات قابلة للتغيير.

الجدول الرقم (٩ ـ ٣)
الإصلاحات السياسية والإدارية في دول مجلس التعاون الخليجي

البلد	الدستور	البرلمان	آخر انتخابات	وضع المرأة
مملكة البحرين	٢٠٠٢	منتخب	تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢	يحق للمرأة التصويت والترشح/ عدد من النساء يتولين مناصب تنفيذية
قطر	٢٠٠٣	ثلثا الأعضاء منتخبون	تم عقد استفتاء حول الدستور في نيسان/ أبريل ٢٠٠٣	يحق للمرأة التصويت والترشح/ عدد من النساء يتولين مناصب تنفيذية
الكويت	١٩٦٢	منتخب	تموز/ يوليو ٢٠٠٣	حصلت المرأة على حق التصويت والترشح في عام ٢٠٠٥/ عدد من النساء يتولين مناصب تنفيذية
سلطنة عُمان	١٩٩٦	منتخب	تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣	يحق للمرأة التصويت والترشح/ عدد من النساء يتولين مناصب تنفيذية
الإمارات العربية المتحدة	١٩٩٦	العضوية بالتعيين	--	العديد من الأصوات تطالب بمنح المرأة حق التصويت والترشّح، ولكن لا تقام انتخابات في الإمارات العربية المتحدة

الجدول الرقم (٩ ـ ٤)

أبرز حركات وجماعات ومنظمات المعارضة السياسية في السعودية

(المنظمات والحركات المكتوبة بالخط الأسود تعني أنها لا تزال تمارس أنشطتها)

الحركة	الجماعة التمثيلية	تاريخ النشأة	أبرز الشخصيات	العضوية
المنظمات الليبرالية	ـ حزب التحرير الحجازي ـ الأمراء الأحرار ـ نجد الفتاة ـ لجنة التحرير ـ العربية السعودية	١٩٢٧ الستينيات الستينيات ١٩٦٩ ١٩٤٩	حسن الدباغ طلال بن عبد العزيز عبد الله الطرقي، عبد الله بن معمر وفيصل الحجيلان ـ	تجار منطقة الحجاز عدد من الأمراء من الأسرة المالكة عدد من المفكرين السعوديين في الخارج عدد من المفكرين والضباط
المنظمات القومية	ثورة بن رفادة ـ جمعية المعرفة من أجل النضال ـ القوميون العرب ـ اتحاد شبة الجزيرة (حركة ناصرية) ـ حزب البعث الاشتراكي العربي (السعودي) ـ جبهة التحرير العربية ـ شباب الطليعة العربية (السعودية) ـ مؤتمر الأرطاوية	١٩٣٢ ١٩٤٩ الخمسينيات الخمسينيات الخمسينيات ١٩٦٢ ١٩٦٤ ١٩٢٦	حامد بن رفادة حسن الحبشي وعبد الرؤوف الخنيز ـ ناصر سعيد محمد الربيعي وعلي غنام حسين نصيف وعدد من شيوخ القبائل ـ فيصل الدويش وسلطان بن بجاد وضيدان بن حثلين	رجال القبائل وتجار منطقة الحجاز عدد من المفكرين والطلبة عدد من الطلبة والعمال عدد من الموظفين والعمال طلبة اتحاد القوميين الشباب مجموعة من الشباب القوميين جماعة الإخوان
المنظمات الإسلامية	ـ مؤتمر الرياض الأول ـ مؤتمر الرياض الثاني ـ حركة القطيف للانفصال ـ جماعة التبليغ مظاهرات القطيف الاستيلاء على الحرم المكي **ـ حزب الله السعودي** **ـ حركة الإصلاح** **لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية** **ـ تنظيم القاعدة**	١٩٢٧ ١٩٢٨ ١٩٤٨ ١٩٥٣ ١٩٧٠ ١٩٧٩ ١٩٨٠ ١٩٩٦ ١٩٩٣ التسعينيات	الإمام عبد العزيز بن سعود الإمام عبد العزيز بن سعود محمد حسين العراج ـ ـ جهيمان بن سيف العتيبي ـ الدكتور سعيد الفقيه الدكتور محمد المسعري أسامة بن لادن	جماعة الإخوان جماعة الإخوان الشيعة في منطقة القطيف رجال الدين وعدد من الطلبة الشيعة في منطقة القطيف فلول جماعة الإخوان الشيعة رجال الدين والأساتذة الجامعيين رجال الدين وأساتذة جامعيون جماعات إسلامية
المنظمات الماركسية	ـ الجبهة الوطنية للإصلاح ـ الجبهة الوطنية للإصلاح ـ الجبهة الديمقراطية الشعبية لتحرير شبه الجزيرة العربية ـ المنظمة الشيوعية السعودية ـ اتحاد القوى الديمقراطية في شبه الجزيرة العربية ـ الجبهة الاشتراكية من أجل تحرير شبه الجزيرة العربية ـ رابطة أحفاد العرب في الخارج الحزب الديمقراطي الشعبي في شبه الجزيرة العربية ـ جبهة النضال الشعبي	١٩٥٣ ١٩٥٨ ١٩٦٠ ١٩٦١ الستينيات ١٩٦٣ ١٩٦٩ ١٩٦٩ السبعينيات	ـ الجالية السعودية في الخارج مجموعة من الطلبة السعوديين في أوروبا والولايات المتحدة	عناصر من الجيش والعمال والموظفين طبقة البرجوازية وعدد من المفكرين والعمال عمال النفط عمال قطاع النفط عمال قطاع النفط في المنطقة الشرقية عدد من المفكرين والعمال عدد من المسؤولين والطلبة عدد من الطلبة

الجدول الرقم (٩ ـ ٥)

الترتيب الزمني لحركات المعارضة السعودية

(المنظمات والحركات المكتوبة بالخط الأسود تعني أنها لا تزال تمارس أنشطتها)

١٩١٢	الهجرة الأولى (مستوطنة الحركات الجهادية) في الأرطاوية
١٩١٦	توسيع قاعدة الإخوان
١٩٢٦	مؤتمر المعارضة الأرطاوية
١٩٢٧	مؤتمر الرياض الأول يعلن بن سعود إماماً إسلامياً
١٩٢٨	مؤتمر الرياض الثاني الحاسم جزئياً الذي عقد في الرياض للقضاء على المتطرفين
١٩٤٨	تحرك العراج في القطيف من أجل الانفصال
١٩٤٩-٥٠	جمعية مكافحة التنوير
الخمسينيات	اتحاد شبة الجزيرة العربية
الخمسينيات	حزب البعث السعودي
الخمسينيات	اللجنة العمالية
١٩٥٣	جبهة الإصلاح الوطني
١٩٥٣	جماعة التبليغ
١٩٥٣	وثيقة الطائف للإصلاح السياسي
١٩٥٥	الضباط الأحرار
١٩٥٨	جبهة التحرير الوطنية
١٩٦٠	الجبهة الشعبية الديمقراطية في شبة الجزيرة العربية
الستينيات	نجد الفتاة
الستينيات	اتحاد القوى الديمقراطية في شبة الجزيرة العربية
١٩٦١	منظمة الشيوعيين السعوديين
١٩٦٢	حركة الأمراء الأحرار
١٩٦٢	طليعة الطلبة الثورية
١٩٦٢	جبهة التحرير السعودية
١٩٦٣	الجبهة الاشتراكية لتحرير شبه الجزيرة العربية
١٩٦٤	شباب الطليعة
١٩٦٩	لجنة التحرير السعودية
١٩٦٩	رابطة أبناء شبه الجزيرة العربية
١٩٦٩	الحزب الشعبي الديمقراطي
١٩٧٠	انتفاضة الشيعة
السبعينيات	جبهة النضال الشعبي

يتبـــع

تابـــع

١٩٧٩	ثورة جهيمان والاستيلاء على الحرم المكي
١٩٨٠	**حزب الله السعودي**
التسعينيات	**المعهد السعودي في واشنطن**
١٩٩٠	**القاعدة**
١٩٩١	عرائض النصيحة الليبرالية والدينية.
١٩٩٣	**لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية**
٩٩٦	**حركة الإصلاح السياسي في شبة الجزيرة العربية**
٢٠٠٣	العرائض

- دفاعاً عن أمتنا.
- رؤية حول حاضر ومستقبل وطننا.
- المناشدة الوطنية ـ الإصلاح الدستوري أولاً.
- وثيقة حقوق المرأة.
- مؤتمر لندن.

الجدول الرقم (٩ ـ ٦)

أهم عرائض الإصلاح منذ بداية عقد التسعينيات

عنوان العريضة	تاريخ طرح العريضة	عدد الموقعين	الانتماء السياسي للموقعين	الخلفية الاجتماعية للموقعين	المطالب
ـ عريضة الإصلاح	١٩٩٠	٤٣	ليراليون	جامعيون	إصلاحات سياسية شاملة
ـ عريضة المعتدلين	١٩٩١	٤٠	إسلاميون معتدلون	موظفون ومفكرون	إصلاحات قضائية وإدارية الشفافية والمساءلة القانونية اجتثات الفساد تحسين أداء الدوائر الحكومية
مذكرة النصيحة	أيار/مايو ١٩٩٢	١٠٧	سلفيون متشدّدون	رجال وعلماء دين وأئمة المساجد وعدد من أساتذة الجامعات	ـ اجتثات الفساد ـ تطبيق أحكام الشريعة ـ تقليص أعداد العمالة الوافدة
فتوى الجبهة الإسلامية العالمية ضد اليهود والصليبيين	شباط/فبراير ١٩٩٨	بيان	أصوليون متشددون	أسامة بن لادن	ـ طرد القوات الأمريكية وحلفائها من شبه الجزيرة العربية
«رؤية حاضر ومستقبل الوطن»	كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣	١٠٤	ليراليون	جامعيون ومفكرون	ـ تحسين أداء الأسرة المالكة ـ إصلاحات دستورية ـ استقلالية القضاء ـ حماية الحريات ـ تحسين وضع المرأة

يتبـــع

تابـــع

عريضة الشيعة	نيسان/ أبريل ٢٠٠٣	٤٥٠	شيعة معتدلون	قادة من الشيعة	دور أكبر للشيعة في الحياة السياسية
«دفاعاً عن الوطن»	أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣	-	ليبراليون	جامعيون ومفكرون	إصلاحات واسعة عبر الوسائل السلمية
«نداء الوطن: القيادة والشعب معاً: الإصلاح الدستوري أولاً»	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣	-	ليبراليون	جامعيون ومفكرون	ـ تحويل النظام الملكي القائم إلى ملكية دستورية ـ ينبغي أن يتم هذا التحول خلال ثلاثة أعوام ـ صيانة حق التجمع والتظاهر
عريضة حقوق المرأة	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣	٣٠٠	ليبراليون	نساء جامعيات ومفكرات وموظفات	ـ الإقرار بحقوق المرأة بوصفها مواطنة بالمعنى الكامل وإلغاء الولاية الشرعية على المرأة ـ الحقوق المدنية ـ ضمان التعليم العام للجنسين ـ تنظيم تخصصات جامعية خاصة للنساء توظيف المرأة في جميع القطاعات الاقتصادية بعد إنشاء اتحادات عمالية

الفصل العاشر

«دورة النزاع» وحدود الإرهاب في المملكة العربية السعودية

رويل ميجر

يحلل هذا الفصل الأحداث والأشخاص الذين شاركوا في التفجيرات، وفي عمليات إطلاق النار التي وقعت في المملكة العربية السعودية منذ أيار/ مايو ٢٠٠٣. وهو يسلط الضوء على الخلفية السياسية والتنظيمية والسيرة الذاتية لأولئك الذين نُظر إليهم كمسؤولين عن الاعتداءات، أي أعضاء تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية.

وقد تم استخدام نظرية الحركة الاجتماعية، ولا سيما مفهوم دورة النزاع من أجل تحليل هذه الأحداث. ويقدم هذا الفصل أولاً نظرة شاملة مختصرة حول المفاهيم الأساسية لهذه النظرية، ومن ثم موجزاً عن دورة النزاع ونشأتها في المملكة العربية السعودية منذ التسعينيات ولغاية شتاء عام ٢٠٠٤.

أولاً: الحركات الاجتماعية ودورات النزاع والعنف

تقدم سيدني تارو في كتابها: **السلطة في حالة الحركة: الحركة الاجتماعية وسياسات النزاع**، موجزاً عن نتائج الأبحاث حول الحركات الاجتماعية النزاعية خلال العقدين السابقين. وترتكز الحركة الاجتماعية على العمل الجماعي، و«تصبح مثيرة للنزاع عندما يستخدمها أفراد لا تتوفر لهم وسائل وصول منتظمة إلى المؤسسات، ويعملون باسم مطالب جديدة أو غير مقبولة، ويتصرفون

بطريقة تستفزّ الآخرين أو تستفز السلطات بصورة جوهرية»[1]. وقد يبدو أن المفاهيم الأساسية لـ «العمل المثير للنزاع» ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقضية المملكة العربية السعودية. ويتمثل أحد هذه المفاهيم الأساسية بـ «صياغة إطار»، حيث يتعيّن على كل حركة أن تحدّد لنفسها وللآخرين معنى وهُوية يرتكزان على مشكلة تدّعي أنها قادرة على حلها، حيث إن تحديد الهُوية يمثل شرطاً مسبقاً من أجل بناء الإجماع والتماهي في حالة الانتقال من مرحلة إلى أخرى[2].

والمفهوم الثاني يُعرَف بـ «هيكلية الفرصة السياسية» الذي يُحدَّد بـ «أبعاد البيئة السياسية التي توفر الحوافز للناس من أجل القيام بأعمل جماعية (. . .)». وتتيح الفرص السياسية، كانهيار النظام الشيوعي في عام ١٩٨٩، للحركات الاجتماعية وللمعارضين، أن يبرزوا على الساحة ويعبّروا عن مطالبهم. فيعتمد المعارضون، بهدف الضغط على السلطات، «مجموعة من الأعمال النضالية» التي تقوم على الظروف السياسية والخلفية الثقافية، ويمكن أن تأخذ شكل تقديم عرائض أو تنظيم إضرابات أو مظاهرات أو القيام بأعمال العنف والتخريب[3]. وبحسب هيكلية الفرص، يمكن للحركات الاجتماعية أن تستغلّ نقاط ضعف السلطات، فتدخل السلطة السياسية والقوى المشاركة فيها، وتحدث تغييرات في صفوف أركان النظام، وتحدث في أقصى الحالات صدعاً في النخبة الحاكمة. وتظهر حلقات النزاع عندما تزداد الفرص، وتنتشر المعلومات، «ويبدأ عامة الشعب باختبار الحدود التي تفرضها الرقابة على المجتمع». وخلال مراحل الانتشار هذه التي تتميّز بتدفق قوي للمعلومات وبتعبئة سريعة، توفر الفرص التي أوجدها الأشخاص «الذين كانوا أول من انتفضوا على هذا الوضع» حوافز لبدء تحالفات جديدة، ولاختبار أنماط جديدة من الصراع[4]. ومع توسع الحلقة وازدياد قوتها، تتيح الحركات فرصاً أمام النخبة من أجل الانضمام إلى الحركة أو دعمها. وفي حال نجاح مرحلة التعبئة هذه، يكون الإصلاح أو تندلع الثورة.

ثمة ملاحظتان إضافيتان في هذا السياق: ترتبط الملاحظة **الأولى** بالدولة

---

(١) Sidney Tarrow, *Power in Movement: Social Movements and Contentious Politics*, 2nd ed. (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1998), p. 3.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٨ ـ ١٩.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٠.

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٤.

التي أصبحت في التاريخ المعاصر محطّ أنظار سياسة النزاع[٥]. وتجد الدولة نفسها أمام ثلاثة خيارات للتعامل مع من يتحدّون سلطتها: تقديم التسهيلات لهم أو التأقلم معهم أو قمعهم، وتعتمد بالتالي نتائج هذا النزاع على قوة الدولة. ففي حال كانت النخبة الحاكمة منقسمة على نفسها وضعيفة والحركة النضالية قوية، كما كانت الحال في إيران في عام ١٩٧٩، كانت النتيجة دمار النخبة الحاكمة. أما إذا كانت الدولة تتمتع بالقوة، وكانت النخبة الحاكمة موحّدة، في الوقت الذي يبدو فيه أن المعارضين منقسمون على أنفسهم وضعفاء، كما كانت الحال في الصراع القائم بين الدولة السورية والإخوان المسلمين في عام ١٩٨٢، فيتمّ القضاء على الحركة المعارضة. وإذا كانت النخبة الحاكمة تتمتع بالذكاء أقدمت على اعتماد سياسة تجمع ما بين القمع والتأقلم وتقديم التسهيلات[٦]، فتفصل بالتالي بين المعتدلين والمتطرفين، وتدمج المعتدلين في النظام، أو تضعهم في وضع حرج يضطرون معه إلى الدفاع عن أنفسهم بضراوة، بينما تقوم بقمع المتطرفين. وعموماً، فإن «الحركات لا توفر الفرص لنفسها ولحلفائها وحسب، بل ولأعدائها أيضاً»[٧]. هذا ما حدث على سبيل المثال في مصر في التسعينيات عندما شقّت الدولة الحركة الإسلامية[٨]، كما وضعت حداً لمرحلة التعبئة، وبدأت مرحلة التفكيك.

أما الملاحظة **الثانية** فترتبط بمسألة العنف، حيث تعتقد تارو وغيرها، أمثال ديلا بورتا ودياني[٩] أن التهديد بالعنف يمكن أن يكون فعّالاً، إلا أن العنف الفعلي يزيد من التكاليف، نظراً إلى وجود مشاركين في الأعمال الجماعية، وبالتالي يقضي على أهداف الحركة الاجتماعية. وفي الأغلب، تلجأ الحركة إلى العنف عندما يتم قمعها أو عندما تكون منهكة القوى. ففي كلتا الحالتين، «يتم استخدام العنف الجسدي والكلام المنمّق المبالغ فيه لتنشيط المناضلين الضعفاء ولاجتذاب مؤيدين جدد، إضافة إلى لفت انتباه الدولة»[١٠]. وفي الأغلب، تأتي

(٥) المصدر نفسه، ص ٥٨ ـ ٦٣.

(٦) المصدر نفسه، ص ١٤٧ ـ ١٥٠.

(٧) المصدر نفسه، ص ٩٧.

(٨) Gilles Kepel, *Jihad: The Trail of Political Islam* (London: I. B. Tauris, 2000), pp. 276-298.

(٩) Donatella Della Porta and Mario Diani, *Social Movements: An Introduction* (Oxford: Blackwell, 1999), pp. 188-190.

(١٠) Tarrow, *Power in Movement: Social Movements and Contentious Politics*, p. 112.

النتيجة سلبية، إلا في حال انهيار الدولة أو لكون النزاع القائم نزاعاً عرقياً أو دينياً أو قومياً، كما هي حال المقاومة السنّية في العراق[11]. وتقول تارو «إن للعنف تأثيراً استقطابياً في النزاع وأطر التحالف، حيث يحول العلاقات القائمة بين المناضلين والسلطة من علاقات مضطربة تقوم على ألاعيب مختلفة من الحلفاء والأعداء والمتفرّجين إلى علاقات ثنائية القطب، فيجد الأفراد أنفسهم مرغمين على الاختيار بين الطرفين، ويُضطَر الحلفاء إلى فسخ تحالفهم ويتغيّر جهاز الدولة القمعي بصورة سريعة جداً»[12]. وبالتالي، يقوم المناضلون المتطرفون بـ «تهدئة أعصاب المتفرجين، وبتأجيل التحالفات المستقبلية، ويدفع الأفراد الذين انضموا إلى الحركة في مرحلتها الحماسية الأولى إلى تركها»[13]. وعندما يحدث ذلك، «يجد المنظّمون أنفسهم عالقين وسط نزاع عسكري مع السلطات يستحيل عليهم فعلياً تحقيق مكاسب في إطاره»[14]. وكما يقول حافظ، «إن المنظمات التي تنشأ على إثر هذا النزاع تتسبّب في اندلاع عنف طويل الأمد، وهذا ما حدث في الجزائر ومصر خلال التسعينيات»[15].

ثانياً: دورة النزاع السعودية

١ ـ من المعارضة السلمية إلى المعارضة العنيفة

ينطبق معظم ميزات الحركات الاجتماعية ودورة النزاع السابق ذكرها على المملكة العربية السعودية منذ التسعينيات. وتعود **المرحلة الأولى** من التعبئة ونشر

---

(١١) Roel Meijer, «Defending our Honor»: Authenticity and the Framing of Resistance in the Iraqi Sunni Town of Falluja,» *Etnofoor* (2005) (Forthcoming).

(١٢) Tarrow, Ibid., p. 104.

(١٣) المصدر نفسه، ص ١١٢.

(١٤) المصدر نفسه، ص ١٠٥. بالإضافة إلى الدراسات العديدة حول دور العنف في الحركات الاجتماعية، توصلت كلّ من تارو وديلا بورتا إلى هذه النتائج من خلال دراساتيهما عن تطرف اليسار الإيطالي في السبعينيات. انظر: المصدر نفسه، و Della Porta and Mario Diani, *Social Movements: An Introduction.*

(١٥) Mohammed M. Hafez, *Why Muslims Rebel: Repression and Resistance in the Islamic World* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 2003), pp. 109-113; Mohammed H. Hafez, «From Marginalization to Massacres: A Political Process Explanation of GIA Violence in Algeria,» in: Quintan Wiktorowics, ed, *Islamic Activism: A Social Movement Theory Approach* (Bloomington, IN: Indiana University Press, 2003), pp. 37-60, and Mohammed H. Hafez and Quintan Wictorowics, «Violence as Contention in the Egyptian Islamic Movement,» in: Wiktorowics, ed, *Islamic Activism: A Social Movement Theory Approach*, pp. 61-88.

دورة النزاع إلى الاحتلال العراقي للكويت في عام ١٩٩٠. فقد كان السماح للقوات المسلحة الأمريكية بشنّ هجماتها على القوات العراقية، انطلاقاً من أراضي المملكة العربية السعودية، منبعاً لكثير من المشكلات الكبيرة بالنسبة إلى السلطات السعودية. ومثل هذا القرار في حدّ ذاته فرصة مهمة للمعارضة كي تطلق سياستها المثيرة للنزاع. وصار يُشَهَّر بالملكية عبر القول: إنها منافقة، فقد كانت تعتمد منذ تأسيسها على التحالف القائم بين أسرة آل سعود المالكة وعلماء الوهّابية السلفية، وصارت تعتمد على دولة الولايات المتحدة الأمريكية «الكافرة». وما زاد في الطين بلّة، الدعم الذي قدمته الدولة، لعقود عدة، إلى المجموعات السلفية الجهادية الأكثر تطرفاً خلال الفترة التي كانت تصدّر فيها هذه الأخيرة الجهاد الإسلامي إلى الدول التي كانت تحاول المملكة العربية السعودية السيطرة عليها(١٦).

وفي بداية الأمر، شكّلت العريضة السلمية برنامج النزاع الأساسي الذي اعتمدته المعارضة السلمية. وتجدر الإشارة إلى أن رجال الأعمال والمثقفين السعوديين كانوا أول من تقدم بعريضة تطالب بانفتاح ديمقراطي أكبر في عام ١٩٩٠(١٧)، إلا أن هذا النوع من النزاعات بقيادة المناهضين الأوائل كان يتم تعطيلها بسرعة، وصارت المعارضة الدينية المتطرفة التي تُعَدّ أكثر خطورة وأهمية، هي التي تعدّ العرائض. وفي أيار/مايو ١٩٩١، تم تقديم خطاب المطالب الذي وقّعه ٤٠٠ عالم وقاضٍ وأستاذ جامعي وعلماء آخرون إلى الملك. وصدرت مذكّرة النصيحة بعد عام، وهي عبارة عن تفسير له بلهجة أكثر صرامة. وطالبت هاتان العريضتان، خلافاً لما ورد في العريضة الليبرالية، بالتطبيق الدقيق للتعاليم الدينية، كإنشاء مجلس من أجل تطبيق أحكام الشريعة، وتأسيس جيش قوي يضمن استقلال المملكة العربية السعودية وتأييدها لقضايا المسلمين. وكذلك اتهمتا الأسرة المالكة بمحاباة الأقارب والفساد والانحطاط الأخلاقي(١٨). وأعربت المعارضة المتطرفة، في العريضتين اللتين قامت بإعدادهما بعناية، عن

---

(١٦) Kepel, *Jihad: The Trail of Political Islam*, pp. 61-80.

(١٧) Joshua Teitelbaum, *Holier than Thou: Saudi Arabia's Islamic Opposition* (Washington, DC: Washington Institute for Near East Policy, 2000), p. 31.

(١٨) Daryl Champion, *The Paradoxical Kingdom: Saudi Arabia and the Momentum of Reform* (London: Hurst Company, 2003), pp. 219-229; Teitelbaum, Ibid., pp. 25-47; Mamoun Fandy, *Saudi Arabia and the Politics of Dissent* (New York: Palgrave, 1999), pp. 48-60, and «Saudi Arabia Backgrounder: Who are the Islamists?,» International Crisis Group, Amman/Riyadh/Brussels: ICG, Middle East Report; no. 31 (21 September 2004).

حزنها الشديد حيال المواطنين الذين سيجدون أنفسهم مضطرين إلى عدم الولاء للحكام إذا لم يلتزم هؤلاء بتطبيق أحكام الشريعة. وللمرة الأولى، تم استغلال مفهوم «التكفير» ورمي الخصم بالخروج عن الإسلام كوسيلة لنقض شرعية أسرة آل سعود المالكة. أما الموضوع الثاني الذي أصبح جزءاً لا يتجزأ من حجج المعارضة، فهو تعريف الولايات المتحدة الأمريكية بأنها الشيطان الأكبر، واتهامها بالانحطاط، وبأنها الرأس المدبّر لـ «الحرب المسيحية الغربية على الإسلام»[١٩].

دخلت العلاقة مع الدولة **المرحلة الثانية** من دورة النزاع، ألا وهي مرحلة التفكيك، عندما اعتقلت الدولة مؤقتاً الموقّعين على العرائض[٢٠]. وبعد أن استجمعت قواها بعد الصدمة التي خلّفها اجتياح العراق للكويت وجرأة المعارضة الداخلية، أعلنت الأسرة المالكة رفضها لأي انتقاد يأتي من خارج إطار «الشورى». وجاء في حديث للملك فهد «آمل أن تُبذَل جهود أكبر من أجل تقديم النصح، لوجه الله. ومع ذلك، فإنه إذا أراد شخص ما أن يقول شيئاً يمكن أن يتقدم إلى أولياء الأمر ويتحدث إليهم في أية منطقة، وفي أي مكان. والنصيحة بحدّ ذاتها أمر مطلوب ومرغوب فيه»[٢١]. وفي السنوات اللاحقة، عمد النظام إلى الجمع بين التأقلم والقمع مع التركيز بصورة أساسية على القمع. فعلى سبيل المثال، أجبر قادة لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية (وهي منظمة للدفاع عن حقوق الإنسان في الإسلام نشأت خلال مرحلة التعبئة، وأملت في أن تحشد الدعم الغربي من أجل تحقيق إصلاح ديمقراطي في المملكة العربية السعودية)، على مغادرة البلاد، وعلى الانتقال للعيش في لندن في عام ١٩٩٤، حيث أطلقوا من هناك حملتهم ضد الأسرة المالكة. (وتجدر ملاحظة أن كلمة «الشرعية» هي للدلالة على الشريعة)[٢٢]. أما الذين رفضوا المغادرة، فكانوا أمام خيارين: إما قضاء ما تبقى من حياتهم في السجن أو التعاون مع السلطة. ومن الجدير ذكره أن عضوين فقط من أكثر الأعضاء الناشطين في الجيل الجديد من شيوخ المعارضة المتطرفة اللذين وقّعا على مذكرة النصيحة، والمعروفين باسم

---

(١٩) Teitelbaum, Ibid., pp. 35-38.

(٢٠) Madawi Al-Rasheed, *A History of Saudi Arabia* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2002), p. 175.

(٢١) Teitelbaum, Ibid., pp. 40.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٤٩ ـ ٧١، و Fandy, *Saudi Arabia and the Politics of Dissent*, pp. 115-147.

شيخي الصحوة، وهما سفر الحوالي وسلمان العودة، فضّلا الخيار الثاني. وكانا قد اعتُقلا في عام ١٩٩٤، ورضخا بعد ذلك للضغوط من قبل الدولة، فخفّضا من حدّة خطابهما المتطرف[٢٣]. وكنتيجة لذلك، تم قمع المعارضة السلمية أيضاً في النصف الثاني من التسعينيات، ونفيها أو دمجها والسماح لها بالتعبير عن أفكارها ما دامت ملتزمة الحدود التي وضعتها الدولة.

وتجدر الإشارة إلى أن قمع المعارضة السلمية ومراقبتها مهّدا الطريق لمرحلة عنيفة من دورة النزاع، بدأت بعد تفجير مبنى في الرياض في الثالث عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥، وهو ما تسبّب في مقتل خمسة أمريكيين وهنديين. وجاءت تصريحات المنظمات الجهادية السلفية الثلاث التي تبنّت فيها هذا الاعتداء مشابهة للتهديدات والحجج الواردة في العريضتين اللتين تقدمت بهما سابقاً. وتفيد إحدى هذه الحجج أنه ما دامت «القوات الصليبية» لم تغادر المملكة العربية السعودية، فسيصبح الأجانب والقوات السعودية وأفراد الأسرة المالكة «أهدافاً مشروعة». فهي تنظر إلى عملية التفجير هذه على أنها جزء من الجهاد ضد الحكام والأمريكيين على السواء. ومن الجدير ذكره أن ثلاثة من بين الرجال الأربعة الذين اعتُقلوا لتورطهم في عملية التفجير كانوا من «الأفغان السعوديين»، أي من قدامى المحاربين في أفغانستان ضد الاتحاد السوفياتي[٢٤]. وكانت أفكارهم مطابقة لأفكار المعارضة السلمية، أي أن الأسرة المالكة تُعدّ كافرة بسبب عدم تطبيقها الشريعة وتحالفها مع الدول غير الإسلامية[٢٥]. وبدأت المرحلة العنيفة بُعَيد اعتداء تم شنّه على مجمع أبراج الخُبر الأمريكي في الظهران في الخامس والعشرين من حزيران/ يونيو ١٩٩٦، على الرغم من أنه يبدو أن المعارضة الشيعية كانت وراء هذا الاعتداء[٢٦]. أما بعد عام ٢٠٠٠، فتميّز مسلسل العنف في المملكة العربية السعودية بسلسلة من الاعتداءات الصغيرة التي اقتصرت على الأفراد الأجانب، وهو ما تسبّب بمقتل ستة أشخاص.

لم تبلغ المرحلة العنيفة الناتجة من دورة النزاع أوجها إلا بعد وقوع أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، وذلك بسبب التكتيكات التي وضعها

---

(٢٣) «Saudi Arabia Backgrounder: Who are the Islamists?,» p. 7.

(٢٤) Jason Burke, *Al-Qaeda: Casting a Shadow of Terror* (London: I. B. Tauris, 2003), p. 140.

(٢٥) Teitelbaum, *Holier than Thou: Saudi Arabia's Islamic Opposition*, p. 76.

(٢٦) Burke, Ibid., p. 140.

أسامة بن لادن، وهو الرجل الذي أصبح القائد الفعلي، أو على الأقل القائد الرمزي للمرحلة الإرهابية من الصراع. وكان أسامة بن لادن يشارك شيوخ الصحوة الكثير من الأفكار، فأسس منظمة معارضة في لندن في عام ١٩٩٤ تحت اسم «لجنة الإصلاح والنصح»[٢٧]. أضف إلى ذلك، أن اعتقالهم في تلك السنة زاد من كراهيته لنظام الحكم[٢٨]. وعلى الرغم من ذلك، هدفت خطوته التكتيكية المبتكرة إلى التركيز أولاً على إلحاق الهزيمة بـ «العدو الخارجي الأعظم»، أي الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم «العدو الداخلي الأقل شأناً»، أي الملكية السعودية. فسمح له وصوله إلى أفغانستان في عام ١٩٩٦، حيث رحّب به نظام طالبان، وأُتيحت له فرصة استخدام معسكرات التدريب التي كانت لا تزال ناشطة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، ليشنّ هذه الحرب على العدو الخارجي أولا[٢٩].

مع ذلك، وحتى خلال مرحلة الجهاد ضد العدو الخارجي والحلف «الصليبي الصهيوني»، كان أسامة بن لادن ينتقد باستمرار النظام السعودي؛ ففي بيانه الأول الصادر في أفغانستان في الثالث والعشرين من آب/ أغسطس ١٩٩٦ تحت عنوان «إعلان الحرب على الأمريكيين الذين يحتلون أرض الحرمين الشريفين»، هاجم بصورة مباشرة الأسرة المالكة السعودية التي اتهمها بالظلم، وبفرض حكم غير عادل، وبالانحراف عن النهج الإسلامي المستقيم. وبما أن الحكومة لم تكن تطبّق أحكام الشريعة، فكان يُنظَر إلى مقاومتها على أنها فرض عين على كل مسلم، وقال: «من واجب كل قبيلة في شبه الجزيرة العربية أن تخوض الجهاد وتطهّر الأرض من أولئك المحتلين»[٣٠]. ولذلك، دعا أسامة بن لادن في تصريحاته اللاحقة «إلى تحريك قوات صغيرة وسريعة تعمل تحت غطاء من السرية التامة لضرب العدو بقبضة من حديد»، ملمحاً بذلك إلى الاعتداءات الإرهابية الأخيرة التي وقعت في المملكة العربية السعودية. والشباب السعوديون طليعة هذه الحركة، ممن استشهد منهم في سبيل هذه القضية[٣١].

ولا يزال من غير الواضح ما إذا كان أسامة بن لادن وراء القرار باستهداف

---

(٢٧) Fandy, *Saudi Arabia and the Politics of Dissent*, pp. 177-194.

(٢٨) Burke, *Al-Qaeda: Casting a Shadow of Terror*, p. 126.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ١٥١.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ١٤٧.

(٣١) المصدر نفسه، ص ١٤٧ ـ ١٤٨.

المملكة العربية السعودية في أيار/ مايو ٢٠٠٣، وبتغيير مسار الجهاد من «العدو الخارجي» إلى «العدو الداخلي»[٣٢]. ومع ذلك، وبالنظر إلى الهجمات الشفهية القاسية التي أطلقتها المعارضة السلفية السلمية خلال العقد السابق، والطريقة التي أدخلتها في إطار النزاع الأساسي، لم يكن ذلك حتماً بالخطوة الصعبة. وتكمن مشكلة هذا التكتيك الجديد في كونه يضم جميع المشكلات التي تواجهها أية حركة اجتماعية تحتاج إلى تعبئة أتباع لها. وكانت «القاعدة» كافية لاستغلال الامتعاض الدولي ضد آخر قوة في العالم خلال جهادها العابر للحدود ضد الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن متى انتقل الصراع إلى الساحة المحلية تعيّن على الخلايا الناشطة في المملكة، أي تنظيم «القاعدة» في شبه الجزيرة العربية، أن تأخذ في الحسبان نوعاً جديداً من اللوجستيات الضرورية لإسقاط النظام. وهذه عملية أكثر تعقيداً بكثير.

٢ ـ التعبئة وزعزعة الدولة

يجب النظر إلى الحرب الضروس القائمة بين تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية والدولة، التي ضربت المملكة العربية السعودية منذ أيار/ مايو ٢٠٠٣، على أنها جزء من المرحلة العنيفة في إطار دورة النزاع الأوسع التي بدأت في عام ١٩٩٠.

وانسجاماً مع دورة النزاع العنيف الذي تحدّثت عنه تارو، يتعيّن على كلا الطرفين أن يبذلا ما في وسعهما من أجل كسب الصراع، لأن هذه المسألة تُعَدّ مسألة حياة أو موت. ومن هنا، كان يتعيّن على تنظيم «القاعدة» في شبه الجزيرة العربية أن يعمل على زعزعة النظام السياسي، والوصول إلى السلطة، وتفريق النخبة، والنجاح في حشد المؤيدين والحلفاء وتوظيفهم، وذلك من خلال المحافظة على مصداقية نهج الحركة السلفية الذي يتهم أعداءه بالكفر. ومما لا شك فيه أن اجتياح قوات التحالف التابعة للولايات المتحدة الأمريكية للعراق

(٣٢) لم يعلن أسامة بن لادن دعمه للجهاد في المملكة العربية السعودية إلا في السابع عشر من كانون الأول/ ديسمبر، أي بعد الاعتداء على القنصلية الأمريكية في جدة في السادس من كانون الأول/ ديسمبر. وعلى الرغم من أنه لم يتم التأكد مما إذا كان الصوت على الشريط المسجل هو صوت أسامة بن لادن، فإن معظم الخبراء يؤكدون ذلك، حيث يبدو أن الاتهامات الموجهة ضد الأسرة المالكة السعودية لم تتغير: «انتهاك أحكام الله والتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية الكافرة».

المصدر: سي. بي. سي. نيوز، في ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤، ودار الحياة في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤.

في آذار/مارس ٢٠٠٣ والدعم السعودي له، قد أقنعا تنظيم «القاعدة» في شبه الجزيرة العربية بأن الوقت المناسب لشنّ حملته قد حان. فمثلت الضربة التي وجّهها تنظيم «القاعدة» في شبه الجزيرة العربية إلى اقتصاد الدولة النفطي الحساس، من خلال استهدافه الأجانب أو بنيته التحتية، أحد أكثر أسلحته فاعلية من أجل إسقاط النظام(٣٣). ولذلك، كان على الدولة، حتى تدافع عن نفسها، أن تلجأ إلى الشعب، معتمدة على عقلانيته وثقته بها، وأن تثبت فاعليتها بتدمير تنظيم «القاعدة» في شبه الجزيرة العربية في أسرع وقت ممكن، وعزل المتطرفين عن المعتدلين، وتهميشهم عبر تقديم الحجج التي تثبت أنهم لا يمتّون إلى الإسلام بصلة، فهم بالتالي «منحرفون عن الإسلام» و«متعصبون» و«إرهابيون». ومن الجدير ذكره أن الصراع القائم بين الطرفين كان يتمثل رمزياً بقدرة السلطات على اعتقال أعضاء لائحتي «الإرهابيين» اللتين أصدرتهما خلال عام ٢٠٠٣ أو قتلهم، في حين يتعيّن على هؤلاء البقاء أحراراً. وتنقسم دورة العنف الثانوية على غرار دورة النزاع الأشمل إلى مرحلتين: المرحلة **الأولى**، من تحت إلى فوق، تتمثل بحشد أكبر قسم ممكن من الشعب، وتوجيه ضربة قوية إلى الدولة. والمرحلة **الثانية**، من فوق إلى تحت، تقضي بفضّ التعبئة وإنهاء النزاع.

بدأ الصراع في الثامن عشر من آذار/مارس ٢٠٠٣ عندما انفجرت بمحض الصدفة قنبلة في شقة في حي الجزيرة في الرياض، وتسبّبت بمقتل من تبيّن بعد ذلك أنه أحد أعضاء خلية ناشطة تابعة لتنظيم «القاعدة» في شبه الجزيرة العربية. وتمكّنت الشرطة خلال الشهر اللاحق من اقتفاء أثر المجموعة، وصولاً إلى شقة أخرى في حي آخر من الرياض، هو حي إشبيلية، حيث عثرت على كمية كبيرة جداً من الذخائر والأسلحة والمتفجرات. وعلى الرغم من أن أفراد الخلية في هذا المخبأ وغيره من المخابئ قد تمكّنوا من الفرار قبل وصول الشرطة، فإن هذه الأخيرة استطاعت أن تجمع ما يكفي من الأدلة التي ساعدتها على تحديد هُوية أعضاء «خلية إشبيلية». وفي السابع من أيار/مايو، قام وزير الداخلية بخطوة فريدة من نوعها، إذ أصدر القائمة الشهيرة بأسماء الإرهابيين المطلوبين التسعة عشر وصورهم، وذلك مع تخصيص مكافأة للقبض عليهم (انظر الجدول

---

(٣٣) Anthony Cordesman and Nawaf Obaid, *Saudi Petroleum Security: Energy Infracstructure Security Improving: Threats Loom from al-Qaeda, Shiite Population* (Washington, DC: Center for Strategic and international Studies, 2004).

الرقم (١٠ ـ ١)) في نهاية هذا الفصل[٣٤]. وباتخاذها هذه الخطوة، تكون الدولة قد أعلنت للمرة الأولى الحرب على حركة المجاهدين السلفيين.

وقد تأكدت خطورة أعضاء هذه الحركة في الثاني عشر من أيار/ مايو، عندما سُمِع في الوقت عينه دوي انفجارات في ثلاثة مجمّعات مختلفة في ضواحي الرياض، يملك أحدها «فينيل»، وهو مقاول من الباطن مع القوات الأمريكية. تسبّبت هذه الانفجارات بمقتل خمسة وثلاثين شخصاً، من بينهم سبعة أمريكيين، إضافة إلى ستة عشر عضواً من الانتحاريين. وفي حزيران/ يونيو، نشرت السلطات قائمة تضم أسماء الانتحاريين الاثني عشر الذين شاركوا في عملية الرياض (الجدول الرقم (١٠ ـ ٢))[٣٥]. وأظهر العدد الكبير للضحايا الذين سقطوا في هذه العملية، وتعميمها بالتالي على أشرطة الفيديو، أن هذه الانفجارات لم تكن مجرد وسيلة لاستهداف العدوين الأمريكي والسعودي على السواء، وللقضاء على اقتصاد الدولة وشرعيتها، وإنما مثلت أيضاً جزءاً من معالم النزاع الخاصة بصراع القاعدة الكوني القائم بين قوى الخير وقوى الشر[٣٦].

مع ذلك، فإن نجاح هذه الخطوة في استقطاب دعم كبير أمر مشكوك فيه. ولم تقتصر صدمة الشعب السعودي على مستوى العنف العالي في انفجارات الرياض، فقد اكتشف السعوديون بقلق متنامٍ خلال الأشهر التالية، أن أيّاً من أعضاء «خلية إشبيلية» لم يكن ينوي تمكين الشرطة من القبض عليه، إذ في معظم الحالات كانوا يقاتلون حتى الموت. وهذا عمل سمّاه أحد المعلّقين الانتحار غير المباشر أو أسلوب المقاومة الانتحاري[٣٧]. فعلى سبيل المثال، على الرغم من أن يوسف العياري (الرقم ١٠) قائد تنظيم «القاعدة» في شبه الجزيرة العربية في ذلك الوقت قد قُتِل بالقرب من مدينة تربة في منطقة حائل، بعد مقاومته عملية اعتقاله في الحادي والثلاثين من أيار/ مايو ٢٠٠٣، بينما بقي زميله على قيد الحياة[٣٨]، فإن الغارات المكثفة التي شُنَّت على تركي الدندني (الرقم ١) كانت

---

(٣٤) **الشرق الأوسط**، ٦/ ٥/ ٢٠٠٤.

(٣٥) في تشرين الأول/ أكتوبر، تمّ تحديد هُوية الانتحاريَيْن اللذين نفّذا عملية **الرياض** عندما بثّت مجموعتهم الخاصة شريط الفيديو المتعلق بالوصية، انظر: **الشرق الأوسط**، ١٧/ ١١/ ٢٠٠٣، إلا أن هُوية الاثنين الأخيرين ما تزال غير معروفة.

(٣٦) Burke, *Al-Qaeda: Casting a Shadow of Terror*, pp. 26, 37 and 87.

(٣٧) **الشرق الأوسط**، ٥/ ٧/ ٢٠٠٣، و١٠/ ٧/ ٢٠٠٣.

(٣٨) **الشرق الأوسط**، ٤/ ٦/ ٢٠٠٣، و٣٠/ ٧/ ٢٠٠٣.

أكثر نموذجية. وعلى الرغم من المحاولات العديدة التي قامت بها القوى الأمنية من أجل إقناعه بتسليم نفسه، فإنه فجر قنبلة في الثالث من تموز/ يوليو ٢٠٠٣ في جامع في مدينة الصوير في منطقة الجوف، واضعاً بذلك حداً لحياته ولحياة ثلاثة من زملائه، من بينهم عبد الرحمن جبارة (الرقم ١٨)[٣٩]. كما وقعت صدامات عنيفة مماثلة في شهر تموز/ يوليو في مزرعة نخيل في منطقة القصيم، حيث قُتل عضوان من قائمة التسعة عشر (الرقم ١٤، والرقم ١٣)[٤٠]. ومن الجدير ذكره أنهما كانا قد تمكّنا من الفرار قبل شهر من شقة في حي الخالدية في مكة كانت تُعرَف سابقاً بخلية الخالدية، حيث قتل خمسة أفراد واعتُقل اثنا عشر آخرون (الجدول الرقم (١٠ ـ ٤))[٤١].

وأخيراً، تم التأكد من طابع الحركة الانتحاري العنيف عندما قتل في شهر أيلول/ سبتمبر عضو آخر من قائمة التسعة عشر (الرقم ١٦) مع عضوين آخرين من مجموعته خلال عملية تبادل إطلاق نار مع القوات الأمنية في مبنى مجاور للمستشفى في مدينة جيزان[٤٢]. كما وقعت مواجهات عنيفة أخرى في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر عندما اختبأت مجموعة في شقة في حي الشرائع في مكة، وقد عُرِفت بعد ذلك بخلية الشرائع (الجدول الرقم (١٠ ـ ٨))[٤٣]، وفي حي السويدي في الرياض[٤٤]، وكما هي الحال في مثل هذه القضايا، في الأغلب تكون كمية الأسلحة والمتفجرات التي تعثر عليها الشرطة، ويتم عرضها بالتالي على الصحافة، ضخمة جداً.

ومع ذلك، يجب ألا يقتصر قياس وقع «العمليات» والأعمال الانتحارية الناجمة عنها على الشعب وحسب، حيث إن وقع العنف على «المتعاطفين» مهم أيضاً. وينقسم هؤلاء المتعاطفون إلى ثلاث فئات:

الفئة **الأولى** تضم لائحة الأشخاص «المطلوبين» الشاملة الذين يمثلون الدائرة القريبة من تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية؛ ونادراً ما تكشف

---

(٣٩) **الشرق الأوسط**، ٧ ـ ١٠/ ٧/ ٢٠٠٤.

(٤٠) **الشرق الأوسط**، ٢٩ ـ ٣٠/ ٧/ ٢٠٠٣، و٣ ـ ٨/ ٨/ ٢٠٠٣.

(٤١) *Islam Today* (15 June 2003).

(٤٢) **الشرق الأوسط**، ٢٩ ـ ٣٠/ ٧/ ٢٠٠٣، و٢٥/ ٩/ ٢٠٠٣.

(٤٣) **الشرق الأوسط**، ١٠/ ١١/ ٢٠٠٣، و Islam Today (3 November 2003).

(٤٤) *Islam Today* (6 November 2003).

السلطات عن أسمائهم. وهم يمثلون جزءاً من شبكتها، ويُعَدّ البعض منهم جزءاً من خلاياها النائمة. ويقع هؤلاء المطلوبون أساساً في صفوف «الأفغان العرب»، وأغلبهم من المواطنين السعوديين الذين يتراوح عددهم بين ٥ آلاف و١٥ ألفاً.

أما الفئة **الثانية** فتتألف من أعضاء منتسبين إلى بعض المنظمات غير الحكومية التي تدعم الجهاد في الشيشان وطاجكستان أو في الجزائر والبوسنة في وقت سابق. وتمثل هاتان الفئتان معاً المؤيدين الأساسيين لتنظيم «القاعدة» في شبه الجزيرة العربية[(٤٥)]. ويتم تقسيم العمل بين المجموعتين. ففي الوقت الذي كان فيه المطلوبون، الذين كانوا أقل مدعاة للشكوك من النواة الأساسية في تنظيم «القاعدة» في شبه الجزيرة العربية، ينظّمون المخابئ والسيارات المستأجرة، ويوفرون الخدمات اللوجستية الأخرى، كفتح حسابات مصرفية، ويمثلون احتياطياً جانبياً من المقاتلين، كان المؤيدون الأبعد عن التنظيم يراقبون عن كثب المواقع الإلكترونية لتنظيم «القاعدة» في شبه الجزيرة العربية، ويعملون على نشر أفكارها.

أما الفئة **الثالثة** من المؤيدين المحتملين فيتألف من المصلحين وأتباع «شيوخ الصحوة» الذين سيطروا في بادئ الأمر على دورة النزاع السلمي، والذين تتشابه أفكارهم وأفكار حركة المجاهدين السلفيين. ولا شك في أن المؤيدين كانوا نشطين نتيجة ما نستشفه من الصدامات مع قوات الأمن. وتميّزت الأشهر التي تلت تفجيرات الرياض بعدد كبير من بيانات إعلان عمليات إطلاق

---

(٤٥) تختلف تقديرات الباحثين بخصوص أعداد «السعوديين الأفغان»، فوفقاً لشامبيون (Champion) ثمة ١٥٠٠٠ «سعودي أفغاني»، انظر: Champion, *The Paradoxical Kingdom: Saudi Arabia and the Momentum of Reform*, p. 217.

ووفقاً لتيتلباوم (Teitelbaum) ثمة نحو ٥٠٠٠ منهم، انظر: Teitelbaum, *Holier than Thou: Saudi Arabia's Islamic Opposition*, p. 75.

يمكن حلّ هذا الخلاف. فبالنسبة إلى غوين أوكروليك (Gwen Okruhlik)، ذهب ١٢٠٠٠ رجل سعودي إلى أفغانستان، إلا أن ٥٠٠٠ منهم فقط خضعوا للتدريب وشاركوا في المعارك. انظر: Gwen Okruhlik, «Understanding Political Dissent in Saudi Arabia,» *Middle East Report Online* (24 October 2001), <http://www.merip.org>.

إن مسألة العدد هذه مثيرة للجدل لأسباب أخرى مهمة. فعلى سبيل المثال، يميز بورك (Burke) بين «نواة صلبة»، وهي مجموعة صغيرة مستعدة للموت في سبيل قضية أسامة بن لادن و«السعوديين الأفغان» الذين يشكلون «شبكة الشبكات»، وأخيراً أولئك الذين لم يكونوا قريبين منه، بل يرون فيه قوة إيجابية و«عرّاباً» لهم. والجدير ذكره أن المجموعتين الأولى والثانية مترابطتان، حيث إن أعضاء «النواة الصلبة» هم من حيث التعريف بهم «الأفغان العرب». أما الفريق الثالث فقد يشكّل حركة واسعة. انظر: Burke, *Al-Qaeda: Casting a Shadow of Terror*, pp. 127, 155 and 194.

نار واعتقالات حصلت في الرياض وفي مناطق القصيم والشرقية وجيزان بين قوات الأمن وأعضاء من المجموعات المتطرفة لا تزال هُويتهم حتى اليوم مجهولة، إلا أنهم ينتمون ربما إلى المطلوبين أو مجموعة المؤيدين والمناصرين المحتملين الأشمل(٤٦)، إلا أن المعارضة لم تبدُ يوماً قوية أو منظمة.

من أسباب محدودية تجاوب مؤيدي تنظيم «القاعدة» في شبه الجزيرة العربية، نجاح قوى الأمن في إلقاء القبض على أعضاء من المجموعة الأساسية في قائمة التسعة عشر، والمطلوبين خلال الأشهر الأولى التي تلت تفجيرات الرياض(٤٧). ومع حلول شهر أيلول/ سبتمبر، قُتل خمسة أعضاء من لائحة التسعة عشر في انفجار في الرياض، وستة آخرون في عملية إطلاق نار، فيما تمكّن ستة فقط من النجاة في عام ٢٠٠٣. أما المطلوبان الباقيان (الرقم ٢، والرقم ١٢)، فقد دخلا السجن، أحدهما علي الفقعسي الغامدي الذي سلّم نفسه بواسطة أحد «شيوخ الصحوة»، هو سفر الحوالي؛ وهذا يدل على العلاقة القائمة بين المعارضة السلمية والمعارضة العنيفة(٤٨). إن النجاح الكبير الذي حققته قوات الأمن السعودية جعلها تقتنع بأنها قضت على «خلية إشبيلية» (أو لائحة التسعة عشر). وانعكس تفاؤلها من خلال الدعوات التي وجهها أفراد عائلات الناشطين أنفسهم حتى يسلّم أبناؤهم أنفسهم إلى السلطات، وذلك في جريدة **الرياض** اليومية. وكان العفو الذي أُعلن في تشرين الأول/ أكتوبر هادفاً إلى حثّهم على القيام بهذه الخطوة(٤٩).

٣ ـ التفكيك ومطاردة الإرهابيين

تبخّر التفاؤل الرسمي مؤقتاً بعد وقوع انفجار عبوة ناسفة في الثامن من تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣ في مجمّع المحيا السكني في الرياض. وتسبّب هذا الانفجار بمقتل ثمانية عشر شخصاً، وجرح أكثر من ١٢٢ آخرين. كما سقط انتحاريان جراء هذه العملية، وتمكّن اثنان آخران من النجاة، فلاذا بالفرار. وعلى الرغم من أن هذه العملية مثّلت ضربة عنيفة للسلطات، فإنها لم تسجل نقطة رابحة لصالح تنظيم «القاعدة» في شبه الجزيرة العربية، من حيث تعزيز شهرته.

---

(٤٦) **الرياض**، ١٤/ ٧/ ٢٠٠٣؛ ٨ ـ ٩/ ١٢/ ٢٠٠٣، و٢١/ ٥/ ٢٠٠٤.

(٤٧) **الرياض**، ٢/ ١٠/ ٢٠٠٣.

(٤٨) **الشرق الأوسط**، ٨ ـ ٢٦/ ٦/ ٢٠٠٣، و *Islam Today* (9-26 June 2003).

(٤٩) **الشرق الأوسط**، ٢/ ١٠/ ٢٠٠٣.

ويكمن عيبها الكبير في كون جميع الضحايا الذين سقطوا جراءها من العرب، ومعظمهم من العرب المسلمين. وجاء رد فعل وزير الداخلية سريعاً، إذ أصدر في السادس من كانون الأول/ ديسمبر قائمة جديدة تتضمّن أسماء ستة وعشرين إرهابياً من أشد المطلوبين، وذلك تعبيراً عن عزمه على القضاء على تنظيم «القاعدة» في شبه الجزيرة العربية. وكانت هذه القائمة أكثر دقة وإحراجاً مقارنة بالتي سبقتها، ومثّلت بالتالي مصدر إحباط للمؤيدين المحتملين، حيث صنّفت الأسماء الواردة فيها بحسب هرميتها في تنظيم «القاعدة» في شبه الجزيرة العربية. وتجدر الإشارة إلى أن ستة من الأسماء المذكورة في هذه القائمة كانت قد وردت سابقاً في قائمة الأسماء التسعة عشر. ويبدو أن هؤلاء الأشخاص يتمتعون بتاريخ عريق، وبخبرة في هذا المجال، ويمثلون خطراً كبيراً. فخالد الحاج (الرقم ٣/ ٢٦) أصبح قائد تنظيم «القاعدة» في شبه الجزيرة العربية بعد موت يوسف صالح فهد العياري (الرقم ١٠/ ١٩) في أيار/ مايو ٢٠٠٣، كما كان من المتوقع أن يخلف عبد العزيز المقرن (الرقم ١/ ٢٦) خالد الحاج بعد وفاته في آذار/ مارس ٢٠٠٤[٥٠]، بينما كان من المحتمل أيضاً أن يخلف صالح العوفي (الرقم ٥/ ٢٦) عبد العزيز المقرن بعد اغتياله في الثامن عشر من حزيران/ يونيو ٢٠٠٤[٥١]. وعلى الرغم من أن السلطات قد نجحت في ملاحقة معظم أعضاء قائمة الستة والعشرين مع حلول شهر حزيران/ يونيو ٢٠٠٤، فإن ضرراً كبيراً كان قد لحق، في الوقت عينه، بسمعة الحكومة ومصداقيتها وموقعها العالمي. فالهجوم العنيف والشرس الذي كان يتعرّض له النظام قاد بعض المحللين إلى الاعتقاد بأن مصير هذا النظام بات مهدداً، وأنه قد يخضع للانقسامات الداخلية[٥٢].

حققت السلطات أول نجاح لها في الثامن من كانون الأول/ ديسمبر عندما قتل رجال الأمن أحد أعضاء قائمة الستة والعشرين (الرقم ٦) في شارع السويدي في الرياض؛ ومن ثم في الثلاثين من كانون الأول/ ديسمبر عندما سلّم عضو آخر

---

(٥٠) لا تزال عملية الخلافة هذه غير واضحة، إذ تبين بعد ذلك أن المقرن كان قد عيّن في الواقع سعود العتيبي خليفةً له.

(٥١) وفقاً لفارس بن حزام الصحافي السعودي الذي كان يزوّد صحيفة **الشرق الأوسط** بمعظم المعلومات المتعلّقة بقوائم الأسماء، تضمّنت قائمة المطلوبين التي صدرت في حزيران/ يونيو ٢٠٠٤ نحو مئة اسم لم يشارك معظمهم في العمليات، بل كانوا يوفّرون التسهيلات للمشاركين فيها، انظر: العربية نت (٢٤ حزيران/ يونيو ٢٠٠٤).

(٥٢) Michael Scott Doran, «The Saudi Paradox,» *Foreign Affairs* (January-February 2004).

(الرقم ١٤) نفسه إلى السلطات، الذي يمكن أن يكون قد أدلى بالتالي بمعلومات عن رفاقه. وكذلك حققت بعض النجاحات في الصراع الأيديولوجي. وكم كانت دهشة المتطرفين كبيرة عندما أنكر كل من الشيوخ السلفيين المجاهدين وعلي الخضير، بالإضافة إلى اثنين من زملائه، أفكارهم التكفيرية السابقة ومبادئ المجاهدين السلفيين علناً، في مقابلات تلفزيونية مع علي القرني بُثّت على قناة التلفزة السعودية الرسمية في شهر كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣. كما نجحت الدولة في العام اللاحق في التودّد إلى عدد كبير من شيوخ المعارضة السابقين، وفي ضمّهم إلى صفها، بمن فيهم محسن العواجي وسفر الحوالي، وهو ما أضعف صلابة النهج التكفيري المعارض في إطار النزاع.

أما النجاح الكبير الذي حقّقته الدولة على الصعيد اللوجستي، فكان صباح التاسع والعشرين من كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤ عندما تم القبض على خالد حمود الفراج. وعلى الرغم من أن اسمه لم يرد في لائحة الستة والعشرين، فإن خالد الفراج كان مطلوباً، وفي أي حال هو عربي أفغاني تجمعه علاقة وثيقة بنواة خلية عبد العزيز المقرن وفيصل الدخيل (الرقم ١١)، وهما أكثر أعضاء لائحة الستة والعشرين خطورة. لقد كانا يختبئان في منزل له في حي الفيحاء في مدينة الرياض. وعندما قادته الشرطة ووالده إلى هناك، قامت جماعته التي زوّدتها زوجة فراج على الأرجح بهذه المعلومات بمهاجمتهم. وكان والد خالد الفراج من بين الستة الذين قتلوا، وقد ظُنّ أنه من أفراد قوات الأمن. فما كان من خالد الفراج، المعروف بلقب «خزينة المعلومات»، إلا أنه تعاون بالتالي مع الشرطة نتيجة الغضب الذي سيطر عليه بعد اغتيال والده، وهو ما أدى إلى إحداث ثغرة كبيرة في أمن المنظمة. ومن الجدير ذكره أن هذا الحادث مهم جداً، نظراً إلى الصورة الشاملة التي يعطيها عن ثقافة الجهاد لدى المجموعة التي كان خالد الفراج عضواً فيها. ويبدو أنه كان متزوجاً من أخت أحد المطلوبيْن اللذين قتلتهما الشرطة يوم عيد الفطر في الخامس والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣ في الرياض. أضف إلى ذلك أن إخوة زوجته الثلاثة الآخرين ماتوا في الجهاد خارج المملكة العربية السعودية، في الوقت الذي كان فيه خالد الفراج نفسه نسبياً مطلوباً مهماً جداً[٥٣].

---

(٥٣) انظر: **الشرق الأوسط**، ١ ـ ٣٠/ ١/ ٢٠٠٤، و١٠ ـ ١٥/ ٣/ ٢٠٠٤، **والرياض**، ١٦/ ٣/ ٢٠٠٤، ص ١٠، ٢٠ و٢٣. يلف الغموض هذا الحادث، إلاّ أن القصة الكاملة قام بنشرها الصحافي السعودي فارس بن حزام، في: **الشرق الأوسط**، ١٠ و١٥/ ٢/ ٢٠٠٤، واعتُقِلَ بعدها.

إضافة إلى النجاحات السابقة، حققت السلطات نجاحاً إضافياً في بداية شهر شباط/ فبراير عندما علمت الشرطة أن عضوين من المجموعة توفيا نتيجة الجروح التي أصيبا بها بعد تعرضهما لإطلاق نار في السادس من تشرين الثاني/ نوفمبر في حي السويدي[٥٤]. وفي الخامس عشر من آذار/ مارس، تمكّنت قوات الأمن من تعقب خالد الحاج قائد تنظيم «القاعدة» في شبه الجزيرة العربية الذي وُجِد مقتولاً في الرياض. وفي نهاية شهر نيسان/ أبريل، فاجأت الشرطة خمسة أعضاء من لائحة الستة والعشرين لاقوا حتفهم بدورهم. وبات من الواضح أن الشرطة صارت تتعقب خطى قائد المجموعة عبد العزيز المقرن الأساسي.

مع ذلك، وجدت الشرطة نفسها عاجزة عن الإمساك بباقي أعضاء تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية حتى تتفادى أضراراً إضافية قد تطال هيبتها واقتصادها الوطني. وفي الثاني عشر من نيسان/ أبريل، حاصرت الشرطة أحد أبرز مخابئ مجموعة عبد العزيز المقرن في الرياض الذي كان يضم فيصل الدخيل وراكان الصيخان (الرقم ٢/ ٢٦) وناصر الراشد (الرقم ١٩/ ٢٦). وتمكّن أحد أعضاء هذه المجموعة، وهو المطلوب خالد السبيت، من التصدّي للشرطة، فاسحاً بذلك مجال الهرب أمام رفاقه[٥٥] الذين قتلوا بعدها أربعة رجال شرطة من دوريات الطريق السريع في اليوم التالي أثناء هربهم باتجاه بريدة[٥٦]. أضف إلى ذلك أن عمليات الفرار هذه إلى جانب كونها عاملاً يضعف الثقة بادعاءات الفاعلية وتوفير الأمن من جانب النظام، وهي عنصر مهم للحفاظ على شرعيته، فهي تمثل خلفية لسلسلة من الإخفاقات التي سيطرت على اهتمام الرأي العام السعودي والدولي خلال الأشهر اللاحقة. وفي الحادي والعشرين من نيسان/ أبريل ٢٠٠٤، قاد عبد العزيز المديهش سيارة مفخّخة إلى مركز شرطة السير/ الشرطة الأمنية في الرياض في مهمة انتحارية. وتسبّب هذا الهجوم الذي تبنّته كتائب الحرمين الشريفين، التي تُعَدّ إحدى خلايا تنظيم «القاعدة» في شبه الجزيرة العربية، بمقتل ستة أشخاص وجرح ١٤٤ آخرين، تاركاً مبنى الأمن هذا في حال خراب كامل (وقد حاولت المجموعة في وقت سابق أن تغتال ثالث أهم رجل في موقع أمني في الرياض، وهو عبد العزيز الهويريني)[٥٧].

---

(٥٤) **الشرق الأوسط**، ٢٣/ ٢/ ٢٠٠٤، و٧/ ٦/ ٢٠٠٤.

(٥٥) **الشرق الأوسط**، ١٢/ ٥/ ٢٠٠٤، و**الحياة**، ٣/ ٧/ ٢٠٠٤.

(٥٦) **الشرق الأوسط**، ١٤/ ٤/ ٢٠٠٤، و٢١/ ٥/ ٢٠٠٤.

(٥٧) إسلام أون لاين (٢٢ نيسان/ أبريل ٢٠٠٤).

وإن كان هذا الاعتداء، الذي استهدف للمرة الأولى مؤسسات الدولة بصورة مباشرة، وذلك في محاولة للتعويض عن الارتدادات الناجمة عن عملية مجمّع المحيا، فإن اعتداءات لاحقة موجّهة ضد الأجانب استأنفت التكتيك الذي يستهدف أحد أهم مصادر «الفساد» في المجتمع والدعامات الاقتصادية بالنسبة إلى النظام. وفي الثلاثين من نيسان/ أبريل، تسبّب أربعة رجال من عشيرة الأنصاري باهتياج شديد دام أربع ساعات في شوارع مدينة ينبع النفطية المهمة التي تقع على ساحل البحر الأحمر، وهو ما أدى إلى مقتل خمسة مهندسين أجانب، ومهندس سعودي، وإلى جرح عشرين سعودياً آخرين في مكاتب شركة «آيه. بي. بي.» السويدية السويسرية[٥٨]. والجدير ذكره أن قائد المجموعة مصطفى عبد القادر الأنصاري كان مجاهداً مطلوباً دولياً[٥٩]. وتسبّب اعتداء الخبر في التاسع والعشرين من أيار/ مايو بأضرار أكثر فداحة للدولة. ولأكثر من ٢٤ ساعة، لم تكتفِ مجموعة الإرهابيين بقتل أي أجنبي يعترض طريقها أو بأخذ الأجانب الآخرين كرهائن (قتل ٢٢ شخصاً على الأقل) وحسب، بل تمكّن ثلاثة من أعضائها من الفرار ونشر القصة كاملة في **صوت الجهاد**، وهي مجلة تصدر مرتين في الأسبوع[٦٠]. وفي الأسابيع اللاحقة، تضرّرت سمعة الحكومة السعودية أكثر فأكثر جراء اغتيال العديد من الأجانب في الرياض، ولا سيما عملية قطع رأس الفني العسكري الأمريكي بول جونسون. ونتيجة لهذه الأحداث، أعلن العديد من الوافدين الذين تعيش عائلاتهم في المملكة العربية السعودية قرارهم مغادرة البلاد.

وقد لزم السلطات من الوقت حتى شهر حزيران/ يونيو ٢٠٠٤ كي تتمكّن نهائياً من قلب المعطيات رأساً على عقب، وملاحقة أعضاء تنظيم «القاعدة» في شبه الجزيرة العربية المسؤولين عن اعتداءات الأشهر السابقة. وتلقت معارضة المجاهدين السلفيين ضربة كبيرة عندما قتل كل من عبد العزيز المقرن وفيصل الدخيل في الثامن عشر من حزيران/ يونيو[٦١]. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن تركي بن فهد المطيري، قائد ما يُسمّى «سرية القدس» الذي قاد مذبحة الخُبر قبل ثلاثة

---

(٥٨) **الشرق الأوسط**، ١ و٤/ ٥/ ٢٠٠٤.

(٥٩) **الشرق الأوسط**، ٥/ ٥/ ٢٠٠٤.

(٦٠) «Commander of the Khobar Terrorist Squad Tells the Story of the Operation,» MEMRI Special Dispatches Series, no. 731 (15 June 2004).

(٦١) **الشرق الأوسط**، ١٩/ ٦/ ٢٠٠٤.

أسابيع، قتل أيضاً. وخلال الأسابيع القليلة اللاحقة، تمكّنت الشرطة من التخلّص من معظم ما تبقى من أعضاء المجموعة أثناء غارات شنّتها على حي الملك فهد وحي الورود في الرياض، فقتلت بذلك عدداً من المطلوبين وغيرهم ممن عُدّوا مسؤولين عن قتل بعض الأجانب، على الرغم من أن صالح العوفي تمكّن من الفرار، تاركاً زوجته وأولاده بين أيدي القوى الأمنية[٦٢]. وفي الثاني من تموز/ يوليو، أعلنت السلطات إمكانية أن يكون كل من راكان الصيخان (الرقم ٢) وناصر الراشد (الرقم ١٩) قد توفيا بسبب الجروح التي أصيبا بها جراء الاعتداء على مخبئهما في نيسان/ أبريل[٦٣]. وفي الثاني والعشرين من تموز/ يوليو، قتل عيسى العوشن (الرقم ١٥) مع عضو آخر من مجموعته[٦٤]، بينما تم في الخامس من آب/ أغسطس اعتقال أحد أهم «منظّري» المجموعة الوارد اسمه في قائمة الستة والعشرين، وهو فارس الزهراني (الرقم ١٢)، فيما كان يخطّط لانفجار يستهدف مركزاً ثقافياً في مدينة أبها في جنوب المملكة[٦٥].

وعلى الرغم من ذلك، بدت المرحلة الأخيرة من اقتفاء أثر أعضاء قائمة الستة والعشرين صعبة جداً، حتى لو كان واضحاً أن معظم الهجمات المعاكسة التي يشنّها تنظيم «القاعدة» في شبه الجزيرة العربية هي هجمات يائسة تهدف إلى الانتقام من سلسلة الغارات القاتلة التي وجهتها له الحكومة. وخلال نصف السنة اللاحقة حتى نيسان/ أبريل ٢٠٠٥، أي عندما كان صالح العوفي أحد آخر عضوين على قائمة الستة والعشرين، نشبت مواجهات ضارية بصورة مستمرة في جميع أنحاء البلاد، ولا سيما في جدة والرياض ومنطقة القصيم المحافظة التي تُعَدّ إحدى أبرز قواعد تنظيم «القاعدة» في شبه الجزيرة العربية، حيث كانت المحاولة الدفاعية الأخيرة. وفي جدة، أي في قاعدة صالح العوفي، وقعت ثلاث معارك مهمة في تشرين الثاني/ نوفمبر وكانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤ وفي آذار/ مارس ٢٠٠٥. وكرد فعل انتقامي، تعرّضت القنصلية الأمريكية في السادس من كانون الأول/ ديسمبر لاعتداء قُتل خلاله المهاجمون الأربعة وعدد من حراس الأمن السعوديين، ولم يُصَب أي من الأمريكيين بأذى. وفي الرياض، جرت عمليات إطلاق نار في نهاية كانون الأول/ ديسمبر

(٦٢) **الشرق الأوسط**: ٢/ ٧/ ٢٠٠٤؛ ١٨/ ٣/ ٢٠٠٥، و**الحياة**، ٣/ ٧/ ٢٠٠٤.
(٦٣) **الشرق الأوسط**، ٣/ ٧/ ٢٠٠٤، و**صوت الجهاد** (٧ تموز/ يوليو ٢٠٠٤).
(٦٤) **الشرق الأوسط**، ٢٥/ ٨/ ٢٠٠٤، و**صوت الجهاد** (٢٢ آب/ أغسطس ٢٠٠٤).
(٦٥) **الشرق الأوسط**، ٧/ ٨/ ٢٠٠٤.

٢٠٠٤ توفي خلالها عدد كبير من المطلوبين، من بينهم السلطان بن جاد العتيبي (الرقم ٩) وبندر الدخيل (الرقم ٢٠). وتبع هذه المواجهة المسلحة اعتداء بالقنابل على وزارة الداخلية، ومكتب تابع لقوات الأمن في التاسع والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر. وفي السادس من نيسان/ أبريل ٢٠٠٥، قتل عبد الرحمن اليازجي (الرقم ٢٥) خلال غارة شُنّت على منزله الكائن في حي الخالدية في الرياض[٦٦].

وأخيراً، وقعت معارك ضارية في منطقة القصيم. ومن الجدير ذكره أن الصراع الذي وقع في بريدة وعنيزة في الثالث من تشرين الثاني/ نوفمبر دام ثماني عشرة ساعة، بينما استمر الصدام الذي وقع في الراس، ثالث أكبر مدينة في منطقة القصيم، ستين ساعة، أي من الثالث إلى الخامس من نيسان/ أبريل. وفي الصدام الأخير بين عدد كبير من أعضاء تنظيم «القاعدة» في شبه الجزيرة العربية، أي ما يقارب عشرين عضواً، وهو تجمّع لم يُعرَف له مثيل من قبل، والقوى الأمنية، قتل خمسة عشر عضواً من التنظيم، من بينهم أحد أبرز الإرهابيين المطلوبين عالمياً، وهو المغربي كريم التهامي المجاطي (الرقم ٤) والقائد المحتمل لتنظيم «القاعدة» في شبه الجزيرة العربية، وواحد من مُنظّريها يُدعى سعود العتيبي (الرقم ٧)[٦٧]. كما قُتِل أعضاء آخرون من قائمة الستة والعشرين، منهم عبد المجيد المنيع (الرقم ١٨) الذي توفي في الثاني عشر من تشرين الأول/ أكتوبر بعد تعرضه لغارة أمنية[٦٨]، فيما تم اعتقال المغربي حسين الحسكي في بلجيكا في حزيران/ يونيو ٢٠٠٤[٦٩]. وفي شهر آذار/ مارس ٢٠٠٥، أعلنت صحيفة **الشرق الأوسط** أن آخر المنظّرين في تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية عبد الله الرشود (الرقم ٢٤) قد تمّت تصفيته على الأرجح في حزيران/ يونيو على يد عبد العزيز المقرن ومساعده فيصل الدخيل، لأنه تساءل عن مدى شرعية الاعتداء على أهداف سعودية في ظل قيادة المقرن، ولا سيما الاعتداء على مجمع المحيا[٧٠]. وأظهرت هذه الصدامات الأخيرة أنه إلى جانب أعضاء تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية الواردة أسماؤهم في

---

(٦٦) **الشرق الأوسط**، ٧/ ٤/ ٢٠٠٥.

(٦٧) **الشرق الأوسط**، ٧ ـ ١٠/ ٤/ ٢٠٠٥.

(٦٨) **الشرق الأوسط**، ١٣ ـ ١٤/ ١٠/ ٢٠٠٤.

(٦٩) **الشرق الأوسط**، ٢٧/ ١٠/ ٢٠٠٤.

(٧٠) **الشرق الأوسط**، ١٥/ ٣/ ٢٠٠٥.

قائمة الستة والعشرين، شارك عدد كبير من المطلوبين في هذه المعارك. وتجدر الإشارة إلى أن خمسين عضواً من بينهم قتلوا في المرحلة الممتدة بين الثامن عشر من حزيران/ يونيو ونهاية شهر نيسان/ أبريل ٢٠٠٥، وكان من بينهم أعضاء بارزون كأولئك المذكورة أسماؤهم في قائمة الستة والعشرين. ويُعتقد أن أحد الذين قتلوا في الثامن والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر، واسمه إبراهيم أحمد الريمي من الجنسية اليمنية، كان من قادة تنظيم «القاعدة» في شبه الجزيرة العربية[٧١]. وفي السابع من آذار/ مارس، أعلنت الدولة أن عدد المطلوبين المعتقلين بلغ ٧٠٠ مطلوب[٧٢].

وعلى الرغم من أنه في أثناء كتابة هذه السطور، لم يكن تنظيم «القاعدة» في شبه الجزيرة العربية قد دُمّر كلياً بعد، فإنه كان من الواضح أنه لم يفلح في تحقيق أيٍّ من أهدافه؛ فهو لم يقضِ على الاقتصاد، ولم يزعزع النظام، ولم يفرق النخبة الحاكمة، كما لم يشتّت القوى الأمنية. أضف إلى ذلك أنه أثبت عجزه عن حشد مؤيديه أو أتباع شيوخ الصحوة، وذلك بالإضافة إلى الدعم الشعبي. وكما سبق وأشار إلى ذلك الأمير تركي الفيصل، رئيس الاستخبارات السابق، والسفير الحالي للمملكة العربية السعودية في بريطانيا العظمى، فإن التنظيم لم ينجح في زيادة عدد أتباعه، وبالتالي تمكّنت القوات الأمنية من التركيز على القضاء على أعضاء القائمتين الواحد تلو الآخر[٧٣]. ومن الناحية الرمزية، كان القضاء البطيء، وإنما المنتظم، على أفراد تنظيم «القاعدة» في شبه الجزيرة العربية من قائمة الستة والعشرين الذي احتل الصفحات الأولى في الصحف، قد مثّل خطوة دعائية مُهمة من قبل الدولة. وعلى الرغم من أن تنظيم «القاعدة» في شبه الجزيرة حاول تقديم الضحايا التي سقطت في صفوفه، ولا سيما عبد العزيز المقرن من بينهم، كشهداء للقضية ضد الكفار، فإن هذا الأمر لم يحشد له دعماً ملموساً. وتجدر الإشارة إلى أن الهجمات اللاحقة، كالاعتداء على القنصلية الأمريكية في السادس من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤ لم تغيّر الوضع رأساً على عقب[٧٤].

---

(٧١) **الشرق الأوسط**، ٣٠ ـ ٣١/ ١٢/ ٢٠٠٤.

(٧٢) **الشرق الأوسط**، ٨/ ٣/ ٢٠٠٥.

(٧٣) **الشرق الأوسط**، ٩/ ٩/ ٢٠٠٤.

(٧٤) *Economist* (11 December 2004), p. 37.

ثالثاً: أعضاء تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية وهيكليته

قامت عوامل إضافية بإضعاف وسائل تنظيم «القاعدة» في شبه الجزيرة العربية للخروج من عزلته وتعاونه مع حركة النزاع السلفي الاجتماعية الأوسع. وترتبط هذه العوامل بالجذور الجغرافية لأعضاء تنظيم «القاعدة» في شبه الجزيرة العربية وأعمارهم وطبيعة عملهم ونوعية تعليمهم ومستواهم العلمي. كما أن خبرتهم في حركة المجاهدين السلفيين، ولا سيما في أفغانستان، إضافة إلى البنية التنظيمية لـ «القاعدة» في شبه الجزيرة العربية مهمتان جداً.

سيتم في ما يلي تحليل المعلومات المتوفرة عن السيرة الذاتية لأكثر الأفراد المعنيين أهمية، ويبلغ عددهم ستة وأربعين في المجمل. وتتضمن المعلومات: أعضاء قائمة التسعة عشر (الجدول الرقم (١٠ ـ ١))، وقائمة الانتحاريين الستة والعشرين (الملحق الرقم (٢)) (أي تسعة أفراد إضافيين فقط: ١٤ منهم تم تحديد هُوياتهم، ناقص خمسة وردت أسماؤهم قبل ذلك في قائمة التسعة عشر)؛ وقائمة الستة والعشرين (الجدول الرقم (١٠ ـ ٣)) (ستة من بينهم وردت أسماؤهم في قائمة التسعة عشر). بالإضافة إلى اثني عشر عضواً من «خلية الخالدية»، وأربعة من أكثر القادة المهمين، الذين لم ترد أسماؤهم في هذه القوائم، وإنما هم من المطلوبين (المعلومات المتوفرة حول الأفراد الثمانية والأربعين الواردة أسماؤهم في القوائم الرسمية الثلاث، وحول الانتحاريين، هي معلومات موسعة أكثر من المعلومات المتوفرة حول الأفراد الآخرين، وهي مفصّلة في الجداول في نهاية هذا الفصل).

١ ـ الموقع والانتقال إلى المدن

تتمثل إحدى نقاط القوة التي يتمتع بها تنظيم «القاعدة» في شبه الجزيرة العربية بالتنوّع الذي يتميز به أعضاء التنظيم من حيث الانتماء الجغرافي والقبلي والاجتماعي. فمن بين أعضاء قائمة التسعة عشر، أتى ستة من الجنوب، وثلاثة من الحجاز، وثلاثة من الشرق، واثنان من الرياض (المنطقة التي ولد فيها خمسة آخرون لا يزالون غير معروفين). وعلى الرغم من صعوبة تحديد محل إقامتهم قبل «العمليات»، إذ كان معظمهم يتنقل بصورة دائمة من موقع إلى آخر، فإن أربعة منهم عاشوا في الرياض قبيل الانفجار الذي وقع في هذه المدينة في أيار/ مايو ٢٠٠٣.

من الصعب جداً تحديد معالم الخلفية الاجتماعية الخاصة بأفراد قائمة التسعة عشر. نعلم فقط أن آباء الأرقام ٦ و٧ و٩ كانوا على التوالي طبيب أسنان[٧٥]، وضابطاً كبيراً في وزارة الداخلية[٧٦]، وموظفاً مدنياً مهماً في وزارة التجارة في المنطقة الشرقية[٧٧]. أما المعلومات حول الآخرين فهي غير دقيقة. وضمن ما تجدر ملاحظته هو النشاط السياسي الذي اختاروه، ولا سيما أن أربعة منهم على الأقل متزوجون، ومن المحتمل أن يكون العدد أكبر بكثير.

ومن بين الأفراد التسعة الذين تم تحديد هُوياتهم وأضيفت أسماؤهم إلى قائمة الستة والعشرين، عاش خمسة في الرياض، وواحد في المدينة، وواحد في جيزان. غير أن المعلومات المتوفرة حول خلفيتهم الاجتماعية تبدو ضئيلة جداً. أضف إلى ذلك أن والدي الرقم ٣ والرقم ٨ كانا من صغار ضباط الشرطة[٧٨]، بينما كان أربعة من الانتحاريين متزوّجين.

تجدر الإشارة كذلك أنه تتوفر لدينا معلومات أكثر حول أعضاء قائمة الستة والعشرين. ومن المؤكد أن خمسة منهم قد وُلدوا في الرياض، وأن اثني عشر آخرين قد عاشوا فيها في زمن التفجيرات، وتسعة منهم عاشوا في حي السويدي وحده، بمن فيهم قائد تنظيم «القاعدة» في شبه الجزيرة العربية عبد العزيز المقرن. فكانت هذه الأحياء، ذات الكثافة السكانية العالية، إضافة إلى الأحياء الشعبية في جنوب الرياض، كحي الخالدية ذي الطابع الديني المحافظ المتشدّد، وخطبائه الناشطين الذين كانوا يلقون خطبهم في المساجد المحلية، مرتعاً للمقاومة الجهادية السلفية في المملكة العربية السعودية[٧٩]. ومن المحتمل أن يكون هذا الحيّ على صلة وثيقة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، حيث تابع سبعة من أعضاء قائمة الستة والعشرين دراستهم. وكذلك مثّلت الأحياء المزدحمة بالسكان في مكة كحي الخالدية، وفي المدينة، وفي جدة، كمنطقة الجامعة ومنطقة القصيم، مع

---

(٧٥) **الشرق الأوسط**، ٢٨/ ٥/ ٢٠٠٣.

(٧٦) **الشرق الأوسط**، ١٧/ ١١/ ٢٠٠٣.

(٧٧) **الشرق الأوسط**، ٨/ ١٢/ ٢٠٠٣.

(٧٨) **الشرق الأوسط**، ١٧/ ١١/ ٢٠٠٣.

(٧٩) للحصول على معلومات أوفر حول هذه المجموعات المنشقّة، انظر: **الشرق الأوسط**، ٩/ ١٢/ ٢٠٠٣، و٧/ ٦/ ٢٠٠٤، و**الحياة**، ٥/ ٧/ ٢٠٠٤.

ولنظرة شاملة على الاحياء المختلفة في الرياض والتي شهدت الهجمات انظر: **الشرق الأوسط**، ٣١/ ١٢/ ٢٠٠٤.

مدينتي بريدة وعنيزة والراس، مراكز للمقاومة، وذلك على الرغم من أن عدداً لا بأس به من أعضاء قائمة الستة والعشرين قدموا من الجنوب(٨٠).

٢ ـ المعدل العمري

ثمة مؤشر مهم يدل على طبيعة الحركة وطابعها المذهبي هو سن أعضائها. وتؤكد المعلومات المتوفرة حول أعضاء تنظيم «القاعدة» في شبه الجزيرة العربية أن معدل العمر لدى أعضاء «القاعدة» وأعضاء الحركات المتطرفة الأخرى قد انخفض في فترة الثمانينيات والتسعينيات ليصل إلى عمر «الشاب الفقير الذي يعيش في المدن» الذي يمثل وقود الحركة الإسلامية(٨١). ويبلغ معدل العمر في قائمة التسعة عشر التي استمددنا منها جميع المعلومات ٢٨ سنة، في حين أن معدل السن لدى الأفراد التسعة الإضافيين الذين تم تحديد هُوياتهم في قائمة الستة عشر هو ٢٦ سنة. أما معدل سن الأفراد التسعة عشر على قائمة الستة والعشرين، الذين تتوفر عنهم معلومات كثيرة فهو ٢٧ سنة. ومن ثم يصبح معدل السن مضللاً، إذ يرتفع لدى الأعضاء الأكبر سناً كعثمان العمري (الرقم ٢١)، وهو تاجر أسلحة تم القبض عليه أثناء الأحداث، وكان في الخامسة والثلاثين من عمره. ومن الجدير ذكره أن ثلاثة أفراد من قائمة التسعة عشر يبلغون ٢٣ سنة من العمر، واثنان من لائحة الستة والعشرين يبلغان ٢٢ سنة من العمر، فيما يبلغ واحد ٢٣ سنة من العمر. أما «خلية الخالدية»، فتبدو أكثر شباباً مع معدل في السن يوازي ١٩ سنة. وتجدر الإشارة إلى أن خمسة من بين الأعضاء الاثني عشر الذين تم توقيفهم يبلغون ١٧ عاماً، وحتى أصغر من ذلك.

تعود القيادة في كلتا القائمتين، أي قائمة التسعة عشر وقائمة الستة والعشرين، إضافة إلى قائمة الستة عشر، إلى الأعضاء الأكبر سناً. وقد بلغ عمر

---

(٨٠) **الشرق الأوسط**، ٢١/ ٥/ ٢٠٠٤؛ ١٠ و١٨/ ١١/ ٢٠٠٤، و٥/ ٤/ ٢٠٠٥.

(٨١) Saad Eddin Ibrahim: «Anatomy of Egypt's Militant Groups: Methodological Notes and Preliminary Findings,» pp. 1-33; «The Changing Face of Egypt's Islamic Activism,» pp. 69-79, in: Saad Eddin Ibrahim, *Egypt, Islam and Democracy: Twelve Critical Essays* (Cairo Americain University in Cairo Press, 1996); Luis Martinez, *La Guerre civile en Algérie* (Paris: Karthala, 1998); Séverine Labat, *Les Islamites algériens: Entre les urnes et le maquis* (Paris: Editions du Seuil, 1995); Kepel, *Jihad: The Trail of Political Islam*; Hafez, *Why Muslims Rebel: Repression and Resistance in the Islamic World*, and Burke, *Al-Qaeda: Casting a Shadow of Terror*, pp. 71 and 155.

تمّ استقاء معظم المعلومات حول سن المذكورين في القوائم من: **الشرق الأوسط**، ١٣/ ١١/ ٢٠٠٣، والعربية نت (٢٢ تموز/ يوليو ٢٠٠٤).

القادة الثلاثة الأوائل يوسف العييري وعبد العزيز المقرن وخالد الحاج ٣٠ سنة، بينما كان القائد الرابع صالح العوفي يبلغ من العمر ٣٨ سنة. كما أن غيرهم من القادة المحتملين الذين سقطوا خلال عمليات إطلاق النار والصراعات التي وقعت في الرياض في أيار/مايو ٢٠٠٣ أمثال تركي الدندني (الرقم ١) وخالد الجهني (الرقم ٣) بلغوا من العمر ٢٩ سنة. لكننا لا نعرف السن الفعلية للمطلوبين الأربعة الآخرين، إلا أنه من المتوقع أن يبلغوا نحو ٣٠ عاماً، وأن ينتموا بالتالي إلى الجيل نفسه، إذ كانوا على معرفة شخصية بالقادة، وكانوا يتمتعون بقواسم مشتركة معهم في سيرهم الذاتية.

٣ ـ المستوى العلمي والمهني

إذا لم يكن طابع الحركة الشبابي طابعاً استثنائياً تتمتع به «القاعدة» وغيرها من الحركات والشبكات الإسلامية العنيفة، فإن خلفية تنظيم «القاعدة» السعودي الثقافية استثنائية[٨٢]. ففي الأغلب، يوجد أعضاء ينتمون إلى حركات إسلامية متطرفة يتمتعون بخلفية تقنية علمية أو بخلفية طبية[٨٣]، ولا يكاد يكون من بينهم من تخصّص في الدراسات الدينية، لكن الأمر في المملكة العربية السعودية مناقض تماماً. وحده عضو من قائمة التسعة عشر هو تركي الدندني (الرقم ١) كان يرتاد كلية العلوم. وكان ينوي أن يصبح طبيباً، إلا أنه أوقف دراسته ليذهب إلى أفغانستان. ومن المحتمل أن يكون حمد الشمري (الرقم ١٤/١٩)، الذي عمل في أرامكو لمدة قصيرة، صاحب خلفية تقنية أيضاً[٨٤]. وتجدر الإشارة إلى أن عضوين من قائمة التسعة عشر (الرقم ١٣، والرقم ٢) قد تلقيا دراسات عليا في العلوم الدينية في كلية الشريعة التابعة لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض. ومن بين أعضاء قائمة الستة عشر،

---

(٨٢) تمّ الحصول على معظم المعلومات حول المستوى العلمي للمذكورين في القوائم من: **الشرق الأوسط**، ١٧/١١/٢٠٠٣؛ العربية نت (٢٢ تموز/يوليو ٢٠٠٤)، **والرياض** (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣)، إلاّ في حال تحديد العكس. وقد لاحظ تيتلباوم (Teitelbaum) أن كثرة العلماء في المعارضة السعودية يتعارض والبناء العادي للحركات الإسلامية. انظر: Teitelbaum, *Holier than Thou: Saudi Arabia's Islamic Opposition*, p. 3.

(٨٣) Ibrahim, «Anatomy of Egypt's Militant Groups: Methodological Notes and Preliminary Findings,» and Valerie Hoffman, «Muslim Fundamentalists: Psychosocial Profiles,» in: Martin E. Marty and R Scott Appleby, eds., *Fundamentalisms Comprehended* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1995), pp. 199-230.

(٨٤) **الشرق الأوسط**، ٨/١٢/٢٠٠٣.

عضوان (الرقم ٥، والرقم ٧) قد ارتادا الجامعة لبعض الوقت، على الرغم من أننا نجهل مكان ومجال دراستهما، وثلاثة آخرون (الأرقام ٢ و٣ و٨) قد تخرجوا (ترد أسماؤهم في قائمة التسعة عشر).

ويظهر التخصّص في الدراسات الدينية بوضوح أكبر في قائمة الستة والعشرين. فهناك تسعة من أعضائها قد درسوا في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. وفي الواقع، يتم التمييز بين «المثقفين» الذين يُطلَق عليهم اسم «منظّرين شرعيين» والباقين المعروفين بـ «المقاتلين الميدانيين»[(٨٥)]. وخلافاً للمقاتلين الميدانيين، يبدو أن المثقفين كانوا أكثر اندماجاً في المجتمع، هذا مع أن اعتناقهم الأفكار السلفية كان يسبب لهم بعض المتاعب مع السلطات. ويأتي في طليعة المثقفين ثقافة دينية المتخرجون الخمسة الذين كانوا أعضاءً في اللجنة الشرعية التابعة للمنظمة: عبد الله الرشود (الرقم ٢٤)، يتبعه فارس الظهراني (الرقم ١٢)، وسلطان العتيبي (الرقم ٩)، وعيسى العوشن (الرقم ١٥)، وعبد المجيد المنيع (الرقم ١٨). إن الدور الذي أداه هؤلاء «المنظّرون» مهم جداً بالنسبة إلى باقي الأعضاء، حيث إن قدرتهم على تقديم الآراء الدينية قد وفرت الشرعية لأعمال الحركة. وهنا، يكمن الدور المهم الذي أدته الصحيفة الناطقة باسمهم، التي تحمل عنوان **صوت الجهاد**. فلم يقتصر دورها على إعلام المؤيدين بما يجري، بل كان يتم تزويدهم بالمعلومات ويحافظ على وحدة مجموعتهم. وما كان تنظيم «القاعدة» في شبه الجزيرة العربية قادراً على تحقيق هذا القدر من النجاح في نقل أفكاره للشعب من دونه، على الرغم من أن رسالة الجهاد التي يحملها كوسيلة للوصول إلى هدف، وكهدف بحدّ ذاته، لم يبدُ أنها استقطبت عدداً كبيراً من الأتباع. والتفسير الوحيد لوجود «منظّرين» و«مقاتلين ميدانيين» هو أن تنظيم «القاعدة» في شبه الجزيرة العربية هو عبارة عن تحالف بين العرب الأفغان والجيل الجديد من «المثقفين» السلفيين المتطرفين المحليين، وذلك على الرغم من أن هاتين الفئتين تتداخلان الواحدة مع الأخرى[(٨٦)].

وإجمالاً، تختلف الحركة السعودية أيضاً عن الحركات الأخرى من حيث

---

(٨٥) **الحياة**، ٥/ ٧/ ٢٠٠٤.

(٨٦) للمزيد من التحليلات المشوّقة حول تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، انظر: **الشرق الأوسط**، ٦/ ٤/ ٢٠٠٥. ويعرف فارس الظهراني أيضاً باسمه المستعار في كتاباته وهو أبو جند الأزدي. يمكن إيجاد معظم أعماله على المواقع السلفية الجهادية الأساسية، <http://www.tawed.ws>.

مستواها العلمي[٨٧]. ففي حين إن الحركات الإسلامية في معظم الدول الأخرى هي حركات طلابية نمطية[٨٨]، إلا أن هذه ليست الحال في المملكة العربية السعودية؛ فمن بين الأعضاء الثمانية والأربعين الذين توفرت معلومات عنهم، كان هناك تسعة عشر عضواً منهم فقط تابعوا دروساً جامعية لبعض الوقت، في حين إن أحد عشر عضواً من بينهم قد حصلوا على شهادة. ومن الجدير ذكره أن قادة الحركة الأربعة لم يُنِه أيٌّ منهم دراسته الثانوية، فمعظمهم ذهب إلى أفغانستان خلال فترة المراهقة. وهذا لا يعني أنهم كانوا «أميين»، بل يعني أن عدداً كبيراً منهم قد شكّل لنفسه مخزوناً ثقافياً من التعليم الديني غير الرسمي، ومن التعليم الأيديولوجي المكثف أو التعليم الضيق كيفما اتفق، وهو ما عزّز انعزالهم عن المجتمع. وعلى سبيل المثال، قام يوسف العييري بخدمة موقعه الإلكتروني الخاص به على شبكة الإنترنت ومنشوراته واسمها **البيطار**، وقد نشر العديد من الكتب معظمها متوفر على شبكة الإنترنت[٨٩]. بيد أن النقص في التعليم الرسمي يبدو ظاهرة مشتركة. وما عدا الأربعة الذين تلقوا دراسات عالية، لم يحظَ أعضاء أربعة آخرون من قائمة التسعة عشر (الأرقام ٥ و٦ و١٠ و١٩) سوى بشهادة ابتدائية، ونال أربعة آخرون شهادة ثانوية (الأرقام ٣ و٤ و١١ و١٦)، ونال اثنان آخران شهادة كأستاذين للثانوية (الرقمان ٩ و١٧). أما المستوى العلمي للخمسة الآخرين، فلا نعرف عنه شيئاً. وتؤكد قائمة الانتحاريين الستة عشر (باستثناء الأفراد الذين وردت أسماؤهم في قائمة التسعة عشر) المعلومات المتوفرة عن قائمة التسعة عشر. فهناك ثلاثة لم ينهوا بعد مرحلة التعليم الثانوي (الأرقام ١٠ و١١ و١٤)، واثنان تركا الجامعة باكراً (الرقمان ٥ و٧)، وواحد فقط قد تخرّج في الجامعة (الرقم ٣)، ولكن مجال تخصّصه بقي مجهولاً. ولسوء الحظ، لا نعرف نوعية التأهيل العلمي الذي تلقاه الأربعة الآخرون.

---

(٨٧) لاحظ بورك، في كتابه **القاعدة**، تدنيّ المستوى العلمي للأفغان العرب في التسعينيات. ومعلوماتي تؤكد إلى حدّ بعيد معلوماته. وقد يتعارض هذا مع خلفية الطبقة الوسطى من أتباع المعارضة الإسلامية السلمية. انظر: Burke, *Al-Qaeda: Casting a Shadow of Terror*, p. 155, and Teitelbaum, *Holier than Thou: Saudi Arabia's Islamic Opposition*, pp. 3 and 7.

(٨٨) Ibrahim, «Anatomy of Egypt's Militant Groups: Methodological Notes and Preliminary Findings;» Martinez, *La Guerre civile en Algérie*, et Labat, *Les Islamites algériens: Entre les urnes et le maquis*.

(٨٩) انظر: <http://www.tawhed.ws>.

تُعَدّ قائمة الستة والعشرين نوعاً ما قائمة استثنائية بعض الشيء. فكما سبق وذكرنا، فإن تسعة من أعضائها قد تابعوا دروساً جامعية، وخمسة منهم قد حصلوا شهادات. ومن الجدير ذكره أن ثلاثة أعضاء من لائحة الستة والعشرين (الأرقام ٨ و١٤ و٢٢) لم يحوزوا شهادة ثانوية، فواحد من بينهم (الرقم ٢٢) ترك المدرسة باكراً، وانضم إلى مجموعة متطرفة في مكة بعدما قُتل أخوه في أفغانستان في عام ١٩٩٨. أضف إلى ذلك أن عضواً آخر (الرقم ٢٠) وصل في تعليمه إلى المرحلة الثانوية فقط. وثمة ستة أعضاء نجهل خلفيتهم العلمية، لكن لا يبدو أنهم تلقوا دراسات عليا (باستثناء المغربيين)، وإلا لكانوا انضموا إلى المثقفين الذين كتبوا **صوت الجهاد**. وتجدر الإشارة إلى أهمية التواصل المهني مع الشرطة الأمنية. فعلى سبيل المثال، أحمد صقر الفضلي (الرقم ٨)، الذي لم يُنهِ تعليمه الثانوي، خضع لتدريب تقني انضم بعده إلى الجيش، ومن بعد ذلك إلى الشرطة. وكذلك الحال بالنسبة إلى صالح العوفي (الرقم ٤/ ١٩) الذي كانت تربطه علاقة متينة برجال الأمن.

ومن غير المستغرب أن تقوم المجموعة بأعمال مهنية غريبة. فباستثناء القائد الرابع صالح العوفي (الرقم ٤/ ١٩) الذي عمل لفترة طويلة وغير متميزة كشرطي وضابط أمن، أصبح معظم أعضاء قائمة التسعة عشر متمرّدين محترفين في سن مبكرة، إذ تركوا تعليمهم وقطعوا علاقتهم بأهلهم، أو تخلوا عن عملهم لينضموا إلى الجهاد. أما الأعضاء الأكبر سناً في قائمة الستة والعشرين، فكانت لهم خبرة في العمل كمحمد الشاهري (الرقم ٧) الذي عمل في محل بقالة. ومن بين أعضاء قائمة الستة والعشرين، نذكر أحمد الفضلي (الرقم ٨) الذي كان شرطياً في مكة المكرمة، وفارس الزهراني (الرقم ١٢) الذي كان قاضياً، وخالد القرشي (الرقم ١٣) الذي كان في الجيش، وعيسى العوشن (الرقم ١٥) الذي كان إماماً/ قاضياً، وكذلك أمير الشهري (الرقم ٢٣)، في حين إن عبد الله الرشود (الرقم ٢٤) كان أستاذاً. والعديد من بينهم كانوا لا يزالون تلامذة، كما هي حال منصور فقيه (الرقم ١٤). وبعضهم الآخر كان عاطلاً عن العمل، كما هي حال عبد المجيد الموني (الرقم ١٨). وأصبح معظمهم إرهابيين محترفين.

٤ ـ أفغانستان والجهاد الدولي

ما من شك في أن الميزة المشتركة والمصيرية لهؤلاء الأعضاء هي خبرتهم في أفغانستان وعلاقتهم بتنظيم «القاعدة». وبما أن هذا ليس بالأمر غير الطبيعي

بالنسبة إلى الحركات الإسلامية المتطرفة[٩٠]، فإن واقع محافظة أفغانستان على أهميتها حتى بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر هو أمر بارز بالنسبة إلى أعضاء تنظيم «القاعدة» في شبه الجزيرة العربية. وإجمالاً، فقد ذهب على الأقل نصف الأشخاص الثمانية والأربعين الذين وردت أسماؤهم في القوائم الثلاث الإحصائية إلى أفغانستان، وقد شارك العديد منهم في حرب طالبان ضد الأمريكيين. وقد ذهب بعضهم أيضاً إلى البوسنة (٣) والشيشان (٤) وطاجكستان (١) والصومال (١) والجزائر (١) وكشمير (٢). نورد هذه الأرقام بتحفظ، لأننا لا نملك أية معلومات تتعلق بالأعضاء الأربعة الواردة أسماؤهم في قائمة التسعة عشر، ولا بالأعضاء الثلاثة عشر الواردة أسماؤهم في قائمة الستة والعشرين، في حين يوجد ثمانية أشخاص فقط نعرف تمام المعرفة أنهم لم يذهبوا إلى أي مكان. وبالتالي، يبدو جلياً أن أكثر من نصف الثمانية والأربعين قد ذهبوا إلى أفغانستان وغيرها من ميادين الحرب الجهادية.

لقد كان القادة الثلاثة الأصليون هناك عندما كانوا في ريعان شبابهم، وبدأوا يتحولون شيئاً فشيئاً إلى مجاهدين محترفين. فقد ذهب عبد العزيز المقرن المعروف بـ «أبو هاجر» إلى أفغانستان في السابعة عشرة من عمره، وكان يغادرها ويعود إليها تكراراً خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٤، إذ كان يخضع للتدريب في مخيم الوال. كما شارك في معركة خوست مع غيره من الأفغان العرب. ومن ثم أصبح هو نفسه مدرّباً، فغادر أفغانستان ليحارب في الجزائر والبوسنة والصومال. وعندما رجع إلى المملكة العربية السعودية تم توقيفه واعتقاله لسنتين ونصف السنة قبل أن يغادر مجدداً إلى أفغانستان. وخلال هذه الفترة، وقبل الاجتياح الأمريكي لأفغانستان في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١، التقى جيل قائمة التسعة عشر الناشئ. وعندما عاد إلى المملكة العربية السعودية، قام بزيارة عائلته ومن ثم اختفى مجدداً، إذ كان يدرّب المجموعة في التلال المحيطة بمكة والمدينة[٩١]. وخاض يوسف العييري التجربة نفسها؛ فقد ذهب إلى أفغانستان في سن مبكرة جداً، حيث خضع للتدريب في عام ١٩٩٢ في مخيم الفاروق، وأصبح بعد ذلك مدرّباً. وشغل لبعض الوقت منصب الحارس الشخصي لابن لادن بعد

(٩٠) Barnett R. Rubin, «Arab Islamists in Afghanistan,» in: John L. Esposito, ed., *Political Islam: Revolution, Radicalism or Reform?* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1997), pp. 179-206, and Kepel, *Jihad: The Trail of Political Islam*, pp. 136-158.

(٩١) **الشرق الأوسط**، ١٣/ ١٢/ ٢٠٠٣.

مغادرته أفغانستان[٩٢]. أما خالد الحاج أبو حازم الشاعر، فقد ذهب على الأرجح إلى أفغانستان في وقت لاحق وتدرّب هناك، كما كان أيضاً حارساً شخصياً لابن لادن، ربما في وقت لاحق بعد يوسف العياري[٩٣].

من بين الأفراد المستقلين، نعرف أن خالد السبيت، الذي أمّن مخبأً لعبد العزيز المقرن في الرياض، كانت له تجربة مماثلة لتلك التي اختبرها القادة؛ فلقد ذهب إلى أفغانستان مثل عبد العزيز المقرن، أي في السابعة عشرة من عمره، ومن ثم عاد إلى السعودية للعلاج بعد إصابته بجرح بالغ في رجله، وانضم إلى المجاهدين في طاجكستان وفي الشيشان، حيث تزوّج من امرأة شيشانية. وعندما أُصيب مرة أخرى، واضطُر إلى أن يعود مجدداً، لعجزه عن المشاركة في الجهاد، قام بتأسيس منظمة غير حكومية لدعم الحرب في القوقاز[٩٤]. وكذلك كانت لقائد عملية ينبع، مصطفى عبد القادر عبيد الأنصاري، تجربة واسعة في الجهاد الدولي، فلقد حارب في البوسنة وفي أوغادين، قبل أن ينتقل إلى العيش في لندن لسنتين ونصف السنة، حيث عمل مع سعد الفقيه من حركة «الإصلاح الإسلامي» في السعودية، وهي جزء من لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية. وبعد مغادرته لندن في عام ١٩٩٧، سافر إلى أفغانستان، حيث حارب في عام ٢٠٠١ في تورا بورا، ومن ثم إلى اليمن، حيث تم اعتقاله وإطلاق سراحه قبل عودته إلى السعودية[٩٥]. وكذلك الأمر بالنسبة إلى تركي المطيري قائد عملية الخُبر الذي سافر إلى أفغانستان قبل سنة من أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، وكاد يكون على متن إحدى الطائرات التي حلقت باتجاه مركز التجارة العالمي. وإذ فوّت فرصة الاستشهاد التي قدمت له، تمكّن من الاحتفال بهذا الحدث مع أسامة بن لادن. كما حارب الأمريكيين، على غرار الآخرين، مع طالبان[٩٦]. وينطبق الأمر ذاته على خالد الفراج[٩٧].

تجدر الإشارة إلى أن معظم الأعضاء الشباب من القوائم الثلاث قد خاضوا التجربة الأفغانية الخاصة بهم في نهاية التسعينيات، وحتى قبيل الحرب الأمريكية

---

(٩٢) **الشرق الأوسط**، ٤/ ٦/ ٢٠٠٣، و٣٠/ ٧/ ٢٠٠٣.

(٩٣) **الشرق الأوسط**، ٢٣/ ٢/ ٢٠٠٣.

(٩٤) **الشرق الأوسط**، ١٢/ ٥/ ٢٠٠٤، و**صوت الجهاد** (١٦ تموز/ يوليو ٢٠٠٤).

(٩٥) **الشرق الأوسط**، ٥/ ٥/ ٢٠٠٤.

(٩٦) **صوت الجهاد** (٢٢ أيار/ مايو ٢٠٠٤).

(٩٧) **الرياض**، ٢٢/ ٩/ ٢٠٠٤.

ضد طالبان. ومن بين الذين وردت أسماؤهم على قائمة التسعة عشر تركي الدندني (الرقم ١) الذي ذهب إلى أفغانستان قبل ستة أشهر من أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، حيث زار مخيم الفاروق، وشارك في الحرب ضد الأمريكيين. وكذلك علي عبد الرحمن الفقعسي الغامدي (الرقم ٢) الذي بقي في أفغانستان طيلة خمسة أعوام قبل أن يقاتل جنباً إلى جنب مع أسامة بن لادن في كهوف تورا بورا. وهذا ينطبق أيضاً على خالد الجهني (الرقم ٣)، الذي يعتقد الأمريكيون أنه تم اختياره ليترأس «القاعدة» في السعودية مع عبد العزيز المقرن وعلي الحاج. وكذلك صالح العوفي (الرقم ٤) كان في أفغانستان للمرة الأولى في ١٩٩٣ ـ ١٩٩٤، ومن الأكيد أنه التقى أسامة بن لادن والملا عمر قبل عودته إلى السعودية مع خالد الجهني بعد هزيمة طالبان. أما الاتصال الحديث مع أفغانستان، فتم عن طريق الأعضاء الخمسة الآخرين الذين ينتمون إلى قائمة التسعة عشر (الأرقام ٨ و٩ و١٣ و١٤ و١٥)، وقد حاربوا جميعاً إلى جانب نظام طالبان ضد الأمريكيين. وحتى الأعضاء الصغار في السن، كهاني عبد الكريم الغامدي (الرقم ٧) الذي كان يبلغ من العمر ٢٣ سنة قد ذهبوا إلى أفغانستان.

ينطبق الوضع نفسه على القائمتين الأخريين. فلقد خاض تسعة من قائمة الستة عشر التجربة الأفغانية (خمسة عندما يتعلق الأمر بقائمة التسعة عشر تم استثناؤهم)، بينما لم يذهب ستة من الانتحاريين قط إلى أفغانستان. أما المعلومات المتوفرة عن قائمة الستة والعشرين فهي أقل. نحن نعرف أن أربعة أعضاء من أصل عشرين لم يُذكَروا في قائمة التسعة عشر (أي تسعة إذا كان المجموع ٢٦) ذهبوا إلى أفغانستان، كما نعرف أيضاً أن ستة أفراد لم يذهبوا بصورة مؤكدة؛ كما أننا لا نملك أية معلومات عن العشرة لا من قريب ولا من بعيد؛ ولكن ما من سبب يبرر اختلاف الوضع كثيراً عن القوائم الأخرى.

وعلى الرغم من أن معظم أعضاء القوائم سعوديون، فإن هذا يعطي انطباعاً خاطئاً عن تنظيم «القاعدة» في الجزيرة العربية. ونظراً إلى طابع الحركة الذي يتخطى حدود الدولة والعلاقات المتينة التي تربطها بأفغانستان والشيشان، ليس من المفاجئ وجود العديد من الجنسيات ضمن المجموعة. فمن بين السبعة الذين اغتيلوا أو اعتقلوا مع تركي الدندني أحد قادة قائمة التسعة عشر في أيار/ مايو ٢٠٠٣، كان هناك واحد سوري، وآخران من الكويت[٩٨]. وكان الفقعسي

(٩٨) **الشرق الأوسط**، ٧ ـ ١٠/ ٧/ ٢٠٠٤.

متزوجاً من امرأة مغربية، وخالد السبيط من امرأة شيشانية. وكانت قيادة القوائم ممثلة على نحو غير متكافئ من قبل غير السعوديين، وهو ما أدى إلى بروز بعض المشكلات، حيث كان يعتقد بعض الذين ينتمون إلى «القاعدة» أن القيادة الأجنبية في الجزيرة العربية لن تكون مقبولة من جانب الشعب. وأفضل مثال على ذلك اليمني خالد الحاج الذي كان قائداً فعلياً لبعض الوقت حتى اغتياله في الخامس عشر من آذار/مارس ٢٠٠٤، بينما كان عبد العزيز المقرن يُقدم على أنه القائد الحقيقي حتى هذا الوقت[٩٩]. وتجدّدت الشكوك في أن اليمنيين كانوا في الواقع يديرون تنظيم «القاعدة» في الجزيرة العربية، بعد عمليات إطلاق النار في الرياض في الثامن والعشرين والتاسع والعشرين من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، عندما قُتل اليمني إبراهيم أحمد الريمي. ووفقاً لبعض المطلعين على الأمور، فقد كان هو من خلف خالد الحاج بعد وفاته، وليس عبد العزيز المقرن، لأن أسامة بن لادن كان يثق باليمنيين أكثر من ثقته بالسعوديين[١٠٠].

٥ ـ التنظيم والتكتيكات

يتمثل أحد أكثر الأشكال التي يصعب توضيحها اليوم ببنية تنظيم «القاعدة» في الجزيرة العربية. وعلى الرغم من إمكانية أن يعمل تنظيم «القاعدة» على المستوى الدولي كـ «أكثر الشبكات انتشاراً»[١٠١]، ليشكل «تحالفاً منتشراً»[١٠٢]، يجب أن يتم النظر إليه كـ «أيديولوجيا أكثر منه كتنظيم»[١٠٣]؛ غير أن البراهين الخاصة بالحالة السعودية تقودنا إلى القول إن تنظيم «القاعدة» في شبه الجزيرة العربية كان منظمة مركّبة وهرمية. أضف إلى ذلك أن ثمة مجلس مستشارين مع العديد من اللجان التي تهتم بأحكام الشريعة الإسلامية والشؤون العسكرية والحملات الدعائية والتمويل. ويخضع قسم «العمليات» للجنة العسكرية التي تراقب الخلايا. ومن بين هذه الخلايا «سرية القدس» و«كتائب الحرمين الشريفين». ولم يكن مدى ترابط هذه المنظمة واضحاً. فعملية ينبع، على سبيل المثال، كانت مبادرة مستقلة، إلا أن سريته وطابعه الحصري يدلان على أنه بنية منتظمة

---

(٩٩) الشرق الأوسط، ٢٣/ ٢/ ٢٠٠٤.

(١٠٠) الشرق الأوسط، ٣١/ ١٢/ ٢٠٠٤.

(١٠١) Burke, *Al-Qaeda: Casting a Shadow of Terror*, p. 16.

(١٠٢) Rohan Gunaratna, *Inside Al Qaeda: Global Network of Terror* (New York: Berkley Publishing Group, 2002), p. 76.

(١٠٣) Jason Burke, «Think Again: Al Qaeda,» *Foreign Policy* (May/June 2004).

ومتماسكة. ولم يبدأ تنظيم «القاعدة» في الجزيرة العربية بالتصدع والتفكك إلا بعد نشر لائحة التسعة عشر وقيام القوات الأمنية بملاحقة أعضائها. وهذا أمر تؤكده المعلومات المتوفرة حول التجنيد والانضباط. وقد كان يتم تجنيد أعضاء خلية ما وهم في ريعان الشباب، فيُعزَلون تماماً عن المجتمع وتمنع عنهم الصحف[١٠٤].

لذا يتعيّن علينا تحليل تغير التكتيكات على أساس خلفية هذه الأزمة القائمة. ونظراً إلى أن تنظيم «القاعدة» في الجزيرة العربية جزء من حركة اجتماعية أشمل، هدفها تعبئة الشعب ضد نظام تراه غير إسلامي، فقد حاول بصورة مستمرة أن يعتمد تكتيكات موجهة إلى الرأي العام. وقد بدأ هذا الأمر باعتماد تكتيك الهجمات الانتحارية المكثفة ضد المجمّعات السكنية الأجنبية على أمل حشد رأي عام مناهض للأجانب بعد غزو العراق. ومع ذلك، كان عدد الضحايا الذين سقطوا جراء هذه الاعتداءات كبيراً جداً، ومن بينهم شخصيات مهمة كخالد الجهني. أما الاعتداء الثاني على مجمع المحيا فكان حملة دعائية كارثية، حيث كان الضحايا الذين سقطوا من العرب والمسلمين. وبعد ذلك، حاول تنظيم «القاعدة» في الجزيرة العربية أن يكسب بعض التعاطف، فقام بالاعتداء على مبنى حكومي في الرياض للمرة الأولى في نيسان/ أبريل ٢٠٠٤. إلا أن الانفجار لم يؤثر في بنية الحكومة التحتية؛ واكتشفت بالتالي مصادر أسلحة التنظيم ومخزونه الاحتياطي، فلم يعُد قادراً على شنّ هجمات ضخمة. وربما جاءت الاعتداءات بأسلحة أوتوماتيكية على الأجانب في ينبع والخُبَر نتيجة ضعف أكثر منها نتيجة قوة. فموت المقرن ومعظم رفاقه كان خير دليل على ذلك.

خلاصة: حدود تنظيم «القاعدة» في الجزيرة العربية

بعد عامين من الفوضى، أثبت تنظيم «القاعدة» في الجزيرة العربية عدم قدرته على إنهاء عزلته ليرقى بدوره النزاع مع الدولة إلى مستوى جديد. وعلى الرغم من أنه سدد ضربة قوية إلى الأسرة المالكة وإلى المجتمع الدولي، وكذلك إلى الدول المتحالفة مع السعودية، فإنه لم ينجح في زعزعة النظام أو في تعطيل عجلة النمو الاقتصادي، ولا حتى في حشد دعم شعبي. ويكمن أحد الأسباب الرئيسية في ضعف الإرهاب كأداة عموماً. وكما تختم تارو قائلة «إن العنف

(١٠٤) مقابلة مع خالد الفراج وعبد الرحمن الرشود على التلفزيون السعودي، بثّت على القناة الأولى يوم ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤ ونُشِرَ نصها في اليوم التالي في جريدة **الرياض**.

الإرهابي يُرعب عامة الناس، ويوقف التحالفات المستقبلية، ويحبط من انضموا بحماسة إلى الحركة في مراحلها الأولى»[١٠٥]. فعندما تتزايد سياسة الدولة القمعية بصورة سريعة لا يعود بإمكان الآخرين المشاركة في مواجهة الأخطار المتزايدة، على الرغم من أن الاستشهاد اعتُمد كجزء من أيديولوجيا النزاع لدى تنظيم «القاعدة» في الجزيرة العربية. لقد حال كل من العنف والقمع دون أن يجد تنظيم «القاعدة» في الجزيرة العربية حلفاء له بين المجموعات التي تمثل جزءاً من دورة النزاع الإصلاحية التي نشأت في التسعينيات. وبقدر ما تمكّن من إيجاد حلفائه بين المطلوبين والمتعاطفين، فلقد تم اعتقال عدد كبير منهم أو اغتيالهم أو تخويفهم كي يُمنَعوا من تقديم الدعم الناشط لتنظيم «القاعدة» في الجزيرة العربية. وما زاد الطين بلة بالنسبة إلى هذا التنظيم استعادة الدولة لبعض مواردها السابقة، وهو ما نتج منه ازدهار الاقتصاد بعد ارتفاع أسعار النفط من جديد. فبدت الدولة متشجعة على عدم الوفاء بوعودها الإصلاحية، وعلى العودة إلى سياستها التقليدية التي ترتكز على قمع المصلحين واحتوائهم[١٠٦].

بالإضافة إلى ضعف العنف الاستراتيجي الأشمل عندما يندلع في دولة معينة، كما كانت حال مصر خلال صراع الجماعة الإسلامية الفاشل في التسعينيات، وكذلك الجماعة الإسلامية في الجزائر، عانى تنظيم «القاعدة» في الجزيرة العربية ضعفاً معيناً يكمن في خلفية أعضائه. ثم إن تنظيمه عزلهم أكثر فأكثر عن حركة الإصلاح الاجتماعي السلفية الأشمل. ومن الصحيح أن تنوّع مواقعهم وخلفياتهم الاجتماعية وتفرعاتهم القبلية عوامل مهمة، وأن إصدار **صوت الجهاد** مكّنهم من الاحتفاظ بالتواصل مع «المتعاطفين» معهم، وحتى مع من هم أبعد مثل الجمهور الفضولي. فالعزلة التي وجدوا أنفسهم فيها عندما قرروا استخدام العنف ضد الدولة، تعزّزت باطراد، نظراً إلى صغر سن الأعضاء، وإلى تجنيدهم المبكر في الحركة، ومستواهم العلمي المتدني (الديني وغيره)، أضف إلى ذلك خبرتهم المبكرة والمريعة في أفغانستان (ما من شك في أنها مسؤولة جزئياً عن العودة إلى العنف)، هذا بالإضافة إلى بنيتهم الهرمية القائمة على خلايا مغلقة.

(١٠٥) Tarrow, *Power in Movement: Social Movements and Contentious Politics*, p. 104.

(١٠٦) *Economist* (12 December 2004), and Faiza Saleh Ambah, «Moves Toward Reform Wane in Saudi Arabia,» *Christian Science Monitor*, 4/10/2004.

الجــــداول

الجدول الرقم (١٠ ـ ١)

قائمة التسعة عشر، صدرت في السابع من أيار/ مايو ٢٠٠٣

الاسم	العمر	الجنسية	أفغاني	لائحة الـ ٢٦	الوفاة*	التعليم	الولادة	المهنة**
١ ـ تركي نصر مشعل الدندني	٢٩	سعودي	نعم	ـ	٣/٧/٢٠٠٣ سوير/ جوف	شهادة جامعية	سكاكا/ الجوف	طالب
٢ ـ علي عبد الرحمن سعيد الفقعسي الغامدي	٢٧	سعودي	نعم	ـ	٢٦/٦/٢٠٠٣ تم اعتقاله	شهادة جامعية□□	رغبان/ الباحة	طالب
٣ ـ خالد محمد بن مسلم العروي الجهني	٢٨	سعودي	نعم	ـ	١٢/٥/٢٠٠٣ الرياض	شهادة ثانوية	؟	ـ
٤ ـ صالح محمد عوض الله العوفي	٣٨	سعودي	نعم	رقم ٥	ـ	شهادة ثانوية	المدينة	أمن/ تاجر
٥ ـ عبد العزيز المقرن	٣٠	سعودي	نعم	رقم ١	١٨/٦/٢٠٠٤ الرياض	شهادة ابتدائية	الرياض	ـ
٦ ـ عبد الكريم محمد جبران اليازجي	٣٥	سعودي	نعم	ـ	١٢/٥/٢٠٠٣ الرياض	شهادة ابتدائية	؟	عامل في المنظمات غير الحكومية
٧ ـ هاني سعيد أحمد عبد الكريم الغامدي	٢٦	سعودي	نعم	ـ	١٢/٥/٢٠٠٣ الرياض	شهادة جامعية	؟	أستاذ
٨ ـ محمد عثمان عبد الله الوليد الشهري	٢٥	سعودي	نعم	ـ	١٢/٥/٢٠٠٣ الرياض	شهادة جامعية	نيماس/ أسير	
٩ ـ راكان محسن محمد الصيخان	٢٦	سعودي	نعم	رقم ٢	٢٩/١/٢٠٠٤ الرياض	ترك الجامعة	الرياض	استاذ
١٠ ـ يوسف صالح فهد العياري□	٣٠	سعودي	؟	ـ	٣١/٥/٢٠٠٣ تربة/ حائل	شهادة ابتدائية	الدمام	
١١ ـ عثمان هادي آل مقبول العمري	٢٦	سعودي	لا	رقم ٢١	٢٦/٦/٢٠٠٤ اعتزل	شهادة ثانوية	شبارق/ نيماس	تاجر أسلحة
١٢ ـ بندر عبد الرحمن الغامدي	٢٨	سعودي	؟	ـ	٤/٩/٢٠٠٣ تم اعتقاله	؟	؟	
١٣ ـ أحمد نصر عبد الله الدخيل□	٢٦	سعودي	نعم	ـ	٢٨/٧/٢٠٠٣ القصيم	شهادة جامعية□□	الدرعية	
١٤ ـ حمد فهد عبد الله الأسلمي الشمري	٢٦	سعودي	نعم	ـ	٢٨/٧/٢٠٠٣ القصيم	؟	الخفجي	
١٥ ـ فيصل عبد الرحمن عبد الله الدخيل	٢٥	سعودي	نعم	رقم ١١	١٨/٦/٢٠٠٤ الرياض	؟؟		
١٦ ـ سلطان جبران سلطان القحطاني	٢٧	سعودي	؟	ـ	٢٣/٩/٢٠٠٣ جيزان	شهادة ثانوية	عسير	

يتبــع

تابـــع

١٧ ـ جبران علي حكمي الخبراني	٢٧	سعودي	؟	ـ	١٢/٥/٢٠٠٣ الرياض	شهادة تعليمية	؟	أستاذ
١٨ ـ عبد الرحمن منصور جبارة	٣٠	كويتي كندي	؟	ـ	٣/٧/٢٠٠٣ صوير/ الجوف	؟	الكويت	
١٩ ـ خالد علي بن علي حاج	٣٠	يمني	نعم	رقم ٣	١٥/٣/٢٠٠٣ الرياض	شهادة ابتدائية	جدة	

* إلا إذا ذكرت بتاريخ مغاير.

** حيث عرف في الوقت الذي لم يصبح فيه الفرد منخرطاً بصورة كاملة في النشاط الجهادي مباشرة بعد الدراسة.

□ مؤدلج.

□ □ دراسات دينية.

الجدول الرقم (١٠ ـ ٢)
قائمة الاثني عشر انتحارياً الذين قضوا في الرياض في الثاني عشر من أيار/ مايو ٢٠٠٣

لائحة بأسماء الانتحاريين الاثني عشر الذين شاركوا في تفجيرات الرياض في ١٢ أيار/ مايو (صدرت في السابع من حزيران/ يونيو ٢٠٠٣). وقد تمّت إضافة اسمين جرى التعرف إليهما في تشرين الأول/ أكتوبر (المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٣). في المجمل ستة عشر شخصاً شارك في الاعتداء، إلا أن اسمين ما زالا غير معروفين حتى الآن.

ملاحظة: لم يتم العثور على جميع أسماء الآباء.

	العمر	أفغاني	لائحة ١٩	التعليم	الولادة	المهنة
١ ـ خالد محمد بن مسلم العروي الجهني	٢٨	نعم	رقم٣	شهادة ثانوية	؟	
٢ ـ محمد عثمان عبد الله الوليدي الشهري	٢٥	نعم	رقم٨	شهادة جامعية	نيماس	
٣ ـ هاني سعيد أحمد العبد كريم الغامدي	٢٣	نعم	رقم٧	شهادة جامعية	؟	أستاذ
٤ ـ جبران علي أحمد حكمي خبراني	٢٧	؟	رقم١٧	شهادة تعليمية	؟	
٥ ـ خالد بن إبراهيم محمد البغدادي	٢٩	نعم	ـ	ترك الجامعة	؟	
٦ ـ محماس بن محمد محماس الهواشلة الدوسري	٢٦		نعم	؟؟		
٧ ـ محمد بن شظف علي المحزوم الشهري	٢٥	؟	ـ	ترك الجامعة مقاطعة نيماس	موظف	
٨ ـ جازم محمد سعيد كشميري	٣٥	نعم	ـ	شهادة جامعية	؟	عامل في جمعيات غيرحكومية
٩ ـ مجيد عبد الله سعد بن عقيل	٢٧	لا	ـ	؟		؟
١٠ ـ بندر بن عبد الرحمن منور الرحيمي المطيري	٢٣	؟	ـ	شهادة ابتدائية	؟	

يتبــع

تابع

١١ ـ عبد الكريم محمد جبران اليازجي	٣٥	نعم	الرقم ٦	شهادة ابتدائية	؟	
١٢ ـ عبد الله فارس بن جفن الرحيم المطيري	٢٣	؟	ـ	؟		؟ موظف في جامع
١٣ ـ محمد عبد الوهّاب المقيت	٢٨	نعم	ـ	؟		؟
١٤ ـ أشرف السيد	٢٣	نعم	ـ	شهادة ابتدائية	المدينة	

الجدول الرقم (١٠ ـ ٣)

قائمة الستة والعشرين، صدرت في السادس من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣

	العمر	الجنسية	أفغاني	لائحة ١٩	توفي*	المستوى العلمي	الولادة	المهنة
١ ـ عبد العزيز عيسى عبد المحسن المقرن	٣٠	سعودي	نعم	الرقم ٥	١٨ ـ ٦ ـ ٠٤ الرياض	شهادة ابتدائية	الرياض	
٢ ـ راكان محسن محمد الصيخان	٢٦	سعودي	نعم	الرقم ٩	١٢ ـ ٤ ـ ٠٤ الرياض	ترك الجامعة	الرياض	أستاذ
٣ ـ خالد علي بن علي حاج	٣٠	يمني	نعم	الرقم ١٩	١٥ ـ ٣ ـ ٠٤ الرياض	شهادة ابتدائية	جدة	
٤ ـ كريم التهامي المجاطي	؟	مغربي	نعم	ـ	٥ ـ ٤ ـ ٠٥ القصيم	شهادة ثانوية	المغرب	
٥ ـ صالح محمد عوض الله العلوي العوفي	٣٨	سعودي	نعم	الرقم ٤	ـ ـ ـ	شهادة ثنوية	المدينة	رجل أمن/ تاجر
٦ ـ ابرهيم محمد عبد الله الريس	؟	سعودي	؟	ـ	٨ ـ ١٢ ـ ٠٣ الرياض	؟		؟
٧ ـ سعود حمود عبد الإله القطيمي العتيبي°	٣٣	سعودي	نعم	ـ	٥ ـ ٤ ـ ٠٥ القصيم	؟		؟
٨ ـ أحمد عبد الرحمن صقر الفضلي	٢٧	سعودي	؟	ـ	٣٢ ـ ٤ ـ ٠٤ جدة	شهادة ابتدائية	مكة	شرطي
٩ ـ سلطان بجاد سعدون العتيبي	؟	سعودي	لا	ـ	٢٨ ـ ١٢ ـ ٠٤ الرياض	شهادة جامعية**	؟	
١٠ ـ عبد الله سعود أبو نيان السباعي°	٢٢	سعودي	لا	ـ	ـ ـ ـ	ترك الجامعة**	؟	
١١ ـ فيصل عبد الرحمن عبد الله الدخيل	٢٥	سعودي	نعم	الرقم ١٥	١٨ ـ ٦ ـ ٠٤ الرياض	؟	بريدة	
١٢ ـ فارس عماد جمعان الشويل الزهراني	٢٧	سعودي	نعم	ـ	٥ ـ ٨ ـ ٠٤ اعتقل	شهادة جامعية**	جوفاء	قاض
١٣ ـ خالد مبارك حبيب الله القرشي	٢٧	سعودي	لا	ـ	٢٢ ـ ٤ ـ ٠٤ جدة	شهادة ثانوية	مكة	تلميذ

يتبع

تابــع

١٤ ـ منصور محمد أحمد فقيه	٢٢	سعودي	لا	ـ	٣٠ ـ ١٢ ـ ٠٣ استسلم	شهادة ابتدائية	مكة	استسلم
١٥ ـ عيسى سعد بن محمد بن العوشن□	٢٦	سعودي	؟	ـ	٢٢ ـ ٧ ـ ٠٤ الرياض	شهادة جامعية**	؟	قاضٍ/ الرياض
١٦ ـ طالب سعود عبدالله الطالب	٢٦	سعودي	لا	ـ	٢٢ ـ ٤ ـ ٠٤ جدة	ترك الجامعة**	بريدة/ القصيم	
١٧ ـ مصطفى إبرهيم محمد مباركي	٢٥	سعودي	؟	ـ	٢٢ ـ ٤ ـ ٠٤ جدة	؟	؟	
١٨ ـ عبد المجيد محمد عبد الله المونع□	٢٥	سعودي	نعم	ـ	١٢ ـ ١٠ ـ ٠٤ الرياض	شهادة جامعية**	الرياض	
١٩ ـ ناصر راشد ناصر الراشد	؟	سعودي	؟	ـ	١٢ ـ ٤ ـ ٠٤ الرياض	شهادة جامعية**	الرياض	
٢٠ ـ بندر عبد الرحمن عبد الله الدخيل	٢٣	سعودي	؟	ـ	٢٩ ـ ١٢ ـ ٠٤ الرياض	شهادة ثانوية	بريدة	
٢١ ـ عثمان هادي المقبول العمري	٣٦	سعودي	لا	الرقم ١١	٢٦ ـ ٦ ـ ٠٤ اعتقل	شهادة ثانوية	شباريق	
٢٢ ـ طلال عنبر أحمد الأنباري	؟	سعودي	؟	ـ	٢٢ ـ ٤ ـ ٠٤ جدة	شهادة ابتدائية	؟	
٢٣ ـ أمير محسن مريف الزيدان الشهري	٢٢	سعودي	نعم	ـ	٢٣ ـ ١٢ ـ ٠٣ الرياض	ترك الجامعة**	الرياض	
٢٤ ـ عبد الله محمد رشيد الرشود□	٣٠	سعودي	لا	ـ	يونيو ٢٠٠٤ الرياض		أفلاخ/ مقاطعة	
٢٥ ـ عبد الرحمن محمد محمد اليازجي	٢٦	سعودي	؟	ـ	٦ ـ ٤ ـ ٢٠٠٥ الرياض	؟	جيزان/ جيزان	
٢٦ ـ حسين محمد الحسكي	؟	مغربي	؟	ـ	يوليو٠٤/ بلجيكا	؟	المغرب	

* إلا إذا ذكرت على نحو مغاير.

** دراسات دينية.

□ مؤدلج.

الجدول الرقم (١٠ ـ ٤)

أسماء أعضاء «خلية الخالدية» في مكة الذين هوجموا في الرابع عشر من حزيران/ يونيو ٢٠٠٣

*** الأعضاء الذين قتلوا.**

١ ـ إبراهيم عبد الله الفنيسة (سعودي).

٢ ـ عبد الحميد ترواري (مالي).

٣ ـ عدنان.

يتبـــع

تابـــع

٤ ـ خالد.

٥ ـ مجهول الهوية.

* **المعتقلون**

١ ـ أحمد عبد الرحمن هارون (تشادي)، ١٥ سنة.

٢ ـ أحمد خالد محمد الحسان (سعودي)، ١٧ سنة.

٣ ـ مساعد عبد الرحمن الخريسي (سعودي)، ١٧ سنة.

٤ ـ خالد علي طاهر محمد علي (تشادي)، ١٧ سنة.

٥ ـ أمين محمد عبد الله العقال؟ الغامدي (سعودي)، ١٨ سنة.

٦ ـ بشير محمد هارون (تشادي)، ١٨ سنة.

٧ ـ صام خلف محمد الغامدي (سعودي)، ١٩ سنة.

٨ ـ محمد فتحي عبد العاطي السيد (مصري)، ٢٠ سنة.

٩ ـ رشيد عبد الله رشيد الخثلان (لم تذكر أي جنسية)، ٢١ سنة.

١٠ ـ أمير عبد الحميد سعود السعدي (سعودي؟)، ٢٤ سنة.

١١ ـ ماجد إبراهيم المغينم؟ (سعودي)، ٢٥ سنة.

١٢ ـ أبي ذر إبرهيم (مجهول الجنسية)، ٢٥ سنة.

معدل العمر في هذه المجموعة التي تضم اثني عشر عضواً هو تسعة عشر عاماً (**الشرق الأوسط**، في الثالث عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣). في السابع عشر من حزيران/ يونيو، أعلنت الوزارة أسماء الإرهابيين الاثني عشر والخمسة الذين قتلوا في الخالدية، سبعة من بينهم لم تتعدَّ أعمارهم ثمانية عشر عاماً، من بينهم ثلاثة من التشاد، وواحد من مصر، وآخر من مالي.

لمزيد من المعلومات: /al-saha.fares.net/shahat، تبدأ الوثائق من شهر آذار/ مارس.

الجدول الرقم (١٠ ـ ٥)

مجموعة الدندني في الجوف، بتاريخ الثالث من حزيران/ يونيو ٢٠٠٣

* **المعتقلون:**

١ ـ محمد سليمان الصقعبي (سعودي).

٢ ـ ناصر فرحان الرويلي؟ (سعودي).

٣ ـ محمد بدر حزبار (سوري).

* **القتلى:**

١ ـ تركي ناصر مشعل الدندني (سعودي).

٢ ـ راجح حسن بن حسن العجمي (كويتي).

٣ ـ عبد الرحمن جبارة (كويتي).

٤ ـ عماش؟ السباعي (سعودي).

المصدر: أفادت fares.net أن خمسة قد اعتقلوا (ليس من الواضح ما إذا كان هؤلاء الأفراد قد اعتقلوا هناك).

الجدول الرقم (١٠ ـ ٦)

مجموعة أحمد الدخيل في القصيم، بتاريخ ٢٨ تموز/ يوليو ٢٠٠٣

هربت هذه المجموعة من مكة وانتقلت للعيش في شقة الخالدية. وهي تُعَدّ من أكثر المجموعات المتعددة الجنسيات.

*** القتلى:**
١ ـ أحمد بن ناصر عبد الله الدخيل (سعودي).
٢ ـ الفريد الحربي (سعودي).
٣ ـ سعود أمير سليمان القرشي (سعودي).
٤ ـ محمد غازي سليم الوافي (سعودي، إنما بالنسبة لـ SA، في السادس من أيار/ مايو ٢٠٠٤ هو تشادي).
٥ ـ عيسى كمال يوسف طاهر/ خاطر (تشادي).
٦ ـ عيسى صالح علي أحمد (تشادي).
عضو واحد تم اعتقاله: علي إبراهيم بن عبد الله خلف الحربي.

المصدر: fares.net وSA، بتاريخ السادس من أيار/ مايو، والحادي والعشرين من أيار/ مايو ٢٠٠٤.

الجدول الرقم (١٠ ـ ٧)

مجموعة سلطان القحطاني في جيزان، بتاريخ ٢٣ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣

سلّم عضوان مجهولا الجنسية نفسيهما، وقُتل ثلاثة آخرون:
١ ـ سلطان جبران بن محمد العصمان القحطاني.
٢ ـ تركي بن سعيد بن محمد الثقفان القحطاني.
٣ ـ خالد بن محمد بن علي العيسى الشهري.

الجدول الرقم (١٠ ـ ٨)

لائحة بأسماء خلية الشرائعي في مكة، بتاريخ ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣

١ ـ محمد الحرقان، ٢٥ سنة.
٢ ـ تاء عين عين، ٢٥ سنة (الحرف الأول من الاسم مذكور فقط للتعرف إليه).
٣ ـ محمد سليمان الجهاني، ٢٥ سنة.
٤ ـ حميد السعدي، ٢٥ سنة.
٥ ـ متعب المحياني، ٢٦ سنة.
٦ ـ سامي اللاهبي الحربي، ٢٧ سنة.
٧ ـ س. ق.، ٢٧ سنة.
٨ ـ مقيم تشادي، ٣٣ سنة.

من هذه المجموعة اثنان قُتلا، واثنان آخران انتحرا، من دون أن نعرف من قُتل ومن انتحر منهم. انظر: **الشرق الأوسط**، ١٣/ ١١/ ٢٠٠٣.

ملحق الفصل العاشر
(موجز واستشراف)

منذ عام ٢٠٠٤، تراجعت الهجمات المسلحة في المملكة العربية السعودية إلى حد كبير. لكن في عام ٢٠٠٦ ساد هناك بعض الخوف جرّاء هجوم غير ناجح على واحد من أكبر مراكز تكرير النفط في المنقطة الشرقية من البلاد. لكن، على الرغم من وجود تقارير متفرقة حول اعتقال إرهابيين، فإنّ الحكومة السعودية تبدو وكأنها قد استطاعت بناء قدراتها في ما يتعلق بمكافحة الإرهاب والأيديولوجيات المتطرفة. على سبيل المثال، في الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٠٨، قامت قوات الأمن التابعة لوزارة الداخلية باعتقال ٧٠١ مسلح ممن يُعتقد أنهم كانوا يخطّطون لمهاجمة حقول النفط ومواقع حسّاسة أخرى. ومن جهة أخرى، أعلنت الحكومة السعودية عن تقديم ٩٩١ شخصاً إلى المحاكمة بتهم مختلفة تتعلق بالإرهاب أو بتمويل الإرهاب. وفي هذا الصدد، أنشأت محكَمة الرياض هيئة قضائية مكوّنة من عشرة أشخاص للنظر الابتدائي في قضايا ٧٠ شخصاً من السعوديين والأجانب ممن يشتبه بأن لهم ضلعاً في الإرهاب.

بالإضافة إلى ذلك، الحكومة السعودية مستمرة في اتخاذ خطوات وإجراءات في برامجها العامة لمكافحة الإرهاب. ففي شهر تموز/يوليو، أصدرت وزارة الداخلية بياناً حثّت فيه المواطنين على البقاء على حذر من النشاطات المتطرفة، حتى داخل عائلاتهم، وحثّ البيان المواطنين كذلك على التبليغ عن أي سلوك مشبوه. وفي هذا الصدد، أصدر المفتي العام للمملكة، الشيخ عبد العزيز الشيخ، فتوىً يؤيّد فيها موقف الحكومة تجاه الإرهاب. وحثّت الفتوى المواطنين على الفطنة وعدم الانسياق وراء الأكاذيب والأضاليل التي يروّج لها الإرهابيون الذين قد يبدون أنّهم أُناس جيّدون في ظاهر الأمر.

وفي خطوة أخرى، تبذل الحكومة السعودية مجهوداً لمكافحة نشر الأفكار الإرهابية عبر شبكة الإنترنت التي يستخدمها تنظيم «القاعدة» في شبه الجزيرة العربية للترويج لأفكاره في عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤. وقامت السلطات المختصّة بمتابعة وإغلاق المواقع الإلكترونية المشبوهة واعتقال القائمين عليها.

وعلى المستوى العام، تقوم وزارة الشؤون الإسلاميّة بحملة إعلامية واسعة

لتوعية جمهور الشباب السعوديين حول التعاليم الصحيحة للدين الإسلامي، وذلك في مسعى منها لمنع الجمهور، وشريحة الشباب خاصة، من الانزلاق في مسالك الإرهاب والإرهابيين. وتتضمن هذه الحملة وسائل عدّة، منها خطب الجمعة في المساجد، وتوزيع نشرات وأشرطة فيديو، وكذلك وضع مقالات ذات صلة على الشبكة العنكبوتية. وفي عام ٢٠٠٧، قامت الحكومة بإصدار بطاقات هويّة خاصة لأئمّة المساجد والمرشدين الدينيين، وذلك للحدّ من قيام أشخاص غير مخوّلين بإلقاء خطب الجمعة أو غيرها من المواعظ الدينيّة. واستمر هذا النهج في عام ٢٠٠٨ من خلال المراقبة الحثيثة حتى للأئمة المرخّص لهم العمل في المساجد، لمنع الخطب الدينيّة غير المسموح بها.

ومنذ بدأ البرنامج الذي ترعاه الحكومة، الخاص بإعادة تأهيل ذوي الأفكار المتطرفة، فإنّ عدداً من هؤلاء قد تم دمجهم من جديد في المجتمع السعودي. ويضم البرنامج التأهيلي عدداً من رجال الدين والمفكّرين وعلماء النّفس والذين يسعون إلى مساعدة الخاضعين للتأهيل على التخلص من الأفكار المتطرفة والهدامة. ويستمر البرنامج عموماً من ثلاثة إلى ستة أشهر، ويستوعب قرابة العشرين شخصاً في كل دورة يعقدها. وبحسب دراسة أعدّتها وزارة الدّاخلية، فإن المقاتلين الأجانب ليسوا أصلاً من الخبراء في الشّريعة، بل إنهم يقعون ضحيّة للتطرف الذي يقودهم من خلال مشاهدة الأفلام وأشرطة الفيديو وغيرها من الوسائل التي تحثّهم على التعاطف مع الشعوب الإسلامية في أفغانستان والعراق.

القسم الرابع

العلاقات الخارجية

الفصل الحادي عشر

محدّدات السياسة الخارجية وأنماطها: «توازن كلي» و«استقلالية نسبية» في ظروف متباينة

غيرد نونمان

سلّطت آثار كارثة الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ الضوء بصورة أكبر على المسائل الخلافية بين الولايات المتحدة وحليفتها القديمة، أو كما يقول بعض النقاد، بين الولايات المتحدة و«اعتمادها» على المملكة العربية السعودية، في ما يتعلق بمستوى تعاون هذه الأخيرة في «الحرب على الإرهاب»، والمسألة المتصلة بها، والمختصّة بموقف السياسة السعودية حيال الشرق الأوسط. وبالرغم من أن العديد من هذه الخلافات لم يكن حقاً جديداً، أعرب عدد كبير من المراقبين الأمريكيين عن مفاجأتهم وانزعاجهم، وحتى عن غضبهم. وبالطبع، كان سبب بعض ردّات الفعل هذه نظرة مُبالغاً فيها عن حجم «عصيان» السعودية. لكن، على الرغم من ذلك، بدت السياسة السعودية المتعددة التوجهات أكثر وضوحاً[١]. وعند النظرة الأولى، يدل ما سبق على أن المملكة العربية السعودية قد تشكّل حالة جديرة بالدراسة تتعلق بمسألة التبعية مقابل الاستقلالية في العلاقات ما بين «المركز والأطراف»، وبصورة أوسع بالسياسات الخارجية التي تتبعها الدول «النامية»، أو «الصغيرة». كذلك تُظهر الشواهد بصورة مباشرة، أن المملكة العربية السعودية، وغيرها من دول الخليج

(١) استخدم فريد محمدي ويحيا سادوسكي هذا المصطلح لوصف توجّه سياسي جديد واضح لدى السعودية، في: Fareed Mohamedi and Yahya Sadowski, «The Decline (But Not Fall) of US Hegemony in the Middle East,» *Middle East Report*, no. 220 (Fall 2001), pp. 12-22.

الأخرى ذات النظام الملكي، كانت تسعى إلى إقامة علاقات متعدّدة الاتجاهات لمدة أطول، وبصورة أكثر ثباتاً، مما يودّ البعض أن يعترف به[٢].

أولاً: مقاربة

يرتكز هذا الفصل على الافتراض التالي: تكمن أفضل طريقة لتحليل السياسات الخارجية للدول، ولا سيما غير الغربية، في استخدام مقاربة «نظرية تعددية»[٣] تأخذ في الحسبان العديد من رؤى مدرسة الفكر الواقعي في العلاقات الدولية، لكنها تتخطّاها عبر البحث عن عوامل ونواميس داخلية خاصة بالبلدان المعنية، وعبر مراقبة كيفية تداخلها مع «القيم» التي تتخطّى الحدود القومية. وبالفعل، فإنه في الوقت الذي يبقى فيه التركيز الواقعي على السعي وراء «المصلحة الوطنية» التي تعرف بالقوة هي وجهة نظر مفيدة، يبدو من الضروري التعريف بهذا المسعى من خلال الحقائق التالية:

١ ـ تتعدّد المصالح التي يسعى إلى تحقيقها أصحاب القرار، وهي تتوجه نحو أهداف مرتكزة على النُخبة الوطنية الضيّقة أحياناً، كما تتوجّه نحو درء المخاطر الخارجية.

٢ ـ تغطي تسمية «دولة» تعددية المجموعات، والمصالح، والتفاعلات المتشابكة.

٣ ـ في الأغلب، تكون العوامل المحلية والإقليمية والعالمية متشابكة على نحو محكم.

وهكذا، ركّزت بعض المقاربات، من خارج التيار الواقعي، على صنع القرارات أو على النخبة والشخصيات التي تصنع السياسة. وقد قام آخرون، من وجهة نظر بنيوية، بتفسير تفاعل الدول والسياسة الخارجية على أنها محدّدة أساساً من جانب هيكليات أبعد من مستوى الدولة. ومن الممكن أن تأخذ مثل هذه البنيوية شكل «الواقعية الجديدة» (مثلاً والتز) التي تؤمن بنظام عالمي للفوضوية لا يكتفي

---

(٢) رسم محمدي وسادوسكي، مثلاً، السياسة كظاهرة جديدة بدأت بعد نهاية الحرب الباردة، وبخاصة بعد عام ١٩٩٥. في حين إن بعض التغيرات بَدَت جليّة، إلا أنني أقول إنها لا تشكّل قطيعة مع الأنماط القديمة. انظر: المصدر نفسه، ص ٢١.

(٣) Barry Buzan and Richard Little, *International Systems in World History* (New York: Oxford University Press, 2000), p. 35.

بتحديد ما ستفعله الوحدات المكونة، ولكنها تحدد أيضاً ما سوف تصبح عليه. أما في الجهة الأخرى للمنظور الأيديولوجي، فيبرز عدد من المقاربات (في الأغلب، وليس بصورة دائمة بإيحاء ماركسي) تفترض أن بعض الدول تكون مسيطِرة، وبعض الدول الأخرى مُسيطَرٌ عليها، أو «تابعة»، وقد أبرزت مدرسة «التبعية» وجهة النظر الأخيرة من خلال اسمها. هذه كلها مقاربات تميّز بهذه الطريقة بين دول «المركز»، أو «النواة»، ودول «الأطراف»، وتميل إلى منح هذه الأخيرة استقلالية قليلة الأهمية، سواء لأنها غير قادرة على إعاقة مصالح المركز، أو لأن مصالح النخبة المحلية (خلافاً لمجموع السكان) تتوافق ومصالح نُخبة المركز.

لا يهدف هذا الفصل فقط إلى النظر إلى السياسة السعودية الخارجية من خلال عدسة تسمح بالحصول على منظور أوسع من المنظور الواقعي الكلاسيكي، بل أيضاً إلى تحدّي افتراض «التبعية» الذي انتشر خارج إطار القائلين بالمدرسة التي تحمل هذا الاسم، أي بمعنى آخر، إلى القول إن الدول «الضعيفة»، أو «الصغيرة»، أو الدول التابعة المزعومة (وهي فئات تتشابك وتتداخل بينها حتى ولو لم تكن مترادفة) تمكّنت من الحصول على درجة مهمة من الاستقلالية النسبية. وتشكّل القضية السعودية، بالفعل، مثالاً خاصاً مفيداً. فالمقاربة تساعد على فهم سياسة السعودية الخارجية طيلة القرن الماضي، كما تقلل من عامل المفاجأة، الذي تحدّث عنه بعض المراقبين، لدى النظر إلى التطورات التي وقعت منذ بداية القرن الحادي والعشرين.

بمعنى آخر، هناك مكان لما يُسمّى «القوة» في مقابل «البنية»، ولا داعي إلى القول إن مثل تلك «القوة» تعمل في فراغ. غير أن التركيز المفرط على الموقف «البنيوي» لدولة ما يحجب التحولات في السياسة الخارجية التي قد تطرأ من جراء أوضاع محلية خاصة، وخيارات سياسية. وللسبب ذاته، بالطبع، يمكن للتشديد الزائد على دور شخصية قائدة، وعلى القرارات المزاجية، أن يحجب المحددات البيئية الخارجية والداخلية التي من دونها لا يمكن تفسير نمط السياسة الخارجية بصورة ملائمة(٤). توفر مسألة سياسة السعودية الخارجية

(٤) أفضل الكتب الموجودة التي تتجنّب هذه الأخطاء في تحليل سياسات الشرق الأوسط الخارجية، هي: Bahgat Korany and Ali Dessouki, eds., *The Foreign Policies of Middle East States*, 2nd ed. (Boulder, CO: Westview Press, 1991); Christopher S. Clapham, ed., *Foreign Policy Making in Developping Countries* (Farnborough: Saxon House, 1977), and Raymond Hinnebusch and Anoushiravan Ehteshami, eds., *The Foreign Policies of Middle East States* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 2002).

صورة جيدة ومفيدة، عندما يتعلق الأمر بدول «الجنوب»، للقيام بالأمور التالية:

١ ـ البدء بالتحليل انطلاقاً من البيئة المحلية، وضرورة بقاء النظام والدولة (المعنية بالأمر، ولكن بطريقة مختلفة).

٢ ـ النظر إلى المسائل ذاتها في إطار البيئة الإقليمية والعوامل الأيديولوجية التي تتخطّى الحدود القومية، فضلاً عن عوامل الهُوية.

٣ ـ المراقبة عن كثب ـ كما يفعل صانعو السياسة ـ لمخاطر الأوضاع الدولية والفرص التي تتيحها، بالإضافة إلى العوامل المعوقة والمساعدة.

٤ ـ أخذ آليات صنع القرارات ورؤى صانعي القرار وواضعي الأدوار في الحسبان.

سعى حكام المملكة العربية السعودية، ولا يزالون، وراء هدفين أساسيين في السياسة الخارجية، هما: الأمن الداخلي، والأمن الخارجي. أضف إلى ذلك أن الهدف الأول يحدد إلى درجة كبيرة الطريقة التي يتم بها السعي وراء الهدف الثاني. من هنا، وبعيداً عن أية أسئلة متعلقة بالمخاطر الخارجية المحتملة، يجب صياغة السؤال الأساسي على النحو التالي: على أي شيء يرتكز الأمن الداخلي؟ كما هو الحال في دول أخرى، وسيكون الجواب مزيجاً من ثلاثة عوامل، هي: السيطرة؛ والإذعان؛ والدعم الذي يُترجَم بـ «الشرعية». وبما أنه من غير المحتمل أن تتمكّن السيطرة من الاستمرار كأداة على المدى الطويل، يصبح الحفاظ على الإذعان، على الأقل، وعند الإمكان على الشرعية الإيجابية، أمراً فائق الأهمية. كذلك، كلما ارتفع مستوى شرعية الدولة أو النظام، زاد معه مجال المناورة والاستقلالية اللتين تمتلكهما القيادة في السياسة الخارجية تجاه مجتمعها.

وقد أصبح من المنطقي، نظراً إلى ما ذُكر سابقاً، البدء بتحليل العوامل

تم القيام بمحاولة إضافية في مشروع جماعي آخر لتحليل متماسك، انظر: Gerd Nonneman, ed., *Analyzing Middle East Foreign Policies* (London: Routledge, 2005).

نُشرت في طبعة سابقة، مع قسم إضافي فيه مراجعة لإصدارات الكتب كعدد خاص من مجلة: *Review of International Affairs*, no. 4 (Winter 2003).

تحليلات ممتازة للسياسة الخارجية السعودية بصورة خاصة، حتى ولو أن التشديد على التاريخ الطويل للسعي وراء «إدارة تبعيات متعددة» يمكن إيجاده في: William Quandt, *Saudi Arabia in the 1980: Foreign Policy, Security and Oil* (Washington, DC: Brookings Institution, 1981), and Gregory Gause, «The Foreign Policy of Saudi Arabia,» in: Hinnebusch and Ehteshami, Ibid.

المحددة لسياسة السعودية الخارجية (كما بالنسبة إلى الدول «النامية» الأخرى) عبر النظر إلى «البيئة الداخلية»، وإلى مستويات الدعم وقواعده، كما إلى الشرعية التي قد تخدمها السياسة الخارجية، أو تلحق الضرر بها، أو تستمد في الواقع القوة منها. وستتم معاينة هذا الموضوع على نحو مختصر في ما يلي.

يتحول الفصل بعد ذلك نحو «البيئة الإقليمية»، وهي تمثل في الوقت عينه:

١ ـ مصدراً للتهديد والفرص خاصة بالأمن الخارجي.

٢ ـ مصدر عوامل تتخطّى الحدود القومية، وتؤثر في الشرعية «الداخلية».

٣ ـ يتحول الفصل نحو «البيئة العالمية» الأوسع، وتمثل هذه:

أ ـ مصدراً للموارد؛ الحماية وأشياء أخرى.

ب ـ عالماً يجب التعامل معه بطريقة تدلل على الفاعلية بالنسبة إلى أحد المعايير التقليدية للشرعية في مجتمع شبه الجزيرة العربية: التعامل بفاعلية مع العالم الخارجي، وتكوين «منطقة عازلة» بينه وبين المجتمع المحلي، فضلاً عن استخراج الموارد الضرورية منه مع حماية المجتمع المحلي من السيطرة الخارجية والتدخلات والتأثيرات التي قد تخترقه بصورة كبيرة.

وهنا، أصبح بالإمكان انطلاقاً من هذه القاعدة الانتقال إلى مسألة سياسة السعودية الخارجية المتعلقة بـ «تصوّر الأدوار»، وإلى نظام صنع القرار الذي من خلاله يتم تحويل العوامل المحدّدة كلها، وتصور الأدوار معها إلى سياسة وعمل. وسنعمل على إثبات أن الطريقة المتّبعة لهذه الغاية، والمخطّطات التي تنشأ عنها، هي إقامة «توازن كلي»[٥] بين مجموعة متبدلة من التحديات، والموارد الداخلية والخارجية في الوقت ذاته؛ وأن النظام السعودي يتبع نمطاً بدأه منذ قرن، هو عبارة عن «اعتماد متعدد تحت السيطرة»[٦] يهدف إلى الحصول على حدّ معين من الاستقلالية النسبية والمحافظة عليها، وقد نجح جزئياً في مسعاه هذا.

---

(٥) مصطلح ابتكره ستيفن ديفيد، في: Steven R. David, «Explaining Third World Alignment,» *World Politics*, vol. 43, no. 2 (1991), pp. 233-256.

(٦) مصطلح قدمته للمرة الأولى، في: Gerd Nonneman, «Saudi-European Relations, 1902-2001: A Pragmatic Quest for Relative Autonomy,» *International Affairs*, vol. 77, no. 3 (July 2001), pp. 631-661.

ثانياً: البيئة الداخلية

العناصر الأساسية في البيئة الداخلية هي:

١ ـ طبيعة الدولة الريعية.

٢ ـ توازن الحاجات والموارد المتغيّرة.

٣ ـ مجموعات المصالح الأساسية، و«أصحاب الرهانات»، وتصوّراتهم لدورهم، ودور المملكة العربية السعودية، فضلاً عن الطرق التي يمكنهم اعتمادها لإيصال أصواتهم (وهم الأجنحة المختلفة في داخل الأسرة المالكة؛ عائلة الشيخ[٧] والتيار الغالب بين العلماء المسلمين؛ والعائلات البارزة؛ وعلى نحو متزايد الأصوات الساخطة في صفوف العلماء الأصوليين والشباب المستائين).

٤ ـ وقبل كل شيء، بالطبع، الطريقة التي يرى بها صانعو القرار السعوديون تأثيرات هذه العوامل في أمن النظام.

تعيدنا النقطة الأخيرة إلى السؤال السابق، وهو: ما هي القاعدة التي ارتكزت عليها شرعية آل سعود؟ على الرغم من التطورات والتغيرات الهائلة التي حصلت في المجتمع والاقتصاد السعوديين منذ منتصف القرن العشرين، ما زالت العناوين التقليدية في سياسات شبه الجزيرة العربية وروحها تحتفظ ببعض تأثيرها؛ بسبب الأمر الواقع، وأيضاً بسبب أن آل سعود حاولوا عن قصد المحافظة عليها. ويمكن القول إن شرعية القائد في مجتمع شبه الجزيرة العربية التقليدي تعتمد على خمسة عناصر:

١ ـ السمعة الشخصية وقوة الجاذبية.

٢ ـ النجاح في المعارك.

٣ ـ القدرة على حشد رجال مسلحين.

٤ ـ الكرم.

٥ ـ القدرة على التعامل مع العالم الخارجي.

---

(٧) حرفياً: «عائلة الشيخ»، ويدلّ الاسم على المتحدّرين عن الشيخ محمد بن عبد الوهّاب، المصلح الديني في القرن الثامن عشر، الذي بدأ التحالف الوهّابي مع آل سعود.

وقد أضاف إليها عبد العزيز آل سعود عنصراً محدداً، هو الشرعية الدينية، حيث إنه الشخص الذي أعاد إحياء التحالف القديم بين آل سعود والمتحدرين من محمد بن عبد الوهّاب، فأصبح بذلك حامي الدين الإسلامي، كما أنزل، وحامي الأماكن المقدسة بعد استيلائه على الحجاز[٨].

تبقى هذه المعايير، إلى حدّ كبير، أساسية في المملكة العربية السعودية الحديثة، حتى ولو تطور شكلها الخاص. وفي الواقع، يمكن اختصار قواعد شرعية النظام الأساسية المتاحة لأي حاكم خليجي اليوم على الشكل التالي:

١ ـ الجاذبية.

٢ ـ التقليد والمحافظة على القيم.

٣ ـ الرعاية وتأمين نوعية الحياة.

٤ ـ التعامل الفعال مع العالم الخارجي.

٥ ـ في حالة المملكة العربية السعودية، بصورة خاصة، يجب إضافة معيار جديد هو الأداء في حماية الأماكن المقدسة، والدين الإسلامي في المملكة.

في الأغلب، تكون هذه العوامل متشابكة بصورة وثيقة، بالطبع. وتستطيع السياسة الخارجية خدمتها كلها أو إلحاق الضرر بها. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه كلما زادت قوة شرعية النظام، اكتسب استقلالية أكبر يعطيه إياها المجتمع في متابعة سياسته الخارجية. وتتصل شرعية النظام وتتشابك بدورها، مع ما دعاه «هينبوش» (Hinnebusch)، و«احتشامي» (Ehteshami) بـ «مستوى تشكّل الدولة»[٩]، أي شرعية (قبول المجتمع) الدولة ومؤسساتها.

يمكن في العادة، التعامل مع الصعوبات التي قد تطرأ في أحد هذه العوامل بواسطة الأداء الجيد في العوامل الأخرى؛ لذلك، وللسبب نفسه، **فإنه كلما زادت نقاط الضعف في العوامل المختلفة، أصبح كل واحد منها يمثل تهديداً محتملاً أكبر لاستقرار النظام**. وفي بداية القرن الحادي والعشرين، لا يمكن ضمان حسن الأداء في أي من العوامل الخمسة، وفي الواقع هناك مشكلات في

---

(٨) انظر: Gerd Nonneman, «Governance, Human Rights and The Case for Political Adaptation in the Gulf,» European University Institute, Robert Schuman Centre (Florence), EUI Policy Paper, no. 01\3 (2001), pp. 13-16, <http://www.ieu.it/RSCAS>.

(٩) Hinnebusch and Ehteshami, eds., *The Foreign Policies of Middle East States*, p. 10.

العديد منها. ولعل شكل التغيّر الكبير السلبي لنسبة الحاجات إلى الموارد منذ منتصف الثمانينيات يمثل العامل الأكثر أهمية، فضلاً عن تأثيرات أزمة الخليج في عامي ١٩٩٠ و١٩٩١.

١ ـ الدولة الريعية تحت الضغط

أصبحت المملكة العربية السعودية، على الأقل منذ مستهل العصر النفطي، مثالاً رئيسياً لـ «الدولة الريعية»، التي تعتمد بصورة كبيرة على المردود الناتج من بيع النفط. وقد أعطت السيطرة على هذه الموارد للدولة (ولمن يحكمونها) النفوذ والتأثير في الساحة العالمية، بالإضافة إلى القدرة على شراء كميات كبيرة من الأسلحة. كذلك، من الممكن القول: إن اعتماديتها زادت أيضاً، وبخاصة بعد الطفرة النفطية في السبعينيات، التي أدى تأثيرها ومواردها إلى الاعتماد على عوائد النفط ذاته، والأسواق المستهلكة له، ومصدّري السلع والتكنولوجيا من أجل خطط صرف الأموال التي أصبحت ممكنة بفضل هذه الثروة.

في الواقع، يعني عنصر الريع بالنسبة إلى العقد الاجتماعي، داخلياً، أن النظام بقي يعتمد إلى درجة كبيرة على سخاء الحكومة بهدف البقاء السياسي؛ فلقد بات هذا السخاء تعبيراً جديداً عن بعض القواعد التقليدية الخاصة بالشرعية.

لقد أثر ذلك حتماً في السياسة الخارجية أيضاً. فمن الصعب أن يختار النظام، في هذا الإطار الريعي، سياسة الاكتفاء الذاتي. ومنذ أن أصبحت واضحة تأثيرات صدمة النفط المزدوجة في السوق في عام ١٩٧٠ لم يرغب أحد من القيادة في المخاطرة بمردود النفط المستمر، أو وضع العراقيل أمام الاقتصادات الصناعية. وتساهم هذه الأسباب كلها، بالإضافة إلى التوجه التاريخي المناصر للغرب (وهو بدوره نتيجة قصة قيام الدولة) في شرح سياسة السعودية الثابتة، التي تحافظ على أسعار معتدلة بالتنسيق مع الدول المستهلكة الرئيسية. ويُضاف إلى ذلك عنصر اقتصادي مهم أيضاً، وهو أن المملكة العربية السعودية لديها كثافة سكانية قليلة، وهي تتمتع بكمية كبيرة من النفط الاحتياطي، وهو ما يعني أن صانعي القرار يحتاجون إلى تأمين توقعات الأسواق النفطية على المدى الطويل، ولكنهم يستطيعون الامتناع عن زيادة الأسعار إلى حدّها الأعلى في الوقت الحاضر.

غير أن جزء «العقد الاجتماعي» الذي اعتمد على الاستعمال المكثّف

للثروة النفطية بهدف الرعاية والرفاهية مقابل الدعم، أو على الأقل الإذعان للاستقلالية التي يتمتع بها آل سعود في إدارة الدولة، وقد ساهم ذلك في دعم شرعية النظام على الأسس التقليدية أيضاً، تعرّض للضغط الشديد منذ انهيار أسعار النفط في الثمانينيات، وفي خضمّ الانفجار السكاني. وحتى بعد ارتفاع أسعار النفط من جديد في عام ٢٠٠٣، لم تزُل هذه التوترات، بل ازدادت مع تحديات العولمة الاقتصادية، وتقدم تكنولوجيا المعلومات.

يمثل الانخفاض الحاد لإجمالي الناتج القومي السعودي من حيث الدخل الفردي، إلى نصف مستواه في عام ١٩٨١، وهو ١٨,٠٠٠ دولار أمريكي (تقلبات بلغ مداها من ٧٠٠٠ إلى ٩٠٠٠ دولار في أواخر التسعينيات وبداية عام ٢٠٠٠)، مثالاً للتغيّر الذي حصل (حتى ولو شهد عام ٢٠٠٣ ارتفاعاً في إجمالي الناتج المحلي بلغ أكثر من ٧ بالمئة). فقد شهد سكان المملكة العربية السعودية تغييراً كبيراً في الحجم والتركيبة، حيث إن معدل وفاة الرضّع قد انخفض، وارتفعت معدلات الأعمار إلى ما يساوي تلك الموجودة في الدول الصناعية. ويمكن تقدير سكان البلاد الذين تضاعفوا خلال خمسة عشر عاماً بنحو ٢٤ مليون نسمة، وذلك على الرغم من أن ١٧ مليوناً منهم فقط هم من المواطنين. وفي عام ٢٠٠٥، كان أكثر من ٤٠ بالمئة من السكان دون سن الخامسة عشرة، وأكثر من ٦٠ بالمئة منهم في سن الخامسة والعشرين عاماً أو أقل. وهذا يؤدي إلى نتيجتين واضحتين، هما: استمرار معدلات نمو السكان المرتفعة حتى ولو انخفض معدل الولادات، ومعها طلبات العمل والخدمات والرفاهية، نسبياً أكبر من اليوم[١٠].

لقد وصل عهد الطفرة النفطية إلى نهايته مع انهيار الأسعار (ومعها حصة السعودية في سوق النفط) منذ بداية الثمانينيات. فقد ساعد التغيير المؤقت لدور البلاد التقليدي كمُنتج قادر على التحكّم في السوق، بهدف استعادة حصة السوق، في التسبّب بانهيار أكبر للأسعار وصل إلى أقل من عشرة دولارات للبرميل الواحد

---

(١٠) يبدو أن النموّ أخذ بالتباطؤ، لكنه يبقى نحو ٣ بالمئة. رجّحت توقّعات المسؤولين السعوديين أن ينزل إلى ٢,٦ بالمئة عام ٢٠٠٥. وقد يكون هذا الرقم متفائلاً بعض الشيء. منذ عام ٢٠٠٠، كان المعدّل ما يزال نحو ٣,٥ بالمئة (وحتى أعلى وفقاً لبعض التقديرات). البيانات والتقديرات من: وزارة الاقتصاد والتخطيط في المملكة العربية السعودية، ومن: *World Development Indicators 2000* (New York: World Bank, 2000), and «IDB Summary Geographic Data for Saudi Arabia,» US Census Bureau, <http://www.census.gov./ipc/www/idbsum/html>.

تبقى توقعات البنك الدولي محافظة أكثر، وتتوقع معدل نمو سنوي يبلغ ٢,٩ بالمئة في المرحلة قبل عام ٢٠١٥.

في عام ١٩٨٦. ومنذ ذلك الحين، تقلبت الأسعار، وارتفعت في الواقع إلى مستويات قياسية جديدة منذ شهر نيسان/ أبريل ٢٠٠٣[١١]، على الرغم من أن هذا كان لا يزال أقل مما يبدو عند حسابها بالأرقام الحقيقية. ومع أن مثل هذه الظروف قادرة على أن تخفف من عجز الميزانية، فإنها قد تُضعف أيضاً الدافع إلى القيام بالإصلاحات الضرورية، فتزيد بذلك من حدّة المشكلة على الأمد الأطول.

وتُعَدّ التركيبة المتغيّرة لمزوّدي الأسواق العالمية بالنفط عاملاً مهماً أيضاً. فمن المتوقع في عام ٢٠٢٠ أن ترتفع حصة الأوبك مجدداً إلى نحو ٥٠ بالمئة من حجم الإنتاج العالمي، في مقابل ٤٠ بالمئة حالياً. كذلك من المرجّح أن يتضاعف إنتاج الأوبك بالأرقام إلى نحو ٦٠ مليون برميل في اليوم. وسيحظى الخليج بالحصة الكبرى من هذا التوسع في الإنتاج. وقد تهدف المملكة العربية السعودية إلى مضاعفة صادراتها مع حلول عام ٢٠٢٠. وسيساهم في ذلك أيضاً إنتاج الغاز المتزايد. لكن تطوير القدرة على إنتاج النفط والغاز سيتطلب بدوره القيام باستثمارات كبيرة، وسيسلط الضوء على مسألة جذب الاستثمارات الأجنبية إلى هذه المنطقة، وهو موضوع تتداخل فيه السياسة المحلية والخارجية، وله انعكاسات مهمة غير اقتصادية على شرعية النظام.

ستستمر التقلبات الحادة في الأسعار والعوائد التي ضربت الاقتصاد في التسبّب بالمشكلات. ولا يمكن إنكار أن رصيد ميزانية السنوات السابقة لعام ٢٠٠٣ بدا قليلاً بسبب الإنفاق العسكري الذي بلغ ٤٠ بالمئة من الدخل العام، وأيضاً بسبب الإنفاق غير المذكور لجزء كبير من الدخل الوطني على مصاريف الأسرة المالكة الكبيرة. لكنه يصعب القيام بإعادة توزيع للموارد في هذه المجالات. فقد كانت الأسرة المالكة تشهد معدل زيادة سنوياً يوازي، على الأقل، معدل زيادة إجمالي السكان[١٢]. لكن حتى مع تخفيض في نظام إعالة الأسرة المالكة، وهو أمر يصعب تحقيقه، سيستمر الإنفاق في التصاعد. وسيبقى الدفاع مجالاً حساساً ومهماً نظراً إلى الغموض الذي يحيط بالبيئة الإقليمية. وربما يجوز تقليص شراء الأسلحة تدريجياً، غير أن إعادة توزيع جذرية للأموال من

---

(١١) انظر: «OPEC Revenues Fact Sheet,» Energy Information Administration, <http://www.eia.doe.gov/cabs/OPE C_Revenues/Factsheet.html>.

(١٢) يعتقد أن الذكور في الأسرة المالكة، تحت عمر الثامنة عشرة يبلغون ٧٠ بالمئة أكثر من حيث العدد مقارنةً بمن يفوقهم سناً. انظر: Anthony Cordesman, *Saudi Arabia: Guarding the Desert Kingdom* (Boulder, CO: Westview Press, 1997), p. 27.

الدفاع إلى مجالات أخرى تبقى غير مرجّحة. صحيح أن كثيراً من أجهزة التقنية العالية التي تم شراؤها، لم تُستخدَم بفاعلية تامة، لكن جزءاً من وظيفة هذه المشتريات هو بمثابة ضمانة، تزيد من إمكانية أن تهبّ الدول التي تزوّد المملكة العربية السعودية بالمعدات إلى مساعدتها في حال حصول أزمة.

باختصار، لم تصبح، تماماً، أزمة تراجع الموارد التي بدأت منذ عام ١٩٨٠ جزءاً من التاريخ، ولا سيما بسبب الزيادة في استهلاك الطاقة المحلي، وزيادة عدد الشباب الملحوظ في الإحصاءات السكانية.

لذلك، ومنذ منتصف الثمانينيات، قلت قدرة النظام السعودي على الاعتماد على دينامية الريع لضمان شرعيته، وهكذا بدأ يفقد جزءاً من حيّز المناورة الذي تمتع به في السياسة الخارجية والناجم عن شرعية الدولة والنظام. **ولقد زاد تضاؤل المقدرة على الأداء بالاعتماد على معيار الرفاهية والرعاية، من أهمية المصادر** الشرعية النسبية الأخرى (وضعفها). فعزّز ذلك من الحاجة إلى أخذ تبعات بعض السياسات الخارجية والأمنية في الشرعية الداخلية في الحسبان، مع التطرق بصورة خاصة إلى محاور الأمانة الإسلامية والقضية العربية، وهي محاور سيتم تناولها لاحقاً. ولا تظهر التهديدات التي تواجه الشرعية من المشكلات الداخلية الواضحة فحسب، والناجمة عن فشل ملحوظ في تحقيق معيار «الدفاع عن الإسلام» وسمعة الحكام الشخصية؛ فلقد بدأت السياسة الخارجية أيضاً، وهي مجال مفخّخ على الدوام، بتوليد المشكلات على نحو متزايد، هذا عدا عن التأثيرات المباشرة الخاصة بمعيار التعامل الفعال مع البيئة الخارجية وعزلها عن الداخل.

٢ ـ مجموعات المصالح

يتصل مدى دخول المجموعات المختلفة والمصالح في عملية صنع السياسة والطريقة التي يحصل بها ذلك بصورة وثيقة بطبيعة البلد، بالإضافة إلى المناخ الاقتصادي المتغيّر والأحداث الإقليمية. والدولة السعودية هي، في الأساس، عائلة أوليغاركية تستخدم ما يلي:

أ ـ «حكم السلالة»[١٣]، ويعتمد على أفراد الأسرة لاحتلال مراكز الإدارة

---

(١٣) Michael Herb, *All in the Family: Absolutism, Revolution and Democracy in the Middle Eastern Monarchies* (Albany, NY: State University of New York Press, 1999).

والسيطرة الأساسية وجمع المعلومات، فضلاً عن تأمين تماسك النظام.

ب ـ القيم والعادات التقليدية.

ج ـ إضفاء الشرعية على السلطة عبر التحالف مع النصح الديني الذي يقدمه العلماء المسلمون وأسرة آل الشيخ بصورة خاصة، وحماية القيم الإسلامية التي ينشرها المؤمنون.

د ـ التفاهم مع أبرز القبائل والعشائر الرئيسية، والتحالف معها، بدءاً من النسب والمنزلة، وصولاً إلى الرعاية المادية.

هـ ـ العائدات النفطية لبناء «الدولة الريعية»، كما ذُكر سابقاً.

و ـ الوسائل التقليدية والحديثة (وهي نتيجة هذا الريع إلى حدّ كبير) لتأمين الرعاية للمجتمع، واضطلاع الدولة بدور «الراعي».

في هذا الإطار، يمكن فهم أهمية المجموعات التالية، فهي تدفع السياسة بفاعلية نحو اتجاه معيّن، وتحدد السياسات الممكنة:

أ ـ **فصائل مختلفة وأفراد من الأسرة المالكة**: يمكن تقسيمها إلى محاور عدة: قوميون عرب إلى حدّ ما؛ إسلاميون إلى حدٍّ ما؛ مناصرون للغرب إلى حدٍّ ما؛ أضف إلى ذلك المصالح الفردية والقطاعية ـ السياسية والاقتصادية ـ التي يرغب أمراء مختلفون في حمايتها[١٤]. ولا مفر من أن يجد كبار صانعي السياسة الخارجية أنفسهم مقيدين بما سبق؛ ونظراً إلى أهمية «حكم السلالة»، على عكس النظام الملكي العادي، من الضروري أن تتم إدارة السياسات والمصالح العائلية الداخلية بوسائل لا تهدد ممارسة السلطة من جانب العائلة بصورة فاعلة.

ب ـ **عائلة الشيخ والعلماء البارزون**: لهؤلاء مصلحة في ضمان بقاء النظام الذي أصبحوا متداخلين فيه بصورة وثيقة، ولكن في الوقت عينه يرون أنفسهم كحراس للمبادئ الإسلامية. فهم يشكّلون إلى حدّ ما مصدراً يمكن أن يستخدمه آل سعود لإضفاء الشرعية على سياساتهم، ولكن إلى حدّ معين، فمن الخطر تجاوز بعض الخطوط. وحتى لو كان ذلك ممكناً، فالعلماء ليسوا في مكانة تسمح لهم بالتحكّم في كبار صانعي القرار في القرارات المتعلقة

---

(١٤) قارن بالفصل السابع في هذا الكتاب.

بالسياسة، التي يراها هؤلاء أساسية[١٥]. ويقول المدني في هذا السياق:

«تتمحور مصلحة العلماء وتأثيرهم ومعهم المؤسسات المنضوية تحت لوائهم، التي تمولها الحكومة، حول ثلاثة عوامل رئيسية: (١) نشر تعاليم الإسلام الوهّابي في الدول الأخرى عبر بناء مدارس وجوامع وتنظيم برامج مساعدات اجتماعية. (٢) إصدار الفتاوى، وهي حاسمة لتبرير... السياسة الخارجية السعودية. (٣) قدرتهم على حضّ الحكومة لدعم الدول والمجموعات المسلمة عبر المساعدة السياسية والمالية... أو لمنع المساعدات عن الأنظمة التي تخالف تعاليم الإسلام»[١٦].

ج - **عائلات الوجهاء والتجار**: تضطلع العائلات الغنية ذات المكانة العالية بدور أصغر، ولكنه لا يخلو من الأهمية. فهي تستمد ثروتها من دعمها المبكر لحكم عبد العزيز، أو بفضل تعاونها معه، أو عبر الاندماج في شبكة القرابة بواسطة عقد روابط المصاهرة بين العائلات، أو بواسطة التجارة (وفي أغلب الأحيان يساعدها تعاونها مع آل سعود أو رعايتهم لها). وكما يلحظ المدني، فـ «إن الرابط القوي بين النظام وعائلات التجار الناجم عن دعم هؤلاء القيّم لآل سعود خلال مرحلة قيام الدولة، هو السبب وراء تمتع نخبة التجار بالمقدرة على التأثير في صانعي القرار، أقله في المجالات الخاصة باقتصاد المملكة العربية السعودية، وبعلاقاتها الاقتصادية الخارجية». وهو يشير إلى «حقيقة أن عائلات التجار البارزة كانت دائماً ممثلة في الحكومة»، كدليل على دورها هذا[١٧].

د - **وجهاء القبائل وقواتها**: هناك عوامل مماثلة تعود إلى التعاون القديم مع حكم آل سعود، كما هو الحال بالنسبة إلى نُخبة التجار، وتشرح السبب وراء احتفاظ هذه القوات بأهميتها. أضف إلى ذلك أن الدعم التقليدي لآل سعود، والتحالف معه يمتد في هذه الحالة إلى خارج إطار النُخبة ليطال القبائل برمتها،

---

(١٥) انظر: Quandt, *Saudi Arabia in the 1980: Foreign Policy, Security and Oil*, p. 89; Bahgat Korany, «Defending the Faith amid Change: The Foreign Policy of Saudi Arabia,» in: Bahgat Korany and Ali E. Hillal Dessouki, eds., *The Foreign Policies of Arab States: The Challenge of Globalization* (Cairo: American University in Cairo Press, 2008), p. 325, and Gause, «The Foreign Policy of Saudi Arabia».

(١٦) Abdullah Elmadani, «Indo-Saudi Relations 1947-1997: Domestic Concerns and Foreign Relations,» (PhD Thesis, Exeter University, 2004), p. 99.

(١٧) المصدر نفسه، ص ١٠٠.

بما أن العديد منها كان جزءاً لا يتجزأ من أعمال عبد العزيز لإنشاء الدولة، بين عامي ١٩٠٢ و١٩٣٢ (حتى ولو لم يكن ذلك صحيحاً مع القبائل كلها على حد سواء). ويتجسد ذلك، من بين أمور عديدة، في تركيبة الحرس الوطني. ولقد كانت هذه القوات، بصورة عامة، مناصرة لآل سعود، ولم يكن لها رأي مباشر في الموضوعات المختصّة بالسياسة الخارجية. كذلك، يبدو أن هناك بعض الأدلة على أن التوتر في داخل الأسرة المالكة، منذ التسعينيات، قد أدى إلى تجدد سلطة القبائل، حيث إن الأطراف المتنازعة، والأمراء قاموا بالبحث عن حلفاء[١٨].

هـ ـ يبدو، على نحو متزايد، أن **أصوات السخط في صفوف العلماء**، والشباب الغاضبين تستطيع أن تؤدي دوراً، نتيجة لتدهور نسبة الموارد إلى المطالب، والضغوط التي سبق ذكرها على الدولة الريعية. فعندما جُمعت هذه مع أحداث المنطقة (فلسطين، العراق)، ودور الولايات المتحدة، نتج منها تصاعد مطالب حادة في ما يختص بالسياسة الخارجية، ومطالب محلية تؤثر أو ربما تؤثر في العلاقات الخارجية. وتنشأ أهميتها عن اتصالها مع بعض مصادر شرعية الدولة السعودية. لذا، يتعيّن على السياسة السعودية أن تحافظ على «التوازن الكلي»، وهو ما يعني أنه على الرغم من غياب أية إضافة رسمية إلى السياسة من قبل هذه المجموعات، يبقى من الضروري أخذ التحديات التي تطرحها على صعيد السياسة الخارجية والداخلية في الحسبان.

تولد السياسة ولو جزئياً، من جراء «اندماج» الشدّ والجذب مع القيود المختلفة الناجمة عن مجموعات و«فصائل» عديدة، وهذا شيء يمكن ملاحظته في نظام صنع القرار (انظر أدناه).

٣ ـ القدرات

تبقى المملكة العربية السعودية هشّة، على الرغم من كبرها وثرائها ووفرة تجهيزاتها العسكرية. ويعود السبب في ذلك جزئياً، إلى امتداد أراضيها وطول سواحلها وإمكانية التسلل عبر حدودها، فضلاً عن منشآتها النفطية المكشوفة؛ ويعود أيضاً في جزء آخر إلى التهديدات المحتملة من كل حدب وصوب في جوارها المباشر (انظر أدناه). وكذلك، نجد سبباً آخر لهشاشتها في قدرة جيشها

---

(١٨) Peter Wilson and Douglas Graham, *Saudi Arabia: The Coming Storm* (New York: M. E. Sharpe, 1994), p. 20.

المحدودة على استخدام المعدات العسكرية المتوفرة بصورة كاملة. وتعني ديناميات الدولة الريعية تردداً من جانبها في الطلب من مواطنيها القيام بالتدريب العسكري بكل مصاعبه، وتلبية نداء الواجب، وهذه مسألة يعكسها بصورة طبيعية موقف المواطنين أنفسهم. وفي النهاية، سادت بعض المخاوف من أن يكون الجيش مصدراً لثورة مسلحة. وكان الإحساس بالضعف الناجم عمّا سبق سبباً في قيام الحاجة إلى حماية خارجية، إلا أن هذه الحاجة تحمل معها إمكانية نشوب نزاع مع بعض متطلبات الشرعية الداخلية المذكورة أعلاه. لذا كانت وستظل هناك حاجة متزايدة إلى التعامل بحذر مع الحماية الخارجية من حيث الحصول عليها وتفصيلها على النحو المناسب(١٩).

كذلك، تملك المملكة العربية السعودية إمكانيات مالية يمكن استخدامها لدعم أهداف السياسة الخارجية، سواء أكانت في صورة مساعدات مباشرة إلى الحكومات، أم في صورة دعم لنشاطات جمعيات سعودية وأجنبية، ليس أقلها تلك التي تتعاطى الشؤون الإسلامية. وإذا ما وضعنا المساعدات المالية المباشرة جانباً، يمكن الحصول على النفوذ بواسطة سيطرة البلاد على موارد اقتصادية، بالإضافة إلى موارد الطاقة. وبما أنها أهم منتج قادر على التحكّم في سوق النفط، وأحد أول مصدريْن عالميْن، تملك المملكة العربية السعودية تأثيراً ضخماً في سوق النفط وفي المنتجين الآخرين. ومن المؤكد أن المدى الذي يمكن فيه استخدام هذا التأثير من دون إلحاق الضرر بمصالح الدولة نفسها محدود، لكنه مع ذلك مهم، ويجذب على الأقل انتباه الدول الأخرى. وقد تغذّي بعض الإمكانيات الاقتصادية الأخرى أيضاً «القدرة البنيوية» لدى المملكة العربية السعودية حتى لو لم تُستَخدم في السعي وراء أهداف السياسة الخارجية، حيث يُرجَّح أن تلتفت القوى الأخرى إليها، وإلى مصالح السعودية عند قيامها بحساباتها الخاصة. وهذا يشمل استثمارات المملكة العربية السعودية في الأسواق المالية الدولية، وفي الشركات الدولية. ومرة أخرى، على صانعي القرار أن يتوخّوا الحذر في كيفية استخدام مثل تلك الموجودات في استراتيجيات السياسة الخارجية، حيث إن أية حركة ارتجاعية اقتصادية (من دون ذكر السياسة الخارجية) تنتج من سوء التعامل معها قد تكون خطيرة، فسحب

---

(١٩) انظر: Anthony Cordesman, *Saudi Arabia Enters the 21st Century: Military and Internal Security Issues* (Washington, DC: CSIS, 2002).

انظر بصورة أساسية الخلاصة، في: <http//www.csis.org/burke/saudi21/SaudiMilBook_11. pdf>.

الأسهم المفاجئ أو بيعها بكميات كبيرة سوف يضرّ بالمردود الأساسي المباشر الناتج من هذه الأصول، وقد يلحق ضرراً أكبر بالاقتصاد الدولي، وهو ما سيؤثر في عائدات البلاد الأخرى، بما فيها عائدات النفط.

وهكذا، فإن أية أعمال دراماتيكية تتحدّى الغرب، حالياً، تبدو غير واردة: فهي ستؤثر بصورة كبيرة في اقتصاد البلاد الداخلي، وفي عائدات استثماراته الأجنبية ذات الأمد الأطول، وكذلك في ضمانة الحماية. غير أن مدى «القوة البنيوية» التي يمكن أن تؤمنها مثل تلك الأصول مهم حتى من دون استخدام فعلي لها، وتمثل إدارتها البارعة، سواء أكانت في التصريحات، أم في الأفعال، أدوات مفيدة لصانعي السياسة. وفي حين زادت تبعية السعودية إزاء القوى العالمية والاقتصاد العالمي، وزادت كذلك تبعية القوى العالمية إزاء السعودية، فالعلاقة إذاً هي علاقة تبعية متبادلة، وإن كانت، بلا ريب، تبعية متبادلة غير متطابقة تأتي لمصلحة الغرب الصناعي.

ثالثاً: البيئة الإقليمية

كما ذُكر سابقاً، تمثل البيئة الإقليمية ما يلي:

١ ـ مصدر تهديدات وفرص في ما يتعلق بالأمن الخارجي.

٢ ـ مصدر عوامل عابرة للحدود، تؤثر في الشرعية المحلية (في الوقت الذي تتصل فيه أيضاً، إلى حدّ ما، بهُويات صانعي القرار، وتصور الأدوار).

وينتج **الأول** من تهديدات محتملة متركّزة في الجوار الفوري من جميع جهاته: من إيران والعراق (المتمثلة بالقلق من غزو عراقي ممكن كما حدث في عام ١٩٩٠)؛ ومن عدم استقرار محتمل في اليمن، وفي القرن الأفريقي؛ بالإضافة إلى اشتعال ميدان الصراع العربي ـ الإسرائيلي (الذي لا يفصله، عن المملكة، سوى قطعة أرض أردنية صغيرة جداً)، فضلاً عن صعوبة تقدير الخطر الإسرائيلي نفسه المحتمل. أما **الثاني** فينتج من التهديدات الأيديولوجية المباشرة لدولة ما (مثل الجمهورية العراقية سابقاً، وإيران الثورية)، وعن انتشار أكبر للقضايا العربية، والإسلامية في السياسات الإقليمية.

لقد تغيّرت البيئة الإقليمية حتماً، ولا تزال. ومن أهم التغييرات التي حصلت من وجهة نظر السعودية، يمكن مثلاً ذكر: الاعتدال في السياسة والسياسة الخارجية في العراق منذ منتصف السبعينيات، والثورة الإيرانية

وتهديداتها المبطنة والظاهرة، وغزو الاتحاد السوفياتي لأفغانستان، واندلاع الحرب العراقية ـ الإيرانية وتطوراتها المتلاحقة، وتطور المواقف الإيرانية، وغزو العراق للكويت. ومن الواضح أن خلع صدام حسين غيَّر البيئة من جديد، وغيّر معه حسابات السعوديين. كما ظهر جلياً أهمية القيم العابرة للحدود.

١ ـ الوطن العربي/ الشرق الأوسط

منذ السبعينيات، أصبح «النظام العربي» تدريجياً أقل سيطرة كأحد المحدّدات في ما يتعلق باتخاذ القرارات الخاصة بالسياسات العربية الخارجية، بصورة عامة. ولم تعُد القضايا العربية بصورة عامة، والقضايا الوطنية بصورة خاصة، تتمتع بالقوة التي كانت تتمتع بها منذ عام ١٩٤٠، وحتى استخدام النفط كسلاح في عام ١٩٧٣. وأصبحت مصالح الدول والأنظمة هي المسيطرة في إطار اعتمادية دولية متبادلة (وغير متطابقة). بيد أن البعد العربي ما زال موجوداً، وهذا أمر مؤكد بسبب المعتقدات المتبقية لدى النُخبة الحاكمة من جهة، وبسبب المدى المختلف لبقاء هذا العنصر كجزء من هُوية هذه النخبة. لكن الأهم على الأرجح، هو رؤية السلطات، و«صانعي السياسة» لخطر تجاهل ما يبقى قيمة مهمة، وإن لم تعُد مسيطرة، لدى شعوبهم[٢٠]. فما زالت القضية الفلسطينية موضوعاً يُحسب له حساب من هذه الناحية. لذا، يحمل أي تعاون وثيق مع الولايات المتحدة عناصر خطر سياسي.

بالإضافة إلى ذلك، فللقضية الفلسطينية أبعادها الإسلامية التي ترتكز بالتحديد على القدس. وفي الواقع، لعل العامل الإسلامي هو الذي بدأ بفرض قيود متزايدة على فسحة المناورة الخاصة بالنُخبة في مجال السياسة الخارجية في دول الشرق الأوسط، وذلك بسبب الضغوط الشعبية، ولأن الأنظمة المناوئة قد تتمكّن من استخدام هذه القضية لتحقيق مكاسب خاصة. ويمكن القول: إن هذه القضايا تتسبّب بانعكاسات متزايدة كنتيجة لضغط مزدوج ناجم عن المعاناة

---

(٢٠) ما زال هذا الموضوع يثير جدلاً كبيراً. انظر مثلاً: Michael Barnett, *Dialogues in Arab Politics* (New York: Colombia University Press,1998);

والمقال النظري المفيد الذي كتبه: F. Gregory Gause III, «Systematic Approaches to Middle East International Relations,» *International Studies Review*, vol. 1, no. 1 (Spring 1999), pp. 11-31.

أكثر المساهمات حدّةً، هي: Raymond Hinnebush, «Explaining International Politics in the Middle East: The Struggle of Regional Identity and Systemic Structure,» in: Nonneman, ed., *Analyzing Middle East Foreign Policies*, pp. 243-256.

الاقتصادية (الناجمة بدورها عن اجتماع الضغط الخارجي في سبيل تحرير الاقتصاد مع النمو السكاني الداخلي وفشل الحكومة وفسادها) وعن المقاومة الشعبية لما يبدو أنه هيمنة أمريكية وغربية وأنظمة متواطئة معها (سواء على المستوى السياسي أو الثقافي أو العسكري).

وإذا ما وضعنا جانباً القيم العابرة للحدود، يحتوي نظام الشرق الأوسط أيضاً، على عدد من الميّزات الاستراتيجية التي تؤثر في سياسات السعودية الخارجية. ويمكن جمع العناصر الأساسية في ثلاث فئات:

أ ـ منزلة إسرائيل الإقليمية كدولة عظمى صاحبة قدرة نووية تبعث على القلق، إلى جانب القدرة على تحريك الصراع الفلسطيني نفسه. ويزيد القرب الجغرافي من المسرح الإسرائيلي ـ العربي من قوة انعكاسات النزاع في الأمن السعودي. وتساهم هذه العوامل في شرح الشعور بالخطر، والمحاولات لتحسين ذلك بواسطة الوسائل الأمنية التقليدية، وبواسطة دبلوماسية معتدلة. كذلك، قامت الاعتراضات الإسرائيلية على امتلاك السعودية لأسلحة متطورة بإفساد علاقات الولايات المتحدة مع السعودية (فأتاح ذلك الفرصة أمام بريطانيا والمتنافسين الآخرين).

ب ـ وجود انعكاسات تقسيم المنطقة بين فقراء وأغنياء، مع وجود دول مجلس التعاون الخليجي في معسكر الأغنياء. وقد كان ذلك لمدة طويلة مصدر قلق محتملاً لهذه الأخيرة، التي تحاول في سياساتها الخارجية إرضاء الشرق الأوسط، وإرضاء «مصادر حماية محتملة» في مكان آخر.

ج ـ هناك «الواقع الاستراتيجي» لـ «شرق أوسط أوسع» يتجاوز المنطقة بحدّ ذاتها، وهو يؤثر في مخاوف الدول الإقليمية وحساباتها كإيران مثلاً، فتؤثر بدورها في مخاوف المملكة العربية السعودية وحساباتها. ويقودنا ذلك إلى نظام الخليج الفرعي نفسه.

٢ ـ الخليج

كما مع السياسة الخارجية العامة، كان العاملان الأساسيان اللذان يحددان اهتمامات السياسة الخليجية لحكومة المملكة العربية السعودية هما الأمن الخارجي والأمن الداخلي. وبالنسبة إلى العامل الأول، تم اتباع أربع وسائل:

أ ـ تأمين حماية خارجية.

ب - قيام أمن جماعي في داخل مجلس التعاون الخليجي.

ج - «إدارة» العلاقات الإقليمية من خلال دبلوماسية حذرة (بما فيها «سياسة تقديم المساعدات») والسعي وراء توازن القوى الإقليمي.

د - شراء الأسلحة الذي يهدف إلى تعزيز المكانة، وإقامة رابط مع مصالح الغرب والتزاماته، في حال الردع والدفاع.

أما الميزة الإضافية للسياسة، فهي أن المملكة العربية السعودية ترى نفسها مسيطرة بحق على شبه الجزيرة العربية. وقد كان الحفاظ على «الأمن الداخلي» يعني الحاجة إلى ضمان استمرار تدفق العائدات، وتجنّب الظهور بمظهر التبعية الكامل، والمشاركة في مجلس التعاون الخليجي.

انطوى النظام الفرعي الخليجي على أنواع من التصادم والتوتر: كان **أبرزها** لمدة طويلة الصدام الأيديولوجي بين القوميين العرب، والجمهورية العراقية العلمانية، والجمهورية الإيرانية الإسلامية الثورية، ودول مجلس التعاون الخليجي الملكية ذات التوجه العصري المؤيدة للغرب والتقاليد المحافظة. ويمثل ذلك حيّزاً كبيراً من السبب وراء الرغبة المستمرة لدى الدول الملكية في الحصول على حماية خارجية. لكن طبيعة المسألة الأيديولوجية كانت تتغيّر. فمع بداية الألفية الجديدة، أصبحت إيران بصورة أساسية قوة الأمر الواقع، وكان يُنظر إليها كذلك على نحو متزايد[٢١]. ولكن بدلاً من ذلك، ها هي تشارك الآن دول مجلس التعاون الخليجي قلقها إزاء العراق. وما زالت علاقة الرياض بطهران حذرة، لكنها تركت وراءها نهائياً سياسات الطرق المسدودة في أواخر الثمانينيات[٢٢].

---

(٢١) المثال على ذلك هو موقف إيران خلال حرب العراق في عام ٢٠٠٣، وسابقاً في الأزمة الكويتية، والحملة ضدّ القاعدة وطالبان في أفغانستان في عام ٢٠٠١.

للاطلاع على تحليل يقوم عليه هذا التقدير، انظر: Anoushiravan Ehteshami and Raymond Hinnebusch, *Syria and Iran: Middle Powers in a Penetrated Regional System* (London: Routledge, 1997), pp. 43-46.

يبقى موقف إيران والنهج الذي تسلكه معقدَيْن، بسبب سياساتها الداخلية المعقّدة، انظر: Ziba Moshaver, «Revolution, Theocratic Leadership and Iran's Foreign Policy,» in: Nonneman, Ibid., pp.174-196.

(٢٢) لدراسة علاقات السعودية (ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى) مع إيران والعراق منذ السبعينيات، انظر: Gerd Nonneman, «The Gulf States and the Iran-Iraq War: Pattern Shifts and Continuities,» in Lawrence Potter and Gary G. Sick, eds., *Iran, Iraq and the Legacies of War* (New York: Palgrave, 2004), pp. 167-192.

وفي الوقت الذي زالت فيه التهديدات الأيديولوجية من المنطقة المحيطة مباشرة، بقيت مع ذلك الرؤية «الواقعية» بأن **إيران والعراق ما زالا يشكّلان تحدّياً استراتيجياً محتملاً**، نظراً إلى عدد سكانهما الكبير، وتوقّع ما يمتلكان من قدرات متوسطة وطويلة الأمد (وتشمل إمكانية طموح إيران الحصول على أسلحة نووية).

أما التصادم الثالث، فقد ارتكز على احتياجات اقتصادية متفاوتة. فإيران تملك احتياطياً نفطياً قليلاً نسبياً، بالإضافة إلى عدد سكان كبير، لذلك ستهتم بصورة أقل نسبياً بمستقبل سوق النفط الطويل الأمد، إذ إنها تواجه حاجات فورية أكبر من تلك التي تواجهها المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة، حيث ينطبق العكس. ويقع العراق بين الحالتين، على الرغم من أن إعادة تعميره، وحاجات التسلّح من جديد المحتملة، ستدفعه في المستقبل إلى رفع الأسعار. لذا يتحتم على صانعي القرار في المملكة العربية السعودية التنسيق في السياسة النفطية بين احتياجات المملكة السياسية والاقتصادية المحلية، والحاجة إلى مراعاة الحساسية الإقليمية في هذا المجال. وفي الوقت ذاته، عليهم أن يوازنوا بين ما سبق ومصالح الاقتصاد العالمي الأوسع (التي يعتمد عليها طلب متوازن على النفط) ومجاملة حلفائهم الغربيين.

ويبقى الطموح السعودي التقليدي نحو السيطرة على شبه الجزيرة العربية سبباً لخلافات متفاوتة المستوى مع جيرانها في مجلس التعاون الخليجي واليمن، سواء بسبب امتعاضهم من محاولات الرياض الفعلية، أو الملحوظة، للسيطرة على هذه الدول، أو بسبب انزعاج القيادة السعودية من محاولات هذه الدول واليمن مقاومة السيطرة السعودية والتخلّص منها. فقطر هي خير مثال على ذلك، لأن المواضيع المطروحة تغطّي المساحتين الإقليمية والدولية في آن معاً (في ما يتعلق باتفاقيات التجارة مع الولايات المتحدة). يُضاف إلى ذلك أيضاً تفاعلات فردية داخلية بين الشخصيات البارزة، في الأسر الحاكمة. غير أن مجلس التعاون الخليجي كان منظمة وإطار عمل مفيديْن. وبعيداً عن وظيفته كوسيلة لاحتواء وتطويق وحلّ التوتر بين الدول الأعضاء، أثبت أيضاً أنه وسيلة ممتازة لدول المجلس، ولا سيما السعودية، للسماح باعتماد مواقف سياسية مختلفة في الوقت نفسه، حين يكون مثل هذا الالتباس مفيداً. وبهذا، يمكن استخدام تصريحات مجلس التعاون الخليجي لإرسال رسالة معيّنة إلى جمهور

معيّن، بينما يمكن استخدام سياسة أخرى، أو تصريح ثنائي بهدف إرسال رسالة مختلفة إلى جمهور مختلف. وتكثر الأمثلة على ذلك، ومنها سنوات الحرب بين إيران والعراق(٢٣).

رابعاً: البيئة العالمية

كما ذُكر سابقاً، تمثل البيئة العالمية:

١ ـ مصدر موارد، مثل ضمان الحماية وغيرها.

٢ ـ عالماً يجدر التعامل معه بطريقة تثبت الفاعلية بالنسبة إلى أحد المعايير التقليدية للشرعية: التعامل بفاعلية مع العالم الخارجي، وتشكيل «منطقة عازلة» بينه وبين المجتمع المحلي، فضلاً عن الحصول على الموارد الضرورية منه مع الحيلولة دون أن تخترق التأثيرات الخارجية المجتمع المحلي بصورة كبيرة. ونظراً إلى الحاجة إلى حماية خارجية، وإلى تقدم عالم الاتصالات، فضلاً عن ثورة الإنترنت والعولمة في الاقتصاد ومسائل أخرى، أصبحت المهمة الثانية بمثابة تحدٍّ ضخم.

ينقسم التحدّي الداخلي الذي تحمله البيئة العالمية إلى ثلاثة أجزاء:

١ ـ رؤية التبعية السياسية الخطيرة للولايات المتحدة.

٢ ـ الأضرار الملحوظة التي تُلحقها العولمة الاقتصادية بالمصالح المحلية.

٣ ـ الاختراق الثقافي الذي يمتعض منه الكثيرون، والذي يواكب انخراط المملكة في الاقتصاد العالمي، ووجود العمال الوافدين.

ويتخذ التحدّي الجديد شكل مطالب يقدمها الغرب والولايات المتحدة بصورة خاصة، تطال كل شيء، بدءاً من السياسة النفطية، ومروراً بالتعليم والسياسة الخارجية. ومن المثير للجدل أيضاً موقع المملكة العربية السعودية في الاقتصاد السياسي الدولي الذي يحدّ من خياراتها: وحتى ولو كانت العلاقة علاقة تبعية متبادلة، فهي تبقى غير متطابقة. وبالإضافة إلى ذلك، وكما قيل سابقاً، تقدم أيضاً هذه البيئة كمية من الموارد. وتنتج الإيرادات النفطية من انخراط البلاد في الاقتصاد الدولي. كما تنتج معظم الإيرادات غير النفطية

---

(٢٣) المصدر نفسه.

من أسواقها المالية، أو سوق الأسهم، أو الاستثمارات الصناعية في الاقتصاد العالمي. أما القسم الباقي من الإيرادات فيأتي من الصادرات غير النفطية، كالمواد البتروكيميائية، إلى الأسواق العالمية. وتعني سيطرتها على ربع احتياطيات النفط في العالم (وعلى معظم القدرة الإنتاجية الإضافية) أن القوى الخارجية تأخذ في الحسبان ما يقوله القادة السعوديون وما يحتاجون إليه لضمان استقرار الأسواق النفطية. وتأتي التكنولوجيا والسلع الاستهلاكية والأسلحة من البيئة الدولية نفسها، وتساهم في الجهود لبناء الدولة و«الوفاء بالالتزامات». كذلك، يمكن استخدام القوى الخارجية لإقامة توازن مع التهديدات الصادرة عن القوى الإقليمية. وبالإضافة إلى ذلك، لطالما كان المجال متاحاً لاستغلال الانقسامات في صفوف القوى الخارجية نفسها. ويجب التشديد أيضاً على أهمية الاستهلاك الآسيوي المتزايد للطاقة، بعد اندفاع الصينيين، والاقتصادات الإقليمية الأخرى؛ ويتحمّل بالفعل طلبهم على الطاقة جزءاً من مسؤولية في ارتفاع أسعار النفط منذ عام ٢٠٠٣. وبهذا، فإن الاهتمام الشديد الذي تبديه السعودية بالاقتصادات الآسيوية واستثمارها فيها لم يأتيا من باب الصدفة.

من المثير للجدل أن التغيير في النظام الدولي المتمثل بانتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي كان من المرجّح دائماً أن يزيد السياسات البراغماتية تجاه بريطانيا والغرب عبر إزالة خيار أساسي في لعب ورقة الشرق ضد الغرب. صحيح أن المملكة العربية السعودية في عام ١٩٩٠ تحرّكت نحو اعتماد واضح على واشنطن، وعلى الدول الغربية الحامية الأخرى، لكن ذلك كان في جزئه الأكبر نتيجة الأزمة الكويتية وانعكاساتها المباشرة على الأمن السعودي. وعلى الرغم من ذلك، يمكن لحلّ الأزمة أيضاً أن يثبت إلى أية درجة أصبح النظام العالمي الجديد أحادي القطب. وإذا ما أضفنا تأثيرات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر في ظلّ إدارة جورج بوش، وما تبعها من تحوّل في سياسة الولايات المتحدة الخارجية والأمنية نحو جدول أعمال المحافظين الجدد، والنهج الأحادي الجانب أكثر فأكثر الذي يعتمد سياسة وقائية تفرّق على نحو متزايد وحادّ بين من هم «معنا» ومن هم «ضدنا»، أصبح محكوماً على مجال المناورة، الذي كانت تتمتع بها بعض الدول مثل السعودية، أن يزداد تقلّصاً.

غير أن هناك عدداً من العوامل التي يجب أن تحدّد مثل هذا الاستنتاج:

١ ـ لقد مارست المصاعب في العراق، منذ خلع صدام حسين، وانعكاساتها على ساحة الولايات المتحدة السياسية، ضغطاً على معسكر «المحافظين الجدد» وتأويله لمصالح الولايات المتحدة وسياستها.

٢ ـ قامت قوى أصغر حجماً، بما فيها القوة العظمى الطامحة مثل الصين، بتحدّي مواقف السياسة الأمريكية، أو على الأقل منحت دولاً مثل المملكة العربية السعودية مصدر دعم دبلوماسي واقتصادي وعسكري بديلاً وجزئياً (من دون ادعاء أنه يمكن لأية دولة، غير الولايات المتحدة، إعطاء الضمان العسكري المطلق الذي ترغب فيه الأنظمة).

٣ ـ قد تعني الحاجة إلى «توازن كلي» أن تقوم الدول بحسابات مختلفة تماماً ومعقّدة لا ترتكز حصرياً على تقدير لقوة الولايات المتحدة المسيطرة؛ من هنا ضرورة أخذ التهديدات والفرص المحلية في الحسبان. هذا طبعاً، ما كان يحصل بالتحديد في حالة السعودية منذ عام ٢٠٠٢، وقد عزّزته ردّات الفعل الداخلية على سياسة الولايات المتحدة المتقابلة في العراق وفلسطين في عام ٢٠٠٣. وبدورها، تستطيع قوة مسيطرة خارجية مثل الولايات المتحدة أن تعترف بهذه الحقيقة، وتوافق على تقليص طلباتها، تجاوباً مع مستلزمات الاستقرار الداخلي للنظام. وهذا أيضاً ما يحدث جزئياً في حالة السعودية.

يعني هذا السياق أنه ما زال من الممكن أن تجد دولة، مثل السعودية، الحاجة والفسحة للمناورة في نظام ما بعد الحرب الباردة. وفي هذا السياق، قالت برونسون: إن الحرب الباردة كانت بمثابة الغراء لعلاقات السعودية بالولايات المتحدة، وقد زالت الآن[٢٤]. وسيتم التطرّق إلى هذا الموضوع بصورة أعمق لاحقاً عند الحديث عن «الفوائد السياسية».

خامساً: صنع القرار

منِ الضروري التركيز على صنع القرار، أو صنع السياسة من أجل فهم كيفية تحوّل المعلومات المختلفة المذكورة سابقاً إلى سياسة. ولا نحتاج إلى التطرّق مجدّداً إلى التحليلات القائمة حول طبيعة عملية صنع القرار المتغيّرة في

(٢٤) انظر الفصل الثالث عشر في هذا الكتاب.

المملكة العربية السعودية[٢٥]، لكن يجدر ذكر الميّزات الأساسية المختصّة بصنع السياسة الخارجية:

١ ـ سيطرة الأسرة المالكة سيطرة مطلقة، وسيطرة كبار الأمراء فيها ذوي الآراء المختلفة.

٢ ـ أهمية الملك؛ لدينا شخصيات قوية، مثل عبد العزيز وفيصل، التي تركت بصماتها على السياسة، ولدينا سياسة تصنَع بطرق أكثر تساهلاً، كما في عهد خالد وفهد، غير أن ولي العهد، الأمير عبد الله، الذي تولّى الحكم على الأرض منذ أن أصيب فهد بجلطة جعلته عاجزاً في عام ١٩٩٦، لم يتمكّن من فرض سيطرته الكاملة.

٣ ـ نوع من «تقسيم المهام»، أو مستوى «التملّك» الشخصي الذي يمارسه بعض الأمراء، في بعض نواحي العلاقات الخارجية، كولي العهد عبد الله الذي يحتكر القرار في ما يختصّ بالعلاقات مع سورية، والأمير سلطان في ما يختصّ بالعلاقات مع اليمن، لكن هذا المنحى قد جوبه بالعوامل الثاني والرابع والخامس (كما بيّنت التغيّرات الكبيرة في العلاقات مع اليمن بسبب تصميم ولي العهد).

٤ ـ إضفاء صفة الاحترافية التدريجي على بيروقراطية صنع القرار[٢٦].

٥ ـ مبادئ البحث عن إجماع في داخل الأسرة الملكية، كما بينها وبين أهم أنصارها، بمن فيهم أعضاء المؤسسة الدينية والمجموعات الرئيسية الأخرى المذكورة آنفاً في «البيئة الداخلية».

وكما ذكر غوز (Gause)، فإننا نرى أن المؤسسات الدينية تؤثر بدرجات مختلفة في السياسة الخارجية، إلا أنها لا تملك صوتاً حاسماً فيها؛ إذ يمكن طلب دعمها، كما حصل عندما قام الملك فهد بدعوة القوات الأجنبية للمساعدة

---

(٢٥) لقاء خاص في: Quandt, *Saudi Arabia in the 1980: Foreign Policy, Security and Oil.*
الدراسة الشاملة والمختصرة لكن الجيدة لـ Gause, «The Foreign Policy of Saudi Arabia,» pp. 204-206.
وأحدث دراسة مختصرة لـ Elmadani, «Indo-Saudi Relations 1947-1997: Domestic Concerns and Foreign Relations,» pp. 93-101.

(٢٦) مقابلات الكاتب مع مراقبين سعوديين أكاديميين وأعضاء من مجلس الشورى، ١٩٩٧ ـ ٢٠٠٣.
انظر أيضاً: المصدر نفسه، ص ٩٥ ـ ٩٧ و١٠٠.
ولرؤية خاصة بقطاع النفط، انظر: Nawaf Obaid, *The Oil Kingdom at 100: Petroleum Policymaking in Saudi Arabia* (Washington, DC: Washington Institute for Near East Policy, 2000).

على الدفاع عن المملكة، لكن ذلك يختلف تماماً عن طلب الإذن. «ولم تُسجَّل في تاريخ المملكة العربية السعودية أية حالة تم فيها إسقاط قرار سياسي - خارجي. . .، بسبب تعبير العلماء العلني عن عدم موافقتهم عليه»[٢٧]. وفي الواقع، فإن قدرة الملك فهد على دفع سبعة من كبار العلماء المسلمين إلى التقاعد في عام ١٩٩٢، لأنهم رفضوا سحب تواقيعهم على عريضة تنتقد الحكومة، تشير إلى مَن يمتلك النفوذ الحقيقي[٢٨]. غير أن العلماء يملكون دوراً استشارياً، ولديهم تأثير خاص في بعض مجالات السياسة، كما ذكرنا سابقاً.

بإمكان مجلس الشورى الذي يملك لجنة للشؤون الخارجية، التعبير عن رأيه وتقديم الاقتراحات، لكن من الواضح أنه يملك تأثيراً أقل مما يملك العلماء. كما أن المسألة تحتاج إلى مزيد من الإصلاحات المهمة، قبل أن يصبح مجلس الشورى فاعلاً أساسياً في صياغة السياسة[٢٩].

لقد كبرت أهمية مجلس الوزراء والبيروقراطية الحكومية على نحو تدريجي في إدارة شؤون البلاد، وذلك نظراً إلى تزايد تعقيد مهماتهما في مقابل تعقيد المجتمع والاقتصاد والعلاقات الخارجية. ولكن حتى في مجلس الوزراء، تكمن السلطة الحقيقية في الوزراء المنتمين إلى الأسرة المالكة. وينشأ نفوذ وزير الخارجية، في قسم كبير منه، عن مقامه ككونه نجل الملك فيصل، وأحد أكبر أحفاد عبد العزيز. ومع ذلك، جلَب وجود الاختصاصيين التكنوقراط المتزايد في المجلس، وفي باقي المواقع البيرقراطية، تأثيراً أكبر لأصحابه. فقد يحاول مثلاً الوزراء من خارج الأسرة المالكة اتباع جدول أعمال خاص بهم «وبإمكانهم، عبر آلية وضع الميزانية، والسيطرة عليها. . . وقد يؤثرون أيضاً في نظرة الملك إلى الموضوعات الخاصة عبر التقرّب منه، أو من كبار الأمراء شخصياً، وذلك بحسب مواهب هؤلاء الوزراء ودبلوماسيتهم وموقعهم الاجتماعي»[٣٠]. ويمكن أن يثبت التكنوقراط تأثيرهم في مرحلة تطبيق السياسة التي وضعت.

أما حالة «التكنوقراط من الأسرة المالكة» فهي خاصة؛ إنهم أمراء «شباب»

---

(٢٧) Gause, Ibid., p. 205.

(٢٨) Elmadani, Ibid., p. 99.

(٢٩) تم تأكيد هذا الانطباع عبر النقاش مع أعضاء المجلس، بين عامي ١٩٩٧ و٢٠٠٣. انظر: المصدر نفسه، ص ٩٧ - ٩٨، و Gause, Ibid., p. 205.

(٣٠) Elmadani, Ibid., p. 96.

يملكون المواهب والطموح ويتبوأون على نحو متزايد مراكز مهمة في أجهزة الدولة. وفي الأغلب، قد تعني مراكزهم الحساسة في السفارات الرئيسية مثلاً، أو في التعيينات العسكرية والاقتصادية المهمة، أنهم قادرون على ممارسة تأثير مباشر أو غير مباشر في صياغة السياسة وتنفيذها[٣١].

مع ذلك، يظلّ القسم الأكبر من سلطة صنع القرار الحقيقية بيد كبار أمراء الأسرة المالكة. غير أن هناك مصالح وما يكفي من القوى الموازية في المجتمع عموماً، وفي بنى صنع القرار الأساسية نفسها، لتتعقّد العملية بصورة كبيرة. وقد لاحظ ويليام كوانت أن أثر هذه العوامل جعل من القيادة السعودية في حالة «شد وجذب في مختلف الاتجاهات، وذلك في محاولة منها للتوصل إلى حلّ وسط، وعلى موقف إجماعي يقلل من الضغوط والمخاطر». وفي أغلب الأحيان، ازداد هذا الميل حدّة بسبب طبيعة عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، التي أصبحت أكثر توسعاً بعد وفاة الملك فيصل، مع وجود عدد من كبار الأمراء، الذين يعبّرون عن آرائهم التي تعكس خلفياتهم ورؤاهم وميولهم المختلفة. وفي هذا الإطار، «يمكن تأجيل القرارات وصياغة التسويات للحفاظ على الواجهة الإجماعية»[٣٢].

على الرغم من ذلك، برهنت القيادة السعودية أنها قادرة على تخطّي الحياد في أوقات الأزمات، لاتخاذ بعض القرارات الجذرية، إذا ما رأت أن الحلّ البديل أسوأ. ومن الأمثلة السابقة لعام ٢٠٠٣، قرارات دعم العراق في الحرب الإيرانية ـ العراقية، ودعوة القوات الأجنبية إلى الأراضي السعودية في عام ١٩٩٠.

سادساً: تصور الأدوار

من الممكن أن يختصر «دور»[٣٣] الدولة في السياسة الخارجية، أو «تصور الأدوار» لدى نخبة صنع القرار، في «نظام المعتقدات» الأطول أمداً الذي يحدد

---

(٣١) Quandt, *Saudi Arabia in the 1980: Foreign Policy, Security and Oil*, pp. 83-86.

(٣٢) المصدر نفسه. على الرغم من مرور عشرين عاماً على هذا التقييم، فإنه ما يزال يحظى بالأهمية.

(٣٣) تمّ تعريف هذا المصطلح بطرق عدّة. استخدمته هنا لأدل على ميزات أنماط سلوك دولة ما، وهي أنماط تنجم بدورها عن الموقف «الموضوعي» الذي تحتله الدولة في بيئتها الإقليمية والدولية، وعن رؤى صانعي السياسة أنفسهم وتعريفاتهم. انظر مثلاً: Kalevi J. Holsti, «National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy,» in: Stephen Walker, ed., *Role Theory and Foreign Policy Analysis* (Durham, NC: Duke University Press, 1987), pp. 5-43, and Lisbeth Aggestam, «Role Conceptions and the Politics of Identity in Foreign Policy,» ARENA Working Papers, 99/8, < http//www.arena.uio.no/publications/wp99-8.htm >.

مفاهيم السياسة الخارجية. ومن المرجح أن يبني صانعو القرار التصوّر الخاص بالأدوار على الثقافة والتاريخ السياسي الداخلي بصورة جزئية. لكن، كما أشار هيل، فإنه بإمكان صانعي القرار هؤلاء أن يصبحوا مع الزمن «جزءاً أكثر تدخلاً في الثقافة السياسية لأمة ما [فيتمكنوا بذلك] من رسم حدود لما يمكن النظر إليه كسياسات بديلة قابلة للتطبيق»[٣٤]. وخلافاً للمقولات المفترضة التي نجدها في أغلب الأحيان في دراسات حول حالات بلدان معينة، فإن «أدوار» السياسة الخارجية متعدّدة، وتعتمد على المشكلة والمكان التي تدور فيها[٣٥]. وهذه الأدوار تتبدل أيضاً: «نظام المعتقدات» لدى واضع السياسة متجذر في تراث من الخبرة والثقافة السياسية، ولكنه أيضاً مجموعة متكاملة من مواقف قادرة على التحول ذاتياً إلى حدّ معين[٣٦]. فيجدر تحديد «دور» السياسة الخارجية السعودية من خلال تصوّرات آل سعود لأمن نظامهم، وللفرص والتحديات التي تقدمها بيئاتهم المحلية والخارجية، كما كان لتاريخ عائلتهم ومكانتها في المجتمعات والسياسات العربية والإسلامية، وأيضاً تلك التي تسود شبه الجزيرة العربية.

إضافة إلى البيئات الثلاث التي أتينا على وصفها سابقاً، تبدو العوامل التاريخية الرئيسية التي رسمت تصور آل سعود لدور السياسة الخارجية وكأنها:

١ ـ ثقافة سياسية محلية/إقليمية، تشمل قيم القبائل وعاداتها، و«قواعد التبادل بين الشيوخ»[٣٧].

٢ ـ تاريخ سيطرة آل سعود على شبه الجزيرة العربية، بغضّ النظر عن تقلباته.

٣ ـ الصلة مع «الإسلام»، بسبب القيم الموجودة في المجتمع المحلي، وبسبب وقوع الحرمين الشريفين في أراضي المملكة، وكذلك بسبب التحالف الذي دام طوال ٢٦٠ عاماً مع عائلة الشيخ.

٤ ـ مصير الدولة السعودية الأولى والثانية، مقارنة بنجاح عبد العزيز؛ فقد

---

(٣٤) Holsti, Ibid., pp. 38-39.

(٣٥) من أجل دراسة حالة أوروبية لوجود أدوار متعدّدة في الوقت ذاته، انظر: Aggestam, Ibid.

(٣٦) Christopher Hill, «The Historical Background: Past and Present in British Foreign Policy,» in: Michael Smith [et al.], eds., *British Foreign Policy: Tradition, Change and Transformation* (London: Unwin Hyman, 1988), pp. 25-49.

(٣٧) يشير ذلك إلى الطبيعة الشخصية لمعظم التبادلات الدبلوماسية في الجهة العربية للخليج (وإلى حد ما في العالم العربي بأكمله)، إلى جانب افتراض ما هو سليم ومناسب في إدارة مثل تلك العلاقات. أنا أدين بالمصطلح لزميل باحث من المنطقة العربية.

بقيت الذاكرة الجماعية لانهيار هاتين الدولتين قوية. وقد انهارتا نتيجة للتحديات مجتمعة التي مارستها أطراف إقليمية وقوى خارجية من جهة، وبسبب نقص التأقلم العملي لدى القيادة وفشلها في بناء جسور مع حلفاء محتملين. أما العامل الثالث، فقد كان النزاعات داخل الأسرة المالكة. ولقد بنى عبد العزيز نجاحه على إدراكه ضرورة تجنّب هذه الأخطاء، وقد بقي ذلك في بال خلفائه. وأصبح نجاحه في التلاعب ببريطانيا ضد العثمانيين، وبالولايات المتحدة ضد بريطانيا، وبالأوروبيين وفاعلين آخرين ضد الولايات المتحدة، جزءاً من إرث آل سعود في السياسة الخارجية.

وكانت هذه العوامل تعني أن تصوّر الدور السعودي في السياسة الخارجية قد شمل:

١ ـ تركيزاً مطلقاً على بقاء الدولة والسلالة الحاكمة.

٢ ـ إدراكاً للحاجة إلى تأقلم عملي مع وجود تهديدات وموارد خارجية (إقليمية وعالمية).

٣ ـ رؤية القوى غير الإقليمية كموارد محتملة مفيدة، وسهلة الانقياد إلى درجة معينة من «الإدارة».

٤ ـ إحساساً بسيطرة آل سعود الطبيعية، وامتدادها لتشمل أيضاً شبه الجزيرة العربية.

٥ ـ إحساساً بدور السعودية كقوة إسلامية مركزية، تحمل مسؤولية رعاية الإسلام والمسلمين في أي مكان آخر من العالم.

٦ ـ في داخل شبه الجزيرة العربية والمشرق العربي، كان هناك شعور بأن العلاقات الدولية هي مسألة علاقات بين الأشخاص، و«تبادل بين الشيوخ» (ربما بدرجة أقل).

سابعاً: الحصيلة السياسية:
«التوازن الكلي» والاعتمادية المتعددة الأطراف

تتحدّد حصيلة سياسة المملكة العربية السعودية الفعلية التي تمر عبر مراجعات صنع القرار الذي سبق عرضه، من خلال حاجات النظام في الداخل، والتغيّرات في توافر الموارد، والإطار الاقتصادي والاستراتيجي الدولي الذي اتخذت فيه الدولة

دوراً ثانوياً، ولكنه لا يفتقر إلى القوة. وكذلك عمل الإطار السياسي والأيديولوجي الإقليمي (ولا سيما موضوعا الإسلام والعروبة) على التأثير فيه وتحديده، فهما يرتبطان بالواقع الأمني الداخلي لكون الحصيلة السياسية تمثل عنصراً حقيقياً من عناصر تصوّرات الأدوار المتعددة الخاصة بقيادة آل سعود.

تتميّز المحصّلة السياسية خلال القرنين العشرين والحادي والعشرين الناجمة عما سبق بالبراغماتية في السعي وراء أمن الدولة ونظامها، ووراء ضمان أطراف خارجية قادرة على توفير الحماية، مع الاحتفاظ في الوقت ذاته باستقلالية نسبية. كما تتميز أيضاً بالبراغماتية في السعي إلى ضمان أمن الموارد الاقتصادية المحلية والعالمية، وإلى تبوؤ موقع إقليمي وإسلامي. وقد أظهرت السياسة اهتماماً حيال القضايا الإسلامية والقضية الفلسطينية، ولكن ليس إلى درجة إلحاق الضرر بأهدافها الأخرى. ومما لا شك فيه أن شعور السعودية بالضعف تجاه التداعيات «القاسية» و«الخفيفة» التي يفرزها المسرح العربي ـ الإسرائيلي القريب، قد ساعد على صياغة سياسة تسعى إلى المساهمة في حلّ هذا النزاع مع المحافظة في الوقت نفسه على الإجماع العربي. وفي خضمّ هذه المساعي، تولّدت عن تركيبة التوازن الكلي المعقّدة جداً، وعن قرارات الأسرة المالكة المتميزة، نزعة إلى تأجيل أو تفادي اتخاذ القرارات الصعبة وتحاشي النزاعات، إلا أن هذا الأمر لم يمثل عائقاً أمام اتخاذ قرارات مصيرية في أوقات اشتداد الأزمة الإقليمية.

١ ـ تصدير الخطر الإسلامي؟

لا يتوافق هذا التحليل سوى بطريقة غريبة بعض الشيء، وذلك مع انطلاق اتهامات المعلقين والمحللين الأمريكيين منذ الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر بالتحديد، والذين يقولون إن المملكة السعودية وآل سعود مسؤولون عن نشر الإسلام المتطرف في العالم من خلال سياساتهم التعليمية المحلية، إضافة إلى الدعم الذي يوفرونه للمنظمات الإسلامية وإلى «داعمي الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وغيرها، سواء كان ذلك اقتناعاً منهم بذلك، أو لتحويل نظر النقاد الإسلاميين المحليين»[٣٨].

---

(٣٨) انظر مثلاً: Khaled Dawoud, «Squeezing Saudi Arabia,» *Al Ahram Weekly* (18 December 2003), <http://weekly.ahram.org.eg/2003/669/re4.htm>.

كان الغضب السعودي واضحاً إزاء هذا النوع من الاتهامات، انظر مثلاً: Karen De Young, «Saudis Seethe Over Media Reports on Anti-Terror Effort,» *Washington Post*, 6/11/2001, p. A01;

وانظر أيضاً مساهمة راشيل برونسون في الفصل الثالث عشر في هذا الكتاب.

من المؤكد أن أوجهاً من الأفكار والتربية والتنظيم الإسلامي في الدولة قد شاركت في توفير أجواء عزّزت من روح التطرف لدى بعض المجموعات[٣٩]، وذلك على الرغم من أن الشكاوى التي طالت أوجه السياسة المحلية والخارجية ربّما مثّلت جزءاً مهماً من الأسباب، مثلما سبق أن أوردنا ذلك في «البيئة الداخلية». وأيضاً، كان من الواضح أن المملكة العربية السعودية (مع الإمارات العربية المتحدة) تتمتع بمكانة مميزة نتيجة العلاقات الدبلوماسية التي ربطتها بطالبان منذ وقت لا بأس به؛ كما كان أيضاً أسامة بن لادن شخصياً على صلة ببعض أفراد الأسرة المالكة، حيث كان يعمل كممثل للمملكة، بالإضافة إلى نضال المجاهدين ضد الاحتلال السوفياتي لأفغانستان. وكانت هذه المرحلة تتماشى والسياسة الأمريكية، فحتى تولي طالبان الحكم لم يكن ثمة أية مشكلة بالنسبة إلى صانعي القرار الأمريكي في ذلك الوقت. بيد أن ما نتج منه هذا الوضع هو نمو علاقات وثيقة بين المجموعات في أفغانستان من جهة، والمملكة العربية السعودية (والإمارات العربية المتحدة) من جهة ثانية، فقد كانت العلاقات والأسفار والتدفق المالي القائم بين الطرفين بمعزل عن العوائق التي طرأت في أماكن أخرى.

مما لا شك فيه أن الحكومة السعودية قامت بتمويل نشاطات الدعوة الإسلامية وغيرها من الأعمال الخيرية. وهدف ذلك بصورة جزئية إلى دعم شرعيتها على الصعيد الإسلامي في الداخل والخارج. ومن الواضح أن عدداً من المجموعات والأفراد المستفيدين أو المدعومين قد التزموا بأعمال نضالية تتضمّن عنفاً أو موّلوا آخرين كانوا يشاركون في هذا النوع من الأعمال. وفي بعض الحالات، تضمّن هذا العنف تكتيكات إرهابية. ومع ذلك، لم تتغاضَ الحكومة عن أي من العمليات السابقة، أضف إلى ذلك أنه ما من إثبات يشير إلى معرفتها بوجهة استعمال الإرهابيين للتمويلات. بالإضافة إلى ذلك، ساهم عدد كبير من أفراد الأسرة المالكة، والأمراء منهم، في قضايا مشابهة. وكان من الصعب جداً تعقّب تدفقات مالية مماثلة في أغلب الأحيان تحصل خارج النظام المصرفي الرسمي[٤٠]. وأيضاً، كانت تنتهي بعض هذه الأموال لدى مجموعات

(٣٩) انظر مساهمة ميكاييلا بروكوب في الفصل الثالث في هذا الكتاب.

(٤٠) انظر أيضاً: Cordesman, *Saudi Arabia Enters the 21st Century: Military and Internal Security Issues*, vol. 4: *Opposition and Islamic Extremism*, pp. 6-7 and 61-67, <http://www.csis.org/burke/saudi21/S21_04.pdf>.

تنتهج العنف، بما فيها التكتيكات الإرهابية أحياناً. ويبدو أن شبكة «القاعدة» قد حصلت على قسم من مواردها بهذه الطريقة. ومع ذلك، يبدو أن أغلبية المتبرّعين كانوا يجهلون وجهة استخدام هذه الأموال في أعمال ذات طبيعة إرهابية[٤١]. ولكن، من المؤكد أن ثمة إدراكاً عاماً على الصعيدين الحكومي والشعبي بأن بعض هذه الأموال كانت تُستخدَم لأغراض إرهابية ولأهداف مكمّلة لها، إلا أن الشعور السائد إزاء هذه المسألة هو أنها كانت خارج سيطرة المتبرّعين. أضف إلى ذلك، أنه في ظل غياب أي أثر واضح أو مثير للشك، كانت الحكومة مقيدة لدى أية محاولة منها لاحتواء الأموال الخيرية، أو للحيلولة دون تقديم تمويل خيري خاص لمنظمات إسلامية خارج البلاد، فهذا الأمر يتعارض مع المهمة التي اتخذتها الحكومة لنفسها، ألا وهي الدفاع عن الإسلام ونشره، ويهدد بالقضاء على ادعائها بالشرعية. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن تلك المساعدات (ولا سيما الخاصة منها) المقدمة إلى منظمات، كمنظمة حماس في فلسطين، يمكن عدّها شرعية بالكامل، حيث يُنظَر إلى هذا النوع من المنظمات على أنها حركات لمقاومة الاحتلال الأجنبي، والسعي إلى تأمين الرفاه الاجتماعي للمسلمين الفلسطينيين. وفي هذا السياق، كما في إطار الاحتكاك الواضح أحياناً حول مدى تجاوب السعودية إزاء الطلبات الأمريكية الخاصة بالمعلومات الاستخبارية والتعاون في مجال تطبيق القانون، يتضح أن صانعي السياسة السعوديين لم يكونوا على استعداد لتلبية أية مطالب أمريكية بشكل تلقائي، إلا في حال كانت هذه المطالب تبدو متوازنة ومتفقة مع مفهومهم لدورهم، مع محافظتهم على وضعيتهم الداخلية وعلى مصالحهم.

وبالتالي، وبما أن التهديد الذي تمثله «القاعدة» وغيرها من المجموعات المماثلة في السعودية، منذ انفجار الخبر في عام ١٩٩٦ على الأقل[٤٢]، كان موجّهاً بصورة مباشرة ضد آل سعود، فمن غير المحتمل أن يكون هناك أي تواطؤ بين النظام ومنظمات من هذا القبيل، حتى لو أن هذا الأمر لم يستثنِ محاولات لضم واحتواء هذه المنظمات ضمن البلاد، وخصوصاً تلك التي تقبل

---

(٤١) انظر مثلاً دراسة حالة جمعية الحرمين المتصلة بتقرير لجنة الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر الأمريكية، في: <http://www.9_11commission.gov/staff_statements/911_TerrFin_Ch7.pdf>.

(٤٢) تسبب الهجوم بمقتل تسعة عشر عسكرياً أمريكياً وجرح ٣٧٣ آخرين في المجمع السكني العسكري التابع للولايات المتحدة الأمريكية في أبراج الخُبَر. وبعد وقت قصير، تمكّنت الطالبان من تحقيق تقدم كبير في أفغانستان، حيث كان يختبئ بن لادن.

بهذا النوع من المقاربة. وفيما ازدادت الاعتداءات داخل الدولة في عام ٢٠٠٣، مثّل إدراك الخطر الكبير الذي تمثله التيارات الإسلامية العنيفة دفعاً كبيراً للمؤسسة السياسية، وهو ما أدى إلى ملاحقة المتطرّفين داخل المملكة والتعاون الفعال المتزايد مع الأجهزة الاستخبارية الخارجية، وفرض مراقبة شديدة على التحويلات المالية عبر المؤسسات الخيرية والقطاع غير الرسمي، بناءً على طلب الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الأطراف الدولية المهتمة بالتمويل الإرهابي. كما فتح هذا الأمر نقاشاً جديداً (على الرغم من أنه ما زال محدوداً بشدة) داخل المجتمع السعودي الأوسع، وبواسطة الوسائل الإعلامية، وأدى إلى إجراء إصلاحات تدريجية في القطاع التربوي[٤٣]. وفي الوقت ذاته، تعزّزت الدبلوماسية العلنية السعودية في محاولة لمواجهة موجة من الاتهامات المحدّدة، ولا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية، والتصدّي الطويل المدى لمشكلة صورة الدولة التي تبعث على إطلاق اتهامات مماثلة[٤٤].

٢ ـ أنماط السياسة

بالعودة إلى أنماط السياسة الأشمل، من المهم أن نلاحظ تركيز صانعي السياسة السعودية في معظم الأحيان (كما هي الحال بالنسبة إلى باقي دول مجلس التعاون الخليجي وأغلبية الدول النامية) على بيئتهم الداخلية والإقليمية بصورة مباشرة، أكثر منه على القضايا العالمية. ومن المؤكد أنه بقدر ما كانت نظراتهم موجّهة إلى العالم الأوسع، كانت هذه النظرات موظفة في خدمة أهدافهم في بيئتهم الخاصة. ولم يكن لدى صانعي القرار في السعودية أية

---

(٤٣) انظر: «Can Saudi Arabia Reform Itself?,» International Crisis Group (Cairo/Brussels) (14 July 2004);

والفصل الثالث في هذا الكتاب.

(٤٤) وتضمن هذا، من بين أمور أخرى، إطلالات متزايدة على شاشات التلفزة وفي الصحافة الأمريكية، ومقابلات أجراها الإعلام البريطاني مع السفير السعودي في المملكة المتحدة الأمير تركي الفيصل، إضافة إلى احتفال ثقافي سعودي رفيع الشأن في لندن في صيف عام ٢٠٠٤. وتم الرد على الاتهامات المحددة التي شاعت في الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠٤ (وتلك التي تضمنها فيلم مايكل مور «فاهرنهيت ٩/ ١١») في إعلانات إذاعية احترافية ذكرت معلومات مستقاة من محتويات التقرير الرسمي للجنة الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر.

انظر: <http://www.saudi-us-relations.org/newsletter2004/saudi-relations-NID-08-27.htm>.

وتقرير الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر موجود في: <http://www.9/11commission.gov/>.

انظر أيضاً الفصل الثالث عشر في هذا الكتاب.

طموحات تتجاوز القضايا العالمية ذات الأهمية المحلية المباشرة كأسواق الطاقة والمفاوضات التجارية الدولية (سواء مع الاتحاد الأوروبي أو في ما يتعلق بالانضمام إلى منظمة العمل الدولية)، وبالطبع صورة السعودية في المنتديات الدولية. ومع ذلك، كانت تتم مراقبة الساحة العالمية عن كثب بهدف تعزيز سياسة التبعية المتعددة الأطراف داخل الإطار الأشمل لاستراتيجية التوازن الكلي التي يتّبعها آل سعود. وفي السياق ذاته، استخدمت أوروبا والصين واليابان وروسيا في السنوات الأخيرة بالطريقة نفسها التي استخدمت بها الولايات المتحدة الأمريكية أيام الهيمنة البريطانية. ومثلما كان يُنظَر إلى بريطانيا وغيرها من الدول سابقاً، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية في حدّ ذاتها المهيمن الجديد، وهذا يعني جعل معظم ما يمكن إدراكه من مصالح هذه القوى عاملاً مساعداً للمحافظة على «هامش المناورة» المتاح أمام السعودية في النظام الدولي، وذلك من دون تعريض علاقة المملكة مع الطرف المهيمن الأساسي لخطر حقيقي. ولم يتم تحديد خطوط هذه السياسة من خلال الحسابات الجيوسياسية وحسب، بل، بالتساوي، ومن وقت ليس ببعيد، من خلال حسابات المصالح الاقتصادية البراغماتية التي تتجلّى عبر التوسع الصارخ للعلاقات مع آسيا (بما فيها الصين والهند منذ سنوات قليلة) وربما مع روسيا.

ربما يكون أول تقدم مثير للجدل سُجل دولياً في العلاقات الصينية ـ السعودية قد بدأ مع تزويد الصين المملكة بـ ٣٦ صاروخاً من طراز «سي. إس. إس. ـ ٢» (C.S.S.-2) (ذات قدرة نووية نظرياً، لكنها عُدّلت للاستخدام غير النووي) بين عامي ١٩٨٧ و١٩٨٩ تبلغ قيمتها ٣ مليارات دولار أمريكي. وتدور التعليقات حول تزايد التعاون النووي الصيني ـ السعودي إلى جانب التزويد بالأسلحة التقليدية، من دون أخذ عدم وجود أدلة موثوقة وكافية حول هذه المسألة في الحسبان[٤٥]. أما الملاحظ فهو تضاؤل كميات الأسلحة الصينية المصدّرة إلى المملكة العربية السعودية خلال العقد الماضي. وهذا لا يعني أن

(٤٥) في أغلب الأحيان، تقدم مصادر مماثلة تأكيدات غير مدعومة تقوم على ادعاءات من جانب أفراد في المعارضة يحملون برنامج عمل سياسياً، أو أنها تعمل على استخلاص النتائج من براهين قديمة (كاتفاق صواريخ سي. إس. إس. ٢)، هذا بالإضافة إلى تخمينات حول إمكانات مستقبلية. انظر: Dan Blumenthal, «Providing Arms: China and the Middle East,» *Middle East Quarterly*, vol. 12, no. 2 (Spring 2005), <http://www.meforum.org/article/695>.

انظر أيضاً: «China's Missile Exports and Assistance to Saudi Arabia,» NTA, <http://www.nti.org/db/china/msarpos.htm>.

صانعي القرار السعودي لا ينظرون إلى المنفعة المحتملة لاحتفاظهم بخياراتهم النووية مفتوحة، نظراً إلى الأوضاع الإقليمية المتقلبة. ولكن في ما عدا حدود الدولة من حيث قدراتها التكنولوجية، يتمثل أفضل استنتاج يمكن التوصل إليه في الوقت الراهن بأن مجرد الشك في محاولة السعودية الحصول على الطاقة النووية من الخارج ستؤدي إلى الإضرار بالمكانة العامة للبلاد. وقد تميّزت زيارة الرئيس الصيني جيانغ زيمين حديثاً إلى السعودية في عام ١٩٩٩ بنتائجها الملموسة وأهميتها البالغة مع إعلان الرئيس الصيني عن «شراكة نفطية استراتيجية» بين الدولتين؛ فازدادت أهمية الصين كشريك، سواء على صعيد الواردات (خامس أكبر مستورد في عام ٢٠٠٣) أو الصادرات (في المستوى الرابع). وقد نالت المملكة العربية السعودية حصة في مصفاة في مقاطعة «فوجيان»، وبدأت مفاوضات حول حصص أخرى في مصنع كيميائي في كوانغزو، ومصفاة في شاندونغ، ومشاركة «سينوبك» في عام ٢٠٠٤ في اتفاقين جديدين مهمين للتنقيب عن حقول الغاز وتطويرها في الربع الخالي(٤٦).

مع ذلك، يصوّر استيراد السعودية للأسلحة منذ الثمانينيات النمط السابق ذكره بصورة واضحة. فالقيود العسكرية التي فرضها اللوبي الموالي لإسرائيل على كميات الأسلحة التي كانت تزوّدها بها الولايات المتحدة الأمريكية، جعل الرياض تتطلع إلى مصدر آخر(٤٧). ومنذ الثمانينيات، قام مصدّرو الأسلحة الأوروبيون (وتحديداً بريطانيا وفرنسا) بتحدّي أفضلية الولايات المتحدة الأمريكية، فتقدموا عليها خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٧٩ و١٩٩٤. أما العقد الأوروبي الذي مثّل صدمة قوية، فتمثل باتفاق اليمامة الضخم الذي وُقّع في عام ١٩٨٥ بعد خمس سنوات من محاولات سعودية لشراء طائرات مقاتلة من طراز «إف ـ ١٥» (F-15) مُنِيت بالفشل بسبب المعارضة الفعالة للوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة الأمريكية. وكانت هذه الصفقة أكبر صفقة شهدها العالم لتبادل الأسلحة مقابل النفط، وهو ما أدى إلى انتقال القوات

---

(٤٦) كشريك في الاتحاد المالي مع شركتي لوك أويل (Lukoil) و«شيفرون تكساكو» (Chevron Texaco) للكتلة «أ» (بنسبة ٨٠ بالمئة معاً)، وكشريك أساسي في الاتحاد المالي مع شيفرون تكساكو (أيضاً ٨٠ بالمئة) في الكتلة «ب». انظر: «Country Profile,» Economist Intelligence Unit, Saudi Arabia (2004-2005), pp. 47-50.

(٤٧) على مدار سنوات عدّة، واجهت مطالب السعودية بالأسلحة رفضاً قاطعاً نتج من ضغط اللوبي اليهودي/الإسرائيلي، وهذا الأمر مفصّل في: Anthony Cordesman: *Saudi Arabia: Guarding the Desert Kingdom* (Boulder, CO: Westview Press, 1997), pp. 155-158, and *The Gulf and the West* (Boulder, CO: Westview Press, 1988), pp. 283-295, 361 and 419.

الجوية السعودية من اعتمادها على الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاعتماد على بريطانيا[٤٨].

تبقى أوروبا الغربية (وتحديداً بريطانيا) مصدراً مهماً لاستيراد الأسلحة السعودية، حتى لو أن العقد الأول من القرن الحادي والعشرين قد يعيد تأكيد أفضلية الولايات المتحدة الأمريكية. ومنذ حرب الخليج في عام ١٩٩١، باتت واشنطن قادرة على تخطّي بعض الاعتراضات السابقة من الكونغرس، فأصبحت من جديد منافساً بارزاً، وحصلت بذلك على ضعفي حصة الأوروبيين في الصفقات الجديدة التي تمّت خلال السنوات الأربع بعد اجتياح الكويت. بيد أن التوازن عاد إلى سابق عهده في المرحلة الممتدة بين عامي ١٩٩٥ و١٩٩٩[٤٩]. وقد يكون تضاؤل القدرة العسكرية البريطانية بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، سبباً لأن تحتفظ هذه الأخيرة بتفوّقها من الآن فصاعداً. ولكن، في الوقت ذاته، قد يكون الشعور بانتقاص الشرعية الناجم عن الاعتماد الأمني المكشوف على الولايات المتحدة، عاملاً ملطفاً.

بالتالي، ومهما يكن من أهمية الولايات المتحدة الأمريكية، لا تزال المملكة العربية السعودية تقدّر الفوائد الناجمة من «الاعتمادية المتعددة الأطراف» في عملية الحفاظ على استقلالها النسبي. وتمثل ذلك بالقرار الذي اتخذته في عام ٢٠٠٣ عند إبرام الدولة السعودية أول الاتفاقات، وذلك مع فتح

---

(٤٨) قدّر في الأصل بعشرين مليار جنيه استرليني، ووقّعت المرحلة الثانية في عام ١٩٩٣، وهو ما رفع التوقعات إلى ٣٥ مليار جنيه إسترليني. انظر: Cordesman: *Saudi Arabia: Guarding the Desert Kingdom*, pp. 155-158, and Obaid, *The Oil Kingdom at 100: Petroleum Policymaking in Saudi Arabia*, pp. 105-106.

ومن مجموع يفوق ٧٣ مليار دولار معظمها إمدادات أسلحة للسعودية خلال الفترة الممتدّة من عام ١٩٧٩ حتى عام ١٩٩٤، يمكن تقدير حصة الولايات المتحدة الأمريكية بما يفوق ٢٧ مليار دولار، وحصة المملكة المتحدة بما يفوق ٢٢ مليار دولار، وحصة فرنسا بـ ١٢ مليار دولار، وغيرها من المزودين الأوروبيين بـ ٤ مليارات دولار، بحسب: Arms Control and Disarmament Agency, *World Military Expenditures and Arms Transfers* (Washington, DC: Government Printing Office, 1985-1996); and Richard Grimmet, *Conventional Aims Transfers to Developing Nations* (Washington, DC: Congressional Research Service, 1987-2000).

قارن بـ: Korany, «Defending the Faith amid Change: The Foreign policy of Saudi Arabia,» p. 337.

(٤٩) من بين ٢٢ مليار دولار تمثل قيمة الطلبات الجديدة التي وضعتها السعودية في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٩١ و١٩٩٤، استحوذت الولايات المتحدة على ١٦ مليار دولار، وأوروبا على ٧ مليار دولار. وفي الفترة بين عامي ١٩٩٥ و١٩٩٩ حصلت كلٌ منهما على ١٧ مليار دولار في الطلبات الجديدة. استناداً إلى: Arms Control and Disarmament Agency, Ibid., and Grimmet, Ibid.

الأبواب أمام الشركات الأجنبية للاستثمار في قطاع الغاز؛ فتم توقيع اتفاقات مع شركات أوروبية حصراً، كشركة شل، تبعتها عقود أخرى في عام ٢٠٠٤ مع شركات روسية وصينية وإسبانية وإيطالية[٥٠]، وذلك في تغييب واضح للولايات المتحدة الأمريكية[٥١]. وفي الوقت نفسه، مثّل توتر العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية أساساً لقيام محاولة دبلوماسية سعودية هدفت إلى إعادة تعزيز العلاقات مع أوروبا[٥٢].

وتميّزت سياسة المملكة العربية السعودية الإقليمية بسعيها وراء مصلحة الدولة العليا في إحلال «التوازن الكلي» بين التهديدات المختلفة التي أدركها النظام، وفي محاولة صنع إجماع في المنطقة والمحافظة عليه إلى حدّ الموافقة على التعامل مع «المتطرفين» العرب (ولا سيما عندما بدأ تطرفهم بالانحسار في منتصف السبعينيات)، وفي استخدام ثروتها لتلطيف العلاقات، وأيضاً في محاولة الحفاظ على علاقات عقلانية حتى مع جمهورية إيران الثورية، بوصفها دولة إسلامية (وكذلك بوصفها خطراً محتملاً). ومع ذلك، فإن السعي وراء الإجماع وتفادي النزاعات أو عوامل صنع القرار المحلية، التي سبق ذكرها، لم يحُل دون اتخاذ المملكة العربية السعودية خيارات سياسية صارمة في مرات قليلة، حيث كان البديل خياراً أسوأ. فبعد المحاولات الأولية لتهدئة الثورة اليانعة في إيران، والنتيجة التي تم التوصل إليها، ألا وهي الخطر الفعلي الذي يمثله النظام الإيراني في المنطقة، والذي فشلت الوسائل الدبلوماسية التخفيف منه، انصرفت المملكة العربية السعودية إلى الردّ على نحو حازم عبر تقديم دعم قوي للعراق في حربه ضد إيران. وترافق ذلك في الخليج مع عزم على

---

(٥٠) وكمثال إضافي على ذلك، تجدر الإشارة إلى أن وكالة إيتار تاس (ITAR_TASS) قد ذكرت نقلاً عن أهم وكالة لتصدير الأسلحة الروسية الرائدة في هذا المجال، أن أول اتفاق روسي بخصوص الأسلحة مع السعودية كان قيد التحضير. (وكالة إيتار تاس، رسالة إخبارية، ١٠ شباط/ فبراير عام ٢٠٠٥).

(٥١) وقد جاء ذلك بعد انقطاع المفاوضات مع الشركات الأمريكية في أوائل عام ٢٠٠٣، إذ إن واقع استبعاد الشركات الأمريكية عن الافتتاح الرسمي لقطاع الغاز السعودي أمام المستثمرين الأجانب، تمت ملاحظته بسرعة، وتولد عنه عدد من الاحتجاجات في الولايات المتحدة الأمريكية، حتى ولو كانت الشركات الأمريكية ستحصل على فرصة أخرى في وقت لاحق. انظر: Gawdat Bahgat, «Foreign Investement in Saudi Arabia's Energy Sector,» *Middle East Economic Survey* (23 August 2004)

موجود أيضاً في: <http://www.mees.com/postdarticles/oped/a47n34d01.htm>.

(٥٢) نقاشات مع دبلوماسيين من الاتحاد الأوروبي والخليج، ومع مراقبين من الدوحة ودبي ومسقط وبروكسل في كانون الثاني/ يناير ـ أيار/ مايو ٢٠٠٣. تم توقيع اتفاق أوروبي ـ سعودي في عام ٢٠٠٣ حول انضمام المملكة إلى منظمة التجارة الدولية.

تحقيق توازن قوي في ما يتعلق بالعراق وبإيران، وعلى الحفاظ على درجة من الهيمنة على شبه الجزيرة العربية. وفي هذا السياق الأخير، عملت البيئة العالمية، إضافة إلى عزم دول مجلس التعاون الأصغر على الحدّ من هذه الهيمنة؛ فعلى سبيل المثال، وجدت الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ٢٠٠٤ لدى هذه الدول الواحدة بعد الأخرى رغبة في تلبية دعوتها إلى إبرام اتفاقات تجارية حرة ثنائية بعيدة المدى، وهو ما قطع الطريق بالتالي أمام المحاولة السعودية لإقامة اتحاد الجمارك المتفق عليه سابقاً مع دول مجلس التعاون الخليجي (واستمرت الولايات المتحدة في الوقت نفسه في تعطيل انضمام السعودية إلى منظمة التجارة الدولية). وما أزعج الرياض، بوجه خاص، هو أن تكون البحرين، وهي الحليف الأقرب إليها منذ وقت طويل (والتي تحظى بالدعم السعودي)، أول من يوقّع اتفاقاً من هذا النوع[٥٣].

في الوطن العربي الأوسع، كان يتم اعتماد دور قيادي في بعض المناسبات، كما في إطار النزاع العربي ـ الإسرائيلي. وينتج هذا الأمر من توافق بين مفهوم دور السعودية وحسابات مكانة النظام وشرعيته، ومن القلق على استقرار المنطقة وعلى نزع فتيل التوتر بين الاقتصاد السعودي والروابط الأمنية مع الولايات المتحدة والغرب من جهة، ودور الولايات المتحدة في النزاع من جهة أخرى[٥٤].

وبالتالي، تم توجيه السياسة بناءً على حسابات براغماتية خاصة بالمصالح السياسية والاقتصادية، حتى ولو عملت أوجه أخرى في مفاهيم دور آل سعود على صياغتها. وهذا لا يعني عدم وجود مسائل تتصل بالقناعات العميقة (سواء الدينية أو السياسية)، وبعزة النفس، أو بمسائل التواصل بين الثقافات على مسرح الأحداث. وقد تتضمّن الأمثلة على ذلك قرار الملك فيصل في عام ١٩٧٣ فرض حظر نفطي نتيجة الدعم الغربي لإسرائيل؛ والنقاش في أواخر التسعينيات حول السياسة تجاه العراق؛ أو الاختلاف مع الولايات المتحدة حول

---

(٥٣) لم يتمّ التعبير عن السخط السعودي من خلال مقاطعة ولي العهد الأمير عبد الله لقمة مجلس التعاون الخليجي الذي عقد في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤ في البحرين وحسب، بل أيضاً من خلال تخفيض الإعانات النفطية السعودية المهمة للبلاد بنسبة الثلث، أي من ١٥٠ ألف برميل في اليوم إلى ١٠٠ ألف برميل في اليوم. انظر: «Country Report Bahrain,» Economist Intelligence Unit (4 March 2005).

(٥٤) بتعبير آخر، لن أذهب إلى ما ذهب عليه كوستينر الذي قال في الفصل الثاني عشر في هذا الكتاب إن مبادرات السلام السعودية كانت مجرد عملية استعراضية أكثر من كونها قلقاً فعلياً لإيجاد حل للنزاع.

قضية فلسطين، إضافة إلى ما يمكن وصفه بانتقاد أمريكي في غير محله، والضغوط التي مورست في الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣. وفي الأغلب، يصبح هذا النوع من المسائل مهماً جداً عندما يرتبط بالحسابات الأساسية المذكورة سابقاً (على سبيل المثال، عندما يؤثر في شرعية النظام السعودي أو في تأمين المصالح الاقتصادية المتبادلة). أما إن كانت هذه المسائل معزولة وبعيدة عن هذا النوع من الروابط، فهي لا تميل إلى إعادة توجيه السياسة بصورة كبيرة أو إلى وقت طويل[(٥٥)].

باختصار، فقد نجح آل سعود في إدارة علاقاتهم الخارجية ببراعة. وهذا لا ينفي وجود بعض المآزق الحرجة التي تحتاج على الأقل إلى الاحتواء، إن لم يتم حلها. وترتبط هذه المشكلات بصورة وثيقة بموقع السعودية الجغرافي والضغوط والتوقّعات المتعلقة بكونها عضواً مركزياً في العالم الإسلامي والعربي، وثروتها الحساسة والمكشوفة للخطر، بالإضافة إلى متطلبات شرعية النظام الداخلية. وإذا ما أخذنا هذه الضغوط في الحسبان، فإن النجاح في التعامل مع قيود السياسة الخارجية، الذي يظهر عبر واقع استمرار الدولة والنظام على السواء لأكثر من قرن، يبدو أمراً لافتاً.

وتجدر الإشارة إلى فضل الملك عبد العزيز في الطريقة التي نسج عليها صرح الدولة والسياسة الخارجية معاً. فالطريقة التي اعتمدها لإقامة الدولة لم تكن مجرد فتح للأراضي، بل كانت إحدى أنجح عمليات بناء دولة قابلة للحياة على أسس سياسية وأيديولوجية وتقليدية قبلية وشخصية.

ويشرح تنامي القوة الداخلية (في ظل حكم عبد العزيز)، بصورة جزئية، النجاح في إدارة العلاقات مع العالم الخارجي. وفي الوقت ذاته، كانت هذه القوة أيضاً، بصورة جزئية، إحدى «نتائج» النجاح الذي حققته العلاقات الخارجية. فمن جهة، كان عبد العزيز «يحتاج» إلى التعامل بمهارة مع الأطراف الخارجية بهدف ضمان فرص نجاح قيام الدولة الجديدة. ومن جهة ثانية، كانت

---

(٥٥) لدراسة مقتضبة وجيّدة عن أنماط السياسة السعودية «العربية» و«الإسلامية» انظر: Gause, «The Foreign Policy of Saudi Arabia».

وحول مضمون السياسة «الإسلامي» تحديداً، انظر أيضاً تحليل بيسكاتوري (Piscatori) الواضح المعالم في: James P. Piscatori, «Islamic Values and National Interest: The Foreign Policy of Saudi Arabia,» in: Adeed Dawisha, ed., *Islam in Foreign Policy* (London; New York: Cambridge University Press, 1983), pp. 33-53.

«قدرته» على الحصول على ما يلزمه من دعم و/أو قبول لدى القوى الخارجية، التي كان يتعامل معها، تنبع جزئياً من اعتراف هذه القوى بأنه والدولة السعودية الفتية يمثلان قوة محلية في طور النمو يُحسَب لها حساب. وبكلمات أخرى، زاد النجاح الداخلي في قيام الدولة من موقعها التفاوضي قوة مع أطراف أمثال بريطانيا العظمى، في الوقت الذي ساعد فيه النجاح في إدارة العلاقات مع تلك القوى على إنجاح تأسيس الدولة، وبالتالي على ضمان استمرار حكم آل سعود. وانطلاقاً من هذه القاعدة الأكثر أمناً، تمكّن عصر النفط من إدخال موارد داخلية إضافية ومصالح خارجية شاملة، وقام الملك عبد العزيز وخلفاؤه باستخدامها على السواء في مشروع تعزيز الدولة وحكم آل سعود[٥٦].

ومع وفاة عبد العزيز، كانت تدابير الاستمرارية قد اتُّخِذَت سلفاً عبر تأسيس وزارة الخارجية وعبر التمرّس الطويل للأمير فيصل على رأس الجهاز السياسي الخارجي الناشئ.

٣ ـ الدروس المستخلصة من الحالة السعودية حول مسألة الاستقلال النسبي للدول الصغيرة

تتناقض المسألة السعودية والفرضية القائلة إنه على الدول «الصغيرة» أو «النامية» أو «الضعيفة» أن تفقد استقلاليتها[٥٧]. وخير مثال على ذلك علاقات الدولة الخارجية القائمة منذ عام ١٩٠٢، التي سارت بحسب نمط حدده عبد العزيز منذ بداية مشروع قيام الدولة. فمع وجود وعي عملي للقيود والفرص المتوفرة، بات من الممكن بالتالي الحصول على حماية قوة عظيمة (وعلى مصادر تكنولوجيا وأسلحة وغيرها من الواردات)، وعلى موازنة هذه الاعتمادية من خلال المحافظة على خيارات وقنوات تؤدي إلى مصادر بديلة.

---

(٥٦) Nonneman, «Saudi-European Relations, 1902-2001: A Pragmatic Quest for Relative Autonomy,» p. 637.

(٥٧) ولنظرة شاملة حول الدراسة الميدانية الكمية التي جرت بهذا الخصوص منذ الثمانينيات، انظر: Jeanne Hey, «Foreign Policy in Dependent States,» in: Laura Neack [et al.], eds., *Foreign Policy Analysis: Continuity and Change in its Second Generation* (Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall, 1995), pp. 201-213.

تظهر الأرقام الميدانية «أنه ما من علاقة ذات بعد واحد تعبر عن نفسها على نحوٍ ثابت لمدّة من الوقت. وفي المقابل، فإن الجمع بين [التبعية الاقتصادية والسلوك السياسي الخارجي] موضوع معقد وعرضة للتأثيرات على مستويات التحليل الفردية والمحلية والدولية (ص ٢١٢).

تقوم القدرة على تحقيق استقلالية نسبية مماثلة على مصادر محلية وخارجية على السواء. ويمكن إيجاد تفصيل أشمل للحجج في أي مكان آخر، إلا أنه خدمة للأهداف الحالية قد يفي تلخيص بسيط لها بالغرض:

تحمل الظروف الخارجية قيوداً على القوى العظمى، وتنافساً بينها. . . كما تتضمن أيضاً مصالح القوى العظمى المتناثرة التي تتعارض وقدرة الفاعلين المحليين ونزعتهم إلى التركيز على منطقتهم بصورة مباشرة. . . وبالإضافة إلى ذلك، فإن امتلاك بعض الدول لبعض المصادر القيّمة المتمثلة بموقع استراتيجي في موارد نفطية أو في الثروة أو في أمور أخرى، قد يوفر لها بعض النفوذ مع القوى العظمى. وفي المقابل، إذا لم تتمتع دولة ما بأية أهمية، فإن هذا قد يعني أنها لا «تجذب» أنظار القوى الخارجية ومواردها حتى تكبح استقلاليتها. وهكذا، يتعيّن النظر إلى مسألة القوة النسبية وتأثير الدول «المتقدمة» و«النامية»، ليس بعبارات مطلقة، ولكن باعتبار بما يمكن أن يكون مهماً بالنسبة إلى الطرف الأضعف من حيث تطلعات سياسته الخارجية. ومن المؤكد أن هذه الأهداف لن تكون بالنسبة إلى معظم الدول النامية حرباً مع القوى العظمى، بل عليها أن توجه اهتمامها وطاقتها إلى الحلبة الإقليمية. . . [حيث] يوجد العديد من الديناميات التي لا تستطيع القوى الخارجية السيطرة عليها إلا قليلاً، وقد لا يمكنها ذلك أبداً. . . [هذا] المستوى العالمي من مجموعة العوامل هذه يؤمّن مساحة حركة للمناورة تصبح معها لعبة التوازن البراغماتي على مختلف المستويات ممكنة. إن أنماط السياسة الخارجية الطويلة الأمد الخاصة بالتبعية المتعددة الأطراف والبراغماتية، التي يمكن ملاحظتها، هي جزء مهم من هذا كله[٥٨].

من المؤكد أن البراغماتية التي أظهرها آل سعود عبر استخدام القوى الخارجية بعضها ضد بعض، وتفادي «الاعتماد على طرف واحد»، أمر ضروري للاستفادة من مجموعة العوامل هذه. وبالتالي، سيتطلب ذلك في بعض الأحيان درجة من استقلالية النظام عن القيود والضغوط الإقليمية والمحلية، وهي استقلالية «يمكن اكتسابها عبر استخدام حكيم للموارد المتوفرة لدى القوى الخارجية أو في الداخل». وقد ينطوي ذلك على عناصر إيجابية: «من جهة،

---

(٥٨) Gerd Nonneman, «Analysing the Foreign Policies of the Middle East and North Africa: A Conceptual Framework,» in: Nonneman, ed., *Analyzing Middle East Foreign Policies*, pp. 6-18.

تمثل الشرعية الداخلية مصدراً داخلياً أساسياً في هذا الصدد؛ فكلما كان مستوى تكوين الدولة متقدماً، سهل تخطي القيود الإقليمية (المتصوّرة). ومن جهة أخرى، قد يساعد استخدام استراتيجية التوازن الكلي بنجاح عملية تكوين الدولة وتعزيز شرعية النظام في النهاية[٥٩].

على غرار الدول الخليجية المحافظة الأخرى، تُعَدّ المملكة العربية السعودية بالتالي من الدول الساعية إلى «التوازن الكلي» الذي يوازن بين التهديدات والموارد في الداخل، كما يوازن بين المستويات المحلية والإقليمية والعالمية في الوقت ذاته. وهذا يعطي صورة أوضح عن موقف السعودية المتحفّظ تجاه دور الولايات المتحدة الأمريكية العسكري في المملكة، وفي المنطقة، وتجاه المواقف السياسية العالمية والإقليمية الجديدة لإدارة بوش، التي برزت في بدايات عام ٢٠٠٢. وقد تصادف أن الاختلافات بين ضفتي الأطلسي، سواء في تحليلات السياسات الشرق أوسطية أو في إيجاد أفضل السبل للتأقلم مع التطورات الإقليمية، تناسب سياسة التبعية المتعددة المضبوطة والمفضلة لدى دول على غرار المملكة العربية السعودية. إن الحالة التي يظهر فيها أن الوضع الخاص الواضح للعيان منذ أوائل عام ٢٠٠٢، مع نزعته المعتدلة نحو «إقامة تحالفات متعددة الاتجاهات» من جانب القيادة السعودية، تبدو وكأنها انحراف عن نمط «القيام بالأعمال بشكل تقليدي» الناجم عن الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، إلا أنها في الواقع مجرد ممارسة إضافية لنمط في السياسة الخارجية أُرسيت دعائمه منذ أكثر من قرن من الزمن.

(٥٩) المصدر نفسه، ص ١٦.

ملحق الفصل الحادي عشر
(موجز واستشراف)

استمرّت السياسة الخارجية سائرة في مسارها تحت حكم الملك عبد الله منذ عام ٢٠٠٥، على الرّغم من أنّ الملك، كما كان متوقّعاً، قام بوضع بصماته عليها. كان هناك تحول واضح نحو التجانس والنشاط، مما نتج منه عملية اتخاذ قرار أقل لامركزية (على الرّغم من استمرار وجود بعض مناطق النفوذ المختلفة)، مع إدراك أن تراكم الأزمات في المنطقة يتطلّب دوراً سعودياً واضحاً.

وفي الوقت الذي نقوم فيه بكتابة هذه الكلمات في عام ٢٠١٢، فإنّ المسائل الرئيسية في العلاقات الخارجية السعودية بقيت تلك التي لها ارتباط مباشر في الأمن الداخلي والإقليمي، سواء أكانت مسائل اقتصادية أم سياسية أم استراتيجية. وبقيت هذه متصلة بالضرورات الكبرى، مثل استمرار الحفاظ على الحماية الأمريكية، وتنويع العلاقات المختلفة، والقيام بذلك بطريقة لا تقوّض شرعية الحكم الداخلي والإقليمي.

١ ـ الولايات المتحدة الأمريكية

ظلّت إدارة العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية على درجة أعلى من عملية الموازنة بالنسبة إلى الملك عبد الله مما كانت عليه أثناء حكم الملوك الذين سبقوه. وبالمنطق نفسه، فإن الملك الجديد كان أكثر قدرة على موازنة المصالح السعودية، والحاجة إلى تجنّب إظهار نفسه على أنّه تابع في الوقت نفسه الذي يحافظ فيه على صلته المهمة مع الولايات المتحدة. وقد قدّر لهذه الصلة أنْ تتحمّل خلافات جدّية في السنوات الست الأولى من إدارتي الرئيس جورج دبليو بوش (الابن) على وجه الخصوص، وذلك حول دعاية الأخير بالنسبة إلى تخفيف الاعتماد على النفط المستورد والسياسة الأمريكية في المنطقة، وليس أقلها حول ردّ فعل أمريكا على غزو إسرائيل للبنان في عام ٢٠٠٦، والاعتداءات على غزة، وإدارة حماس الإسلامية الّتي تمّ انتخابها في غزة.

لم تكن السعودية قادرة على تحمّل اعتبارها وكأنها توافق على ما يبدو أنّه

التأييد غير المشروط الذي تحصل عليه إسرائيل من الولايات المتحدة. لقد أدان الملك عبد الله بشدّة أعمال إسرائيل، وطلبت السعودية من المجتمع الدولي التحرّك. وبالمنطق نفسه، فإن حزب الله كان حزباً شيعياً مؤيَّداً من إيران. وهذا أمر له، بالنسبة إلى آل سعود، نتائج تتعلّق بالحراك الشيعي الأعرض في المنطقة ـ ليس أقلّها ردود الفعل لأحداث تقع في العراق ـ الذي يمكن أن يؤثر في سكان المملكة الشيعة أنفسهم. إلا أن التخوّف من الشيعة لم يكن أكبر من الغضب الموجّه ضد معاملة إسرائيل (والولايات المتحدة بالتبعية) للبنانيين والفلسطينيين، الأمر الذي جعل الحكومة تُعدّل خطابها. وقد وصف إمام الجامع الكبير في مكة الهجوم الإسرائيلي بأنّه «إرهاب صهيوني»، ودعا إلى محاكمة لمجرمي الحرب. وأدّى ذلك إلى ازدياد الموجة المعادية للولايات المتحدة بين السكان السعوديين، على الرّغم من أن التمييز الشعبي ضد الشيعة في الداخل ظلّ على حاله.

جاء «الربيع العربي» بمزيج آخر من الفعل ورد الفعل، حيث إن الصف الأول من أمراء العائلة المالكة شعروا بالصدمة من عدم تقديم واشنطن الدعم لحليفها المصري القديم حسني مبارك، وكذلك التخوّف من كلّ من اللااستقرار وعودة الإخوان المسلمين إلى الواجهة. وبينما جرى التوصّل إلى تفاهم براغماتي حول الوضع المصري بحلول منتصف ٢٠١٢، مما خفّف من الاختلافات مع الولايات المتحدة، إلا أن الخلاف الأعمق ظلّ موجوداً في حالة البحرين. فقد كان الخوف من احتمال الإطاحة هناك، أو على الأقل، تقويض النفوذ الإيراني في حديقة السعودية الخلفية (وكذلك في المنطقة الشرقية) هو الذي أدّى إلى معارضة مباشرة للسياسة الأمريكية. وبينما كان الدبلوماسيون الكويتيون والأمريكيون لا يزالون يحاولون التوصّل إلى حلّ وسط مع المعارضة، فإن قوّة تدخّل عسكري تقودها السعودية، وتسمّى صورياً باسم مجلس التعاون الخليجي، تقدّمت إلى البحرين، داعمة متشدّدي النظام وموقف ولي العهد الساعي إلى حلّ وسط.

٢ ـ التنويع الدولي

في الوقت نفسه، كانت السعودية تبدي اهتماماً متزايداً بالعلاقات بآسيا لأسباب اقتصادية بصورة أساسية، وكذلك لإظهار أن البلاد لا تعتمد حصرياً على الغرب. وكان الملك عبد الله قد زار في نيسان/ أبريل ٢٠٠٦ الصين والهند وماليزيا وباكستان. كما شددّ الأمير سلطان، ولي العهد، وقتها، بصورة واضحة

على سياسة «التطلع شرقاً». وقد تبع ذلك، خلال العام التالي، سلسلة من الزيارات المتبادلة بين المسؤولين السعوديين والآسيويين، بما في ذلك أول زيارة قام بها رئيس كوري جنوبي منذ ٢٧ عاماً إلى المملكة في آذار/ مارس ٢٠٠٧.

في عام ٢٠٠٦، تمّ الاتفاق مبدئياً على شراء ٧٢ طائرة «يوروفايتر» من طراز تايفون من بريطانيا بمبلغ ٤ مليارات جنيه استرليني، في خطوة أخرى لإظهار تمسّك المملكة بنمط تعاملها التقليدي في تنويع مصادر تسليحها. وكان الأمير سلطان قد صرح بوضوح في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧ أن المملكة لا تريد الاعتماد على مصدر واحد لمتطلّباتها الدفاعية. ولا يغيّر الإعلان في السنة نفسها عن صفقة مع الولايات المتحدة بقيمة ٩ مليارات دولار من هذا النمط في التنويع.

وفي مظهر آخر من مظاهر الاستقلالية السعودية، أصبح فلاديمير بوتين الرئيس الروسي الأول الذي يزور المملكة العربية السعودية في شباط/ فبراير ٢٠٠٧. وكان هذا مناسباً تماماً للمملكة، لكنه أتى في وقت كانت فيه روسيا تزيد من تأكيدها وجهات نظرها ومصالحها الدولية، وتتلقّى النقد من القوى الغربية. وقد اتّخذت الزيارة أهمية إضافية، إذا أخذنا بالاعتبار قلق أوروبا المتزايد حول أمن مصادرها من الطاقة، واعتمادها على الغاز الروسي، ودور السعودية كمصدر تقليدي موثوق لإمدادات النفط للاقتصاد العالمي.

لقد أظهرت المملكة أن لها نفوذاً عندما قام مكتب الفساد البريطاني في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦ بالتخلّي عن تحقيق بدأه قبل عامين حول استخدام شركة الطيران (BAE Systems) لصندوق مالي قام بدفع مبالغ غير شرعية قيل إنّه تمّ دفعها إلى أمراء سعوديين لتأمين عقد صفقة للأسلحة المعروفة بصفقة اليمامة. وكانت السعودية قد دعت إلى وقف التحقيق، مشيرة بصورة غير مباشرة إلى تداعياتها الدبلوماسية، ومنذرة باحتمال إلغاء صفقة «اليوروفايتر»[(١)].

وقد أوضحت الحكومة البريطانية أن الخطوة جاءت بسبب تخوّفها من

---

(١) أنكرت شركة «بي. آي. إي.» عدة مرات تقديمها أية رشىً من أجل إتمام الصفقة. وكذلك فعل بعض المسؤولين السعوديين، ولا سيما الأمير بندر، سفير السعودية سابقاً لدى الولايات المتحدة. وقد ذُكر اسم الأمير بندر في عدة تقارير صحفية كأحد المسؤولين الذين دُفِعت لهم رشوة من قبل الشركة المذكورة. ويشار إلى أن الأمير بندر كان على صلة وثيقة بمفاوضات صفقة اليمامة منذ بدايتها عام ١٩٨٥. ومن جانبه، أصرَّ الأمير بندر على أنّ تلك الدفعات كانت قانونية ضمن حسابات وزارة الدفاع وسلطة الطيران.

حصول «ضرر كبير للعلاقات السعودية ـ البريطانية في ما لو استمرّ التحقيق»[٢].

كان أحد تبريرات المصلحة السعودية في تنويع مصادر تسليح المملكة قد ظهر عندما تبيّن أن إحدى صفقات الأسلحة الأمريكية عام ٢٠٠٧ تأخرت بسبب موقف مجموعة الضغط (اللوبي) الإسرائيلي. كان هذا بالضبط نوع الحدث الذي حدا بالسعودية إلى الاتجاه نحو بريطانيا كمصدر رئيسي لقوتها الجويّة عام ١٩٨٥ عبر صفقة «اليمامة» الأولى. ولتأكيد هذا النمط، جرى التوقيع الرّسمي على صفقة «اليوروفايتر» في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٧، وفي عام ٢٠٠٨ جرت مناقشة شراء ٧٢ طائرة قتالية أخرى.

أمّا في منتصف عام ٢٠١٠، فقد أتى بتقارير عن صفقة مقترحة بقيمة ٦٠ مليار دولار مع الولايات المتحدة، الأمر الذي جعل هذه الصفقة أكبر صفقة سلاح على الإطلاق. ولكن من الناحية العملية، تمثل هذه الصفقة المقترحة مجرّد إطار عام يظهر رغبة واشنطن المبدئية التي لا بد من أن ينكمش حجمها بسبب اعتراضات الكونغرس. وعلى كل حال، فإنها تزيد كثيراً على نية السعودية الواقعية للحصول على أسلحة.

٣ ـ العراق

في الوقت نفسه، ازداد قلق السعودية من تطوّرات الوضع في العراق. وفي ما عدا استمرارها في إقامة علاقاتها الخاصّة مع المؤسّسة القبلية السنّية الواقعية، فإن الرياض أدت دوراً نشطاً في محاولات تقريب الفرقاء المتنابذين. وقد استضافت اجتماعاً رئيسياً لعلماء سنّة وشيعة عراقيين تحت رعاية منظمة التعاون الإسلامي (OIC)، وأكاديمية الفقه الإسلامي العالمية. وقد أصدر الاجتماع إعلاناً يوم ٢١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦ بعنوان «وثيقة مكة» التي منعت التقاتل بين الشيعة والسنّة. ومما يلفت النظر، إذا أخذنا بالاعتبار المواقف التقليدية ضد الشيعة في السعودية، فإنّ الإعلان نصّ على أن المبادئ «الأساسية في الإسلام» تطبّق «على السنّة والشيعة معاً دون استثناء»، وقال إن الاختلافات بين المدرستين

---

(٢) دأبت شركة BAE على نفي أي عمل خاطئ من جانبها، وكذلك فعل المسؤولون السعوديون، بما في ذلك الأمير بندر، السفير السابق إلى الولايات المتحدة الذي كان له دور مباشر في المفاوضات عام ١٩٨٥، والذي ورد اسمه بأنّه تلقّى مبالغ كبيرة من الشركة، كما كتبت الصحافة في ٢٠٠٧. وقد أصر الأمير على أنّ كل هذه الدفعات كانت شرعية بموجب حسابات وزارة الدفاع والطيران المدني. و قد عُيِّنَ الأمير بندر رئيساً للاستخبارات السعودية في تموز/ يوليو ٢٠١٢.

الفكريتين ليست سوى اختلافات في الرأي والتفسير، وليست اختلافات رئيسية في الإيمان. وقد حصل الإعلان على تأييد من كبار العلماء المسلمين في العالم.

كمثال آخر على سياسة التوازن في المجال الخارجي، وصف الملك عبد الله في آذار/ مارس ٢٠٠٧ الوجود الأمريكي في العراق بأنّه «احتلال أجنبي غير شرعي»، في حين إنه جرى التعبير عن القلق السعودي من الجلاء الأمريكي المبكر. وقد أدّى الشّك السعودي والعداء الشخصي مع رئيس الوزراء العراقي الشيعي نوري المالكي، واتهام سياسته بأنها تمييزية لمصلحة الشيعة ومتحالفة مع إيران، إلى تعقيد الأمور أكثر إلى حدّ أن زلمي خليل زاد، سفير الولايات المتحدة السابق إلى العراق، اتهم السعودية في تموز/ يوليو ٢٠٠٧ بتقديم الدعم إلى مجموعات معادية للحكومة العراقية، وهو اتهام قامت الرياض برفضه كليّة. والحقيقة أن السعودية والعراق اتفقا على مراقبة إصدار فتاوى معادية للشيعة بعد أن أصدر علماء سعوديون بعضاً منها، حيث يُفهم من محتواها أنها تسمح بتدمير الأماكن الشيعية المقدسة في العراق.

وفي الوقت الذي نكتب فيه هذه الكلمات، ظلّت العلاقات متوتّرة. من ناحية، كانت السعودية تنوي الحفاظ على علاقاتها وتأثيرها في المجموعات السنّية في العراق، خاصّة بعض القبائل. كان ذلك يجمع بين استمرارية الصلات التقليدية، وانعكاساً لرغبة المملكة في الاحتفاظ ببعض النفوذ على الديناميات العراقية في حال حدث ما يسيء على الأقلّ لموازنة النفوذ الإيراني. إلا أنّه في الوقت نفسه لم تكن هناك رغبة في المجازفة بتفكيك الدولة العراقية مع كل الآثار الجانبية لذلك. أما في المفاوضات الطويلة التي تلت الانتخابات العراقية في عام ٢٠٠٩، فإنّ السعودية كانت واضحة في تفضيلها لأياد علاوي الذي فازت كتلته المؤلفة من شيعة وسنّة (إنّما مدعومة من السنّة أساساً). وعندما نجح الزعيم الشيعي نوري المالكي، بدلاً من ذلك، في تشكيل حكومة جديدة، فإنّ العلاقات السعودية ـ العراقية لم تصل أبداً إلى مستوى الثقة المتبادلة. وقد اختلطت لاثقة الملك الشخصية بالمالكي بالقلق السعودي المتنامي من توسّع النفوذ الإيراني في العراق.

٤ ـ إيران

عادت إيران لتصبح مصدراً للقلق إثر انتخاب الرئيس محمود أحمدي نجاد، وذلك في ما يتعلّق بموقفيها الإقليمي والدولي، وكذلك حول برنامجها

النووي. وقد عبّرت الرياض عن قلقها المتزايد حول مخاوفها؛ مخاوف من أن الانطباع ببحث إيران عن القدرة لإنتاج أسلحة نووية قد يؤدي إلى عدم استقرار إقليمي، ومخاوف من رد فعل عسكري أمريكي أو إسرائيلي، ومخاوف من أخطار بيئيّة على الجانب العربي من الخليج، حتّى ولو اقتصر البرنامج النووي الإيراني على التشغيل السلمي. وقد استمرّت الدولة السعودية في معارضة أي اقتراح بالقيام بعمل عسكري أمريكي، ودعت إلى استمرار الجهود الدبلوماسية لإقناع إيران بالتخلّي عن أي برنامج نووي عسكري، إلا أن نخبة أصحاب القرار السعودي ظلّوا غير واثقين من كيفية مجابهة المسألة.

وحتّى حينما كانت السعودية تعبّر تكراراً عن يأسها من مواقف إيران المتشنّجة في ما يتعلّق ببرنامجها النووي، والإشارة إلى إيران بأنها تمارس نفوذاً غير مشروع في العراق، فإن الحكومة السعودية كانت أيضاً مستعدّة لإبقاء قنوات الاتصال مفتوحة، واستمرّت في معارضة أي حلّ عسكري أمريكي للخلاف النووي مع إيران. وقد عُقِد لقاء بين الملك عبد الله والرئيس الإيراني أحمدي نجاد في الرياض في آذار/ مارس ٢٠٠٧، وبحثا في العديد من القضايا الإقليمية، بما في ذلك الوضع في لبنان والأراضي الفلسطينية، وقالا إنهما هدفا إلى تخفيف التوتر بين المسلمين الشيعة والسنّة. إلا أن العلاقة مع طهران ظلّت تمثل إشكالاً. فبينما كانت الرياض تأمل في أن يفشل أحمدي نجاد في محاولة إعادة انتخابه كرئيس للجمهورية، فإن نجاحه والاضطرابات التي تبعت ذلك في إيران جاءت بالقلق من تداعيات السياسة النووية والإقليمية الإيرانية، لكنها، مع ذلك، لم تغيّر الرأي السائد بأن إيران يجب ألاّ تعامل بواسطة القوة العسكرية.

وإذا وضعنا المسألة النووية جانباً، فإن الحالتين العراقية والبحرينية اللتين أشرنا إليهما سابقاً تمثلان استمرار وارتفاع وتيرة القلق في ما يتعلّق بدور إيران الأيديولوجي والإقليمي في أعين أصحاب القرار السعوديين.

٥ ـ الدبلوماسية الإقليمية: فلسطين

من المؤكد أن الدبلوماسية الإقليمية كانت نشطة في ما يتعلّق بفلسطين. وقد استمرّت السلطات السعودية في الضغط على الإدارة الأمريكية للعودة إلى إطلاق مبادرة سلام رئيسية نحو الصراع العربي ـ الإسرائيلي على أساس خطّة سلام الملك عبد الله التي أطلقها في عام ٢٠٠٢. وقد دعت المملكة في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦ إلى مؤتمر دولي جديد حول القضية الفلسطينية، وتمّت

إعادة إطلاق خطّة الملك عبد الله للسلام في مؤتمر القمّة العربي الذي عُقِد في الرياض في آذار/ مارس ٢٠٠٧.

كانت هناك مناسبتان رئيسيتان قامت السعودية بعرض عضلاتها الإقليمية الدبلوماسية خلالهما في عام ٢٠٠٧. في شباط/ فبراير استطاع الملك عبد الله أن يجمع الفريقين المتصارعين في فلسطين (فتح وحماس) بعد فوز حماس في غزة في الانتخابات، وما تبع ذلك من مقاطعة المجتمع الدولي لـ «السلطة الفلسطينية» و«حماس» على حدّ سواء.

وقد نجح الملك في انتزاع اتفاق بين الفريقين في مكة، وذلك لإنهاء العنف وتأليف إدارة موحّدة، بل حتّى حصل على إعلان بأن حماس ستقوم باحترام «الاتفاقات القائمة». وقد فسّر ذلك على نطاق واسع بأنه يعود إلى الاتفاقات الإسرائيلية ـ الفلسطينية السابقة التي كانت حماس قد رفضتها. وحتّى لو تركت المقاطعة الدولية المستمرّة هامشاً قليلاً لتقدم العملية السلمية أو استعادة صحّة الاقتصاد الفلسطيني، فإن تلك الخطوة كانت مثالاً على التوكيد السعودي. لقد أعادت الرياض ثانية عرضها للتوسّط هي ومصر، بعد أن قامت حماس بانتزاع السيطرة على غزة من فتح في حزيران/ يونيو ٢٠٠٧.

وبعد انتخاب الرئيس باراك أوباما في الولايات المتحدة، رحّبت السعودية بموقفه حول الحاجة إلى وقف المستوطنات الإسرائيلية في الضفّة الغربية، إلا أنها كانت واضحة في أن السعودية لن تستطيع تطبيع العلاقات مع إسرائيل في غياب ما تعتبره «تقدّماً حقيقياً»، بل وحتّى استمرار بناء المستوطنات. وهي رسالة تكرّرت عندما زار الملك عبد الله الولايات المتحدة في حزيران/ يونيو ٢٠٠٧. ومع ذلك، ظلّت المحاولات مستمرّة لإحداث تقدم في العملية السلمية باستمرار الاتصالات مع كلا الفصيلين الفلسطينيين في عام ٢٠١٠.

٦ ـ لبنان وسورية

في خطوات مشابهة، أدت السعودية دوراً رئيسياً في محاولة تأمين عودة الاستقرار إلى لبنان منذ نهاية عام ٢٠٠٦. وفي محاولة لزيادة نفوذها لمواجهة نفوذ إيران وحزب الله، فإن الرياض أعطت إشارات عن استعدادها للتبرّع بكميّات كبيرة من المساعدات في سبيل إعادة إعمار لبنان، وذلك في مرحلة ما بعد تبنّي وقف إطلاق النار من قبل مجلس الأمن في آب/ أغسطس ٢٠٠٦. وحتّى عندما كانت تقوم بتقديم الدعم إلى رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة، فقد حاولت

الحكومة السعودية أيضاً تطمين حزب الله، وقد تضمن ذلك استقبال وفد رفيع المستوى من هذا الحزب في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧، حيث جرى تشجيع الوفد على إبداء المرونة بالنسبة إلى المحكمة الدولية المخصّصة لبحث اغتيال رئيس الوزراء السّابق رفيق الحريري، وقبول حلّ وسط في الأزمة مع الحكومة اللبنانية. وقد جرى التوصّل إلى اتفاق مبدئي تزامن مع زيارة رئيس المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، علي لاريجاني، إلى السعودية، الأمر الذي قدم إثباتاً آخر بأن المملكة تؤدي دوراً أكثر نشاطاً وليونة ودقّة في السياسة الإقليمية من الدور الذي حاولت إقناع حليفها الأمريكي بتأديته. وعلى الرّغم من ذلك، فإن جهود السعودية أثبتت في النهاية أنها أقل فعالية من جهود قطر التي استطاعت أن ترعى صفقة لتوزيع النفوذ في لبنان عرفت باتفاق الدوحة في أيار/ مايو ٢٠٠٨. وكان قد نُظر إلى السعوديين على أنهم قريبون جداً من الحكومة اللبنانية، ومبالغون في نقد حزب الله، بحيث لا يمكنهم في النهاية من تأدية دور «الوسيط النزيه».

ومع ذلك، فإن النشاط الدبلوماسي الإقليمي السعودي ظلّ واضحاً عندما قام الملك عبد الله والرئيس السوري بشار الأسد بزيارة مزدوجة إلى لبنان في ٣٠ تموز/ يوليو ٢٠١٠، في محاولة واضحة لنزع التوتر في ضوء انتظار حكم المحكمة الدولية بشأن اغتيال الرئيس رفيق الحريري. أمّا تغيير السعودية لسياستها مع سورية، حيث تعرّضت هذه الأخيرة لانتفاضة «الربيع العربي»، فإنّها كانت تمثل أكثر التغييرات السياسية الدبلوماسية في العلاقات الإقليمية. وقد كانت العلاقات بين البلدين دائماً قلقة لأسباب أيديولوجية لم يكن أقلها قرب الموقف السوري من إيران. لكن علاقات الملك عبد الله الشخصية بسورية خفّفت من عناصر الاحتكاك هذه. ويبدو أنه كان والقيادة السعودية العليا يعتقدون أنهم قادرون على التأثير في ردود فعل بشار الأسد على الانتفاضات الشعبية في البلاد. ويبدو واضحاً أن مدى العنف الذي جابه به النظام السكان خلال عام ٢٠١١ أصبح أكثر مما يحتمل، وكذلك اعتبر إهانة للملك عبد الله الذي كان يتوقّع أن تؤخذ نصائحه بجدّية. إن هذا العنصر الشخصي، بما في ذلك عنصر الشرف والسلوك الأخلاقي، لهو مثال على أحد العوامل التي تطبع السياسة الخارجية السعودية.

٧ ـ اليمن

إن أحد بنود جدول الأعمال الأخرى التي تتصل بالقلق الداخلي والخارجي هي العلاقات مع اليمن. إن مسألة عدم الاستقرار في اليمن ودور هذا البلد

المحتمل في توليد الاتجاهات الإسلامية المتطرفة والمتحالفة مع تنظيم «القاعدة» أصبحت أكثر حدّة منذ عام ٢٠٠٨ وما بعده، كما أظهرت محاولة اغتيال الأمير السعودي محمد بن نايف، والاتهامات اليمنية لـ ١٣ معتقلاً، بأنهم على علاقة بـ «القاعدة» في عام ٢٠١٠.

وقد أدّى الاهتمام بتأمين الحدود السعودية ـ اليمنية، ليس فقط إلى النيّة الطويلة المدى لتمديد السور الحدودي الحالي المنتهي جزئياً، والبالغ طوله ٧٥ كيلومتراً، ولكن أيضاً إلى جعل القوات المسلّحة السعودية مرتبطة بصورة مباشرة بصراع شمال اليمن مع المتمرّدين الحوثيين. وبما أنها كانت قلقة من قيام انتفاضة الحوثيين بتخفيف قدرة صنعاء على السيطرة على البلاد، وحدوث مناوشات عسكرية عبر الحدود من قبل بعض الثوار اليمنيين، فإن المدفعية السعودية والقوات الجوية قاما بدكّ مواقع الحوثيين مباشرة في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩، وصعدت هذه الهجمات تدريجياً بحلول الشهر الثاني، الأمر الذي جعلها تخصّص كتيبة من أربعة آلاف جندي لهذا الصراع. وبدا بوضوح أن هذا التدخّل كان من تخطيط الأمير الفريق أول خالد بن سلطان، كي يزيد من أهميته ضمن سياسة التوريث السعودية. أما الهدف المعلن، فكان تكوين منطقة عازلة من عدّة أميال، ونتيجة لذلك فإن الحدود أصبحت آمنة لأوّل مرّة. أما الاهتمام الإقليمي والدولي اللاحق، فقد تمثل في اجتماع لندن في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠ لدول «أصدقاء اليمن» الذي ركّز على الرغبة في إنهاء النزاع، وعلى دعم خطّة اقتصادية لإنقاذ البلاد. وقد التزمت السعودية لاحقاً ذلك العام باستثمار مليار دولار في اليمن في السنوات الخمس التالية، إلا أن الملف اليمني كان أحد الملفات التي شهدت غياب اتخاذ قرار متماسك منذ عام ٢٠١٠، وخاصّة أن ولي العهد الأمير سلطان لم يعُد قادراً على القيادة ضمن ما كان يعتبر دائرة اختصاصية، بينما كان الملك عبد الله غائباً لتلقي العلاج لفترة عدّة شهور.

وعلى الرغم من كل هذا، فإن السعودية استطاعت بالتنسيق مع «أصدقاء اليمن» الدفع إلى إنجاح خطة مجلس التعاون الخليجي التي أدّت إلى تنحّي الرئيس علي عبد الله صالح في عام ٢٠١١.

٨ ـ العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي

بحلول عام ٢٠١٠ أخذت السياسة الإقليمية السعودية تُظهر أنماطاً متضاربة في علاقاتها ضمن دول مجلس التعاون الخليجي. ولا شك في أن التوترات زادت

بين الرياض وأبو ظبي. وعندما أُعلن في أيار/ مايو ٢٠٠٩ أن مجلس التعاون اتّفق على إقامة البنك المركزي لدول المجلس في الرياض، أصبح من الواضح أن ذلك جرى على عكس ما كانت حكومة الإمارات العربية تشتهي، إذ إنها ضغطت لفترة طويلة من أجل إقامة البنك في أبو ظبي. وقد انسحبت الإمارات العربية المتحدة لاحقاً من التحضيرات لتوحيد العملة الخليجية. وبدا أن الملك عبد الله قد فوجئ بردّ فعل الإمارات، وقد حاول المسؤولون السعوديون والإماراتيون التوصّل إلى اتفاق حل وسط، ولكنهم فشلوا. وفي الواقع، فقد أصبحت العلاقات بين الرياض والإمارات التي كانت تزداد تصلّباً، تحت قيادة الجيل الجديد في أبو ظبي الذي عكس هذه المواقف، خاصّة في الخلاف حول منطقة «خور العديد» الذي تحول إلى صدام بحري في آذار/ مارس ٢٠١٠. وكان اتفاق ١٩٧٤ الذي افترض أنه أنهى مشكلة الحدود هذه، قد أعادت أبو ظبي المطالبة بفتحه، إلا أن السعودية لم تظهر رغبة في تعديله بصورة كبيرة.

على العكس من ذلك، تحسّنت العلاقات مع قطر في ٢٠٠٩/ ٢٠١٠، حيث جرت محاولات عديدة لتحسين العلاقات بعد سنوات طويلة من الاحتكاك. وساهمت الزيارات المتبادلة بين كبار المسؤولين في عام ٢٠١٠ في التوصّل إلى اتفاق ترسيم الحدود بين البلدين برعاية الأمم المتحدة في حزيران/ يونيو ٢٠٠٩ (وهو الاتفاق الذي اعترضت عليه الإمارات العربية، لأنه كان يخلّ باتفاقية ترسيم الحدود بينها وبين قطر في عام ١٩٦٩. وفي عام ٢٠١٠ أعلن الشيخ حمد، أمير قطر، إطلاق سراح عدد من السعوديين الذين كانوا مسجونين بتهمة المشاركة في محاولة انقلاب عام ٢٠٠٦، وقد أظهر بوضوح أنه قام بذلك بناء على رغبة «أخيه» الملك عبد الله. كذلك، قويت العلاقات مع البحرين، وشمل ذلك بدء العمل بإنشاء خط نفط جديد لنقل ٣٥٠ ألف برميل يومياً من السعودية إلى مصفاة «سترا» البحرينية، بالإضافة إلى اتفاق لتوسيع الجسر الذي يربط البلدين.

لقد ظلّ مجلس التعاون الخليجي منظمة إضافية مفيدة للسعودية، وفي بعض الأحيان قوّة دبلوماسية ضاربة، لكن السياسات السعودية أصبحت أكثر تركيزاً على العلاقات الثنائية. إلا أن مجلس التعاون كان منبراً بارزاً للعمل المشترك في حالة اليمن، حيث قام المجلس بنجاح بتطبيق اتفاق يسمح للرئيس صالح بالتخلّي عن منصبه، وربما بصورة مفاجئة، قام مجلس التعاون بقيادة السعودية وقطر، بشكل رئيسي، وبدفع من جامعة الدول العربية، بتأييد التدخل الأجنبي لحماية القوى المعادية للقذافي والسكان المدنيين في ليبيا، وهو تطور كان مهماً لإضفاء

الشرعية على تدخل حلف «الناتو» اللاحق. أما في حالة سورية، فإن علاقة الملك عبد الله الطويلة بهذا البلد لم تمنعه من القيام مع دول مجلس التعاون الخليجي بدور قيادي قوي في الشجب الجماعي لقيام النظام السوري بالتعامل بعنف مع مواطنيه. وعلى العكس من ذلك، وفي حالة البحرين، استخدم غطاء مجلس التعاون لتأييد النظام، حتى ولو كان واضحاً أن بعض الدول الأعضاء لم تكن متحمّسة لذلك. لكن ما تغلّب كان الخوف من النفوذ الإيراني، مهما كان مبالغاً فيه، بالإضافة إلى الشك بالنشاط السياسي الشيعي، وخاصّة العزم على منع ملكية سنّية صديقة من السقوط.

٩ ـ مبادرتا الملك عبد الله على المستوى الدولي

إن تشابك المعطيات والسياسات المحلية والعالمية التي عرضناها في هذا الفصل، جرى عرضها مرّة أخرى في إحدى مبادرات الملك عبد الله الغامضة التي هدفت إلى الحوار بين المسلمين والأديان. جاء، أولاً، مؤتمر الحوار الإسلامي في مكة في حزيران/يونيو ٢٠٠٨ الذي هدف إلى إجراء حوار داخلي إسلامي، بما في ذلك حوار بين السنّة والشيعة، الذي كان رمزه دخول الملك عبد الله إلى قاعة الحوار وهو يمسك بيد رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية السابق هاشمي رافسنجاني. وقد تبعه في تموز/يوليو ٢٠٠٨ مؤتمر ما بين الأديان في مدريد باستضافة الملك كارلوس الأول، ملك إسبانيا. ورغم أنه لا بدّ من مرور بعض الوقت للتأكد من الآثار الطويلة المدى لهاتين المبادرتين، فقد كانتا خطوتين مهمتين من قبل خادم الحرمين الشريفين، والمدافع عن المذهب الوهّابي، حيث كان يجري تحدّيه من قبل العلماء السلفيين التقليديين والكثير من السكان السنّة. وكان ٢٢ عالماً قد شجبوا الشيعة قبل يومين اثنين فقط من انعقاد مؤتمر مكة، محذّرين الملك من أي تعاون مع المجموعات الشيعية في المنطقة، إلا أن مبادرتي الملك أظهرتا ثقته وقوّة إرادته لكبح نفوذ السلفيين الأكثر راديكالية وعلماء الدين الذين لا يتّجهون سوى إلى الداخل في المملكة، وكذلك تعزيزه لقدرة الرياض على العمل بصورة أكثر فعالية كقوة إسلامية قائدة في الدبلوماسية الدولية، بينما يقوم في الوقت نفسه بتقويض الجاذبية العالمية للفكر الجهادي.

الفصل الثاني عشر

التعامل مع التحدّيات الإقليمية: دراسة حول مبادرة للسلام (ولي العهد الأمير عبد الله)

جوزيف كوستينر(*)

تمثل مبادرة السلام التي تقدم بها الأمير عبد الله المتعلقة بالصراع العربي ـ الإسرائيلي، وأُعلن عنها في شباط/ فبراير ٢٠٠٢، تطوراً لافتاً من ضمن التطورات التي شهدتها سياسة المملكة العربية السعودية في الشرق الأوسط بعد اعتداءات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر. وأكثر ما يُلحَظ في هذه المبادرة انفصالها عن أحداث وأطراف محدّدة على الساحة الفلسطينية ـ الإسرائيلية نفسها. فتمّ الإعلان عن هذه المبادرة من دون التنسيق مع الجهات الإسرائيلية أو الفلسطينية، ومن دون مراجعة سريعة للصراع المتصاعدة حدّته، والمنتشر في إسرائيل والأراضي المحتلة. وفي الواقع، تناولت المبادرة السعودية قضايا أخرى تهدّد بصورة مباشرة أمن المملكة، فاختار السعوديون اقتراح مبادرة سلام في الساحة العربية ـ الإسرائيلية بغية الاستجابة للتحديات الناشئة في مجالات نشاطاتها المباشرة.

ينبثق أكثر التحدّيات حدّة عن إطار العلاقات السعودية بالولايات المتحدة. وقد تدهورت هذه العلاقات التي تأسست على تدفق النفط السعودي المنتظم إلى

(*) نظراً إلى وفاة الكاتب عام ٢٠١٠، فقد رأينا عدم ملاءمة القيام بتحديث هذا الفصل مع الإقرار بأهميّة تضمينه للطبعة العربية، رغم أنه يعكس الأوضاع حتى عام ٢٠٠٥ فقط.

الغرب، وعلى دور الولايات المتحدة بصفتها الضامن الاستراتيجي الأهم لأمن المملكة، في الأشهر التي سبقت مبادرة الأمير عبد الله. ولا ريب في أن أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر مثّلت نقطة تحول في العلاقات السعودية ـ الأمريكية. فبالرغم من أن المسؤولين الرفيعي المستوى، والناطقين باسم إدارة بوش، لم يوجّهوا الانتقاد إلى الرياض، فقد تعالت أصوات في وزارة الدفاع الأمريكية، وصلت إلى وسائل الإعلام، وانتقدت المملكة انتقاداً لاذعاً. وكان خمسة عشر من أصل التسعة عشر، الذين نفّذوا اعتداءات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، من المواطنين السعوديين المنتمين إلى تنظيم «القاعدة». وُلِد أسامة بن لادن، زعيمهم، في السعودية، حيث ترعرع وتلقى تعليمه، كما حاز الجنسية السعودية التي جُرّد منها في عام ١٩٩٤ نتيجة نشاطاته الانشقاقية. وقد نقل الإعلام الأمريكي عدداً من التقارير عن آلاف الشبان السعوديين الذين أصبحوا «مجاهدين» في أفغانستان (وعن عدد أقل منهم في الشيشان والبوسنة)، وقد حثّهم علماء الدين على العمل ضد المصالح الأمريكية. ونادى الكثيرون من جيل الشباب السعودي بأفكار مناهضة للأمريكيين، كما كانوا أعداء محتملين للولايات المتحدة[١]. وقد ادّعت مقالات أمريكية أخرى أن العقيدة الدينية الرسمية المتّبعة في الدولة السعودية هي «الوهّابية» التي تشجع آراء أصولية متطرفة، منها ما يصور الأمريكيين بأنهم قادة العالم الكافر. وقد قيل بالتالي إن النظام السعودي بحدّ ذاته يمثل معقل الدعاية المناهضة للأمريكيين بتشجيع من المدرسة الوهّابية الرسمية. أضف إلى ذلك أن النظام السعودي الرسمي قد دعا إلى مدّ المؤسسات الإسلامية الفاعلة في الغرب، وفي دول عربية وأفريقية أخرى، بالهبات المالية. وقد ادّعت بعض التقارير الغربية أن هذه المؤسسات قد استُخدِمت فعلياً لتمويل النشاطات الإرهابية في هذه الدول، بما في ذلك التحضير لاعتداءات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. وزعم البعض أن السلطات السعودية غضّت الطرف عن الاتصالات القائمة بين الممولين السعوديين والحركات الإرهابية، أملاً في تهدئة العناصر المتطرفة بين المقيمين في المملكة[٢].

---

(١) انظر مثلاً: *Washington Post*: 11/11/2001; 11/2/2002, and 9/4/2002, and J. E. Peterson, *Saudi Arabia and the Illusion of Security*, Adelphi Paper; 348 (London: International Institute of Strategic Studies, 2002), pp. 60-70.

(٢) *New York Times*, 17/2/2002, and *Washington Post*, 9/4/2002.

لوجهة نظر مهمة أخرى، انظر: F. Gregory Gause III, «Saudi Arabia Challenged,» *Current History*, vol. 103 (2004), pp. 21-27.

ومن وجهة النظر السعودية، نجمت أضرار محتملة عدة عن التوتر المتزايد في علاقتها مع الولايات المتحدة، تمثل **أحدها** في مواجهة مشكلة صورة سلبية مركّبة في الرأي العام الأمريكي. فقد جرى وصف البلاد وقادتها وأنظمتها المالية والتربوية والدينية بأنها تساعد على نمو الإرهاب المناهض للأمريكيين، فنشأت بالتالي إمكانية تتيح لواشنطن النظر إلى المملكة بمنظار عدائي(٣). **ثانياً**، يمكن للسياسة الأمريكية في المنطقة أن تعتمد مواقف من شأنها إلحاق الضرر بالمصالح الأمنية السعودية، فترى الرياض من جهتها أن السعي الأمريكي إلى تعقّب الإرهابيين في أفغانستان، ونية واشنطن الرامية إلى تدمير نظام صدام حسين، ومساندتها إسرائيل ضد الانتفاضة الفلسطينية، من شأنها أن تثير حفيظة المسلمين على نحو خطير، ويؤدي ذلك بالتالي إلى استفزاز الشعب لاتخاذ موقف مناهض للأمريكيين على نحو متزايد. كذلك، يمكن أن تلحق السياسات الأمريكية الضرر بالمصالح السعودية من خلال طلبها استعمال المنشآت السعودية للقيام بهجوم ضد العراق، وهذا من شأنه، بصرف النظر عن تأجيج نيران الغضب المحلي، أن يفسد العلاقات السعودية مع إيران وسورية والعراق نفسه، وهي جميعها دول تعارض الخطوات العسكرية الأمريكية في الخليج، وتنتقد بشدة أية محاولة تقوم بها دولة خليجية عربية لمساعدة الولايات المتحدة في هذه المغامرة. وبناءً عليه، سعى القادة السعوديون إلى صياغة سياسة من شأنها إحياء علاقات التعاون مع الولايات المتحدة.

يكمن التحدّي **الآخر** على ساحة العلاقات العربية ـ العربية، فقد واجهت الحكومات المؤيدة للغرب، وأبرزها مصر والأردن والمغرب، يومياً مظاهرات على نطاق واسع تدعم الانتفاضة الفلسطينية التي استحالت في أغلب الأحيان إلى أعمال شغب عارمة. فبينما تفرض السعودية حظراً على المظاهرات فيها، كان لدى شرائح كبيرة من السكان السعوديين آراء مشابهة، وانتقد فشل الحكومة في مساندة الفلسطينيين مساندة فعالة. ولذلك، سعى الأمير عبد الله إلى هذه المبادرة التي ستُظِهر مدى حرص المملكة على مصالح الفلسطينيين، وتساعد بالتالي الدول المؤيدة للغرب في الشرق الأوسط(٤). وبالإضافة إلى ذلك، ولتفادي نفور الدول العربية الراديكالية كسورية، تعيّن على المبادرة السعودية أن تأخذ مصالح

(٣) انظر المقابلة مع الأمير الوليد بن طلال، في: *Middle East Insight* (January-February 2002).

(٤) انظر: **الدستور** (عمّان)، ٢٠/ ٢/ ٢٠٠١.

سورية في الحسبان، ولا سيما طلبها انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي التي احتلتها في عام ١٩٦٧ (بما فيها الأراضي التي تطالب بها سورية ولبنان)، والمباشرة بمبادرة سلام شاملة تضمّ كل الأطراف المعنية في المنطقة[٥].

أولاً: عناصر المبادرة

اشتمل الاقتراح المؤلف من ثماني نقاط على ثلاثة عناصر رئيسية:

ـ انسحاب إسرائيلي كامل من الأراضي التي احتلتها إسرائيل في عام ١٩٦٧، بما فيها هضبة الجولان وقطاع غزة والضفة الغربية، ومن ضمنها القدس الشرقية. وأعرب التقدم بهذه الخطوة عن سعي القادة السعوديين إلى نيل حظوة لدى الأطراف الفلسطينية والسورية (بعد أن عقدت مصر والأردن معاهدتي سلام مع إسرائيل في عام ١٩٧٩ و١٩٩٤ على التوالي، واستعادتا أراضيَ من إسرائيل)، في سبيل إقامة تطابق بين الأطراف العربية جميعها التي يحق لها، من وجهة النظر العربية، استعادة أراضٍ من إسرائيل.

ـ طالبت المبادرة بانسحاب القوات الإسرائيلية بالكامل من مناطق في الأراضي المحتلة كانت دخلتها مجدداً في سبيل قمع الانتفاضة الفلسطينية، في الأشهر التي سبقت الإعلان عن المبادرة السعودية. ومن شأن هذا الانسحاب أن يعزّز استقلال السلطات الفلسطينية وسلامتها في الأراضي المحتلة، وأن يسهّل نشوء الدولة الفلسطينية. وبذلك، أراد ولي العهد الأمير عبد الله أن يهدئ الغضب المستعر لدى الرأي العام السعودي المؤيد للفلسطينيين والأصوات المرتفعة من مختلف الدول العربية، ولا سيما تلك المؤيدة للغرب. وكان الأمير عبد الله مهتماً بتوظيف القدرات السعودية لإعادة بناء الجسور بين الشارع العربي وحكوماته من جهة، والحكومات العربية بحدّ ذاتها من جهة أخرى، وذلك في ظل خطوة شعبية وضرورية لتحسين وضع الفلسطينيين[٦].

ـ وعد بتعويض إسرائيل والولايات المتحدة مقابل الانسحاب، وذلك بتوفير السلام والتطبيع مع الدول العربية، وفقاً للنقطة الثالثة الرئيسية من مبادرة السلام. وتمثل هذه النقطة الورقة الرئيسية التي أدتها المبادرة مع واشنطن. فخطة

---

(٥) **الزمان** (لندن)، ٩/ ٢/ ٢٠٠٣، و *Monday Morning* (Beirut) (April 2002).

(٦) انظر: «Shibley Telhami's Argument in Peace Watch, 372: «Special Policy Forum Report on the Arab Israeli Peace Process,» Washington Institute for Near East Policy (8 April 2002).

السلام فكرة وضع ملامحها عادل الجبير، وهو دبلوماسي سابق في واشنطن، ومستشار ولي العهد الأمير عبد الله حالياً، وهو يستعين بخبرته في التعاطي مع السياسات الأمريكية. وبعد أن نشر توماس فريدمان خبر المبادرة في **النيويورك تايمز** في الثالث عشر من شباط/ فبراير ٢٠٠٢، أُتي على ذكرها في مقابلة خاصة مع ولي العهد الأمير عبد الله. وهدفت هذه الخطوة إلى إضفاء طابع مصداقية واسع النطاق على المبادرة. وكان «التطبيع» هو جوهرة التاج في المبادرة. فقد كانت تعني بالنسبة إلى إسرائيل سلاماً بالمعنى السياسي، وفتح أبواب العلاقات التجارية والأعمال مع الدول العربية بأسرها. وفي اعتقاد السعودية أن هذا هو هدف إسرائيل الذي تسعى إليه منذ حرب عام ١٩٧٣، ومن شأنه تلبية مصالح المجتمع الإسرائيلي المستهلك الذي يرمي إلى شراء النفط والولوج إلى أسواق جديدة.

وبناءً عليه، يتعيّن على الولايات المتحدة أن تستميل إسرائيل كي توافق على المبادرة. وبالإضافة إلى ذلك، أصبح لدى القادة السعوديين ثقة بقدرتهم على توطيد مبادرات السلام الأمريكية القائمة والرامية إلى وقف إطلاق النار في الانتفاضة، واقتربوا بذلك من الآراء التي أعرب عنها سابقاً السيناتور الأمريكي ميتشل، ومدير الاستخبارات تينت، اللذان اضطلعا في وقت سابق بمهام في هذا الصدد، لكنهما فشلا في إجبار الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني على تليين موقفيهما. وكان من المفترض بالمبادرة السعودية أن «تقدم» الوطن العربي بمجمله على أنه قوة محركة نحو السلام من خلال استغلال أغلبية عربية من شأنها أن تحول السلام إلى مشروع تتبنّاه المنطقة بأكملها[٧]. وهكذا، ستُظِهر المبادرة بالتالي للشعب الأمريكي المرتاب أن السعوديين يسعون خلف السلام، وأن الكرة هي الآن في ملعب الحكومة الإسرائيلية التي يترأسها الليكودي المتصلب آرييل شارون كي تبرهن على حسن نيتها[٨].

رحّبت الجهات العربية (ولا سيما مصر والأردن) والاتحاد الأوروبي وواشنطن بالمبادرة. وشعر ولي العهد عبد الله بالاندفاع الكافي إلى طرح الخطة في القمة العربية التي كانت ستُعقد في بيروت لتحويلها إلى خطة سلام عربية. وقد أُجريت تعديلات عدة على الخطة الأساسية استعداداً لقمة بيروت في نهاية

---

(٧) **النهار** (بيروت)، ٢٩/ ٣/ ٢٠٠٢، و *New York Times*, 24/3/2002

(٨) انظر: Henry Siegman, «Will Israel Take a Chance?,» *New York Times*, 21/2/2002.

آذار/ مارس ٢٠٠٢. وقد شدّدت مقررات بيروت تحت تأثير الضغط السوري على أن يشمل انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧ أراضي جنوب لبنان (التي كان على إسرائيل أن تعيدها إلى لبنان بعد انسحابها من الجنوب في عام ٢٠٠٠، بحسب التفسيرين اللبناني والسوري). وقد أثيرت قضية أخرى (أيضاً تحت الضغط السوري) لم ترد في نص الأمير عبد الله الأصلي تتعلق بحلّ مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، الذي يعتمد إجماعاً يرتكز على قرار مجلس الأمن الرقم (١٩٤). وفيما كان من المفترض أن تفسح نية التوصل إلى توافق بين الأطراف المجال لمناقشة مفتوحة من شأنها أن تضمّ وجهة النظر الإسرائيلية، ركّز القرار الرقم (١٩٤) على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى منازلهم التي هجروها في عامي ١٩٤٨ و١٩٤٩، وهي نقطة بداية غير مقبولة بالنسبة إلى إسرائيل.

وشدّدت التسوية الثانية على أن تجري المفاوضات المقبلة بين الأطراف المعنية مباشرة (سورية والفلسطينيين وإسرائيل)، والحيلولة دون قيام واشنطن بتأدية دور الحكم الرئيسي الذي يملي على العرب مواقفهم. وهكذا، فإنه في الوقت الذي تعيّن فيه على السعودية أن تدعم بعض المواقف التي لم تتطرق إليها مبادرة الأمير عبد الله الأصلية للسلام، تدبّرت أمر تحول مبادئ المبادرة الأصلية، أي الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧ في مقابل الموافقة على إقامة «علاقات طبيعية» (مصطلح مختلف عوضاً عن «التطبيع») مع إسرائيل، إلى مبادئ وافقت عليها الدول العربية بأسرها. وهكذا، برزت السعودية بصفتها فاعلاً أساسياً في هذه المبادرة العربية - العربية[٩].

دخل الأمير عبد الله في عملية توسط أخرى من خلال المساعدة على تحسين العلاقات بين العراق والكويت في الظاهر على الأقل. ففي أثناء مؤتمر قمة بيروت، أقنع الأمير عبد الله نائب الرئيس العراقي عزت إبراهيم بالإدلاء بتصريح جاء فيه أن العراق سيحترم «سيادة الكويت ووحدة أراضيها»، وهو ما يعني أن العراق لن يغزو الكويت مجدداً. وكانت الكويت مستعدة للنظر إلى هذا التصريح على أنه خطوة مصالحة، وأعلنت أنها لن تطالب بضمانات

(٩) **الأسبوع العربي** (بيروت) (١ نيسان/ أبريل ٢٠٠٢)، و<http://www.aljazeera.net/cases-analyses>.

إضافية ومحددة تحول دون غزو عراقي، بل تكفي معاهدة الأمن الجماعي في إطار جامعة الدول العربية، المرتكزة على الالتزام المتبادل بعدم الاعتداء. وهكذا، نجح السعوديون إلى حدّ ما في تحسين العلاقات بين العراق وخصومه الرئيسيين تحت ستار مبادرة السلام، وساعدوا العراق بهذه الطريقة على الانضمام مرة أخرى إلى صفوف العرب. فالعراق المسالم يعني المزيد من الاستقرار في منطقة الخليج، وهو ما يساعد بالتأكيد على حفظ الأمن السعودي. وقد خُتِمت هذه الخطوة بعناق على شاشات التلفزيون بين الأمير عبد الله وعزت إبراهيم. وقد تنطوي هذه المبادرة على هدف أبعد من ذلك بكثير. فالعراق الهادئ الذي تعهد بالامتناع عن مهاجمة جيرانه يجب أن يُعَد متعاوناً ومسالماً، الأمر الذي يجعل واشنطن تتخلّى ربما عن مهاجمته. وسترحّب معظم الدول العربية ودول الاتحاد الأوروبي بخطوة مماثلة ستنال الرياض بموجبها المكانة والتقدير.

ثانياً: المنطق الكامن خلف المبادرة

غالباً ما أشار المتحدّثون السعوديون إلى أن العلاقات الأمريكية ـ السعودية، وذلك بالرغم من ارتكازها على تبادل مصالح استراتيجية واقتصادية راسخة، تتميز بنقاط اختلاف رئيسية تتمحور حول الدعم الثابت (وهو دعم تجاوز الحدود المقبولة في نظر السعوديين) الذي تؤمنه الولايات المتحدة لإسرائيل، وحول الترويج السعودي للقضايا الإسلامية[١٠]، الذي أدى إلى دعم الحكومة والمواطنين السعوديين نظام طالبان في أفغانستان، وتحسين العلاقات مع إيران (ولا سيما بعد عام ١٩٩٧ حين أصبح محمد خاتمي رئيساً لإيران)، وتمويل الجوامع، ودور المرأة والحركات الإسلامية، وهو ما أثار قلق واشنطن بصورة واضحة.

في الواقع، تشهد هذه الاختلافات على إحساس عميق لدى السعوديين بمحدودية السياسات الأمريكية في المنطقة. فمن وجهة النظر السعودية، لم يبرهن الدفاع الأمريكي على فاعليته إلا في نطاق استراتيجي أعلى ضد هجوم القوات الإيرانية أو العراقية على المملكة (أو على دولة خليجية أخرى أصغر)،

---

(١٠) انظر مثلاً مقابلة مع عضو مجلس الشورى السعودي عثمان الرواف، في: **الشرق الأوسط** (لندن)، ١٥/٢/٢٠٠٢، و *Washington Post*, 11/2/2002.

واستعمال الصواريخ البالستية كجزء من هذا الهجوم، وكمصدر المملكة الرئيسي لشراء الأسلحة الثقيلة. ولكن، برهنت الولايات المتحدة على عجزها في تأدية دور الحماية ضد الإرهاب؛ فقد دلّ الاعتداء على مجمّع الجيش الأمريكي الخاص في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ وحزيران/يونيو ١٩٩٦ على أن القواعد العسكرية الأمريكية قد أصبحت مشكلة، لأنها تمثل أهدافاً لاعتداءات الإرهابيين (وقد أصبحت هذه الخلاصة أكثر وضوحاً خلال موجة الإرهاب التي عمّت السعودية في عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤). فقد كان من الممكن أن تتشكّل تحديات انتفاضة داخلية أو عصيان مدني تحكمهما أجواء معادية للأمريكيين تستحوذ على الشعب السعودي. ولذلك، لم يمثل الاعتماد على القوات الأمريكية لقمع انتفاضة سعودية داخلية الخيار الصحيح بالنسبة إلى الزعماء السعوديين. وقد برز تحدٍّ آخر موجّه إلى الرياض يتخذ في أغلب الأحيان صورة انتقاد لاذع يدمّر صورة الشرعية، ويصور المملكة على أنها نظام فاسد أخلّ بالتزاماته الإسلامية والعربية، وأذعن للولايات المتحدة، وهو ما عبّر عنه العراق وإيران أحياناً (قبل ذوبان الجليد بين الدولتين). وقد ظهرت خطورة هذا الانتقاد مع بروز حملة عنيدة وواسعة النطاق شوّهت صورة السعودية في الإعلام العربي، والنيل من مكانتها في المنطقة. وفي سياق هذا الانتقاد، عُدّت واشنطن مغتصبة للوطن العربي والإسلام. وبات جلياً أن الولايات المتحدة عاجزة عن مساعدة النظام في دفاعه ضد انتقاد مماثل.

ركّزت حسابات الزعماء السعوديين على إيجاد مصادر إضافية للدفاع عن المملكة، ألا وهي الاعتماد على الدول والأحزاب العربية، وأحياناً الانخراط في تعاون مباشر مع المتطرفين من العرب. وهكذا، في خطوة مضادة لتوقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل في آذار/مارس ١٩٧٩، انضمت الرياض إلى المبادرة العربية («قرارات بغداد»)، وقاطعت مصر، ونبذت عملية السلام. وقد ساعدت الشراكة مع بعض الأطراف العربية على الأقل في اعتراض سبيل الانتقاد الذي وجّهته قوات أخرى في المنطقة إلى المملكة. وبتعبير بسيط، مثّل الاعتماد على التعاون مع الدول العربية استراتيجيا رمت إلى إضفاء طابع الشرعية العربية والإسلامية التي تفتقر إليها المملكة، نظراً إلى علاقاتها مع الولايات المتحدة. واعتقد السعوديون أن اللعب بـ «الورقة العربية» ضمن الإطار الفلسطيني أو العراقي أو الإسلامي هو وسيلة تبرهن على أن الرياض مخلصة للقضايا العربية والإسلامية، ولا تستحق أن تصبح هدفاً للإرهاب أو الانتقاد. فقد سعت

السعودية باستمرار إلى إقامة علاقات مع دول مثل سورية ومصر اللتين تمتعتا بالمصداقية في الوطن العربي بصفتهما تمثلان مركزاً تاريخياً وثقافياً، ومركزاً قومياً عربياً حقيقياً، وذلك لإضفاء طابع الشرعية السياسية على السياسات السعودية[(١١)]. وقد حاول السعوديون أيضاً، ولا سيما في عام ١٩٩٧، رأب الصدع مع إيران في سبيل توطيد الاستقرار في الخليج والعمل على عدم تشجيع طهران على القيام بأية أعمال ضد المملكة.

ولكن، لم يسعَ القادة السعوديون إلى التخلي عن الحماية الأمريكية. فقد برهنت واشنطن على قدراتها العسكرية واحترامها لالتزاماتها خلال حملة «تغيير الإعلام» ما بين عامي ١٩٨٧ و١٩٨٩، حين دافعت الولايات المتحدة وأساطيل أوروبية أخرى بنجاح عن ناقلات نفط دول الخليج؛ وحين حررت الكويت من الاحتلال العراقي في عامي ١٩٩٠ و١٩٩١؛ وبعد ذلك في التسعينيات من خلال تنفيذ عملية احتواء مزدوجة للعراق وإيران، وتحجيم قدراتهما على تهديد السعودية. ويرى السعوديون أن التدبير الأفضل يكمن في دمج هاتين السياستين، أي الاعتماد على الحماية الأمريكية والتعاون مع الدول العربية في استراتيجيا واحدة جامعة. فقد نظرت السعودية إلى نفسها كدعامة مركزية تستند إليها هاتان السياستان والجهة الوحيدة في المنطقة التي يمكنها ممارسة هاتين السياستين بأسلوب اندماجي ومتوازن، كي تكمل السياستان إحداهما الأخرى بدلاً من أن تتنازعا. وهكذا، فقد كان يُقصَد بهذا الموقف وضع المملكة في موضع المنسّق الأعلى، أو الوسيط في الشرق الأوسط.

لقد سبق أن حاول القادة السعوديون تبوؤ مركز الوساطة الأعلى في ربيع عام ١٩٧٧ حين سعوا إلى تنسيق سياسة عربية واسعة النطاق للمضي قدماً في اتفاقية السلام العربية ـ الإسرائيلية، من خلال ضم مصر وسورية والسعي الحثيث في سبيل الحصول على دعم واشنطن. وقد تخطّى الاتفاق بين بيغن

(١١) السفير (بيروت)، ٢٨/ ٢/ ٢٠٠٢.

تحليل حدود مصداقية الولايات المتحدة وخيارات الأمن الأخرى في الخليج مستقاة من عدد من المقالات، وبوجه خاص من: Michael Collins Dunn, «Five Years After Desert Storm: Gulf Security, Stability and the US Presence,» *Middle East Policy*, vol. 4, no. 3 (March 1996), pp. 30-38; Rolin G. Mainuddin, Joseph R. Archer Jr. and Jeoffery M. Elliot, «From Alliance to Collective Security: Rethinking the GCC,» *Middle East Policy*, vol. 4, no. 3 (March 1996), pp. 39-49, and Alon Ben-Meir, «The Dual Containment Strategy Is No Longer Viable,» *Middle East Policy*, vol. 4, no. 3 (March 1996), pp. 50-72.

والسادات هذه المبادرة. وحاول السعوديون مجدداً في عام ١٩٨٢ ربط المبادئ المتمثلة بقرارات قمة جامعة الدول العربية في فاس (المرتكزة على «خطة فهد» للسلام في آب/ أغسطس ١٩٨١) بـ «مبادرة ريغان» الرامية إلى إيجاد تسوية للقضية الفلسطينية(١٢) التي لم تتحقق على الأرض. وقد برز مجدداً سعي السعوديين إلى وضع مملكتهم في منزلة تمكّنها من الاستفادة من الدعم الأمريكي والعربي الواسع خلال النزاع بين الكويت والعراق في عامي ١٩٩٠ و١٩٩١. فقد تزعّمت السعودية ائتلافاً ضد العراق يتألف من قوات أمريكية وغربية أخرى وقوات مصرية وسورية. وكان من المفترض بالقوات الأمريكية أن تمدّ السعودية بالتفوّق العسكري، فيما كان من المفترض أن يضمن أعضاء الائتلاف العرب الشرعية في نظر العرب والمسلمين استعداداً لشنّ الحرب على العراق. ومن الواضح أن الرياض تسعى على نحو متكرر إلى توطيد منزلتها في نظر الأطراف الآخرين في المنطقة بصفتها منسّق السياسات الأمريكية والعربية، وهي تلقي بضمان أمنها على هاتين القاعدتين الأساسيتين.

مع ذلك، لم تعتمد حسابات القادة السعوديين على هذا النمط من تنسيق الاستراتيجيات، الذي أصبح حقيقة ناجحة وفاعلة. فـ «الموقف» بحدّ ذاته يفي بالغرض، ويمنح القادة السعوديين الفضل في تأدية دور الوساطة، وثقة الأطراف التي يتم التنسيق بينها. وقد رفع هذا من المنزلة السعودية في المنطقة، وهو ما ساعد على تحسين الوضع الأمني في البلاد.

من ناحية أخرى، لم يتمكّن القادة السعوديون في بعض المناسبات من دعم الموقف الأفضل للتنسيق، أو الاعتماد على الاستراتيجيات الأمريكية والعربية، كما اضطُروا إلى التعاون مع أطراف عربية ضد المصالح الأمريكية. وهكذا، انضمت الرياض إلى الدول العربية الأكثر تطرفاً في العمل على عزل مصر بعد توقيعها اتفاقية كامب ديفيد في عام ١٩٧٩.

في التسعينيات، اختار القادة السعوديون التقرّب إلى إيران، بينما دعمت الولايات المتحدة سياسة الاحتواء المزدوج التي ساندت خطوة عزل طهران سياسياً، وممارسة الضغوط عليها كي تتخلى عن سياساتها الثورية. واختاروا في

---

(١٢) David E. Long, «Saudi Foreign Policy and the Arab-Israeli Peace Process: The Fahd (Arab) Peace Plan,» in: W. A. Beling, ed., *Middle East Peace Plans* (London: Croom Helm, 1986).

عام ٢٠٠٠ مساعدة انتفاضة الأقصى الفلسطينية مادياً، وإفساح المجال لوصول المساعدات المالية إلى حماس(١٣).

لم يحز تطبيق هذه السياسة رضا واشنطن. ولكن، حتى عندما تقاعست السعودية عن تأدية دورها كمنسق أعلى، لربط السياسات العربية والأمريكية استراتيجياً، حاول قادتها ممارسة سياسات الوساطة على مستوى أدنى بين الدول العربية من خلال إزالة خلافاتها. فباشرت باتفاق الطائف في عام ١٩٨٩ الذي يضفي طابع الشرعية على التدخل السوري في لبنان، ويتدبر مسألة التوصل إلى موافقة الفصائل اللبنانية المتنوعة على هذه الحقيقة. وفي أواخر تموز/يوليو ١٩٩٠، وقُبيْل اجتياح العراق الكويت، استضاف السعوديون لقاء وساطة في جدّة بين البلدين، وإن لم يأتِ بثمار(١٤). وقد كانت قمة جامعة الدول العربية في عام ٢٠٠٠ وليدة مبادرة سعودية هدفت إلى توحيد الصف العربي باتجاه مؤيد للفلسطينيين(١٥). وقد أشارت هذه الأمثلة كلها إلى أن القادة السعوديين يرون أن الساحة العربية تقع ضمن مجال وساطتهم الخاص. ففي هذا النطاق، يمكن للقادة السعوديين أن يبرهنوا للأطراف كلها على براعتهم، واستحالة استبدالهم بصفتهم العامل المهدئ في المنطقة ومنسق السياسات، وأيضاً على صداقتهم، وتضامنهم مع القضايا العربية كافة، وهو ما يزوّدهم بـ «المناعة» من الزوايا العربية كافة. وفيما مارس القادة السعوديون وساطتهم مع منح فريق أو فريقين متنازعين مساعدة مادية، يُقصَد منها أن تضيف صورة «الوسيط الواهب» (بالإشارة إلى التعبير الذي استخدمه عبد الرضا عسيري)(١٦) الهيبة إلى المملكة، وأن تمنحها دوراً وحيداً وأساسياً كوسيط طوعي وفاعل(١٧). بالإضافة إلى ذلك، مثّل الاضطلاع بدور الوسيط الأعلى، من خلال ربط الاستراتيجيات الأمريكية والعربية، خطوة مهمة للارتقاء بوضع الوساطة السعودية في الإطار العالمي.

---

(١٣) *Mideast Mirror* (23 October 2000).

(١٤) Bruce Maddy-Weizman and Joseph Kostiner, «From Jidda to Cairo: The Failure of Arab Mediations in the Gulf Crisis,» *Diplomacy and Statecraft*, vol. 7 (1996), pp. 466-492.

(١٥) *Mideast Mirror* (23 October 2000).

(١٦) Abdul-Reda Assiri, *Kuwait's Foreign Policy: City-State in World Politics* (Boulder, CO: Westview Press, 1990), chaps. 3-5 and the Conclusion.

(١٧) حول الأدوار والأنماط في العلاقات العربية ـ العربية، انظر: Michael N. Barnett, *Dialogues in Arab Politics* (New York: Columbia University Press, 1998).

لهذا، اتضحت قيمة أداء دور الوسيط في المنطقة. فحين تستخدم السعودية ميزاتها البديهية (ليس أقلها المادية)، وتعوّض عن نقاط ضعفها النسبية، تكتسب دوراً نافذاً في الإطارين الإقليمي والدولي. وبالرغم من افتقارها إلى التاريخ القومي العربي أو العسكري الأصيل الذي تحظى به دول أخرى، كمصر وسورية، اكتفى السعوديون بدور ثانوي، وهو دور يدعو إلى بناء الإجماع والتهدئة في المنطقة.

على أي حال، تعني تأدية دور الوسيط في المنطقة القبول ببعض الشوائب في أداء السعودية. وتتعلق **إحدى** هذه الشوائب بالحاجة إلى موازنة مبادرات المملكة لتتفق والقاسم المشترك العربي الأوسع. وبهدف صياغة الاتفاق بين العرب بعناية في مؤتمر قمة بيروت في عام ٢٠٠٢، كانت الرياض مستعدة للتنازل عن خطة السلام الأصلية من خلال إدخال تحذيرات سورية، ولا سيما في ما يتعلق بقرار مجلس الأمن الرقم (١٩٤) الذي ينصّ على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم. أما من وجهة النظر الإسرائيلية، فقد حوّلت هذه التغييرات المبادرة السعودية إلى أداة عقيمة[١٨].

تناولت الشائبة **الثانية** مدى نشاط الوساطة الفعلي. فقد نظر القادة السعوديون إلى دورهم على أنه يمنحهم مكانة. فهم لا يجهدون بالضرورة للانخراط في عملية وساطة فعلية أو ينشطون الاستراتيجيات فيها. وفي حالة مبادرة الأمير عبد الله، سعى القادة السعوديون إلى جذب انتباه الولايات المتحدة وسورية ومصر والعراق وإيران، إنما تفادوا إجراء مفاوضات مباشرة مع الفلسطينيين وإسرائيل. فظهرت السعودية كمبادر في هذه العملية من دون التورط في تعقيدات مسيرتها بعد ذلك.

تختلف هذه الحجّة مع وجهة نظر جودت بهجت الذي يرى أن السعودية ترى أن ساحة الصراع العربي ـ الإسرائيلي هي تهديد مباشر يؤثر في أمنها[١٩]. فمن المؤكد أن شكاوى الفلسطينيين قد حركت الرأي العام الداخلي في المملكة

---

(١٨) انظر تحليل السفير الإسرائيلي السابق في الولايات المتحدة والخبير في الشؤون السورية إيتمار رابينوفيتش (Itamar Rabinovich) في: *Ha'aretz*, 7/4/2002.

وانظر أيضاً: **السفير**، ٢٨/ ٢/ ٢٠٠٢.

(١٩) Gawdat Bahgat, «The New Middle East: The Gulf Monarchies and Israel,» *Journal of Social Political and Economic Studies*, vol. 28 (2003).

ضد الدور السلبي جداً، الذي أدته المملكة (ودول أخرى) إزاء الفلسطينيين. كما كانت لدى السعوديين كذلك مخاوف من تداعيات التطرف التي أثارتها مشكلة الفلسطينيين أحياناً في عواصم عربية أخرى. بيد أن المشكلات بين الفلسطينيين والإسرائيليين لا تنتمي إلى نطاق أمن المملكة المباشر. أضف إلى ذلك أن السعوديين لا يسعون إلى التدخل مباشرة في حلبة الصراع هذه. فباستثناء الهدف العام، ألا وهو «تحقيق السلام»، لم تطور المملكة جدول أعمال استراتيجياً وعملياً في ما يخصّ النطاق العربي ـ الإسرائيلي. وقد جرى استغلال الوساطة كوسيلة لتحسين الموقف السعودي مع واشنطن والأطراف العربية الرئيسية وإيران بدلاً من تهدئة النزاع العربي ـ الإسرائيلي في حدّ ذاته.

ثالثاً: تأثير مبادرة الأمير عبد الله في وضع السعودية على المستوى الدولي

١ ـ علاقات المملكة بالولايات المتحدة

هدفت مبادرة الأمير عبد الله، كما ذُكر سابقاً، إلى تحسين علاقات السعودية بالولايات المتحدة. ولا ريب في وجود العديد من المصالح الطاغية التي ربطت الدولتين برباط وثيق، وضمنت استمرار علاقات التعاون بينهما: **أولاً**، تدفق النفط المنتظم إلى الغرب، **وثانياً**، تزويد السعودية بالأسلحة وتوفير الضمانات الأمنية لها. وبدا أن تأثير مقرّرات مؤتمر بيروت الأولي قد حسّن الموقف الأمريكي حيال المملكة، وأضعف صورة السعودية المقيتة من حيث صلتها بمرتكبي اعتداءات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١. وهكذا، في أواخر نيسان/ أبريل ٢٠٠٢، قام ولي العهد الأمير عبد الله بزيارة الرئيس بوش في مزرعة هذا الأخير في كراوفورد في تكساس.

وفي اجتماع القمة هذا، خطا الزعيمان بعض الخطوات باتجاه تنفيذ قرار مؤتمر بيروت، ووافقا على مباشرة بذل جهود منسّقة في سبيل إحلال السلام في العلاقات العربية ـ الإسرائيلية. وقد بثّ التلفزيون لقاء القمة على نطاق واسع، واصفاً السعودية بأنها محفز نحو السلام عوضاً عن محرّض على الإرهاب[٢٠]. وقد عزّز هذا الانطباع تصريح الرئيس بوش في حزيران/ يونيو

---

(٢٠) *New York Times*: 28/4/2002, and 7/5/2002.

٢٠٠٢ الذي دعم فيه إقامة دولة فلسطينية. وأصبحت المبادرة السعودية عنصراً أساسياً في إطلاق «خارطة الطريق» التي أصبحت لاحقاً خطة السلام المقبولة في الشرق الأوسط، وذلك بمشاركة الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. وفي آب/ أغسطس ٢٠٠٢، ختم الأمير بندر بن سلطان، السفير السعودي في واشنطن، هذه العملية بزيارة الرئيس بوش في مزرعته.

ومع ذلك، تخللت بعض الشوائب المبادرة السعودية. فمن الناحية الاستراتيجية، كانت الولايات المتحدة تطور سياسة جديدة تتعلق بالشرق الأوسط، مع التركيز على اقتفاء أثر الإرهاب ومحاربة الأطراف الأعضاء في «محور الشر» في نظر واشنطن، ولا سيما العراق وإيران. وكانت النتيجة أن انتقلت عملية صنع السلام في الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي إلى المرتبة الثانية. وبالرغم من ترحيب واشنطن بالخطة السعودية بصفتها مبادرة تساعد على تهدئة الصراع، لم تصبح المبادرة أولوية في نظر الولايات المتحدة. واتضح هذا الأمر أكثر فأكثر في الأشهر التي تلت. ففي كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤، لم يأتِ بوش في خطابه الموجّه إلى الأمة على ذكر فلسطين، وهو ما أثار الانزعاج في نفوس السعوديين[٢١] (وعرب آخرين). فقد أولت واشنطن اهتمامها للصورة الأوسع في المنطقة، وهي التخلّص من الأنظمة المعادية المرتبطة في نظر الأمريكيين بالإرهاب، وتعزيز القيم الديمقراطية المؤيدة للغرب في دول الشرق الأوسط، والقضاء على المجموعات الإرهابية في المنطقة[٢٢]. وفي هذا الإطار، خسرت الاستراتيجيا السعودية تفوّقها بأكمله. ففي عام ٢٠٠٤، أعلن الرئيس بوش عن مبادرة الشرق الأوسط الكبير التي ترمي إلى تعزيز الديمقراطية في الشرق الأوسط؛ وقد كان لهذا الإعلان الوقع السيئ على السعودية التي رزحت تحت الضغط المُطَالِب بتغيير مناهجها الدراسية واعتماد القيم الديمقراطية، ولا سيما في الانتخابات، والحق في انتقاد النظام بصورة علنية. وقد رأى السعوديون هذا بمثابة تدخل النفوذ الغربي غير المرغوب فيه في الشؤون الداخلية، فرفضوا الاستسلام لأية ضغوط خارجية.

فضلاً عن ذلك، كان لا يزال من الصعب على القادة السعوديين الشعور

---

(٢١) «Economist Intelligence Unit,» *Viewswire* (30 January 2004).

(٢٢) *New York Times*, 28/4/2002, and *Ha'aretz*, 22/5/2002.

بالارتياح نتيجة الاتجاهات التي سادت الرأي العام الأمريكي. فبالرغم من أن إدارة بوش بحدّ ذاتها، حيث أقام الكثيرون فيها علاقات عمل وصلات خاصة مع المملكة، حافظت على موقف ودّي حيال الرياض، أظهرت قطاعات أخرى موقفاً أقل تعاطفاً. ففي تموز/يوليو ٢٠٠٢، دافع بحث قدمه الزميل لورانت موررايتش من مؤسسة راند، أمام مجلس سياسة الدفاع عن فكرة أن السعودية «عدو» الولايات المتحدة، وهو ما استحق ردّاً أمريكياً حازماً[٢٣]. وقد ضمّ مؤيدو مورايتش عدداً من المسؤولين الرسميين من المحافظين الجدد الرفيعي الشأن في وزارة الدفاع.

واتسم صيف عام ٢٠٠٢ أيضاً بنشر تقرير الكونغرس عن أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ الذي لم يكشف النقاب عن ثمانٍ وعشرين صفحة فيه بأمر من الإدارة الأمريكية، لحماية السعودية من شكوك الرأي العام حول قيامها بتمويل المعتدين تمويلاً غير مباشر. وعلاوة على ذلك، اعتزم بعض أقرباء ضحايا الحادي عشر من أيلول/سبتمبر التقدم بشكوى ضد وزير الدفاع السعودي الأمير سلطان وبعض كبار المسؤولين السعوديين بتهمة مساعدة مرتكبي الاعتداءات[٢٤].

بالإضافة إلى ذلك، برزت إشارات مناهضة لأمريكا على نحو واسع في المملكة بلغت أصداؤها الولايات المتحدة. وكانت الأدلة تشير إلى أن المنهاج الدراسي السعودي في المرحلة الثانوية يحمل رسائل مناهضة للغرب، وأن بعض علماء الدين السعوديين المعروفين (علي الخضير وحمود الشعيبي) قد أصدروا فتاوى تحثّ على العنف ضد الأمريكيين. وثمة نقطة أخرى، وهي دعم القضايا الدينية الإسلامية المتواصل بالمال الذي وجد سبيله أحياناً إلى المجموعات الإرهابية. ففي الوقت الذي أعلنت فيه السلطات السعودية في عام ٢٠٠٣ عن إقفالها مؤسسة الإغاثة الإسلامية الرئيسية (مؤسسة الحرمين) التي قيل إنها تساعد النشاطات الإرهابية في الخارج، استمر المال السعودي يتدفق على حماس، كما عُثِر على متطوعين في العراق والشيشان[٢٥].

قد يقول البعض إن القادة السعوديين أنفسهم لم يعرفوا يقيناً إلى أي حدّ

---

(٢٣) *Washington Post*, 6/8/2002.

(٢٤) *Gulf States Newsletter*, no. 693 (September 2002).

(٢٥) *National Interest* (Summer 2004), and *Gulf States Newsletter*, no. 730 (19 March 2004).

يجدر بهم تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة، والثمن الذي يتعيّن عليهم تسديده في المقابل. وبالرغم من أنهم كانوا مستعدّين لتأدية دورهم بصفتهم صانعي السلام في الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، وجني ثمار تحسين العلاقات مع واشنطن، نظراً إلى إطار السياسة الأمريكية الجديدة المتّبعة في الشرق الأوسط، فإنهم لم يتمكّنوا من تجاهل نشوء منحى مناهض للأمريكيين بين بعض علماء الدين وأتباعهم. ونظراً إلى ضرورة ملاحقة النشاطات الإرهابية التي انتشرت في المملكة بين أيار/مايو ٢٠٠٣ وحزيران/يونيو ٢٠٠٤ (انظر الفصل العاشر في هذا الكتاب)، وجد القادة السعوديون مصلحة مشتركة مع الولايات المتحدة[٢٦]. فقد سمحت القيادة السعودية سرّاً للقوات الأمريكية باستعمال بعض منشآتها الجوية والأرضية في عملية هجوم التحالف بقيادة الأمريكيين على العراق في نيسان/أبريل ٢٠٠٣، وإن كان هذا الاستعمال مقيداً جداً. ولكن، في الوقت الذي قمع فيه القادة السعوديون الإرهابيين، حاولوا من ناحية أخرى التقارب مع بعض المجموعات المتطرفة. وبذلك، كان عليهم أن يأخذوا في الحسبان الرأي العام، والسماح له بانتقاد السياسات الأمريكية في العراق، وتجاه القضية الفلسطينية، والضغوط على المملكة في سبيل «إحلال الديمقراطية». ومن هنا، سمح القادة السعوديون بخطابات المتطرفين وعلماء الدين المناهضين للأمريكيين، وهو ما مثل مشكلة بالنسبة إلى هؤلاء. وفي خطوة للوقاية من انتقاد الناس الوجود العسكري الأمريكي في المملكة، نقلت واشنطن في آب/أغسطس ٢٠٠٣ مقرّ قيادتها العسكرية من الظهران إلى قطر. وتم النظر إلى هذا القرار، من جانب الطرفين، على أنه الطريقة المثلى لحلّ مشكلة الوجود الأمريكي في المملكة، لكنه عكس التوتر والمصاعب التي طالت العلاقات الأمريكية ـ السعودية[٢٧]. وباختصار، نجحت سياسة الوساطة جزئياً في حصول القيادة السعودية على النتائج التي هدفت إليها في واشنطن.

---

(٢٦) Gawdat Bahgat, «Saudi Arabia and the War on Terrorism,» *Arab Studies Quarterly*, vol. 26 (2004), pp. 51-63, and Martin Sieff, «Sand in Our Eyes: US-Saudi Relations After Iraq,» *National Interest* (Summer 2004), pp. 93-100.

انظر أيضاً تحليل: Gregory Gause, «Be Careful What You Wish For: The Future of US-Saudi Relations,» *World Policy Journal*, vol. 19, no. 1 (2002), pp. 37-50.

(٢٧) Economist Intelligence Unit, *Saudi Arabia: Country Report* (May-August 2003), and (February 2004), and *Gulf States Newsletter*, 2/5/2003 and 25/7/2003.

٢ ـ الساحة العربية ـ الإسرائيلية والساحة العربية

بعد إعلان مقرّرات قمة بيروت بوقت قصير، اتضح أن السعوديين، بالإضافة إلى أطراف عربية أخرى، لم تكن لديهم استراتيجيا واضحة حول كيفية المضي قدماً بمبادرة السلام. كان من المفترض أن ينجم عن لقاء الأمير عبد الله بالرئيس بوش في كراوفورد في تكساس عملية توزيع أعمال، فتمارس الولايات المتحدة الضغوط على إسرائيل لحثّها على التنازل عن الأراضي، بينما «تضمن» السعودية قبول الفلسطينيين وباقي الأطراف العربية. ولكن، في ظلّ السياسة الأمريكية الجديدة المناهضة للإرهاب، لم تمارس واشنطن إلا ضغوطاً ضئيلة على إسرائيل، حيث إن واشنطن تفهّمت وقدّرت عمليات إسرائيل «المناهضة للإرهاب». أضف إلى ذلك الافتقار إلى أي مخطّط حول كيفية تنسيق السياسات بين الدول العربية نفسها. وقد بدا أن مصر أخذت على عاتقها مهمة الوساطة بين حماس والسلطة الفلسطينية في سبيل إقامة علاقة تعاون بين الجانبين من شأنها أن تؤدي بالصف الفلسطيني كله إلى تقبّل وقف إطلاق النار والهدنة مع إسرائيل.

كالعادة، لم يأخذ السعوديون على عاتقهم مهمة التفاوض مباشرة مع الفلسطينيين، ناهيك عن إسرائيل، كما أنهم أنكروا الشائعات القائلة إن السلطات السعودية منخرطة في مفاوضات سرية لهذا الغرض. وعلى الأكثر، وضع الرسميون السعوديون خططاً للقاء نظرائهم المصريين للاطلاع على المعلومات والتقارير[٢٨]. ومع اعتقاد أن الفضل في المبادرة قد نُسب إلى الأمير عبد الله، إلا أن السعوديين لم يمتلكوا السلطة ولا الخبرة المطلوبة لممارسة نفوذهم على الفلسطينيين، وتركوا في الواقع التفاصيل الجوهرية للمصريين. ومن المؤكد أن معظم الدول العربية، ولا سيما المؤيدة للغرب كمصر والأردن، قد رأت في مبادرة الأمير عبد الله وسيلة يبرهنون بها على قدرتهم على إيجاد مخرج دبلوماسي للفلسطينيين (وللجموع المتظاهرة تأييداً لهم في أرجاء الوطن العربي) يؤمن لهم تسوية لمشكلاتهم. بيد أن الفلسطينيين أنفسهم انتقدوا موقف السعوديين المتحفّظ بصفتهم وسطاء معزولين عن الساحة. وفي الواقع، شدّد الإعلام الفلسطيني على أن المبادرة ليست سوى وسيلة ترمي إلى

---

(٢٨) *Middle East International*: (16 May 2003), and (5 November 2003), and *Gulf States Newsletter*, vol. 709 (2 May 2003).

إسكات الانتقاد الأمريكي للمملكة. وشدّد الفلسطينيون كذلك على أن المبادرة لم تنشئ جهازاً عملياً من شأنه أن يضع قراراتها موضع التنفيذ، كما عبّروا عن خوفهم من أن تتحول المبادرة إلى عملية طويلة تتيح لإسرائيل تفادي تنفيذ التزاماتها(٢٩). وبالإضافة إلى ذلك، أنكر المتحدثون باسم حماس الشائعات القائلة إن السلطات السعودية قد دخلت في مفاوضات سرية مع قادتهم لإبرام وقف إطلاق نار مع إسرائيل(٣٠).

في أي حال من الأحوال، استمرت مواقف السلطة الفلسطينية وحماس خالية من التنسيق. وبما أن العنف الفلسطيني ضد إسرائيل لم يخمد، وبما أن هذه الأخيرة لم تنسحب من المدن الفلسطينية الرئيسية التي استولت عليها من جديد خلال الانتفاضة، كانت «عملية السلام» عديمة الجدوى. ولكن، لم تستنتج السعودية من هذه الأحداث أن الحاجة تقضي بتغيير نهجها والانخراط مباشرة في المفاوضات، بل سعى قادتها إلى استعادة نهج التعامل غير المباشر السابق. ففي تموز/ يوليو ٢٠٠٣، قام الأمير عبد الله بزيارة عدد من الدول العربية، أبرزها سورية «لإعادة تنشيط» مبادرته، مع إظهار الحاجة إلى دولة فلسطينية. وبعد التدخل في العراق بقيادة الأمريكيين، واحتمال هجومهم على سورية، حذا وزراء الخارجية العرب حذو الأمير عبد الله، وقاموا بزيارة سورية، ومناقشة القيام بـ «عمل عربي مشترك»، يضمّ إيران، لمعالجة قضايا العراق وسورية ومبادرة السلام الفلسطينية ـ الإسرائيلية. وفي أوائل آب/ أغسطس، قام الزعيم الفلسطيني محمود عباس (أبو مازن) بزيارة المملكة لوضع السعوديين في جو ما آلت إليه المفاوضات مع إسرائيل(٣١).

ولكن، لم تؤدِّ هذه الخطوات بالسعوديين إلى أبعد من التصريحات بكثير. صحيح أن القادة السعوديين، وأبرزهم الأمير عبد الله بنفسه، انتابهم القلق إزاء تنفيذ مبادرتهم، إلا أنهم لم يسعوا إلى تحويلها إلى برنامج ناشط ينخرطون فيه بصورة مباشرة. وكانت هذه هي حالة القمة في أوائل حزيران/ يونيو ٢٠٠٣ حين التقى القادة العرب الرئيس بوش في المنتجع المصري في شرم الشيخ. فبصرف النظر عن تشابه مقرّرات شرم الشيخ الأخيرة مع مبادرة الأمير عبد الله، اعترض

---

(٢٩) *Al-Quds* (Jerusalem), 4/12/2003.

(٣٠) *Middle East* (April 2002).

(٣١) Radio Kuwait (30 July 2003), and Middle East News Agency (Cairo) (1 August 2003).

هذا الأخير على فقرة ورد فيها أن المشاركين يوافقون على تطبيع العلاقات مع إسرائيل كجزء من التمهيد لتدابير بناء الثقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وقد نجحت الجهود السعودية، وتم استثناء هذه الفقرة من البيان النهائي. ومن الواضح أن هذا الأمر كان انخراطاً سعودياً فاعلاً في حلبة الصراع العربي ـ الإسرائيلي. ولكن، اهتم التدخل السعودي بالعلاقات العربية ـ العربية من دون سواها بدلاً من الشؤون العربية ـ الإسرائيلية، وهذا ما شرحه السعوديون وفقاً لمقررات قمة بيروت بالقول إن «التطبيع التام» مع إسرائيل مُتوقَع بعد نهاية الانسحاب الإسرائيلي، وليس بصفته مرحلة وسطى في العملية. وبناءً عليه، فإن عملية التطبيع ستتأخر. وقد فضّل ولي العهد المحافظة على مقررات قمة بيروت المقبولة على نحو واسع، التي تمثل بوضوح وساطة سعودية ناجحة، بدلاً من السعي إلى تنفيذ هذه المقرّرات بصفتها وسائل فورية وعملية تشجع على السلام[٣٢]. فالرياض لا ترغب في المخاطرة بخسارة الدعم العربي الواسع، وإفساد علاقات المملكة مع دول مثل سورية وإيران يكون بوسعها رفض مقرّرات شرم الشيخ المقترحة. ويبدو أن عبد الله فضل الاحتفاظ بالخطة بصفتها مبادرة عربية، تدفع إلى قيام قمم عربية وإعلان عمل عربي مشترك (يكون ذا صلة بقضايا العراق وسورية وفلسطين). ومرة أخرى، نجح السعوديون في حشد صفوف معظم الدول العربية خلف مبادرتهم، والحصول بالتالي على الشرعية والأمن من خلال وضعيتهم كوسطاء. إلا أنهم بقوا منفصلين عن حلبة الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، تاركين الدور الفعلي لمصر والفلسطينيين أنفسهم. وقد حرص هؤلاء على فهم هذا التحفظ وانتقاده.

٣ ـ الخليج

بقيت علاقات السعودية بباقي دول الخليج على حالها في الفترة التي نحن بصددها. وساهمت مبادرة الأمير عبد الله هنا في الحفاظ على الوضع القائم. ويمكن للقادة السعوديين أن يشعروا بالسرور بفعل وقوف باقي أعضاء دول الخليج العربي (الكويت والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وعُمان)، التي تنتمي إلى مجلس التعاون الخليجي، وراء المملكة في مبادرتها. وهذا بحدّ ذاته يؤكد من جديد قدرة الرياض على تنسيق سياسات

(٣٢) Economist Intelligence Unit, Country Report: Saudi Arabia (August 2003), p. 21.

دول الخليج الأخرى. وقد اعترضت الدول الصغيرة على طموح السعودية للسيطرة على مجلس التعاون الخليجي، وهي الإمارات العربية المتحدة التي تقاوم، منذ أن فقدت سلطتها الجزئية على جزيرة أبو موسى في الخليج لصالح الإيرانيين الذين استولوا عليها في عام ١٩٩٢، التقارب السعودي مع إيران؛ وقامت عُمان من جهتها بعقد اتصالات دبلوماسية مكثفة مع العراق إبان حكم صدام، بالإضافة إلى علاقات اقتصادية ودبلوماسية مع إيران أثارت تجهماً في الرياض[٣٣]؛ واتّبعت قطر خطاً سياسياً مستقلاً منذ أن تسلّم الشيخ حمد مقاليد الحكم، وهو ما أثار استياء السعوديين، ولا تزال قضايا تتعلق بالحدود بين البلدين مطروحة. بيد أن دول مجلس التعاون الخليجي دعمت جميعها مبادرة الأمير عبد الله، وأتاحت للسعودية فرصة التصرف بصفتها المنسّق بين دول المجلس. وقد استخدمت السعودية هذا المناخ المؤاتي للمصالحة مع قطر. وأدت الاتصالات الدبلوماسية، والضغوط السعودية على قطر، التي مورست في صيف عام ٢٠٠٣، إلى تزايد التعاون بين الدولتين، حتى بعد أن استمرت النقاشات المفتوحة والانتقادات الموجّهة إلى السعودية من تلفزيون «الجزيرة» الذي يبثّ من الدوحة في إلقاء ظلها على العلاقات بين الدولتين[٣٤]. أما بالنسبة إلى التحالف الذي قاد الحرب على العراق بقيادة الأمريكيين، فقد تقبّلته دول مجلس التعاون على غرار السعودية. وقد أعرب بعضها، كالكويت والبحرين، عن دعمه العلني للهجوم أكثر مما فعلت الرياض. وعلى أي حال، لم تتسبّب الحرب بخلافات جديدة بين السعودية وأعضاء مجلس التعاون الخليجي[٣٥].

كما حافظت علاقات المملكة على استقرارها نسبياً مع إيران. فقد صان ولي العهد الأمير عبد الله والرئيس الإيراني خاتمي في السنوات ما بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٤ العلاقات المتحسّنة التي أعدّ لها منذ عام ١٩٩٧، وهو ما دل على ذوبان الجليد بين الشيعة الإيرانيين والسعوديين الوهّابيين السنّة، على الأقل على المستوى الرسمي. وقد وافقت السعودية كذلك على أن تؤدي إيران دوراً في المحافظة على أمن الخليج، ولكن لم يَجْرِ إعداد مستندات رسمية في هذا

---

(٣٣) انظر: Simon Henderson, *The New Pillar: Conservative Arab Gulf States and US Strategy*, Policy Paper; 58 (Washington, DC: Washington Institute for Middle East Policy, 2003), pp. 20-33.

(٣٤) *Gulf States Newsletter*, no. 689 (26 June 2002) and no. 736 (11 June 2004).

(٣٥) Henderson, Ibid., pp. 85-87.

الصدد، ولم يتم تحديد دور إيران. وقد قصدت السعودية الموافقة على دور إيراني من دون قيود إضافية، بما أنه يمكن للولايات المتحدة أن ترفض الاعتراف بأي دور يُمنَح للقوات الإيرانية في الخليج. ولا تزال االسعودية معتمدة على الحماية الأمريكية ضد اعتداء أجنبي محتمل. وفي الواقع، بقيت السعودية مرتابة بشأن بعض المصالح والدوافع الإيرانية التي قد تحمل تطلعات نحو تطوير قدرات نووية تدعمها الصواريخ البالستية، والتدخل في أفغانستان والعراق (حيث تنافس إيران المصالح السعودية)، والإعداد لجيش ضخم مستعد للتدخل الخارجي. وبالرغم من هذه الشكوك، تفادى القادة السعوديون تحدّي الإيرانيين. وبالنظر إلى أن إيران انتقدت مبادرة الأمير عبد الله ونبذتها في البداية، بصفتها مبادرة تخدم مصالح إسرائيل، تبيّن لها بمرور الوقت أن السعودية لم تنخرط في عمل من شأنه إرضاء إسرائيل، وهو ما دفع إيران إلى التخلي عن انتقادها[٣٦]. وهكذا، لم تؤثر المبادرة في العلاقات السعودية في منطقة الخليج.

خلاصة: المكانة على حساب المشاركة

كان احتلال مكانة الوسيط أو منسق سياسات المنطقة المختلفة التي تمارسها أطراف متنوعة، هدفاً سعودياً منطقياً يعكس حاجة المملكة إلى موازنة خياراتها الأمنية المتنوّعة في المنطقة، بالإضافة إلى رغبة قادتها في حلّ هذه المشكلات من خلال الوسائل الدبلوماسية. كما أن السعي وراء هذه المكانة يدل على تصميم القيادة على اكتساب الشرعية والنفوذ عبر هذه الوسائل بدلاً من التحول إلى «قائد نشط» في حلبة القومية العربية.

وعلى هذا الأساس، نجحت مبادرة السلام التي قام بها ولي العهد الأمير عبد الله في تحسين موقف المملكة في المنطقة، كما أنها أثرت بعض الشيء في مكانتها داخل الولايات المتحدة. فقد رأت واشنطن أن مبادرة السعودية مفيدة في المضي قدماً نحو السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، بالرغم من أنها لم تحقق الصورة أو النتائج التي كان السعوديون يأملون في تحقيقها. ورأت الدول العربية من جهتها في هذه المبادرة الخطوة الدبلوماسية الوحيدة التي من

---

(٣٦) Gwenn Okruhlik, «Saudi-Iranian Relations: External Rapprochement and Internal Consolidation,» *Middle East Policy*, vol. 10 (2003), p. 113, and Henner Fuertig, *Iran's Rivalry with Saudi Arabia between the Gulf Wars* (Reading, PA: Ithaca Press, 2002).

شأنها مساعدة الفلسطينيين. وقد نُسِب الفضل إلى السعوديين في هذه الإنجازات، وفي قدرتهم على إعادة برمجة النبرة السائدة والحصول على دعم إقليمي ودولي.

مع ذلك، لم يطور القادة السعوديون آلية لقيادة وساطة مماثلة أو المساهمة فيها مساهمة فاعلة. وهذا على الأقل جزء من الأسباب التي تقف وراء إخفاقهم في مبادرة السلام على صعيد تحقيق أهدافها الواضحة. أضف إلى ذلك أنهم عجزوا عن تحويل المبادرة إلى وسيلة تدفع الولايات المتحدة إلى الانحراف عن مسار «مطاردة الإرهابيين». وعلى الرغم من استحسان واشنطن مبادرة عبد الله، واجهت الولايات المتحدة المملكة بصلتها بالإرهاب. صحيح أن مبادرة الأمير عبد الله نجحت في إزالة تعقيدات الوضع الإقليمي للمملكة وقامت بتحسينه بصورة واضحة، إلا أنها تركت المملكة في النهاية تواجه قوة التحديات الإقليمية والضغوط الدولية برمّتها.

الفصل الثالث عشر

كيف نفهم العلاقات الأمريكية ـ السعودية

راشيل برونسون

أولاً: أحجية

ما إن هدأ الغبار على أنقاض اعتداءات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ حتى تحوّلت الأضواء الدولية إلى العلاقات الأمريكية ـ السعودية. فقد أتى خمسة عشر من الخاطفين التسعة عشر الذين ارتكبوا أفظع الاعتداءات الإرهابية في تاريخ أمريكا من المملكة السعودية، التي تُعَدّ أحد أقرب وأقدم شركاء أمريكا في الشرق الأوسط. وبدأ الكثيرون في أرجاء الأرض يطرحون سؤالاً أساسياً في محله، وهو: لماذا حاك صانعو القرار الأمريكيون والسعوديون هذه الصلات الوثيقة في المقام الأول؟ فقليلة هي النقاط المشتركة التي تجمع الدولتين؛ فإحداهما دولة علمانية ديمقراطية قائمة منذ زمن طويل، والأخرى دولة فتية تحجب نفسها تحت ستار الدين. وقد سألني مسؤول سعودي رفيع المستوى قائلاً: «ما الذي تتقاسمه الولايات المتحدة مع دولة يُحظَّر على النساء فيها قيادة السيارات، ويمثل القرآن دستوراً لها، وتسود فيها عادة قطع الرؤوس؟».

يقتصر الجواب البديهي لفهم سبب إقامة هاتين الدولتين علاقة وثيقة وملزمة مع مرور الوقت على مقايضة النفط بالأمن. فالسعودية تؤمّن من جهتها تدفق النفط بانتظام وبأسعار معقولة، بينما تزوّد الولايات المتحدة السعودية بمظلة أمنية شاملة[1].

---

(١) انظر الفصلين الحادي عشر والرابع عشر في هذا الكتاب.

بيد أن صورة «النفط مقابل الأمن» الكاريكاتورية تمثل، كمعظم الرسوم الكاريكاتورية، صورة فائقة التبسيط ومثيرة للجدل، وتؤدي إلى سوء فهم عميق حول أسس هذه العلاقة وجوانبها الغامضة، وأسباب تدهورها السريع بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١. وقد تعقّدت هذه الصورة أيضاً بفعل تجاوز الاتهامات المتبادلة حول ما إذا كانت السياسات الأمريكية أو البيئة الداخلية السعودية هي التي تفسّر الاعتداءات الإرهابية.

لا ريب في أن النفط قد مثّل عاملاً مهماً في علاقة أية دولة بالمملكة العربية السعودية. ومن الصعب أن يكون الوضع غير ذلك بالنسبة إلى بلد يتربّع بصورة مؤكدة على ربع موارد النفط في العالم، ويستند إلى تصدير «الذهب الأسود» بنسبة تصل إلى ٩٠ حتى ٩٥ بالمئة من إجمالي عائدات التصدير[٢]. وقد حققت السعودية مكانة فريدة بين منتجي النفط، نظراً إلى قدرتها على تصديره إلى الأسواق إبان الأزمات.

وبما أن السعودية هي «المنتج القادر على ضمان استقرار السوق» بالنسبة إلى العالم، فهي تحظى بنفوذ هائل على أسعار النفط العالمية. فهي تمسك بزمام زهاء ٧٠ بالمئة من قدرة منظمة أوبك الاحتياطية، وهو ما يعني زهاء ٧٠ بالمئة من القدرة الاحتياطية في العالم[٣]، نظراً إلى المشكلات الراهنة في فنزويلا ونيجيريا وسواهما. فعندما وقعت مشكلة في بلد كبير الإنتاج (كتدهور الوضع السياسي في نيجيريا، وإضراب عمال النفط الفنزويليين، وأعاصير تجتاح مصافي النفط الأمريكية)، عوّضت السعودية وحدها وبسرعة الكمية المطلوبة.

لكن النفط وحده لا يفسر دون سواه السبب الذي أدى بالولايات المتحدة والسعودية إلى صياغة شراكة حميمة من هذا النوع. ففي النهاية، أسفرت علاقات أمريكا بباقي الدول الرئيسية المصدّرة للنفط عن اضطرابات شديدة. وطيلة فترة الحرب الباردة، عاشت الولايات المتحدة صراعاً مع الاتحاد

---

(٢) Energy Information Administration, *Country Analysis Briefs: Saudi Arabia* (Washington, DC: Department of Energy, 2004).

تقول وحدة المعلومات في **الإيكونوميست** إن قطاع النفط قد شكل ٨٥ بالمئة من إيرادات الصادرات السعودية منذ حرب الخليج في عام ١٩٩٠ عن: «The Economist Intelligence Unit,» *Country Profile* (Riyadh), no. 5 (2004).

(٣) في الربع الأخير من عام ٢٠٠٠، قُدر احتياطي أوبك الإنتاجي بـ ١,٧٨ مليون برميل في اليوم وقدرة السعودية بـ ١,٢٢ مليون برميل في اليوم.

السوفياتي، وهو دولة رئيسية مصدّرة للنفط. وعلى مدى ثلاثين عاماً من الستة والثلاثين عاماً ما بين عامي ١٩٦٧ و٢٠٠٣، لم تقم الولايات المتحدة علاقات سياسية رسمية مع العراق الذي يُقدَّر أنه يحتوي على ١١٥ مليار برميل كاحتياطي مؤكد، محتلاً بذلك المرتبة التي تلي السعودية مباشرة. وأما إيران التي تستحوذ على ١٠ بالمئة من النفط في العالم، فقد رزحت تحت عبء العقوبات الأمريكية طوال ٢٥ عاماً، كما اختبرت ليبيا ١٩ عاماً من العقوبات بقيادة الأمريكيين. وفي عام ٢٠٠٢، قامت الولايات المتحدة من وراء الكواليس بجهود فاشلة وخارجة عن القانون رمت إلى الإطاحة برئيس فنزويلا هوغو شافيز. وفي خريف عام ٢٠٠٤، شجعت الولايات المتحدة بشدّة على فرض عقوبات دولية على صادرات السودان النفطية رداً على عمليات انتهاك حقوق الإنسان الفاضحة التي تُمارَس في هذا البلد.

وأبدت الإدارات الأمريكية المتعاقبة استعداداً واضحاً لتحمّل النتائج المتأتية عن علاقات واهنة مع الدول المصدّرة للنفط. إن امتلاك احتياطيات كبيرة من النفط لا يعني تلقائياً إقامة علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة. ففي زمن الحرب الباردة، لم تتوفر في هذه البلدان المقوّمات التي تؤهلها لتكون حليفة للولايات المتحدة أو في مصاف زبائنها، إذ رأت نفسها صراحة في عداد خصومها. ولكن، تؤكد هذه النقطة أهمية إدراك المقوّمات التي تجعل دولة ما «منفتحة» على الأخرى في المقام الأول. فقد جذبت السعودية، وهي دولة ثرية ذات نظام ملكي ديني، انتباه الولايات المتحدة في صراعها العالمي الساخن ضد الشيوعية الملحدة. وساعدت الولايات المتحدة من جهتها السعودية على دحر خصومها الإقليميين والدوليين، فيما وافقت ضمناً على ميولها إلى الدعوة إلى الدين. وقد ساعدت علاقة البلدين معاً على رسم معالم معركة الحرب الباردة.

وقد ساعدت علاقة أمريكا الوثيقة بالمملكة على فرض العقوبات على صادرات النفط الخاصة بالدول التي تُعَدّ مصدر تهديد، وهو ما عزّز مكانة السعودية أكثر من أي وقت مضى. فأهمية النفط السعودي تبدو أنها نشأت جزئياً على أسس سياسية أكثر من أنها قُدّر للمملكة أن تحظى بها.

ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام للبيئة السياسية العالمية، حيث الحاجة ماسة إلى النفط، وإلى استثمار عائداته، إذا أردنا أن نفهم العلاقة الأمريكية ـ السعودية القائمة منذ أمد طويل. فمثلما كانت عليه حال العلاقات جميعها،

قامت الشراكة الأمريكية ـ السعودية في إطار الحرب الباردة، وكانت ذات جدوى في إدارة بعض الوقائع السياسية. وقد قُسّمت التوترات التي برزت في هذه العلاقة، ومنها الخلافات حول إسرائيل، إلى عناصر جزئية مستقلّة بسبب مصالح مشتركة واسعة النطاق تتعلق بمواجهة الاتحاد السوفياتي. فبيئة الحرب الباردة الاستراتيجية مهمة لشرح العلاقات الثنائية الوثيقة بمقدار أهمية الموارد الطبيعية للمملكة وحاجاتها الدفاعية. وهذا على الأقل جزء من السبب الذي حال دون اعتماد أمريكا على موارد النفط في العراق وليبيا، رغبة في التنويع بعيداً عن السعودية، كما أنه يفسر السبب الذي دفع الدولة السعودية ذات النظام الملكي إلى إقامة علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة، عوضاً عن الاتحاد السوفياتي الملحد رسمياً والمناهض للملكية. ولكن الوهن بدأ يصيب العلاقة الأمريكية ـ السعودية، كما نستنبط من تاريخ ما بعد الحرب الباردة بطرق تتشابه والوهن الذي أصاب عدداً من الشراكات العالمية الأخرى التي حظيت بتقدير عال من الولايات المتحدة على امتداد فترة طويلة. وتشرح نهاية الحرب الباردة سبب تدهور هذه العلاقة سريعاً بعد أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١. فقد تدهورت أسس العلاقة بين الطرفين بعد أن حرمها صانعو السياسة من رعايتهم لها طوال عقد كامل من الزمن وأكثر.

ثانياً: نشأة العلاقة

بالرغم من أن العلاقة الأمريكية ـ السعودية قد بلغت مرحلة النضج في أثناء الحرب الباردة، فإنها رأت النور قبل الحرب العالمية الثانية. ففي عام ١٩٣٢، اكتشفت شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا (سوكال) النفط في البحرين، وهي إمارة على جزيرة صغيرة، ومحاذية للجانب الشرقي من السعودية. وسرعان ما حوّل المنقّبون انتباههم إلى المملكة التي تشاطر البحرين مقوّماتها الجيولوجية. وتقدمت شركة نفط العراق المدعومة بريطانياً، وكانت عبارة عن اتحاد شركات سيطر آنذاك على نفط الخليج الفارسي، مع شركة «سوكال»، بطلب إلى ملك السعودية عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود (المعروف في الغرب باسم ابن سعود) للحصول على المزيد من الامتيازات الواعدة في المملكة.

على الصعيد الاستراتيجي، كان لدى الملك سبب وجيه لاختيار شركة نفط العراق. فلسنوات خلت، دعم التاج البريطاني من وراء الكواليس الملك عبد

العزيز مادياً وعسكرياً[٤]. وكان منح الشركة الامتياز سيجلب المزيد من علاقات العمل المجزية مع صاحب السلطة الأقوى في المنطقة.

بيد أن مخاطر سياسية واقتصادية حقيقية حجبت منافع اختيار شركة نفط العراق. فقد قلق الملك الجديد بشأن المخطّطات البريطانية الاستعمارية. وكان من بين إيجابيات التوقيع مع الشركة الأمريكية أن الأمريكيين، بنظر الملك، هم أولاً وقبل كل شيء رجال أعمال لا يشاطرون البريطانيين نزعتهم إلى تغيير الترتيبات السياسية المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، برهنت «سوكال» على قدرة قياسية في العثور على النفط في مواقع استبعد الآخرون توفره فيها.

يرقى السبب الذي دفع الملك في النهاية إلى اختيار الشركة الأمريكية إلى نصيحة أسداها إليه صديقه البريطاني الحميم، جون فيلبي (John Philby)، إذ حذّره هذا الأخير من شركة نفط العراق التي تتمثل مصلحتها الأساسية بحيازة الامتياز، وبالاحتفاظ بالنفط في جوف الأرض وبعيداً عن السوق. فقد أخبر أحد الموظفين في الشركة، فيلبي أن شركته «لا تحتاج إلى مزيد من النفط، فلديها الكثير منه، ولا تدري ماذا ستفعل به، لكنها في الوقت نفسه تهتم اهتماماً بالغاً بإبقاء المنافسين بعيداً»[٥]. فكافأ الملك «سوكال» بمنحها الامتياز السعودي[٦] مقابل ٣٠ ألف قطعة ذهبية، وافقت السعودية على تسديدها في المستقبل من عائدات النفط إن تحقق، بالإضافة إلى دفعة سنوية قدرها ٥٠٠٠ جنيه، وهذا أكثر بخمس مرات من العرض الذي قدمته شركة نفط العراق[٧]. وأدى الاتفاق إلى قيام علاقة العمل السعودية ـ الأمريكية. وفي عام ١٩٣٨، اكتشفت الشركة النفط في حقل الدمام الرقم ٧، وبدأ الإنتاج في غضون أشهر بمقدار ١١ ألف

---

(٤) انظر مثلاً: Gerd Nonneman, «Saudi-European Relations 1902-2001: A Pragmatic Quest for Relative Autonomy,» *International Affairs*, vol. 77, no. 3 (July 2001), p. 643.

(٥) ممثل IPC ستيفين لونغريغ كما جاء ذكره، في: Daniel Tergin, *The Prize* (New York: Free Press, 1993), p. 291.

(٦) منح الامتياز من حيث الاسم إلى كاليفورنيا آرابيان ستاندرد أويل كومباني (كازوك)، وهي شركة تملكها وتشكلها ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا (سوكال).

(٧) انظر: H. St. John Philby, *Arabian Jubilee* (New York: John Day Company, 1953), p. 178.

ربما نجم عرض شركة نفط العراق الضئيل عن لعبة مخادعة قام بها فيلبي الذي لم يخبر ممثل شركة نفط العراق عن عزم الملك على قبول عرض «سوكال» بالدفع ذهباً. وبهذا، حرص فيلبي على ألا يزايد ممثلو الشركة، وهو ما كان يمكن أن يقوموا به لو علموا إلى أي حد اقتربت شركة «ستاندارد أويل» من إبرام الصفقة. انظر: Anthony Cave Brown, *Oil, God and Gold* (New York: Houghton Mifflin, 1999), p. 55.

برميل في اليوم. ومع مرور عشر سنوات، واكتشاف حقول نفطية لاحقاً، قارب الرقم زهاء ٤٧٧ ألف برميل في اليوم، وأصبحت الشركة المدعوة اليوم الشركة العربية الأمريكية (أرامكو) تتحكّم في ما يزيد بقليل على خمسة بالمئة من الإنتاج العالمي، وزهاء ٣٥ بالمئة من إنتاج الشرق الأوسط برمّته(٨).

في شباط/فبراير ١٩٤٥، التقى الملك عبد العزيز والرئيس روزفلت للمرة الأولى والوحيدة في البحيرات المرة على متن «يو. إس. إس. كوينسي»، ولم يُعقَد اللقاء بسبب النفط السعودي فحسب، بل كذلك بسبب فضول الرئيسين المشترك أحدهما حيال الآخر: فأحدهما زعيم أحد أكثر البلدان نفوذاً في العالم، والآخر زعيم يتمتع بشخصية قيادية لأرض صحراوية تضم بين ثناياها أقدس بقاع الإسلام. كما حرص الرئيس روزفلت للقاء زعيم البلاد التي رأت الولايات المتحدة في عام ١٩٤٣ أنها مؤهلة للاستفادة من برنامج الإعارة والتأجير من ضمن أربع دول عربية تم اختيارها لهذه الغاية. ومن المعلوم أنه في أثناء الحرب، على الرغم من موقف الملك عبد العزيز الحيادي الرسمي، فإنه مال نحو الحلفاء، وسمح لبريطانيا والولايات المتحدة بالتحليق فوق الأراضي السعودية، وهو ما قصّر المسافة التي كان على طائرات الحلفاء قطعها على نحو ملحوظ. كما سهّل الدعم السعودي جهود إعادة التموين السوفياتية التي كان الحلفاء يقومون بها عن طريق الخليج. ووفقاً لجيمس بيرنز، وزير خارجية الرئيس روزفلت، كان هذا الأخير «مصمماً في ضوء موقع السعودية الاستراتيجي، وأهمية موارد هذا البلد النفطية، ومنزلة الملك عبد العزيز في أرجاء الوطن العربي، على أن الدفاع عن السعودية حيوي للدفاع عن الولايات المتحدة»(٩). وقد تبيّن في السنوات الخمسين التالية أن نفط المملكة وموقعها الجغرافي وميولها السياسية برّرت كلها دعماً أمريكياً مهماً.

وبعد مضي ستة أشهر، اتفق الفريقان على بناء مطار في الظهران على

---

(٨) *The International Petroleum Cartel: Staff Report to the Federal Trade Commission Submitted to the Subcommittee on Monopoly of the Select Committee on Small Business, United States Senate* (Washington, DC: U.S.G.P.O., 1952), chap. 5: «Other Common Ownerships in the Middle East», pp. 113-136.

(٩) «Hearings on Petroleum Arrangements with Saudi Arabia,» *Mulligan Papers*, Box 8, Folder 27.14 (16 February 1948).

أتت هذه الشهادة رداً على حجة الكونغرس القائلة إن القرارات في زمن الحرب قد اتخذت بتوصية من مسؤولي النفط في أرامكو ولمصلحتهم، وأنهم طلبوا ثمناً باهظاً من البحرية الأمريكية في مقابل النفط.

الشاطئ الشرقي للمملكة. وكانت الغاية الأساسية من بنائه مساعدة الولايات المتحدة على نشر قواتها حتى منطقة المحيط الهادئ في فترة الحرب العالمية الثانية. لكن الحرب وضعت أوزارها قبل الانتهاء من تشييد المطار. ومع بزوغ فجر الحرب الباردة، أصبح مطار الظهران قاعدة محتملة يمكن بواسطتها احتواء الاتحاد السوفياتي. وكانت الولايات المتحدة في طور التفوّق على دور بريطانيا التقليدي القوي في الخليج على الصعد الاقتصادية والسياسية والعسكرية، كما كانت تعمل على توطيد علاقتها مع السعودية.

ثالثاً: الحرب الباردة

طوال الحرب الباردة، تكاثرت الأسباب التي دفعت القادة الأمريكيين والسعوديين إلى العمل معاً. فقد كان احتياطي النفط السعودي في غاية الأهمية بالنسبة إلى الولايات المتحدة في أيام الحرب الباردة الأولى، ولكنْ، ليس لاستهلاكها الخاص، نظراً إلى اعتمادها على إنتاجها المحلي. وقد اعتمد القادة الأمريكيون على مؤونة نفطية شرق أوسطية منتظمة، وبتكاليف زهيدة، في سبيل دعم عملية إعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية. ولو لم تأبه أمريكا لمصير أوروبا، ما كانت أصبحت السعودية الشريك الأكثر أهمية. ولكن خلال الحرب الباردة، ارتبط الأمن الأمريكي ارتباطاً لا ينفصم بأوروبا، وبالتالي بنفط الشرق الأوسط. وحين تخطّى الطلب الأمريكي حدود الإنتاج المحلي، أصبح النفاذ إلى النفط السعودي مصلحة استراتيجية ملحّة أكثر من أي وقت مضى.

أما موقع السعودية الجغرافي، فقد كان في غاية الأهمية. ففي نهاية الحرب العالمية الثانية، اهتمت الولايات المتحدة بقدرة النفاذ إلى الأراضي السعودية في سبيل احتواء الميل السوفياتي إلى المغامرة. ومع تزايد حرارة الحرب الباردة، قلقت وزارة الخارجية من «أطماع الاتحاد السوفياتي في المنطقة بسبب نفطها، إضافة إلى موقعها الإستراتيجي جواً وأرضاً وبحراً بين أوروبا وآسيا، ووضعها الهشّ الدفاعي من الخارج والداخل»[١٠]. وازدادت أهمية المطار في الظهران في عيون وزارة الدفاع الأمريكية. فأمضى السفير الأمريكي رايموند هار معظم وقته يفاوض بشأن قدرة الوصول الأمريكية إلى القاعدة الجوية. وكان هذا في

(١٠) «Memorandum of Conversation,» Foreign Relations of the United States (FRUS), vol. 5 (19 March 1950), p. 1134.

الواقع السبب الرئيسي الذي أتى به إلى السعودية. وهو يذكر هذا الأمر قائلاً:

«تصرف الروس بطريقة تثير القلق. وتمتع مطار الظهران بأهمية خاصة من حيث حشد القوات في حال طرأت مشكلات مع الروس. لقد عقدنا اتفاقاً مع السعوديين بصدد هذا المطار، لكنه كان مبهماً، وكنا نريد تجهيزه بالمعدات؛ لست أعني تجهيزه بالأسلحة أو ما شابه، بل بالمنشآت»(١١).

في تلك الأيام، تذكر السفير هار قائلاً: «كنت قادراً على سماع وقع النعال الروسية تمشي متثاقلة على رمال الصحراء»(١٢). ومن ناحية أخرى، انسجمت ميول السعودية الأيديولوجية مع المصالح الأمريكية، حيث أصبحت الشيوعية خطراً يهدد وجود السعوديين أنفسهم. فقد كان آل سعود يستمدون نسبة كبيرة من شرعيتهم من اتفاقهم مع الزعيم الديني محمد بن عبد الوهّاب في عام ١٧٤٤. كما أنهم لم يستخفوا بدورهم كناطقين باسم أكثر أماكن الإسلام قدسية. ورأى آل سعود القليل من الارتياح، والكثير من التهديد في الإلحاد السوفياتي. وعلى عكس علاقتها مع مصر وسورية والعراق، نادراً ما اضطُرت الولايات المتحدة إلى تحذير القادة العرب السعوديين من طبيعة الاتحاد السوفياتي الخطيرة. ففي النهاية، دعم السوفيات العديد من خصوم الملكية في المنطقة، كمصر واليمن، في وقت لاحق. وقد حال هذا العداء الأيديولوجي نحو الشيوعية دون لعب السعودية ورقة السوفيات ضد الولايات المتحدة، كما فعل العراق ومصر والكثير من بلدان العالم الثالث في تلك الفترة. ولم يمثل الاتحاد السوفياتي بديلاً قابلاً للاستمرار بالنسبة إلى القيادة السعودية(١٣). وقد

---

(١١) «Recollections of Raymond Hare,» Frontline Diplomacy: The US Foreign Affairs Oral History Collection,» Association for Diplomatic Studies and Training (2000).

(١٢) Oral History Interview with Raymond Hare, by John Luter on 28 August 1972, Columbia University Oral History Project, Eisenhower Library Raymond Hare, p. 56.

(١٣) يصح القول كما أشير إليه، في: Nonneman, «Saudi-European Relations 1902-2001: A Pragmatic Quest for Relative Autonomy,» note 41.

إن الحال لم يكن دوماً على هذا المنوال. فقد رأى آل سعود عموماً في السوفيات خطراً وجودياً منذ أيام الحرب الباردة الأولى، ولا سيما في عهد الملك فيصل وصولاً إلى نهاية الثمانينيات. ويبقى رفضهم تخفيف الدين الروسي في عام ١٩٣٢ مسألة ترجيح كفتيْ ميزان المصالح ترجيحاً عملياً، لكن تغيرت الدينامية مع ارتفاع حرارة الحرب الباردة، وحُددت معالم الاختلافات الأيديولوجية تحديداً واضحاً وخطيراً. وجمع الخوف من الشيوعية بين المصالح الأمريكية والسعودية، وهذا ما تجلى بوضوح في عهد فيصل الذي واصل سيطرته على عملية صنع السياسة من عام ١٩٥٦ حتى عام ١٩٧٥. وقد كان لولديه بعد وفاته التأثير البالغ في حثّ الملكين خالد وفهد على مراقبة السوفيات.

أكد الملك عبد العزيز خلال لقائه الجنرال داي، القائد الأمريكي لمطار الظهران، في عام ١٩٥١، قائلاً: «إذا تم العثور على شيوعي واحد في السعودية، فسأسلمك رأسه»[١٤].

في أثناء النصف الأول من الحرب الباردة، تطلعت مختلف الإدارات الأمريكية إلى المملكة للتصدّي لتنامي النفوذ الروسي في مصر. ففي عهد الرئيس جمال عبد الناصر، كانت مصر القوة العربية الرئيسية، وكانت تحتضن النزعات القومية العربية، وتلك المؤيدة لمصر وللسوفيات في دول المنطقة. وفي أوقات مختلفة، حاولت الولايات المتحدة بالتعاون مع السعودية استيعاب عبد الناصر أو تحدّيه. فمثلاً، بعد أن أدركت إدارة آيزنهاور استحالة انضواء عبد الناصر تحت اللواء الأمريكي، بدأ وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس بدعم خصومه المحتملين في المنطقة. وقد أمل دالاس في أن يتزعم الملك سعود كتلة يحرّكها الدين ضد قومية عبد الناصر، كما بدأ المطلعون في واشنطن المفعمون أملاً بالإشارة إلى الملك السعودي بصفته الزعيم الروحي الأعلى للأمة الإسلامية. ولكن الجهود باءت بالفشل حين اتضح أن الملك سعود بن عبد العزيز لم يكن على مستوى المهمة.

وبعد مضي بضع سنوات، انقلبت الأدوار حين حاول الرئيس الأمريكي جون كينيدي اجتذاب عبد الناصر إلى الولايات المتحدة في الوقت الذي حدّدت القيادة السعودية فيه موقفها منه بصفته خطراً رئيسياً في المنطقة. ففي أثناء لقاء له مع كينيدي في شباط/فبراير ١٩٦٢، عبّر الملك سعود عن قلق بالغ، قائلاً: إن سياسة واشنطن الجديدة الرامية إلى التوصل إلى تسوية مع مصر «تساعد دولاً أعربت عن ميول يسارية وتعاطف مع الاتحاد السوفياتي أكثر من تعاطفها مع الولايات المتحدة». وقد روى نائب وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا، فيليب تالبوت، أن حديثاً دار بينه وبين ولي العهد الأمير فيصل حذّر فيه هذا الأخير من أن «عبد الناصر شيوعي أو مصاب بما يصعب تحديده، إنما يمكن وصفه بالجنون أو انفصام الشخصية»[١٥]. وعلى أي حال، فشل الملك سعود وولي العهد الأمير فيصل في توجيه

---

(١٤) «Memorandum of Conversation Prepared in the Department of Defense,» *FRUS*, vol. 5 (17 December 1951), p. 1072.

(١٥) «To Secretary of State, from Talbott,» MEMO, JFK library, Country File (Saudi Arabia) (1-19 February 1962), p. 2.

السياسة الأمريكية بعيداً عن سياستها المؤيدة لمصر والمعتمدة حديثاً[(١٦)].

في أوائل السبعينيات، طرأت ثلاثة متغيّرات أدت إلى تمتين العلاقة الأمريكية ـ السعودية على نحو مثير:

١ ـ المتغيّر **الأول** هو استغلال الولايات المتحدة للمرة الأولى طاقتها الإنتاجية النفطية بصورة كاملة. ففي النصف الأول من الحرب الباردة، أنتجت الولايات المتحدة كمية نفط أدنى من طاقتها الكاملة. ولكن في عام ١٩٧٢، فرض الطلب المحلي استغلال هذه الطاقة استغلالاً كاملاً. ولم يعد المخزون الزائد متوفراً للتخفيف من حدة النقص الذي قد ينجم عن أسباب طبيعية أو سياسية. ففي الوقت الذي قاطع فيه المصدّرون العرب مثلاً زبائنهم الأوروبيين في عام ١٩٥٦ وعام ١٩٦٧، طرحت الولايات المتحدة نفطاً إضافياً في السوق لتلطيف الأزمة. أما بعد عام ١٩٧٢، فلم يعُد بوسع الولايات المتحدة الاضطلاع بدور «المنتج القادر على ضمان استقرار السوق».

وهكذا، حين قطع مصدّرو النفط العرب، بما في ذلك السعودية، الإنتاج عن الولايات المتحدة، ثم فرضوا الحظر عليها خلال حرب عام ١٩٧٣، لم تتمكّن الولايات المتحدة من تعويض الفرق، كما فعلت في أثناء الحظرين السابقين. وللمرة الأولى، رجّحت كفة الدول التابعة لمنظمة أوبك على كفة الولايات المتحدة. وفي مواجهة خلفية موجة الطلب وتغيير توزيع العرض، أثمر قطع الإنتاج والحظر عن زيادة أسعار النفط بنسبة أربعة أضعاف، بالإضافة

---

(١٦) انظر: Warren Bass, *Support Any Friend: Kennedy's Middle East and the Making of the US-Israel Alliance* (New York: Oxford University Press, 2003), and John S. Badeau, *The American Approach to the Arab World* (New York: Harper Row, 1968).

كانت حرب اليمن السبب الذي حرك إدارة كينيدي باتجاه موقف أكثر تأييداً للسعودية. فقد تسلم السفير الأمريكي في مصر جون بادو تعليمات لحث عبد الناصر على وقف الاعتداءات على المملكة، وقال إن «قصف السعودية وإنزال الأسلحة بالمظلات. . يجبران الولايات المتحدة على التقدم نحو نقطة حيث لا نملك بديلاً سوى إيفاء التزاماتنا حيال السعوديين. . إننا نرغب في تفادي خلاف حاقد مع الجمهورية العربية المتحدة إن أمكن، ولكن إن لم تتوقف الجمهورية العربية المتحدة عن هجماتها المباشرة على السعودية، ستضطر الحكومة الأمريكية إلى إعادة النظر في سياستها حيال الجمهورية العربية المتحدة»، إلا أن جهوده باءت بالفشل.

انظر: «Telegram from the Department of State to the Embassy in the United Arab Republic,» *FRUS*, vol. 18 (2 March 1963), p. 391.

في النهاية، وكما حذر بادو، أرسلت الولايات المتحدة سرباً من الطائرات المقاتلة للدفاع عن السعودية. انظر: Parker T. Hart, *Saudi Arabia and the United States: Birth of a Security Partnership* (Bloomington, IN: Indiana University Press, 1998), chaps. 5 and 8.

إلى عملية تحويل كبرى للثروة لم يسبق لها مثيل في تاريخ العالم.

٢ ـ مثّل تحول السعودية إلى بلد فاحش الثراء التغيير الجوهري **الثاني** في فترة السبعينيات. وعلى إثر الحظر وارتفاع الأسعار الذي تلاه، تدفقت مليارات دولارات النفط أو «البترودولار» على المملكة، وقد وفّر هذا لها راحة وُضعت موضع الترحيب، نظراً إلى حاجتها الماسة إلى المستشفيات والمدارس والطرقات والخدمات العصرية. وخصّصت الحكومة عدداً كبيراً من المنح التعليمية بغية إرسال المواطنين إلى الولايات المتحدة للاستفادة من العلوم والمهارات العصرية في المجالات كافة[١٧]. وامتلأت موانئ السعودية بالسفن حتى فسدت الحمولة في أكثر الأحيان على متنها قبل استلامها التصريح بالدخول.

تم استثمار مبالغ سعودية ضخمة في الولايات المتحدة. وشكّل وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر، ووزير الخزينة ويليام سيمون، وولي عهد السعودية الأمير فهد، لجنة اقتصادية مشتركة لتشجيع الاستثمار السعودي في الولايات المتحدة. ومن خلال قوانين وحوافز جديدة، تلقّى المستثمرون السعوديون نسباً تفضيلية في الاستثمارات الأمريكية. ففي منتصف السبعينيات، استولت السعودية على ٣٥ مليار دولار في صورة سندات خزينة محدّدة[١٨]. وأما أكثر الإحصاءات مدعاة للذهول، التي فاقت سواها في ما يتعلق بالتعاون الأمريكي ـ السعودي، فقد تحدّثت عن مبلغ ١,٧ مليار دولار سدّدته الولايات المتحدة مقابل النفط السعودي في عام ١٩٧٤. وفي العام نفسه، تدفق ٨,٥

---

(١٧) في عام ٢٠٠٢، ونظراً إلى تضاؤل الثروات وقيام عدد أكبر من الفرص المحلية واستفحال العداء في البيئة الأمريكية، انخفض هذا العدد إلى ٦٠٠٠ سعودي. ويسير الحضور السعودي في المدارس الأمريكية على خط موازٍ على نحو لافت مع خط الواردات النفطية. وفي عام ١٩٧٦، كان يوجد في أمريكا ٣٠٠٠ طالب؛ وفي عام ١٩٨٠، كان عدد الطلاب ١٠ آلاف، وبلغ في عام ١٩٨٥ ٨٠٠٠ طالب ليصبح ٦٠٠٠ في عام ٢٠٠٢ وينخفض إلى ٤٠٠٠ تقريباً في عام ٢٠٠٤. انظر: «Foreign (Non-immigrant) Student Enrolment in College: 1976-2002,» *Statistical Abstract of the United States* (US Census Bureau: NTIS) (2003), p. 183, and <http://www.kfshrc.edu.sa/arabian/html/faq_schooling.html>.

• إن الأرقام التي أوردتها سفارة المملكة العربية السعودية تظهر تبايناً كبيراً بين أوائل الثمانينيات واليوم. ويفيد المستشفى الاختصاصي ومركز أبحاث الملك فيصل الذي يعتمد على السفارة السعودية، أن المملكة أرسلت في أوائل الثمانينيات أكثر من ١٥ ألف طالب سنوياً إلى الولايات المتحدة للدراسة في مراحل ما قبل الإجازة وبعدها. أما اليوم فإنهم اليوم يعتبرون أن هذا الرقم أقرب إلى ٣٠٠٠ سنوياً. انظر: <http://www.kfshrc.edu.sa. arabian.html/faq_schooling.html>.

(١٨) «Saudi Power,» *Newsweek* (6 March 1978).

مليار دولار من الأموال السعودية إلى الولايات المتحدة[١٩]، وكذلك إلى مصانع الأسلحة الأمريكية، وأُنفقت مليارات الدولارات في عملية شراء جنونية بدأت في عام ١٩٦٧، وتسارعت وتيرتها بعد عام ١٩٧٣.

٣ ـ أما التغيير **الثالث** غير الملاحَظ في فترة السبعينيات، فهو قرار السعودية استثمار أموالها بزخم في قضايا دولية رحّبت الولايات المتحدة بكثير منها. فمع توفر عائدات تصل إلى عشرات مليارات الدولارات، فاض ما يكفي من المال لتمويل عدد لا يُستهان به من العمليات الخارجية. ووظّفت السعودية أموالها في سلّتين رئيسيتين: المنظمات الإسلامية، والعمليات المناهضة للسوفيات؛ فكمّلت إحداهما الأخرى. ومثلما قال جيم هوغلاند بأسلوب حذق في مقالة له نشرها في صحيفة **الواشنطن بوست** الصادرة في عام ١٩٧٧: «ينفق السعوديون مليارات الدولارات على بناء قوس من النفوذ يمتد من المغرب شرقاً عبر أفريقيا والشرق الأوسط، ليتوغل في آسيا. وربما كان هذا القوس، سواء عن سابق تصميم أو عن طريق الصدفة، من صنيع إدارة أمريكية تتوق إلى التغلب على مصاعب جديدة برزت في عملية إقناع الكونغرس بأن يرصد أموالاً مناسبة من أجل هذا النوع من القضايا»[٢٠].

لقد ساعد المال السعودي الرئيس المصري الجديد أنور السادات على تحرير مصر من النفوذ السوفياتي، كما ساعدت الرياض على دحر الثوار الشيوعيين في الكونغو[٢١]. وقد أدى الدعم السعودي دوراً أساسياً في نجاحات جوناس سافيمبي الباكرة في أنغولا[٢٢]، كما أرسل السعوديون ٢٥٠ مليون

---

(١٩) Joe Stork, «Saudi Arabia and the US,» *MERIP Report* (October 1980), p. 26.

(٢٠) Jim Hoagland, «Practicing Checkbook Diplomacy,» *Washington Post* 21/12/1977, p. A1.

(٢١) لنقاش واسع حول النشاطات المنسقة بين السعودية ومصر وإيران والمغرب وفرنسا ضد الشيوعية في أفريقيا، انظر: Mohamed Heikal, *Iran: The Untold Story* (New York: Pantheon Books, 1982), pp. 112-116.
لقد تفحص هيكل أوراق الشاه واكتشف مستندات تشير إلى تنسيق وثيق بين السعوديين والباقين في أفريقيا. وسلطت مقابلة الكاتب مع الأمير تركي الفيصل، وزير الاستخبارات السعودية (١٩٧٨ ـ ٢٠٠١) في نيسان/أبريل ٢٠٠٤ الضوء على الجهود المتضافرة في أفريقيا. انظر أيضاً: Mahmood Mamdani, *Good Muslim, Bad Muslim: America, the Cold War, and the Roots of Terror* (New York: Pantheon Books, 2004).

(٢٢) ساندت السعودية زعيم الثوار في أنغولا جوناس سافيمبي من خلال تزويد المغرب بالمساعدة المادية لتشكيل مخيم تدريب لقوات حركة يونيتا (UNITA). وفي عام ١٩٨١، أخبر سافيمبي مراسل **بيزنيس ويك** ستيف موفسون أن «المغرب والسعودية كانا أكبر المتبرعين لحركته»، وأن المغرب استضاف «قاعدة تدريب أساسية» خاصة بها. انظر: Steven Mufson, «Some Familiar Echoes in Financing of Angola Rebels,» *Los Angeles Times*, 26/7/1987, p. 2. =

دولار نقداً، بالإضافة إلى معدات عسكرية، إلى الصومال وجيبوتي، في محاولة للتصدّي للدعم الكوبي والسوفياتي المؤيد لإثيوبيا الماركسية. وهدفت مساعدة السودان إلى الحيلولة دون التوسع الليبي والإثيوبي، ومنحت السعودية مبلغ ١٠٠ مليون دولار لليمن الجنوبي المجاور، ولكن فشلت في قطع الصلة الوثيقة بين حكومة البلد الماركسية والاتحاد السوفياتي[٢٣].

كانت هذه المساعدة المؤيدة للإسلاميين والمناهضة للسوفيات تُعَدّ بمثابة هدية للسياسة الخارجية الأمريكية[٢٤]. ففي واشنطن، لم يثر الجدل حول استثمار السعودية في منظمات إسلامية، كالجامعة الإسلامية العالمية، والمنظمة العالمية للشباب المسلم، وغيرها من المنظمات الإسلامية الدولية. وخلال الحرب الباردة، نُظر إلى الهبات الدينية بمنظار الحصن الواقي من الشيوعية الملحدة، كما تمّ غضّ الطرف وعدم التبليغ عن استثمارات السعودية في الجوامع والمدارس الدينية التي رافقت المساعدات الأجنبية أو كانت حصيلة ثانوية لها.

وطوال فترة السبعينيات والثمانينيات، اعتمد صانعو القرار الأمريكيون على السعودية لتمويل عدد من العمليات الأمريكية الخارجية. وقد تألقت السعودية بنجاحها في مناطق تردّد الكونغرس في تمويلها. فخلال فضيحة إيران ـ كونترا في الثمانينيات مثلاً، تبيّن أن المملكة موّلت معارك الثوار في نيكاراغوا بمبلغ وصل إلى ٣٢ مليون دولار، بناءً على طلب البيت الأبيض. وقد وصلت الشراكة الأمريكية ـ السعودية إلى ذروتها في الثمانينيات في أفغانستان حين

= واعترف سافيمبي لصحيفة **لو فيغارو** بأن «نحو ٨٠ بالمئة من الضباط تدربوا في المغرب». انظر: «Hearing before the Subcommittee on Africa of the Committee on Foreign Affairs House of Representatives,» Possible Violation or Circumvention of the Clark Amendment (1 July 1987), p. 115.

(٢٣) يصعب التوصل إلى أرقام موثوق بها حول مبالغ المساعدة السعودية الفعلية، ذلك أنها تحظى بمراقبة الحكومة السعودية المشددة، كما أنها في أغلب الأحيان مُنحت على شكل أقساط نقدية. وتشير هذه الأرقام وتلك المذكورة أعلاه إلى المزيد من الأرصدة النوعية من «السلطة السعودية». انظر: انظر: *Newsweek* (6 March 1978).

(٢٤) لم ترحب الولايات المتحدة مع ذلك بكل هبات السعودية الدولية. فقد ذهب بعضها إلى قضايا أثارت قلق واشنطن. فمثلاً، دعمت حكومة السعودية جماعات فلسطينية دعماً ملحوظاً في وقت اعتبرت فيه الولايات المتحدة منظمة التحرير الفلسطينية منظمة إرهابية، كما قطعت دول عديدة منحتها السعودية مساعدة خارجية، ولا سيما أفريقيا، علاقاتها بإسرائيل. ولكن ساعد النشاط المناهض للسوفيات الذي أثبت جدواه على تخطي الصعاب، وفي حين كانت الخلافات حول إسرائيل عميقة وخطيرة، إلا أنها مثلت مجموعة واحدة من المشكلات ضمن علاقة مثمرة من نواح أخرى.

بذلت الولايات المتحدة والسعودية جهوداً جبارة لقهر الاتحاد السوفياتي، فاستثمرت الدولتان في هذه الساحة بالتساوي، ووظفت كلّ منهما على حدة ما يزيد على ٣ مليارات دولار في هذا البلد المحطّم.

خلال الحرب الباردة، اشتركت الولايات المتحدة والسعودية في مجموعة مصالح في السياسة الخارجية. ولكن هذا لا يعني عدم وقوع مشكلات بينهما. فقد كانت الخلافات حقيقية وصعبة المعالجة، كالخلاف حول كيفية تولي أمر قوة عبد الناصر[٢٥]. ومثّل قرار السعودية إلغاء عقد الإيجار الأمريكي الخاص بقاعدة الظهران الجوية في عام ١٩٦٢، وحظر النفط في عام ١٩٧٣، أزمتين خطيرتين. وانتقد الكونغرس مراراً وتكراراً القيود التي فرضتها المملكة على الممارسات الدينية داخل حدودها، ولم تتمكّن القيادة السعودية من جهتها من تفهم سياسة الانفراج في أمريكا، وخشيت أن ترخي أمريكا قبضتها في كبح التأثير السوفياتي، ولا سيما في أفريقيا، كما شعرت بالمهانة بسبب القيود الأمريكية المتواصلة على مبيعات الأسلحة. ولطالما فتحت الخلافات حول إسرائيل باب التحدّيات. ففي مناسبات عدة، ثارت حمم الاحتجاجات المناهضة للأمريكيين ولإسرائيل في داخل السعودية، ولا سيما في المنطقة الشرقية، حول مكاتب أرامكو. ولكن، طغت المصالح العالمية الواسعة النطاق على هذه المشكلات. وفي النهاية، أرادت النخبة القيّمة على السياسة الخارجية لدى الطرفين تقليص فرص الخروقات السوفياتية في المنطقة، وإحلال الاستقرار فيها. ففي أغلب الأحيان، اختلف البَلَدان حول سبل تحقيق الأهداف، ولكن ليس على الغايات نفسها.

---

(٢٥) إن ورقة روبرت فيتاليس التي قدمها إلى حلقة دراسية «إيزيم» كانت وراء مشروع وضع الكتاب الذي بين أيديكم وكان عنوانها: «The Origins of the Crisis Narrative in US-Saudi Relations: The Year Bin Ladin Was Born,» paper presented at: Saudi Futures: Trends and Challenges in the Post 9/11, Post-Iraq War World, Institute for the Study of Islam in the Modern World, University of Amsterdam and Lancaster University, 19-21 February 2004, Leiden, the Netherlands.

قد ذكرت تفصيل هذه المصاعب، وهي تَرِدُ مفصّلة أيضاً في فصلين في: Robert Vitalis, *America's Kingdom: Mythmaking on the Saudi Oil Frontier*, Stanford Studies in Middle Eastern and I (Stanford, CT: Stanford University Press, 2006).

وقد وُضِعَ في عام ٢٠٠٥ قبل نشره على الموقع الإلكتروني التالي: <http://cas.uchicago.edu/workshops/cpolit/papers/vitalis.doc>.

للمقارنة مع حقبة ما بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، انظر أيضاً: Martin Sieff, «Sand in Our Eyes: US-Saudi Relations After Iraq,» *National Interest* (Summer 2004), pp. 93-100.

وحين مثّل السوفيات خطراً حقيقياً قائماً، ساندت السياسات الأمريكية والسعودية كل منهما الأخرى عموماً. وعند نهاية الحرب الباردة، زالت بعض المبرّرات العائدة إلى «العلاقة الخاصة» الأمريكية ـ السعودية.

رابعاً: من عاصفة الصحراء إلى الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر

سجلت نهاية الحرب الباردة نقطة تحول في العلاقات الأمريكية ـ السعودية. فالمشكلات، التي هدّأها إلى حدّ كبير إدراك مشترك بالمخاطر القائمة، عادت وظهرت مجدداً على الساحة. أضف إلى ذلك أن حشداً من التحديات الجديدة قد نشأ من دون أن يتوفر له إطار استراتيجي مشترك ومتفق عليه، قادر على احتوائه. فاجتاح العراق الكويت، ونفذت الانشقاقات المحلية إلى قلب المجتمع السعودي، وازداد الفراغ السياسي في أفغانستان، واندلعت الانتفاضة الثانية في الأراضي الفلسطينية في عام ٢٠٠٠، فضيّق كل من هذه المشكلات الخناق أكثر فأكثر على العلاقات الأمريكية ـ السعودية.

فمن أقصى الكوكب إلى أقصاه، رأى الكثيرون في نهاية الحرب الباردة فرصة لإعادة توجيه سياسات حكوماتهم المحلية والدولية. واشتدّ نفوذ الحركات الديمقراطية في أوروبا الشرقية وأمريكا الجنوبية وغيرها، وهو ما دفع بصاموئيل هانتنغتون إلى الحديث عن «موجة ثالثة» من إرساء الديمقراطية[٢٦]. وصاح فرانسيس فوكوياما ينادي بـ «نهاية التاريخ»، وأشار الرئيس بوش الأب إلى «ألف نقطة مضيئة»[٢٧].

لكن لم يتسنَّ الوقت لسكان الشرق الأوسط كي يستوعبوا الوقائع التي تلت الحرب الباردة، حيث اجتاحت ٧٠٠ دبابة عراقية و١٠٠ ألف جندي عراقي الحدود العراقية ـ الكويتية في الثاني من آب/ أغسطس ١٩٩٠. وسيطرت الحكومة العراقية سيطرة مفاجئة على ١٩ بالمئة من النفط في العالم، وصار العراق قادراً على تهديد السعودية وحقول نفطها، فأحال الرئيس الأمريكي إلى الكونغرس قضية تستدعي التدخل العسكري.

---

(٢٦) Samuel P. Huntington, *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century* (Norman, OK: University of Oklahoma Press, 1993).

(٢٧) Francis Fukuyama, *The End of History and The Last Man* (New York: Avon Books, 1992), «Inaugural Address of George Bush, 20 January 1989, Washington, DC».

مرة أخرى، دفع غزو العراق للكويت الولايات المتحدة والسعودية بعضهما إلى أحضان بعض. فتجوّل وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر في أرجاء الكوكب لتشكيل ائتلاف دولي يرمي إلى طرد صدام حسين من الكويت. وفي السابع من آب/ أغسطس ١٩٩٠، التقى الملك فهد وزير الدفاع الأمريكي ديك تشيني. وقد خلف تصميم أمريكا على دحر العدوان العراقي في نفس الملك فهد أثراً دفعه إلى الترحيب من دون مواربة بنصف مليون فرد من القوات الأمريكية المسلحة في المملكة، وحّدوا صفوفهم ضمن تجهيزات عسكرية مهيبة. وقد أدار الضباط الأمريكيون والسعوديون العمليات من خلال هيئة قيادة مشتركة، كما نسّقوا نشاطاتهم عن قرب. وساعدهم على ذلك زهاء عقد من الجهود المتضافرة للعمليات المنسّقة وإعداد المخطّطات المشتركة.

لقد وافق اجتياح عام ١٩٩٠ والحشود العسكرية الأمريكية داخل السعودية عودة مقاتلين متمرّسين سعوديين إلى الوطن من أفغانستان، أمثال أسامة بن لادن. وأثار قرار الحكومة السعودية الاعتماد على جنود أجانب عوضاً عن مواطنيها مشاعر الاستياء لدى هؤلاء المقاتلين، ولا سيما أولئك العائدين من أفغانستان. وخاب أمل الكثيرين في أن الدولة الإسلامية المثالية التي حاربوا بضراوة لإنشائها في أفغانستان ليست موجودة هي الأخرى في المملكة. وأدى هذا الغضب إلى قيام معارضة داخلية غاضبة في السعودية استهدفت الأسرة المالكة السعودية ومناصريها الأمريكيين[(٢٨)].

في اللقاء الذي تم قبل الحرب في آب/ أغسطس، أكد الوزير تشيني للملك فهد أن القوات الأمريكية ستغادر المملكة مباشرة بعد انتهاء الحرب، وقد صدق قوله؛ فبعد انسحاب العراق، خفضت الولايات المتحدة قواتها بصورة ملحوظة (بالرغم من أنها لم تسحبها كلها) في السعودية وفي أرجاء المنطقة[(٢٩)].

ولكن في عام ١٩٩٤، في حادث منسي على الأغلب، هدّد صدام حسين

---

(٢٨) انظر الفصول الثاني والتاسع والعاشر في هذا الكتاب. انظر أيضاً: Mamoun Fandy, *Saudi Arabia and the Politics of Dissent* (New York: St Martin's Press, 1999); Joshua Teitelbaum, *Holier than Thou: Saudi Arabia's Islamic Opposition* (Washington, DC: Washington Institute for Near East Policy, 2000).

(٢٩) انظر: Rachel Bronson, «Beyond Containment in the Persian Gulf,» *Orbis*, vol. 45, no. 2 (Spring 2001), p. 196.

مرة أخرى حدود الكويت الشمالية. وفي بداية تشرين الأول/ أكتوبر، قامت فرقة من قوات الحرس الجمهوري بالتوجه جنوباً، وانضمت إلى فرقتين من الحرس انتقلتا باتجاه الحدود مع الكويت. وتحرك ٧٠ ألف عسكري عراقي، وما يزيد على ٢٠ ألفاً من القوات النظامية الثابتة باتجاه الحدود العراقية. كما تظاهر مدنيون عراقيون على الحدود مع الكويت. فسارعت الولايات المتحدة وشركاؤها في التحالف إلى إرسال قوات إلى المنطقة. وبعث البنتاغون بنحو ٣٦ ألف جندي من المشاة إلى الخليج. وأرسلت فرنسا وبريطانيا قوات انضمت إلى ما عرَف لاحقاً بـ «عملية المحارب اليقظ». وتعهّدت الكويت وقطر والسعودية بما يزيد على ٣٧٠ مليون دولار على شكل دعم مالي مباشر وعيني. وفي هذه المرة، لم يتقلّص حجم القوات، بل تزايد حجم القوات الأمريكية باطراد بعد عام ١٩٩٤ داخل السعودية وفي الجوار.

وبالتزامن مع هذه الزيادة، والمشكلات الداخلية السعودية، في تبرير الحضور الأمريكي، بدأ الإجماع السياسي حول كيفية تولي أمر عراق صدام حسين بالانهيار. واصطدم تزايد عدد الجنود الأمريكيين في المنطقة بتكثيف القيود على النشاط العسكري الأمريكي. وفي محاولة للموازنة بين المعارضة الداخلية والمتطلبات الأمنية الوطنية، أحجمت السعودية عن دعم العمليات الأمريكية داخل العراق للمرة الأولى في عام ١٩٩٦. وفي عام ١٩٩٨، أطلقت الولايات المتحدة «عملية ثعلب الصحراء»، وهي حملة استمرت أربعة أيام لإفشال برنامج العراق الخاص بـ «أسلحة الدمار الشامل» وقدرات القيادة. ومرة أخرى، أحجمت السعودية عن تقديم الدعم. فبعد أن فشلت الولايات المتحدة في تحجيم سلطة صدام على نحو ملحوظ، فقد القادة السعوديون والكثيرون سواهم ثقتهم بقدرة الولايات المتحدة على حلّ المشكلة بنجاح. ويذكر كينيث بولاك، مدير شؤون الخليج في مجلس الأمن القومي في عهد الرئيس كلينتون قائلاً: «أصبحت السعودية أقل دعماً بكل المقاييس للعمليات العسكرية الأمريكية المحدودة ضد العراق»[٣٠].

بحلول نهاية التسعينيات، لم يتم التوصل إلى اتفاق حول كيفية معالجة الخطر العراقي. وتزايدت حدّة التوتر، حيث رأت الولايات المتحدة أنها تؤدي

---

(٣٠) Kenneth M. Pollack, *The Threatening Storm: The Case for Invading Iraq* (New York: Random House, 2002), p. 188.

دور الحامي في السعودية، في حين بردت حرارة ترحيب هذه الأخيرة على النحو الذي اتخذه الحضور الأمريكي. وقد قام وزير الدفاع ويليام كوهين برحلات منتظمة إلى المنطقة، إلا أن وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت ركّزت انتباهها على مناطق أخرى. ودعا المشرّعون الأمريكيون إلى تغيير النظام في العراق، بينما رأى القادة السعوديون في هذه الدعوة مجرد معاداة جار جريح، لكنه مع ذلك خطِر. ومع غياب ضراوة الحرب الباردة، لا يمكن حتى لجهة إقليمية خطيرة أن تعيد التركيز على الشراكة الأمريكية ـ السعودية.

شكّلت الحكومة الساقطة في أفغانستان نطاقاً آخر اختلفت فيه سياسة الدولتين إحداهما إزاء الأخرى. ففي فترة الثمانينيات، مثلت أفغانستان ذروة التعاون الأمريكي ـ السعودي والمصالح المشتركة. وساعدت الدولتان معاً المقاتلين الإسلاميين الأفغان على دحر العدوان السوفياتي. فقد نفذت الدعوة إلى الحرب في أفغانستان إلى مختلف جوانب المجتمع. وحثّت الجوامع والمدارس والمراكز الإسلامية والبثّ الإخباري؛ كلها حثت على القتال، أو على الأقل، على دعم الحرب الدائرة.

غادر السوفيات أفغانستان في عام ١٩٨٩، وفي عام ١٩٩٢ اتفقت الولايات المتحدة وروسيا على إنهاء الدعم لحلفائهما هناك. ولكن لم يرافق تحقيق الانتصار ونهاية الحرب الباردة وضع اتفاق حول كيفية إدارة بيئة ما بعد الصراع. ولم يجرِ أي نقاش حول المرحلة الأخيرة في أفغانستان. وحزمت الولايات المتحدة ببساطة حقائبها وغادرت؛ وامتلأ جدول أعمالها السياسي بموضوعات تناولت توحيد ألمانيا، والنداءات المحلية بتخفيض الموازنة العسكرية وعاصفة الصحراء والمجاعة في الصومال. ومن جهة أخرى، واصلت السعودية انخراطها في المسألة الأفغانية، محاولة بطريقة أو بأخرى صياغة نظام ما بعد الحرب، وهو ما أدى أخيراً إلى دعم حركة طالبان المتشدّدة المتحمسة دينياً.

حوّل بن لادن وطالبان أفغانستان جميعها إلى معسكر لتجنيد الإرهابيين وتدريبهم. وأثارت التقارير حول القيود الصارمة على النساء وقطع الرؤوس في الساحات العامة والاستهتار الجائر بالرموز الثقافية الانتباه الدولي[٣١]. ووجدت

(٣١) في عام ١٩٩٨، كانت إيران وأفغانستان قاب قوسين أو أدنى من الحرب بعد القبض على دبلوماسيين إيرانيين وإعدامهما.

كميات ضخمة من المال طريقها من المواطنين السعوديين إلى أفغانستان. وفي أحسن الأحوال، غضّت الحكومة السعودية الطرف(٣٢).

بدأ التأثير السعودي يصوغ معالم صراعات أخرى أيضاً. ولاحظ غيل كيبيل قائلاً: «تسلل النظام السعودي العابر للحدود القومية إلى العلاقة بين الدولة والمجتمع في أغلبية الدول الإسلامية»(٣٣). ففي البوسنة والشيشان وغيرها، ظهرت دلائل تشير إلى التأثير السعودي. وخلال الحرب الباردة، اعتبر المحارب السعودي والهبات الخيرية السعودية جزءاً من صراع سياسي عالمي واسع النطاق، ألا وهو القتال ضد الاتحاد السوفياتي. وبالطبع، قليلون في الغرب الذين عارضوا ارتباط السعوديين وعرب آخرين بالمنشقين الشيشان في عملية إطلاق النار على الجنود السوفيات. ولكن بعد عام ١٩٩٠، حارب هؤلاء الناس أنفسهم أصدقاء الولايات المتحدة وشركاءها، وصاروا على طرفي نقيض مع المصالح الأمريكية.

وفي عام ١٩٩٩، طرح نائب الرئيس الأمريكي آل غور قضية كبح جهود تجميع الأموال وتحويلها إلى بن لادن مع ولي العهد الأمير عبد الله في زيارة له إلى البيت الابيض آنذاك. وكانت المرة الأولى التي طرح فيها موضوع دعم السعودية المادي للمحاربين الدينيين بصفته مشكلة بهذا المستوى الخطير. وفي العام نفسه، أشارت وزارة الخارجية رسمياً إلى تنظيم «القاعدة» بصفته «منظمة إرهابية أجنبية». وحين تسلّمت إدارة جورج بوش مواقعها في الرئاسة، أوكلت إلى مكتب التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الأمريكية مهمة إعداد «تقرير» عن كيفية معالجة المشكلات المتنامية في أفغانستان. وبالرغم من أنها لم تعُد تهتم مباشرة بالأحداث الجارية في العراق، أصبحت أفغانستان أيضاً بعدئذ منطقة أخرى لا تتشارك فيها الولايات المتحدة والسعودية المصالح ذاتها.

وزاد نشوب القتال في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠ بين الإسرائيليين والفلسطينيين

---

(٣٢) Maurice Greenberg (Chairman), *Terrorist Financing: An Independent Task Force* (New York: Council on Foreign Relations, 2002).

أخبرني سعودي مقرب من جهاز الاستخبارات أن الدعم كان سهلاً بعد اعتبار المقاتلين كـ «الوهابيين». انظر أيضاً: Steve Coll, *Ghost Wars: The Secret History of the CIA, Afghanistan, and Bin Laden, from the Soviet Invasion to September 10, 2001* (New York: Penguin Press, 2004).

الذي ينسب النظرة ذاتها إلى الآخرين في ساحة الاستخبارات السعودية.

(٣٣) Gilles Kepel, *Jihad: The Trail of Political Islam* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2002), p. 70.

الطين بلّة في ما عُرف بانتفاضة الأقصى. وحلّت الأحداث هناك بالنسبة إلى إدارة بوش الابن التي استلمت الحكم في المرتبة الثانية، بالرغم من عنفها، نظراً إلى أن الرئيس كلينتون لم يتمكّن، كما ساد الاعتقاد، من تسوية الخلاف بين الطرفين، مع إلمامه بشؤون المنطقة، والوقت الذي كرّسه في محاولة فضّ النزاع، فما هي فرصة النجاح المتاحة أمام الفريق الجديد[٣٤]؟ بالإضافة إلى ذلك، نُظر إلى النزاع على أنه مشكلة إقليمية تقع مسؤولية تسويتها على كاهل الجهات الإقليمية. فالولايات المتحدة تركّز أنظارها على القوى الرئيسية، مثل الصين وروسيا. وهكذا، لم يعيّن الرئيس بوش الابن مبعوثاً خاصاً إلى المنطقة في الأشهر العشرة التي تلت تولّيه سدة الرئاسة.

أما من جهة السعودية، فقد راقبت عن كثب انتفاضة الأقصى التي احتكرت قنوات المحطات الفضائية الجديدة نسبياً. وأدى هذا الأمر إلى تصاعد حدّة المشاعر المناهضة للأمريكيين وللنظام السعودي. وتدهورت العلاقات بين السعودية والولايات المتحدة بسبب النزاع في فلسطين إلى درجة أن ولي العهد الأمير عبد الله حذّر في آب/ أغسطس ٢٠٠٠ من أن السعودية جاهزة لسلوك طريقها الخاص بعيداً عن الولايات المتحدة، نظراً إلى استمرار النزاع والافتقار إلى مبادرة أمريكية جدّية. وكان هذا التهديد من أكثر التهديدات مباشرة التي أطلقها زعيم سعودي تجاه الولايات المتحدة، وقد جاء على نقيض الادعاءات التي تناولها عدد من الكتب الحديثة والجهات الإعلامية (بما فيها فيلم «فهرنهايت ١١/ ٩» لمايكل مور) حول العلاقة الوثيقة بين عائلة بوش وآل سعود[٣٥]. وكان ردّ الرئيس بوش الابن سريعاً في رسالة صرح فيها بأنه يؤمن بحق الفلسطينيين بإقامة دولة خاصة بهم، وهو تصريح ردّده لاحقاً، وبصورة أكثر جهاراً في حزيران/ يونيو ٢٠٠٢. وحُدّد موعد لقاء في الثالث عشر من أيلول/ سبتمبر لمعالجة الانتفاضة، ومحاولة إنقاذ ما تبقى من العلاقة الأمريكية السعودية. ولكن قبل يومين من اللقاء، اصطدمت طائرات مخطوفة بالبنتاغون وبمركز التجارة العالمي.

مع تجاهل المشكلات المتنامية، واصلت واشنطن طيلة فترة التسعينيات

---

(٣٤) Rachel Bronson, «The Reluctant Mediator,» *Washington Quarterly* (Autumn 2002).

(٣٥) إلى جانب فيلم مور، انظر أيضاً: Craig Unger, *House of Bush, House of Saud* (New York: Scribner, 2004).

عادتها في الطلب من السعودية تمويل العديد من مشروعاتها الدولية المفضلة، وهي عادة أشير إليها داخلياً بعبارة «التسوّل». وفي مرحلة ما من أوائل التسعينيات، طُلب من السفير الأمريكي في السعودية إقناع السعوديين بشراء فائض من لحم الخنزير البولندي لمساعدة الروس الجائعين - الموصوفين حالياً بالأصدقاء - خلال شتاء ذلك العام القارس، ولتأمين عملة صعبة للبولنديين المحتاجين إلى المال في الوقت نفسه. فأجاب السفير المستاء من طلبات واشنطن المتواصلة والمفتقرة إلى التركيز، قائلاً إن طلباً مماثلاً «يشبه سؤال البابا شراء الواقي الذكري من اللوثريين لتوزيعه على المسلمين في بنغلاديش»، ولم يكن بوارد القيام بهذه المحاولة[٣٦]. وعلى عكس فترة الحرب الباردة التي ذهبت فيها المساعدات السعودية نحو هدف مشترك متفق عليه، وهو محاربة الشيوعية، أصبحت الطلبات اليوم طلبات خاصة. فتصاعدت حدّة الغضب في المملكة، ولا سيما أن السعودية دعمت مادياً جزءاً مهماً من تكاليف عاصفة الصحراء، وهو ما أدى إلى إجهاد خزينة الدولة.

تزايدت حدّة المشاعر المناهضة للأمركة في السعودية وسواها طيلة التسعينيات. وفي مقالة تتسم بالبصيرة كتبها بيتر رودمان في صيف عام ٢٠٠٠ بعنوان «استياء العالم»، أشار رودمان، وهو اليوم مساعد وزير الدفاع للشؤون الأمنية الدولية، إلى ارتفاع مستوى مشاعر الاستياء حيال الولايات المتحدة[٣٧]. وقال على نحو يوافقه بعض الصواب، إن الغضب محتّم، وهو نتيجة التحول عن بنية دولية ثنائية القطبية[٣٨].

عند النظر في تاريخ التسعينيات، لا نجد مدعاة للدهشة في أن يشكّل الأمريكيون ائتلافاً عالمياً بهدف الدفاع عن نفط السعودية ووحدة أراضيها، بل إن

---

(٣٦) مقابلة الكاتبة مع السفير شاس فريمان، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤.

(٣٧) Peter Rodman, «The World's Resentment,» *National Interest* (Summer 2000).

(٣٨) لا يفسر التغيير في البنية العالمية الوضع الكامل. فقد شكك السعوديون وجيرانهم في الخليج في قيمة الحضور الأمريكي، ولا سيما مع تراجع أسعار النفط في أواخر التسعينيات، وتدهور الوضع الاقتصادي. وفي ما يتعلق بالمعاناة العراقية، أُلقي اللوم على صدام حسين والسياسة الأمريكية. ففيما كان صدام حسين مسؤولاً بوضوح عن شقاء شعبه، وثق الكثيرون في المنطقة أن القيادة المؤيدة لفرض العقوبات مذنبة كذلك بالتوقع من شخص قاس مصاب بجنون العظمة أن يحمي رفاه شعبه. وأمام تحديات مماثلة، لم تدافع الإدارة السعودية جهراً عن خيارها بالاعتماد على القوة الأمريكية. ومع ذلك، لو ظلت نيران الحرب الباردة مشتعلة، لكان السوفيات على الأرجح كبحوا لجام العراق في المقام الأول، وإلا لكان السعوديون دافعوا علناً على الأرجح عن خياراتهم السياسية الخارجية.

المدهش هو كيفية تدهور التوافق الأمريكي ـ السعودي سريعاً بعد تلك الفترة. فمن دون رؤية مشتركة إزاء التهديدات وسبل الحماية منها، لا تكفي المصالح النفطية لإعادة العلاقة إلى سابق عهدها. وفقد القادة السعوديون ثقتهم في سياسة أمريكا في المنطقة، كما خسرت العلاقات الأمريكية ـ السعودية الوثيقة شعبيتها على نحو متزايد في أمريكا. واغتاظت الولايات المتحدة من القيود المتزايدة الموضوعة على قواعد الاشتباك في عملياتها ضد العراق، كما نُقل عن الرئيس كلينتون غضبه من تقاعس السعودية عن ممارسة تأثيرها في أثناء محاولاته التوسط بين الإسرائيليين والفلسطينيين[٣٩]. فلم يعُد دور السعودية المساعد في سياسات المنطقة واضحاً لصانعي القرار الأمريكيين، كما سلّموا به من قبل. ولكن بقيت السعودية، وهي المنتج الوحيد الذي يضمن استقرار الأسواق في العالم في سوق النفط، فاعلاً عالمياً مهماً، كما لا تزال تمثل الولايات المتحدة بالنسبة إلى القادة السعوديين الملاذ الأخير[٤٠] بصفتها الحامي الفعّال. ولكن مع تجريد هذه الشراكة من دعائمها الاستراتيجية السابقة خلال فترة الحرب الباردة، توجهت نحو علاقة متأزمة. وقد انتهى رجل أعمال سعودي حاذق إلى خلاصة صائبة، وهي أن تدهور العلاقات الأمريكية ـ السعودية بعد اعتداءات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر كان «حادثاً ينتظر الوقوع»[٤١].

خامساً: الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر والحرب على الإرهاب

واصلت العلاقة بين البلدين السير في دوامتها نحو الأسفل، وسجلت الشهور الثمانية عشر التي تلت اعتداءات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر أحد أكثر المستويات هبوطاً في تاريخ العلاقات الأمريكية ـ السعودية، وهو حتماً الأدنى خلال ربع قرن من الزمن. ففي أوائل عام ٢٠٠١، وفقاً لاستفتاء زغبي الدولي، منح ٥٦ بالمئة من الأمريكيين السعوديين تصنيفاً مؤاتياً. وبحلول كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١، تراجع هذا الرقم إلى ٢٤ بالمئة[٤٢]. وفي تقرير طُرح أمام مجلس سياسة الدفاع في تموز/ يوليو ٢٠٠٢، قامت لجنة استشارية، مؤلفة

---

(٣٩) يصح القول بإنصاف إنه تم إقصاء السعوديين عن المفاوضات في كامب ديفيد، ثم وقعت اللائمة عليهم بعد انهيارها.

(٤٠) انظر الفصلين الحادي عشر والرابع عشر في هذا الكتاب.

(٤١) مقابلة مع الكاتبة.

(٤٢) <http://www.cfr.org/background/saudiarabia_usforces.php>.

من مفكّرين استراتيجيين أمريكيين بارزين اجتمعوا لمدّ يد المساعدة إلى وزارة الدفاع، بتقديم تعريف عن السعودية بقولها إنها «نواة الشر والمحرك الرئيسي والخصم الأكثر خطورة في الشرق الأوسط»، وأوصت القوات الأمريكية باستهداف حقول النفط السعودية والاستيلاء عليها. وفي عام ٢٠٠٤، أدت حملة سياسية ربطت السعودية بإدارة جورج بوش الابن إلى رفع شعبية المرشح جون كيري على المقعد الرئاسي بنسبة ثماني نقاط[٤٣]. فبعد أن مُنح المواطنون السعوديون في ما مضى منزلة خاصة، واجهوا فترات انتظار طويلة، ورفضاً صريحاً في أكثر الأحيان لتأشيرات الدخول إلى الولايات المتحدة. وسجلت ٢٩ بالمئة من الجامعات الأمريكية في دراسة أجراها معهد التربية الدولي تراجعاً حاداً في عدد المواطنين السعوديين الجدد المقبولين بين خريفي عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣[٤٤]. وأثار هذا الوضع انزعاج السعوديين الذين نظروا إلى أنفسهم في ما مضى كمواطنين أمريكيين، وباتوا «ملحقين»[٤٥]. وبدأ المال السعودي يثير الشبهات في القطاعات المصرفية الرئيسية في العالم أجمع. أما سجن خليج غوانتانامو، حيث أودع المسؤولون الأمريكيون مقاتلين خطرين من أفغانستان، فقد ضم سجناء سعوديين.

وتزايد الاستياء حيال الولايات المتحدة في السعودية. فبدأ المواطنون السعوديون حملة مقاطعة السلع والشركات الأمريكية. وفي أرجاء العالم، ولا سيما في البلدان الإسلامية، ارتفعت حدّة المشاعر المناهضة للأمريكيين ارتفاعاً صاروخياً. وفي عام ٢٠٠٣، توصل تقرير «بي. إي. دبليو.» إلى الاستنتاج القائل: «لقد انهار تأييد أمريكا في معظم أرجاء العالم الإسلامي»[٤٦]. وتدهورت العلاقات الأمريكية ـ السعودية إلى درجة بعيدة كل البعد عن ذلك اليوم، في عام ١٩٦٢ الذي قال فيه ولي العهد الأمير فيصل (لاحقاً الملك

---

(٤٣) Thomas Richs, «Briefing Depicted Saudis as Enemies: Ultimatum Urged to Pentagon Board,» *Washington Post*, 6/8/2002; Jack Schafer, «The Power Point that Rocked the Pentagon,» *Slate Magazine* (7 August 2002), <http://slate.msn.com/id/2069119/>, and Jim Rutenberg, «Kerry Ads Draw on Saudis for New Attack on Bush,» *New York Times*, 5/10/2004, p. 16.

(٤٤) «Fall 2003 Survey: The State of International Educational Exchange-International Students,» Institute of International Education (3 November 2003).

(٤٥) «Crisis and Opportunities in US-Saudi Relations: Ambassador Robert Jordan Interview,» Saudi-US Relations Information Service (7 September 2004).

(٤٦) «Views of a Changing World 2003,» The PEW Research Center (3 June 2003), <http://people-press.org/reports/display.php3?ReportID=185>.

فيصل) للرئيس كينيدي: «بعد ثقتنا بالله، نثق بالولايات المتحدة»(٤٧).

بالرغم من حدّة التوتر المتزايدة، بدأت العلاقات الأمريكية ـ السعودية في التحسن حين غيّرت المملكة موقفها على نحو مثير من مسألة محاربة الإرهاب في أيار/ مايو ٢٠٠٣ بعد الهجمات الانتحارية التي ضربت في وقت واحد المجمّعات السكنية في الرياض. وقد عرفت القيادة السعودية هذه الاعتداءات بصفتها «نداء للصحوة» و«الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر الخاص بنا»، وبدأت في اتخاذ تدابير اقتصادية وسياسية وأمنية صارمة ضد مرتكزات الإرهاب. وقد تضاعف الالتزام السعودي في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣، حين هاجم الإرهابيون مجمّعاً سكنياً، وكان معظم القتلى من المسلمين العرب.

على نحو ساخر، قد تنقذ «الحرب على الإرهاب» أجزاء من العلاقة الأمريكية ـ السعودية. فالآن، تتقاسم واشنطن والرياض اهتماماً واحداً، ألا وهو محاربة الإرهاب. ومنذ اعتداءات أيار/ مايو، وردت تقارير منتظمة عن قوات الأمن السعودية التي تطارد المقاتلين، وتحلّ خلايا تنظيم «القاعدة»، وتضع يدها على مخابئ الأسلحة. وبحلول نهاية صيف عام ٢٠٠٤، حالت قوات الأمن دون وقوع عدد من الاعتداءات المحتملة، واعتقلت مئات المشتبه فيهم، وقتلت عشرات المقاتلين، بمن فيهم أكثر من نصف المطلوبين على قائمة الستة والعشرين(٤٨). وتم تحذير علماء الدين المتطرفين، والطلب إليهم تلطيف لهجة خطاباتهم الحادة، كما وجد آخرون أنفسهم يخضعون لحملة «إعادة تأهيل»(٤٩).

أصبحت الحكومة السعودية أكثر جدّية بخصوص وقف تدفق الأموال عن الإرهابيين. ففي تموز/ يوليو ٢٠٠٤، قضى فريق الإجراءات المالية، وهو منظمة متعددة الجوانب، مكرّسة لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهابيين، أن

---

(٤٧) Parker Hart, *Saudi Arabia and the United States: Birth of a Security Partnership* (Bloomington, IN: Indiana University Press, 1998), p. 236.

انظر أيضاً المصادر في: Vitalis, *America's Kingdom: Mythmaking on the Saudi Oil Frontier*, chap. 10, note 54.

وقد نُشِرَ مسبقاً عام ٢٠٠٥ على موقع: <http://cas.uchicago.edu/workshops/cpolit/papers/vitalis.doc>.

(٤٨) انظر الفصل العاشر في هذا الكتاب.

(٤٩) على نحو يثير القلق، سُجن بعض الإصلاحيين الذين مارسوا الضغط في سبيل حقوق الإنسان، ونادوا بملكية دستورية. فمنذ آذار/ مارس ٢٠٠٥، لا يزال ثلاثة منهم في السجن وكذلك محاميهم الرئيسي.

السعودية «متعاونة أو متعاونة على نحو واسع» وفقاً للمعايير الدولية في كل مؤشرات الفاعلية تقريباً(٥٠).

وأعلن الرسميون السعوديون عن نيّتهم تجميد موجودات منظمة الحرمين، وهي منظمة خيرية مسؤولة عن توزيع ٤٠ إلى ٥٠ مليون دولار في العام، وهي على شراكة مع الحكومة السعودية. وأقرّت الحكومة السعودية مجموعة قوانين جعلت من الصعب على المواطنين نقل الأموال، كما وضعت المؤسسات الخيرية، ولا سيما الحائزة منها على انتداب دولي، تحت مراقبة أنظمة الدولة. وحثّ ولي العهد المواطنين السعوديين على الاحتفاظ بدعمهم الخيري في داخل الوطن. وبناءً عليه، يمنح المواطنون السعوديون المزيد من المال للقضايا المحلية عوضاً عن الخارجية منها. وفي عام ٢٠٠٤، منذ أن وُضعت التشريعات الجديدة حيّز التنفيذ، ومنذ أن حثّ ولي العهد الأمير عبد الله المواطنين السعوديين على منح الهبات محلياً، زادت هذه الأخيرة بنسبة ٣٠٠ بالمئة(٥١).

في خطوات أخرى نحو محاربة الإرهاب، عقدت المملكة سلسلة من اللقاءات مع الزعماء المحليين، من مختلف شرائح المجتمع، لطرح المشكلات القائمة التي من شأنها أن تتطلب تمويل نشاطات مماثلة. وقد اجتذب انتباه المواطنين السعوديين وجود نساء بارزات وعلماء دين من الشيعة في صفوف المشاركين، وهم مجموعة تعرّضت في أغلب الأحيان إلى الإهانات من المجتمع السنّي المسيطر. وأثمرت هذه اللقاءات عن مناقشة اجتماعية شاملة لم يسبق لها مثيل عن دور المرأة والتربية والتنوّع المذهبي والإثني في المجتمع. وقد أجريت أخيراً الانتخابات البلدية في شباط/ فبراير ٢٠٠٥ بعد تأجيلها في ثلاث دوائر.

ويتمثل الحدث الأبرز في أن السعودية تتعاون تعاوناً علنياً وفاعلاً مع الولايات المتحدة وآخرين في محاربة الإرهاب. وفي الماضي، كان حصول مكتب التحقيق الفدرالي على المعلومات عن الإرهابيين المشتبه فيهم صعباً

---

(٥٠) Financial Action Task Force on Money Laundering: Annual Report, 2003-2004 (2 July 2004), Annex C.

أشار التقرير إلى ثلاثة مواقع لم تبدِ فيها السعودية تعاوناً. كما ذكر السفير جي. كوفر بلاك، منسق النشاطات المضادة للإرهاب في وزارة الخارجية الأمريكية، ذلك في شهادته أمام لجنة مجلس النواب الخاصة بالعلاقات الدولية والمنتدب عنها لجنة فرعية خاصة بالشرق الأوسط وآسيا الوسطى، في الرابع والعشرين من آذار/ مارس ٢٠٠٤، أي قبل أربعة أشهر على صدور التقرير.

(٥١) مقابلة الكاتبة، أحد الرسميين في وزارة الخارجية الأمريكية، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤.

جداً. أما الآن، فالتعاون مفتوح بين هذا المكتب والاستخبارات السعودية. وقد أعلن الأمير نايف وزير الداخلية السعودي، الذي طالما أنكر بصورة علنية أية مشاركة سعودية في اعتداءات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، عن تعاون المملكة الفاعل مع الولايات المتحدة، وإن كان بطريقة ملتوية. وصرح الأمير نايف قائلاً: «نريد من بلدان أخرى أن تساعدنا في خارج المملكة. نريد أن نقوم بعمل مشترك معاً. فنحن نحتاج إلى المساعدة في ميادين الاستخبارات، ولا سيما من أكثر البلدان قوة (من بين العاملين) في أفغانستان، والعراق»[٥٢]. ويحظى مكتب التحقيق الفدرالي حالياً بفريق عمل يتخذ له مقراً في المملكة، ويتعاون الفريقان عبر قوة ضاربة مشتركة على مسألة تمويل الإرهاب التي يعمل عليها ضباط أمن أمريكيون وطاقم الأمن السعودي جنباً إلى جنب. ويمثل هذا العمل المشترك تعاوناً لم يسبق له مثيل.

حضّت هذه التغييرات إدارة بوش الابن على الإدلاء بتصريحات إيجابية. فأكدت مستشارة الأمن القومي في إدارة جورج بوش الأولى كوندليزا رايس بانتظام أن السعودية شريك أساسي في محاربة الإرهاب. وفي شهادة أمام الكونغرس، تحدّث السفير كوفر بلاك، منسّق وزارة الخارجية لمحاربة الإرهاب، عن أن السعودية كانت تقدم «أدلة واضحة تشير إلى أهداف جدّية والتزام بقيادة هذا القتال (ضد الإرهاب)»[٥٣]. وقد ذكر الرئيس بوش صراحة السعودية في خطاب قبول ترشيحه في المؤتمر الوطني الجمهوري في آب/ أغسطس ٢٠٠٤، قائلاً: «لسنوات أربع خلت، كانت السعودية أرضاً خصبة لجمع أموال الإرهاب»، أما الآن فـ «السعودية تشنّ الغارات وتقوم بعمليات الاعتقال»[٥٤]. ونظراً إلى أن المناخ السياسي في الولايات المتحدة يعرّض صاحب أي تصريح إيجابي عن المملكة لإدانة الشعب الفورية، يُعَدّ ما قيل هنا جديراً بالانتباه. وقد بقي الرئيس أوباما على هذا الطريق، ودعا الملك عبد الله خلال أيامه الأولى كرئيس للبلاد إلى التعاون.

---

(٥٢) «Riyadh-West Rift is Over Palestine: Naif,» *Arab News* (19 June 2004).

(٥٣) «Saudi Arabia and the Fight Against Terrorism Financing,» Hearing of the Subcommittee on the Middle East and Central Asia of the House Committee on Internationals Relations (24 March 2004).

(٥٤) George W. Bush, «Speech to the 2004 Republican National Convention,» New York (2 September 2004).

ليست مقاربات السعودية الجديدة والتجاوب الأمريكي أمثلة التغيير الوحيدة، فقد تغيّرت مقاربة واشنطن نحو المملكة[٥٥]. وحين تعالت صيحات الغضب في واشنطن بعد مضي عام على اعتداءات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر نتيجة قلة تعاون السعودية في محاربة الإرهاب، ردّ المسؤولون السعوديون بغضب، قائلين إن المعلومات التي تلقتها السعودية من الولايات المتحدة كانت غامضة جداً ومحدودة حتى يمكن التصرّف على أساسها. وفي كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢، التقى الأعضاء الأساسيون في الإدارة الأمريكية لتدارس الجهود الأمريكية حيال السعودية تدارساً دقيقاً[٥٦]. واتفقوا على الحاجة إلى تنسيق الرسائل المبعوثة إلى السعودية من خلال تعيين مسؤول رفيع المستوى يتمتع بعلاقة وثيقة مع الرئيس كي يتحمّل مسؤولية معالجة المجهود الأمريكي ـ السعودي الثنائي الجانب الرامي إلى وضع حدّ للنشاط الإرهابي[٥٧]. وقد اعترفت الولايات المتحدة كذلك بأنه في أغلب الأحيان لم تمنح السلطات السعودية معلومات دقيقة يمكن التصرّف على أساسها، في الوقت الذي استمرت فيه في طلب تصرّف فوري. ولم تقرر الإدارة ائتمان السعوديين على معلومات فائقة الحساسية فحسب (كان هذا سهلاً بعد أيار/ مايو ٢٠٠٣ حين أظهرت السعودية موقفاً فعّالاً في استراتيجيتها المضادة للإرهاب)، بل أخذت أيضاً عهداً على نفسها بإثبات صحة المعلومات التي تنقلها إلى الرياض. وأخيراً، أدركت الإدارة أن كثيراً من مشكلات السعودية نجمت عن افتقار العاملين إلى التدريب، وبدأت بتأمينه لهم مع برامج تدريبية متقدمة. وحققت هذه المقاربة الجديدة نجاحاً ملحوظاً حتى تاريخ كتابة هذه السطور.

سادساً: نحو المستقبل

مع أن هذه الأخبار مطمئنة بالنسبة إلى العلاقة الأمريكية ـ السعودية، لا تزال أسباب القلق متوافرة. ففي الوقت الذي توفر فيه للحرب على الإرهاب مصلحة مشتركة، يمكن للولايات المتحدة والسعودية الانخراط فيها،

---

(٥٥) مقابلة مع أحد مسؤولي وزارة الخارجية الأمريكية، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤.

(٥٦) John Roth, Douglas Greenburg and Serena Wile, «Monograph on Terrorist Financing,» The National Commission on Terrorist Attacks Upon the United States, Staff Report to the Commission (2004), p. 120, <http://www.9-11commission>.

(٥٧) كان فرانسيس تاونسند المسؤول الأول الذي شغل هذا المنصب، كنائب مستشار الأمن القومي لمحاربة الإرهاب.

إلا أنه لا يمكن التكهن بمقدرتها على الحلول محل الحرب الباردة والخطر الأيديولوجي السوفياتي. بالإضافة إلى ذلك، فإن القلق المشترك حول البرنامج النووي الإيراني قد ساعد في زيادة الروابط بين كل من واشنطن والرياض، حتى لو أنهما غير متفقتين على ماهية الحلّ. مع ذلك، لم يعُد الرباط الأيديولوجي في العلاقات بين الولايات المتحدة والسعودية رباطاً يفرض نفسه بوضوح.

لذا، يواجه القادة الأمريكيون والعرب لحظة جديدة وخطيرة. إن أي باحث يتجاهل أهمية الانسجام الأيديولوجي الذي تقاسمته هاتان الدولتان على مرّ العقود الستة الأخيرة، أي مجمعل تاريخ السعودية الحديث، فإنه يسيء تقدير الوضع الجديد. أما الباحثون الذين يقومون بالتركيز على الاتفاق الأساسي الخاص بالنفط مقابل الأمن، فإنهم يغفلون عن مدى اختلاف الوضع السياسي اليوم في جوهره عمّا كان عليه في السابق. فقد كان استعداد الرياض وواشنطن المشترك لاستعمال الدين في سبيل محاربة الشيوعية ينبع من أهمية المسألة الجيو ـ استراتيجية، وقد تلاشت هذه الأخيرة بمجرد أن وضعت الحرب الباردة أوزارها في عام ١٩٨٩.

يثير هذا الوضع الجديد إشكالات جمّة، ولا سيما في ضوء اعتداءات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر. فالسعودية تملك كمية ضخمة من المال، بالإضافة إلى خطباء مكة والمدينة المستأسدين. وبطرق عدة، ستملي إرادتها على مستقبل الإسلام، فإن لم تتمكّن الولايات المتحدة والمملكة من العثور على وسيلة للعمل معاً، وكبح جماح المجموعات الدينية العنيفة التي ساعدتا على إنشائها، أصبح المناخ السياسي المناهض للأمريكيين وللحداثة أشد عنفاً وخطراً.

لكن، هل يمكن للولايات المتحدة والسعودية العمل معاً؟ سيكون الجواب قطعاً بالنفي بالنسبة إلى من لا يرى في قرارات السعودية السابقة في مجال السياسة الخارجية أكثر من امتداد طبيعي ناجم عن تسويات واتفاقيات دينية قائمة منذ زمن طويل[٥٨]. ولكن، يظهر التاريخ أعلاه أنه على مر النصف الأخير من

---

(٥٨) انظر مثلاً: Dore Gold, *Hatred's Kingdom: How Saudi Arabia Supports the New Global Terrorism* (New York: Regnery Publishing, 2003), and Stephen Schwartz, *The Two Faces of Islam: Saudi Fundamentalism and its Role in Terrorism* (New York: Alfred A. Knopf, 2003).

القرن، ظهر عامل قوي من الواقعية في صنع السياسة الخارجية السعودية[٥٩]. فقد تم تشجيع تيار إسلامي صارم وعنيف في أكثر الأحيان، ولكن في أغلب الأحيان كان ذلك في سبيل تحقيق أغراض سياسية محدّدة. وعلى امتداد تاريخ الأسرة المالكة السعودية، آوت هذه الأخيرة ومعها المؤسسة الدينية، مجموعات دينية متطرفة، كما عزّزت نمطاً محدداً من التفسير الديني بغية الدفاع عن نفسها ضد التهديدات الإقليمية والدولية. والآن، مع خبو نيران هذه التهديدات، نجد أسباباً عديدة تدفعنا إلى اعتقاد أن هؤلاء القادة أنفسهم قادرون على إعادة رسم دعمهم الديني ورسالتهم الدينية.

تدل القرارات السعودية منذ عام ٢٠٠٣ على وجود مجموعة من البراغماتيين تحاول تغيير المسار. ولا تخضع الهبات الخيرية للمراقبة والتدقيق فحسب، بل تشير الأدلة بوضوح إلى وجود عناصر في المجتمع تحاول إعادة إرساء قيم التسامح والتنوع والتفسير الأقل تزمتاً للدين[٦٠]. وفي الواقع، تدور معركة في داخل السعودية حول كيفية تفسير الدين ودوره في السياسة في عهد الملك عبد الله. إن البراغماتيين يمسكون بزمام الأمور، ولكنها معركة ستتجاوز انعكاساتها حدود المملكة.

يتعيّن على القادة الأمريكيين والسعوديين أن يستفيدوا من النقاش أعلاه. فبالنسبة إلى الأمريكيين، تتعلق الرسالة بالتوقيت. فحتى وقت قريب، كانت واشنطن تنظر إلى الورع الديني في السعودية على أنه مصدر قوة سياسي، لا على أنه مسؤولية. وقد ساندت واشنطن بصورة ضمنية، وحتى على نحو صريح، في أكثر الأحيان، أعمال نشر الدعوة التي تقوم بها المملكة. فحتى لو بذلت القيادة السعودية جهوداً متفقاً عليها للتوصل إلى تفسير الدين تفسيراً أقل عنفاً، لن يتم السير على سبيل التصحيح بين ليلة وضحاها. فقد أنشئت المؤسسات لتعزيز نوع خاص من الأيديولوجيا في الخارج، وتشرف آليات مراقبة ضعيفة على المناهج والمساعدات الأجنبية. وستستغرق إعادة توجيه مؤسسات الدعوة والإرشاد ومعاييرها بعض الوقت حتى في أفضل الظروف.

ويتعيّن على القادة السعوديين من جهتهم الاعتراف بأنه على الرغم من

---

(٥٩) انظر الفصل الحادي عشر في هذا الكتاب.

(٦٠) انظر الفصل الثاني في هذا الكتاب.

اهتمام الولايات المتحدة بكثير من القضايا ـ بما فيها الإصلاح المحلي، وأسعار النفط المعتدلة، وعملية السلام ـ يبقى أن الأموال والرجال الذين يغادرون السعودية هم المعيار الذي يُقاس السعوديون على أساسه، ناهيك عن الجهة التي تذهب إليها المساعدات. فنوعية هؤلاء الدعاة الذين ترسلهم السعودية إلى الخارج، والوجهة التي تقصدها مساعداتها الدينية، ستحددان ما إذا كانت، بنظر الأمريكيين، صديقة للولايات المتحدة أو عدوة لها. وستخيب التوقعات بعلاقات حارة مع الولايات المتحدة في حالة ما إذا لمست هذه الأخيرة تقدماً واضحاً في ما يخصّ «تصدير» النشاط الإرهابي والبنى الداعمة له.

ونختصر إذ نقول بوجود سبب وجيه للاعتقاد بـ «مقدرة» الدولتين على العمل معاً، إلا أن هذا الأمر رهن بقادة كل من البلدين ليقرّروا مدى استعدادهم للعمل في هذا الاتجاه.

الفصل الرابع عشر

الأحداث مقابل الاتجاهات: دور الطاقة والأمن في استمرارية العلاقة الأمريكية ـ السعودية

بول آرتس

اشتدت وطأة الضغوط على الرياض حينما عُرف أن خمسة عشر شخصاً من أصل الخاطفين التسعة عشر كانوا يحملون جوازات سفر سعودية. واحتاجت السلطات السعودية إلى وقت طويل لتتقبّل بصورة علنية اعتبارها مصدراً، أقلّه غير مباشر، للإرهاب. في الوقت نفسه، بدأ صبر الكثيرين ينفد في الولايات المتحدة، ولا سيما في أروقة الحكومة، حيث ساد تساؤل حول ما إذا كانت العلاقة الأمريكية ـ السعودية يمكن لها أن تستمر.

مع مرور عام ٢٠٠٢، تعالت أصوات من الوسط الأمريكي المحافظ الجديد تشكّك في أهلية آل سعود للثقة. وبلغت أصداء هذا المناخ ذروتها في ما سُمِع عن لوران موراويك، الموظف في مؤسسة راند، في تموز/ يوليو من العام نفسه خلال العرض الذي قدمه أمام مجلس السياسة الدفاعية، حين وصف السعودية بأنها «نواة الشر والمحرّك الرئيسي والخصم الأخطر في الشرق الأوسط». وقد قدم موراويك عرضاً وصفياً أورد فيه عناوين، مثل «إخراج «السعودية» من شبه الجزيرة العربية». وعلى الرغم من أن الناطقين باسم الحكومة الأمريكية حاولوا النأي بأنفسهم عن هذه الآراء، فإن هذا لم يمنع من النظر إلى الأمر على أنه إشارة إلى تغيّر موقف واشنطن تجاه السعودية، والأهم من ذلك تجاه آل سعود. وفي العرض نفسه، ذهب موراويك إلى ما هو أبعد

من الدعوة إلى تغيير النظام في الرياض. وأيّد بعبارات صريحة وواضحة وضع اليد على حقول النفط الغنية في المناطق الشرقية في السعودية (وبالمرة تجميد جميع ممتلكات المصارف السعودية في الولايات المتحدة).

كان لماكس سنيغر من «مؤسسة هودسن» فكرة خاصة به تقضي بأن تصبح المنطقة الشرقية التي تتضمّن أكثرية شيعية دولة جديدة تدعى «الجمهورية الإسلامية في شرق الجزيرة العربية»؟، فهذا من شأنه أن يخرج المنطقة ـ وما فيها من نفط ـ من بين أيدي السعوديين[1]؟ على الرغم من أن «تحطيم السعودية» هذا كان في الأساس ملهاة إعلامية، فقد كثرت وجهات نظر مماثلة في عدد من المنشورات المهمة، وفي الكونغرس أيضاً[2]. ففي تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣، عرضت مجموعة من أعضاء مجلس الشيوخ «قانون محاسبة المملكة العربية السعودية». ويقضي هذا القانون بفرض عقوبات عسكرية ودبلوماسية على السعودية بتهمة عدم تمكنها من «وقف الدعم السعودي لتمويل الإرهاب والتدريب والحثّ والتشجيع عليه أو لمساعدة الإرهاب والحضّ عليه»[3].

دفع الجدال الحامي بالبعض منهم ـ وليس فقط بالمتعاطفين مع الليكود ـ إلى استنتاج أن الحكومة الأمريكية تبدو واقعة تحت تأثير جاذبية سعودية، فمتى تحدّثت الرياض أصغت واشنطن[4]. وقدم روبرت باير في كتابه **النوم مع**

---

(١) لإلقاء نظرة عامة، انظر: Joshua Teiltelbaum, «The «Desert Democracy»,» *Jerusalem Report* (15 December 2003), and Gary Leupp, «On Terrorism, Methodism, Saudi «Wahhabism» and the Censored 9/11 Report,» *Saudi-American Forum* (12 August 2003), <http://www. saudi-american-forum.org>.

(٢) إن الدراسة الاستطلاعية الأفضل حتى الآن قدّمها: Max Rodenbeck, «Unloved in Arabia,» *New York Review of Books* (21 October 2004), pp. 22-25.

يتعامل مع عدد من الإصدارات، منها: Craig Unger, *House of Bush, House of Saud: The Secret Relationship between the World's Two Most Powerful Dynasties* (New York: Scribner, 2004), and Robert Baer, *Sleeping with the Devil: How Washington Sold our Soul for Saudi Crude* (New York: Crown Publishers, 2003).

ويتضمّن أيضاً: Dore Gold, *Hatred's Kingdom: How Saudi Arabia Supports the New Global Terrorism* (Washington, DC: Regnery, 2003).

(٣) أطلق المنتدى السعودي ـ الأمريكي «The Saudi-American Forum» «إنذار تصرف» لصدّ هذه الخطوة، انظر: <http://www.saudi-american-forum.org/>, and Khaled Dawoud, «Squeezing Saudi Arabia,» *Al Ahram Weekly* (18-24 December 2003).

(٤) يقدم مأمون فندي دراسة استطلاعية حول هذا النوع من التحاليل المشككة بعنوان: «Who Has Bought the US Government»، وبعيداً عن الاعتقاد الذي يعتبر أن حكومة الولايات المتحدة هي بخدمة السعودية، هناك «نظرية» أخرى مدعومة من قبل شخصيات قليلة في بعض الأوساط العربية ـ تعتبر أن «اليهود» هم المسؤولون عن «أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر» (لأنهم نصحوا بعض اليهود العاملين في =

الشيطان (*Sleeping with the Devil*) مثلاً واضحاً لهذه الانطباعات. والخلاصة التي توصّل إليها ليست مفاجئة البتّة، إذ يقول: «يجب أن ندرس على الأقل إمكانية الاستيلاء على حقول النفط»[(٥)]. إضافة إلى ذلك، أشار روبرت باير بصورة مباشرة إلى أن هذا التوجه في التفكير لم يأتِ من فراغ. ففي آب/أغسطس ١٩٧٥، قدمت دائرة الأبحاث في الكونغرس إلى لجنة فرعية خاصة عيّنتها لجنة مجلس الشيوخ للعلاقات الدولية وثيقة بعنوان «حقول النفط كأهداف عسكرية: دراسة إمكانية التنفيذ». وفي ذلك الوقت، كان جيرالد فورد وهنري كيسنجر يتحدثان صراحة عن إمكانية احتلال حقول النفط السعودي إذا ما وصل تشديد الحظر النفطي إلى درجة تصاب معها القدرة الصناعية الأمريكية بالاختناق[(٦)].

يتفق باير و«شركاؤه في الرأي» على ضرورة ألا يكون الغزو الأمريكي للسعودية الخيار الأول. فثمة خيارٌ مختلف لكنه أصعب، وهو أن سورية تقدم سبيلاً للخروج من الأزمة، وإن بدت هذه الطريقة غير عقلانية[(٧)]. لقد تمكّن الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد من القضاء بصورة تامة على المعارضة الإسلامية، معتمداً طريقة لا تقبل المساومة. وبدت هذه الطريقة جذابة وجديرة بالتطبيق في السعودية أيضاً. وفي الوقت نفسه، يرى باير و«شركاؤه في الرأي» عقبة في ميل السعودية إلى التخاذل أمام المعارضة. وهم لا يثقون بقدرة الرياض على اتخاذ موقف صارم في هذا الخصوص، فقال إنه في حال فشل هذا الحلّ، يبقى أمامنا الفرقة الثانية والثمانون المحمولة جواً[(٨)]. وبناءً على دراسة قام بها حول ضعف الحكم السعودي، يضع باير نفسه في صفوف أولئك الذين يعتقدون أن حكم آل سعود يشرف على نهايته[(٩)]، إضافة إلى أن سلسلة

= برجي التجارة العالمية بألاّ يذهبوا إلى عملهم في ذاك اليوم المشؤوم. . .). انظر: **الشرق الأوسط**، ٥/ ٩/ ٢٠٠٣، و <http://www1.columb ia.edu/sec/bbboard/gulf2000-9/msg02132html>.

(٥) Baer, *Sleeping with the Devil: How Washington Sold our Soul for Saudi Crude*, p. xviii.

(٦) كذلك، وردت فكرة التدخل الأمريكي من أجل «حماية» حقول النفط، في: Robert Tucker, «Oil: The Issue of American Intervention,» *Commentary* (January 1995).

(٧) Baer, Ibid., p. 207.

(٨) المصدر نفسه، ص ٢٠٨.

(٩) بدأ تسلسل الإصدارات التي تتنبأ بـ «نهاية آل سعود» مع سعيد أبو الريش، انظر: Said K. Aburish, *The Rise, Corruption and Coming Fall of the House of Saud* (London: Bloomsbury, 1994).

وأضاف باير بعض الأعمال الخاصة به في هذا السياق كما وَرَدَ في: Robert Baer, «The Fall of the House of Al Soud,» *Atlantic Monthly* (May 2003), pp. 53-62.

يجدر ذكر أن التنبؤ بسقوط آل سعود يعود إلى نوري السعيد في أواخر الأربعينيات (شكراً لروبيرت فيتاليس الذي أشار إلى هذه النقطة).

الهجمات الإرهابية في المنطقة في عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ التي أصابت الهدفين معاً، السعودي والغربي (أمريكي بصورة خاصة)، إنما هو نذير لآل سعود بمستقبل مشؤوم.

هل نستخلص مما سبق أننا نشهد نهاية «العلاقة المميزة» بين السعودية والولايات المتحدة[١٠]؟ في الواقع، لم يعُد البعض يرى أن العلاقة بين واشنطن والرياض تستحق الاستمرار بعد الحملة العسكرية الناجحة ضد حكم صدام حسين. وفي نهاية الأمر، وبحسب المنطق ذاته، سحبت الولايات المتحدة قواتها من الأراضي السعودية، وباتت لديها بدائل لها في المنطقة. كذلك، لا بد من تقليص الاعتماد على النفط السعودي عندما يصل الإنتاج العراقي إلى طاقته القصوى. فلِمَ الحاجة إلى تحمّل عناء التعامل مع آل سعود بعد اليوم؟

في الوقت نفسه، يبدو وكأن السعوديين أنفسهم بدأوا يبتعدون عن الولايات المتحدة بصورة تدريجية، حتى إن بعض مراقبي الأوضاع السعودية زعموا أن الحكم في الرياض لم يعُد يهتم بالمقترحات الأمريكية في المجالات الأمنية، وهو ما يعني نسف العلاقة المميزة التي تجمع البلدين: «إنهم يشعرون بأنهم قادرون على الإمساك بأمنهم بأنفسهم بصورة أفضل، لذا يتوجب علينا شكرهم على ذلك «إن استطاعوا» حمل هذه المهمة عن عاتقنا»[١١].

يتوقف هذا الفصل على هذه الادعاءات، ويخلص إلى أن ثمة مصالح مشتركة أخرى لا تزال قائمة بين البلدين، وهي كافية لضمان العلاقة الأمريكية ـ السعودية، ومنها ما هو مدعاة للسخرية، وهو «الحرب على الإرهاب». وتعود العلاقات الأمريكية ـ السعودية إلى الثلاثينيات ـ بداية من خلال شركات النفط بصورة رئيسية ومن ثم على صعيد حكومي ـ وبقيت هذه العلاقات قوية جداً، على الرغم من كل التوترات الحادة العرضية[١٢]. وبما أن فترات التوتر الأولى

---

(١٠) انظر الفصل الثالث عشر في هذا الكتاب.

(١١) «Crossroads in US-Saudi Relations: Interview with Jean François Seznec,» *Saudi-US Relations Information Service* (8 October 2004), <http://www.SaudiUS-Relations.org>.

(١٢) ساءت العلاقات الأمريكية ـ السعودية في الفترة التي فُرض فيها الحظر النفطي في عام ١٩٧٣. ولا بد من توضيح هذا الأمر: فقد أظهر عبيد أن الملك فيصل لم يلجأ إلى «سلاح النفط» إلا بعد ضغوط داخلية كبيرة جداً (ولا سيما من قبل الأوساط الدينية)، واتخذ على الرغم من ذلك خطوات للتخفيف من الانعكاسات السلبية لهذه السياسة على الولايات المتحدة. انظر: Nawaf Obaid, *The Oil Kingdom at 100: Petroleum Policymaking in Saudi Arabia* (New York: Washington Institute for Near East Policy, 2000), p. 99. =

تلك لم تنجح في زعزعة الأساس المتين الذي تقوم عليه هذه العلاقة، يمكن أن نتصور أن هذه الحال لن تتبدل بصورة جذرية في الأعوام المقبلة. لكن هذا لا يعني أن ما من شيء قد تغير منذ أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١. فمما لا شك فيه أن العداوة الدفينة بين القاعدة الشعبية الأمريكية والقاعدة الشعبية السعودية تعمّقت، وهو ما أظهر مرة جديدة بوضوح أن العلاقة لم تتمتع يوماً بدعم من قبل القاعدة الشعبية لجهة أي من الطرفين. وفي الواقع، لطالما كان الأمر صفقة بين النخبة في البلدين.

لا شك في أن شهر العسل الاصطناعي بين البلدين قد انتهى. ولكن حتى في الوقت الذي يظهر فيه نوع ما من الانفصال أو على الأقل اختلاف في الآراء، من الخطأ استنتاج أننا مقبلون على طلاق بائن، إنما الخلاصة الأكثر ترجيحاً هي أن الولايات المتحدة والسعودية تدخلان طور علاقات «طبيعية». إلا أن هذه العلاقة لا تزال تخضع لمنطق الطاقة والأمن. وفي الواقع، يُعَدّ هذان العنصران من الأركان الأساسية الأربعة التي بُنيت عليها «العلاقة المميزة»، أما العنصران الآخران فهما دور السعودية في كونها القوة المعتدلة في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ومكانها البارز في العالم العربي والإسلامي[١٣]. ويقتصر

= قال ريتشارد مورفي (Richard W. Murphy) «إن العديد من الأمريكيين سيفاجئون عندما يعلمون أن علاقاتنا الثنائية لم تكن دائمة الانسجام على مرّ العقود [. . .] غير أنه ما من شكّ أبداً في متانة العلاقة الأمريكية ـ السعودية وأهميتها خلال الحرب الباردة». انظر: Richard W. Murphy, «Why We Still Need Saudi Arabia,» *Bitterlemons*, vol. 10, no. 2 (11 March 2004), <http://bitterlemons-international.org/previ ous.php?opt = 1&id = 3 >.

لمطالعة عرض تاريخي دقيق، انظر: Robert Vitalis: «The Closing of The Arabian Oil Frontier and the Future of Saudi-American Relations,» *Middle East Report*, vol. 204 (July-September 1997), pp. 15-21, and «Black Gold, White Crude: An Essay on American Exceptionalism, Hierarchy, and Hegemony in the Gulf,» *Diplomatic History*, vol. 26, no. 2 (Spring 2002), pp. 185-213.

وفي مقالة صدرت، يعتبر فيتاليس أن الماضي شبيه جداً بالحاضر، أي أن لا شيء «فريد» في تاريخ «العلاقة المميّزة». انظر: Robert Vitalis, «The Origins of the Crisis Narrative in US-Saudi Relations: The Year Bin Laden Was Born,» paper presented at: The Conference on Saudi Futures: Trends and Challenges in the post 9/11, Post-Iraq War World, Institute for the Study of Islam in the Modern World, University of Amesterdam and Landcaster, 19-21 February 2004, Leiden, Netherlands.

(١٣) يمكن الرجوع في الحديث عن الركائز الأربع إلى الدور المؤيد للولايات المتحدة الذي أدته السعودية في الثورة الإسلامية التي جرت في إيران، وإلى الدعم السعودي في القتال ضد الاحتلال السوفياتي لأفغانستان. وتتوافق الركائز الأربع المذكورة سابقاً، وإن بصورة مختلفة، مع الدراسة الاستطلاعية الممتازة حول العلاقات الأوروبية ـ السعودية التي أجراها غيرد نونمان، و Gerd Nonneman, «Saudi-European Relations, 1902-2001: A Pragmatic Quest for Relative Autonomy,» *International Affairs*, vol. 77, no. 3 (2001), pp. 631-661.

هذا الفصل على مناقشة أول ركيزتين، وهما الأمن والطاقة. من الواضح أن العنصرين متلازمان جداً، حيث إن علاقات الطاقة هي التي «تملي» إلى حدّ بعيد الروابط الأمنية.

أولاً: العامل الأمني

من اللافت أن الحكومة الأمريكية حاولت المحافظة على العلاقة الجيدة مع السعودية مباشرة بعد وقوع أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، وهي تعكس بذلك المحاولات نفسها التي قامت بها السعودية في عامي ١٩٧٣ و١٩٧٤. وواصل سبنسر أبراهام، وزير الطاقة، العلاقات مع السعودية، وتجشمت واشنطن عناء إفشال أي اقتراح فيه محاولة لتوريط الحكم السعودي، ولو من بعيد، في هذه الأحداث. وقد أكدت وقائع عدة هذا الالتزام، ولا سيما الصفحات الثماني والعشرون التي تم حجبها في وثيقة تتألف من تسعمئة صفحة وضعها الكونغرس بعد إعلان بوش أن «المسائل الأمنية» تتطلب هذا المستوى من السرية. وعلى الرغم من ذلك، زاد من اشتعال الجدال ادعاء غريغ أنغرز أن عدداً من أفراد الأسرة السعودية المالكة، وكذلك من أفراد عائلة بن لادن، جرى إخراجهم من الولايات المتحدة على متن طائرات خاصة بعد فترة وجيزة من الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، مع أن التقرير الذي صدر بعد وقوع الأحداث نفى أن يكون قد سُمح لهم بالرحيل قبل إعادة فتح الأجواء[(١٤)].

ويحتلّ موضوع الأمن موقعاً رئيسياً في المصالح المشتركة بين البلدين، ويعود ذلك إلى أوائل عام ١٩٤٥ عندما تلقى الملك عبد العزيز وعداً من فرنكلين روزفلت بأن تضمن الولايات المتحدة سلامة الأراضي السعودية في أي ظرف كان. وخلال الحرب الباردة، حتّمت أسباب عدة العمل المشترك بين القادة الأمريكيين والسعوديين. فإضافة إلى مسألة النفط، مثّل موقع المملكة

---

(١٤) أصدر انجر (Unger)، بعد مقالته المشهورة «Vanity Fair»، كتاباً حول «العلاقة المميزة»: *House of Saud, House of Bush.* تجدر ملاحظة أن عرض أنغر ليس مقنعاً في كل الأحيان، وقد يكون غير دقيق في بعض المواضع. للمزيد حول هذا الموضوع، انظر المناقشة الإلكترونية بين الكاتب وراشيل برونسون (التي ساهمت أيضاً في إعداد الفصل الثالث عشر في هذا الكتاب) من مجلس العلاقات الخارجية (Council on Foreign Relations).

انظر: Rodenbeck, «Unloved in Arabia,» and <http://slate.msn.com/id/2103239>.

الجغرافي وميولها الأيديولوجية أساساً إضافياً لـ «العلاقة المميزة»(١٥). وفي العقود التالية، تحوّلت الاتفاقات من وجودها كأمر واقع إلى سبيل التعاوض بين البلدين: ففي الوقت الذي تضمن فيه الولايات المتحدة حماية المملكة من المخاطر الخارجية، تلتزم السعودية بإنتاج النفط الكافي بأسعار معقولة و«إعادة تشغيل» حصة مهمة من عائداته النفطية في اقتصادات العالم المتطور ومصارفه (وبصورة خاصة في الولايات المتحدة). وكان هذا النمط من الخيارات من قبل القيادة السعودية مجرد حس اقتصادي سليم، كما يؤكد البعض، وذلك نظراً إلى القدرة الاستيعابية القليلة لدى البلاد ومصلحتها الطويلة المدى في استقرار أسواق النفط، إلا أن هذا الأمر لا يقلّص من درجة مساهمة هذه الخيارات في توطيد العلاقة مع واشنطن بقدر ما كانت تُطبَّق على نحو مستمر.

في الواقع، قامت السعودية بشراء كميات كبيرة جداً من الأسلحة الأمريكية، مع أنه لا بد من التشديد على أن المملكة العربية السعودية كانت تبذل دوماً قصارى جهدها لتحافظ على فوائد «التبعية المتعددة»(١٦). وتتفوّق السعودية على أي بلد آخر في العالم في النسبة التي تخصّصها لكلّ فرد في مجال الدفاع (أكثر من ثلث موازنتها). وقد بلغت القيمة الإجمالية لمبيعات الأسلحة الأمريكية إلى السعودية في السنوات الخمسين الماضية نحو مئة مليار دولار أمريكي، مع أن أكثر من ربع هذه العقود تمّ إبرامه في التسعينيات. وتشمل هذه الأرقام الأسلحة ومعدات الدعم وقطع الغيار وخدمات الدعم والبناء(١٧). أما

---

(١٥) انظر الفصل الثالث عشر في هذا الكتاب.

(١٦) للمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع، بما فيه أرقام الأسلحة المصدّرة من الأوروبيين والأمريكيين، انظر: Nonneman, «Saudi-European Relations, 1902-2001: A Pragmatic Quest for Relative Autonomy».

بالإضافة إلى مساهمته في الفصل الحادي عشر في هذا الكتاب.

(١٧) ينقل كوردسمان أن السعودية اقتنت أسلحة بمبلغ ٦,٦ مليار دولار خلال الأعوام بين عامي ١٩٩٥ و١٩٩٨ (٤,٩ مليار منها من الولايات المتحدة)، ووقعت على اتفاقات أسلحة جديدة بقيمة ٤,١ مليار دولار ما بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٢ (٢,٨ مليار منها من الولايات المتحدة). انظر: انظر: Anthony H. Cordesman, «The Prospects for Stability in Saudi Arabia in 2004,» Saudi-US Relations Information Service (23 February 2004).

يؤكد كوردسمان تنبؤ نونمان بأن «العقد الأول من القرن الحادي والعشرين قد يشهد إعادة توكيد لمكانة الولايات المتحدة البارزة. انظر أيضاً: Nonneman, Ibid., p. 650; Josh Pollack, «Saudi Arabia and The United States, 1931-2002,» *MERIA Journal* (September 2002), pp. 35-39; J. E. Peterson, *Saudi Arabia and The Illusion of Security*, Adelphi Paper; no. 348 (New York: Oxford University Press, 2003), and James A. Russell, «Deconstructing the US-Saudi Partnership?,» *Strategic Insights: Middle East* (3 September 2002).

المُنشأة العسكرية الأكثر شهرة في المنطقة، التي بناها الأمريكيون، فهي قاعدة الأمير سلطان الجوية الواقعة في جنوب الرياض، وتؤوي هذه القاعدة ما بين ٤٥٠٠ و٥٠٠٠ جندي أمريكي منذ عام ١٩٩١[١٨].

لطالما أغضب وجود هؤلاء الجنود ابن لادن وأتباعه، ولم يفوّت هذا الأخير فرصة إلا وأعلن عن رغبته في رؤية نهاية لهذا الوجود[١٩]. ورأت واشنطن والرياض في هذا الأمر معضلة شديدة: فكيف يمكن إنهاء الوجود الأمريكي في المملكة من دون أن يُفهَم ذلك على أنه خضوع لرغبة بن لادن؟ ولكن سرعان ما كان الحلّ غير المرتقب، وتحديداً بعد إعلان الحرب على العراق، إذ دعت الحاجة إلى إزالة الوجود العسكري من الأراضي السعودية. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٣ تم إعلان أن معظم القوات الأمريكية سترحل عن المنطقة (وتم ذلك في آب/أغسطس من العام نفسه). وهكذا، قُطعت عقدة الوصل التي كانت تربط البلدين منذ عام ١٩٩٠[٢٠].

علاوة على ذلك، دعم السعوديون خفية الولايات المتحدة في حربها ضد العراق[٢١]. وكما لاحظ ذلك غوتمان، فإن السعودية هي الفاعل المتخفي في التحالف الأمريكي ضد العراق[٢٢]. فمع أنه لم يكن يُسمَح للقاذفات الأمريكية بالانطلاق من قاعدة الأمير سلطان الجوية، إلا أن مركز التحكّم والقيادة في هذه القاعدة استُخدِم على نحو مكثّف. وفي واقع الأمر، كان كل طلب تقدمت

---

(١٨) قبل عامي ١٩٩٠ و١٩٩١، كان عدد قليل فقط من الجنود الأمريكيين موجوداً داخل الأراضي السعودية، ولا سيما في وظائف التدريب والدعم. كانت مظلة الحماية الأمريكية تنعكس من «خلف الأفق».

(١٩) انظر مثلاً «إعلانه للحرب» (آب/أغسطس ١٩٩٦) بدعوته إلى إنشاء «جبهة الإسلام العالمية للجهاد ضد اليهود والصليبيين» (شباط/فبراير ١٩٩٨).

(٢٠) أشار روبرت فيتاليس إلى أن الولايات المتحدة سلمت قواعد تحت الضغط من قبل، من دون أي تكلفة على الإطلاق. كذلك، اعتبر أن الحديث عن «معضلة» إنما هو جزء من «الاستراتيجيا البلاغية» (اتصال شخصي في شباط/فبراير ٢٠٠٤). لدارسة استطلاعية مفيدة حول العلاقات الأمريكية ـ السعودية بما فيها التوتر الذي سبق أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، انظر: Martin Sieff, «Sand in Our Eyes: US-Saudi Relations After Iraq,» *National Interest* (Summer 2004), pp. 93-100.

للمزيد من التفاصيل حول إعادة تمركز المعدات العسكرية الأمريكية في الخليج، انظر: F. Gregory Gause III, «GCC-US Relations,» in: *Gulf in a Year: 2003* (Dubai: Gulf Research Center, 2004), pp. 244-257.

(٢١) Alain Gresh, «After the Winning of the War. Saudi Arabia: Radical Islam or Reform?,» *Le Monde diplomatique* (June 2003), <http://mondedilpo.com>, and Guy Dinmore and Roula Khalaf, «Inside the Desert Kingdom: Part II,» *Financial Times*, 19/11/2003.

(٢٢) Nathan Guttman, «Background: AIPAC and the Iraqi Opposition,» *Ha'aretz*, 8/4/2003.

به إدارة بوش لجهة مساعدة عسكرية أو لوجستية يحظى بالموافقة. وأقرّ دبلوماسي أمريكي في الرياض قائلاً: «ما كنا لنتمكّن من أن نقود الحرب على العراق كما فعلنا من دون المساعدة السعودية»(٢٣). والمثير في ذلك التفصيل الذي زوّدنا به دوبس وبرادلي(٢٤)؛ قد نقلت صحيفة **لوس أنجلوس تايمز** أن خمسة عشر ألف جندي تمركزوا في قاعدة الأمير سلطان الجوية حتى خلال غزو العراق(٢٥). كذلك نُقِل عن عدد من المواقع الإلكترونية الإسلامية قولها إن الترويج لانسحاب القوات الأمريكية إنما هو كذبة، و«لم يكن الجنود الكفار ليذهبوا إلى أي مكان. . فالأمر ليس سوى حملة دعائية للحكومة».

بالطبع، ساعد إسقاط حكم صدام حسين على التخفيف من بعض المخاطر الأمنية على الخليج العربي، في الوقت الذي بقيت فيه مخاطر أخرى تهدد هذه المنطقة. وفي وقت كتابة هذه السطور (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤)، تبدو الحالة في العراق وكأنها ستبقى متقلبة لسنوات. ولذلك، لم يُقطَع الرباط العسكري بين الولايات المتحدة والسعودية حتى بعد الحملة العسكرية الناجحة، ولا يبدو أن ذلك سيحصل في المستقبل القريب. وكما لاحظ ذلك مراقبٌ محنك، «لا تزال السعودية تعوّل على الولايات المتحدة من ناحية الخدمات التدريبية والتقنية، حيث لا يمكنها أن تستمر في قتال منفردة من دون الدعم الأمريكي [. . .]، كما لا يمكنها استخدام العديد من أدوات سيطرتها الجوية وأنظمة الإنذار لديها من دون الدعم الأمريكي [. . .]. إن أي قطيعة مع الولايات المتحدة قد تجعل جهودها التحديثية، في الواقع، تحيد عن الطريق المرسوم لها»(٢٦).

لا تزال الرياض وواشنطن شديدتي التفاؤل في ما يتعلق بمسألة إزالة أية معدات عسكرية مرئية في قاعدة الأمير سلطان الجوية على نحو شبه كامل، ويمثل هذا الانسحاب في الواقع نهاية مرحلة خارجة عن المألوف من التعاون

---

(٢٣) Gresh, Ibid.

(٢٤) Michael Dobbs, «US-Saudi Ties Prove Crucial in War,» Saudi-American Forum (29 April 2003), <http://www.saudi-american-forum.org>, and John R. Bradley, «Saudi Islamists begin Targeting the Security Forces,» *Daily Star*, 7/1/2004, <http://www1.columbia.edu/sec/bboard/gulf2000/gulf2000-9/msg02427.html>.

(٢٥) Megan K. Stack, «Jihad Hits Home in Saudi Arabia,» *Times* (25 April 2004), <http://www1.columbia.edu/sec/bboard/gulf2000/gulf2000-9/msg02637.html>.

(٢٦) Anthony H. Cordesman, «Saudi Redeployment of the F-15 to Tabuk,» Saudi-US Relations Information Service (1 November 2003).

العسكري المفتوح الذي بدأ مع حرب الخليج في عامي ١٩٩٠ و١٩٩١[٢٧]. وها هي العلاقة بين البلدين عادت إلى «طبيعتها»، أي إلى ما كانت عليه قبل اجتياح العراق للكويت في عام ١٩٩٠ من حيث التعاون في بيع الأسلحة والتدريب العسكري من دون وجود عدد مهم من الجنود الأمريكيين على الأراضي السعودية. ومن الواضح أن التدخل الأمريكي الكبير في البنى التحتية العسكرية للمملكة العربية السعودية سيستمر، وإن كان ذلك بطريقة مختلفة وأقل علنية[٢٨].

يشير نونمان في مكان آخر من هذا الكتاب إلى «الهدفين الرئيسيين اللذين سعى القادة السعوديون إلى تحقيقهما في سياستهم الخارجية، ولا يزالون يسعون إليهما، وهما: الحفاظ على الأمن الداخلي، وضمان الأمن الخارجي[٢٩]. والأمر صحيح اليوم أكثر من أي وقت مضى. ليس البلَدان قلقين فحسب إزاء حالة عدم الاستقرار المستمرة في العراق[٣٠]، وإزاء تطلعات إيران النووية، إنما هما

---

(٢٧) في ما يتعلق بالحجج الجدلية والقوية التي أدت إلى تقليص الوجود الأمريكي وبصورة كبيرة في منطقة الخليج، انظر: Christopher Preble, «After Victory: Towards a New Military Posture in Persian Gulf,» *Policy Analysis*, no. 477 (10 June 2003), pp. 1-15.

تدخل في الجدل نفسه وجهة النظر التي تعتبر أن السعوديين فقدوا ثقتهم بالتغطية الأمريكية العسكرية بعد حرب العراق، إذ رأوا في الأمريكيين «ثوراً جاثماً على ركبتيه». وبحسب يوسف إبراهيم، المراسل السابق لـ **نيويورك تايمز** في الشرق الأوسط، يميل السعوديون إلى اعتبار الولايات المتحدة «أنثى يمكنهم مضاجعتها» (مقابلة، دبي، سبتمبر ٢٠٠٤).

(٢٨) Russell, «Deconstructing the US-Saudi Partnership?;» Cordesman: «Saudi Redeployment of the F-15 to Tabuk,» and «Ten Reasons for Reforging the US and Saudi Relationship,» *Saudi-American Forum* (1 February 2004).

حدد كوردسمان إلى أي مدى «لم تتخلَّ» الولايات المتحدة عن السعودية في ما يتعلق بمسألة الأمن. انظر: Cordesman Nawaf Obaid, *Saudi National Security: Military and Security Services-Challenges Developments* (Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, 2004).

وأكد ذلك كات دوريان، محرر بلاتس «Platts» في الشرق الأوسط، حيث اعتبر أن السعوديين - ولا سيما وزير النفط علي النعيمي - لا يزالون يعتبرون الولايات المتحدة «القوة العظمى الوحيدة» (مقابلة، دبي، سبتمبر ٢٠٠٤).

(٢٩) انظر الفصل الحادي عشر في هذا الكتاب.

(٣٠) تضع وثيقة صدرت مؤخراً عن تشاتهام هاوس (Chatham House) عدداً من السيناريوهات لمجرى الأحداث في العراق في المرحلة الانتقالية الممتدة على ١٨ شهراً التي بدأت منذ أن استرجع العراق السلطة في سيادته في الثامن والعشرين من حزيران/ يونيو ٢٠٠٤. وترتدي الدراسة الاستطلاعية للانعكاسات على البلدان المجاورة أهمية مميزة. ففي ما يتعلق بالسعودية، يمكن القول إن العراق يبدو في أفضل الأحوال منافساً لها، وفي أسوأ الأحوال عدواً لها (ص ١٦). أما ما يدعو حقاً إلى القلق، حتى وإن لم يكن بديهياً، فهو نشوء «منظمة كمنولث للدول النفطية» قوية تقوم على قوة شيعية أكثر ثباتاً في العراق تتزايد وحدتها مع شقيقاتها في المنطقة التي تتشارك معها الأيديولوجيا نفسها. انظر: المصدر نفسه، و *Iraq in Transition: Vortex or Catalyst?*, Briefing Paper, Middle East Programme BP 04/02 (London: Chatham House, 2004).

مدركان أيضاً أن لا خيار أمامهما إلا التعاون في «الحرب ضد الإرهاب». فمن وجهة النظر السعودية، لا تزال الولايات المتحدة، وإلى حدّ بعيد، الحامي الأقوى الممكن، مع أن القادة السعوديين مدركون تماماً وجود مساومة ما تتعلق بمسألة الشرعية المحلية[٣١].

ثانياً: عامل الطاقة

لا شك مطلقاً في أهمية النفط السعودي بالنسبة إلى الأسواق الأمريكية، وإن اختلفت هذه الأهمية عمّا قصده بعض المعلّقين من حيث قيمتها الظاهرية. تبدو المعادلة شديدة الوضوح؛ فالولايات المتحدة تحتكر خُمس الاستهلاك النفطي العالمي، والسعودية هي المصدر العالمي الأكبر للنفط. ولكن، لو أمعنّا النظر في هذا الوضع، لرأينا فيه تعقيدات جمّة، فحتى لو خفضت الولايات المتحدة نسبة استيرادها لنفط السعودية، أو حتى لو امتنعت عن استهلاك النفط السعودي، فمن صالحها أن تحافظ على علاقة جيدة مع الرياض، وذلك لدوافع أربعة أخرى على الأقل.

١ ـ في المدى القريب: موارد أخرى ومشكلات أخرى

تبدو الرؤية على المدى القريب هي الأقرب إلى الملاحظة البديهية التي ترى أن «الولايات المتحدة غير قادرة على الاستغناء عن النفط السعودي». فبعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، ازدادت الأصوات في الولايات المتحدة، ولا سيما في الأوساط المحافظة الجديدة، تطالب بتخفيض مستوى العلاقة مع السعودية، واستيراد النفط من أماكن أخرى، بما فيها عراق ما بعد صدام[٣٢]. وفي الاتجاه ذاته، ولكن بنبرة مختلفة، جرى التشديد على ما سبق

---

(٣١) حول «التوازن الكلي» بين هذه الحسابات في مجمل السياسة السعودية الأجنبية، انظر الفصل الحادي عشر في هذا الكتاب.

(٣٢) يعرض ماكس سنغر مثالاً بارزاً حول «أسلوب التفكير في النفط» لدى المحافظين الجدد في: Max Singer, «Saudi Arabia's Overrated Oil Weapon,» *Weekly Standard* (18 August 2003), <http://www1.columbia.edu/sec/bboard/gulf2000/gulf2000-29/msg01389html>.

يقدم إدوارد مورس تحليلاً عميقاً حول نظرة المحافظين الجدد إلى النفط. وعلى رأس جدول الأعمال التعديلي: الأسعار المنخفضة، وإضعاف مجموعة البلدان المصدّرة للنفط (أوبك)، واستخدام سلاح النفط لعزل ليبيا وإيران ورعاية الملكية الخاصة لموارد النفط؛ انظر: «Is the Energy Map Next on the Neo-Conservative Cartography Agenda?,» *Middle East Economic Digest*, vol. 46, no. 33 (18 August 2003), <http://www1.columbia.edu/sec/bboard/gulf2000/gulf2000-29/msg01397.html>.

خلال الحملة الانتخابية الرئاسية الأمريكية عندما أطلق جون كيري، العضو في مجلس الشيوخ، برنامج الاستقلال في مجال الطاقة (Energy Independence Program (EIP)). أعلن كيري في مؤتمر الحزب الديمقراطي في تموز/ يوليو ٢٠٠٤ ما يلي: «تقوم خطتنا حول الطاقة من أجل بناء أمريكا أقوى على الاستثمار في تقنيات حديثة، واستخدام محروقات بديلة وسيارات للمستقبل، فلا يُضطَر الشباب الأمريكي في القوات العسكرية إلى أن يصبح في يوم من الأيام أسيراً نتيجة اعتمادنا على نفط الشرق الأوسط». وذكر خصوصاً رغبته في عدم الاعتماد بعد اليوم على «الأسرة السعودية المالكة»[٣٣].

ويردّد هذا القول ما وعد به ريتشارد نيكسون حول «الاستقلالية» في مجال الطاقة. لكن الواقع المرير يقول إن تحقيق هذه الاستقلالية ليس أكثر احتمالاً في المستقبل القريب مما كان عليه في السابق. وبالطبع، تبقى المشكلة الأكبر هي تطوير محروقات للنقل يمكنها أن تنافس النفط. غير أن التركيز على جهة الطلب (من دون تجاهل جهة العرض) أكثر جدوى، بحسب كاسيدي، حيث إن التفكير الجدّي بطريقة المحافظة على هذا الوقود أكثر عملية من الحديث في موضوع «اقتصاد الهيدروجين»[٣٤]. ويقول روبرت مابرو: «عاجلاً أم آجلاً، سيصبح لدينا العديد من السيارات المختلطة والسيارات الكهربائية، ويمكن أن يصبح لدينا في المستقبل اقتصاد هيدروجين. ولكن حتى ذلك الحين، من الغباء التحدّث عن استقلالية في مجال الطاقة. مع احترامنا للمرشحَيْن، فإن كليهما يكذب على الشعب، أو أن أياً منهما لا يدري عن أي شيء يتحدّث[٣٥].

انظر أيضاً: John B. Judis, «Who Will Control Iraq's Oil?: Over a Barrel,» *New Republic* (20 January 2003), <http://www1.columbia.edu/sec-cgibin/gulf/datablug.pl?dir=/www/data/cu/sipa/GULf2000>.

من المثير للاهتمام أن دور السعودية كهدف لجدول أعمال «التعديليين» في الوسط المحافظ الجديد غير وارد في جدول أعمال مورسي، في حين إنه يظهر على نحو بارز في جدول أعمال جوديس.

(٣٣) John Cassidy, «Pump Dreams: Is Energy Independence an Impossible Goal?,» *New Yorker* (11 October 2004), p. 1, <http://www1.columbia.edu/sec/bboard/gulf2000/gulf2000-29/msg01815.html>, and Hisham Khatib, «John Kerry: Energy Independence Program,» *Middle East Economic Survey*, vol. 47, no. 35 (30 August 2004), <http://www1.columbia.edu/sec/bboard/gulf2000/gulf2000-29/msg01780.html>.

(٣٤) Cassidy, Ibid, p. 8.

(٣٥) كما وَرَدَ في: المصدر نفسه، ص ٩، و Robert J. Samuelson, «Oil Fantasies,» *Washington Post*, 6/10/2004.

ومقابلة مع جون روبرتس في دبي في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤.

على الرغم من اختلاف خطط الطاقة بين الجمهوريين والديمقراطيين، فإن أوهام كل من إدارة جون كيري وجورج بوش الابن حول «الاستقلالية الأمريكية للطاقة» مبنية على المنطق نفسه. وتعتقد إدارة بوش، على ما يبدو، أن هناك كمية كبيرة متبقية من النفط يمكن اكتشافها في القارة الأمريكية الشمالية. فمن هنا، جاء اقتراحها رفع الضرائب عن الحفر والتنقيب عن النفط. ويبقى نظر بوش مركّزاً على المحمية الوطنية للحياة البرية في القطب الشمالي (المشروع الذي اقترحه الرئيس رونالد ريغان لتطوير النفط في المناطق القطبية) مع احتياطيه الذي يمكن أن يصل إلى عشرة مليارات برميل. وإذا تأكدت هذه الأرقام، بحسب السيناريو المتفائل، يمكن إنتاج مليون برميل يومياً أو خمسة بالمئة من الطلب الأمريكي الحالي. ولكن التأثير العملي هو في التعويض عن بعض التراجع في الإنتاج في أماكن أخرى. وبلغت كمية الإنتاج الأمريكي ذروتها في عام ١٩٧٠. ومنذئذ بدأت تتراجع بنسبة ٣٤ بالمئة[٣٦]. ويميل المرء إلى استنتاج أن خطط كل من بوش وكيري الخاصة بموضوع «الاستقلالية النفطية» ليست سوى حيل سرعان ما تختفي أمام السوق الأمريكية وحقيقة وضع الطاقة الإجمالي.

أما بالنسبة إلى الدول المنتجة للنفط من خارج منطقة الشرق الأوسط، فتحتل روسيا (التي تجاوزت السعودية في عام ٢٠٠٣ من حيث حجم إنتاج النفط) المرتبة الأولى على «لائحة البدائل»، وتليها، بفارق مهم، بلدان بحر قزوين وبعض منتجي النفط في غرب أفريقيا. فهذه المصادر البديلة يمكنها أن تُضاف إلى الواردات المتدفقة من البلدان القريبة، مثل كندا والمكسيك وفنزويلا. غير أن التوقّعات على المدى القريب لزيادة استيراد النفط بكمية كبيرة من روسيا وبلدان بحر قزوين ليست واعدة؛ ولا يجد النفط المكتشف في هذه المنطقة طريقه بسهولة إلى أسواق العالم بسبب عوامل أخرى ومشكلات لوجستية[٣٧]. إضافة إلى ذلك، فإن احتياطيات النفط في تلك المناطق أقل من

---

(٣٦) Samuelson, Ibid.

(٣٧) للمزيد حول هذا الموضوع، انظر: Joe Barnes, Amy Jaffe and Edward L. Morse, «The New Geopolitics of Oil,» *National Interest*, Special Energy Supplement (Winter 2003-2004), <http://www.nationalinterest.org/ME2/Segments/Articles/Template1/Common/print.asp?m>.

الرسالة واضحة: موارد أخرى، مشكلات أخرى. انظر أيضاً: Frank A. Verrastro's, «Securing US Energy in a Changing World,» Middle East Policy Council (Washington) (17 September 2004), p. 4, <http://www.mepc.org/public_asp/forums_chcs/37.html>.

تلك الموجودة في منطقة الخليج. وعلى سبيل المثال، يوجد لدى روسيا ٤،٦ بالمئة من احتياطيات النفط العالمي في الوقت الذي تضع السعودية فيه يدها على ٢٥ بالمئة)، بينما كانت تكلفة إنتاجه أعلى بكثير منها في الشرق الأوسط[٣٨]. وباختصار، فإن الحجج التي تدعو إلى استنتاج أنه يمكن لروسيا أن تكون الملاك المسعف ضئيلة جداً.

هل سيأتي العراق بالفرج إذاً؟ توجد في العراق احتياطيات نفط مؤكدة تصل إلى ١١٥ مليار برميل، وهو ما يجعله يحتل المرتبة الثانية في العالم بعد السعودية (ويُعتقَد أن احتياطات هذا البلد المحتملة تفوق هذه الكمية بكثير). غير أن العراق لن يأتي بالمساعدة إلى الولايات المتحدة العطشى للنفط على المدى القريب. فعلى الرغم من أن إسقاط النظام في بغداد عمل على تغيير الأوضاع بصورة جذرية، ومنح الأمريكيين والبريطانيين فرصة للنفاذ إلى القطاع النفطي العراقي بصورة أكبر، فإننا سننتظر سنوات عدة لتتجسد هذه الفرصة في إنتاج نفط متزايد (انظر ما يلي). وقد تبلغ كلفة إعادة تأهيل البنى التحتية الموجودة واسترجاع طاقة الإنتاج النفطي التي كانت تبلغ نحو ٣،٥ مليون برميل في اليوم قبل حرب الخليج ما بين خمسة إلى ستة مليارات دولار[٣٩].

وفي خضمّ هذه الظروف، من غير الواضح كيفية تأمين استثمارات كهذه.

---

(٣٨) ذكرت بعض المصادر مؤخراً تقديرات عالية جداً في ما يتعلق بالإنتاج السعودي للنفط، مع توقع أن يكلف ما بين دولار أو دولارين للبرميل. انظر: David Ignatius, «Revising the Forecasts for Saudi Oil,» *Daily Star*, 17/11/2003.

(٣٩) Muhammad-Ali Zainy, «Iraq's Oil Sector: Scenarios for the Future,» paper presented at the Conference: The Gulf Oil and Gas Sector: Potential Constraints, Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies Research, 26-27 September 2004; *Gulf News* (2 October 2004); Gal Luft, «Iraq's Oil One Year After Liberation,» Saban Center Middle East (Washington), no. 4 (17 June 2004), <http://brookings.edu/fp/saban/luftmemo20040617. htm>, and Kate Dourian, «Sweet and Sour: Iraq May Need Time to Become a True Oil Power,» *Gulf News* (28 January 2004).

قد يتوقع البعض التأثيرات الإيجابية لانفتاح العراق الممكن لشركات النفط الدولية من خلال «اتفاقات المشاركة في الإنتاج» (PSA). وتقدم هذه الاتفاقات شروطاً تجذب المستثمرين المحتملين، وبخاصة مقارنةً بالعقود «النموذجية» التي تقدم في معظم بلدان الخليج. في تلك الحالة، يشجع المقاولون وأصحاب الامتياز من القطاع الخاص على مضاعفة إنتاجهم من أجل تحقيق أرباح مالية مضاعفة، وقد ينعكس ذلك على تصرف العراق ضمن مجموعة البلدان المصدِّرة للنفط (أوبك)، ويؤثر بالتالي في سياسة السعودية الخاصة ضمن هذه المجموعة. لدراسة استطلاعية موجزة حول الآراء المختلفة في ما يتعلق بتطوير حقول النفط (بواسطة شركات النفط المحلية فحسب، على أساس عقود خدمات من خلال اتفاقات المشاركة في الإنتاج» (PSA) أو على أساس تراخيص)، انظر: John Roberts, «Oil and the Iraq War of 2003,» *Journal of Energy and Development*, vol. 29, no. 1 (2003), pp. 9-10.

وفي الوقت الراهن، لا تزال الصناعة النفطية العراقية غير مضمونة وغير مستقيمة. فعلى الأشخاص الذين يتحلّون بالصبر في واشنطن، والذين يعتقدون أن قوة العراق ستعادل بسهولة قوة السعودية المتحكّمة في السوق النفطية؛ على أولئك أن ينتظروا، وربما يطول انتظارهم (انظر ما يلي).

أدى اجتياح العراق الذي قاده ائتلاف الولايات المتحدة إلى خسارة غير مقصودة بمعدل مليوني برميل يومياً من النفط العراقي في الأسواق. وعلى عكس الوعود البرّاقة التي أطلقها بعض المحافظين الجدد الذين كانوا يأملون في أن يصبح العراق «محطة وقود أمريكية خاصة»، خسر العالم كثيراً من الإنتاج النفطي العراقي[٤٠]. وقد جعل المنتفضون العراقيون صناعة النفط الهدف الرئيسي في سعيهم إلى تعطيل الحكومة الخاضعة للتحالف. وكانت الهجمات في بادئ الأمر موجهة بصورة كبيرة إلى أنابيب النفط في شمال العراق التي تصل إلى الحدود مع تركيا المطلة على البحر المتوسط عبر ميناء جيهان. وقد أصيبت لاحقاً الشبكات في جنوب البلاد[٤١]. ونتيجة لذلك، وبينما نكتب هذه السطور، يجد العراق نفسه في موضع مذلّ، إذ هو مُضطر إلى استيراد منتجات النفط مثل الغازولين والمازوت والمحروقات. وفي أفضل الأحوال، حينما لا يكون واحد (أو أكثر) من أنابيب النفط مشتعلاً، تبلغ الصادرات النفطية العراقية مليوناً ونصف المليون برميل في اليوم (وقد يتراجع هذا الرقم أحياناً)[٤٢].

وعليه، يبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكنها التخلي عن استيراد النفط من الشرق الأوسط (ومن السعودية على وجه الخصوص) على المديين القريب والمتوسط، حتى وإن كان موقع المملكة بدأ يفقد بعضاً من أهميته منذ أواخر عام ٢٠٠٢. وقد يعود هذا إلى أن الولايات المتحدة في هذه الفترة كانت تستعدّ لاجتياح العراق، وهو أمر لم يكن يلامس هوى لدى

---

(٤٠) مقابلة مع كات دوريان، و Youssef Ibrahim, «An Oil Market Running on Empty,» *Daily Star*, 2/10/2004.

(٤١) Ed Blanche, «An Industry Under Fire,» *Arabies Trends* (September 2004), pp. 40-43, and Justin Blum, «Terrorist Have Oil Industry in Cross Hairs: Economic Disruption is a Key Goal,» *Washington Post*, 27/9/2004, and Luft, Ibid.

(٤٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: Ibrahim, Ibid., and in Particular, <http://www.iraqrevenuewatch.org>.

السعوديين[٤٣]. ولطالما كانت السعودية المزوّد الأول للنفط في الأسواق الأمريكية، وقد حاولت المحافظة على موقعها هذا من خلال طريقة تسعيرها للنفط. صحيح أنه يصعب توثيق هذه المسألة، إنما كانت السعودية، وحتى أواخر عام ٢٠٠٢، تقوم بإجراء تخفيض يصل إلى ثلاثين سنتاً من قيمة البرميل، حتى إن بعضهم تحدّث عن تخفيض يبلغ دولاراً عن كل برميل[٤٤]. ولما لم تعُد «العلاقة المميزة» مميزة إلى هذه الدرجة، بات السعوديون يذهبون إلى حيث تقودهم السوق، أي إلى شرق آسيا والصين تحديداً. وفي السنوات الأخيرة، كانت الولايات المتحدة ترفع كمية نفطها المستورد من بلدان أخرى، مثل كندا والمكسيك وفنزويلا ونيجيريا. وعلى الرغم من ذلك، كانت السعودية لا تزال بين المصدّرين الخمسة الأوائل إلى الولايات المتحدة. وبحسب أرقام إدارة معلومات الطاقة، احتلت السعودية المرتبة الثانية في هذه القائمة في عام ٢٠٠٣ (بعد كندا وتليها مباشرة المكسيك) من حيث مجمل الواردات النفطية إلى الولايات المتحدة (المنتجات الخام والمكرّرة)، واحتلت المرتبة الأولى من حيث المنتجات الخام فحسب (تليها المكسيك وكندا وفنزويلا)[٤٥]. وفي عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، استوردت الولايات المتحدة أكثر من مليوني برميل نفط يومياً من منطقة الخليج العربي، وهو ما يمثل ١٢ بالمئة من حاجاتها النفطية و٢٢ بالمئة من مجموع الواردات النفطية الصافي. وتأتي الأكثرية الواسعة من الواردات النفطية

---

(٤٣) James Planckem, «How to Reform Saudi Arabia Without Handing It to Extremists,» Saudi-US Relations Information Service (19 September 2004), pp. 11-12.

(٤٤) يقوم الجدل حول ما إذا كان الحسم هو بمثابة «رفد مالي خفي» للمستهلك الأمريكي. انظر: Kate Dourian and Ian Seymour, eds., *Middle East Economic Survey* (Dubai: [n. pb.], 2004), and Abdullatif A. Al-Othman, «The Reliable Supplier,» and Cyrus H. Tahmassebi, «Refuting the Myths,» in: «Does Saudi Arabia Still Matter?: Differing Perspectives on the Kingdom and Its Oil,» *Foreign Affairs* (November-December 2002), pp. 173-176.

يدعم جيمس بلانكي الرأي الذي يقول إنه يجب عدم اعتبار «الحسم» أكثر من فرق في كلفة النقل على السعودية يمكن أن تمتصه إن كانت تريد أن تبيع نفطها في أسواق الولايات المتحدة البعيدة بدلاً من المناطق المجاورة في أوروبا وآسيا. انظر: Plancke, «How to Reform Saudi Arabia,» and «Securing US Energy in a Changing World,» Middle East Policy Council (Washington) (17 September 2004), pp. 6-7, <http://www.mepc.org/public_asp/forums_chcs/37.html>.

(٤٥) انظر: Energy Information Administration, *Country Analysis Briefs: Saudi Arabia* (Washington, DC: Department of Energy, 2004), p. 6, <http://www.eia.doe.gov/emeu/cabs/saudi.html>.

الخليجية (أكثر من ٧٠ بالمئة) من السعودية[٤٦]. ومما لا شك فيه مطلقاً أن السعودية لن تظلّ من بين الدول الخمس الأولى المصدّرة للنفط إلى أسواق الولايات المتحدة بحلول عام ٢٠١٠.

٢ ـ في المدى الأبعد: تزايد الواردات

يرتبط دافع الولايات المتحدة الثاني للمحافظة على علاقتها الجيدة مع أكبر مصدّر للنفط في العالم بالتوجه المذكور سابقاً. فإدارة معلومات الطاقة في وزارة النفط (EIA) تتوقع أن تبلغ التبعية النفطية للولايات المتحدة نسبة ٦٧,٩ بالمئة من استهلاكها في عام ٢٠٠٥ (مقابل ٥٤,٩ بالمئة في عام ٢٠٠١)[٤٧]. وفي هذا السياق، يكتسي توقع إدارة معلومات الطاقة أهمية كبرى، حيث يرى أن إنتاج نفط الشرق الأوسط لن يتضاعف بعد ٢٤ عاماً، أي في الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٢٥، فحسب، وإنما سيزداد أسرع بثلاث مرات من إنتاج النفط في باقي دول العالم. وسيرتفع إنتاج النفط السعودي وحده من ١٠,٢ مليون برميل في اليوم إلى ٢٣,٨ مليون برميل في اليوم، أي بزيادة نسبتها ١٣٣ بالمئة. وبالتالي، سيزداد اعتماد الولايات المتحدة على نفط الشرق الأوسط، ولا سيما النفط السعودي.

أنهت مجموعة الولايات المتحدة الوطنية لتطوير سياسة الطاقة (NEPDG)، المكلفة بتطوير خطة بعيدة المدى تستجيب لاحتياجات الولايات المتحدة من الطاقة، تقريرها في بداية عام ٢٠٠١. ومن ثم، كرّس الرئيس بوش الابن هذا التقرير، المعروف أيضاً بتقرير تشيني، بجعله السياسة الوطنية للطاقة. تُظهر

---

(٤٦) انظر: Energy Information Administration, *Country Analysis Briefs: Persian Gulf Oil and Gas Exports Fact Sheet* (Washington, DC: Department of Energy, 2004), <http://www.eia.doe.gov/emeu/cabs/pbgulf.html>.

(٤٧) Energy Information Administration, *Annual Energy Outlook 2003, With Projections to 2025* (Washington, DC: Department of Energy, 2003).

تقدر وزارة الطاقة أن مجموعة الدول المصدّرة للنفط في الخليج قد صدرت ما معدله ١٦,٩ مليون برميل يومياً أو ٣٠ بالمئة من مجموع صادرات العالم البالغة ٥٦,٣ مليون برميل يومياً في عام ٢٠٠٢. وتتوقع أن تبلغ صادرات الخليج ٣٥,٨ مليون برميل يومياً بحلول عام ٢٠٠٥، وبالتالي تصل إلى ٣٧ بالمئة من مجموع الصادرات النفطية العالمية البالغة ٩٤,٦ مليون برميل يومياً. انظر أيضاً: «Why Reforge the US and Saudi Relationship?: An Interview with Anthony Cordesman,» Saudi-US Relations Information Service (28 September 2004), and Anthony Cordesman, «Ten Reasons for Reforging the US and Saudi Relationship,» Saudi-American Forum (1 February 2004).

قراءة دقيقة لهذا التقرير أن الهدف الأساسي منه (إلى جانب رفع الإنتاج المحلي عن طريق استغلال احتياطيات لم تُستغَل بعد في المناطق البرية المحمية)، أقل تركيزاً على المحافظة على الطاقة منه على إيجاد موارد نفطية خارجية إضافية بالنسبة إلى الولايات المتحدة.

كذلك يدعو التقرير إلى توسيع القدرة الإنتاجية السعودية بصورة مهمة، ولا سيما من خلال زيادة استثمارت شركات النفط الأمريكية(٤٨). وبالتأكيد، فإن الإدارات الأمريكية المتتالية كافة معنية بأن يأتيها النفط من مناطق مستقرّة. وكما لاحظ جون روبرتس، «يكمن السؤال في ما إذا كان ضرورياً تحويل القلق الطبيعي حول الاستقرار، يرافقه اعتماد عالمي متزايد على نفط الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، من مقدرة طبيعية إلى نية فعلية من أجل ضمان تحكّم مادي أكبر في الشرق الأوسط بغية تأمين إمدادات الطاقة؟»(٤٩).

في هذا السياق، وصف بعضهم الحرب على العراق بأنها «حربٌ من أجل النفط»(٥٠). وهذا غير صحيح. فحرب الخليج الثالثة هي خير مثال على تعدد أوجه أي حرب وتعدد أسبابها. كذلك، لدينا عدد من العوامل الأساسية التي تدفع بصانعي السياسة إلى خوض الحرب ضد بغداد. ويدخل النفط في هذه المعادلة (في الواقع، كان النفط أحد العوامل التي دخلت في سياق قيادة القتال ونتائجه)(٥١). وربما كان عامل النفط المرتبط بالحرب متعلقاً بتأمين موارد طاقة

---

(٤٨) Michael Klare, «Bush-Cheney Energy Strategy: Procuring the Rest of the World's Oil,» *Foreign Policy in Focus* (6 January 2004).

الأمر مختلف طبعاً في ما يتعلق برغبة السعوديين ـ كما هو شأن بقية أعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) ـ في زيادة الإنتاج بصورة رئيسية، متذكرين بذلك من جديد القرار الحاسم لاختيار الزيادة الأعلى لحصتها على الإطلاق في عام ١٩٩٧. ولم يكن الأمر سوى خطوة ساعدت على خفض أسعار النفط في الأشهر اللاحقة، في الوقت الذي تعثّر فيه الاقتصاد الآسيوي وانتعشت الاقتصادات الغربية.

(٤٩) Roberts, «Oil and the Iraq War of 2003,» p. 17.

(٥٠) يذكرنا روبرتس بأنه وقبل خمسة أسابيع من اندلاع الحرب، طرح روبرت بيرد، القائد الديمقراطي لمجلس الشيوخ، السؤال التالي: «هل سنستولي على حقول النفط العراقية فنصبح قوة الاحتلال التي تتحكّم في أسعار نفط هذه الأمة وتزويدها في المستقبل القريب؟». انظر: Roberts, Ibid., p. 18.

يرصد «الحرب من أجل النفط» حجّة من قبل، على سبيل المثال، انظر: Youssef Ibrahim, «Oil and Politics Make for an Extremely Flammable Cocktail,» *Gulf News* (13 January 2004); Michael Klare, «It's the Oil, Stupid,» *Foreign Policy in Focus* (2 May 2003), <http://www.fpif.org>, and Michael Renner, ««Oil Uber Alles?,» World Watch Institute (Washington) (11 October 2002).

غير أن أحداً لم يصرح بأن الولايات المتحدة تنوي وضع اليد على صناعة النفط العراقية بالكامل.

(٥١) Roberts, «Oil and the Iraq War of 2003,» pp. 1-9.

طويلة المدى للاقتصاد العالمي الذي ترتبط به الولايات المتحدة على نحو معقّد، على أن يكون ثمن هذه الموارد قابلاً للتوقع (انظر الفقرة التالية). ومع ذلك، نجانب الصواب إذا رأينا الحرب على العراق فاتحة لعراق ما بعد الحرب يكون بدوره «المفتاح الأساسي لنظام نفطي جديد»، يحلّ فيه «العراق التابع للولايات المتحدة محل التحكّم السعودي في أسعار النفط، بحيث يعمل على تهميش الاحتكار النفطي لمنظمة مجموعة البلدان المصدّرة للبترول (أوبك) التي تقودها السعودية»[٥٢]. وفي النهاية، وفي الوقت الذي كان بعضهم يبني فيه أوهاماً حول نتائج كهذه، لا بد من أخذ عوامل وحسابات أخرى أكثر أهمية في الحسبان، إذ إن «المصالح النفطية الكبرى» عارضت كلياً فكرة الحرب التي عُدّت سبب عدم استقرار تحمل معها نتائج غير قابلة للتوقع، خلافاً لاستعداد صدام نفسه لتأمين النفط بأسعار مقبولة.

على أية حال، ستواجه الصناعة النفطية العراقية مشكلات حقيقية لسنوات عديدة، لذا فإنه من المبكر التحدّث عن مستقبل «أرباح النفط العراقي» بتفاؤل كبير[٥٣]. وبالإضافة إلى خمسة أو ستة مليارات دولار أمريكي التي يحتاج إليها العراق لاستعادة قدرته في الفترة التي سبقت الحرب، فهو بحاجة أيضاً إلى استثمار ما بين ٣٥ و٤٠ مليار دولار على امتداد عشر سنوات من أجل دفع الإنتاج النفطي إلى تحقيق خمسة أو ستة ملايين برميل يومياً[٥٤]. أما التخمينات التي تتوقع أن يبلغ الإنتاج العراقي عشرة ملايين برميل يومياً بحلول عام ٢٠٢٠، فهي بعيدة عن الواقع تماماً. وتؤكد كل هذه الأمور أهمية السعودية المستمرة، وتؤكد بالتالي مصلحة واشنطن الشديدة في الاستقرار في المملكة، الذي ينعكس بدوره على التفكير الجيو ـ استراتيجي الأمريكي، كما هو مبين في تقرير تشيني.

---

(٥٢) Issam Salim Shanti, «Oil and the US War Against Iraq: A Strategic Goal,» in: *Gulf in a Year: 2003*, pp. 106-117.

لتحليل نقدي حول هذا الموضوع، انظر: Edward L. Morse, «Fighting for Oil?,» *National Interest* (Summer 2004), pp. 37-40, and Roberts, Ibid.

(٥٣) James A. Paul, «The Iraq Oil Bonanza: Estimating Future Profits,» *Global Policy Forum* (28 January 2004), <http://globalpolicy.org/security/oil2004/0128oilprofit.htm>.

انظر: Michael Renner: «Post-Saddam Iraq: Linchpin of a New Oil Order,» *Foreign Policy in Focus* (January 2003), and «The Order Looting,» *Foreign Policy in Focus* (July 2003).

(٥٤) Luft, «Iraq's Oil One Year After Liberation,» p. 3.

٣ ـ الاستراتيجيا المضادة للحرمان من النفط

يعود هذا التفكير الجيو ـ استراتيجي إلى كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ عندما أعلن الرئيس الأمريكي كارتر المبدأ المعروف اليوم باسمه، الذي يرى أن أي عمل عسكري يهدد أمن الخليج العربي هو تهديد للمصالح الحيوية للولايات المتحدة، وأنها ستستخدم «جميع الوسائل الضرورية، بما فيها القوة العسكرية»[٥٥] من أجل حماية هذه المصالح. ويقودنا مبدأ كارتر كمبدأ حيوي جداً إلى اكتشاف دافع الولايات المتحدة الثالث للمحافظة على علاقة جيدة مع السعودية، والمرتبط ارتباطاً وثيقاً بالدافع الثاني. فكما ذكرنا، لا تهتم الولايات المتحدة بتأمين «احتياجاتها النفطية الخاصة» فحسب، إنما هي مهتمة أيضاً (بصورة أكبر) بالإمدادات النفطية الدولية من خلال علاقاتها بالأنظمة السياسة المؤيدة لها في الشرق الأوسط، فتنجح في الحدّ من استقلالية المنافسين المحتملين، كالصين مثلاً، وتتمكّن في الوقت ذاته من «إسداء خدمات» لشركائها، مثل أوروبا واليابان (وهو ما يمكّنها من طلب خدمات في المقابل).

في الواقع، حتى قبل رئاسة كارتر، طبّقت إدارة ترومان سياسة سرية تهدف إلى حرمان الاتحاد السوفياتي من التحكّم في نفط الشرق الأوسط. فكما تبيّن في دليل مجلس الأمن الوطني المعروف بـ «NCS 26/2»، تم وضع خطة لنسف حقول النفط في الخليج العربي من أجل حرمان السوفيات من القوة التي قد تنجم عن تحكمهم فيها. وفي الخمسينيات، وسع آيزنهاور خطة «سياسة الحرمان من النفط» لتشمل «الأنظمة المعادية» في المنطقة، بينما تقدم عليه الرئيس ريغان من خلال إنشاء قيادة الولايات المتحدة المركزية، المتمركزة في تامبا، وتكليفها بالدفاع عن مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وشرق ووسط أفريقيا. وعلى الرغم من انهيار الاتحاد السوفياتي، لم تنسحب قوات الولايات المتحدة من الخليج العربي[٥٦].

---

(٥٥) Michael T. Klare, « The Coming War With Iraq: Deciphering the Bush Administration's Motives,» *Foreign Policy in Focus* (16 January 2003).

لمعالجة معمّقة، انظر: Michael T. Klare, *Blood and Oil: The Dangers and Consequences of America's Growing Dependency on Imported Petroleum*, American Empire Project (New York: Henry Holt, 2004).

لنظرة حول خلفية هذا الموضوع التاريخية، راجع (الصيغة المنقحة) للنسخة المكتوبة لخطاب وزير الدفاع هارولد براون في السادس من آذار/مارس ١٩٨٠ في: *MERIP Reports*; 90 (September 1980), pp. 20-23.

(٥٦) Shibley Telhami Cassidy, «Pump Dreams: Is Energy Independence an Impossible Goal?;» =

وفي السنوات الأخيرة، وقبل الحرب في العراق وبعدها، لم تبتعد إدارة بوش عن هذا النمط من السياسات. فكما قال ديك تشيني مرة في شهادته أمام مجلس الخدمات العسكرية، إن من يتحكّم في تدفق نفط الخليج، لا يمسك بتلابيب اقتصادنا الخاص فحسب، إنما هو يمسك أيضاً بزمام «اقتصادات العديد من أمم العالم الأخرى»[٥٧]. وقال مسؤول رسمي آخر في إدارة بوش في آب/ أغسطس ٢٠٠٢: «الطريق إلى الشرق الأوسط بأكمله يمر ببغداد»[٥٨]. وفي خط هذه التعليقات نفسه، ورد في تقرير الدفاع الذي تصدره وزارة الدفاع الأمريكية كل أربع سنوات (*Quadrennial Defense Review*) أنه: «يجب على الولايات المتحدة أن تحتفظ بقدرتها على إرسال قوات مسلحة تسليحاً جيداً ومدعمة لوجستياً إلى مناطق حساسة من الكرة الأرضية حتى في ظلّ معارضة العدو»[٥٩]. وقد كرّر نائب وزير الدفاع بول وولفويتز في مؤتمر صحفي له في آب/ أغسطس ٢٠٠١ هذه الكلمات. وصاغ على نحو ساخر مصطلحات مثل «الحرمان من بعض المناطق» و«استراتيجية منع الوصول»، علماً أن هذه الكلمات تُستعمَل عادة في لغة الحرب في المناطق، التي تواجه الولايات المتحدة فيها سياسات يمارسها العدو ليمنعها من الوصول إلى حيث تريد[٦٠]. وقد يشكّك البعض في الحاجة الحقيقية إلى وجود عسكري مادي في المناطق الحيوية من أجل التحكّم فيها. ويقول هؤلاء إنه يكفي أن تظهر الولايات المتحدة قدرتها على التدخل تماماً مثلما تفعل مع المظلة النووية لتضمن سلاسة

---

and Fiona Hill, «America's Vital Stakes in Saudi Arabia,» in: «Does Saudi Arabia Still Matter?,» = *Foreign Affairs* (November-December 2002), pp. 167-173; Shibley Telhami: «The Persian Gulf: Understanding the American Oil Strategy,» *Brookings Review*, vol. 20, no. 2 (Spring 2002), pp. 32-35, <http://www1.columbia.edu/sec/bboard/gulf2000/gulf2000-29/msg01058.html>; «Are We Stuck in Iraq?,» *San Jose Mercury* (17 October 2004), <ttp://www1.columbia.edu/sec/bboard/gulf2000/gulf2000-14/msg08433.html>, and Kenneth M. Pollack, «Securing the Gulf,» *Foreign Affairs*, vol. 82, no. 4 (July-August 2003).

(٥٧) Klare, «The Coming War With Iraq: Deciphering the Bush Administration's Motives,» p. 5.

(٥٨) كما ورد نقلاً، في: Roberts, «Oil and the Iraq War of 2003,» p. 19.

(٥٩) كما ورد نقلاً، في: Klare, «Bush-Cheney Energy Strategy,» p. 10.

(٦٠) على سبيل المثال، انظر: Paul K. Davis, Jimmie McEver and Barry Wilson, *Measuring Interdiction Capabilities in the Presence of Anti-Access Strategies: Exploratory Analysis to Inform Adaptive Strategy for the Persian Gulf* (Santa Monica, CA: Rand, 2002), and «From the Editors,» *Middle East Report*, no. 225 (Winter 2002), pp. 1 and 55-56.

انقياد الدول الأخرى من دون أن تُضطَر إلى استخدام السلاح النووي[٦١].

في هذا السياق، تبدو مكانة جمهورية الصين الشعبية بالغة الأهمية. ومن البديهي أن الصينيين لن يرضوا بالمكانة الثانية للمدى البعيد، وسيزيدون بالتالي من استخدام الطاقة والنفط على وجه الخصوص. وقد تم التخطيط لواردات الصين من النفط أن تزداد بنسبة ٤٠ بالمئة في عام ٢٠٠٤، وهو ما يجعل السعودية المصدر الرئيسي لإمدادها بالنفط. وتستورد الصين حالياً ٦٠ بالمئة من نفطها من الخليج، وقد تصل هذه النسبة إلى ٨٠ بالمئة أو ٩٠ بالمئة خلال العقدين المقبلين. ومن المتوقع أن تضاعف الصين نسبة استيرادها للنفط بحلول عام ٢٠١٠، فتعادل النسبة التي تستوردها الولايات المتحدة اليوم (وفي عام ٢٠٣٠، سيعادل إجمالي الاستهلاك الصيني للنفط إجمالي استهلاك كل من الولايات المتحدة واليابان اليوم). وقد احتلت الصين المكانة الثانية على قائمة مستوردي النفط العالميين بعدما تجاوزت اليابان[٦٢]. وفي عام ٢٠٠٢، ارتفعت قيمة مبيعات السيارات إلى النصف، وقد يعني هذا بداية «موجة السيارات» الصينية، إضافة إلى أن الصين تخطّط لإنجاز شبكة طرقات سريعة عامة أوسع من الشبكة التي سترتبط بين الولايات الأمريكية في عام ٢٠١٥.

وفي حال حافظت الصين على مستوى نموها العالي من دون اختلالات

---

(٦١) Personal Communication with Michael Klare (February 2003).

(٦٢) للمزيد حول الصين، انظر: Nikolas K. Gvosdev, «At the Intersection of Energy and Foreign Policies: Competing for Power,» *National Interest* (Special Energy Supplement), p. 4; Ignacio Ramonet, «China Wakes Up and Alarms the World,» *Le Monde diplomatique* (August 2004); Philip S. Golub, «All the Riches of the East Restored,» *Le Monde diplomatique* (October 2004); Telhami and Hill, «America's Vital Stakes in Saudi Arabia,» p. 171, and Andrew Thompson-Bush, «Why Asia Means Business,» *Arabies Trends* (September 2004), pp. 47-49.

تؤكّد الأرقام الأخيرة لوكالة الطاقة الدولية هذا التوجه، مشيرة إلى ارتباط الصين والهند والولايات المتحدة المتزايد بنفط الشرق الأوسط، انظر: *World Energy Outlook 2004* (Paris: International Energy Agency, 2004).

من اللافت معارضة جياكومو لوتشياني للحكمة البديهية التي تعتبر «أن آسيا الشرقية ستصبح المستورد الرئيسي لنفط الخليج في عام ٢٠٣٠، وستبقى الولايات المتحدة على رأس لائحة البلدان المستوردة للنفط، وستبلغ احتياجاتها ١٦ مليون برميل يومياً»؛ انظر ملخص الحلقة الدراسية، في: «The External Factors and Political Stability in the GCC States,» Gulf Research Center (Dubai) (8-9 January 2003).

ويقول كايت دوريان «من الجيد جداً أن نطمح إلى نمو الطلب في الصين والهند، لكن المستهلك الأمريكي المترف هو المستهلك المربح بدلاً من المستهلك الصيني الذي يشتري سيارته الأولى»، انظر: *Gulf News* (29 September 2004).

سياسية و/أو اجتماعية مهمة، ستصبح من دون أدنى شك فاعلاً مسيطراً في النظام الاقتصادي والمالي الدولي. فالصين اليوم هي البلد الأول المستورد للأسمنت والفحم والفولاذ والنيكل والألمنيوم(٦٣). ويعتقد علماء الاقتصاد الصينيون أن اقتصاد الصين سيلحق باقتصاد الولايات المتحدة في عامي ٢٠٣٠ أو ٢٠٤٠، وعندها، قد يتضارب اعتماد النمو الصيني على نفط منطقة الخليج مع مصالح الولايات المتحدة «الحيوية» في هذه المنطقة.

في ما عدا تكثيف العقود التجارية(٦٤)، لا تدلّ المؤشرات الآن على أن الصين تعمل على تطوير مقاربة دبلوماسية واستراتيجيا عملية للشرق الأوسط، إلا أنه ما من شك في أن ذلك سيحصل. وتخضع العلاقة السياسية والاقتصادية المتنامية بين الصين والسعودية لمنطق معين. يقال من الجهة السعودية: «رويدكم، نحن بحاجة إلى علاقة جيدة مع بلد هو عضو دائم في مجلس الأمن، وسوق قوية ونامية لنفطنا وقوة نووية، وهو أيضاً بلد بريء من أي اجتياح لأي بلد عربي»(٦٥). أما الصينيون، فهم بحاجة إلى كميات كبيرة ومتزايدة من النفط، كما أن شركات النفط الصينية التي تملكها الدولة متشوقة إلى الاستثمار في السعودية، شأنها في ذلك شأن السعوديين المتشوّقين إلى ولوج الأسواق الصينية. وفي أوائل عام ٢٠٠٤، وقّعت «سينوبك» عقدها الرئيسي الأول من أجل التنقيب عن الغاز السعودي وإنتاجه، كما سيتضح لاحقاً في هذا الفصل.

وبإمكان المصالح والاهتمامات الاقتصادية المتعلقة بتأمين مصادر الطاقة أن تدفع بالصين بسهولة إلى زيادة انخراطها سياسياً في المنطقة. كذلك، أكد مايكل كلار بشدة أن «أساس اللعبة هو المخزون» الذي يكمن معظمه في منطقة الخليج. ومن يتحكم في هذا المخزون فهو يتحكّم من دون شك في الاقتصاد العالمي، كما أقرّ بذلك ديك تشيني نائب الرئيس الأمريكي. وفي الواقع، لوحظ أن إدارة بوش «جعلت من حماية جميع موارد النفط العالمية هدفاً مساوياً للحرب على الإرهاب في قيادة سياسة الولايات المتحدة الخارجية

---

(٦٣) Ramonet, «China Wakes Up and Alarms the World,» and Thompson-Bush, «Why Asia Means Business».

(٦٤) من الممكن جداً أن تحل الصين مع نهاية هذا العقد محل الولايات المتحدة واليابان على حد سواء فتصبح هي الشريك الأساسي للسعودية. انظر: «Securing US Energy in a Changing World,» p. 7.

(٦٥) Thomas Lippman, «How to Reform Saudi Arabia Without Handing in to Extremists,» Saudi-US Relations Information Service (19 September 2004), p. 14.

والدفاعية»[٦٦]. كما أنه لا يمكن استثناء إمكانية أن تستخدم الولايات المتحدة على المدى البعيد قوتها في الشرق الأوسط لقطع الإمدادات النفطية للاقتصاد الصيني المزدهر، أو أن تتبنى على الأقل سياسة تسعير مرتفع في معرض احتواء الصين من خلال الضغط على نقطة ضعفها الأكثر حساسية كاستيراد النفط، على سبيل المثال. ومهما بدت هذه الاستراتيجيا بعيدة المأخذ، إلا أن الرئيس بوش قد لمّح إلى تفكير كهذا في الخطاب «West Point Speech» الذي ألقاه في حزيران/يونيو ٢٠٠٢، الذي أشار فيه إلى أن الولايات المتحدة لن تسمح ببروز أي من «نظرائها المنافسين» في العالم[٦٧].

٤ ـ السعودية وأسعار النفط

إن الدافع الرابع، وليس بالطبع الأقل أهمية، للولايات المتحدة لتحافظ على علاقاتها مع السعوديين، هو كون السعودية «المنتج المتحكّم» الوحيد، حيث تحتفظ السعودية بالقدرة الأوسع الوحيدة على الإنتاج الاحتياطي؛ وهذا ما سمّاه إدوارد مورس «الطاقة المعادلة للأسلحة النووية»[٦٨]. ويعني ذلك أن من مصلحة أسواق العالم الرئيسية، ولا سيما أكبر مستهلكي النفط في العالم، أن تكون الحكومة السعودية متعاونة. ويسمح الاحتياطي الوطني السعودي للمملكة بـ «التحكّم» في السوق النفطية، حتى إنه يمكنها معالجة اضطرابات خطرة أو احتواؤها على الأقل.

---

(٦٦) Matthew Yeomans, *Oil: Anatomy of an Industry* (New York: The New Press, 2004), as quoted by: Michael Klarem, «Crude Awakening,» *Nation* (21 October 2004).

وهي مادة مراجعة في خمسة كتب تتناول «الذروة النفطية».

(٦٧) Conn Hallinan, «Bush Sharon: The Oil Connection,» *Foreign Policy in Focus* (24 May 2004).

صحيح أن ارتفاع أسعار النفط ألحق الضرر بالولايات المتحدة، ولكنها كانت أقل تأثراً بالمقارنة بالصين، وذلك لاستخدامها الطاقة بنسبة أقل لكل وحدة من إجمالي الناتج المحلي (أقل بخمس مرات). «تصوروا المزارع الروسي القديم الذي وجد فانوساً سحرياً، وكان له أن يطلب أمنية. وقال له المارد: حذار، فمهما تحصل عليه يُمنح ضعفه لجارك. فقال له المزارع: «انزع عيني اليمنى»». فسياسة رفع الأسعار إنما هي عكس استراتيجية سياسة خفض الأسعار التي طبقت في الثمانينيات وأدت إلى إفلاس الاتحاد السوفياتي؛ انظر: James R. Norman, «Petrodollars,» *Platts Oilgram News*, vol. 81, no. 75 (21 April 2003), and vol. 80, no. 172 (9 September 2002).

(٦٨) Edward L. Morse and James Richard, «The Battle for Energy Dominance,» *Foreign Affairs* (March-April 2002), p. 4.

لمقارنة القدرات الإنتاجية الاحتياطية للدول الأعضاء في مجموعة أوبك، انظر: Obaid, *The Oil Kingdom at 100: Petroleum Policymaking in Saudi Arabia*, p. 133, Appendix III, Chart 1.

منذ منتصف السبعينيات، اعتمدت الولايات المتحدة، إضافة إلى باقي مستهلكي النفط في العالم، على هذه القدرة السعودية لـ «إدارة» السوق النفطية بهذه الطريقة، وليس فقط في ظلّ الظروف الخطرة كانعكاسات الثورة الإسلامية، وخلال الحرب العراقية ـ الإيرانية، وحرب الخليج الثانية، وكذلك خلال الحرب على العراق في عام ٢٠٠٣. وفي الحقيقة، تمكّنت السعودية باستمرار من إيجاد حالة من الاعتدال خلال الربع المنصرم من القرن الماضي (كما فعل غيرها من دول مجلس التعاون الخليجي)، على الرغم من أن بعض البلدان المعنية شعرت أحياناً بضغط من السعوديين (مثل الاتحاد السوفياتي في الثمانينيات، وفنزويلا في أواخر التسعينيات)[٦٩].

وفي عام ٢٠٠٤، عندما بدأت أسعار النفط ترتفع، سرت الشائعات بأن السعودية ستواجه قريباً تحدّي حقول النفط المستنزَفة. وكان ماتيو سايمنز، رئيس البنك الاستثماري في تكساس المتخصّص في الطاقة، هو أكثر من جاهر بهذه التشكيكات مؤخراً. وكانت أقوى ادعاءاته تقول إن الغوار، وهو أكبر الحقول النفطية في السعودية، حيث يُنتَج نحو خمسة ملايين برميل يومياً، قد ينضب بسرعة. وعبّر سايمنز عن مخاوفه من أن معجزة النفط السعودي الوفير والزهيد وسهل الإنتاج قد بدأت تشرف على نهايتها[٧٠]. وواجهت هذه الشكوك

---

(٦٩) إن كون الدوافع السعودية تنبع من مبدأ الإيثار أمر قابل للجدل. انظر: Al-Othman, «The Reliable Supplier,» p. 173-175; Tahmassebi, «Refuting the Myths,» and Oystein Noreng, *Crude Power: Politics and the Oil Market* (London and New York: I. B. Tauris, 2002), p. 193.

إن السعودية، نظرياً على الأقل، في موضع يسمح لها بخفض الأسعار بصورة كافية لحمل غيرها من المنتجين (من ضمن مجموعة أوبك ومن خارجها) على الحد من الإنتاج. وقد شرح عبيد بوضوح إيجابيات استراتيجية «إغراق الأسواق» هذه وسلبياتها في أماكن عدة، في: Obaid, *The Oil Kingdom at 100:Petroleum Policymaking in Saudi Arabia*.

لوجهات النظر المختلفة، انظر: Simon Bromley, «Global Petropolitics: US Grand Strategy, Iraq and Oil,» United Kingdom, Open University, Mimeo (June 2003), p. 31; Fadhil J. Chalabi, «What Future for OPEC?,» *Middle East Economic Survey*, vol. 46, no. 42 (20 October 2003); Adne Cappelen and Robin Choudhury, «The Future of the Saudi Arabian Economy: Possible Effects on the World Oil Market,» in: Daniel Heradstveit and Helge Hveem, eds., *Oil in the Gulf: Obsatcles to Democracy and Development* (Aldershot: Ashgate, 2004), pp. 41-62, and Max Singer, «Saudi Arabia's Overrated Oil Weapon,» *Weekly Standard* (18 August 2003).

(٧٠) ألقى سايمونز خطاباً بعد خطاب مستخدماً عناوين، مثل: Simon Bromley, «The Saudi Arabian Oil Miracle,» in: «Is the Glass... Half Full? or Half Empty?,» OSPO Workshop, IFP Conference Center (Paris) (16 May 2003).

وبصورة أكثر صراحة، انظر: «Twilight in the Desert: The Fading of Saudi Arabia's Oil,» <http://www.simmonscointl.com/Search.aspx?Search=saudi%20arabia>.

رفضاً عنيفاً من جهات عدة، ولم تقم قوى السوق بأية ردّة فعل تجاه هذه التكهنات المتشائمة[٧١]. غير أن اللوم على استمرار ارتفاع أسعار النفط لم يتم توجيهه إلى السعودية التي زادت نسبة إنتاجها، كما طُلب منها ذلك، وإنما أُلقي اللوم على الظروف الأخرى التي لا دخل للسعودية فيها (مثل ارتفاع الطلب في الصين والولايات المتحدة وعدم الاستقرار في فنزويلا ونيجيريا والشكوك حول الصناعة النفطية الروسية، وبالطبع «الإرهاب النفطي» في العراق). ويرى معظم الخبراء أن الشركة السعودية الوطنية للنفط «أرامكو» قادرة على زيادة قدرتها الإنتاجية لتبلغ ما بين ١٢ و١٥ مليون برميل يومياً.

«السعودية هي القوة الرئيسية وراء الأسعار»؛ هذا ما أعلنته صحيفة **ذي إيكونوميست** (*The Economist*) على وجه الصواب، وهذا ما يجعل منهم أصحاب الأوراق المتحكّمة بلعبة الطاقة[٧٢]. ومن الصعب تصور عدم انعكاس اختلال خطير في الإمدادات النفطية السعودية (وما يلحقها من ارتفاع في أسعار النفط) على السوق الأمريكية، حتى وإن توقف الأمريكيون عن استخدام النفط السعودي بمجمله.

٥ ـ حاجة الغرب إلى الاستثمار

تظهر الدوافع الأربعة المفصلة سابقاً موقف الولايات المتحدة المقيد تجاه مصدر النفط «المتحكّم» الأكبر في العالم. لكن، لا بد أيضاً من التفكير في الموقف السعودي في هذه المجموعة؛ أليس من مصلحتهم، في المقابل، التوافق مع الأمريكيين وشركاتهم النفطية؟ للإجابة عن هذا السؤال، لا يسعنا إلا

انظر أيضاً: Jeff Gerth, «Forecast of Rising Oil Demand Challenges Tired Saudi Fields,» *New York Times* (24 February 2004).

للمزيد حول هذا الموضوع ومن وجهة نظر السعودية، انظر: «Saudi Arabian Oil Fields Brimming,» Saudi-US Relations Information Service (25 August 2004).

لمزيد من المعلومات، انظر: Robert Bailey, «Are We Running Out Of oil?,» *Gulf Business* (September 2004), pp. 58-62, and Kate Dourian, «Saudi Arabia's Reserves: Is the Glass Half Empty?,» *Gulf News* (25 February 2004).

(٧١) حتى إن البعض قدر أن تكون فكرة نضوب حقول النفط السعودية جاءت بإيعاز سياسي وبدافع من «انتقام». انظر على سبيل المثال مساهمة يوسف إبراهيم في لائحة الخليج ٢٠٠٠ (GULF 2000)، حيث يعتبر أن عدم منح أي عقد اتفاق غاز مع أي شركة أمريكية (في عام ٢٠٠٣ وعام ٢٠٠٤ حتى الآن)، كان سبباً لتقوم حكومة الولايات المتحدة والشركات الأمريكية بإبلاغ الكتّاب صراحة بهذه الرؤى المحدودة (الرابع والعشرين من شباط/ فبراير ٢٠٠٤).

(٧٢) «Still Holding Customers Over a Barrel,» *The Economist* (23 October 2003).

تدقيق النظر بإيجاز في الوضع الاقتصادي لهذا البلد منذ منتصف الثمانينيات، وربطه بالتطورات التي تحققت في سوق النفط (والغاز).

على عكس التكهّنات، فإن أي نقص في النفط لا يبدو قريباً[(٧٣)]. غير أن هناك نقصاً في الواردات النفطية. يفتقر العديد من البلدان المصدّرة للنفط إلى الوسائل الكافية لتمويل تطوير إضافي للقدرة الإنتاجية، وهو تطوير يعتبر ملحاً وضرورياً، نظراً إلى توقعات ارتفاع الطلب على النفط. وقد توقّعت الوكالة الدولية للطاقة مؤخراً أن يبلغ مجموع الاستثمارات الضرورية في دول الخليج خمسمئة مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠، وهو ما يعني أنه يجب أن يبلغ الاستثمار السنوي نحو ثمانية عشر مليار دولار. وكانت رسالة فاتيه بيرول، كبير المحللين الاقتصاديين في الوكالة، واضحة جداً، حيث قال: «إن كان هناك من مشكلات ترتبط برأس المال، فلا بد لهذه البلدان من أن تفتح قطاعها المتنامي على الاستثمارات الأجنبية المباشرة»[(٧٤)].

وعلى الرغم من أن أسعار النفط العالية في عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ تركت آثاراً إيجابية بالنسبة إلى الميزانية السعودية، فإن القلق على المستقبل لا يزال قائماً، بما في ذلك القلق على الاستثمارات المطلوبة في القطاع النفطي (وليس

---

(٧٣) لمزيد من التقديرات، انظر: *World Energy Outlook 2004.*

لمزيد من المعلومات حول «المتشائمين» و«المتفائلين» في هذا الموضوع، انظر: Paul Roberts, *The End of Oil: On the Edge of a Perilous World* (New York: Houghton Mifflin, 2004), and Michael Klare, «Crude Awakening,» *Nation* (21 October 2004).

(٧٤) Faith Birol, «Investment Requirements and Capabilities in the Gulf,» paper presented at: The Conference: «The Gulf Oil and Gas Sector: Potential Constraints,» Abu Dhabi, Emirates Center for Strategic Studies Research, 26-27 September 2004, and *Gulf News* (28 September 2004).

يقدر بيرول المبلغ المطلوب للاستثمار بثلاثة تريليونات دولار ما بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٣٠. لمقارنة وجهات النظر المختلفة حول أوضاع السعودية وغيرها من البلدان المصدّرة للنفط، انظر: Gawdat Bahgat, «Foreign Investment in Saudi Arabia's Energy Sector,» Saudi-Us Relations Information Service (2 September 2004).

إن كان هناك حقاً ارتفاع في الطلب، فلا بد من أن تغطيه بلدان الشرق الأوسط بصورة أساسية. فالبلدان خارج مجموعة البلدان المصدّرة للنفط (أوبك) لن تملك النفط الكافي المتوفر للتصدير لمدة عشر إلى خمس وعشرين سنة. كما أن وزارة الطاقة الأمريكية والوكالة الدولية للطاقة على حد سواء تعتبران أن الطلب الإجمالي على النفط قد يرتفع إلى أعلى مما هو عليه حالياً، أي مما يزيد على ٨٠ مليون برميل يومياً إلى نحو ١٢٠ مليون برميل يومياً في غضون ٢٥ سنة، وذلك بقيادة الولايات المتحدة والأسواق الناشئة في جنوب وغرب آسيا. تفترض الوكالات أن النفط سيأتي بصورة أكبر من عدد أقل من المناطق لتتبوأ السعودية المكانة الأولى (انظر الهامش ٤٧ السابق).

قطاع الغاز أقل هذه القطاعات، كما سيتضح لاحقاً)[٧٥]. ولا يزال من الصعب اقتطاع نفقات من أجل تحرير الأموال لاستثمارات كهذه بسبب النفقات الأخرى التي التزمت بها الحكومة السعودية ـ وكلها نفقات يصعب خفضها ـ وترتبط بالقطاع العام الضخم (وما يؤمّنه من توظيف)، ومصلحة الدولة العامة والنفقات العسكرية ونفقات الأسرة المالكة[٧٦].

وتبدو الخلاصة واضحة: «فليست الأزمة الحقيقية أزمة إمداد بالطاقة، وإنما هي أزمة عائدات، خصوصاً أن أمن المنتجين أنفسهم أصبح معرّضاً للخطر هو الآخر»[٧٧]. وهذا ما يحتّم طبعاً زيادة الارتباط بما تقدمه شركات النفط الغربية. وأفضل دليل على ذلك هو دعوة دول الإنتاج الرئيسية، مثل الجزائر وإندونيسيا وإيران وفنزويلا، من جديد لشركات النفط الدولية إلى معاودة الدخول إلى صناعاتها النفطية والغاز. وفي تموز/يوليو ٢٠٠٣، حذا السعوديون حذو تلك الدول، إذ تم منح اتحاد للشركات بقيادة رويال دوتش/شل غروب، ومعه شركة توتال، والشركة السعودية الوطنية للنفط (أرامكو)،

---

(٧٥) إذا بقيت الأسعار ضمن هامش خمسين دولاراً للبرميل الواحد لمدة أطول، ستحقق أوبك مداخيل مضاعفة بثلاث مرات بالنسبة إلى ما كانت تحققه في عام ١٩٩٨ حينما كان سعر البرميل يبلغ نحو ١٠ دولارات فقط. وقد بدا أن السعودية وحدها ستجني أرباحاً عظيمة من النفط تبلغ مئة مليار دولار في عام ٢٠٠٤. انظر: *The Economist* (25 September 2004), p. 18.

غير أنه تجدر الإشارة إلى أن العائد النفطي بالأرقام الفعلية ما زال بعيداً جداً عن بلوغ ذروته: بحسب نسب عام ٢٠٠٣ الفعلية بالدولار، وبلغت أسعار النفط الخام في الفترة الممتدة ما بين عامي ١٩٧٩ و١٩٨١ ما يعادل ١٠٣ دولارات عن البرميل الواحد. لمزيد من التفاصيل حول اقتصاد السعودية، انظر الفصول الرابع والخامس والسادس في هذا الكتاب.

(٧٦) إن أحد الحلول الواضحة هو كبح جماح النفقات العسكرية مع زوال التهديد العراقي المباشر. إلا أن الأمر أصعب مما يبدو عليه. انظر ملاحظة نونمان في مساهمته في الفصل الحادي عشر في هذا الكتاب. ويبقى أحد العناصر المعقدة يتمثل في الفساد المستوطن في التعاقدات العسكرية. فبحسب كانوفسكي «تعتبر مصادر غير رسمية أن «الحسومات» على العقود العسكرية تتراوح من ٥ بالمئة إلى ٤٠ بالمئة على العقد [. . .] نقلت مصادر بريطانية لم تكشف عن اسمها [*The Petroleum Economist*] عن محللي الشرق الأوسط الذين يعتقدون أن ١٠ مليارات دولار تختفي سنوياً في «إعادة أموال كانت قد تم اقتراضها لأغراض غير مشروعة». إن كانت هذه الأرقام دقيقة فعلاً، فإن نحو **خمس إيرادات** النفط السعودية انتهت في الحسابات الخاصة لبعض أعضاء العائلة المالكة الفاسدين وشركائهم ما بين عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٠»؛ (التشديد مني). انظر: Eliyahu Kanovsky, «Oil: Who's Over a Barrel?,» *Middle East Quarterly* (Spring 2003), <http://www.meforum.org/pf.php?id=527>.

تُعد الدراسة المهمة حول مظاهر أكثر عمومية في دولة «نفطية» اقتصاداً ومجتمعاً، هي: Jahangir Amuzegar, *Managing the Oil Wealth: OPEC's Windfalls and Pitfalls* (London and New York: I. B. Tauris, 1999).

(٧٧) Kanovsky, Ibid., p. 9.

مساحة مئتي ألف كيلومتر مربع في منطقة الربع الخالي النائية للتنقيب عن الغاز. وتزخر السعودية باحتياطي مؤكد من الغاز يقارب سبعة آلاف مليار متر مكعب، وهو ما يجعل المملكة تحتل المرتبة الرابعة بعد روسيا وإيران وقطر. وليس لدى السعودية خطط فورية لتصدير الغاز، لكنها تهتم حالياً بتوفير الوظائف وتوسيع الصناعة البتروكيميائية، وتلبية الطلب الداخلي المتزايد، وبصورة خاصة تخصيص كمية نفط إضافية للتصدير.

ويُعدّ الاتفاق الذي تم إبرامه في تموز/يوليو ٢٠٠٣، والمعمول به منذ تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه، أول سماح للشركات الأجنبية بالتنقيب عن الغاز وإنتاجه منذ تأميم هذه الصناعة في منتصف السبعينيات. وتبع ذلك في آذار/مارس ٢٠٠٤ اتفاقات مماثلة مع سينوبك الصينية (Sinopec)، وإيني الإيطالية (Italy's Eni)، وريبسول الإسبانية (Repsol of Spain)، ولوك أويل الروسية (Russia's Lukoil)[٧٨]. ويمثل برنامجا التنقيب عن الغاز وتطويره «أوسع عرض للتنقيب في العالم لأراضٍ بكر يراها العالم منذ توقيع الامتياز السعودي الأصلي في أيار/مايو ١٩٣٣»[٧٩]. وحققت الشركات نوعاً من اتفاق تتقدم به في العادة معظم البلدان التي لا تنتمي إلى مجموعة البلدان المصدّرة للنفط (أوبك)، ولكنه لم يكن متوفراً مع بعض المنتجين الكبار في الخليج.

حتى الآن، لم تصبح شركات النفط الأمريكية الكبيرة طرفاً في هذا الاتفاق، غير أن بعضها كان قد شارك في المبادرة السابقة في قطاع الغاز، التي فشلت في حزيران/يونيو ٢٠٠٣. وقد يعمل بعضها على تخمين أسباب ممكنة لغياب الشركات الأمريكية، إلا أن السبب الأرجح هو عدم التوافق حول نسب العائدات (إذ إن الشركات تطلب معدلاً أكبر بكثير من الذي يمكن أن يوافق عليه السعوديون). ومن جهة ثانية، لا يمكن استبعاد ما كان يشعر به السعوديون من امتعاض بفعل الاتهامات المتكرّرة من قبل بعض الأعضاء في الكونغرس

---

(٧٨) Stanley Reed, «Suddenly: The Saudis Want to Play Ball,» *Business Week* (4 August 2003).

للمزيد حول اتفاقات الغاز، وبالعودة إلى فشل مبادرة الغاز السعودية (SGI) التي أطلقها الأمير عبد الله في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، انظر: Bahgat, «Foreign Investment in Saudi Arabia's Energy Sector,» and «Saudi Gas: How Empty is the Empty Quarter?,» *Middle East Economist Digest* (5 March 2004).

(٧٩) «Saudi Gas: How Empty is the Empty Quarter?,» Ibid.

الأمريكي، وفي التصريحات الإعلامية، حول أن السعودية لا تقوم بما يكفي لمحاربة الإرهاب(٨٠). وفي اتفاقات مستقبلية، حصلت الشركات الأمريكية على حصتها هي الأخرى.

الآن، ومع انفتاح قطاع الغاز، يمكن للمرء أن يفكّر أيضاً في آفاق العدالة في مجال النفط. ومن دون شك، فإن الشركات المنخرطة في اتفاقات غاز تأمل في أن تتمكّن من إنتاج وبيع أي نفط قد تكتشفه، وهو ما لا يزال الكلام حوله محظوراً لدى السعوديين. بيد أنه من غير المنتظر من الناحية الواقعية أن يحدث هذا قريباً. وفي الوقت الحاضر على الأقل، يبدو أن تطوير النفط السعودي سيبقى على نحو حصري جزءاً من امتيازات الدولة السعودية(٨١). وقد يختلف الأمر بالطبع في حال تراجعت الأسعار بصورة كبيرة أو في حال حدوث منافسة أساسية على حصص السوق، ومن الممكن أن تظهر هذه المنافسة بعد إدخال اتفاقات حصص الإنتاج في العراق المجاور، غير أن شيئاً من هذا القبيل لا يبدو قريباً على الأرض.

ثالثاً: العدو الذي تعرفه أفضل

كانت التنبؤات الخاصة بسقوط آل سعود لا تُعدّ ولا تُحصى في الماضي. وأيضاً، في معرض دراسة أصداء الهجمات الإرهابية على الأهداف السعودية (والأهداف الخاصة بآل سعود) منذ عام ٢٠٠٢، عادت هذه التنبؤات إلى الواجهة. كما ادّعى العديد من الصحافيين والمعلّقين والعلماء وبعض السياسيين بأنهم يرون (أو هم دافعوا عن) نهاية «العلاقة الخاصة» بين السعودية والولايات المتحدة. وتستند وجهات نظرهم، من بين أمور عديدة، إلى أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، وإلى سقوط نظام صدام حسين. بيد أن حكم آل سعود يبدو أكثر مرونة وأقدر على المناورة مما يرغب في رؤيته البعض(٨٢). ويبدو أن واشنطن

---

(٨٠) Bahgat, Ibid., p. 4.

(٨١) للمزيد حول حساسية هذا الموضوع، انظر: Obaid, *The Oil Kingdom at 100*, pp. 53-60, and *Reopening of Upstream Oil Natural Gas to Foreign Investment: Views and Actions of Iran, Kuwait and Saudi Arabia* (McLean, VA: International Petroleum Enterprises, 2004).

(٨٢) Paul Aarts, «The Internal and the External: The House of Saud's Resilience Explained,» European University Institute, Robert Schuman Center for Advanced Studies, Mediterranean Program Series, EUI Working Papers; no 2004/33 (2004).

حريصة على الحفاظ على علاقة جيدة مع الحكم في الرياض، حتى بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر والحرب العراقية، وما أشبه الليلة بالبارحة(*)!

هذا لا يعني أن النظام السعودي لا يواجه بعض المتاعب. فالوضعان الاقتصادي والأمني يبعثان على كثير من القلق، هذا من دون ذكر المجهول والمشكلات الممكنة التي قد تنجم عن مسألة الخلافة (الأمير عبد الله وما بعده). ومع ذلك، يظل آل سعود متحكّمين في كمية وفيرة من «رأس المال»، الاقتصادي والديني والسياسي والرمزي(٨٣). كما أن الاهتمام ببقاء النظام الحالي في السلطة يأتي لمصلحة الولايات المتحدة الكبرى. فعلى خلفية العوامل التي أشِير إليها سابقاً، لا تستطيع واشنطن أن تحتمل رؤية تغيّر النظام في الرياض، ناهيك عن المساهمة في حدوث ذلك(٨٤).

وكما يدلّ على ذلك التاريخ الحديث، فإنه كثيراً ما تؤدي التغييرات السياسية الجذرية داخل البلدان المنتجة للنفط إلى وقف الإنتاج، سواء كان التغيير «معادياً للأمريكيين» (كما في إيران) أو «مؤيداً للأمريكيين» (كما كان الحال بعد انهيار الشيوعية في الاتحاد السوفياتي)(٨٥).

(*) بالفرنسية في النص الأصلي: *Plus ça change, plus c'est la même chose* (المترجم).

(٨٣) مفهوم «رأس المال» هذا مأخوذ عن: Ousmane Kane, *Muslim Modernity in Postcolonial Nigeria: A Study of the Society for the Removal of Innovation and Reinstatement of Tradition* (Leiden: Brill, 2003).

مع الشكر إلى جوزيف الآغا، وهو طالب في الدكتوراه في مؤسسة الدراسات الإسلامية في العالم الحديث، في لايدن. للاطلاع على وجهة نظر مختلفة، انظر الفصل السابع في هذا الكتاب.

(٨٤) كان تعيين السفير الأمريكي الجديد في الرياض، جيم أوبرفيتر (في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣) آخر مؤشرات القوة المتجددة التي تتمتع بها العلاقة بين البلدين، وهي علاقة خضعت لبعض الضغوط بعد هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر. وينتمي أوبرفيتر إلى أصدقاء الرئيس بوش من مدينة دالاس وقد عمل لشركة هانت أويل على امتداد السنوات الثماني والعشرين السابقة. «على الرغم من أن أوبرفيتر لا يملك أي تجربة دبلوماسية، فإن قدامى السياسة الخارجية والمناصرين في دالاس قالوا إنه يشكل خياراً جيداً، يعود السبب في جزء منه إلى أن السعوديين ـ وهم حلفاء أساسيين [حرفياً] في منطقة مضطربة ـ يشددون على مندوبين يصغي إليهم الرئيس [. . .] تفضل الأسرة المالكة السعودية أن يكون السفراء الأمريكيون من المعينين لأسباب سياسية تجمعهم علاقات وثيقة بالرئيس الأمريكي، بدل أن يكونوا من الدبلوماسيين المحترفين المتمرسين في تعقيدات الشرق الأوسط، كما يقول المحللون». انظر: *Dallas Morning News* (17 November 2003), <http://sunherald/news/politics/7286338/hnt?template=conte>.

يؤكد نكولاس كونفسوري قائلاً: «يعني تعيين أوبرفيتر للسعوديين أن المسألة الآن تتعلق بالمحافظة على الوضع القائم». انظر: «Big Worlds and Big Oil Don't Mix,» *Los Angeles Times*, 5/12/2003, <http://www1.columbia.edu/sec/bboard/gulf2000/gulf2000-14/msg06842.html>.

(٨٥) Barnes, Jaffe and Morse, «The New Geopolitics of Oil», p. 4. =

ولا شك في أن ارتفاعاً كبيراً في الأسعار سيكون هو النتيجة الحتمية، مع ما يحمله ذلك من آثار بالنسبة إلى الاقتصادَيْن الأمريكي والعالمي[٨٦]. هذا عدا الحديث عن أن أي تقليص في إنتاج النفط السعودي سيكون له تلقائياً عواقب مؤلمة. وليس لدى بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أكثر من تسعين يوماً من الاحتياطيات النفطية لتحمي نفسها من الصدمات القصيرة المدى. إلا أن المشكلات الحقيقية قد تنشأ في حال انخفض الإنتاج السعودي لمدة أطول، أو في حال نشوء أزمة في الأسواق المترنّحة بسبب تزايد الطلب الذي لا تواكبه زيادة في الإنتاج. وقد وردت هذه الأوضاع ضمن السيناريوهات المحتملة التي أوردتها كل من الوكالة الدولية للطاقة وإدارة معلومات الطاقة في تقريرهما السنوي لعام ٢٠٠٤.

ثمة سيناريو إضافي أيضاً يحمل آثاراً لا تقلّ ضرراً عمّا سبق وذكرنا. ويبقى الأمل في إمكانية قيام مقاربة تقضي بإغراق السوق، وهذا أمر غير مستبعد في ظل نظام إسلامي متطرّف قد يفرض على شعبه إجراءات قاسية وحرماناً من أسعار منخفضة «من أجل تحقيق النصر النهائي على الأعداء الكافرين بحسب وجهة نظره»[٨٧]. ولن يكون لهذا السيناريو أثر مدمر بالنسبة إلى إنتاج النفط في

يصعب تخيل وضع يقوم فيه نظام سعودي مختلف تماماً بقطع كل صادراته النفطية من تلقاء نفسه وبتوجيه أوامره إلى مواطنيه ليشدوا الأحزمة لأكثر من شهر أو ما شابه «من دون مكيفات هواء ومعامل تكرير المياه المالحة، سرعان ما سيبدو مظهر المملكة كمظهر دارفور. ولا حتى المتطرفين دينياً مستعدون للعودة إلى العمل المنهك الذي يعني استئناف تربية الماعز وقطف الرطب». انظر: Rodenbeck, «Unloved in Arabia,» p. 24.

تأتي هذه الكلمات منسجمة مع قول آخر مفاده «إنك لا يمكنك أن تشرب النفط». ولكن يمكن للمرء أن يسأل إذا ما كانت أية إدارة أمريكية سترحب بهذا النوع من السيناريو مع كل ما يحمله من عوامل فقدان للاستقرار. إن واشنطن ستفضل على الدوام استقرار السوق، وستحاول بالتالي أن تُبقي على الجانب السليم فتحافظ على شركاء موثوقين في الحكم، أو - في أسوأ الحالات - تحتل حقول النط في المنطقة الشرقية. انظر: Michael Madelbaum, «US Faces Dilemma on Saudi Policy,» *Council on Foreign Relations*, <http://www.cfr.org/pub6178/michael_mandelbaum/us_faces_dilemma_on_saudi_ policy.php>.

وأيضاً مقابلة مع عبد العزيز بن عثمان بن صقر، رئيس مركز الخليج للأبحاث، دبي، سبتمبر ٢٠٠٤؛ ومقابلات مع كيت دوريان وجون روبرتز. لوجهة نظر معاكسة، انظر: Preble, «After Victory,» pp. 3-5.

(٨٦) للحصول على تقديرات حديثة حول هذه المسألة (مثلاً حالة ارتفاع أسعار النفط لتبلغ مئة دولار أمريكي للبرميل الواحد)، انظر: Afshin Molavi, «Islamaists Won't Blow Down the House of Saud,» *Slate* (18 June 2004), <http://slate.msn.com/toolbar.aspx?action=print&id=2102644>.

(٨٧) Leonardo Maugeri, «Not in Oil's Name,» *Foreign Affairs*, vol. 82, no. 4 (July-August), <http://www.foreignaffairs.org/20030701faessay15412/leonardo-maugeri/not-in-oil-s-namehtml>.

وانظر أيضاً الهامش الرقم (٦٩) أعلاه.

الولايات المتحدة وحسب، بل سيؤثر سلباً أيضاً في الإنتاج النفطي الروسي، ويضع مستقبل النفط في حوض بحر قزوين في خطر، ويوقف حملات التنقيب الجديدة وجهود التطوير التكنولوجي. وفي غضون ما بين خمس وسبع سنوات، سيصبح العالم أكثر اعتماداً بكثير على الخليج مما هو عليه اليوم، وذلك من دون أن يكون لديه أي مخرج مباشر، وهذه نتيجة تبدو وكأنها نصر أكيد بالنسبة إلى النظام الإسلامي المتطرف[٨٨].

سيحمل كل من السيناريوهين آثاراً سلبية بالنسبة إلى الاقتصاد الأمريكي، وهو ما سيطرح سؤالاً حول وجود أي بديل عملي حقيقي للنظام السعودي الراهن بإمكانه أن يخدم مصالح الولايات المتحدة. وكما يقول باتريك بوكانان متعجباً:

«إذا سقط النظام الملكي السعودي، من، وماذا نعتقد أنه سيحلّ محله؟ [. . .] هل يمكن لأي كان أن يصدق أنه في حال سقوط ٧٠٠٠ أمير، سيأتي مكانهم ٧٠٠٠ ديمقراطي ليبرالي؟ بعد أفغانستان والعراق، هل ما زلنا نجهل أنه حينما تدمّر دولة ما، فهي تحتاج إلى سنوات لإعادة بنائها، بينما يحتل الفراغ رجال مسلحون بالبنادق؟ في الشرق الأوسط، السعودية هي بمثابة الكازينو الأكبر. إن خسرناها، خسرنا اللعبة كلها»[٨٩].

تبدو الخلاصة التي استنتجتها واشنطن واضحة: من الأفضل التعامل مع الشيطان الذي تعرفه.

على الرغم من أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر وإسقاط صدام حسين السريع، ما زالت الرياض وواشنطن «مكبّلتين» معاً، في الوقت الحالي، بالأصفاد ذاتها[٩٠]. أما الأعمدة الأربعة التي بُنيت عليها «العلاقة الخاصة»، وهي النفط، والأمن، وقدرة المملكة العربية السعودية على التهدئة في الصراع

---

(٨٨) Maugeri, «Not in Oil's Name».

(٨٩) Patrick J. Buchanan, «Playing Into the Ennemy's Hands,» *Saudi-American Forum* (1 July 2004), p. 2.

للاطلاع على وجهة نظر معاكسة، انظر المقابلة مع جان فرانسوا سيزنك.

(٩٠) Gregory F. Gause, «The Approaching Turning Point: The Future of US Relations with the Gulf States,» Brookings Project on US Policy Towards the Islamic World, Analysis Paper no. 2 (May 2003).

العربي ـ الإسرائيلي، والمكانة المهمة التي تتمتع بها المملكة في العالمين العربي والإسلامي، فتبقى سليمة على حالها، حتى لو أن الركيزة الأخيرة قد أصبحت محطّ جدال بعض الشيء، وذلك نظراً إلى القلق حول ما يُرى أنه دور سعودي في رعاية المشاعر الإسلامية، وفقدان أهمية هذه الأخيرة مع انتهاء الحرب الباردة[٩١]. وللمفارقة، فإنه بإمكاننا إضافة ركيزة خامسة، أعني بها المصلحة المشتركة في محاربة الإرهاب الإسلامي. لذا، فإن الحديث عن الانفصال بين البلدين سابق لأوانه. لقد غيّرت الأحداث الأخيرة النظرة، وأثارت مشاعر قوية، سواء في السعودية أو في الولايات المتحدة، كما دفعت إلى إبعاد العامل العسكري عن الأنظار. ولكن هذا يعني ببساطة أن نتوقع اتخاذ العلاقات السعودية ـ الأمريكية منحى «طبيعياً» أكثر مما كانت عليه: فهذه التحولات لم تغيّر بصورة جوهرية الوقائع الكامنة وراء علاقة متبادلة. وبهذا المعنى، لا يهم حقاً من يسكن البيت الأبيض، ديمقراطياً أكان أم جمهورياً.

---

(٩١) بالفعل، فإن انتهاء الحرب الباردة كعامل يهدد العلاقة الخاصة بين السعودية والولايات المتحدة هو موضوع مساهمة راشيل برونسون في الفصل الثالث عشر في هذا الكتاب، وهو حجة تبين وجهاً مستقبلياً أكثر سلبية بالنسبة إلى هذه العلاقة، مقارنةً بما أؤكده في هذا الفصل.

ملحق الفصل الرابع عشر
(موجز واستشراف)

أظهرت الأحداث في الأعوام القليلة الماضية أن العلاقات الأمريكية ـ السعودية قد اتّخذت وضعية «طبيعيّة» أكثر مع أنّ لمسة «خصوصيّة» لا تزال موجودة. بصورة عامة، فإن «عوامل الطاقة الأربعة» التي مثّلت قلب التحليل السابق لا تزال قائمة. ولا تزال السعودية المركز الأساسي لسوق النفط العالمي لسببين رئيسيين: إنها تشترك مع روسيا في احتلال المركز الأوّل في إنتاج الحجم الأكبر من النفط، وهي الدولة المصدّرة الوحيدة التي لديها طاقة تصديرية إضافية مهمّة (على الرّغم من أنّ التقارير الأخيرة تضع نقطة تساؤل حول مدى قدرتها على التأثير في العرض العالمي، وبالتّالي في التسعير). وقد أنتجت السعودية نحو ١٠ ملايين برميل يومياً خلال السنوات القليلة الماضية، واستطاعت أن تبقى ضمن المصدّرين الثلاثة الأوائل إلى السّوق الأمريكي (وهي لا زالت المصدّر الثالث إلى أمريكا بعد كندا والمكسيك). وحيث إنّ الهند والصين قد انضمّتا إلى صفوف الدول الصناعية، فإنّ النفط السعودي قد يتدفّق باطّراد نحو آسيا، وقد يصبح دوره أقل أهميّة ـ بصورة مباشرة ـ للحاجات الأمريكية[1].

من ناحية أخرى، إذا أخذنا بالاعتبار الوضع البارز للسعودية كالدولة التي لديها أكبر احتياطي نفطي عالمي، فإن واشنطن ستستمرّ في السّعي وراء علاقات جيدة مع الرياض. ويرتبط هذا العامل مباشرة مع العامل الأمني الذي سنبحث فيه في ما يلي. هنا سنتعرض بشكل رئيسي لإيران والعراق ولبنان وإسرائيل وفلسطين، ثم البحرين واليمن وسورية، خاصة في ضوء «الربيع العربي».

ظلّت علاقة الرياض بواشنطن قوية عموماً، بل تلقّت دفعة إضافية من

---

(١) لدراسة سيناريو ٢٠٣٠، انظر: Paul Aarts, Matchteld van Rÿsingen, «Beijing's Rising Star in The Gulf Region: The Near and the Distant Future,» in: Eckawrt Woertz, ed., «Gulf Geo-Economics,» Gulf Research Center (2007), pp. 23-58.

خلال التوصّل إلى صفقة بمليارات الدولارات لنقل الأسلحة والمعونات العسكرية إلى حلفاء واشنطن الرئيسيّين في الشرق الأوسط، وتعتبر السعودية أبرزهم. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، أبلغت وزارة الخارجية الأمريكية الكونغرس بنيّتها بيع ٩٠٠ طقم تسليح (JDAMS) إلى المملكة بقيمة ٢٠ مليار دولار. بالطبع، يعتبر هذا المبلغ مجرّد مبلغ «ابتدائي»، ولا يمثل «سقف» القيمة النهائية لمبيعات الأسلحة هذه التي قد تكون أعلى بكثير. وكانت العلاقات الأمريكية ـ السعودية العسكرية قد تقدّمت كثيراً عندما زار الرئيس بوش الرياض في أيار/مايو لمناسبة الاحتفال بمرور ٧٥ عاماً على بدء العلاقات الأمريكية ـ السعودية.

ولا شكّ في أن البعد العسكري قد كسب المزيد من الدفع عندما أعلنت إدارة الرئيس أوباما في أيار/مايو ٢٠١١ عن وجود تقدم في الخطط الأمريكية لبيع السعودية ما قيمته ٦٠ مليار دولار من الأسلحة في الأعوام القليلة القادمة (عدا عن حقيقة أن المستشارين الأمريكيين يساعدون وزارة الداخلية السعودية في بناء قوّة أمنية خاصة من ٣٥ ألف جندي لحماية المنشآت النفطية السعودية[٢].

إن هذا النقل الكبير للأسلحة والمساعدة العسكرية، والتشديد على العلاقات بين الحلفاء في الشّرق الأوسط، لهو انعكاس لقلق واشنطن من دور إيران الذي يزداد قوّة في المنطقة. لقد جرى اختراع «حرب باردة» جديدة في المنطقة، الأمر الذي وضع الولايات المتحدة وحلفاءها «المعتدلين» في مواجهة معسكر المتشدّدين الذي تقوده إيران. وبينما حذّر الرئيس بوش الابن، مع بعض المبالغة، من حدوث «هولوكست نووي» إذا استمرّت إيران في برنامجها لتخصيب اليورانيوم، فإن الحكومة السعودية قلقة أيضاً من طموحات إيران المفترضة (على الرغم من أنّ الرأي العام في السعودية وفي الوطن العربي الأوسع لا يبدو متقبلاً لهذا الرأي).

ولا بدّ من القول إن الحكومة السعودية تبدو أقلّ قلقاً من هجوم ذرّي إيراني، لكنها أكثر فزعاً من ردود الفعل أو النتائج غير المباشرة من ضربة

---

(٢) Gregory F. Gause III, «Saudi Arabian in the New Middle East,» Council on Foreign Relations Center Preventive Action, Council Special Report, no. 63 (December 2011), p. 22.

أمريكية أو إسرائيلية محتملة ضد إيران. ولا شكّ في أن خبراء الاستراتيجيا السعوديين مقتنعون بقدرة إيران على شنّ هجوم مضادّ كارثي (أولاً، وقبل كلّ شيء على الجانب العربي من الخليج والعراق، ولكن أيضاً في لبنان والمناطق الفلسطينية).

من هنا نفهم لماذا يصرّ بعض المسؤولين السعوديين على الأقل، على التأكيد أنهم لا يرغبون في مثل هذه المواجهة. أما النخبة السعودية، فتبدو منقسمة حول هذه النقطة، وهناك بعض أصحاب القرار السعوديين الذين يريدون الشيء وعكسه: يريدون أن تقوم الولايات المتحدة بعمل ما لوقف البرنامج النووي الإيراني، ولكنهم يريدون أيضاً تفادي مجابهة عسكرية أمريكية ـ إيرانية مباشرة، لأن المملكة ستدفع ثمناً كبيراً بسبب ذلك.

انخفض مستوى التوتّر بعد نشر تقدير وحدة الاستخبارات القومية الأمريكية (NIE) في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، فقد أُشير إلى أن إيران جمّدت برنامج تسليحها الذرّي عام ٢٠٠٣، وأنها لن تكون قادرة، على الأغلب، على إنتاج رأس حربي عامل حتى عام ٢٠١٠ على الأقل. من تلك النقطة بدأت العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران بالتحسن، حيث أخذت ملكيات الخليج بطرح المبادرات الدبلوماسية تجاه طهران. وحتى طهران نفسها أعلنت في بداية أيار/مايو ٢٠٠٨ أنها وقّعت على مذكّرة تفاهم مع الرياض حول شؤون أمنية (على الرغم من أن التفاصيل لم تنشر). وهكذا، أظهرت هذه التطورات أن حلفاء أمريكا في دول مجلس التعاون الخليجي، وبالأخص السعودية، لا ينظرون إلى اللعبة بأنها لعبة صفرية من خلال توسيع علاقاتهم مع إيران، بينما هم لا يزالون يبتاعون أسلحة أمريكية متطورة جداً.

وعندما نأتي إلى موضوع العراق، يظهر أن السعوديين قد اتخذوا دوراً أكثر نشاطاً. والواقع أنهم، وحتّى نهاية ٢٠٠٦، بدوا وكأنّهم مشلولين وغير واثقين من كيفية التحرّك. وبدا أن القيادة السعودية وجدت نفسها منقسمة نحو هذا الأمر: كانت مدركة للطموحات الإيرانية، وتريد إبقاء قنوات الاتصال معها مفتوحة، لكنّها كانت، من ناحية أخرى، غير راغبة في إثارة غضب الأمريكيين إلى درجة عالية. وبدا أيضاً أن القيادة السعودية قد تعلّمت درسها من أفغانستان في بداية الثمانينيات، وأدركت مخاطر رعاية المتشدّدين الإسلاميين. والواقع أنه

لم يكن هناك أيُّ تشجيع رسمي في السعودية لذهاب السعوديين إلى القتال ضد «الشيعة» في العراق. إلا أن هذا لا يعني أن عدداً لا بأس به من السعوديين ذهب فعلاً إلى هناك، فلا أحد يعرف الأرقام الدقيقة.

إن عدم قدرة أمريكا على تحقيق أهدافها في إرساء وضع مستقرّ في العراق أدى بالسعودية إلى أن تضع مسافة بينها وبين واشنطن. وقد ذهب الملك عبد الله خلال مؤتمر قمة جامعة الدول العربية في الرياض في آذار/ مارس ٢٠٠٧ إلى حدّ وصف الاحتلال الأجنبي للعراق بأنه «غير شرعي». كذلك رفض الملك، بهدوء، الدعوة إلى القيام بزيارة رسمية إلى واشنطن في عام ٢٠٠٧، مشيراً إلى أن كل شيء لم يكن على ما يرام في ما يتعلّق بالعلاقات الثنائية بين البلدين. لقد كان اهتمام المملكة الأول يتعلّق بمنع امتداد الصراع في العراق، الأمر الذي يفسّر استمرارها في الاستثمار الكثيف في البنية التحتية الأمنية على امتداد الحدود مع العراق. أمّا في السنوات الأخيرة، وبعد الإعلان عن جلاء القوات الأمريكية عن الأراضي العراقية، فإن صناع القرار السعودي أظهروا مستوى عالياً من عدم الحركة. وفي خطوة مفاجئة، قامت الرياض، في شباط/ فبراير ٢٠١٢، بتسمية أول سفير لها إلى العراق بعد أكثر من عقدين، وبالتالي، فإنها بدأت في إصلاح علاقاتها الدبلوماسية المقطوعة لفترة طويلة مع بغداد.

خلال الحرب الإسرائيلية على لبنان في تموز/ يوليو ٢٠٠٦، انتقد السعوديون بشدّة حزب الله على «مغامراته غير المسؤولة» (على الرغم من أنهم خففوا من هذه اللهجة في ما بعد)، أي أنهم وضعوا مسؤولية الأحداث الدموية التي تبعت ذلك على حزب الله، وليس على إسرائيل. وبحسب مصادر معينة، فإنّ دعم السعودية للقوى السنّية في لبنان وصل إلى مستوى العمليات السرية الهادفة إلى إضعاف حزب الله[٣] (من خلال تقارير مستمرّة عن محادثات إسرائيلية ـ سعودية)[*].

ويبدو أن حركات مذهبية سياسية وجماعات شبه عسكرية كانت تمول هذه

---

(٣) Joshua Teitelbaum, *The Arab Peace Initiative: A Primer and Future Prospects* (Jerusalem: Jerusalem Center for Public Affairs, 2009), notes 42 and 47.

(*) هذه معلومات مشكوك في أمرها وغير صحيحة على الأغلب (المترجم).

الاجتماعات بالاتفاق مع الحكومة الأمريكية[٤]. ويبدو أن السعودية قد دخلت «مرحلة جديدة» في لبنان الذي أصبح مركزاً رئيسياً للدعاية السعودية.

أمّا على الساحة العربية ـ الإسرائيلية فإن المملكة السعودية أخذت موقعاً بارزاً أيضاً. فقد استطاعت إيران أن تصبح أقرب إلى منظمة «حماس» مالياً وسياسياً، وكان ذلك مدعاة إلى انزعاج سعودي، وكذلك مصري وأردني. وكان هذا هو السبب الاستراتيجي وراء «اتفاق مكة» بين حماس وفتح الذي رعته الرياض في شباط/ فبراير ٢٠٠٧ (دعا السعوديون أيضاً إلى وضع نهاية لمقاطعة أمريكا وأوروبا للسلطة الفلسطينية). وخلال الحرب الإسرائيلية على غزة (شتاء ٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩) جرت احتكاكات مرة أخرى مع واشنطن عندما هاجمت شخصيات عامة سعودية سياسة أمريكا بسبب موقفها من الصراع في غزة. وعلى الرغم من أن كل الدول العربية اعتبرت في نهاية الأمر أن إسرائيل هي المسؤولة عن الوضع في غزة، فإن السعودية (ومصر) وضعت جزءاً من الملامة على حماس بسبب تصعيدها للعنف.

ومن البديهي أن واشنطن رحّبت بهذا الموقف. وبشكل عام، فإن القيادة السعودية كانت مدفوعة برغبتها في عدم توحيد قضيتها مع إيران وسورية. وفي اللحظة التي تُكتب فيها هذه الكلمات، لا تبدو السعودية على عجلة من أمرها لإعادة فتح محادثات التوسط بين حماس وفتح.

أما الآثار الجانبية للربيع العربي، فقامت بالتأثير في السعودية أيضاً من دون أن تمثل تحدياً حقيقياً لحكامها. كان النظام السعودي متخوّفاً جداً من سقوط حكم حسني مبارك في مصر، وتخلّي أمريكا، حليفه الرئيسي، عنه. وفي خضمّ كل الصراعات في الوطن العربي، ازدادت المنافسة بين إيران والسعودية[٥]. وبدعم من مجلس التعاون الخليجي، قام السعوديون بإرسال قوات لمساعدة آل خليفة، حكام البحرين، ضد الحركة المطالبة بالديمقراطية في منتصف آذار/ مارس ٢٠١١، وذلك بهدف دعم الحكم السنّي هناك، ولمجابهة ما اعتبروه نفوذاً إيرانياً. أما في اليمن، فكانت السعودية عاملاً مهماً

---

(٤) Seymour M. Hersch, «The Redirection: Is the Administration's New Policy Benefitting Our Enemies in the War on Terror?,» *The New Yorker* (5 March 2007).

(٥) Gregory F. Gause III, «The Gulf Regional System and the Arab Spring,» *Montreal Review* (March 2012).

في إرساء قيادة بديلة ذات صلات بالرياض. أما في سورية، فقد تخلّت الرياض بصورة علنية عن نظام بشار الأسد (في آب/أغسطس ٢٠١١)، وبدأت بمساعدة المعارضة السورية بسبب رغبتها الممتدة إلى أكثر من عقد كامل لفكّ التحالف بين سورية وإيران. وقد جاءت انطلاقة الانتفاضة السورية، في ربيع ٢٠١١، كفرصة ذهبية أمام السعودية لتضرب الحليف العربي الأبرز لإيران.

ويبدو أن الولايات المتحدة لم تكن سعيدة بالتدخل السعودي في البحرين، إذ إن ذلك أفشل مساعيها لتقديم حلّ وسط سياسي هناك. كذلك تشعر واشنطن بعدم الرضا عن دعم السعودية للجماعات الإسلامية الراديكالية في المنطقة والعالم. ومع ذلك، تبقى العلاقات بين الرياض وواشنطن قوية، حيث يقوم السعوديون والأمريكيون باستشارة بعضهم البعض بصورة دورية حول الشؤون الإقليمية. وعلى الرغم من إمكانية أن تصبح السعودية أكثر استقلالية في سياستها الخارجية، وعلى الرغم من حصول توترات بين الرياض وواشنطن، فإن الولايات المتحدة والسعودية تظلان أساساً على الجانب نفسه من معظم الصراعات الدائرة في المنطقة، وخاصّة في ما يتعلّق باحتواء إيران. ومن المحتمل جداً أن تظل السعودية معتمدة على الولايات المتحدة كالضامن الأخير لأمنها.

الفصل الخامس عشر

خلاصات وآفاق المحاور الثلاثة: الأيديولوجيا، الاقتصاد، السياسة الخارجية وأفق الدولة السعودية

بول آرتس وغيرد نونمان

يبدو أن المملكة العربية السعودية تشهد تطورات كبيرة على صعيد السياسات الداخلية والمجتمع والاقتصاد والعلاقات الخارجية. أما خلافة الملك فهد، الذي طال عجزه، وانتقال العرش إلى ولي العهد الأمير عبد الله، وهو أمر متوقع أن يحصل في أي وقت بعد أن يتم طبع هذا الكتاب، فإنهما سيكونان من المواقع البارزة بوضوح في هذه الحالة، وسيمثلان مرحلة انتقالية تتبلور حولها العديد من المسائل السياسية الأساسية التي تواجهها المملكة الآن. ومع ذلك، فإن الفصول السابقة تبيّن بوضوح وجود عدد من الأنماط والاتجاهات في حالة عدم الاستقرار هذه، التي سيحاول هذا الفصل القيام بجمعها. ويتضح لنا فوراً أنه بالرغم من تقسيم الكتاب إلى أربعة أقسام، أتت المساهمات في كل قسم لتلامس أقساماً أخرى غير التي وُضِعت فيها. ولا يعكس هذا الأمر مجرد مقاربة مقصودة من جانب مصنّفي الكتاب وحسب، بل يعكس تداخلاً حميماً بين مختلف الظواهر المدروسة، وليست المسألة أن الدولة السعودية لا تشبه «كرة البلياردو» عند التعاطي مع الفرضيات التقليدية (ولا آل سعود معها، بالطبع). وتثبت دراسة الحالة المتعددة الوجوه في هذا الكتاب مرة أخرى اصطناعية التمييز التقليدي بين السياسات الداخلية

والخارجية والسياسة. يتذكر المرء هنا الإطار الذي قدمه بوتنام تحت عنوان «اللعبة الثنائية المستوى»[1] و«التوازن الشامل» من جانب الأنظمة لدى ديفيد[2]، والدور المركزي المكرّس للبعد الداخلي في تحليل السياسة الخارجية من طرف أحد الباحثين في هذا الكتاب[3]. وقد تبيّن أن الأبعاد الداخلية والخارجية ليست فائقة الأهمية وحسب، كما تبيّن في كل الفصول تقريباً، بل إن الأبعاد «الأيديولوجية/الدينية» و«الاجتماعية» و«الاقتصادية» و«السياسية» متداخلة بالطريقة ذاتها هي الأخرى. ولا يمكن فهم أي بعد من هذه الأبعاد من دون فهم الأبعاد الأخرى. وتفرض ضرورات البحث تقسيماً عملياً إلى أقسام تتصل بالدين والأيديولوجيا والاقتصاد والعلاقات الخارجية والنظام والمعارضة وسياسات الإصلاح، إلا أن تشابكها وتفاعلها واضحان للعيان. نحن أمام عقدة دينية ـ سياسية بقدر ما نحن أمام عقدة اقتصادية ـ سياسية، وأخرى بين العلاقات الخارجية والسياسات الداخلية، إلا أن الروابط تنتشر عرضياً عبر طيف العوامل والفاعلين والديناميات التي أتينا على نقاشها في هذا الكتاب.

كما يعالج هذا الكتاب مسألة أساسية ذات أهمية سياسية من زوايا مختلفة. تتعلق هذه المسألة بمقدرة النظام السعودي، أو بمعنى أوسع قدرة الاقتصاد السياسي السعودي على تحمّل الظروف المتغيّرة في الداخل وفي الخارج، من ظروف سياسية واجتماعية واقتصادية (وأيضاً الظروف المتغيّرة في صفوف الأسرة المالكة). وإذا ما وضعنا النفط جانباً، فإن الركيزة المعترف بها عامة للنظام هي تحالفه مع العقيدة «الوهّابية» والمؤسسة الدينية. وقد كانت الوهّابية في الوقت ذاته محطّ اتهامات متعلقة بدور السعودية في رعاية الإرهاب، بينما مثلت أيضاً، كما يبدو، التربة الخصبة، حيث نمت أعنف الأطراف تحدّياً للعائلة المالكة. فلنبدأ، إذاً، بالبعد الديني/الأيديولوجي.

---

(١) لنقاش هذه المسألة، انظر مثلاً: Christopher Hill, *The Changing Politics of Foreign Policy* (Houndmills: Palgrave Macmillan, 2003).

(٢) Steven David, «Explaining Third World Alignment,» *World Politics*, vol. 43, no. 2 (1991), pp. 233-256.

(٣) Gerd Nonneman, «Analyzing the Foreign Policies of the Middle East and North Africa: A Conceptual Framework,» in: Gerd Nonneman, ed., *Analyzing Middle East Foreign Policies, and the Relationship with Europe* (London: Routledge, 2005), pp. 6-18.

انظر أيضاً الفصل الحادي عشر في هذا الكتاب.

أولاً: الدين والأيديولوجيا: تحوّل وانقسامات في الوهّابية

اتضح لنا من الفصول السابقة، حتى الفصول الأكثر انتقاداً للنظام، وجود إجماع بينها على أن سلالة آل سعود ليست على وشك الانهيار، نتيجة «يوم الغضب» في المملكة العربية السعودية في الحادي عشر من آذار/مارس ٢٠١١، الذي أُعلن عنه على موقع التواصل الاجتماعي (الفيسبوك) في تقليد ربيع الثورات العربية في تونس ومصر واليمن والبحرين، إذ مرّ بهدوء وسلام، حتى لو كانت هناك بعض المظاهرات المتواضعة في وقت سابق في القطيف، ووجود قوات الأمن في المنطقة الشرقية بأعداد كبيرة، فالاختلاف مع الدول العربية الأخرى (باستثناء قطر) كان واضحاً. ومن المؤكد أن النظام يواجه التحدّيات على كل الجبهات تقريباً، حتى لو أن ارتفاع أسعار النفط في بداية الألفية الثالثة أمّن له بعض الراحة المؤقتة والجزئية، إلا أنه ما من كاتب واحد انتهى إلى القول إن أيام النظام أصبحت معدودة، وذلك بسبب مجموعة من الأسباب سنعود إليها في مجرى هذا الفصل. ويتجلّى أحد هذه الأسباب في أن العلاقة بين أكبر العائلات التي تعتنق المذهب الوهّابي؛ عائلة آل سعود، وعائلة آل الشيخ، ما زالت سليمة. وبالطبع، حصلت تحولات في العلاقة منذ أيامها الأولى، وأصبح آل الشيخ منذ زمن الشريك الأصغر، ومن المهم أيضاً أنهم تبنّوا سياسة براغماتية في ما يتعلق بالنقاء الأيديولوجي، فكانت الأولوية الواضحة لديهم الاستمرار المشترك لأسرتي آل سعود وآل الشيخ وباقي المؤسسة الدينية المرتبطة بحكم آل سعود. وقد تجلّى ذلك طوال فترة الدولة السعودية الثالثة تقريباً، ولكن هذا المنحى توطد أكثر، وأصبح بدعة بحدّ ذاته في العقود التي تلت. وجاء المثال الأكثر بروزاً على ما نقول في عام ١٩٩٠، حين أصدر مجلس كبار العلماء برئاسة ابن باز، ونزولاً عند طلب الأسرة المالكة، فتوى تعلن الموافقة على وجود قوات أجنبية على أرض السعودية. وكان الأمر نفسه واضحاً مجدداً بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، وبخاصة بعد موجة الهجمات الإرهابية في المملكة ابتداءً من أيار/مايو ٢٠٠٣ وما بعده. وكما في الأيام الأولى للدولة، وبخاصة في عام ١٩٢٩ وعام ١٩٧٩، واجهت المؤسسة الدينية الرسمية مرة أخرى تحدياً من جانب شيوخ أكثر أصولية هاجموا الأسرة المالكة وحلفاءها الأمريكيين، وأيضاً، كما في السابق تماماً، اختارت المؤسسة الدينية أن تقف إلى جانب السلطة الحاكمة. وأدى موقفها هذا إلى خيبة أكبر بين

قطاعات كبيرة من الشعب يوازيها تقلّص في سلطة المؤسسة الدينية(٤).

كما واجهت هذه المؤسسة تحدّياً لدورها التقليدي في النظام التربوي السعودي غداة اعتداءات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، وتضافر الضغوط الخارجية مع إعادة القيم الداخلية التي شهدها المجتمع السعودي والقيادة السعودية؛ ضغوط لإصلاح التربية على كل المستويات، من الابتدائي إلى الثانوي، تراكمت بسرعة. وفي «حرب الأفكار» هذه، واجه آل سعود صعوبة تكمن في أن أي تدخل في المناهج المدرسية يُفسَّر فوراً وبسهولة على أنه خضوع للضغوط الأمريكية، وهذا بدوره يصبّ في مصلحة اتجاهات الرأي السلفية والأصولية وجهاتها الناشطة (حتى لو أن سلسلة الاعتداءات الدامية في السعودية ذاتها قد قللت من الدعم القائم لأكثر الجماعات أصولية). وكانت النتيجة أن الحكومة تحرّكت بحذر. ووضِع الإصلاح التربوي على جدول الأعمال بحزم، ولكن عملية التطبيق تتم بين الفينة والأخرى، وسط تأكيدات تدلّ على أن الجزء الأكبر من المنهاج لا يحمل أية مشكلة، وأن التغييرات يجب أن تتلاءم مع روح الإسلام والثقافة المحلية. ويُعَدّ هذا أحد الأمثلة على المأزق الأكبر الذي يواجهه النظام (ومعه المجتمع السعودي الليبرالي)؛ ففي مواجهتهما المعارضة الإسلامية الأصولية، يعتمد الطرفان أساساً على المؤسسة الدينية المحافظة ذاتها التي تمثّل العقبة الأساسية في طريق إدخال الإصلاحات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

بيد أن أكثر تأثيرات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر لفتاً للأنظار في هذا المجال هو التمايز المتزايد داخل الفكر الديني ـ السياسي السعودي، وبخاصة مع بروز ما أسماه لاكروا «نزعة إسلامية ـ ليبرالية». وفي نهاية التسعينيات، وفي بدايات القرن الحادي والعشرين، تعرّضت حركة الصحوة الإسلامية، وهي المعارضة الإسلامية «المؤسسة»، لتحدٍّ من اتجاهين: جاء التحدّي **الأول** من النزعة الجهادية والسلفية الأصولية التي تدعم أسامة بن لادن و«الجهاد العالمي»، كما جاء التحدّي **الثاني** من عدد من الأفراد أصحاب الخلفية الإسلامية الذين انتقدوا المؤسسة الوهّابية المتحالفة مع النظام، ودعوا إلى إصلاح سياسي. وبرزت النزعة «الإسلامية ـ الليبرالية» بسبب قبولها إقامة

---

(٤) انظر: Madawi Al-Rasheed, *Contesting the Saudi State: Islamic Voices from a New Generation* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2007), and Thomas Hegghammer, «Islamist Violence and Regime Stability in Saudi Arabia,» *International Affairs*, vol. 84, no. 4 (2008), pp. 701-715.

ائتلافات أمر واقع مع شركاء كانوا غير واردين بصورة تامة في السابق، وهم الليبراليون والشيعة. ولكن، تجدر ملاحظة أن هذا الاتجاه ذاته مؤلف من جناحين: الجناح **الأول** الأكثر اهتماماً بالنقد الاجتماعي والديني، والجناح **الثاني** الأكثر نشاطاً على المستوى السياسي المباشر. إن الجناح الثاني هو الذي حقق أكبر شهرة عامة من خلال المبادرة إلى تسطير عدد من العرائض التي قُدّمت إلى النظام أو من خلال دعمها. ومع أن ولي العهد الأمير عبد الله كان في البداية مستعداً للتعامل مع بعض هذه الاتجاهات، إلا أنه لوحظ انتشار الظاهرة مع نهاية عام ٢٠٠٣، وبلغت أحجاماً كبيرة، مع قيام ائتلافات اجتازت الخطوط التي كانت تعتبر حمراً في الماضي، فتم اعتقال عدد من الموقّعين المهمين على العرائض، وحُكِم عليهم بتمديد فترة اعتقالهم في محاكمة أُجرِيت في أيار/ مايو ٢٠٠٥. وبينما كان مجرد إقامة محكمة تخللتها للمرة الأولى في تاريخ السعودية جلسة مفتوحة واحدة، وتغطية إعلامية مكثفة ونقاشات عديدة، كان بحدّ ذاته أمراً مخالفاً للعادة ومثيراً للاهتمام، إلا أنه يبدو أن الاتجاه «الإسلامي الليبرالي» قد أصبح ضحية نجاحه. وهذا من شأنه أن يطرح تساؤلاً حول ما إذا كان هذا النوع من «ما بعد الإسلامية» يملك حقاً فرصة النجاح في السعودية. وما يعزّز إجابة سلبية عن مثل هذا السؤال هو أن الحركة تبدو وكأنها تخضع لمحاولات إعادة توجيه لاتخاذ منحنى أكثر تمسكاً بالإسلام، وهو ما سيفقدها ربما جاذبيتها بالنسبة إلى أعضائها أو إلى المتعاطفين معها الأكثر ليبرالية[٥].

بيد أن الشواهد في السعودية تؤكد مرة أخرى ضرورة تجنّب «التسرع في تحديد ماهية»، حتى في حالة الكيانات الفكرية الدينية المتصلبة كالوهّابية. وليست الوقائع وحسب، عند دراستها، هي التي تثبت العكس تماماً في إظهارها تنوعاً في الماضي والحاضر أكبر بكثير مما هو مفترض، بل إن التقلبات داخل هذا النوع من التقاليد وعلى هوامشه ستظل كبيرة على الأرجح، وهو ما يسمح بعدد من التأويلات والاجتهادات الدينية والأيديولوجية والسياسية. وتؤكد الحالة السعودية بصورة خاصة الشواهد الموجودة في المجتمعات والحركات الإسلامية الأخرى، التي تقول إن الأشكال المتنوعة للتوجه الإسلامي «الصارم» لا تتعارض بالضرورة مع النزعة الديمقراطية. وسوف نتناول تبعات ذلك على النظام

(٥) Stéphane Lacroix, *Awakening Islam: A History of Islamism in Saudi Arabia* (New York: Harvard University Press, 2011).

والمعارضة في جزء لاحق؛ علينا أولاً أن ننظر إلى التحدّي، وإلى سياسة النظام في مجالين أساسيين، هما الاقتصاد والسياسة الخارجية.

ثانياً: الاقتصاد السياسي المتغيّر ومسألة الإصلاح: بعيداً عن الدولة الريعية؟

لقد جلبت التغيّرات المتصاعدة في أسعار النفط في الفترة ما بين ٢٠٠٣ حتى صيف ٢٠٠٨ إلى السعودية كسباً مفاجئاً وكبيراً، وخفضت بعض الضغط الذي كان يتزايد؛ فارتفع الدخل نتيجة لارتفاع قيمة صادرات النفط من ٧٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٢ إلى ٢٠٦ مليارات دولار في عام ٢٠٠٧، مع توقعات باستئناف ارتفاع الأسعار في ٢٠١٠/٢٠١١. ولكن، مع ذلك نجد أن المشكلات البنيوية السعودية متجذّرة بعمق، وتحتاج إلى إصلاح أكثر عمقاً. ولا تزال هناك حاجة إلى التحضير من أجل عودة فترات من الزمن تكون فيها عائدات النفط أكثر وفرة، نظراً إلى تواصل النمو السكاني بصورة خاصة. ويبدو أن المسألة الأكثر إلحاحاً هي تحدّي توفير فرص العمل للشباب السعودي الذي ينزل بكثافة إلى سوق العمل، وذلك مع إمكانية أن يواجه ثلثه خطر البطالة.

رأى عدد من الإصلاحات الجزئية النور بصورة تدريجية؛ فمنذ عام ٢٠٠٠، وقعت سلسلة من الخطوات المهمة المتعلقة بالخصخصة والاستثمار الأجنبي المباشر. بيد أن هذه المبادرات لم تطل القطاعات على نحو اعتراضي، فهي ما زالت غير مكتملة، وكان تطبيقها بطيئاً وترقيعياً وتأثيرها محدوداً. وما زالت الضرورة قائمة لإجراء إصلاحات إضافية، ليس أقلها جعل الاقتصاد متجانساً مع متطلبات منظمة التجارة العالمية، ومراقبة الإنفاق الحكومي (ولا سيما أن نسبة ٤٠ بالمئة ما زالت تُنفَق على القطاع العسكري)، ورفع إنتاجية وتنافسية قوة العمل السعودية على وجه الخصوص. ويجب ألّا نتوقع حدوث هبوط سريع في البطالة حتى عند اتخاذ هذه التدابير. وفي الحقيقة، قد يحدث العكس تماماً على المدى القصير، وهذا من شأنه أن يجعل الوضع السياسي صعباً.

وقد أشارت دراسات سابقة إلى أن المشكلة الأساسية في السعودية تكمن في طبيعة نظام الاقتصاد السياسي للبلاد بحدّ ذاتها، الذي يعتمد على الدولة الريعية، حيث يعتمد الاقتصاد ومعه النظام السياسي على توزيع «ريع» النفط، واهتمام المواطنين بالحصول على حصتهم منه. وفي هذا السياق، أشير إلى أن

السعي وراء الفاعلية والتنافسية الاقتصاديتين (كما إلى المشاركة السياسية) سيحظى بالمرتبة الأدنى، وسيكون غير منسجم إلى حدّ بعيد مع منطق الدولة الريعية الأساسي وفاعليتها. وفي هذا الإطار، تتمتع الدولة بقدر كبير من الاستقلالية في علاقتها بالمجتمع. وعلى الرغم من وجود بعض المحاولات الأخيرة لطرح الأسئلة حول مدى صحة هذه الصورة، فقد تبقى هي نمط التحليل المسيطر. أما الشواهد والتحليلات التي قدّمها هذا الكتاب، فهي تبيّن أن هذا التحليل لا يمكن أن يظل مرضياً بعد الآن. فقد أصبحت قطاعات من الاقتصاد السعودي أعلى إنتاجية بكثير، وأكثر جدوى، من الناحية الاقتصادية، كما دلّ على ذلك الفصلان الرابع والخامس اللذان أعدّهما مالك ونيبلوك ولوتشياني في القسم الثاني من الكتاب. ليس هذا وحسب، ولكن اتخذ التحليل مساراً أبعد أيضاً في الفصلين الخامس والسادس اللذين أعدّهما كلّ من هيرتوغ ولوتشياني في القسم الثاني من الكتاب. ويقدم هيرتوغ تفسيراً فريداً ومثيراً لاستمرارية الصعوبة في تنفيذ الإصلاحات الاعتراضية بين القطاعات، ويكمل نظرية الدولة الريعية مفهوم «المحسوبية» (Clientelism) المجزأة في الانتخابات. كما يشير لوتشياني إلى أن الاقتصاد السعودي قد انتقل بدرجة كبيرة في الواقع إلى ما وراء الدولة الريعية الصافية، وهذا أمر ينطوي على تبعات سياسية واقتصادية كذلك.

يقول هيرتوغ إن مرونة وضع المؤسسات الحالي ونمط الائتلاف السياسي وقدرتهما على استيعاب مشروعات إصلاح واسعة النطاق، يمكن أن تجد تفسيراً لها عبر ظاهرة المحسوبية المجزأة في الانتخابات. فـ «الدولة» في السعودية ليست فاعلاً موحّداً، صاحب استقلالية ومنفصلاً عن «المجتمع». وتأتي درجة استقلالية الدولة، بكلمات أخرى، بنسبة أقل مما تفترضه نظرية الدولة الريعية. وبدلاً من ذلك، ألحقت الدولة بنفسها قطاعات من المجتمع، وهو ما أفرز بسرعة جهاز دولة متنامياً تصعب السيطرة عليه على نحو تدريجي. وكما تشترط نظرية الدولة الريعية، يظلّ توزيع العائدات وما يتشكّل عنه من مجموعات، هما الملمحان الأساسيان للنظام، إلا أن الديناميات تتعقّد بسرعة وتتشابك، إذ «أصبحت العلاقات بين الدولة والمجتمع وتفاعلاتهما أكثر تعقيداً بكثير مما تسمح به نظرية الدولة الريعية الأصلية». ونحن ننضم إلى تحليل هيرتوغ القائل إن الدولة السعودية قد أصبحت مؤلفة من «عدد كبير من المؤسسات المتوازية التي نمت بفضل الإيرادات النفطية، تخترقها شبكات غير رسمية ويتضاءل فيها التنسيق والتواصل». وهذه آلية أكسبت فصائل عديدة مصالح خاصة وقدرة فعلية

على نقض القرارات، نظراً إلى زيادة نفوذ الإقطاعات أكثر من اللازم، وتغلغلها في بنى الدولة بحدّ ذاتها، وفي المجتمع على السواء، فربطت الواحد منهما بالآخر. وتظلّ المحصّلة السياسية هي أنه بينما يتنافس المحسوبون في هذه «الأجزاء» للوصول إلى أعلى المستويات، يظلون يعانون الانقسام، فتسهل السيطرة عليهم نسبياً. بيد أن الاستقرار هنا تم شراؤه مقابل سهولة قيادة محدودة للدولة السعودية؛ يشير هيرتوغ إلى أن إرادة الإصلاح، حتى لو كانت في أعلى المستويات، لن تكون كافية للتسبّب في تغيير بنيوي.

من الواضح أن القطاع الخاص في السعودية قد أصبح أكبر حجماً واستقلالية، مستخدماً في أغلب الأحيان مجلس الشورى، مثلاً، كوسيلة ليعبّر عن آرائه ويسعى وراء مصالحه. بيد أنه، في تحليل هيرتوغ، لم يتحوّل إلى خصم أساسي لتشكيل المحسوبية المجزأة في الانتخابات ما دام الفاعلون في القطاع الخاص كثيراً ما يعزّزون علاقاتهم الشخصية مع وجوه بارزة في مختلف قطاعات الدولة «القطاع الخاص مستعد للتعبير عن نفسه، ولكن ليس لمواجهة النظام الذي أتى به إلى الوجود على نحو علني».

ويبدو أن تحليل لوتشياني أكثر إيجابية نوعاً ما، على المدى الأطول على الأقل. ففي سياق مقارن، يكون المدى الاطول هو الإطار الأهم عند دراسة آليات التحول الديمقراطي، في ما عدا الصدمات المفاجئة؛ فالدمقرطة الكبيرة على المدى القصير ليست أفقاً محتملاً بالنسبة إلى المملكة، ولا يُتوقَّع للعوامل البنيوية، كالتي أشير إليها في دراسات الديمقراطية المقارنة، أن تحمل أي تغيير على المدى القصير. ويقوم لوتشياني بدوره بتطوير وتكملة نظريته السابقة المتعلقة بالدولة الريعية، ولكنه يفعل ذلك بالتشديد على الطبيعة المتغيّرة للاقتصاد والسياسة الاقتصادية السعودية، وعلى نشوء ما يسمّيه «برجوازية وطنية».

يُظهر لوتشياني أن نشاط وحجم وثروة القطاع الخاص، حتى لو كانت متجذّرة أساساً في توزع الريع، قد وصلت إلى معدل أكسب القطاع الخاص قدراً من الاستقلالية الحقيقية، سواء في النشاطات والمصالح الاقتصادية أو في موقعه إزاء الدولة. وهو يتفق مع هيرتوغ حول أن هؤلاء الأفراد يبقون مقرّبين إلى الدولة، وإلى الأسرة المالكة، ولا يمكن النظر إليهم بوصفهم «معارضة»، ولا أنهم يملكون مصلحة طبقية واحدة أو حتى موقفاً سياسياً واحداً. وكما يُعتقَد في الآن نفسه، فإنهم يقفون لمصلحة شفافية أكبر في صنع القرار (وخصوصاً القرار

الاقتصادي والتجاري منه)، فإن هذا لا يعني بالضرورة التحول إلى دعم مدروس لعملية الديمقراطية، أو في ما هو أفضل منه، أي تدرّج حذر فيها. ومع أن هذه البرجوازية تبقى متعلقة بالسعودية، كما نرى من توسع الاستثمار الخاص في داخل المملكة، فهي ليست «عالقة» في البلاد، وقد أثبتت قدرتها، وأيضاً رغبتها، في الاستثمار في أي مكان من المنطقة والعالم، كما تبيّن في زخم الاستثمارات الجارية في أماكن، مثل دبي: «أن لعبة المنافسة في الحكم ماضية بصورة واضحة»، كما يستنتج لوتشياني في الفصل السادس. ويقول إنه إذا ما تعرّضت مصالح هذه البرجوازية الوطنية لتهديد بسبب مشكلات يثيرها الحكم السعودي، فإنه من الممكن أن تستفيد أكثر من استقلاليتها وثروتها الاقتصادية ونفوذها.

ومن الصحيح أن عودة الارتفاع في عائدات النفط قد تقلّص إلى حدّ كبير، إلا أن حوافز الإصلاح الاقتصادي والسياسي قد قلّت، ومع ذلك فإنه سيكون من الخطأ الاستنتاج أن التوجه الأساسي للدولة السعودية قد تغيّر: فالتحيز لصالح قطاع خاص قوي، وإلى البرجوازية الوطنية، لا يزال قائماً، ولكن ميزان القوة بين الدولة والبرجوازية قد تغيّر بالتأكيد، بينما أدى تأثير الأزمة المالية العالمية إلى تفاقم هذا الأثر.

وهكذا نرى أن نظرية الدولة الريعية تحتاج إلى مراجعة، وليس فقط في ما يتعلق بالمملكة العربية السعودية[٦]. والمراجعة **الأولى** الأكثر وضوحاً هي أنه حينما تصبح الموارد (الريع) محدودة، كما ستصير عليه بالضرورة، وذلك على الأقل في مقابل تزايد الطلب، لا تعود الفرضيات النموذجية المثالية التي تحملها النظرية تنطبق بالطريقة ذاتها. **وثانياً**، من الأرجح أن تقوم عوامل اجتماعية وثقافية وسياسية وبيئية أخرى بالتقاطع والتفاعل مع دينامية الريع البسيطة، وهو ما يعني أن «الريعية» بحدّ ذاتها لا يمكنها أن تقدم تفسيراً كاملاً أو وصفاً كاملاً للأوضاع. **وثالثاً**، وكما في دول مجلس التعاون التي تمثل برهاناً قوياً على فرضيات النظرية التي تدور حول طبيعة الاقتصاد والسياسات التي تم تبنّيها، يجب أن نسأل عن ماهية النموذج الذي تحمله النظرية حول استقلالية الدولة في توزيع الريع، وتمثل المجموعات، وتفترض ليس فقط (١) الثروة الاستثنائية،

---

(٦) انظر أيضاً: Paul Aarts, «The Longevity of the House of Saud: Looking Outside the Box,» in: Oliver Schlumberger, ed., *Debating Arab Authoritarianism: Dynamics and Stability in Nondemocratic Regimes* (New York: Stanford University Press, 2007), pp. 251-267.

ولكن أيضاً (٢) مجتمعاً صغيراً ومتجانساً، وأيضاً (٣) نخبة موحّدة. وقد نجد في نيجيريا مثالاً معاكساً ومفيداً، حيث إن دولة واسعة وغير متجانسة تضم فصائل نخبوية كثيرة ومتنافسة، انبثقت منها تجاذبات مختلفة تماماً. ويتعيّن على المراجعة الأخيرة أن تعترف بالحاجة إلى تأريخ الدولة الريعية، وهو ما يظهر أن طبيعتها وتبعاتها تعتمد على النهج الذي تسلكه.

ثالثاً: العلاقات الخارجية

بالإضافة إلى المجالين الأيديولوجي/الديني والاقتصادي، ثمة مجال آخر يتقاطع مع المجال السياسي، ألا وهو مجال العلاقات الخارجية. وقد رأى هذا الكتاب أن العامل الخارجي يشكّل سلاحاً ذا حدّين بالنسبة إلى النظام، كما أنه مورد أو هدف محتمل بالنسبة إلى الجمهور الداخلي، ويمثل أيضاً الإطار الأوسع الذي يتحرك فيه الاقتصاد السياسي السعودي. ويقول نونمان في الفصل الحادي عشر إن «ما كان يفعله النظام بنجاح كبير على امتداد عقود كثيرة هو «التوازن الشامل» بين التهديدات المختلفة (والمتقلبة) والحاجات الخاصة بمختلف البيئات (الداخلية والإقليمية والدولية)، بينما يحاول بصورة براغماتية أن يصنع لنفسه قدراً من الاستقلالية عن البنى الداخلية والإقليمية والدولية، وعن الفاعلين فيها في الوقت ذاته». وهذا ما يفسر سياسة «تعدّد الزوجات» الجلية في العلاقات الخارجية، اليوم وفي الجزء الأكبر من القرن العشرين أيضاً. وفي ضوء هذا الأمر، يجب ألّا نشعر بالدهشة لما نراه من سياسة إقليمية حذرة وبراغماتية تتبعها البلاد، ولا من برودة ظاهرة في العلاقات مع الولايات المتحدة خلال الأعوام الخمسة الأولى من القرن الحادي والعشرين، توازنها جهود لتقوية العلاقات مع أطراف أخرى، هذا علماً أن برونسون تبيّن في الفصل الثالث عشر كم أن العلاقة تواجه سياقاً جديداً، مناقضاً لما شهدته في أوقات الاحتكاك الأخرى، هو سياق غياب عامل «الربط» الذي مثّلته الحرب الباردة، التي وفّرت للولايات المتحدة والسعودية مجموعة رئيسية مهمة من المصالح المتطابقة. وبالرغم مما سبق، يبيّن بول آرتس في الفصل الرابع عشر أن السعودية والولايات المتحدة لا تتجهان نحو القطيعة، بل تدخلان حقبة من العلاقات الطبيعية ما زالت في جزئها الأكبر خاضعة لمنطق الطاقة والأمن. فالمصلحة المشتركة الجديدة هي في احتواء التهديد الناجم عن الإرهاب الإسلامي، بالإضافة إلى استمرار المصلحة في المحافظة على استقرار الشرق

الأوسط والمصالح المشتركة المتعلقة بسلامة النفط والاقتصاد. كما أن الحماية التي ما زالت الولايات المتحدة قادرة على تأمينها تزيد من إمكانية بقاء العلاقة وثيقة بين الطرفين، بالرغم من حاجتها إلى نوع من الإدارة الحذرة. ويشير آرتس إلى إمكانية ظهور «العامل الصيني» في المستقبل، حيث إن عطش القوة العظمى المرشحة للطاقة قد يقود بعض صانعي السياسية الأمريكيين إلى التفكير في «استراتيجية الإنكار»، هذا علماً أن سيناريو من هذا النوع سيكون من الصعب تقديره مع ما يحمله من تبعات دقيقة على السعودية.

إن الحالة السعودية، سواء في تاريخ «التبعية المتعدّدة والمضبوطة» الخاص بها أو في كون الولايات المتحدة لا يمكنها أن تعتمد على حليفتها المفترضة لتأمين رهاناتها حتماً، تقدم مثالاً على أن الدول التي تسمّى «دول الأطراف» (أو «الدول النامية») لا «يمكنها» فقط أن تصنع لنفسها قدراً من الاستقلالية النسبية في النظام العالمي، بل إن أنظمتها «ستحتاج» كثيراً في الواقع إلى زيادة مساحة المناورة المتوفرة لها على المستوى الدولي إن أرادت لنفسها أن تواجه التحديات الداخلية بنجاح (وبخاصة في الشرق الأوسط، حيث يرتبط المستوى الداخلي ارتباطاً وثيقاً بالمستوى الإقليمي)، وهذا بالتحديد ما تعنيه سياسة الموازنة الشاملة. ومن الطبيعي أن تختلف الموارد المتوفرة على المستويات المختلفة، ومعها التهديدات أيضاً. ومن الواضح أنه كلما زادت الموارد المتوفرة داخلياً، مادية كانت أو سياسية، زادت معها فسحة المناورة التي يتمتع بها النظام على المستويين الإقليمي والدولي، بينما التعاطي الماهر والبراغماتي مع المستويين الإقليمي والدولي بإمكانه أن يعزّز من القوة الداخلية. كما أنه من الواضح أن النجاح في عملية الموازنة الشاملة سيرتبط جزئياً بمهارة النظام. ولا شيء من هذا يشير إلى أن الفكر الإرادي مناسب لتفسير النتائج؛ فالبيئات البنيوية التي يتعيّن على النظام أن يعمل في إطارها، سواء على صعيد المستويات الفكرية والمادية، أو في النطاقين المحلي والخارجي، تحدّد المعايير التي يمكن للنظام أن يتصرّف في إطارها. ولكن في مجال التفاعل الحاسم بين مختلف البيئة هذه، يكتسب حسن إدارتها دوراً بالغ الأهمية[٧].

واجهت المملكة السعودية ذاتها في عام ٢٠٠٥ تحدّيات خاصة على جميع

---

(٧) انظر أيضاً: Raymond Hinnebush, «Explaining International Politics in the Middle East,» in: Gerd Nonneman, ed., *Analyzing Middle East Foreign Policies* (London: Routledge, 2005), pp. 243-256.

المستويات، وهي تحدّيات تركّزت كلها بسبب الملك الجديد عبد الله بعد تسلّمه للعرش المرتقب. فبما أنه يُعَدّ داخل المملكة كشخص أكثر تعاطفاً نوعاً ما مع القضايا الوطنية المحلية والقضايا الإسلامية والعربية من سلفه الملك فهد، وأقل ميلاً إلى اتباع أوامر واشنطن من دون مناقشتها (حتى لو كان الفرق نسبياً في أفضل أحواله)، فإنه يكون في وضعية أفضل للتعامل مع التناقضات القائمة بين متطلبات الساحتين الداخلية والإقليمية من ناحية، ومتطلبات الساحة العالمية من ناحية أخرى. بيد أنه يجدر مجدداً التأكيد أنه في «داخل» كل من هذه المستويات، ثمة مطالب ومصالح متنازعة يتعيّن الاستجابة لها، وهو ما يضيف إلى تعقيدات الحسابات التي يقوم بها النظام.

على الصعيد الداخلي، ستحتاج طلبات الشباب المتزايدة أعداده، وردّة الفعل الوطنية، إلى موازنة دقيقة حينما يتعلق الأمر بالسياسة الخارجية، وبالردّ على الضغوط الخارجية المتعلقة بالإصلاح والحرب ضد الإرهاب، فثمة مرحلة من التقلبات تمرّ بها المنطقة على المستوى الإقليمي هي ما يلي:

١ ـ تطرح الحالة القائمة في العراق تحدّيات عنيفة، وتشهد أعمالاً متصاعدة وإمكانيات جديدة من سياسات صاخبة، إن لم تكن ديمقراطية بالكامل، يجري إرساؤها عند الجار القريب في أفضل الحالات.

٢ ـ على نطاق أوسع، فإن ثورات الربيع العربي، حتى لو لم تتسبّب في مصاعب داخلية بارزة، فهي ستحثّ بالتأكيد على تهيج واسع الانتشار ومناقشات حادة، بل أيضاً تشكّل تحدياً مباشراً من خلال الاضطرابات التي وقعت في وقت مبكر من عام ٢٠١١ في البحرين، التي أدت إلى قرار غير مسبوق بإرسال قوات الحرس الوطني السعودي إلى الدولة الجزيرة، في عرض رمزي لدعم حكم آل خليفة.

٣ ـ هناك مخاوف عميقة حول توجّهات إيران في المنطقة، التي تغذيها الشكوك حول طموحات طهران النووية.

٤ ـ اليمن الذي يعاني تقلبات متقطعة، هو بمثابة خزان وملجأ للمتشدّدين الإسلاميين والمعارضين للنظامين، وكان قد دخل في مرحلة حرجة في عام ٢٠١١.

٥ ـ يبدي جيران المملكة الصغار تصميماً متزايداً على الانعتاق من هيمنة

جارتهم الكبرى. وعالمياً، يكمل تضافر الضغوط الخاصة بالحرب على الإرهاب، وهي التقليعة الجديدة، في إطار عملية الإصلاح السياسي وإكراهات العولمة الاقتصادية، حلقة التحدّيات المتعدّدة.

في الوقت ذاته، ما زالت فرص مواصلة سياسة التبعية البراغماتية المتعددة متاحة حتى لو كانت الولايات المتحدة هي القوة العظمى الوحيدة؛ إذ ثمة قوى أقدم وأخرى ناشئة تقدم موارد تكميلية سياسية واقتصادية (القول إنها «بديلة» قد يكون مُبالَغاً فيه، على الأقل بالنسبة إلى المستقبل المنظور)، وهذا أمر من المؤكد أن السعودية، في عهد عبد الله، كما في عهد من سيخلفه على العرش، ستظلّ تستفيد منه إلى أقصى الحدود.

رابعاً: النظام والمعارضة ومسألة الإصلاح السياسي

يملك كلّ من المجالات الثلاثة التي أتينا على نقاشها في الأجزاء السابقة مطالب المعارضة ودوافعها الخاصة بها؛ ومع ذلك، فإنها تمثل أيضاً، سواء على المستوى الفردي أو على المستوى الجماعي، حلقة وصل قوية مع السياسات الداخلية، بما فيها القضايا المتعلقة بشرعية النظام واستقراره، وبالإصلاح السياسي. وتحمل الساحة السياسية نفسها بالطبع عوامل إضافية تتضمّن طبيعة المعارضة وقوتها؛ وأداء النظام وتماسكه ومدى استجابته للمعارضة؛ ومسألة الخلافة. وتعتمد آفاق الاستقرار السياسي، ومثله الإصلاح على ما يلي:

١ ـ عمق واتساع الطلبات والضغوط في كل من المجالات الأربعة التي تطرقنا إليها في هذا الكتاب (بصورة منفصلة وفي تفاعلها التراكمي في آن).

٢ ـ قوة وتماسك المعارضة المنظّمة التي تعتمد في جزء كبير منها على عوامل اجتماعية واقتصادية بنيوية.

٣ ـ المواقف الخارجية.

٤ ـ موارد النظام ومهاراته ورغبته في معالجة قضية الإصلاح.

سيتضح لنا من خلال فصول هذا الكتاب، ومن خلال الملخّص العام المقدم في هذا الفصل، أن النظام السياسي السعودي يواجه تحديات جدّية في كل «المجالات» التي تطرقت إليها الدراسات، وأن عملاً حذراً ومحفوفاً بالمخاطر مطلوب بهدف الموازنة بين طلبات هذه القطاعات (الدينية/ الثقافية؛

والاقتصادية؛ والعلاقات الخارجية؛ والممارسات السياسية) والمستويات الثلاثة (الداخلي والإقليمي والدولي). وقد رأينا أيضاً أنه في مقابل سجل ثابت من البراغماتية، والقدرة على التأقلم، والمهارة في الاستمالة، والمقدرة على تجنيد الموارد التي تضفي الشرعية على النظام، مع تفادي اجتماع اتجاهات المعارضة معاً؛ في مقابل كل هذا، يواجه النظام مشكلات عديدة تتمثل في:

١ ـ الازدياد السريع في أعداد السكان.

٢ ـ مشكلة البطالة العصيّة على الحلّ ظاهرياً.

٣ ـ النقص في سهولة القيادة الذي ظهر نتيجة المحسوبية المجزأة في الانتخابات التي ميّزت الدولة السعودية.

٤ ـ المفارقة في كون الإصلاحات الضرورية والمطلوبة بإلحاح من الخارج تلاقي معارضة من جانب فاعلين اجتماعيين، كالإسلاميين غير الأصوليين، والمؤسسة الدينية التي لا غنى عن مساعدتها لمواجهة جاذبية المتطرفين المعادين للنظام.

٥ ـ استمرار لعبة المصالحة لتوثيق العلاقات بالولايات المتحدة (علاقات ضرورية بالنسبة إلى النظام، وإلى الاقتصاد بصورة أوسع)، وهي لعبة معقّدة، كما يُعتقَد أنها مستمرة أيضاً في التدهور، وذلك مع ما تثيره هذه اللعبة من فقدان لشرعية النظام، بالنظر إلى خلفية الأحداث على الصعيد العربي ـ الإسرائيلي والوضع العراقي.

يُضاف إلى ما سبق التغيّرات «البنيوية» على المدى الطويل في المجتمع والاقتصاد، ليس أقلها في إطار العولمة الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية، والبيئة الإقليمية المتغيّرة. وتتضمن هذه الأخيرة ثورات الربيع العربي في عام ٢٠١١، والتجربة الديمقراطية في العراق، ونمط الإصلاح السياسي الذي حدث في الكويت عام ٢٠١١، وحتى في عُمان التي ترسي نموذجاً يراه الشعب السعودي يومياً، نظراً إلى اندماج الشبكات المهنية والإعلامية والشخصية في المنطقة.

وهكذا، يتعيّن على النظام اتباع سياسة ردّ منسجمة في التعاطي مع هذه الضغوط ذات الأهداف المتباينة، وانتهاج سياسات متوازنة بصورة تامة وقابلة للاستمرار، والمحافظة على الشرعية أو إعادة بنائها. إن انسجام السياسة وتماسك النظام أمران مرتبطان. وفي طيّات تحليلات كلّ من هيرتوغ والرشيد وغلوزماير

في الفصول الخامس والسابع والثامن على التوالي، تتجلى صورة تشير إلى أن هذا النوع من التماسك يبدو متضائلاً حينما يتطلب العمل على الساحة الداخلية اتباع سياسة منسجمة. إن الصورة التي قدمتها الرشيد في الفصل السابع حول السلطة المتعددة الأقطاب عند حديثها عن الحقبة التي بدأت مع عام ١٩٩٥، تعبّر عن هذه الظاهرة على نحو جلي. ويتضح وجود مظاهر إيجابية في نظام ينتج في الواقع نسخة من التعددية المحدودة في صنع القرار، وبخاصة حينما يكون كل «جزء» فيه أو «دائرة سلطة» مرتبطاً بقطاعات في المجتمع، وهو ما يجعل من الأسهل تلافي مشاعر الاستياء والإحساس بالتهميش من وجهة نظر النظام الحاكم. ولكن في المجالات الأساسية، كالسياسة الاقتصادية والإصلاح السياسي، يبدو أن النتيجة قد تأثرت كثيراً، والاتجاهات السياسية المتناقضة قد أحرجت الواحدة منها الأخرى، ولم يُطبَّق سوى القليل من الإصلاحات العميقة التي كانت محلّ اتفاق وسرت عدواها إلى مختلف القطاعات.

وقد اضطلع الخلاف والتنافس بين أفراد الأسرة المالكة بدوره في ذلك. وما دام الملك فهد نظرياً على رأس الدولة، فإن هذا الوضع سيستمر، إذ إن ولي العهد الأمير عبد الله ومعه «دائرته» لن يتمكّنا من فرض سلطتهما بالكامل على الآلية السياسية، وعلى «الرؤية» الخاصة بالمملكة. وكما كان متوقعاً، فإن هذا التحسن مع تسلّم الأمير عبد الله للعرش، أمكنه من المضي قدماً في العديد من المجالات، بما في ذلك مواجهة المؤسسة الدينية، إلا أن الملك عبد الله قد بلغ من العمر سبعة وثمانين عاماً، وذلك في وقت ذهاب هذا الكتاب إلى المطبعة، وهو ما يعني أن مسألة الخلافة تلوح في الأفق من جديد.

لذا، فإن التوجه السياسي الأساسي سيظلّ غير واضح لعدد من الأعوام، إلا إذا تمكّن الملك عبد الله من القيام بإنجازات يُنظَر إليها على أنها «أمر واقع» يصعب إعادة عجلته إلى الوراء. وقد تبدو هذه المسألة مهمة من أجل مستقبل النظام على المدى الطويل، ومن أجل استمرار وتيرة التنمية المستدامة العامة في السعودية، ولكن ليس من الواضح مطلقاً ما إذا كانت المقاومة في داخل النظام عموماً (نظام المحسوبية المجزأة في الانتخابات، وهو شكل آخر من نظام الريعية)، والفصائل القوية في داخل الأسرة المالكة، أو حتى حدود عقلية الملك عبد الله الإصلاحية بحدّ ذاتها أو قبوله للأصوات المعارضة، ستمكّن جميعها من حدوث إنجازات من هذا القبيل. يجب أن نلاحظ أيضاً غياب تحالف مساند للإصلاح بين مختلف قطاعات المجتمع السعودي المهمة؛ فالمعارضة تنادي

بالإصلاح، ولكنها ليست موحّدة ولا تطال بطريقة مهمة ومنظمة تلك الطبقات الوسطى وقطاعات النخبة في المجتمع التي ثبت أنها عناصر ضرورية في تحرير الائتلاف وصبغه بالديمقراطية في أي مكان آخر من العالم.

وعند الطرف الأكثر تطرفاً في طيف المعارضة، تجدر ملاحظة أن عنف تنظيم «القاعدة» في شبه الجزيرة العربية بدا وكأنه جعلها تصطدم بالأطر الموروثة لـ «حلقة النزاع» السعودية (من نظرية الحركة الاجتماعية)، وهو ما جعلها تفقد من جاذبيتها لدى القطاعات الواسعة من الشعب، بينما حفزت الحكومة إلى القيام بإجراءات معاكسة فاعلة.

وفي حين أثبت الوضع المحلي في السعودية استقراراً نسبياً في الأعوام القليلة الماضية، فقد كان هناك تركيز مستمر على مكافحة الإرهاب، مشيراً إلى أن التهديدات لا زالت مستمرة. ففي أواخر عام ٢٠٠٧، تم القبض على سبع خلايا أخرى كانت قد خطّطت لمهاجمة الحجّاج أثناء الحج، والمنشآت النفطية، وأفراد الأمن وكبار رجال الدين الذين أدانوا المنظمات الإرهابية. وبحلول عام ٢٠١١، كانت هناك أربع محاولات بُذلت للمسّ بصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف، الذي ينظر إليه كرمز في مكافحة الإرهاب في البلاد، وكانت أبرز هذه المحاولات التفجير الانتحاري لتنظيم «القاعدة» في مجلسه الخاص في آب/أغسطس ٢٠٠٩.

وقد استمرّت الحملات العامة من قبل الحكومة والعلماء المرتبطين بها في السعودية (وخصوصاً في شخص الأمير نايف) كدليل آخر على التزام رسمي بمكافحة التطرف في المملكة العربية السعودية في آذار/مارس ٢٠٠٨. وعندها تم الإعلان عن خطط الحكومة لإعادة تدريب ما يقرب من أربعين ألف من رجال الدين من خلال وزارة الشؤون الدينية ومركز الحوار الوطني. وفي عام ٢٠١٠، أعقب ذلك مرسوم على أنه لن يسمح سوى للعلماء الأعضاء في مجلس كبار العلماء من إصدار الفتاوى.

في الوقت نفسه، تواصلت «حرب الأفكار» أيضاً ضد المتعاطفين مع الجهاديين المسجونين. ومع إتمام هذا الكتاب يكون قد تم الانتهاء من بناء خمسة مراكز احتجاز خاصة في الرياض والدمام والقصيم وجدة وأبها. هذه المراكز مهمتها الأساسية هي إعادة التأهيل والإرشاد. ويشمل هذا برامج التدريب داخل السجون، لمنع الانتكاسة والرجوع إلى السلوك السابق. وتشمل

هذه الإجراءات المساعدة في الحصول على وظيفة أو سكن أو حوافز مالية، ومساعدة أسر المعتقلين أثناء الاحتجاز. ووفقاً للبيانات الرسمية، أثبتت هذه البرامج نسبة عالية من النجاح، ولكن يصعب التحقق من هذه النتيجة[٨].

وفي الوقت ذاته، نرى اتجاهات أكثر ليبرالية في الفكر الإسلامي، وفي المعارضة، تتخطى للمرة الأولى الحدود التي وضعتها لنفسها، بسبب عدم رغبة النظام في احتواء أصوات منقسمة وآخذة في التحول إلى ائتلاف، وأيضاً بسبب عودة محتملة لجداول أعمال ذات صبغة أكثر تشدداً أكبر من جانب بعض الأصوات داخل هذه الحركة الإسلامية ـ الليبرالية.

يترك ما سبق مساحة كبيرة من السخط الناتجة من سلوك بعض الإسلاميين، وكذلك نتيجة للأوضاع الإقتصادية، خاصة بين جيل الشباب، ينشرها دعاة شباب انفصلوا عن المؤسسة الدينية المساندة للنظام، وصاروا من أشد منتقديه قسوة، ولكن من دون التحلي بأي تصميم أو قوة أو تنظيم لتهديد النظام بصورة مباشرة. كما يترك نخبة ليبرالية، أصغر حجماً بكثير، ترغب في رؤية شفافية أكبر وانفتاح سياسي تدريجي. ولا تسعى هذه الأخيرة بصورة عامة إلى عملية ديمقراطية سريعة وشاملة خوفاً من تأثير الحركات الأصولية الإسلامية. وبين هذين الطرفين، تقف أغلبية الشعب التي قد تشعر بالاستياء، وتنتقد مظاهر من حكم الأسرة المالكة، ولكنها تبقى مع ذلك غير راغبة في التحول إلى العمل السياسي الناشط من أجل التغيير السياسي. وفي مناسبات عديدة، تشتد هذه الحالة بفضل روابط المحسوبية التي يأتي الفصل الخامس الذي أعدّه هيرتوغ في القسم الثاني من الكتاب على نقاشها، وهي روابط ما زالت تحظى برعاية في كل قطاعات المجتمع، بما فيها أفراد «البرجوازية الوطنية» الجديدة الناشئة التي تحدّث عنها لوتشياني في الفصل السادس من الكتاب. وحينما تكون عائدات النفط عالية، يستطيع النظام الاستمرار لبعض الوقت في استخدام استراتيجيته التي أثبت الزمن فاعليتها، وهي الاستمالة والمحسوبية، إلى جانب استخدام القمع في حالة المخاطر الأكثر أهمية. وفي الحقيقة، نجد الدولة السعودية تقوم بما تنبأت نظرية الحركة الاجتماعية تحديداً

(٨) انظر: Abdullah F. Ansary, «Combating Extremism: A Brief Overview of Saudi Arabia's Approach,» *Middle East Policy*, vol. 15, no. 2 (Summer 2008), pp. 111-142, and Christopher Boucek, «Saudi Arabia's Soft Counter-Terrorism Strategy,» *Carnegie Papers*, no. 97 (Washington) (September 2008).

بأنه سيكون أكثر الاستراتيجيات نجاحاً في التعامل مع مختلف اتجاهات «النزاع»: لقد اتبعت استراتيجية من القمع والاستمالة والتسهيل مجتمعة.

ومع ذلك، نجد أن التحدّيات المتنامية، ومعها التغيرات المستمرة في طبيعة المجتمع وتركيبته، ومتطلبات العولمة الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية، تعني أن التغييرات المطلوبة على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ستصبح على المديين القريب والمتوسط، لا مفر منها إذا ما أريد تأمين استقرار النظام. وإذا ما قدّر لهذا النوع من التغيير أن يأتي من داخل الأسرة المالكة، فإن أفضل الآفاق، بعد الملك عبد الله، يكمن، على ما يبدو، لدى الجيل الجديد من الأمراء، مع أن الآراء والمصالح بين مختلف أفراد هذا الجيل ليست موحّدة بأية طريقة من الطرق. وحينما يجري الانتقال في النهاية إلى هذا الجيل، ستكون الخيارات، بالطبع، رهن السياسات الداخلية الواضحة منذ الآن في الأسرة إلى حدّ كبير، وهو ما يجعل نتيجتها غير قابلة للتوقّع بها. ومع ذلك، كما تشير غلوزماير في الفصل الثامن، فإن النظام قد بدأ في عملية التأقلم بين الفينة والأخرى. وقد أشارت إلى أن الحكام، بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، وبعد التحديات الداخلية والدولية بصورة خاصة، «قد وجدوا أنفسهم للمرة الأولى في وضع يحتاجون معه إلى تعاون ناشط من جانب فئات اجتماعية مختلفة»، للمساعدة على الحفاظ على الدولة السعودية، وعلى سمعتها. ومن الأرجح أن التجربة ستكون مفيدة للحسابات المقبلة، وأن الدينامية الأساسية لن تختفي الآن قبل مرور وقت طويل من الزمن.

خامساً: الإصلاحات الحديثة

بدت الانتخابات البلدية في عام ٢٠٠٥ كأول علامة واضحة للإصلاح. وتم إجراء هذه الانتخابات بعد نقاشات موسّعة، سواء في وسائل الإعلام أو في «الحوار الوطني» الذي بدأه ولي العهد الأمير عبد الله في عام ٢٠٠٣. وكان الحوار الوطني قد بلغ دورته التاسعة بحلول عام ٢٠١٠، وقد ناقش مجموعة واسعة من المواضيع، جنباً إلى جنب، بالتوسع في سلسلة من الاجتماعات التحضيرية واللقاءات الجانبية في جميع المناطق، وبالوفود التي حضرت بأعداد متزايدة للمشاركة. وبالرغم من حصر النقاش داخل إطار محدود، ولم يتم توسيعه ليشمل الوضع السياسي الراهن، فإن الحوار بقي مؤشراً يدلّ على تغيّر السياق، وعلى وعي بعض عناصر النظام على الأقل بالحاجة إلى تقديم جواب

مختلف (حقيقياً أكان أم تكتيكياً). إن مجرد إمكانية الحديث عن عدد من المسائل التي كانت تُعَدّ من المحرّمات، ومجرد إعطاء بعض الأصوات «غير الشرعية»، كأصوات الشخصيات الدينية الشيعية، مقاماً مساوياً كشريك في النقاش في منتدى علني أقامه ولي العهد، لهو من دون شك تغيير مهم[٩].

يكمن جزء آخر من هذه الخلفية في الإصلاحات الأولى التي أتت على هيئة القانون الأساسي وإنشاء مجلس الشورى في أوائل التسعينيات، وهو مجلس صنع لنفسه دوراً متزايد الأهمية، حتى من وراء ستار من السرية المحيط رسمياً بعمله، وبخاصة من خلال أعمال اللجان المتخصّصة التي أُنشِئت في عام ٢٠٠١[١٠]. وقبيل الانتهاء من الانتخابات البلدية في نيسان/ أبريل ٢٠٠٥، تقلّد المجلس الجديد مهامه، مع توسيع عضويته إلى ١٥٠ عضواً، وتصريحات تعلن أنه سيُسمَح له، من بين أمور أخرى، بمراجعة الموازنة العامة للدولة. وقد صارت نقاشاته اليوم منقولة على شاشات التلفزيون، وتحظى بمتابعة متزايدة. كما أن الأمير بن منصور وسعود الفيصل اقترحا أن يكون ثلثا أعضاء المجلس من المنتخَبين (لم يكن أبداً واضحاً متى سيتم تطبيق هذا الأمر). وفي الوقت ذاته تقريباً، أعلن إصلاح مهم للجهاز القضائي الذي يتعرّض لانتقادات شديدة. وحتى لو بقيت التساؤلات عالقة حول المدة الزمنية وفاعلية الأداء، فإن الطبيعة الشاملة لهذه التغييرات تظلّ لافتة جداً: لقد تم إقرار قيام محكمة عليا (تتسلّم وظائف المجلس الأعلى للقضاء)، بالإضافة إلى شبكة من محاكم الاستئناف والمحاكم التجارية ومحاكم العمل.

بيد أن الانتخابات البلدية، التي شملت نصف ما يقارب ١٢ ألف مقعد من مقاعد المجالس البلدية المئة والتسعة والسبعين في البلاد، هي أكثر ما جذب الاهتمام عالمياً لدى وسائل الإعلام والمهتمين بالقضايا السياسية. وكانت الانتخابات قد أُعلنت في عام ٢٠٠٤، ولكنها جرت في ثلاث دورات محلية في أوائل عام ٢٠٠٥، أما النصف الباقي من المقاعد، فإنه سيضم أعضاء مجالس

---

(٩) لنظرة عامة و حديثة، انظر: Mark Thompson, «Saudi Arabia Braces for Unrest But Pins Hopes on King's Promotion of Dialogue and Debate,» *Gulf States Newsletter*, no. 896 (11 March 2011), pp. 5-6.

(١٠) انظر: Mohammad al Muhanna, «The Saudi Majlis Ash-Shura: Domestic Functions and International Role,» (PhD Thesis, Institute of Middle Eastern and Islamic Studies, Durham University, 2005).

تمثل هذه أيضاً الدراسة الوحيدة التي تقدم تفاصيل شاملة حول طبيعة ومدى وأثر عمل اللجان، التي تستطلع بصورة كاملة آراء أعضاء المجلس حول سلطاتهم الخاصة.

معيّنين. ولا تقوم هذه المجالس بمناقشة القضايا «السياسية»، بل ينحصر اهتمامها فقط بالخدمات المحلية وأمور التخطيط؛ وتم استبعاد النساء من الترشيح أو الاقتراع، وإن كان هذا الاستبعاد لأسباب «لوجستية» وليس قانونية؛ ولم يُسمَح بإجراء أية حملات انتخابية لمجموعات معيّنة، ولا توزيع منشورات أو برامج انتخابية، ناهيك عن الأحزاب السياسية. إضافة إلى ذلك، وعلى عكس كل التأكيدات التي جاءت على لسان مختلف المعلّقين على الانتخابات في كل مكان، فإن هذه الانتخابات لم تكن قط الأولى من نوعها في المملكة. فحينما استولى الملك عبد العزيز على الحجاز في البداية، كان في الحسبان الحساسيات المحلية، فأقام مجلس شورى منتخباً للمنطقة، بالإضافة إلى خمسة مجالس بلدية للمدن الأساسية؛ وفي الخمسينيات، بدأت الانتخابات المحلية تحت حكم الملك سعود، ووُضِعت التجربة جانباً حينما تسلّم الملك فيصل الحكم(١١).

أما من وجهة نظر حقبة ما بعد الستينيات، فيمكن النظر إلى انتخابات عام ٢٠٠٥ على أنها بدت وكأنها تطور مهم، سواء في تنظيمها أو في طريقة إجرائها، بما فيها الأجواء التي أحاطت بها.

حتى الآن، أثبتت المجالس إلى حدّ كبير عدم فاعليتها، بالرغم من نجاح بعضها، ولا سيما في الحجاز والمنطقة الشرقية، وتمّ الحصول على «التأييد الشعبي» بشكل أساسي. ما هو أكثر من ذلك، هو أنه سوف تجرى انتخابات جديدة في عام ٢٠٠٩ بناءً على قانون الانتخابات لعام ٢٠٠٥ الذي وُضع فقط لهذا الحدث على وجه الخصوص. ويبقى أن نرى ماهية هذا القانون الجديد، فعلى سبيل المثال، في ما يتعلق بنسب المنتخبين والأعضاء المعيّنين، كان في عام ٢٠٠٥ بنسبة ٥٠/ ٥٠.

وقد حصل تطور آخر مهم، بعد عام واحد، هو إنشاء لجنة البيعة، التي ـ للمرة الأولى على الإطلاق ـ أعطت المسؤولية لخمسة وثلاثين أميراً ليقرّروا من سيكون ولي العهد التالي. وقبل هذه القواعد الجديدة، تم اختيار الملوك وأولياء العهد من وراء الكواليس داخل العائلة الحاكمة. وإلى حدّ ما، ومن خلال هذا

---

(١١) انظر: Robert Vitalis, *America's Kingdom: Mythmaking on the Saudo Oil Frontier* (New York: Stanford University Press, 2007).

نسخة منشورة بصورة مسبقة، ٢٠٠٥، على موقع: <http://cas.uchicago.edu/workshops/cpolit/paper s/vitalis.doc>.

المجلس، حاول الملك تعزيز سُلطته من خلال رفضه الحالي لمجرد ترشيح ولي العهد الأمير سلطان خليفة له. وفي آذار/ مارس ٢٠٠٩، عندما سُميّ الأمير نايف فجأةً بالنائب الثاني لرئيس الوزراء (وبالتالي، كانت هناك خطوة واحدة أقرب إلى كونه ولي العهد التالي)، كان من الظاهر أن هيئة البيعة لم تكن تشارك في كل شيء، ومع ذلك، كان دورها لا يزال يكتنفه الغموض. أما السبب المباشر لتسمية الأمير نايف، فلربما كان لسوء الحالة الصحية للأمير سلطان، وضرورة أن يكون شخص ما على رأس الحكومة عند غياب الملك عبد الله.

وبصرف النظر عن هذه التغيّرات في المجال السياسي، التي لم تخفّض جذرياً وتقلل الأوتوقراطية السعودية، كانت هناك بعض التغيّرات الأخرى في المجالات الاجتماعية والدينية التي قد يكون لها بالفعل بعض التأثير في العلاقات بين الدولة والمجتمع.

وكما كان مقرراً في وقت سابق، بعد أحداث «١١ أيلول/ سبتمبر»، أُعطيت سلطة المؤسسة الدينية بوضوح ضربة، وهذه العملية لم تتوقف في الأعوام التي تلت ذلك. وكان هذا أكثر وضوحاً في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧ عندما تمّت الموافقة على خطة جديدة لإعادة تنظيم القضاء، واستمراراً لهذا الاتجاه في إعادة توزيع السلطة بعيداً عن المحاكم الشرعية، من خلال إنشاء عدد من المحاكم المتخصّصة، وتحقيق اللامركزية في محاكم الاستئناف. ولا يقلّ أهمية، ما بدأته الحكومة لتطهير القضاء من بعض أعضائها وأكثرهم تحفظاً، إذ تم إنشاء منظّمتين (حكوميتين)، ومنظمات حقوق الإنسان، والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان (عام ٢٠٠٤)، ولجنة حقوق الإنسان (عام ٢٠٠٧)؛ وقد ساهمت في اتجاه يؤدي تدريجياً بعيداً عن الاحتكار الوهّابي في الأعوام الماضية، ونحو شكل من أشكال التعددية الأكثرية التي تتمكّن آراء أخرى فيها من التعبير بشرعية[١٢].

وفي شباط/ فبراير ٢٠٠٩، أعلن الملك عبد الله مجموعة من التعيينات الوزارية الجديدة والقانونية والبيروقراطية التي كانت مفاجئة في توقيتها ونطاقها. كان هذا التعديل الأول والأساسي منذ اعتلائه العرش قبل خمسة أعوام. فقد كان من أهمها تعيين الأمير فيصل بن محمد بن عبد الله وزيراً جديداً للتربية والتعليم، وهو يعتبر تقدّمياً. والجدير ذكره، ولا يقلّ أهمية عمّا مضى، هو تعيين امرأة في

---

(١٢) انظر: Thomas Höhne-Sparborth, «Social Change in Saudi Arabia: Regime, Religion, and the People,» *Orient*, vol. 2 (2008), pp. 4-14.

منصب نائب وزير التربية والتعليم ومسؤولة عن شؤون البنات، في ما يبدو تحدّياً لسلطة المؤسسة الدينية السعودية المحافظة. وقد استخدم أيضاً الملك عبد الله صلاحياته لتغيير قيادتها، وليس فقط لإزالة المتشدّد، مثل رئيس المجلس الأعلى للقضاء، ولكن أيضاً رؤساء لجنة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وكبار مجلس علماء الدين الذين تم استبدالهم. ويتوقع لهذه التغييرات أن تؤدي إلى الإسراع في برنامج الإصلاحات التعليمية والقضائية التي بدأت في الأعوام السابقة.

وسيظلّ الإصلاح يسير على خطى تدريجية للغاية في أفضل أحواله، وسيكون خاضعاً لسيطرة آل سعود، بينما نجد في المقابل أن أي تحالف اجتماعي متفق عليه ومصمم على تحقيق أهدافه من أجل الديمقراطية ليس قابلاً لأن يتبلور قبل أعوام كثيرة. ولكن، مع تنامي التحدّيات التي أتينا على ذكرها، في ما سبق، وتغير بنية المجتمع السعودي، يبدو أن مؤشرات التغيير هذه تشير إلى اتجاه حصول تغيير على المدى المتوسط في السياسة السعودية، وسيكون تغييراً هادئاً إن نشأت قريباً قيادة منسجمة وموجّهة نحو الإصلاح أو تغييراً غير هادئاً إن لم يتحقق هذا الشرط.

سادساً: في اتجاه حكم فردي تحرّري أم بعيداً عنه؟

قيل عن حق، ربما، إن الأنظمة الملكية هي نمط أنظمة في الشرق الأوسط أكثر استعداداً، وأكثر ترجيحاً، للقيام بهذا النوع من الإصلاحات[١٣]. ويعتمد هذا الطرح على القول إن الأنظمة الملكية غير المدعمة أيديولوجياً لا تخشى الإصلاح بقدر ما يخشاه رئيس في حزب واحد مرتبط ببرنامج أيديولوجي معيّن. وكما لاحظ ذلك لوكاس، فإنه في أنظمة ملكية كتلك الموجودة في دول الخليج الصغيرة، يكون التسامح أو تعبئة التعددية الاجتماعية مختلفة إلى حدّ كبير عن التعبئة القومية التي تستخدمها معظم الأنظمة الجمهورية في الوطن العربي. وفي الحقيقة، سمحت هذه الملكيات، أو حتى

---

(١٣) المساهمات الأساسية في وجهة النظر هذه كانت من جانب ليزا أندرسون، انظر: Lisa Anderson, «Dynasts and Nationalists: Why Middle Eastern Monarchies Survive,» in: Joseph Kostiner, ed., *Middle Eastern Monarchies* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 2000), pp. 53-69; Gerd Nonneman, «Rentiers and Autocrats, Monarchs and Democrats, State and Society,» *International Affairs*, vol. 77, no. 1 (2001), pp. 141-162, and Russell Lucas, «Monarchical Authoritarianism: Survival and Political Liberalization in a Middle Eastern Regime Type,» *International Journal of Middle Eastern Studies*, vol. 36, no. 9 (2004), pp. 103-119.

عززت التعددية الاجتماعية باستمرار، فصار الانفتاح لا يعني بالضرورة أنه قطيعة كبيرة مع الماضي[١٤]. ومن المرجّح أن تكون أنظمة ملكية كهذه في وضع مميز يخوّلها استخدام قدر من الانفتاح السياسي كاستراتيجيا للاستمرار قد لا تنزع هذه الأنظمة فقط من حدّة الضغوط الفورية، ولكنها قد تستخدم أيضاً قاعدة «فرّق تسد» كتكتيك، حيث إن المعارضة بمختلف اتجاهاتها تصبح «غارقة» بين شرائح اجتماعية أكثر تنوعاً لا تتمتع حالياً إلا بنمط محدود من أنماط المشاركة السياسية. قد تجد مختلف المجموعات، ومعها ممثلوها، مصلحة في النظام، وتستمر على نحو منفصل في السعي إلى خطب ودّ الملك وكسب اهتمامه، فهذا الأخير يظلّ الحكم النهائي ومصدر السلطات.

وهكذا، فإن الإصلاح وانفتاح النظام لا يعنيان التحول الديمقراطي، ولا يقودان إليه بالضرورة. إن القيود التي أشير إليها في ما سبق تعكس عوامل عُرِف عنها في أماكن أخرى، وبخاصة في الشرق الأوسط، أنها تعيق الخطوات التي تتجاوز انفتاح أو «تحديث حكم الفرد الواحد»، أو أيضاً «التنفيس السياسي»، بمعنى الانتقال إلى ما وراء المرحلة التي يكون فيها إصلاح النظام وانفتاحه ليس أكثر في ماهيتهما من أدوات يستخدمها هذه النظام ليحافظ على سيطرته إلى أبعد حدّ[١٥]. وثمة عوامل ثلاثة مركزية ومترابطة ترابطاً وثيقاً، هي: أنماط الريعية المتنوّعة (وهي متداخلة في الحالة السعودية مع المحسوبية المجزأة وبصورة عامة مع الملامح الاتحادية)؛ وطابع المجتمع المدني المحدود والخاص، الذي يحمل انقسامات ليس أقلها بين أغلبية غير ليبرالية على الأكثر وأقلية ليبرالية (حتى لو كانت الاثنتان تريدان التمتع بحرية أكبر في التعبير وبشفافية أكبر في الحكم)؛ وطبقة وسطى ينقصها هدف سياسي موحّد. وفي

---

(١٤) Lucas, Ibid.

(١٥) أدخل هينبوش مصطلح «التفيس السياسي» للحديث عن حالات الانفتاح في مواقع السلطة السورية، ولكن أُعطيت تغطية أكبر، في: Raymond Hinnebush, «Calculated Decompression as a Substitute fot Democratisation,» in: Rex Brynen [et al.], eds., *Political Liberalization and Democratization in the Arab World*, 2 vols. (Boulder, CO: Lynne Rieder, 1998), vol. 2, pp. 223-240; «Bernard Lewis Refers to «Modernizing Autocracies»: «A Historical Overview»,» in: Larry Diamond [et al.], eds., *Islam and Democracy in the Middle East* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 2003), pp. 208-219; «Liberalized Autocracy» is the Term Used by Daniel Brumberg, «The Trap of Liberalized Autocracy,» in: Diamond [et al.], Ibid., pp. 35-47; «Liberalization Versus Democracy: Understanding Arab Political Reform,» Carnegie Endowment (Washington), Working Papers, Middle East Series; no. 37 (May 2003), and Oliver Schlumberger, ed., *Debating Arab Authoritarianism: Dynamics and Stability in Nondemocratic Regimes* (New York: Stanford University Press, 2007).

هذا النوع من البيئات بالتحديد، تستطيع الأنظمة أن تستخدم درجة من التحرر، أو أيضاً استمالة أو تقسيم قوى المعارضة الممكنة بنجاح أكبر، من دون أن تنوي التخلي عن مواقعها كمصدر نهائي للسلطة. قال برومبرغ إنه كلما طالت ممارسة هذا النوع من «الحكم الفردي التحرري»، صعب أكثر الانتقال إلى الديمقراطية الحقيقية، وكما يقول: «فإن نجاح حكم الفرد المنفتح بحدّ ذاته قد يصبح فخاً حتى بالنسبة إلى القادة الذين يتمتعون بالنية الحسنة»[١٦].

هل باستطاعة السعودية، أو أنظمة «الحكم الفردي» الأخرى، أن تتجاوز هذا الفخّ؟ وضع برومبرغ المملكة في فئة «الحكم الفردي الكامل» أو «الشامل»، وليس حكم الفرد «الجزئي»، أي أنه لم ير أنه قد وصل حتى الآن إلى مرحلة «التحرر»[١٧]. وتشير الدلائل في هذا الكتاب، ومن أهمها مساهمة غلوزماير في الفصل الثامن، إلى أن تقييماً كهذا يجب أن يخضع للنقاش، حتى لو كان النظام السعودي لا يزال من دون شك حكماً فردياً يستخدم القمع. فبعض الملامح الخاصة بـ «حكم الفرد الجزئي» صارت موجودة إلى درجة معينة في السعودية منذ فترة، ومن المؤكد أن الإصلاحات الخجولة منذ التسعينيات تجعل من المناسب تصنيف البلاد في فئة الحكم الفردي الجزئي، وإن كانت في بداية الطريق حتى الآن. وإذا كان يبدو أن السعودية ستخطو خطوات إضافية باتجاه النظام المتحرّر، فإنها لن تخرج عن إطار «الحكم الفردي المتحرر» لمدة جيل كامل على الأقل، وذلك للأسباب التي أشرنا إليها في ما سبق.

مع ذلك، ثمة أسباب عامة، وأخرى خاصة، تدفع إلى التفكير في أن الدولة السعودية لن تظل بـ «الضرورة» عالقة في هذه المرحلة. وتكمن الأسباب العامة في أنه، كما حصل في أوروبا إبان حِقب الانتقال من السلطة المطلقة، وأيضاً في أمريكا اللاتينية خلال فترات الانتقال من حكم الفرد، بإمكان الخطوات المحدودة التي تقوم بها النخب الحاكمة كتكتيك لـ «التنفيس» بالترافق مع تنامي الضغوط الشعبية، أن تنزلق إلى أبعد مما أرادت لها هذه النخبة أصلاً، وبخاصة حينما تنمو التحالفات بين الفئات الاجتماعية الأساسية وعناصر من قلب النظام[١٨]. وربما بدأ هذا الأمر في الكويت على نحو ما، وربما

---

(١٦) Brumberg, «Liberalization versus Democracy». p. 12.

(١٧) Brumberg, Ibid.

(١٨) انـــظـــر: Adam Prezworski, *Democracy and the Market: Political and Economic Reforms in Eastern Europe and Latin America* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1991); Gerd =

لا يزال في مراحله الأولية في البحرين[19]. صحيح أن خطوات التراجع قد يُقام بها، كما حدث في السوابق الأوروبية طوال القرون الماضية، حينما حاول النظام أن يعكس المدّ. وهذا هو بالتحديد النمط الذي استكشفه برومبرغ وأبدى قلقه من حصوله. ولكن هذ النمط لا يمكن أن يمثل استراتيجيا قابلة للاستمرار على المدى الطويل، إن كانت السوابق التي تحدّثنا عنها نماذج تصلح لأن يُحتذى بها (وهي تقول لنا بالطبع مرة ثانية إن الديناميات التي تنتج ديمقراطية حقيقية بإمكانها أن تحمل ثماراً لها على المدى الأطول بكثير).

في حالة المملكة العربية السعودية، قد لا تكون وضعية الجمود الراهنة قابلة للاستمرار في النهاية إزاء التغييرات والتحدّيات التي يواجهها النظام أكثر فأكثر. فالتغييرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية ستغيّر على المدى الطويل «توزيع موارد السلطة»[20]. أما نمو برجوازية أكثر استقلالية، فسيكون عنصراً واحداً من هذه العناصر في هذه الآلية. ومع الاقتناع بالرأي الذي يقول به هوني سباربورث (Höhne Sparborth): إن التغيّر الاجتماعي، والإصلاح على وجه الخصوص، ليس فيه بالضرورة التحديد من حيث توزيع السُلطة، فسيؤثر النفوذ السياسي عند نهاية المطاف، سواء بطريقة غير مباشرة أو غير ذلك[21]. وقد تكتسب الممارسات والمؤسسات التي يتم إنشاؤها على نحو تدريجي حالة خاصة بها؛ ثمة بعض الدلائل على ذلك مع الجهاز القضائي في مصر، ومع البرلمان في الكويت، وأيضاً مع النزعة الحذرة داخل مجلس الشورى في السعودية إلى الاضطلاع بدور أكبر في صنع القرار[22]. ومن الممكن أيضاً أن عاملاً أساسياً في

Nonneman, «Patterns of Political Liberalization,» in: Gerd Nommeman, ed., *Political and Economic* = *Liberalization* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1996), pp. 45-62, and Nora Hamilton and Eun Mee Kim, «Economic and Political Liberalization in South Korea and Mexico,» *Third World Quarterly*, vol. 14, no. 1 (1993), pp. 109-136.

(١٩) انظر: Gerd Nonneman, «Political Reform in the Gulf Monarchies: From Liberalization to Democratization?: A Comparative Perspective,» in: Anoushiravan Ehtheshami and Steven Wright, eds., *Reform in the Middle East Oil Monarchies* (New York: Ithaca Press, 2008), pp. 3-45.

(٢٠) Tatu Vanhanen and Richard Kimber, «Predicting and Explainig Democratization in Eastern Europe,» in: Geoffrey Pridham and Tatu Vanhenen, eds., *Democratization in Eastern Europe* (London: Routledge, 1994), pp. 63-96.

(٢١) Höhne-Sparborth, «Social Change in Saudi Arabia: Regime, Religion, and the People».

(٢٢) جرى الاطلاع على مثل هذا النمط في الكتابات المقارنة حول التنمية السياسية والانفتاح/ التحول الديمقراطي. في ما يتعلق بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا، انظر مثلاً: Dale Eickleman, «Foreword,» in: Augustus Norton, ed., *Civil Society in the Middle East*, 2 vols. (Leiden: Brill, 1996), vol. 2, p. xiii.

آليات تحول ديمقراطي أخرى، وبالتحديد حلفاء من ضمن النخبة الحاكمة يساعدون على إجراء مزيد من الإصلاحات، قد يصبح واقعاً في المملكة. ولن تسلك السعودية طريق الأنظمة في دول أوروبا الشرقية التي انهارت على نحو درامي في خضمّ أزمة مالية وأزمة شرعية النظام. فالموارد المالية، وتلك التي تكرّس الشرعية، ما زالت متوافرة، لذا فإن التغيير الشامل والمفاجئ في النظام مستبعد بشدة. ومع ذلك، فإن أفق التغيير يجب أن يشتمل على مرحلتين.

لذلك، سترى النور إصلاحات إضافية باتجاه الحكم الفردي المتحرّر على الأرجح على المديين القصير والمتوسط. ويستحيل التنبؤ بما إذا كانت الدولة السعودية ستظلّ حبيسة هذه المرحلة في المستقبل المنظور، مع كل ما يمكن أن تحمله هذه القضية من خلل وظيفي لا مفر منه على المدى الطويل. وقد يكون ما يميّز الحالة السعودية من حالات عديدة أخرى مشابهة، حيث تجذّرت الديمقراطية بالفعل، هو استمرارية التجزئة والمحسوبية اللتين تميّزان الاقتصاد السياسي للبلاد، مع الحدود الموضوعة على المجتمع المدني. كما أن بعض العوامل التي قيل إنها تجعل من دول الخليج الأصغر مرشحة لنشوء ديمقراطية من هذا النوع (بما فيها صغر حجمها وغياب أيديولوجيا تمنح الشرعية الشكلية للنظام) لا تنطبق على السعودية. ومع ذلك، فإن إمكانية أن تنجح هذه الدولة في التملّص من «فخّ» الحكم الفردي المتحرر لا يمكن استبعادها، بالرغم من أن الدولة السعودية أكثر تعقيداً في تفاعلاتها مما هو معترف به في العادة، وهي تخضع للتغيير المستمر في بيئتيها الداخلية والخارجية. وإذا حدث ذلك، فإنه سيكون نتيجة لوجود آلية تدريجية للغاية، يدفعها ويشير إليها الازدياد المتدرّج في قبضة المؤسسات التمثيلية على أساس صنع القرار اليومي والتقني، ونتيجة أيضاً للأثر الذي يحمله تبلور عادة ممارسة المشاركة السياسية والنقاش، حتى ولو بطريقة محدودة، وأخيراً نتيجة للتغييرات السياسية الكبرى(٢٣).

معلقاً على «آلية الانتخابات» في المغرب، انظر: Anoushiravan Ehteshami, «Power Sharing and Elections in the Middle East,» in: Sven Behrendt and Christian Hanelt, eds., *Bound to Co-operate: Europe and the Middle East* (Gütersloh: Bertelsmann Foundation, 2000), pp, 359-375, and Abdo Baaklini [et al.], *Legislative Politics in the Arab World* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1999).

(٢٣) تمثل أحد التطورات المثيرة للاهتمام في موقف مجلس الشورى من قضية الضرائب: كما قال أحد المراقبين السعوديين البارزين، فإن شكل قرارات المجلس يظهر أنه «قد اتخذ مبدئياً قرار عدم الموافقة على فرض أية ضرائب أو أجور ما لم تكن له كلمة في أمور الإنفاق» (حديث شخصي، آذار/ مارس ٢٠٠٥)، وهذا تطبيق حرفي للمثل القائل: «لا ضرائب من دون تمثيل».

فهـــرس

ـ أ ـ

- ب -

- خ -

- د -

- ص -

- ط -

- ع -

ـ غ ـ

ـ ف ـ

ـ ق ـ

- ن -

- هـ -

- و -

- ي -

هذا الكتاب

هذا الكتاب هو حصيلة أعمال ندوة نظّمها في العام ٢٠٠٤ «المعهد الدّولي لدراسة الإسلام في العالم الحديث» (ISIM) (مقرّه هولندا). وقد تضمّنت أعمال النّدوة بحوثًا علمية لنخبة من السياسيين والاقتصاديين والأكاديميين العرب والأجانب، كرّست دراسة وتحليل السياسة السعودية المعاصرة ضمن ثلاثة محاور: الأيديولوجيا، والاقتصاد، والسياسة؛ لأهمّيتها في التعرّف على العربية السّعودية.

ورغم انقضاء ثماني سنوات على انعقاد النّدوة المشار إليها فإنّ هذا الكتاب يطرح مواضيع ومحاور لها أهمّية تتجاوز آنية المؤتمر وموعد انعقاده، وهو يعالج قضايا ذات صلة بالمظاهر البنيوية التي لا تزال تمثّلاتها ظاهرة للعيان حتى اليوم، رغم ما مرّت به المنطقة العربية من تطوّرات منذ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠، وما حصل بعدها من سلسلة الثّورات العربية.

السؤال الذي يطرح نفسه اليوم هو: هل هذا الكتاب، بما فيه من أطروحات قيّمة يستطيع أن يصمد بعد انطلاق الربيع العربي بدرجة تبرّر قيام «مركز دراسات الوحدة العربية» بترجمته ونشره باللغة العربية، رغم مضيّ سنوات على صدوره باللغة الإنكليزية (٢٠٠٥)؟

إنّ ما يحتويه الكتاب من بحوث يسوّغ الترجمة والنّشر للأسباب الآتية: (١) أهمّية الكتاب من الناحية العلميّة والأكاديمية، وتعدّد وجهات النّظر المطروحة فيه؛ (٢) ما يقدّمه من تمثّل لواقع يكتسي أهمّيته في تاريخنا المعاصر، بما يقتضي توثيقه واستحضار مكوّناته؛ (٣) رغبة المركز في أن يساهم هذا الكتاب في توسيع دائرة الحوار حول التّغيير الذي يشهده الوطن العربي، بما يؤدّي إلى تقديم فهم رصين للديناميات المعتملة في المملكة، والتّحديات التي تواجهها، وردود الأفعال عليها؛ (٤) التّحديث الذي تناول معظم الفصول، في الطّبعة العربية، عبر إضافات أساسية، سواء في المتن أو في السّياقات الموضوعية، أو من خلال الملاحق والمعلومات المُستجدّة.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٤٠٧ ٢٠٣٤ ـ لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)

e-mail: info@caus.org.lb
Web site: http://www.caus.org.lb

الثمن: ٢٥ دولاراً
أو ما يعادلها

ISBN 978-9953-82-548-9

